الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

الإدارة الدوليّة للتحدي الأمني
بمواجهة ما يُعرف بالدولة الإسلامية

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم السياسة

إعداد

ألان عقل

لجنة المناقشة

الدكتور نورا بيراقداريان	الأستاذ المشرف	رئيسة
الدكتور طوني عطاالله	أستاذ	عضواً
الدكتور كميل حبيب	أستاذ	عضواً

2017

الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

الإدارة الدوليّة للتحدي الأمني
بمواجهة ما يُعرف بالدولة الإسلامية

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم السياسة

إعداد

ألان عقل

لجنة المناقشة

الدكتور نورا بيراقداريان	الأستاذ المشرف	رئيسة
الدكتور طوني عطاالله	أستاذ	عضواً
الدكتور كميل حبيب	أستاذ	عضواً

2017

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط.

إلى آيدن

التصميم

مقدّمة..... ص 3

الفصل الأول: الإدارة الدّولية للمضامين الجديدة للأمن وظهور "الدولة الاسلامية ص 12
القسم الأول: ظهور الإدارة الدّولية وارتباطاتها الأمنية..... ص 12
الفقرة الأولى: تعريفات مرتبطة بالإدارة الدّولية والأمن..... ص 12
الفقرة الثانية : تطوّر مفهوم الأمن في ظل الإدارة الدولية..... ص 46
الفقرة الثالثة: "الدّولة الاسلاميّة" تطوّر الإرهاب في ظلّ الظّروف الدّولية الغامضة..... ص 64
القسم الثاني: الظروف الدوليّة، الاقليمية، والمحلية المساهمة في ظهور "الدولة الاسلاميّة"..... ص 71
الفقرة الأولى: "الحرب الباردة الجديدة" وأثرها في قيام "الدّولة الاسلاميّة"..... ص 71
الفقرة الثانية: "الحرب الباردة في الشّرق الأوسط" وتأثير "الدّولة الاسلاميّة".... ص 88
الفقرة الثالثة: الظروف العربيّة المساهمة في نشوء "الدّولة الاسلاميّة"..... ص 97
القسم الثالث: ماهيّة "الدولة الإسلاميّة، عقيدتها واستراتيجيتها..... ص 115
الفقرة الأولى: الأسباب المباشرة لظهور تنظيم الدولة..... ص 116
الفقرة الثانية: عقيدة "الدولة الاسلاميّة" ومواجهة المدارس الفكرية الأخرى..... ص 129
الفقرة الثالثة: الاستراتيجية الفكرية والعسكرية "للدولة الاسلاميّة"..... ص 161

الفصل الثاني: مواجهة الإدارة الدوليّة للتطرف و"للدولة السلاميّة" بشكل خاص ص180
القسم الأول: مسألة تمويل "الدولة الاسلاميّة" والمواجهة في إطار الإدارة الدولية.... ص 181
الفقرة الأولى: مصادر تمويل "الدولة الاسلامية" المتنوعة وإمكانيات مواجهتها ص 181
الفقرة الثانية: علاقة الصراع النفطي العالمي بـ"الدولة الإسلاميّة"..... ص 188
الفقرة الثالثة: مواجهة الإدارة الدولية لتمويل "الدولة الإسلاميّة"..... ص 200
القسم الثاني: مواجهة "الدولة الاسلامية" من المنظمة الدولية الى الدول، مروراً بالاقليميات في إطار الإدارة الدولية..... ص 208
الفقرة الأولى: إدارة دولية للمواجهة من خلال تحالفات الدول..... ص 209
الفقرة الثانية: الإدارة الدولية عن طريق مواجهة الدول والأمم المتحدة للـ"دولة الاسلامية"..... ص 228
الفقرة الثالثة: مقاربة بعض الدول للمواجهة الثقافية-الاجتماعية للـ"دولة الاسلامية" في اطار الادارة الدولية..... ص 238
القسم الثالث: مواجهة الفاعلين الجدد لـ"الدولة الاسلامية" في ظل الإدارة الدولية..... ص 256
الفقرة الأولى: الأطر العامّة للمواجهة عن طريق الإدارة الدولية..... ص 256
الفقرة الثانية: الدمقرطة والتنمية لمواجهة "الدولة الاسلامية" على المدى البعيد في إطار الادارة الدولية..... ص 275
الفقرة الثالثة: الفاعلون الجدد في مواجهة "الدولة الاسلامية"..... ص 294

خاتمة..... ص307
الملاحق..... ص319
قائمة المراجع..... ص326

المقدمة

شكّل ظهور منظّمة داعش صدمة كبيرة لسكّان الدّول العربيّة بشكل خاص، وللعالم بشكل عام. ففي حين ساد الاعتقاد بأنّ الحرب على الإرهاب في تقدّمٍ مع استهداف قيادات وخلايا القاعدة حول العالم، خصوصاً مع قتل أسامة بن لادن، وبأنّ الدّول العربيّة في طريقها الى الدّيموقراطيّة بعد نجاح الرّبيع العربي في الإطاحة بزعماء تونس، مصر، وليبيا، قام مقاتلو داعش بهجمات صاعقة ليحتلّوا مناطق تقدّر بحوالي ثلث مساحة العراق وثلث مساحة سوريا. كما كانت الصّدمة الأكبر بإعلان هذه المنظّمة الإرهابيّة لقيام دولة إسلاميّة (الخلافة) ودعوتها للمسلمين حول العالم للهجرة إليها، بعد أن روّجت لأفكار مستندة على تفسيرات لا تمتّ للدين الإسلامي بصلة، وقد استنكرها علماء ورجال الدّين المسلمين حول العالم، مؤكّدين أنّ داعش منظّمة إرهابيّة لا دين لها.

منذ نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتّحاد السوفياتي، فرضت التحديات الحديثة تطوّراً لمفهوم الأمن، من الأمن العسكري التقليدي الى الأمن الإنساني وما يعرف بالمضامين الجديدة للأمن، كما حصلت إعادة توزيع للقوى والسلطة وبالتالي للمسؤولية مع ظهور فاعلين جدد على الساحة الدّوليّة، في إطار ما يُعرف بالإدارة الدوليّة التي تشكّل مفهوماً جديداً في العلاقات الدّوليّة. وباتت الإدارة الدولية تشكل الإطار العالمي لمواجهة التحديات غير التقليدية على الساحة الدولية، وأبرزها التحديات التي فرضتها العولمة، من أزمات اقتصادية ومالية عالمية، الى المشاكل البيئية الكبيرة، وغيرها. من هنا، سنحاول التطرق لهذه الأزمات لنستنتج دور وأهمية الإدارة الدولية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، بجسب المفهوم الحديث للأمن.
والواقع أن التطورات والتغيرات على السّاحة الدّوليّة فرضت أيضاً تطوّر مفهوم السّيادة وأعادت توزيع القوّة والسّلطة في ظلّ الإدارة الدّوليّة والعولمة، مع بروز فاعلين جدد، استفادوا من تراجع حصريّة الدّولة – التي بقيت الفاعل الأبرز – فضلاً عن ظهور نوع من"الحرب الباردة الجديدة"، و"حرب باردة إقليميّة" ذات تداعيات اقتصاديّة، سياسيّة، اجتماعيّة وعسكريّة خطيرة. وقد استخدم تنظيم "الدولة الاسلامية" سلاحاً أكثر فتكاً من السّلاح التّقليدي، هو الفكر "السّلفي الجهادي عبر الوطني" وربَطه بمنظومة ماليّة ونفطيّة، وشبكات تهريب وإجرام دوليّة، لترهب شعوب الدّول العربيّة والعالم في سبيل الوصول الى أهدافها.
من هنا، كان لا بدّ لنا قبل الدخول في موضوع مواجهة الإدارة الدولية للـ"الدولة الاسلامية"، أن نعالج ارتباط العولمة بالتحديات الحديثة، خصوصاً الاقتصادية منها كالبطالة، الهوة بين الدول المتطورة والنامية، الهوة داخل الدولة، فضلاً عن التطرق لتطور مفهوم السيادة وارتباطه بمبدأ المسؤولية.

ومن أهم ما سنتطرق إليه في هذه الرسالة، هو الظروف الدولية، الإقليمية والداخلية التي أدت الى ظهور "الدولة الاسلامية"، لاعتقادنا بأن مواجهة الإدارة الدولية لهذا التنظيم الارهابي، وأي تنظيم مشابه قد يظهر من بعده، تعتمد على معالجة الأسباب التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر بتحول الإرهاب من إرهاب دولي الى إرهاب عبر وطني.
1- <u>على الصعيد الدولي:</u>
يعيش العالم اليوم في ظلّ "حرب باردة جديدة"، تشبه الحرب الباردة التي امتدت من أواخر الحرب العالمية الثانية حتى سقوط الاتحاد السوفياتي. و"الحرب الباردة الجديدة" حالة من الصراع الثقافي، السياسي، والاقتصادي بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، والمعسكر الشرقي بقيادة روسيا، تتجلى مفاعيلها في العديد من أنحاء العالم والاقليميات، بشكل نزاعات مسلّحة أو غير مسلّحة.

و يشكّل الشّرق الأوسط إحدى ساحات هذه الحرب، بالإضافة الى شرق أوروبا وآسيا الوسطى، حيث تظهر العديد من الحروب بالوكالة مجدداً. كما نلاحظ خطوات أميركيّة قد تكون استمراراً لاستراتيجيّة "الاحتواء والتطويق" التي اعتمِدَت خلال الحرب الباردة. فتتم محاصرة روسيا بدويلات طائفيّة وأحلاف عسكريّة واقتصاديّة مع توسّع حلف شمال الأطلسي غرب روسيا، والتحالف مع دول شرق آسيا، فضلاً عن التواجد العسكري في الخليج العربي، والاتفاق النووي الإيراني الذي كان بمثابة مدخلٍ لإطلاق يد إيران في العراق وسوريا. هذا بالإضافة الى تحريك العامل الديني في الجمهوريات السوفياتية السابقة جنوب روسيا والتحالف العسكري مع دول كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي. هذا وتشكّل "الدولة الاسلاميّة" نوعاً من المنطقة العازلة حول أقاليم النفوذ الروسي وتَحرّك الأقليّات الإسلاميّة في روسيا والدول التي تقع تحت تأثيرها.

2- الظروف العربيّة العامّة:

منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية، تستمرّ مطالب الشعوب العربيّة المتعلّقة بالسياسات الاجتماعية بالتفاعل. وقد هربت الحكومات العربية الثورية/الانقلابيّة من هذه المطالب بحجّة الحرب مع إسرائيل والقضيّة الفسطينيّة، حتّى تبيّن للشعوب العربيّة أن لا القضيّة المذكورة حققت تقدّماً تاريخياً كبيراً، ولا السياسات الاجتماعيّة-الاقتصاديّة وُضعت على جداول الأعمال. كما أنّ الحكومات العربيّة التي وصلت الى الحكم عن طريق حركات ثوريّة ذات طابع يساري طالبت بإلغاء الطبقيّة والفساد، تحوّلت الى طبقة أوليغارشيّة شبيهة بالحكومات التي سَبَقَتها.

وعلى أثر اليأس الشعبي والمطالبة بالمشاركة السياسية قامت الحكومات العربيّة بشكل عام بأمرَين أحلاهما مرّ: الأوّل، قمع المطالب الشعبيّة وتخوينها، والثاني، الهروب باتّجاه حروب مع دول أخرى في المنطقة، لا غالب فيها ولا مغلوب.

وشكّل سقوط الاتّحاد السوفياتي نقطة تحوّل أساسيّة، مع ما خلّفه من فراغ إيديولوجيّ في العالم العربيّ، والعودة الى التفتيش عن الهويّة، ممّا ساهم في ظهور الهويّات الدينيّة من جديد، والصراعات المذهبيّة والطائفيّة وبالتالي التطرّف والحرب الباردة الاقليميّة على أساس مذهبي.

ونزل الشباب العربي الى الشوارع في ما عُرف بالربيع العربي، ليظهر أنّ هذا الحراك لم تسبقه ثورة ثقافيّة شبيهة بالثورات الثقافيّة الأوروبيّة، بل أتت على شكل ثورات مستوردَة. وساهم قمع هذا الحراك بدفع قسم كبير من الشباب العربي الى التطرّف، مع انسداد أفق تحقيق المشاركة السياسية سلميّاً. وقد حصلت هذه الأحداث والتطوّرات في ظلّ الأزمات العربية التالية:

- انحلال سياسي ومؤسساتي.
- غياب التنمية.
- تغليب الهويّة الطائفيّة على الهويّة الوطنيّة.
- ضعف الهيكليّات المواطنيّة.
- الفساد المستشري.
- تراجع صفة الشّرعيّة عن الحكومات التي لا تمثّل المكوّنات الأساسيّة للمجتمعات.

3- الأوضاع الداخليّة:

- في العراق:

بعد سيطرة حزب البعث على الحكم لعقود طويلة، أمَّنَ خلالها حريّة الوصول الى الموارد والمناصب السياسية، الأمنية والعسكريّة لأبناء الطائفة السنيّة، قامت الولايات المتحدة بالإطاحة به، وسلّمت مقاليد الحكم الى حكومة أمّنت مصالح الطائفة الشيعيّة وقامت بأعمال وضعها معظم سُنَّة العراق في إطار القمع وانعدام المشاركة السياسية، ممّا أدّى الى زيادة التطرف والتطرف المضادّ، في حين كانت البلاد تغرق في حرب أهليّة مذهبيّة مدمّرة.

كما قام السفير الأميركي Bremer بحلّ القوات المسلّحة العراقيّة وحزب البعث، رامياً بذلك حوالي 70000 شخص في الشارع، في حين يعاني العراق من البطالة المتزايدة والفقر المدقع. وقد ساهمت هذه الامور بشكل كبير في تأجيج الصراع والتطرف، وبروز تنظيمات إرهابيّة، كما أدّت الى انعدام رغبة الجيش العراقي بقتال تنظيم داعش، وقد ظهر هذا الأمر جليّاً سنة 2014.

- في سوريا:

تعود جذور الأزمة الى أوائل الثمانينيات، الى ثورة في مدينة حماه ذات الأكثريّة السنيّة ضدّ الطبقة الحاكمة وهي من الطائفة العلويّة. فقد اعتبر السنّة أنّهم غير ممثَّلين في السلطة بشكل عادل، خصوصاً مع اتّباع نظام الحزب الواحد وغياب تداول السلطة والمعارضة. ومع زيادة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، ومع بدء الربيع العربي في دول أخرى، بدأ التحرّك في الشارع السوري، وفشلت المساعي السلميّة في تأمين مشاركة سياسية وتداول السّلطة، وراح التحرّك الشعبي يجنح مع الوقت نحو التطرّف. واستفادت الفصائل المتطرّفة من الوضع وبدأت بالظهور والتكاثر ليصبح أهمّها جبهة النصرة وتنظيم داعش الذي ربط تواجده في كل من العراق وسوريا ليعلن تأسيس دولة الخلافة في ما بعد.

من جهة أخرى، يرتبط ظهور "الدولة الاسلاميّة" بالبحث عن الهويّة والصراع الثقافي الغربي-العربي الذي ظهر في أكثر من مناسَبة، كما يرتبط بفشل الحرب على الإرهاب، خصوصاً في العراق، وسقوط الآلاف من الضحايا المدنيين دون نتيجة، وبالإسلاموفوبيا التي انتشرت في العالم الغربي بشكل ملحوظ بعد أحداث 11 أيلول.

لقد أظهر هذا التنظيم الإرهابي أنّه الأقوى والأغنى في التاريخ، وهو التنظيم الأول الذي قام بإعلان دولة مستخدماً الحركة " السلفية الجهادية عبر الوطنية". كما أنّ دولته المزعومة تتميّز بنوع من الحداثة والواقعيّة، وتملك هويّتها الخاصّة المختلفة عن دولة الخلافة بالمفهوم القديم، بالرغم من رفعها عنوان السلفيّة.
لذا، قمنا بمقارنة "الدولة الاسلاميّة" مع تنظيم القاعدة، لنركّز على الطبيعة المختلفة للمواجهة، التي يجبّ أن ترتكز على الأمن الانساني في ظلّ الإدارة الدوليّة بدل المواجهة العسكريّة التقليديّة. "فالدولة الاسلاميّة" تتمتّع بتنظيم دولة شبه فعليّة، تنقصها الشرعية الشعبية الكاملة، وتعمل على محاولة استمالة السكّان للحصول عليها، في سبيل بناء "الأمّة".

وقد استفادت "الدولة الاسلاميّة" من التناقضات في التحالفات والسياسات في المنطقة، ومن توزيع مراكز السلطة للحصول على الأموال والمتطوّعين، خصوصاً في ظلّ تضارب مصالح فاعلين غربيين وشرقيين من جهة، ومصالح عدّة فاعلين آخرين، مما أدى الى استمرار الحرب في سوريا، العراق، ليبيا وغيرها. فالغرب استفاد من استنزاف روسيا وإيران، خصوصاً وأنّ دخول دولة للحرب في ظلّ أزمة اقتصاديّة كبيرة يؤدّي الى إضعافها ولو حققت مكاسب عسكريّة على الأرض، وهذا ما كان قد حصل مع الاتّحاد السوفياتي الذي استُنزف في مسارح عديدة كان أبرزها أفغانسان. وبالمقابل، استفادت روسيا من الاحتقان الطائفي والحرب للعودة الى المنطقة والسيطرة العسكرية المباشرة.

عقيدة "الدولة الاسلامية":

بالنسبة لعقيدة "الدولة السلاميّة"، هي مرتبطة بتطوّر مفهومَي الجهاد والسلفيّة وصولاً الى "الجهادية السلفيّة عبر الوطنيّة". وقد تشكّلت هذه الحركة متأثرة بعوامل ومحطات عديدة أبرزها:

- الحرب السوفياتية على أفغانستان وتأسيس حلف بيشاور.
- الحرب الأميركيّة على العراق.
- العولمة، وخصوصاً عولمة الفرد وإمكانية إيصال الأفكار الى كلّ شخص حول العالم بغضّ النظر عن الحدود والمسافات.

وقد أتت عقيدة "الدولة الاسلاميّة" مركّبة لتتناسب مع الظروف، فأخذت أفكاراً عديدة عن مدارس فكريّة متّهمة تاريخياً بالتطرف، كالوهابيّة – التي رضخت للتوليف بين الإسلام السياسي ومتطلبات الاقتصاد الحديث – الإخوان المسلمين، الطالبان، وخصوصاً تنظيم الإخوان الذي تمّ

القضاء عليه منذ حوالي المئة عام.
وقد قمنا بتفصيل هذه النقاط لنعرف ماذا أخذت "الدولة الاسلاميّة" عن هذه التنظيمات؟ أين تختلف معها؟ وهل يمكن البناء على هذه الاختلافات والخلافات لمساهمة بعض المدارس الفكريّة في مواجهتها؟ خصوصاً وأن بعض المدارس كالوهابيّة يمكن أن تشكّل شريكاً فعالاً لمواجهة "الدولة الاسلاميّة" بسبب توليفها بين الشرع الإسلامي ومتطلبات الدولة الحديثة، وبسبب تحالفها الوجودي مع العائلة الحاكمة في المملكة العربيّة السعوديّة، التي تقوم "الدولة الاسلاميّة" بتهديد عرشها ومكانتها السياسية والدينيّة.
وقد قامت "الدولة الاسلاميّة" بتحوير الدين الاسلامي بطريقة خاطئة وغير مقبولة، لتشكّل سلفيّة جهاديّة عبر وطنيّة هجوميّة تكفيريّة، تفسّر مفاهيم إسلاميّة كالخلافة، الهجرة، والأمّة خارج إطار الجغرافيا والوقت لتحقيق أهدافها والحصول على الأموال والمقاتلين.

استراتيجية "الدولة الاسلامية":
على الصعيد الاستراتيجي، إستفادت "الدولة الاسلاميّة" من تعددية الأقطاب، التناقضات، وتوزّع القوى للوصول الى أهدافها. وعملت باتّجاه تأمين سكّان موالين على المدى البعيد عن طريق التزويج بالقوّة، التهجير والتطهير العرقي. واستفادت في الوقت عينه من هجرة اللاجئين الى أوروبا لتعمد الى تسلّل بعض مقاتليها والقيام بأعمال إرهابيّة. لذا، ارتبطت الهجرة بالإرهاب في مكان ما، وقد قمنا بالإضاءة على هذا الموضوع بشكل سريع، كون الغوص في تفاصيله يشكّل مادّة لبحث بحدّ ذاته.
وتصطدم الدول الأوروبية بأزمة المهاجرين، وتقوّض محاولاتها لنشر الاعتدال ومنطق التسامح بسبب خوف الأوروبيين من تهديد ثقافتهم ونمط حياتهم، في حين ساهمت الاعتداءات الارهابيّة التي قام بها بعض المهاجرين في صعود اليمين المتطرّف. وبالرغم من ذلك، أطلقت عدّة دول أوروبيّة برامج توعية بالإضافة الى برامج إعادة تأهيل للمتطرّفين الذين لم تتلطّخ أيديهم بالدّماء. وترتكز هذه البرامج على عدّة نقاط أبرزها: استقطاب الشباب، الشراكة مع المجتمعات المحليّة، الشرطة المجتمعيّة، التعاون مع رجال الدّين، المشاركة السياسية... وتشكّل جهداً أساسياً من جهود الإدارة الدولية.
وتركّز "الدولة الاسلاميّة" في استراتيجيّتها على البروباغندا بشكل أساسي، فتضخّم الأخبار وتنشر الرعب، مستخدمة التكنولوجيا بشكل لا مثيل له لإيصال رسائلها وأفكارها. وتشكّل إمكانية وصولها الى الأفراد تحدّياً كبيراً للأجهزة الأمنية، ممّا يُحَتّم مقاربة أمنية حديثة في إطار الإدارة الدوليّة.

الاستراتيجية العسكرية
وبرغم تركيز "الدولة الاسلاميّة" على الاستراتيجيّة الفكريّة أكثر من الاستراتيجيّة العسكريّة، لا بدّ من تناول هذه الأخيرة، لما للمواجهة العسكريّة من أهميّة في هذا الصراع.
تجد هذه الاستراتيجية العسكريّة جذورها في حركة التوحيد والجهاد، ثمّ تنظيم القاعدة في بلاد الرافدَين الذي كان أبو مصعب الزرقاوي من أهمّ شخصيّاته، وقد وضع ما عُرف بالنقاط السبعة بالاشتراك مع أبو محمد المقدسي. وقد ركّزت "الدولة الاسلاميّة" على استكمال "حزام بغداد" أي المناطق المحيطة بالعاصمة العراقيّة، لتشكيل قواعد لإرسال السيارات المفخخة والمقاتلين إليها بدل العمل على الاحتلال المباشر للعاصمة. كما قام التنظيم الارهابي مراراً بتغييرات في "التّكتِيّة، التِقَنِيّة، والإجراءات" بحسب الحاجة. ومع البدء بعملية تحرير الموصل، لا بدّ من الإشارة الى أنّ التنظيم لا يدافع عن الأراضي التي يسيطر عليها بشكل عام، بل يعمد الى تدميرها والانتقال الى الهجوم في أماكن أخرى، والقيام بعمليّات ارهابيّة في دول بعيدة كأوروبا، أو مناطق داخليّة أخرى كما فعل في كركوك.

تمويل "الدولة الاسلامية":
بالنسبة لتمويل "الدولة الاسلامية"، تجدر الإشارة الى أنها تستمدّ حصّة صغيرة نسبياً من إيراداتها من جهات متبرّعة، وبالتالي، لا تعتمد بشكل أساسي على نقل الأموال عبر الحدود الدولية أو استخدام الأنظمة المصرفية بشكل موسّع. بالمقابل، تعتمد على شبكة إجرامية محلية مرتبطة بشبكات دولية. وتعتبر "الدولة الاسلاميّة" أغنى تنظيم إرهابي عرفه التاريخ، وتعتمد على هيكليّة وموازنة شبيهة بموازنات الدّول. وتختلف مصادر التمويل إذاً: التبرّعات، الاتجار بالبشر وبيع الأعضاء، الابتزاز والخطف، التهريب، والضرائب التي تشكّل مظهراً من مظاهر الاكتفاء الذاتي. كما يقوم بعض المتحمّسين – خصوصاً في دول غربية – بعمليّات إرهابيّة من تلقاء أنفسهم دون أي تمويل من القيادة المركزيّة للتنظيم.
ويشكّل النفط أهمّ مصدر لتمويل "الدولة الاسلاميّة". وقد بدأت بإنتاجه في ظلّ احتدام الصراع النفطي العالمي وانخفاض الأسعار، كما تمّ تداول معلومات عن تهريب النفط الى أوروبا عبر بلغاريا على أثر الأزمة النفطية مع روسيا بعد ضمّ القرم.
وقد تكيّف التنظيم الى حدّ ما مع الضربات الجويّة التي استهدفت منشآته النفطيّة. فهو يبيع الى تجّار ووسطاء لفكّ ارتباطه مع النفط، ويتمّ التهريب عبر الحدود التركيّة بشكل عام بالرغم من إعلان الحكومة التركيّة عن جهود لضبط الحدود.
ومع تشديد الضربات العسكرية ضدّ "الدولة الاسلاميّة"، وخصوصاً الجويّة منها، قامت قيادتها بعدّة إجراءات، أهمّها محاولة الحصول على موارد إضافيّة من مصادر داخليّة كفرض ضرائب جديدة وإدارة مؤسسات محليّة ذات طابع زراعي وتجاري.
وتمّ وضع عدّة استراتيجيات لمواجهة تمويل التنظيم على الصعيد الرسمي، منها استراتيجيّة وزارة الخزانة الأميركيّة بالتعاون مع أكثر من 20 دولة ومنظّمة، التي تضمنت عقوبات مالية ضد قيادات ومسهّلين، التعاون مع المصارف وتقييد وصول داعش إلى النظام المالي العالمي، واستراتيجية الأمم المتحدة خصوصاً من خلال القرارات 2178 و 2253، لكنّ هذه الاستراتيجيّة تعاطت مع "الدولة الاسلامية" على أنها منظّمة إرهابيّة تقليديّة كالقاعدة أو الطالبان. لذا، وجب أن يتمّ تنسيق الجهود في إطار إدارة دولية لمكافحة تمويل هذا التنظيم الارهابي عبر الوطني. وقد تمّ القيام بعدة خطوات بهذا الاتجاه، ولكن دون استراتيجية كاملة توزّع الأدوار على الفاعلين المعنيين.

في الإدارة الدوليّة:
وفي إطار الإدارة الدولية لمواجهة "الدولة الاسلامية"، لا بدّ من مناقشة جهود الأمم المتحدة، التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، والدول، قبل الانتقال الى الفاعلين غير التقليديين. فمنذ سنة 2010، وقبل "الدولة الاسلامية"، ظهر نوع من الصراع الثقافي في الأمم المتحدة لدى طَرح قرار إدانة تشويه سمعة الأديان الذي طالبت به الدول ذات الأكثريّة الاسلاميّة، فيما اعتبرت معظم الدول الغربيّة أنّه يمسّ بحريّة التعبير. وسنة 2011 صدر قرار ضدّ الخطابات المشهّرة بالأديان. أمّا على صعيد مكافحة الارهاب بشكل مباشر، فقد صدرت عدّة قرارات منذ سنة 2001 تميّزت بالمقاربة التقليديّة. وسنة 2010 ظهرت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي خرجت من هذه المقاربة التقليدية لتستهدف جذور التطرف. ثم ظهر القرار 2178(سنة 2014) المتعلّق بمنع تدفق المقاتلين الأجانب والمال و القرار 2253 المتعلّق بمكافحة تمويل داعش.
أمّا التحالف الدولي، فقد قام ويقوم بضربات جويّة ضدّ "الدولة الاسلاميّة" تستهدف المقاتلين، القياديين، المنشآت المهمّة ومنها النفطيّة... لكن هذه الضربات قد يكون لها آثار جانبية خطيرة على المدى البعيد. أمّا على صعيد الحرب البريّة، يقوم التحالف بدعم، تدريب، تنظيم وتوجيه عدّة جهات تشارك في مهاجمة "الدولة الاسلاميّة": الجيش العراقي، قوّات البشمركة (وغيرها من الفصائل الكرديّة)، قوّات الحشد الشعبي والميليشيات المدعومة من إيران، مقاتلين من القبائل

العربية... ويؤدي هذا الدّعم الى نتائج إيجابيّة في الحرب على المدى القريب، فقد تمّ تحرير العديد من المدن العراقيّة والسوريّة، لكنّ نتائجه قد تكون كارثيّة بعد هزم التنظيم الارهابي. ففي العراق، أدّى دعم الولايات المتحدة لحكومة ما بعد صدام حسين الى زيادة التطرّف في البلاد، وصولاً الى سيطرة "الدولة الاسلاميّة" على محافظات بأكملها دون مقاومة تذكر. وقد يشكّل دخول الميليشيات التي تدور في فلك إيران لتحرير القرى والبلدات العراقيّة الى ظهور تنظيمات مشابهة لداعش في المستقبل، والعودة الى دوّامة العنف والارهاب، خصوصاً مع ورود تقارير عن أعمال حربية مخالفة للقانون الدولي الإنساني. وقد سعت القيادات الأميركيّة والعراقيّة الى محاولة تبديد هذه الشكوك عبر الإعلان أنّ الجيش العراقي يشكل رأس الحربة في المعارك، لكنّ معظم التقارير الإعلاميّة تشير الى العكس، فضلاً عن تحليل قدرات الجيش العراقي الذي سبق أن أثبت عدم وجود نيّة ولا قدرة على قتال "الدولة الاسلاميّة" بشكل مباشر.

كما أنّ العامل الكرديّ يشكّل تحدّياً لتركيا التي باتت تلعب دوراً أكبر في الداخل العراقي مع فرض الجيش التركي لأمر واقع يتمثّل بمشاركته في معارك على الأرض، وهو لا يتوانى عن قصف داعش والأكراد على حدّ سواء. ومع ظهور مشروع الدولة الكرديّة مستقبلاً، قد يؤّدي الأمر الى حروب مستقبليّة بسبب تضرر مصالح تركيا، إيران، سوريا وقسم كبير من العراقيين. علماً أنّ دخول العديد من القوى المقاتلة أرض المعركة قد يكون ناتجاً أيضاً عن تراجع دور جامعة الدول العربيّة، بالإضافة الى عدم دخول التحالف الإسلامي في المواجهة المباشرة.

دور الدول في المواجهة

وبما أنّ "الدولة" تبقى الفاعل الأساسي في إطار الإدارة الدوليّة، قامت عدّة دول بخطوات لمكافحة التطرّف المؤدي الى الارهاب في سبيل مواجهة "الدولة الاسلاميّة" وأيّة منظمات قد تظهر مستقبلاً. ولكنّ التنظيم الارهابي كان قد استفاد من تضارب المصالح بين الدول في "الحرب الباردة الجديدة" والحرب الباردة الاقليميّة. كما استفاد من التدخل العسكري الروسي الذي يستهدف معظم فصائل المعارضة السورية، لتقوية البروباغندا ودعوة غيرالمتطرفين الى الجهاد مع "الدولة الاسلاميّة"، وفي الوقت عينه، استفاد التنظيم إعلامياً من الدعم الغربي للميليشيات التي تقاتل في العراق كما ذكرنا.

ولمحاولة معالجة هذه الأزمة، قام الرئيس أوباما بتغيير استراتيجي تمثّل باستخدام القوّة الناعمة Soft Power بدل الHard Power بالإضافة الى الانفتاح على دول وفاعلين بشكل غير متوقّع، كإيران وغيرها. لكنّ هذه السياسة أظهرت نتائج عكسيّة، فدعم إيران وإطلاق يدها في سوريا والعراق أدّى الى زيادة الاحتقان الطائفي، كما أدّى دعم الإخوان المسلمين في مصر الى تدهور العلاقة مع الطبقة الحاكمة (الرئيس السيسي) التي اتّجهت نحو روسيا، وكذلك فعل الأتراك بعد دعم إدارة اوباما للأكراد في سوريا والعراق – بالإضافة الى اتّهامها بدعم محاولة الانقلاب. كما ظهرت نتائج سلبيّة لسياسة الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص، تمثّل بعودة اليمين الراديكالي واليمين المتطرّف الى الواجهة، وبات الصراع يدور في حلقة مفرغة. فوجود "الدولة الاسلاميّة" يزيد من الهجرة الى الغرب، الأمر الذي يؤدّي الى المزيد من "رهاب المسلمين"، وبدوره يساهم هذا الأمر في تقوية "الدولة الاسلاميّة". من هنا، ظهر اتجاه أميركي مؤخراً للاعتماد على الـSmart Power، أي المزج بين "الإكراه" والجاذبية".

وفي سياق دور الدول في المواجهة، تبرز أهمية الدور التركي في الأشهر والسنوات القادمة، كونها تشكل ممراً للمقاتلين والبضائع المهرّبة بالرغم من إعلان الدولة التركية عن محاولاتها لضبط الحدود ودخولها الحرب ضد "الدولة الاسلامية".

إذاً، جاء ظهور "الدولة الاسلامية" ليريح أطراف "الحرب الباردة الجديدة" في مكان ما. من الولايات المتحدة التي تستمر بمحاصرة روسيا وحلفائها واستنزافهم، الى روسيا التي تسعى للحصول على موطئ قدم ثابت مجدداً في الشرق الأوسط. من تركيا التي تحاول الاستمرار بتقويض الأكراد ولعب دور أكبر في "منطقة السلطنة العثمانية" الى إيران التي تستمر بزيادة

نفوذها في الدول العربية. من هنا، ارتبط وجود ونشاط "الدولة الاسلامية" "بالحرب الباردة الجديدة"، والحرب الباردة الاقليمية.
كما يستفيد العديد من الفاعلين الجدد من وجود "الدولة الاسلامية" والحروب الدائرة في المنطقة، كشركات الأسلحة، شركات التأمين والأمن، وشركات الإعمار في المستقبل.
وبما أن "الدولة الاسلامية" قامت بتطوير الارهاب عبر الوطني والسلفية الجهادية عبر الوطنية، فإن الوسائل العسكرية التقليدية لن تكون الوسيلة المناسبة للقضاء عليها. فالمواجهة يجب أن تعتمد على الإدارة الدولية لهذا التحدي الأمني، لمعالجة الأزمة من جذورها. وبالتوازي مع العمل العسكري، على الإدارة الدولية أن تقوم بتنسيق الجهود بين الفاعلين من منظمات دولية، دول، منظمات غير حكومية، قطاع خاص، شركات الإعلام والتواصل الاجتماعي، رجال الدين، المجتمعات المحلية، وغيرهم.
وتشكل التنمية ونشر الديموقراطية العمود الفقري لهذه المواجهة، وجوهر أنشطة الإدارة الدولية لمواجهة الارهاب عبر الوطني بشكل عام، و"الدولة الاسلامية" بشكل خاص. كما تتخذ هذه المواجهة طابع الحرب الثقافية، مما يظهر أهمية دور الإدارة الدولية في نشر ثقافة الديموقراطية، احترام حقوق الانسان، وتعددية الحقيقة.
كما يشكّل الفضاء السيبراني ساحة أساسية لمواجهة "الدولة الاسلامية" التي تستخدم شبكة الانترنت بشكل ذكي للوصول الى الأفراد والجماعات حول العالم، مستعينة بخبراء في هذا المجال. بالإضافة الى اعتمادها على وسائل الإعلام العالمية لنقل أخبارها وبالتالي إيصال أفكارها.

إذاً، لا يمكن للوسائل العسكريّة- الأمنيّة التّقليديّة أن تواجه الفكر السلفي الجهادي عبر الوطني وهذا التّنظيم الارهابي منفردةً، بل بات العالم بحاجة الى إدارة دوليّة لهذا الملفّ، حيث يتفاعل الفاعلون الجدد والدّول لمحاولة القضاء على أدوات ووسائل "الدولة الاسلامية"، وضمان عدم ظهور تنظيمات مشابهة في المستقبل.
وفي الوقت الحالي، ما من إدارة دولية كاملة وشاملة لمواجهة هذا التحدي الأمني، بل هناك استراتيجيات وجهود مختلفة في ظل الإدارة الدولية، قامت بها منظمات دولية، دول وفاعلين على مختلف الأصعدة: العسكرية، الاقتصادية/المالية، الثقافية، السياسية، الاجتماعية... من هنا، نرى ضرورة عقد مؤتمرات يشارك فيها مختلف الفاعلين، وعلى رأسهم الأمم المتحدة، لتنسيق الجهود وتوزيع الأدوار، وعدم اقتصار الجهود على الأعمال العسكرية فقط.

<u>الإشكالية</u>
فمع دخول الحرب المعلَنة ضدّ تنظيم الدّولة الاسلاميّة عامها الثالث، وإعادة تحرير عدّة مناطق من سوريا، العراق وليبيا، تستمرّ الاعتداءات الارهابيّة في عدّة دول عربيّة وغربيّة بشكل شبه يوميّ، في ظلّ استمرار المعارك والحروب بالوكالة في سوريا، العراق،اليمن، ليبيا وغيرها. هذا الوضع يجعلنا نطرح الأسئلة التالية:
ما هي الإدارة الدوليّة، وكيف تطوّرت مفاهيم الأمن، السيادة والإرهاب؟ كيف تقارب الإدارة الدوليّة التحديات الأمنية وفق المضامين الجديدة للأمن؟ ما هي الظروف التاريخية والحالية التي أدّت الى ظهور تنظيم الدولة الاسلاميّة؟ ما هو هذا التنظيم، عقيدته، استراتيجيّته، تمويله، وطرق عمله؟ كيف تواجه الإدارة الدولية التحدي الأمني المتمثّل بهذا التنظيم عبر الوطني، وما هو دور الفاعلين الجدد؟ ما هي الخطوات التي تمّت حتى الآن في هذا الإطار وما هي الخطوات والأنشطة المطلوبة؟
وفي إطار التساؤل عن الفترة الزمنية الطويلة للحرب على "الدولة الاسلامية"، هل هناك قرار دولي بإعطاء الحرب فرصة لإعادة تموضع الحدود بين الهويّات الثّقافيّة في الشّرق الأوسط، كما حصل في أوروبا في خلال قرون مضت؟ وهل تشكّل "الدّولة الاسلاميّة" جزءاً من هذه الحدود

أم وسيلة لاستمرار الحرب؟
وعلى الصعيد العملي، ما مدى صعوبة ضبط الحدود المعلنة للـ"دولة الاسلامية" وخصوصاً مع تركيا؟ ومن هي الدول أو الجهات المستفيدة من تجارة النفط، الآثار، الأعضاء البشرية وغيرها؟

المنهجية
للإجابة على هذه الأسئلة، اعتمدنا المنهج الاستنباطي، منطلقين من أهميّة وإمكانات الإدارة الدوليّة في مواجهة التحديات الأمنية الحديثة بشكل عام، وانتقلنا الى مواجهة الإدارة الدوليّة لتنظيم "الدولة الاسلاميّة" بشكل خاص. بالإضافة الى المنهج الوصفي التحليلي لتحديد مميزات وخصائص "الدولة الاسلامية" والعلاقة بينها وبين مختلف المتغيرات على الصعيدين الدولي والاقليمي.
كما اعتمدنا على مقارنات عديدة، خصوصاً بما خصّ الفرق بين هذا التنظيم وتنظيمات أخرى والمدارس الفكريّة التي قد تكون على علاقة به، وغيرها. بالإضافة الى ربط أحداث تاريخيّة وتحليلها لمحاولة استخلاص الأسباب العميقة والأنماط المستقبليّة. فضلاً عن ذلك، قمنا بتحليل عدد من المعلومات على شكل جداول وخرائط من مصادر عديدة، وتصوير بعض تحليلاتنا على شكل رسوم بيانيّة بغية جمعها ودراستها.

عرض المضمون
لقد قسّمنا الرسالة الى فصلين، يتألف كلّ منهما من ثلاثة أقسام، كما يُقسم كل قسم الى ثلاث فقرات. وقد بلوَرنا في الفصل الأول مفهوم الإدارة الدولية خصوصاً لناحية المضامين الجديدة للأمن، مروراً ببعض التعريفات للإضاءة على تطور مفاهيم السيادة، الأمن، والمسؤولية مركّزين على التحديات التي ساهمت في هذا التطور، وصولاً الى ظهور "الدولة الاسلامية" في ظلّ تطور الارهاب، من الارهاب الدولي الى الارهاب عبر الوطني. لذا، انطلقنا من ظهور الإدارة الدولية مع ربطها بتطور الأمن، ثمّ ناقشنا الظروف الدوليّة، الاقليمية، والمحلية المساهمة في صعود تنظيم الدولة الاسلامية، قبل الغوص في ماهيّة هذا التنظيم والإحاطة بجوانبه التي تهمّنا في هذه الرسالة. أمّا في الفصل الثاني، دخلنا في صلب مواجهة الإدارة الدوليّة للتطرف وللـ"دولة الاسلاميّة" بشكل خاص، بدءاً بمسألة تمويل "الدولة الاسلامية" وكيفية مواجهة هذا التمويل في إطار الإدارة الدولية، من الخطوات التي تمّت والاستراتيجيات التي وُضعت، الى الخطوات المطلوبة والمُقترحة. ومن ثمّ انتقل النقاش الى مواجهة "الدولة الاسلامية"، من المنظمة الدولية الى الدّول، مروراً بالاقليميّات، في إطار الإدارة الدوليّة، ثم ركّزنا على دراسة مواجهة الفاعلين الجدد للـ"دولة الاسلاميّة" في ظلّ الإدارة الدوليّة.

صعوبات الدراسة
بالنسبة للصّعوبات التي واجهتني خلال هذه الدّراسة، أبرزها أنّ معظم المراجع باللغة العربية كانت ذات طابع مُسَيّس وإعلامي، لا تتمتّع بالموضوعيّة المطلوبة، فاعتمَدتُ على عدد كبير من المراجع باللغتَين الانكليزيّة والفرنسيّة مع الحرص على موضوعيّتها ومقاربتها العلميّة، لما للموضوع من حساسيّة في عالمنا العربي. كما واجهتني صعوبة أخرى هي تطوّر الأحداث اليوميّة بشكل سريع ممّا تطلّب متابعةً للأخبار ساعة بساعة عبر عدّة وسائل عالميّة، إقليميّة ومحليّة، طيلة فترة الدراسة، مع محاولتي لربطها بالإطار النظري من خلال الكتب المنشورة، مع الإشارة الى أنني انتهيت من كتابة الرسالة فعلياً في تشرين الأول سنة 2016.

أهمية الموضوع
تكمن الأهميّة العلميّة لهذه الدراسة بكونها قد تقدّم مقاربةً مختلفة لكيفيّة مواجهة التنظيمات المتطرّفة بشكل عام، في الحاضر، وخصوصاً في المستقبل، بسبب اعتقادنا أن تنظيم الدولة

الاسلاميّة لن يكون الظاهرة الأخيرة إذا لم تتمّ معالجة الأسباب العميقة في إطار الإدارة الدوليّة. بالإضافة الى الأهميّة العمليّة المتمثّلة بوضع إطار للخطوات والجهود التي تمّت، وتلك التي نعتقد أنّها قد تساعد في هذه المواجهة الأمنية الحديثة.
وتساعد هذه الرسالة المهتمّين بدراسة مكافحة الارهاب عبر الوطني، على الخروج من المقاربة الأمنية- العسكرية التقليدية، والتركيز على المواجهة في إطار الإدارة الدولية، والتعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين، في ظل إعادة توزيع القوى والسلطة على الساحة الدولية.
وخلال فترة كتابة هذه الرسالة، قمت بمتابعة دورة دراسية عسكرية في الولايات المتحدة الأميركية، لمدّة حوالي سبعة أشهر، كانت مثمرة لجهة الاطلاع على عدّة مراجع، رسمية وغير رسمية، قمت باستثمارها قدر المستطاع، دون ذكر المراجع بحرفيتها معظم الأحيان، حفاظاً على سريّة وأخلاقية المهنة.

ونشير الى أننا اعتَمَدنا في هذه الدراسة تسمية "الدولة الاسلاميّة" للدلالة على التنظيم الارهابي. ولا يشكّل ذلك أي اعتراف من قبلنا بدولة فعليّة من هذا النوع بمطلق الأحوال، بل أتى توخّياً للاختصار. كما أنّ التطرّق الى الأسباب التي ساهمت وساعدت على ظهور التطرف والإرهاب وبخاصة هذا التنظيم، لا يبرّر الإرهاب ولا أعمال الارهابيين. كما نعتذر مسبقاً عن مقاربة بعض النقاط المتعلقة بالطائفية والمذهبية في عالمنا العربي، بهدف وصف الأحداث بشكل علمي ومن وجهات نظر مختلفة، مع اعتقادنا الراسخ بأن جميع الأديان السماويّة هي رسالة محبّة وتسامح، وأنّ الارهاب قام بتحوير كتابات دينيّة واستخدمها لمصلحته بشكل خاطئ.

وأخيراً، أتوجّه بالشكر لكلّ من ساعدني على إتمام هذه الدراسة، وبشكل خاص الدكتور نورا بيراقداريان، التي بذلت الوقت والجهد للإشراف وتصحيح الأخطاء لضمان نجاحها. وأتوجّه بشكر خاص للّجنة المناقشة الكريمة، حضرة العميد الدكتور كميل حبيب، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، وحضرة العميد الدكتور طوني عطاالله، عميد المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية في الجامعة اللبنانية، اللذَين أتشرف بحضورهما، وبالاستفادة من ملاحظاتهما القيّمة وخبرتهما الواسعة.
كما أشكر زوجتي وعائلتي لدعمهم المستمرّ الذي ساهم في إتمام الرسالة، ووالدتي بشرى واكيم على المساعدة في ضبط اللغة.

الفصل الأول: الادارة الدّولية للمضامين الجديدة للأمن وظهور "الدولة الاسلامية"

لأوّل مرّة في التّاريخ، استطاعت منظّمة إرهابيّة إعلان قيام دولة بهذا الحجم والتّنظيم، مرتكزة على أفكار ووسائل غير تقليديّة. وتشكّل أعمال العنف والجرائم الوحشيّة والإبادة وغيرها واجهة "الدولة الاسلاميّة" وحديث الإعلام والناس، وتتسابق الدول في إعلان الحرب عليها ولو لم تشارك في المعارك بشكل مباشر. ولكنّ ما يهمّنا في هذا الفصل، هو مناقشة دور الإدارة الدّوليّة في التّحدّي الأمني، وظروف ظهور "الدولة الاسلاميّة"، تمهيداً لمناقشة مواجهة الإدارة الدولية للإرهاب والتطرف بشكل عام ولهذا التنظيم بشكل خاص في الفصل الثاني.

لذا، سنتناول في الفصل الأوّل مناقشة ظهور الإدارة الدّوليّة، بدءاً بتعريفها وصولاً الى تجلّياتها، من أجل إظهار المضامين الجديدة للأمن والانتقال من السّيادة المطلقة للدولة- الأمّة الى دور الفاعلين الجدد، ثمّ سنتطرّق الى ظروف ظهور ما يُعرف بالدّولة الإسلاميّة، وارتباطها "بالحرب الباردة الجديدة" و"الحرب الباردة الاقليميّة"، والتّركيز على مميّزات هذا التّنظيم، طرق عمله، عقيدته واستراتيجيّته.

القسم الأول : ظهور الإدارة الدّولية وارتباطاتها الأمنية

لا بد لنا قبل الغوص في الإدارة الدّولية للتحدي الأمني، تمهيداً للتطرّق إلى موضوع ما يعرف "بالدّولة الاسلاميّة"، أن نحاول وضع إطار نظري للادارة الدّولية، هذا المفهوم الجديد غير واضح المعالم كلياً. كما أن معالجة الإدارة الدّولية لناحية التعريف والمفهوم ترتبط بشكل وثيق بتطور مفهومَي الأمن والسيادة عبر العصور، خصوصاً وأن العديد من الباحثين يعتبرون ظهورها وتطورها ناتجَين عن تطور المفهومَين المذكورَين.

الفقرة الأولى : تعريفات مرتبطة بالإدارة الدّولية والأمن

ساهمت العولمة السريعة للاقتصاد والتحديات على الصعيد الدّولي في زيادة الاعتماد المتبادل بين الدّول. فبرز مفهوم الإدارة الدّولية مع نهاية القرن الماضي وتعددت التعريفات المرتبطة به باختلاف آراء المفكرين ومقاربتهم للموضوع. وتأثر مفهوم الإدارة الدوليّة بانتشار نوع من "القيم الدّولية" كالديموقراطية وحقوق الإنسان (بالمفهوم الغربي) ووصول هذه الأفكار إلى الدّول في طور النمو. من هنا فإن مقاربة الإدارة الدّولية كانت معظم الأحيان من وجهة نظر غربية، وقد شجّعت التّعاون الأفقي والعمودي بين الحكومات، المنظّمات غير الحكوميّة ، المنظّمات الدّولية، الشركات عبر الوطنية وحتى الأفراد حول العالم. وإذا أردنا إيجاد نمط لمقاربة الموضوع من خلال المؤتمرات الدّولية المختلفة نرى نوعاً من التّدويل للتحديات وتقليص دور السيادة التقليدية للدولة فنلاحظ تطوّراً لدور بعض المؤسسات الفاعلة في الإدارة الدّولية كصندوق النقد الدّولي والبنك الدّولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمرات الدّول الصناعية الكبرى وغيرها.

بند أول : تعريف الإدارة الدّولية

أولاً: غموض مفهوم الإدارة الدولية وحداثته

ما زال مفهوم الإدارة الدوليّة غامضاً بعض الشيء في العلاقات الدوليّة، ممّا يؤدي الى سوء استعمال المصطلح بعض الأحيان. حتّى أنه يتمّ "استعمال عبارة الإدارة الدّولية لأننا لا نعلم فعلاً ما هي التسمية لما يجري"[1].

في النقاشات الأكادمية حول السياسات الدّولية، نرى الإدارة الدّولية في كل مكان.[2] وعلى حدّ قول Thomas Weiss: "إن استعمال عبارة الإدارة الدّولية جاء نتيجةً لاستياء طلّاب العلاقات

---

[1] Lawrence Finkelstein, **What is Global Governance ?**, Lynne Rienner Publishers, USA, 1995, P 368

[2] Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, "Global Governance as a perspective on world politics", **in Global Governance,** Vol 12, No 2, Apr 2006

الدّولية من النظريات الواقعية والنظريات الليبرالية المؤسساتية التي هيمنت على دراسة المنظّمات الدّولية في السبعينيات والثمانينيات، وفشل هذه النظريات في إحاطة تصاعد عدد ودور الفاعلين غير الحكوميين وتأثير التكنولوجيا في ظل عولمة السوق والتجارة".[1] فالإدارة الدّولية هي بمثابة تقنيات مبنية على الخبرة لحلّ المشاكل، لضبط ووصف التغيّرات المربكة في النظام العالمي، ومنها الارهاب عبر الوطني الذي سنركّز عليه في دراستنا بشكل أساسي. وفي ظلّ نظام عالمي غير واضح المعالم، والتحولات في العلاقات الدولية، تبرز الإدارة الدولية كوسيلة للتغيير والتطور، بمشاركة الفاعلين الجدد، خصوصاً لناحية الأمن الإنساني.

وقد حاول العديد من المفكّرين تعريف الإدارة الدوليّة، لكننا سنكتفي ببعض التعريفات التي يمكن ربطها بمواجهة التحديات على الساحة الدولية، تمهيداً للدخول لاحقاً في صلب ما قدّمته، ويمكن أن تقدّمه الإدارة الدولية في مجال مكافحة "الدولة الاسلاميّة".

يعرّف ميشال نعمة الإدارة الدّولية أنها: "الأنماط والعمليات لتقديم الخيرات العامة Public goods الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، وحتى الثقافية"[2]. ووصفها Rosenau على مستوى القاعدة كما على المستوى العالمي بأنها تشمل نشاطات الحكومات، كما تتضمن قنوات أخرى تتدفق من خلالها السلطات بشكل أهداف واضحة، توجيهات، وسياسات متّبعة[3].

وإذا حاولنا استخلاص فكرة عامة من كتابات Rosenau : "Governance in the 21st century" و "Along the domestic-foreign frontier : Exploring governance in a turbulent world" ، يمكننا القول أن شكلاً من أشكال "الفوضى" تطور على السّاحة الدّولية في الوقت الحالي، يشمل غياب السلطة، وفصل السلطات وتوزيعها بسبب عوامل عبر وطنية وعابرة للحدود. والنتيجة هي تغيير موقع السلطة في المجالات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية. [4]

وقد أثرت التحولات السريعة على الصّعد التكنولوجية، الثقافية، والاقتصادية في ظل العولمة على الإدارة الدّولية بحيث يفترض أن تواكب هذه الأخيرة مختلف المتغيّرات في الوقت عينه وبجميع الاتّجاهات من أجل الاستمرار وتحقيق تقدّم في مواجهة التّحديات وخصوصاً الأمنية منها – بالمفهوم الحديث للأمن. ولتحقيق الاستمرارية على الإدارة الدّولية أن تثبت شرعيتها، فبدون هذه الشرعية لا يمكن تحقيق إجماع متماسك حول أيّ من التّحديات،[5] وخصوصاً تحدّي "الدولة الاسلاميّة" أو المنظمات التي يمكن أن تنشأ في مرحلة لاحقة.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ استمرار الخلافات الحدودية والجغرافية يقوّض إمكانية تحقيق الإدارة الدّولية لتطورها الكامل. كما أن زيادة عدم المساواة الدّولية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وغيرها يشكل تهديدات كون أدوات الإدارة الدّولية غير متوفرة للدول النامية بالشكل المطلوب.

ويقول Sven Van Kerckhoven و Haye Hazenberg أنه في العشرين سنة الأخيرة بلغ "الترابط الدّولي" Global Interdependence درجة غير مسبوقة، وتراجعت السيادة الوطنية، ومن خلال الإدارة الدّولية باتت الدّولة والفاعلين غير الحكوميين يتشاركون المسؤولية في تنسيق وحل المشاكل الجماعية[6] ويعتبران أن أحد إنجازات الإدارة الدّولية هو بروز دول

---

[1] Thomas Weiss, "Governance, good Governance and Global Governance, conceptual and actual challenges", **in 3rd World Quarterly**, 2000, vol 21, No 5, P 804

[2] Michel Nehme,"Power sharing of Global governance wears down the state", **in National Defense,** April 2014, P 5

[3] Thomas Weiss, op.cit., P 796

[4] Michel Nehme, op.cit., P 5

[5] John Rawls, "The idea of an overlapping consensus", **in Oxford Journal of Legal Studies**, Vol 7, No 1, 1987

[6] Sven Van Kerckhoven and Haye Hazenberg, "Global Governance: Challenges and achievements", **in Global Policy**, 2011

ال BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) بشكل سلمي، وبذلك خروج حوالي مليار شخص من الفقر بدون اضطرابات دولية.
فيمكننا القول أن انتقال السلطة المركزية من الدولة حصراً الى الفاعلين الجدد، ساعد على الاستفادة من مختلف الخبرات وأطلق عمليّة النمو في دول كانت تعتمد على البيروقراطية التقليدية في السابق. كما أن غياب النزاعات في العقود الأخيرة في مناطق كبيرة من أوروبا يدل على أهمية الاندماج والتفاعل في تجنب العنف.

وفي ظلّ الإدارة الدوليّة، تظهر أُطر تعاونيّة مختلفة، بعضها مؤسساتي وبعضها غير مؤسساتي، وتشكّل المؤتمرات الدّوليّة نقطة الالتقاء والاتّصال بين مختلف الفاعلين على السّاحة الدّوليّة، حتّى باتت وسيلة ضروريّة لمواجهة التّحديات التي تظهر من جهة، ولوضع خطط متوسّطة أو طويلة الأمد للبشريّة من جهة أخرى. وتشكّل هذه المؤتمرات تتويجاً لركائز ومبادئ الإدارة الدّوليّة، إن كان على مستوى العلاقات بين الدّول والتفاعل بين الشعوب والثقافات أو على مستوى التّجارة العالميّة والأسواق الماليّة والتحّولات التّكنولوجية.
ويعتبر أحمد داوود أوغلو ان هناك ثلاث ركائز أساسية لتحقيق الحوكمة العالمية[1] وهي مترابطة تسير جنباً إلى جنب وتتأثر ببعضها البعض:

الركيزة الأولى: المنتظم الاقتصادي

يعتبر المنتظم الاقتصادي دعامة أساسية للوصول إلى الإدارة الدّولية. ويشهد المنتظم الاقتصادي تحديات كبيرة، حيث تغيرت طبيعة الإنتاج والتفاعلات بشكل كبير، نتيجة للابتكارات التكنولوجية بشكل أساسي. ولعل رأس المال والأسواق المالية هي الأسرع تحولاً في عالم اليوم. لكن رغم هذه التغيرات السريعة، ظلت الهياكل التي يعمل داخلها القطاع المالي ثابتة تقريباً، وكذلك البنية المؤسساتية المحيطة.

الركيزة الثانية: المنتظم السياسي

هناك علاقة وثيقة دائمة بين التفاعل الاقتصادي الواسع النطاق وإقامة منتظم سياسي مستقر. لكن التفكير والسلوك الدّوليَّين الحاليَّين يشجعان على المنافسة والصراع بدلاً من التّعاون. ولهذا لا ينبغي على الجهات السياسية الإضرار بالمنطلقات التفاعلية للترابط الاقتصادي، التي هي أفضل وسيلة لتحقيق السلام. لذلك وجب تمتين أدوات الترابط الاقتصادي وتعزيزه من أجل توطيد النظام العالمي. وقد يصلح نموذج مجموعة العشرين لقيام منتظم اقتصادي عالمي، ولاسيما إذا تكامل مع بعض المؤسسات الأخرى كالأمم المتّحدة وخاصّة مجلس الأمن، والبنك الدّولي وصندوق النقد الدّولي وغيرها.

الركيزة الثالثة: المنتظم الثقافي

التقاليد والحضارات الأصيلة مكونات أساسية من التاريخ البشري والثقافة الإنسانية. وللوصول إلى ثقافة عالمية تعايشية غير صدامية، يجب النظر إلى هذه النهضة الحضارية العالمية بوصفها مداخل متعدّدة لأشكال جديدة من التفاعل والتواصل بين البشر.
واليوم، نرى أنّ الحرب على "الدولة الاسلاميّة" تأخذ طابعاً ثقافياً الى حدّ بعيد، من هنا ضرورة تركيز الإدارة الدولية على هذا الجانب من الصراع.

وبالرغم من عدم وجود مبادئ واضحة ومحددة للإدارة الدوليّة، فهناك بعض التطابق بين المبادئ الرئيسة التي يجب أن تتضمنها الإدارة الدوليّة، والمبادئ التي ترتكز عليها الحوكمة الوطنية، وهي نفس المبادئ الواجب اعتمادها لإصلاح المؤسسات الدولية الأساسية: "المبادئ الديموقراطية الأساسية، الاعتراف بالخلل في السلطة وحكم القانون".[2]
عملياً، هذا الأمر يعني المساواة بين أصوات مختلف الفاعلين، بغضّ النظر عن بلد المنشأ لكلّ

---

[1] أحمد داوود أوغلو، "الحوكمة العالميّة... النّظام الاقتصادي والثّقافي"، **الوسط** ، العدد 3592، 8 تموز 2012

[2] Kishore Mahbubani, **The Great Convergence: Asia, the West, and the Logic of One World,** Publicaffairs, New York, 2013, P 227

منهم، وعن طبيعة كلّ فاعل، حكومياً كان أم لا. ولا بدّ أن يبدأ هذا المسار بإصلاحات في المؤسسات الدولية الأساسيّة، نحو مزيد من الدمقرطة، وهو أمر من الصعب أن توافق عليه الدول الكبرى. علماً أنّ التأخير في إصلاح بعض آليات العمل في هذه المنظمات، وفي طليعتها الأمم المتحدة يفقدها الشرعية يوماً بعد يوم في عيون مليارات البشر الذين يعيشون في الدول النامية ويشعرون بعدم التمثيل، ويؤثر سلباً في مواجهة الفكر المتطرّف بشكل عام، و"الدولة الاسلاميّة" بشكل خاص.

ومن أهم مبادئ الإدارة الدولية[1] أيضاً:

مبدأ الإندماج: أن تقوم الإدارة الدّوليّة على نظرة جامعة للعالم، لا نظرة مانعة. وهو يتناقض مع فلسفة الإقصاء ويسري عكس نظرية صراع الحضارات.

مبدأ الشمولية: الحلول التي يتم استنباطها يجب أن تشمل جميع المناطق والموضوعات والأفكار السّياسية والنظام السّياسي والاقتصاد وثقافة كل فرد في العالم.

مبدأ التّمثيل التشاركي: أن تمثل المؤسسات في إطار الإدارة الدولية جميع الجهات الفاعلة. وتظهر الحاجة لهذا المبدأ في الحرب على "الدولة الاسلاميّة" في العراق، سوريا، ليبيا، وغيرها، مع الحاجة الى تمثيل الدول، الشعوب والمجتمعات المحلية، الطوائف والمذاهب، الاقليميات، وغيرها، بالتعاون مع المنظمات الدوليّة.

مبدأ الفعالية: اعتماد الحزم في حل المشكلات واستباق الأمور لمنع اندلاع الأزمات.

مبدأ تكوين رؤية مستقبلية: جميع البشر لهم مصير واحد ومستقبل واحد، بغض النظر عن المنافسات الضيقة. مثلاً، إن التغيرات المناخية تمثل تحدياً هائلاً لجميع الدّول والافراد، وخطر الارهاب عبر الوطني لا يعترف بحدود وأعراق وطوائف.

ثانياً: أهميّة الفاعلين الجدد في الإدارة الدوليّة

ساهم دخول الفاعلين الجدد على السّاحة الدّولية في ملء الفراغ الذي خلّفه سقوط الاتحاد السوفياتي، مع ظهور الحاجة إلى "سيادة عالمية" Global Sovereignty لإيجاد الحلول للتحديات. وبالتالي، أصبحت المنظمات غير الحكومية وباقي الفاعلين بمثابة ممثّلين معتمدين عن الشعوب، ويترتّب عليهم نوع من المسؤولية المعنويّة أمام سكان المناطق التي يمارسون نشاطهم فيها، وأمام المجتمع الدّولي. وتظهر هذه المسؤوليّة بمواجهة "الدولة الاسلاميّة" اليوم، إذ نرى الشعوب المتضررة من هذا النوع من الارهاب، تتوجّه باستمرار لطلب مساعدة مختلف الفاعلين للتدخّل لحلّ الأزمة، فالجهد المطلوب لم يعد مقتصراً على الدول.

ففي عالم الاعتماد المتبادل والتقلبات، تشمل الإدارة الدّولية نشاطات الحكومات، لكنها تشمل أيضاً الفاعلين الذين يوظّفون تقنيات القيادة والسّيطرة لأخذ القرارات ووضع السّياسات. وليس هناك مبدأ تنظيمي واحد يلتقي حوله هؤلاء الفاعلين.

من جهة أخرى، أدى بروز فاعلين غير حكوميين إلى خلق مشاكل بالنسبة لممارسة سلطة الدّولة في المنتظم الدّولي والتي قال عنها Rosenau أنها ميل لانتشار مراكز السلطة ومواقع آليات الرقابة في كل القارات وتترجم في المنتظمات الاقتصادية والاجتماعية كما في المنتظم السياسي.[2] فقبل الأزمة الاقتصاديّة في الولايات المتّحدة سنة 2008 مثلاً، كان هناك حوالي 12 مؤسّسة فدراليّة تتمتّع بسلطة تنظيميّة على المؤسّسات الماليّة بالإضافة إلى منظّمي قطاعات المصارف والتّأمين في كلّ من الولايات الخمسين. ومع هذا لم تكن السّلطات الأميركية على علم بأزمة الرّهن العقاري التي تلوح في الأفق، حيث سمح للمصارف بالتّمتع بنفوذ كبير وظهور نظام "الظلّ المصرفي" الضخم المبني حول مشتقّات معقّدة كثيراً بالنّسبة لقيمة العقارات.[3] لكنّ

---

[1] أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق

[2] James Rosenau, **Along the Domestic-Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World**, Cambridge University Press, 1997, P 806

[3] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy,** Profile Books, UK, 2014, P 4

المصارف الكبيرة كانت تعلم أنّ الحكومة ستقوم بانقاذها في حال وقوع مشاكل، وقد اعتبرت أنّ وضع أنظمة جديدة تحدّ من نشاطاتها سيؤدّي إلى الحدّ من قدرتها على الإقراض، وسيقوّض النموّ الاقتصادي.[1] فقدرة المصارف الكبيرة على إحداث ضرر بالاقتصاد خطيرة جدّاً، وبالرّغم من الغضب الشّعبي الكبير ضدّ القطاع المصرفي، والانقاذ بواسطة الضّرائب، لم تستطع الحكومة القيام بوضع أنظمة تغيّر هذا الواقع بشكل جذري.

وبحسب رئيس معهد شانغهاي للدراسات الدّولية Jiemian Yang : "إنّ أولويات الإدارة الدّولية هي تقوية المؤسسات الموجودة والتفاهم بين الدّول والفاعلين الجدد وتسخير الجهود الإقليميّة في مجالات كالتجارة لخدمة العمل الدّولي المشترك".[2]

فخلال الحرب الباردة، كان القطبان يتحمّلان مسؤولية إدارة التحدّيات، أمّا اليوم، في ظلّ الغموض الذي يلفّ الإدارة الدوليّة لناحية المفهوم والممارسة، وعدم الوضوح في طبيعة النظام العالمي، يصبح من الصعب توزيع المسؤوليات خصوصاً مع تضارب المصالح، وهذا ما يحصل في ملفّات سوريا والعراق، وربما غداً في مناطق أخرى، في مرحلة ما بعد "الدولة الاسلاميّة". من جهة أخرى، توقّع البعض أنّ الدّولة ستخسر حكمها الذاتي لصالح فاعلين اجتماعيّين آخرين وجماعات ذات مصالح نشأت نتيجة النّمو الاقتصادي".[3] ويمكن رؤية أهمية الشبكات عبر الوطنية والفاعلين الجدد من خلال عدّة إنجازات، مثلاً : اتفاقية كيوتو، المحكمة الجنائية الدّولية، منظمة التجارة العالمية، عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتّحدة في السنوات الأخيرة، وهي تصف نظاماً من الحكم يشمل آليات رسمية وغير رسمية[4]. كما ساهمت الإقليميات في تقوية بعض الفاعلين عن طريق العلاقات الثّقافيّة المبدئيّة أحياناً، والمصالح المشتركة أحياناً أخرى. فقد استطاعت القوى الأطلسية، على سبيل المثال، مأسسة وضعها المهيمن عن طريق شبكة من المنظّمات الدّولية التّعاونيّة، من البنك الدّولي وصندوق النّقد الدّولي إلى الأمم المتّحدة بحدّ ذاتها، لتقوية الاطار الدّولي لتفوّقها الدّائم.[5]

يمكن الاستنتاج أنه في الإدارة الدّولية ما من هرمية واضحة، فهي تعطي الأهمية نفسها تقريباً للمنظمات غير الحكوميّة، الشركات عبر الوطنية، المنظّمات العالمية، الحكومات... على سبيل المثال، ان الحكومة الألمانية ومنظمة Greenpeace تُعتبران "فاعلَين متساويَين"، وهذا ما يظهر في المؤتمرات والأنشطة الدّولية المتعلقة بالأمن البيئي. فقد قلبت المضامين الجديدة للأمن جميع المفاهيم ، وبعد أن كانت الدّولة الفاعل شبه الوحيد في الأمن العسكري، أصبح الفاعلون الجدد شبه متساووين في الإدارة الدّولية للأمن الإنساني، ولا بدّ لنا لدى مقاربة خطر "الدّولة الاسلاميّة" أن نأخذ بعين الاعتبار الأمن الإنساني ودور الإدارة الدّولية في المواجهة.

---

[1] Francis Fukuyama, op.cit., P 5

[2] Michael Fullilove, Richard Naass, Robin Niblett, Jiemian Yang, Igor Yurgens,"Challenges for Global Governance in 2013", **in The Council on Foreign Relations**, www.CFR.com

[3] Francis Fukuyama, op.cit., P 384

[4] Farid Larkhany,"How important are non-state actors", **in Pakistani Horizon,** Pakistani Institute of International Affairs,2006, Vol 59, No 3, PP 37- 46

[5] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power,** Basic Books, New York, 2013, P 12

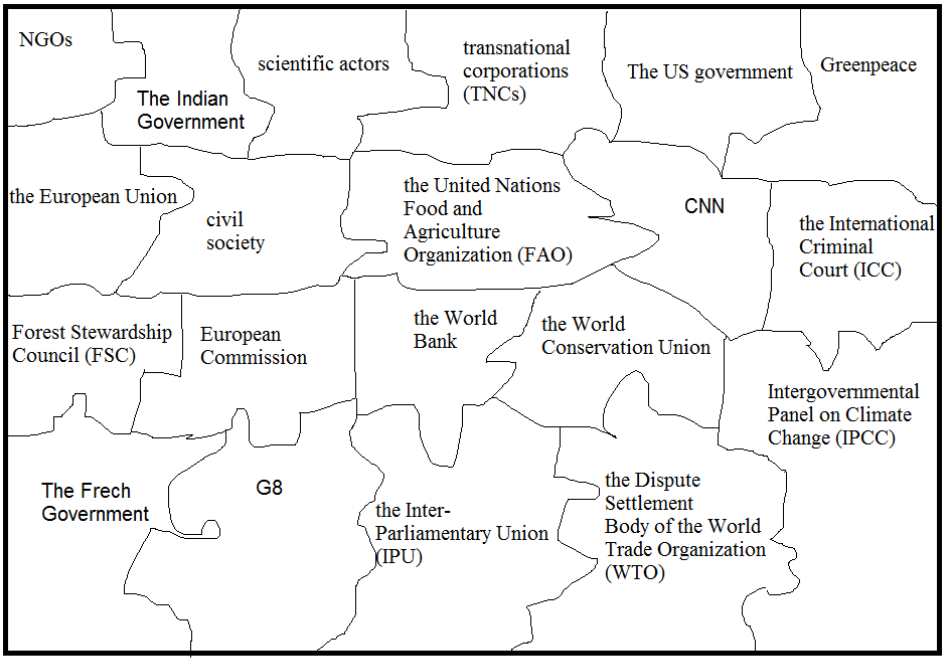

ولفهم كيفية ممارسة السلطة في عالم "لامركزي" يقترح Rosenau أن نعدّل "معدّاتنا التقليدية" أي أننا بحاجة إلى النظر من زاوية مختلفة في ظل عالم لامركزي.[1] فعلى سبيل المثال، لم تعد الوسائل العسكرية التقليديّة كافية لمواجهة الارهاب عبر الوطني، فالقوّة العسكريّة، وإن استطاعت القضاء على مقاتلي "الدولة الاسلاميّة" وتحرير الأراضي التي تسيطر عليها، لن تستطيع القضاء على الفكر السلفي الجهادي عبر الوطني الذي قد يؤدّي الى تأسيس منظمات إرهابيّة مشابهة.

يشكّل الفاعلون الجدد إذاً المحرّك، المؤثّر والمستفيد من الإدارة الدّولية. فلولاهم لما ظهر هذا المفهوم من الأساس. فمع تطوّر مفهومي الأمن والسّيادة لم تعد الدّولة قادرة على معالجة المشاكل وإيجاد الحلول بمفردها، كما لم تعد قادرة على وضع سياسات متوسّطة وطويلة الأمد دون مشاركة القطاع الخاص والمنظّمات الحكوميّة وغير الحكوميّة، فضلاً عن الأفراد المؤثّرين والمستثمرين الكبار وغيرهم. كما أصبحت الدّولة بحاجة الى الاستفادة من خبرة هؤلاء الفاعلين الجدد الذين فرضوا أنفسهم "كمسؤولين" على السّاحة الدّوليّة، خصوصاً بفضل الكمّ الهائل من المعلومات التي يملكونها والدّراسات التي قاموا بها في مختلف المجالات المتعلّقة بالأمن الانساني. ومن أهمّ الفاعلين الجدد اليوم:

أ- الشركات عبر الوطنية

برز دور الشركات عبر الوطنية بشكل بارز في السنوات الأخيرة ومنذ أواخر القرن الماضي، بسبب التنامي المستمر لدورها واتّساع رقعة هذا الدّور، حتى فرضت نفسها كمصدر وأداة للادارة الدّولية. كما ساهمت في تطوير مفهوم السّيادة المطلقة للدولة نحو مبدأ المسؤولية. فهذه الشركات باتت تلعب دوراً في عمليّة صنع القرار داخل الدّول نفسها. ففي الدّول المتطورة، تساهم العديد من الشّركات عبر الوطنية في تمويل الحملات الانتخابية للرؤساء والقادة النّافذين، مما يجعلها قادرة على الضّغط لتحقيق مكاسب إضافية. وفي الدّول النامية، تشكل ضغطاً كبيراً على الحكومات بسبب استثمارها بمبالغ ضخمة ومساهمتها بتحريك عجلة الاقتصاد وتأمين فرص

[1] James Rosenau, Globalization and Governance: Sustainability between fragmentation and integration, Conference: "Governance and Sustainability", Berlin, Sep.30-Oct.1st 2002, P 1

العمل. وحتى في أهمّ الدّول اقتصادياً كالصّين مثلاً، ساهمت الشركات عبر الوطنيّة في القيام بإصلاحات ذات طابع ديموقراطي في دولة شيوعية عظمى، إذ تتركز هذه الشركات في المناطق الساحليّة الجنوبية والشرقيّة بالإضافة إلى المدن المهمة وتساهم في النمو الاقتصادي وبتأمين فرص عمل جديدة للملايين من الصينيين كل عام، بينما نرى تزايداً للفقر والبطالة في المناطق الشّمالية من الصين حيث تقلّ الشركات والاستثمارات الأجنبية.

فقد باتت الشّركات عبر الوطنية إذاً فاعلاً أساسياً على الصعيد الدّولي ومساهماً جدياً في الإدارة الدّولية من خلال توفير أفضل شروط للعرض والطلب وذلك على الشكل التالي :

- تحقيق كلفة إنتاج ضئيلة باستخدام اليد العاملة الرخيصة والمواد الأولية بأقل كلفة ممكنة.
- الرّقابة المباشرة على أهم مصادر المواد الأولية في العالم.
- قدرات تكنولوجية عالية لا تملكها معظم الدّول.
- تجاوز الحواجز الجمركية.
- اتّساع الأسواق لتصريف الإنتاج.

وقد تكون هذه الشركات الترجمة الفعلية لتقاطع نظريّتي Raúl Prebisch وHans Singer حول التفاوت الكبير بين أسعار المواد الأولية في دول الجنوب والمواد المصنعة منها في دول الشمال.

بالإضافة إلى ذلك، كانت الشركات عبر الوطنية أداة مهمة للاستثمار في الخارج. وفي الأساس كانت هذه الشركات تعمل خلال فترات الاستعمار على استيراد المواد الاولية وتصدير السلع، فسيطرت على الصناعات والأسواق، ثم قامت بنقل فروع الإنتاج إلى الدّول النامية حيث مصادر المواد الاولية واليد العاملة الرّخيصة، وباتت عاملاً مؤثراً في اتخاذ القرار في تلك الدّول وفاعلاً مهماً على السّاحة الدّولية. وبالتالي لعبت هذه الشركات أيضاً دوراً اقتصادياً-اجتماعياً إذ ساهمت في نموّ حاجات جديدة لدى شعوب الدّول النامية.

سنة 1999 كان هناك حوالي 53000 شركة عبر وطنية و450000 فرع لها في الخارج[1] بينما تضم اليوم أكثر من 75 مليون موظفاً مما يعزز مفهوم الاعتماد المتبادل في ظل العولمة.

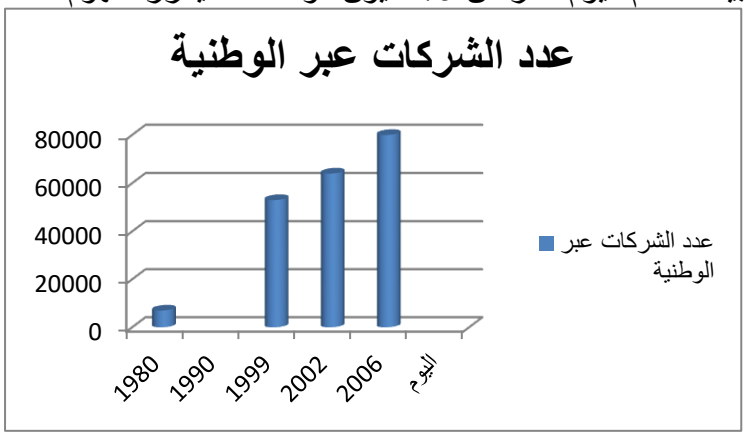

[1] Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, Rapport du CNUCD, 1999

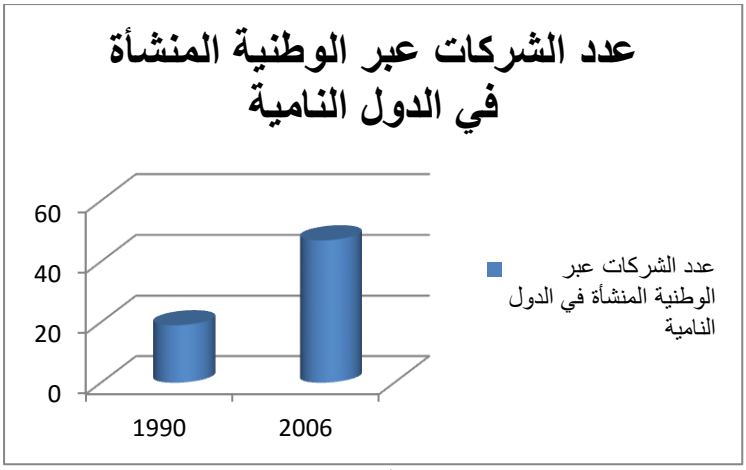

تظهر الرسوم البيانيّة السابقة التّطوّر الهائل في عدد الشّركات عبر الوطنيّة وأهمها:

Hilton (USA), Bombardier (Canada), Schlumberger(France), Virgin(UK), Santander (Spain), Fiat (Italy), Nestlé (Switzerland), Ikea (Sweden), Siemens(Germany), Red Bull (Austria), Honda (Japan)…

فيما تطور عدد هذه الشركات ذات المنشأ في الدّول التي هي في طور النمو، لكن عددها بقي متواضع، وأهمها :

Hutchinson Whampoa (Hong Kong), Petronas (Malaysia), Singtel (Singapore), Samsung (South Korea)

ويعتقد البعض أنها تساهم بنسبة 3\2 من التجارة العالمية، لذا فقد تحدثت Susan Strange عن دخول هذه الشّركات في صلب الدّبلوماسيّة منذ بداية القرن الحادي والعشرين.

وقد استفادت هذه الشركات من انخفاض أسعار المواد الأولية في النصف الثاني من القرن الماضي ممّا أدّى إلى عملية تبادل غير متكافئة بين دول الشمال والجنوب، وقد عمدت هذه الأخيرة إلى إنشاء اتّحادات لها طابع إقليمي وظيفي بعض الأحيان أو دولي لمواجهة عدم التكافؤ، كما تمّ إنشاء صندوق مشترك في اطار الأمم المتّحدة للتنسيق والتّعاون بين الدّول المنتجة والمستهلكة[1].

والجدير بالذّكر أن الميادين التي تغطيها هذه الشركات في تزايد مستمر، فبعد أن كانت تقتصر على الصناعات الاستخراجية تحولت نحو مختلف مجالات الزراعة والصناعة وخصوصاً الخدمات والتكنولوجيا، ومنذ الحرب الأميركية الثّانية على العراق، ظهر نوع جديد يلعب دوراً في الإدارة الأمنية، هو "الجيوش الخاصة أو شركات المرتزقة، على سبيل المثال: Blackwater, Dyncorp, American security group، والتي باتت تلعب دوراً أهمّ من دور الجيوش النّظاميّة في بعض العمليّات العسكريّة، وتؤثّر في صنع القرار في الدّول العظمى.

ب- المنظّمات الدّولية غير الحكوميّة

يعرّف ريمون حداد المنظّمات الدّولية غير الحكوميّة بأنها: "التجمعات والحركات التي يتم تأليفها من قبل أفراد ينتمون إلى ثلاث دول على الأقل وتكون لها صفة الديمومة والمثابرة دون أن تكون لها أية غاية في الربح المادي". وأوضحت الأمم المتّحدة أن المنظّمات الدّولية غير الحكوميّة هي "كل منظمة لا يتم تأليفها نتيجة اتفاق بين الحكومات بما فيها المنظّمات التي تقبل أعضاء يتم اختيارهم من قبل سلطات حكوميّة شرط ألّا يؤدي ذلك للإساءة إلى حرية التعبير عن رأي هذه المنظّمات".

وبعد فشل الحكومات والدّول في مواجهة الأزمات، الاقتصادية الاجتماعية والبيئية وغيرها، تم التوجه إلى المنظّمات الدّولية غير الحكوميّة لبناء نوع من التضامن الإنساني عبر الوطني. وقد

[1] ريمون حداد ، **العلاقات الدّولية**، دار الحقيقة، بيروت، 2006، ص 374

بدأ دورها يظهر في الإدارة الدّولية في مجال حقوق العمّال بادئ الأمر وتعدّتها إلى مختلف الميادين. فعلى صعيد الأمن الغذائي مثلاً يتم تنظيم هيئات الدّفاع عن المستهلكين في تنظيم دولي يضم 200 هيئة تعمل في 90 دولة، ومركزه الأساسي في لندن.
وقد صرح الأمين العام السابق للأمم المتّحدة بطرس غالي أن القوى الاقتصادية عبر الوطنية تتمتع بسلطة أساسية على مستوى الكرة الأرضية وأنها تساهم في وضع "نظام اجتماعي عبر وطني في ظل تفتّت المصالح الاقتصادية القومية". واعترفت الأمم المتّحدة بهذا الدور: "إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجري التّرتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكوميّة التي تعنى بالمسائل الدّاخلة في اختصاصه"[1]. حيث تتمتع أكثر من 500 منظمة دولية غير حكوميّة بصفة "عضو استشاري"، وهذا الأمر يشير إلى أن الدّولة – القومية Etat- Nation لا تزال تتمتع بالمركز الأول كفاعل في العلاقات الدّولية.

تعمد هذه المنظّمات إلى محاولة فرض المواضيع التي تهمها على "أجندات" المنظّمات الحكوميّة، كما تفعل منظمة Greenpeace في مجال البيئة مثلاً، بالإضافة إلى تحريك الشارع ولفت نظر الرأي العام. والملفت أن هذه المنظّمات تنشط في الدّول الغربية وتشكل مصدر قوة على الرغم من عدم سيطرة الحكومات الغربية عليها مباشرة، بل إن معظم المنظّمات غير الحكوميّة تقوم على ما يعرف بمبادئ الديموقراطية الغربية وتساهم بنشرها حول العالم، على سبيل المثال منظمة Médecins sans frontières التي ساهمت في تطوير مفهوم حق التدخل الإنساني[2].
وقد استطاعت هذه المنظّمات فرض نفسها كفاعل على السّاحة الدّولية، كمنظمة الصليب الأحمر الدّولي التي أجبرت الدّول على احترام حقوقها في العمل الإنساني وتأمين سلامة أفرادها وحرية حركتهم وعملهم خصوصاً أثناء النزاعات. فما من دولة تستطيع التحجج اليوم بمبدأ السيادة القومية أو المصلحة العليا للدولة للحد من حرية عمل هذه المنظمة في حالة الحرب مثلاً.
ومن اللافت زيادة عدد هذه المنظّمات، بالإضافة إلى انتشارها الواسع في كافة أنحاء العالم واتّساع مجال عملها لتشمل المجال الإنساني، القانون، الأديان، الخدمات، التكنولوجيا، الرياضة... بالإضافة إلى ما تحمله من زيادة لدور الأفراد في الإدارة الدّولية، إذ ان معظم هذه المنظّمات قامت بالأساس على مبادرات فردية من قبل أشخاص يبدون اهتماماً بمواضيع معينة عابرة للحدود. فتكون بذلك في طور تشكيل مجتمع مدني دولي.

ج- "جيوش المرتزقة، فاعل عسكري/أمني جديد على السّاحة الدّولية"

خلال العقد الماضي، قامت دول عديدة بخصخصة خدمات عسكرية مهمة وإسنادها إلى شركات خاصة، بدأت بخصخصة خدمات كتقديم الطعام والنقل وانتقلت إلى حراسة الثكنات والتدريب في بعض المجالات كالرماية، وتطوّرت إلى حماية الشخصيات في العراق (السفير Bremer والدبلوماسيين الأميركيين) حتى انتقلت إلى خصخصة واسعة لها علاقة بمهمات أمنية وجمع معلومات استخباراتية. وقامت المئات من الشركات بالعمل في أكثر من 50 دولة منذ نهاية الحرب الباردة، كأنغولا، كرواتيا، اثيوبيا، سييراليون والعراق وغيرها.[3]
فبعد الحرب العالميّة الثّانية كان حجم موظّفي الإدارة الفدراليّة في الولايات المتّحدة 2.25 مليون موظّف، ليصبح 1.8 مليون سنة 2005. فقد تمّ توسيع مجموعة من السّلطات العامّة التي تقوم بوظائف عامّة في حين تبقى منفصلة عن الحكومة، بالإضافة إلى جيش من المقاولين غير المسؤولين، والذين يقومون بكلّ شيء، من خدمات الكافيتيريا إلى حماية الدّبلوماسيّين، إلى إدارة

[1] ميثاق الأمم المتّحدة، المادة 71
[2] ريمون حداد، المرجع السابق، ص 384
[3] John Baylis, Patricia Owens and Steve Smith, **The Globalization of World Politics, An Introduction to International Relations**, Oxford university Press, USA, 2013, P 223

المعلوماتيّة لوكالة الأمن القومي. [1] وتشكّل هذه الشركات جيوشاً خاصة بكلّ ما للكلمة من معنى، أي جيوشاً من المرتزقة متعاقدة بشكل رسمي مع بعض الحكومات، وخصوصاً مع وزارة الدّفاع الأميركية، أهمّها: Dyncorp, American security group, Wackenhut, Kroll, والشركة الاسرائيلية Instinctive Shooting International وخصوصاً الشركة المتعاقدة الأكبر Blackwater والتي نفّذت مهمات في العراق وأفغانستان وحول العالم. كما تقدّم بعض الشركات الأمنية عبر الوطنية خدمات استخباراتية للحكومات لقاء مبالغ ضخمة وأبرزها شركة Red Tactica. ولأخذ فكرة عن امكانات هذه الشركات الأمنية ومساهمتها في الإدارة الأمنية حول العالم: سنة 2008 كان عدد عناصر Blackwater في العراق يساوي عدد الجنود الأميركيين ثم زاد هذا العدد ليشكل 88% من القوى الأميركية[2] وبعد الانسحاب الأميركي كانت الخطة تقضي ببقاء 40 إلى 60 ألف عنصر من الشركة المذكورة كمدرّبين ومشاركين في مكافحة الإرهاب وحماية السفارات والدبلوماسيين، وقد أثبتت التجارب من خلال "المجزرة" التي ارتكبتها في الفلوجة وعدة حوادث مشابهة أن مهمّاتها هي في الواقع عسكرية وأمنية[3] كما تمّ قتل 4 عناصر من Blackwater والتّنكيل بجثثهم في الفلّوجة سنة 2004.[4]

وقد ظهر من خلال جلسات الاستماع التي قام بها الكونغرس حول تجاوزات الشركات المذكورة في العراق في حزيران 2006 أنها لا تخضع فعلياً للقوانين الأميركية أثناء القيام بعملها كما أنها لا تخضع للقوانين العراقية بسبب الحصانة التي أعطاها اياها السفير Bremer في تلك الفترة.[5]

كما ظهر دور شركة Blackwater في أفغانستان بعد تحطم طائرة عائدة لها في جبل "بابا" في 27 ت2 2004. والطائرة المذكورة تعود لشركة Presidential Airways وهي بمثابة السلاح الجوي لBlackwater ولديها عقد مع السلاح الجوي الأميركي لقاء 34.8 مليون دولار للعمل في أفغانستان، اوزباكستان وباكستان.

كما تم نشر عناصر للمحافظة على الأمن في "نيو اورليانز" خلال إعصار "كاترينا" من 8 إلى 30 أيلول 2005 لقاء 33.3 مليون دولار. ويقدر إنفاق الإدارة الأميركية على الاستعلام للشركات الخاصة سنوياً ب42 مليار دولار أي أن 70% من ميزانية الاستخبارات الأميركية تذهب لهذه الشركات. وما يثير سخط بعض الأميركيين أن كل عنصر من الجيوش الخاصة يكلف دافعي الضرائب ما معدله 1222 دولار يومياً فيما أن رقيباً في الجيش على سبيل المثال يكلف بين 50 و70 ألف دولار سنوياً اي بين 137 و 192 دولار يومياً. ويدلّ هذا الأمر على أهميّة دور الفاعلين الجدد حتّى في الأمور التي كانت تدخل في صلب مهمّات الدّولة السيّدة، كالدّفاع والأمن.

وبمواجهة الارهاب غبر الوطني وخصوصاً "الدولة الاسلاميّة" تقوم العديد من هذه الشركات بتدريب مقاتلين محليين وإدارة العمليات العسكرية والأمنية الدقيقة في العراق، سوريا، ليبيا والأردن. وغيرها من الدول العربية، ممّا يساهم في تخفيف البيروقراطية التي قد تعرقل التنسيق بين الجيوش النظامية والمقاتلين غير النظاميين من جهة، وفي رفع المسؤولية عن الدول في حال حصول حوادث يذهب ضحيتها العديد من المدنيين.

---

[1] Francis Fukuyama, op.cit., P 461

[2] Jeremy Scahill, **Blackwater: The Rise of The World's Most Powerful Mercenary Army**, Nation Books,USA, P 460

[3] Ibid, P 459

[4] Loretta Napoleoni, **L'état Islamique: Multinationale de la Violence,** Traduit par Pierre-Emmanuel Dauzat, Calmann-lévy, Paris, 2015, P 29

[5] سنة 2000، صدر قانون Military Extraterritorial Jurisdiction Act (MEJA)، الذي يخضع عناصر شركات الأمن الخاصّة والجيوش الخاصّة للقوانين الأميركية.

د- شركات الأسلحة: فاعل قديم - جديد

تحولت تجارة الأسلحة إلى أداة سياسية واقتصادية على الصعيد الدّولي، وعامل مهمّ في علاقات الدّول الكبرى مع دول العالم الثالث، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتهريب كميات هائلة من الأسلحة – بعضها أسلحة ثقيلة وحتى نووية – إلى دول عديدة في شرق أوروبا وآسيا بهدف التجارة، حتى أن عدداً كبيراً من هذه الأسلحة الاستراتيجية وقع بين أيادي جهات غير حكوميّة. كما فتحت مخازن أميركية تحوي أسلحة شرقية أمام الثوار وحركات ال Guerilla في الشرق. ففي ظل العولمة لم يعد على المقاتلين أن يصنّعوا أسلحتهم – أو أن يحصلوا عليها من المخازن الحكوميّة على طريقة إرنستو غيفارا[1] بل أصبح بإمكانهم الحصول عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من سوق السلاح الدّولي أو من انحلال هيكلية الدّول كما حصل في مولدوفا والشيشان.[2]

لقد زاد الإنفاق العسكري في العالم بنسبة الثلث خلال عشر سنوات، فبلغ حوالي 1700 مليار دولار سنة 2014.[3] وكانت "الحرب على الإرهاب" قد أعادت إنعاش الصناعات العسكرية الأميركيّة مع التدخل في أفغانستان اوالعراق، كما أنّ الصناعة العسكرية الروسية، التي خرجت من حالة جمود ما بعد الحقبة السوفياتية عادت لتتقدم من جديد. ومن جهة أخرى، تطمح ألمانيا واليابان، بعد تخطي عقدة الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، الى إظهار الأداء العالي لصناعاتهما العسكرية.[4]

وبعد إسقاط طائرة ماليزيّة بصاروخ روسي من قبل الانفصاليّين في أوكرانيا سنة 2014، عاد دور شركات الأسلحة للظهور مجدّداً خصوصاً في أوروبا. فقد قامت دول غربيّة بفرض عقوبات على روسيا، ممّا أدّى إلى ضغوطات من قبل شركات الأسلحة على الحكومات الأوروبيّة خصوصاً في فرنسا، بسبب عقد بقيمة 1.6 مليار دولار مقابل سفينتين حربيّتين فرنسيّتين من نوع Mistral. فشركات الأسلحة الأوروبيّة تصدّر إلى روسيا بموجب عقود ضخمة، بلغت قيمتها 583 مليون دولار سنة 2013، مقابل عقود بقيمة 4.3 مليار دولار لتصدير الأسلحة الأوروبيّة إلى الولايات المتّحدة (خلال السّنوات الثّلاث السّابقة). فيما صدّرت روسيا أسلحة بقيمة 13.2 مليار دولار سنة 2013، معظمها إلى الصّين والهند. كما خسرت روسيا مصدراً أساسيّاً للتزوّد بالأسلحة وهو الشّركات الأوكرانيّة.[5]

وبالرّغم من المعارضة البريطانيّة، حاولت فرنسا الاستمرار بتسليم سفينة واحدة على الأقلّ إلى روسيا، إذ انّ المشروع يؤمّن فرص عمل لحوالي 1000 فرنسي في بلد يعاني من بطالة بنسبة 10%. وبالرّغم من الضّغط الكبير من قبل شركات الأسلحة تمّ الغاء الصّفقة وإعادة أموال إلى روسيا قدّرت بحوالي 1.2 مليار يورو لقاء السّفينة والأسلحة وتدريب 400 جندي روسي. كما قامت فرنسا بتوقيع عقود لبيع أسلحة لعدة دول في الخليج وآسيا.

لقد بات القطاع الخاص يلعب دوراً أساسيّاً في صنع القرارات والتّأثير في صنع القرارات السّياسيّة – الاقتصاديّة، إن كان داخليّاً، إقليميّاً، أو دوليّاً. فمشاركة القطاع الخاص في الإدارة الدّولية باتت مباشرة وتمسّ أكثر فأكثر بالأمن العسكري والأمن الإنساني على حدّ سواء. وبسبب وجود أصحاب شّركات الصناعات العسكرية في مراكز القرار، أو دعمهم لحملات انتخابيّة رئاسيّة أو تمثيليّة بمبالغ طائلة، لا بدّ ان يمرّ عمل الادارة الدّوليّة في مكافحة الإرهاب، وفي تحدّي "الدّولة الاسلامية" بالتّنسيق والتّعاون مع هؤلاء الفاعلين، لضمان عدم عرقلة

---

[1] Ernesto Guevara, **La Guerre de Guérilla**, Traduit par Laurence Villaume, Flammarion, France, 2010, P 131

[2] John Baylis, Patricia Owens and Steve Smith, op.cit. P 226

[3] Philippe Leymarie, "La grande chasse aux milliards", **in Le Monde Diplomatique**, Avril 2016, PP 13-14-15

[4] Ibid., PP 13-14-15

[5] Ivana Kottasova, "From guns to warships: Inside Europe's arms trade with Russia", CNN, 31 July 2014

القرارات المختلفة التي تصدر، أو قد تصدر عن مؤتمرات في هذا الإطار. ومن جهة أخرى، تلعب شركات تصنيع الأسلحة دوراً أساسيّاً في التشجيع على استمرار الأعمال القتاليّة، فالأسلحة التي يتمّ تجريبها في ساحة القتال Combat proven arms يتمّ تسويقها بشكل أفضل وأسرع من الأسلحة الأخرى، وهذه هي حال الأسلحة الثقيلة والمنظومات العسكرية الأميركية والروسية منذ ظهور "الدولة الاسلاميّة".

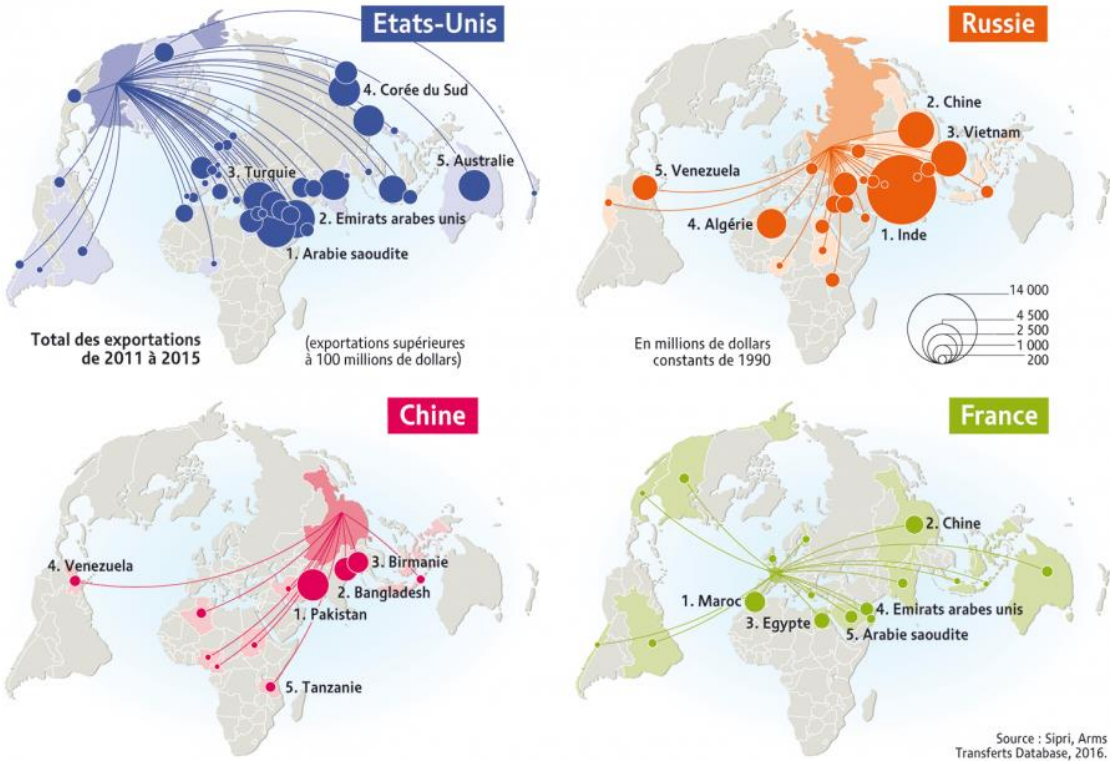

Source: Philippe Leymarie, op.cit, PP 13-14-15

نلاحظ من خلال الخريطة السابقة أنّ معظم الأسلحة المستوردة من الدول (أو المجموعات المسلّحة) في الشرق الأوسط هي من الصناعة الأميركية والروسية، فيما تبحث فرنسا والصين عن أسواق أخرى. وفي الوقت عينه، يرتبط قرار الحرب على الارهاب في الشرق الأوسط بشكل عام، و"الدولة الاسلامية" بشكل خاص بـ"الحرب الباردة" الجديدة بين الدولتين، ممّا يعقّد عمل الفاعلين الآخرين في إطار الإدارة الدوليّة. وبحسب بعض التقديرات، يبلغ الفساد نسبة 40% في تجارة الأسلحة حول العالم بالرغم من أن مبيعات الأسلحة تمثّل أقل من 1% من التجارة العالمية.[1]

ثالثاً: علاقة الإدارة الدّولية بالدّولة/الحكومات

لمحاولة فهم العلاقة بين الإدارة الدّولية والحكومة تبنّى Mingst و Karns ، Rosenau وقالا بأن الإدارة الدّولية والحكومة مترابطتان، فلكل منهما سلوك موجه نحو أنشطة ذات أهداف، لكن الحكومات تقوم بنشاطات مدعومة من قبل سلطة رسمية، فيما تلجأ الإدارة الدّولية إلى نشاطات مدعومة من أهداف مشتركة، قد تكون أو لا تكون منبثقة من مسؤوليات قانونية وصادرة رسمياً، كما أن نشاطاتها لا تعتمد بالضرورة على قوة الشرطة للتغلب على التّحديات وتحقيق الامتثال،[2] أي أنّ العنف الشرعي، الذي تحتكره الدّولة، ليس وسيلة من وسائل الإدارة الدولية التي تلجأ الى أساليب مبتكرة وحديثة.

[1] Philippe Leymarie, op.cit, PP 13-14-15

[2] Margret Karns and Karen Mingst**, International Organizations-The politics and Processes of Global Governance**, Lynne Rienner Publishers, New York, 2010, P 4

لكن Karns شددت أن الإدارة الدّولية ليست حكومة دولية، ليست نظاماً عالمياً واحداً، ليست هيكلية هرمية عمودية للسلطة، بل هي مجموعة متعددة المستويات من النشاطات المتعلقة بالإدارة الدّولية، والقوانين والتقنيات الرسمية وغير الرسمية، العامة والخاصة، والموجودة في عالمنا اليوم. وبذلك نرى التقاطع الواضح بين تعريفات Karns و تعريفات Rosenau عن اختلاف المستويات التي تشكل "مسرحاً" للادارة الدّولية-إذا صح التعبير.

ولاحظ Weiss في هذا الإطار أن العديد من الأكاديميين و"الممارسين" على الصعيد الدّولي يستعملون عبارة الإدارة الدّولية للاشارة إلى مجموعة معقدة من الهيكليات والعمليات، العامة والخاصة بينما يعتمدها بعض الكتّاب "الشعبيين" كمرادف للحكومة.[1] ونقرأ بين السطور استياء Weissمن الكتّاب الذين ليسوا على المستوى المطلوب والذين يخلطون بين الإدارة الدّولية والدّولة أو الحكومة.

نستنتج إذاً أن العلاقات الدّولية تفترض التفاعل بين الدّول أو داخل الدّولة، ويتم التحليل بشكل منفصل عن التفاعلات على المستويات الاجتماعية الأخرى، فيما إذا نظرنا من زاوية الإدارة الدّولية نرى السياسات على الصعيد الدّولي. فالإدارة الدّولية ترتكز على الترابط والتفاعل بين مختلف المستويات السياسية، أي على الاعتماد المتبادل على المستوى العالمي. فاعتماد فاعلين على آخرين في ملفّات يؤدي في نهاية المطاف إلى ترابط عالمي بسبب تشعّب الأزمات والتحديات.

رابعاً: الدّولة هي الفاعل الأساسي على الساحة الدولية

من الواضح أنّ دور الفاعلين الجدد في تزايد مستمرّ، بسبب الحاجة اليهم لإيجاد حلول للعديد من المشاكل والتّحديات، خصوصاً وأنّ الأجهزة الحكوميّة بطبيعتها بيروقراطيّة، صلبة، وبطيئة في الإنتاج، وبالرّغم من ذلك تبقى الدّولة هي الأساس في ظلّ تأرجح الحدود بين العام والخاصّ، الرّسمي وغير الرّسمي، الفردي والجماعي...

- الحكومات هي الوحيدة القادرة على تأمين الخدمات العامّة. عمليّاً، الخدمة العامّة يمكن لجميع الأفراد الاستفادة منها، لا يمكن تخصيصها لشخص، ولا تنضب. وبالتالي لا يمكن حجبها عن فرد ما في المجتمع، كالهواء النقيّ، الدّفاع الوطني، السّلامة العامّة، النّظام القضائي وحماية الصحّة العامّة.[2]

فبالرّغم من أنشطة الفاعلين الجدد في المجالات السّابق ذكرها، وتزايد اضطلاعهم بمهمّات ومسؤوليّات تدخل في خانة الخدمات العامّة، تبقى هذه الأخيرة باشراف الدّولة بشكل أساسي، تؤمّنها عن طريق عمل الحكومات وتشريع المجالس التّمثيليّة، بإشراف القضاء.

- القدرة على تنظيم تأثيرات العوامل الخارجيّة وتناقض المعلومات.
- القدرة على القيام بنوع من التّنظيم الاجتماعي بهدف المحافظة على المبادئ التي تشكّل علّة وجود الدّولة – التي قد تختلف باختلاف الدّول، مع قواسم مشتركة كبيرة بين الدّول الدّيموقراطيّة الغربيّة.
- قدرة الدّولة على القيام بنوع من إعادة التّنظيم عن طريق التّطبيق العادل للقانون.[3]

خامساً: بروز عقبات عديدة بوجه الإدارة الدّوليّة

في سياق توسيع رقعة ودور الإدارة الدّولية تصطدم هذه الأخيرة بعقبتين:

الأولى هي تجذر مفهوم الدّولة - الأمّة السيّدة والثانية، ميل أعضاء المجتمع الدّولي إلى عدم الثقة بمزايا الإدارة الدّولية.

فالعولمة لم تصبح الإطار الوحيد للعلاقات الدّولية وما زالت الدّولة اللاعب الأساسي، كما أن المصلحة العليا للدولة لا زالت المحرك الأساسي للشعب، إذ يعتبرها مرتبطة بمصلحته بشكل

---

[1] Thomas Weiss, op.cit., P 795

[2] Francis Fukuyama, op.cit., PP 54-55.

[3] Ibid. P 56

مباشر، خصوصاً على الصعيد الأمني، وقد طبعت هذه النقطة عدة مؤتمرات دولية كمؤتمر كوبنهاغن مثلاً حين اعترضت الصين والمملكة العربية السعودية على المقررات المرتبطة بتخفيض انبعاث ثاني اكسيد الكربون، كون ذلك يضر بمصالحها الاقتصادية، وغلبت مصلحة الدّولة- الأمة المؤلفة من أفراد/ مواطنين على مصلحة الإنسان المنتمي إلى "القرية الكونية" "Le citoyen du monde" .

فالدّولة ما زالت محور العلاقات الدّولية بالرغم من بروز الفاعلين الآخرين. وتمّ احتواء عدة أزمات دولية بفضل تعاون بين دول، كما حصل بين الولايات المتّحدة وروسيا لتخفيف الحدة الناجمة عن استخدام السلاح الكيميائي في سوريا، إضافة الى تعاونهما ضدّ "الدولة الاسلامية" على الأراضي العراقيّة في ظلّ الأدارة الدوليّة وبالتعاون مع الأمم المتحدة. فيما ظهر دور الفاعلين الجدد في إدارة أزمات أخرى، كأزمة كوسوفو حين تدخل صندوق النقد الدّولي لإعطاء تسهيلات مالية لروسيا لضمان عدم تحرك جيوشها كما قام مستثمرون غربيون بإعادة جدولة ديون روسية بقيمة 31 مليار دولار للغرض نفسه.[1] ومثال آخر على الإدارة الدّولية لتحدّ أمني هو ما تشهده أوكرانيا وسوريا اليوم. ففي أيار 2014 قام الكونغرس الأميركي بوضع قانون يفرض ضريبة 30 % على معاملات البنوك التّابعة التي لم توقع دولها الأم على اتفاق مع الحكومة الأميركية، تسمح بموجبه لهذه الأخيرة بالحصول على معلومات عن المودعين فيها. ويبلغ عدد هذه الدّول حوالي 12 دولة أبرزها روسيا[2]، بذلك تستخدم الولايات المتّحدة "سلاح المصارف" بتغطية من البنك الدّولي للضغط على روسيا – حول الأزمتين، السورية والأوكرانية خصوصاً – وإيقاع خسائر بالمستثمرين الروس.

سادساً: المنظّمات الدّولية في الإدارة الدولية

فرضت التّحديات المرتبطة بالعولمة تطوراً لدور المؤسسات والمنظّمات الدّولية، وقد أصبحت أكثر تعقيداً من تحديات ما بين وما بعد الحربين العالميتين، التي كانت سبباً أساسياً في قيام عدة منظمات أبرزها عصبة الأمم والأمم المتّحدة. فقد قام مجلس الأمن بمحاولات لمعالجة مسائل دولية تربط الأمن بالسياسة والاقتصاد، كالعقوبات الاقتصادية على العراق، إيران وكوريا الشمالية والضغط على روسيا في المسألة الأوكرانية وسوريا وغيرها وطلب محاكمة مسؤولين عن جرائم ضد الإنسانية في يوغوسلافيا، رواندا وكمبوديا... كما تدخلت الأمم المتّحدة عسكرياً في أفغانستان سنة 2001 – بعد الدّخول الأميركي والبريطاني – وبأشكال أخرى كـ"حفظ السلام" في كوسوفو وقبرص.[3]

كما قدّم البنك الدّولي مساعدات مالية وتقنية للعديد من الدّول النامية لمواجهة الفقر والتّحديات الاجتماعية والاقتصادية والمرتبطة بالمضامين الجديدة للأمن التي سنتناولها لاحقاً ومحاولة تحقيق التنمية المستدامة، على سبيل المثال مساعدة السودان وسييراليون في مجال البنى التحتية والطرقات في أفغانستان والأراضي في كمبوديا ومعاجة المشكال الصحية والمائية في كينيا.

وعلى صعيد التبادل التجاري كان لمنظمة التجارة العالمية دور في تعزيز هذا التبادل، والتّعاون الإقليمي وسياسات المنافسة بالإضافة إلى إدارة الخلافات بين الدّول الاعضاء ضمن آلية عملها.

ومنذ ظهور "الدولة الاسلامية" تحاول الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها وضع أطر عامة للمواجهة، بالتنسيق مع الدول ومختلف المنظمات كما سنرى لاحقاً.

---

[1] Michael Wines, "Russia and NATO, Split over Kosovo, Agree to renew relations", **in The New York Times,** 17 Feb 2000, P 11

[2] Associated Press News, 9 May 2014

[3] Leizhen Zang, "Global Governance: How Fine, How Fast, and How Far ? A Perspective of China", www.globalpolicyjournal.com

سابعاً: ارتباط الإدارة الدّولية بحقوق الإنسان

في ظل مقاربة الإدارة الدّولية تُطرح الأسئلة التالية[1] :

- من كان يعتقد منذ 50 سنة أن الدّول قد تقدّم شكاوًى عن تعدّيات على حقوق الإنسان على أراضيها لجسم/هيئة خارجية؟ (An external body)
- من كان يعتقد أن فرداً يمكنه مقاضاة دولة أمام هيئة قضائية دولية لخرقها حقوقه ؟
- من كان يعتقد منذ 20 سنة أن منظمة دولية قد تطيح بحكومة في دولة ما لحماية حقوق الإنسان وتوحيد حكم القانون ؟

اليوم، تتم مقاربة قضايا حقوق الإنسان بشكل كبير عن طريق الإدارة الدّولية، فمنذ أن قامت "الاتفاقية الدّولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية" The International Covenant on Civil and Political Rights(ICCPR) ، سنة 1976، وتمّ تأسيس لجنة حقوق الإنسان والتي تقبل شكاوى الدّول والأفراد، قام مئات الأفراد بتقديم شكاوى ضد الدّول. كما حصلت نقطة تحول في مجال "الإدارة الدّولية لحقوق الإنسان" سنة 1998 مع تأسيس "المحكمة الجنائية الدّولية"، للملاحقة القضائية للأفراد في قضايا انتهاك حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ويتم البدء بالتحقيق ضد الأفراد بناء لطلب الدّول، مجلس الأمن، أو المدعي العام للمحكمة. فأصبح للتفاعل بين المنظات الدّولية والفاعلين غير الحكوميين، Non-State actors دوراً في جعل حقوق الإنسان عنصراً أساسياً في الإدارة الدّولية للتحديات الأمنية.

واليوم، تقوم العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكوميّة، إضافةً الى الأفراد، بدور كبير في توثيق مجازر وجرائم "الدولة الاسلاميّة"، ممّا يساعد الإدارة الدوليّة في مواجهتها للتنظيم، ويساعد الأجهزة الأمنية المتخصصة على دراسة هذا العدوّ واستخلاص أنماط عمله وخطواته المستقبليّة.

ولفهم التفاعل والتكامل بين الفاعلين الجدد في الإدارة الدّولية للأمن وحقوق الإنسان، لا بد من التوقف عند قضية الدكتاتور التشيلي الجنرال Augusto Pinochet الذي كان متهماً بجرائم ضد الإنسانية (وحكم عليه في التشيلي سنة 2004 بالإقامة الجبرية). سنة 1998 توجه إلى لندن للمعالجة، فقام مهاجرون من التشيلي في إسبانيا بإعلام القضاء الإسباني الذي كان يحقق بهذه الجرائم. فطالب القاضي الإسباني Baltasar Garzon الحكومة البريطانية بتسليمه Pinochet للمحاكمة، معتمداً على نظرية جديدة في القانون هي "الصلاحية القضائية العالمية"[2]

ومع أن وزير الداخلية البريطاني قام بالسماح لPinochet Juridiction Universelle بالعودة إلى التشيلي بسبب وضعه الصحي [3] الّا أن للحادثة أهمية كبيرة في إظهار التطور غير مكتمل المعالم نحو نظام دولي مختلط يضم دولاً، منظماتٍ دولية، مؤسسات دولية وفاعلين جدد تشكل العمود الفقري للإدارة الدّولية، حيث يمكن لقاض إسباني أن يطلب من الحكومة البريطانية تسليمه حاكم تشيلي.[4]

كما ساهمت المنظّمات غير الحكوميّة في مأسسة قانونية لحقوق الإنسان، على سبيل المثال Transparency International و Human Rights Watch والتي تقدم تقارير واستشارات دورية لمجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان.

---

[1] Gisela Hirshmann, "Global Governance and human rights-A fruitful relationship", www.globalpolicyjournal.com

[2] Naomi Roht-Arriaza, **The Pinochet Effect: Transnational Justice in the Age of Human Rights**, University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 2005, P 38

[3] Ellen Lutz and Kathryn Sikkinj, "The justice cascade: The evolution and impact of foreign human rights trials in Latin America", **in Chicago Journal for International Law,** 2001, P 20

[4] Charles Tilly and Sidney Tarrow, **Politique(s) du Conflit de la Grève à la Révolution**, Traduit par Rachel Bouyssou, Presses de Sciences, Paris, 2008, P 289

فالمنظّمات غير الحكوميّة فرضت على الدّول إعطاءها منفذاً على مساحة اتخاذ القرار متسلّحةً بالكمّ الهائل والهامّ من المعلومات التي تملكها: وبحصيلة الأمر، أصبح بالإمكان محاسبة الدّول على صعيد واجباتها في حماية حقوق الإنسان أمام المجتمع الدّولي الذي يعتمد على المعلومات الصادرة عن منظمات غير حكوميّة وشركات عبر وطنية وفاعلين جدد. هذه المنظمات التي تلعب دوراً أساسيّاً اليوم في مواجهة "الدولة الاسلاميّة"، نتوقّع تعاظم دورها في مواجهة الارهاب عبر الوطني في المستقبل، بسبب قدرتها على التأثير في الأفكار وأنماط السلوك.

ولمحاولة الحصول على تعريف أشمل وتحليله، قد يكون Rosenau أفضل الواضعين لإطار نظري للادارة الدّولية، وهو يقول أنها تشير إلى المؤسسات الرسمية والمنظّمات بالإضافة طبعاً الى الدولة. فالأمم المتّحدة والحكومات الوطنية هي بالطبع رئيسية في سير الإدارة الدّولية ولكنها جزء من الصورة الكاملة.[1]
وتسمح نظرة الإدارة الدّولية برؤية بروز مراكز جديدة للسلطة على صعيد السياسة الدّولية، وهي مستقلّة عن الدّولة-السيدة[2] وذلك نتيجة لآليات جديدة في أخذ القرار، تختلف عن الطريقة الهرمية المحلية العمودية وعن المساومة الأفقية بين الدّول.[3] وتؤكد على ذلك Doris Fuchs بقولها أن جوهر الإدارة الدّولية هو في اكتساب القدرة على صنع القرار من قبل الفاعلين غير الحكوميين والفاعلين "فوق الوطنيين"[4] Supra-State Actors .

<u>بند ثاني : تعريفات متعلقة بالأمن</u>

يتّفق معظم المفكّرين أن مفهوم الأمن متنازع عليه، ولكن هناك إجماع أنه يوحي بالحرية من التهديدات إلى القيم الأساسية (بالنسبة للأفراد والجماعات)، ولكن هناك اختلاف أساسي حول ما إذا كان التركيز على الصعيد الفردي، الوطني، العالمي، أو الأمن الدّولي.[5] وقد كانت معظم الكتابات خلال الحرب الباردة تتمحور حول الأمن القومي (الوطني) والذي كان يتم تعريفه بمصطلحات عسكرية. وقد تطور هذا المفهوم وتم توسيعه ليشمل مضامين جديدة منها اجتماعية واقتصادية وغيرها. كما يرى الباحثون ضرورة التّركيز بشكل أكبر على المجتمع الدّولي لدى مقاربة الأمن بسبب الأخطار والتّحديات التي تواكب العولمة كأزمات النّظام المالي العالمي، الانحباس الحراري، الخطر النووي والإرهاب الدّولي الذي كان أهمّ فصوله ظهور تنظيم القاعدة، ليتحوّل الى إرهاب عبر وطني بكلّ ما للكلمة من معنى فيما بعد مع ظهور "الدولة الاسلاميّة"، ومع ما قد يظهر بعد القضاء عليها.هذه التّحديات الخارجة احياناً عن إرادة الدّول تدفعنا نحو مقاربة الأمن من منظار مختلف.
فالمقاربة التقليدية تفترض أن الدّولة-الأمة هي اللاعب شبه الوحيد على السّاحة الدّولية، بينما تختلف التعريفات الحديثة بعد الحرب الباردة. فبعد معاهدة وستفاليا، ومع ظهور الدّولة-الأمة

---

[1] James Rosenau, "Governance in the 21st century", **in Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations,** Vol 1, No 1 , Lynne Rienner Publishers, 1995, P 13
[2] James Rosenau, Toward an Ontology for global Governance, in Martin Hewson and Thomas Sinclair, **Approaches to Global Governance Theory**, Suny Press, Albany, 1999, PP 295-296
[3] Claire Cutler, Virginia Haufler, Tony Porter, **Private Authority and International Affairs**, Suny Press, USA, 1999
[4] Doris Fuchs, Globalization and Global Governance: Discourses on political order at the turn of the century, in Doris Fuchs and Friedrich Kratochwil, **Transformative Change and Global Order: Reflections on Theory and Practice**, Münter: LIT Verlag, 2002, P 11
[5] John Baylis, Patricia Owens and Steve Smith, op.cit., P 233

كاللاعب شبه الوحيد، كان الأمن يعتبر إحدى الوظائف الأساسية التي تضطلع بها الدّولة إلى جانب الدّفاع والقضاء. وكان مفهوم الأمن يعالج التّحديات والأخطار الآتية من خلف الحدود ويرتبط بمفهوم التوسّع، إذ كان توسع دولة ما يشكل خطراً أساسياً على أمن الدّول المجاورة وقد تجسّد هذا المفهوم بشكل كبير خلال الحربين العالميّتين، وكان يرتكز على الأمن القومي وهو شرط للحفاظ على بقاء الدّولة من خلال استخدام القوّة الاقتصادية، العسكريّة،السياسية وممارسة الدبلوماسية ويكون التركيز على القوّة العسكريّة هو الأفضل للحفاظ على الأمن القومي للدولة. والأمن القومي مرتبط بالأمن العسكري أي "بقدرة الدّولة القومية على الدّفاع عن نفسها وردع أي عدوان عسكري". كما يعبّر الأمن العسكري عن قدرة الدّولة القومية على إنقاذ خياراتها السياسية باستخدام القوّة العسكريّة. ويُعتبر مصطلح "الأمن العسكري" مرادفاً لمصطلح" الأمن " في كثير من استخداماته. وقد تم تعريف الأمن كمطلب قومي في دراسة للأمم المتّحدة في عام 1986، وذلك لتأمين القدرة على النمو والتطور بحرية، ومعه بدأ ربط مفهوم الأمن بمفهوم النمو، وصولاً الى مفهوم الأمن الإنساني.

لناحية التعريف اللّغوي ،بحسب Oxford Dictionary، الأمن هو "حالة البعد عن الخطر أو التهديد"، أو "سلامة الدّولة أو المنظمة من النشاط الاجرامي كالإرهاب، السرقة والتجسس"، وبتعريف أقرب لمقاربة الدّولة السيدة، هو: "الإجراءات المتبعة أو المتخذة لتأمين سلامة دولة أو منظمة". إذاً، إن تعريف كلمة الأمن من الناحية اللغوية هو تعريف كلاسيكي مرتبط بأمن الدّولة فقط او بالأمن الشخصي الذي يؤمن السلامة الجسدية للفرد. وربما يكون التعريف اللغوي الأفضل هو أن الأمن:"حماية أو سلامة أسرار الوطن والمواطنين تأكيداً للأمن الشامل للأمة والدّولة الأمة."[1]

كما تضمّنت التعريفات القديمة للأمن:"الحرية من التهديد العسكري والقمع السياسي" لتتطور لاحقاً وتشمل أنواعاً من الأمن غير العسكري.[2] فبحسب Harold Lasswel الأمن هو التحرر من الإملاءات الخارجية.[3] بينما ركّز Arnold Wolfers في تعريفه للأمن على عنصر القيم المكتسبة: "إن رمزاً غامضاً يعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين، فالأمن القومي (الوطني) يعني موضوعياً غياب التهديدات للقيم المكتسبة، وشخصياً، يعني غياب الخوف من مهاجمة هذه القيم." [4]

وفي مقاربة مختلفة ركزت دراسات جامعية على عنصر "القوّة الوطنية" لتعريف الأمن، كتعريف "كلّية الدّفاع الوطني الهندية: "مزيج مناسب وعدائي من المرونة السياسية والنضج، الموارد الإنسانية، الهيكلية والامكانية الاقتصادية، الاختصاص التكنولوجي، القواعد الصناعية وتوفّر الموارد الطبيعية بالإضافة إلى النيّة العسكريّة"[5]. وفي السياق نفسه، يعرّفه البروفسور في جامعة هارفارد Charles Maier بـ "إمكانية توجيه الظروف المحليّة والخارجية والتي يعتقد الرأي العام في مجتمع ما بأنها ضرورية ليتمتّع بتقرير المصير، الحكم الذاتي، الازدهار والرفاهية"[6] أي بمعنى آخر وضع سياسات للاستفادة من مقوّمات الدولة تحقيقاً لرغبات المجتمع.

---

[1] Macmillan Dictionary, Macmillan Publishers, 2010, http://www.macmillandictionary.com

[2] Joseph Romm, **Defining National Security: The Nonmilitary Aspects**, Council on Foreign relations Press, New York, 1993, P 122

[3] Ibid. P 79

[4] Prabhakaran Paleri, **National Security: Imperatives and Challenges**, Tata McGraw-Hill, New Delhi, 2008, P 52

[5] National Defense College, Seminar on "A Maritime Strategy for India", New Delhi, 1996

[6] Charles Maier, Peace and security for the 1990s. Unpublished paper for the MacArthur Fellowship Program, Social Science Research Council, 12 June 1990. in Romm 1993, P 5

وبذلك نرى أن مقاربة مفهوم الأمن في نهاية القرن الماضي كانت تركز على عبارات كالسّيادة، القوميّة والقوّة وغيرها من المفاهيم التي تفترض أن الدّولة هي اللاعب الوحيد في الصراعات على الصعيد العالمي.

بعد الحرب الباردة أصبح مفهوم الأمن مرتبطاً بعوامل عديدة، كالزيادة السكانية، معدل النمو، التنمية والدخل الفردي، وبشكل عام بمدى عدالة توزيع الموارد. فكلما زادت المشاكل والأزمات السّكانية الإنسانية، زادت النّزاعات والاضطرابات الأمنية. كما سنرى في الرسم البياني التّالي:

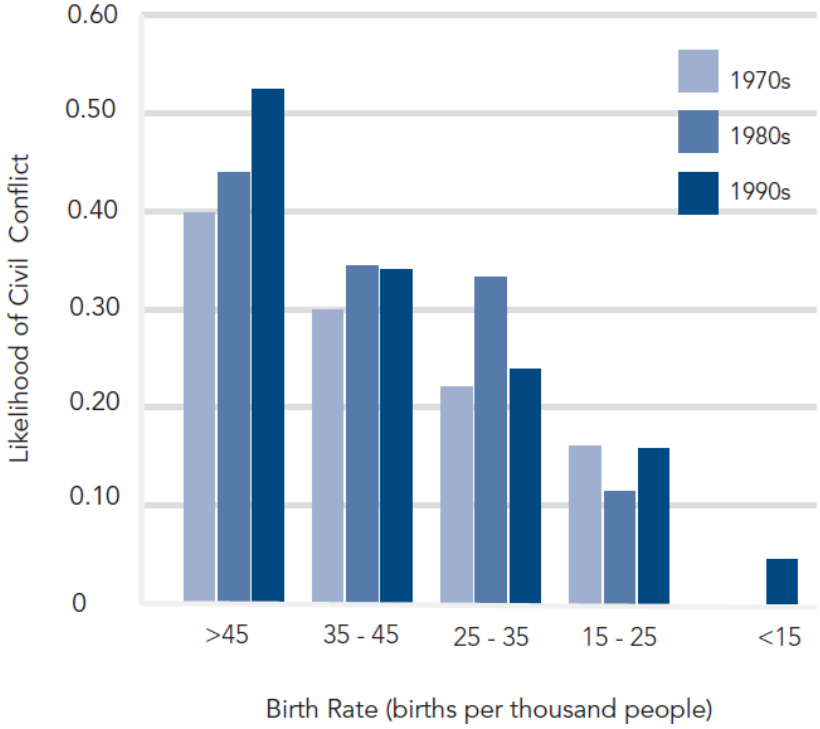

Source: Richard Cincotta, "Demographic Security Comes of Age", **in Environmental Change and Security Project Report**, Woodrow Wilson International Center For Scholars, Issue 10, 2004, P 28

إن انخفاض "معدل الولادات" أي عدد الولادات بالنسبة لألف شخص في السنة من السبعينيات إلى نهاية القرن الماضي أدى إلى انخفاض احتمالات الصراعات الداخلية بسبب تخفيف الضغط عن الموارد.

بالنسبة لبعض الباحثين اليوم، لا يجب أن تكون الدّول محور الدراسات الأمنية لأنها مختلفة عن بعضها كثيراً كما أنها جزء من المشكلة في النظام العالمي. فالدّول يمكنها أن تكون مصدراً للأمن كما يمكنها أن تكون مصدراً للتهديد لشعبها. لذا يجب أن يكون التركيز على الفرد أكثر منه على الدّولة، الأمر الذي يولي أهمية كبيرة للأمن الإنساني الذي يشمل مجالات الصحة والبيئة والاقتصاد والاجتماع وغيرها... [1] وكما سنتطرق في الفصل الثاني، فإن مواجهة "الدولة الاسلامية" من خلال الإدارة الدولية مرتبطة بالتأثير على الفرد وجذبه بعيداً عن ثقافة الارهاب عبر الوطني.

واللّافت أيضاً على الصعيد الدّولي اليوم هو ارتباط الأمن بالدّيموقراطيّة، فمن الملاحظ أن الدّول الديموقراطية لا تقوم بحروب بين بعضها البعض، كما هي الحال بين دول أميركا الشمالية وأوروبا الغربية.

كما ساهمت الثورة التكنولوجية وظهور الفاعلين الجدد بتحويل شبكة الانترنت ووسائل الإعلام

[1] John Baylis, Patricia Owens and Steve Smith, op.cit, P 239

الدّولية إلى ساحة حرب. وحتى الحروب والنزاعات التي تتم داخل الدّول، باتت تتأثر بالمنظّمات غير الحكوميّة وعبر الوطنية كما هي الحال اليوم في سوريا والعراق، حيث يبرز دور منظمات عديدة كالصليب الأحمر الدّولي، أطباء بلا حدود، Human rights watch و Amnesty international وغيرها.

بعد أن وضعنا إطاراً نظرياً للإدارة الدّولية وحاولنا تعريف الأمن، لا بدّ من التّطرق إلى تطور المفهوم الآخر المساهم في بروز الإدارة الدّولية، وهو مفهوم السيادة.

بند ثالث: من السّيادة التّقليديّة إلى المسؤوليّة

تعد السّيادة من الأفكار الرئيسة في تأسيس القانون الدّولي المعاصر، وقد مرّت نظرية السّيادة بمراحل عديدة، فبعد أن كان نطاق سيادة الدّولة على شعبها وإقليمها مطلقاً، فإن تطور العلاقات الدّولية على مرّ الزمن حمل معه تعديلاً على هذا النّطاق بصورة تدريجية. وأردنا الانطلاق من مفهوم السيادة في محاولة للبحث في جذور الإدارة الدّولية وتتبّع التطور التاريخي الذي أوصل بروز هذه الأخيرة على حساب السّيادة.

بحسب ادمون رباط :"السيادة هي السّلطة الخاصة بالمجتمع السياسي، وهي التي تميز المجتمع السياسي عن أي نوع من المجتمعات الأخرى، وهي المظهر الذي تتخذه القيادة في المجتمع السياسي". [1]

وقد كان لمواجهة الإقطاع وسلطة البابا في أوروبا دور كبير في ظهور مفهوم سيادة الدّول، ودعم سلطة الملك المركزية (هنري السابع وهنري الثامن في بريطانيا، فرنسوا الأول في فرنسا، وكذلك في اسبانيا والبرتغال وغيرها)[2]. وقد ظهر مفهوم السيادة في كتابات Machiavel وBodin وغيرهم حيث ساهمت في المبادئ التي تم اعتناقها في معاهدات Westphalia سنة 1648. وقد تمت هذه المعاهدات بعد حرب دامت حوالي 30 سنة بين الكاثوليك والبروتستانت في المناطق الألمانية والنمسا والسويد وفرنسا، واعتبرت أساساً لقيام مفهوم الدّولة-الأمة Etat-Nationحيث لاسيادة تعلو سيادة الدّولة، وتمّ الاعتراف بالشخصية الدّولية للأمم ودعم سلطة الحاكم المطلق (ملك، أمير...) داخل الدّولة.

Rousseau: السيادة غير قابلة للتجزئة، وغير قابلة للتنازل.[3]

Bodin: "إن السّيادة هي سلطة الأمر والإكراه دون أن تكون مأمورة أو مكروهة من أي كان على الأرض. فميزة الدّولة الرئيسية هي التمتع بالسلطة السيدة. فالسيادة لا يمكن لها إلّا أن تكون دائمة، لا تتجزأ وأسمى من أي سلطة أخرى. كما أوضح أن للسيادة بعدان : داخلي وخارجي[4].

Grotius: "أحكام السّلطة السّيدة مستقلة عن أي سلطة أعلى منها والتي لا يمكن إبطالها من قبل أيّة إرادة إنسانية أخرى. فالسيادة تحدها قوة القانون الطبيعي أي الأخلاق المقبولة لدى كل الشعوب."

وهنا لابد من ربط ذلك مع ما قاله Jean-Jacques Rousseau عن تعريف القانون الطبيعي: "طالما لا نعرف شيئاً عن الإنسان في الحالة الطبيعية، فعبثاً نحاول تحديد القانون الذي تقبّله ... وكي يكون هذا القانون قانوناً، يجب ألّا يقتصر الأمر على أن تقبله ارادة الخاضع له، بل أيضاً أن يتحدث القانون بصوت الطّبيعة."[5]

ساهمت نظريات Grotius في ملء الفراغ الناتج عن تراجع سلطة قداسة البابا وبروز "الدّولة-الأمة" ذات السيادة. وعملياً لم يعد للأفراد مكان كبير فسلطة الدّولة تقرر السلم والحرب وتدير

---

[1] ادمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري العام – مقدمة**، دار العلم للملايين، بيروت، 2004، ص 179

[2] ريمون حداد، المرجع السابق، ص 90

[3] Jean-Jacques Rousseau, **Lettres Ecrites de la Montagne**, 1755, **Ecrits politiques**, Mise à jour de Gérard Mairet, Le livre de poche, France, 1992

[4] ريمون حداد، المرجع السابق، ص 54

[5] Jean-Jacques Rousseau, **Discours sur l'Origine et les Fondements de l'Inégalité Parmi les Hommes**, 1755, **Ecrits politiques**, op.cit., P 75

شؤون الحكم.
وقد أدخلت الثورة الفرنسية سنة 1789 تطوراً يركّز على الدّولة-الأمة على حساب الدّولة-الأمير. وكان مفهوم السيادة القومية يختلف عن مفهوم السيادة الشعبية. فشعب الدّولة يبلغ تطوره درجة القومية، والسيادة مستمدة من إرادة الأمّة القومية.[1] والأمّة لم تكن تعني الشعب بل هي مجموعة تاريخية من البشر تتمتع بخصائصها، وهي لا تتجزأ على حدّ قول Montesquieu.

وجاء في شرعة حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789: "إنّ مبدأ كل سيادة قائم جوهرياً في الأمّة، ولا تستطيع أيّة هيئة أو فرد ممارسة أية سلطة كانت إذا لم تكن صادرة صراحة عنها."[2] وقد توسّع هذا المبدأ في ما بعد وتناول سائر الأمم كما قال Mancini: "كل شعب بلغ مرحلة القوميّة يحق له ان يؤلف دولة لنفسه خاصة بهذه القوميّة".[3] كما بدا الرابط بين الأمة القومية ومبدأ السيادة القومية في "شرعة القانون الدّولي": "إنّ الشعوب هي مستقلة وسيدة، مهما اختلف عدد الأفراد الذين تتألف منهم هذه الشعوب، ومساحة الإقليم الذي تشغله، فسيادتها غير قابلة لأي تنازل Inaliénable".[4]

أشار Grotius وغيره من الباحثين إلى ضرورة الحدّ من سيادة الدّول من أجل تحقيق المصالح المشتركة، وقد تم تجاهل هذه الأبحاث طويلاً، حتى بدأ التوسع الاستعماري وانتشار الرأسمالية التي أصبحت السيادة المطلقة عائقاً لها.

ومع تطوّر هذه الأفكار ظهر طرح ذات طابع إيجابي لتنظيم المجتمع الدّولي على أساس قواعد دوليّة تحفظ السّلام الدائم والعدالة الإنسانية، ومن أبرز المنظرين في هذا المجال: Kant, Bentham, L'Abbé Grégoire. ولكن في الواقع لم تغير الثورة الفرنسية مبدأ سيادة الدّولة، ولا الاشتراكية استطاعت فعل ذلك، حيث اعتبر لينين وستالين أنها ضرورية لتحقيق دكتاتورية البروليتاريا، كما أن النازية والفاشية حافظت عليها خصوصاً أنها قامت على الانتماء العرقي.

ولكن، ما لبثت أن اهتزت السيادة الوطنية ، لكونها عرفت العديد من التّحديات على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، ممّا يجعلنا نتساءل حول أوجه التأثير على مظاهر سيادة الدّول في ظل النظام العالمي الجديد والدور المتزايد للشركات عبر الوطنية والمنظّمات غير الحكوميّة وغيرها.

فمع العولمة والاتّجاه المتزايد نحو تدويل السلع والأفكار ورؤوس الأموال[5] تم تجاوز الولاءات القديمة، كالولاء للوطن أو الأمة وإحلال ولاءات جديدة مكانها، وفي هذا السياق، أدّت العولمة إلى تراجع عام في دور الدّولة وانحسار نفوذها، وتخلّيها عن مكانتها شيئاً فشيئاً لصالح فاعلين آخرين تتعاظم قوتهم يوماً بعد يوم، كالشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدّولية العالمية[6].

وأصبحت الكثير من التطورات في عصرنا تتحدّى مصداقية مبدأ سيادة الدّولة، ونحن نعيش اليوم مرحلة نمو الاعتماد المتبادل الشامل. ويعتبر البعض أنّ التدخّل الإنساني شكّل إحدى أدوات اختراق "حرمة الدّول" والشعوب للحدّ من السّيادة في ظل "النظام العالمي الجديد".

فبعد أن كان الاهتمام بحقوق الإنسان يتم عادة داخل حدود الدّولة، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام منظمة الأمم المتّحدة، أضحت المسألة الخاصة بالحماية الدّولية لحقوق الإنسان- بصرف النظر عن الانتماءات الوطنية، العرقية، الدينية، السياسية أو غيرها- تمثل إحدى المبادئ الأساسية للتنظيم الدّولي المعاصر، حتى تبلور مفهوم التدخل الإنساني خصوصاً بعد الحرب الباردة. وهذا التّدخل لا يؤثر بشكل كبير على السّيادة عندما يقتصر على التزويد بالمواد الغذائية

---

[1] ادمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري العام-الجزء الثاني**، دار العلم للملايين، بيروت، 2004، ص 28

[2] Déclaration des Droits de l'Homme et du Citoyen, Article 3, 1789

[3] Pasquale Stanislao Mancini, Lecture at the University of Turin, 22 Jan 1851

[4] Déclaration du Droit des Gens, Article 2, 23 Avril 1795

[5] محمد الصوفي، **تحولات النظام الدّولي في عصر العولمة**، دار السّلام، 2001، ص 3

[6] عبد الواحد الناصر، **العلاقات الدّولية الراهنة**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003 ، ص 98

والطبية أو حتى إيفاد بعض المدنيين لمعالجة أوضاع الكوارث المستعصية، إلا أن الأمر يختلف عندما يتعلق بتدخل قوة مسلحة لمنع بعض الخروقات لحقوق الإنسان. وقد شكلت حرب كوسوفو مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدّولية، فقد أدت إلى إعادة تشكيل النظام الدّولي، أو الدخول على عكس ذلك في مرحلة جديدة من الفوضى في العلاقات الدّولية [1].

كما شكّلت الحرب على الإرهاب سابقة خطيرة في العلاقات الدّولية حيث أنها أعطت للدول – وخصوصاً للولايات المتّحدة وحلفائها في حربهم على القاعدة والطالبان، ولاحقاً على داعش، واليوم روسيا وحلفاؤها في الحرب على داعش ومنظّمات أخرى – فرصة ابتداع شرعية دولية جديدة موازية وبديلة عن شرعية الأمم المتحدة، فهذه "الشرعية الجديدة" فتحت الباب أمام أي تدخّل بداعي الدّفاع عن المبادئ أو المحافظة على المصالح تحت ذريعة محاربة الإرهاب، وفي التواجد الدائم في مناطق مصالح حيوية واستراتيجية بالنسبة لأية مواجهة محتملة مع القوى الكبرى الأخرى أو مع القوى الإقليميّة المجاورة. فاليوم، بحجّة الحرب على "الدّولة الاسلاميّة"، هناك تدخّلات روسيّة، غربيّة، إيرانيّة، تركيّة، خليجيّة... في سوريا والعراق، تساهم في الحفاظ على مصالح جميع هذه الدّول في ظلّ عدم وجود حسم للمعركة منذ سنوات.

وفي هذا الإطار قال أمين معلوف: "اليوم، لكي يعيش العالم بتناسق ونوع من السلام، يجب أن تدير الشعوب حول العالم سلطات سياسية شرعية، وأن يكون هناك على الصعيد الدّولي مظلّة تتمتع أيضاً بالشرعية".[2] وقد فرضت الإدارة الدولية نفسها "كمظلّة" وإطار للحرب على الارهاب عبر الوطني بإشراكها مختلف الفاعلين بالإضافة الى الدول.

واليوم، تعيش العديد من الشعوب في دول لم تحصل السّلطة فيها على الشّرعية من خلال انتخابات نزيهة، ولا من خلال إرث محترم من قبل الشعب، ولا من باب استمرارية ثورة ناجحة، ولا بسبب نجاحها في المجال الاقتصادي. كذلك الأمر على الصّعيد الدّولي، فالدّول تطبّق قرارات الأمم المتّحدة أو لا تطبّقها حسب التناسب بين تلك القرارات ومصالحها. كل ذلك يؤدي إلى زيادة أسهم التدخل الإنساني على حساب السّيادة بمفهومها التقليدي، حتى باتت الأزمات والصراعات داخل الدّول لا تحَلّ أو تدار بدون تدخل الدّول المؤثرة إقليمياً ودولياً كما هي الحال في سوريا، افريقيا الوسطى، باكستان والهند، كوريا الجنوبية والشمالية، الصين واليابان، وغيرها.

نخلص إلى استنتاج عدة حقائق ، أهمها أن مبدأ السيادة دائم مستمر لا يتغير، إلا أن صورتها وحقيقتها والمسؤوليات التي تترتّب عليها تتغير مع الزمن أو يعاد توزيعها. ولا تعني التطورات الآن نهاية مفهوم السيادة، ولكنها تعني أن السيادة قد تَغيّرَ مفهومها وتم إعادة توزيعها وظهور مفهوم الإدارة الدّولية المرتبط بالمسؤولية.

بند رابع: التّحديات المعاصرة ودورها في تطوّر الإدارة الدّولية وتغذية الإرهاب الدّولي

بحسب Zbigniew Brzezinski: "أصبح العالم اليوم متفاعلاً ومترابطاً، ولأوّل مرّة، باتت المشاكل المتعلّقة ببقاء الإنسان تلقي بظلالها على النّزاعات العالميّة التّقليديّة. ومن أخطر المشاكل المؤثّرة اليوم: البيئيّة، المناخيّة، الاجتماعيّة-الاقتصاديّة، الغذائيّة، والدّيموغرافيّة[3] بالإضافة إلى ازدياد هشاشة النّظام العالمي تجاه الضغوط المتراكمة: الابتكار التّكنولوجي، الاضطرابات الشعبية الضخمة للشعوب التي بدأ ينفذ صبرها، والتّحول في توزيع السلطة الجيوسياسية".[4]

إعتبر البعض أن النظام العالمي الجديد ظالم بحق العديد من الشعوب بسبب اتساع الهوة بين ما يسمى دول الجنوب ودول الشمال، كما تفرض عدة مشاكل نفسها على الصعيد الدّولي: مشاكل

---

[1] محمد تاج الدين الحسيني، **المجتمع الدولي وحق التّدخل**، رمسيس، الرباط، ص 161

[2] Amin Maalouf, **Le dérèglement du monde**, Grasset et Fasquelle, France, 2009, P 108

[3] Zbigniew Brzezinski, op.cit., P 1

[4] Ibid., P 201

فكرية، اقتصادية/مالية، بيئية، جيوبوليتيكية، وغيرها. ومع أن نظرية الإدارة الدّولية تنطلق من نظرة إيجابية للتفاعل على الصعيد الدّولي في محاولةٍ لحل المشاكل، إلا ان تساؤلات عديدة تطرح حول هذه الايجابية بسبب التّحديات التالية:

أولاً: التحدي الناتج عن غموض النظام العالمي

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، دخل العالم في نظام عالمي جديد لم تعد قواعد اللعبة فيه تامة الوضوح، فبعد أن اعتاد العالم على الثنائية القطبية وقواعد اللعبة الواضحة بين المعسكرين الغربي والشرقي، سقط هذا الأخير وكثرت النظريات والتوقعات حول مستقبل النظام ؛ بين الأحادية القطبية والنظام المتعدد الأقطاب أو حتى ال"لانظام". وبدا أن العالم لم يكن مستعدّاً لانهيار الاتّحاد السّوفياتي بهذه السرعة وبالتالي لأطر جديدة تضبط العلاقات الدّولية.فقد اعتقد العديد مع سقوط الاتحاد السوفياتي أن الديموقراطية ستنتشر بسرعة والحواجز ستنكسر لتسمح بحركة حرة للبشر والبضائع والأفكار المنفتحة.[1] وقد صرّح الرّئيس كلينتون سنة 1997: "في فجر القرن الحادي والعشرين، تقف الولايات المتّحدة الأميركية وحيدة كالأمّة التي لا غنى عنها في العالم".[2] وساد الاعتقاد أنّ الغرب سيصبح نموذجاً عالميّاً، لكنّ هذا "التّفاؤل الكبير" لم يستمرّ طويلاً.[3]

وتوقّع Brzezinski أنّ الولايات المتّحدة ستكون "آخر قوّة عالميّة أولى ووحيدة"، كما أنّ القوّة الاقتصاديّة ستتوزّع"، إذ لن تستطيع دولة واحدة أن تصل إلى مستوى 30% من الناتج المحلّي الاجمالي في العالم الذي حافظت عليه الولايات المتّحدة في معظم القرن الماضي[4]

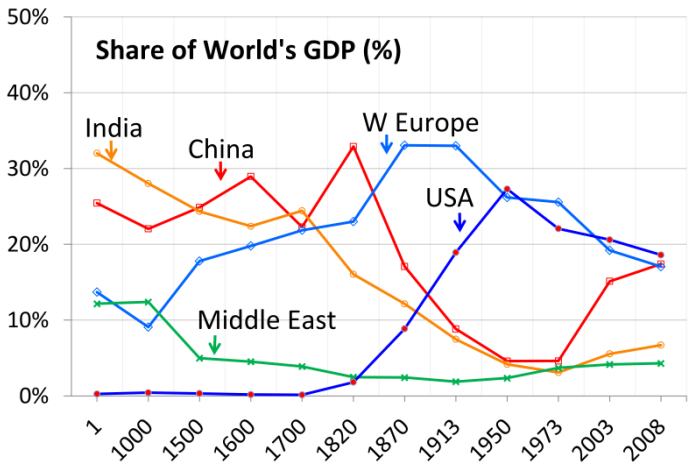

Source: Angus Maddison**, Contours of the World Economy I-2030AD**, Oxford University Press, 2007

[1] Amin Maalouf, op.cit., P 17
[2] Bill Clinton, 2nd inaugural address, 20 Jan 1997.
[3] Zbigniew Brzezinski, op.cit., P 3
[4] Zbigniew Brzezinski, **The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives**, Basic Books, USA, 1997, P 210

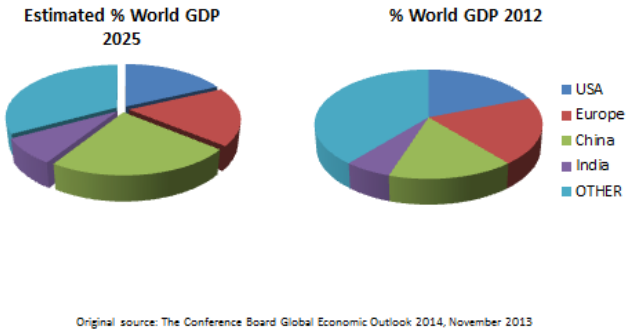

Source: The Conference Board Global Economic Outlook 2014

ونلاحظ من خلال الرّسوم البيانيّة أنّ توقّعات Brzezinski كانت في مكانها. فبالإضافة إلى تراجع حصّة الولايات المتّحدة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي منذ منتصف القرن الماضي (الرّسم البياني الأول)، نلاحظ ازدياد النّسبة لدول أخرى مجتمعة غير القوى الاقتصاديّة الكبرى، وهي خصوصاً دول من أميركا اللّاتينيّة والشّرق الأوسط (الرسم الثاني). لذلك، سنة 2008، تمّ توسيع "نادي الكبار" G-8 ليضمّ دولاً من آسيا، افريقيا وأميركا اللّاتينيّة، وقد شكّل الأمر نوعاً من الاعتراف بإعادة توزيع مصادر القوّة، فبعد أن اعتقد العديد أنّ العالم بعد الولايات المتّحدة سنة 2025، سيكون صينيّا، اتّضح أنّه سيكون فوضويّاً.[1]

بعد الحرب الباردة قام الرئيس الأميركي جورج بوش والرئيس السوفياتي غورباتشيف بإعلان النظام العالمي الجديد ، وركز "بوش" أن هذا النظام أكثر تحرراً ازاء التهديد بالإرهاب، وأكثر مناعة في إقرار العدالة، وأكثر أمناً في السعي من أجل السلام... حيث تعترف الأمم بمسؤولياتها المشتركة في تحقيق الحرية والعدالة.[2] واعتبر غورباتشيف سنة 1988 أن الحل الوحيد لحل النزاعات الدّولية هو احترام مبادئ الشرعية الدّولية، وأن التخلي عن سياسة السباق على التسلح يجب أن يقابله تعاون فعال لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية،[3] كما ركز أن السياسة الحديثة في عالم اليوم تتمحور حول قيم التّعاون والتفاعل والمشاركة لحل المشاكل الدّولية العاجلة كالتخلف الاقتصادي والفقر وعدم التكافؤ الاجتماعي والبيئة.والأهم ان غورباتشيف اعتبر ان العالم الجديد مختلف الأبعاد وقد أصبحت القيم العالمية تنطوي على نفس المعنى وأن حرية الإنسان وكرامته وقيمه الإنسانية يجب أن تصبح هي أساس الأمن العالمي والمعيار الأسمى للتقدم.[4]

وربما يكون الشيء المؤكد الوحيد في النظام العالمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي هو انحسار الايديولوجيات لصالح الهويات. حيث يشهد العالم عودة الجماعات العرقية والدّينية واللّغوية إلى الظهور. والأمثلة كثيرة عن تقسيم الدّول على هذا الأساس كالسّودان وإقليم كردستان ويوغوسلافيا وصولاً إلى الفدرالية في اليمن، والمطالبة بالانفصال في إقليم الباسك في اسبانيا وقضية الأكراد وضم القرم إلى روسيا، إلى الاستفتاء الذي جرى سنة 2014 حول استقلال اسكتلندا عن المملكة المتّحدة، وكان الجواب سلبيّاً. فالجماعات التي كانت إيديولوجية أصبحت

---

[1] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 75

[2] شفيق المصري، **النظام العالمي الجديد**، دار العلم للملايين، 1992، ص 65.

[3] ميكاييل غورباتشيف ، خطاب أمام الجمعية العامة للامم المتّحدة ، 7 ك1 1988

[4] مرسيل سيل، **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد**، ترجمة حسن نافعة، دار سعد الصباح، الكويت، 1992، ص 80

جماعات مرتبطة بالهوية فالجميع يطالب بخصوصياته بوجه الآخرين ويجيّش جماعته. ولهذا الأمر آثار سلبيّة على الغرب الذي يحطم بنفسه المبادئ التي يبشر بها في الأماكن التي يحاول فرض الدّيموقراطيّة فيها بالقوّة.

والظاهرة الجديرة بالذكر هي إعادة ظهور الاحزاب اليمينية المتطرفة واليمينية الراديكالية في أوروبا والتي تظهر نفسها وكأنها المدافع الأخير ضد أسلمة المجتمع،[1] كالحركات الشعبية الاسكاندنافية المناهضة للأجانب، الجبهة الوطنية (فرنسا)، الحزب الليبرالي النمساوي، الحركة النيونازية "الفجر الذهبي" وحزب LAOS (اليونان) والتي تعتبر متطرفة، أو الحركات الراديكالية والتي تختلف عن المتطرفة بكونها تتقبل الدخول في تحالفات وحكومات ائتلافية كما تقبل الديموقراطية البرلمانية وايديولوجية حقوق الإنسان على عكس اليمين المتطرف. ومن هذه الحركات: عصبة الشمال (ايطاليا)، اتحاد الوسط الديموقراطي (سويسرا)، الحزب التقدمي (النروج) الحزب من أجل الحرية (هولندا) وحزب الشعب (الدانمارك).[2] بالإضافة الى وصول Donald Trump الى سدّة الرئاسة في الولايات المتّحدة، وهو معروف بعدائه للإسلام والمهاجرين، وبروز حزب Alternative for Germany (AfD) في ألمانيا، وهو حزب يميني معادٍ لMerkel ، للّاجئين، للإعلام، لليورو، وللإسلام. وقد حقّق نسباً تتراوح بين 12.6 و 24.2%[3] في انتخابات المناطق في آذار 2016 وهي تعتبر نسب هائلة بالنّسبة لحزب ناشئ.

من جهة أخرى، لا تزال الولايات المتّحدة اللاعب الأبرز على السّاحة الدّولية، لكنّ شرعيّتها، فعاليّتها، والتساؤلات حول استمراريّة قيادتها في تزايد، بسبب تعقيدات التّحديات الدّاخليّة والخارجيّة التي تواجهها.[4]

ويعاني النّظام العالمي من غياب "النّادي الغربي القوي"، بقيادة بريطانيّة، فرنسيّة أو أميركيّة الذي كان يجتمع ليتقاسم النّفوذ ويتّخذ القرارات الحاسمة على السّاحة الدّولية. فبات من الصّعب الوصول إلى قرارات عالميّة توافقيّة، في حين تواجه البشريّة تحدّيات مصيريّة.[5] ويشكّل هذا الغموض على السّاحة الدّوليّة عائقاً أمام الإدارة الدّوليّة وخصوصاً أمام حاجتها للتفاعل بين مختلف الفاعلين لإيجاد حلول للازمات التي تؤثّر على جميع الجهات، الرّسميّة وغير الرّسميّة، وفي طليعتها تحدّي "الدولة الاسلامية" وأي تنظيم قد يظهر من بعدها.

ثانياً: تأثير العولمة على الساحة الدولية

يرى البعض أن الصّراعات العالمية ترتبط بمدى انتشار العولمة ، مثل الهجمات الإرهابية على الولايات المتّحدة الأمريكية في الحادي عشر من أيلول 2001 ، نظرًا لأنها مثلت الدافع الأولي للحرب على الإرهاب في العالم، الأمر الذي أدى إلى تلك الزيادة المستمرة في أسعار البترول والغاز كون معظم الدّول الأعضاء في منظمة الأوبك من الدّول الواقعة في شبه الجزيرة العربية.

وتواجه الإنسانية اليوم أخطاراً جسيمة تحتّم الّتّنسيق والتّعاون بين الدّول والأفراد من أجل معالجتها، كالأخطار البيئية والانحباس الحراري والانفجار السكاني وضعف الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى الصراعات الطائفية والاتنية، الإرهاب الدّولي وعبر الوطني وظهور "الدّولة الاسلاميّة". هذه المسائل وغيرها، تتطلب معالجة جماعية من أجل استمرار البشرية. لذا، تأثرت سيادة الدّول، وبتنا نتحدث عن سيادة نسبية تتوزّع بين الدّول، الإقليميات، والفاعلين الجدد.

وبرزت العولمة الاقتصادية من خلال الشركات عبر الوطنية والمنظّمات المالية الدّولية كالبنك

---

[1] Jean-Yves Camus, "Extrêmes droites mutantes en Europe", **in Le Monde Diplomatique,** Mars 2014, P 18

[2] Jean-Yves Camus, op.cit., P 18

[3] Stefan Kuzmany, " Germany's Election Hangover: The Right Wing Takes Flight", **in Spiegel Online International,** 14 Mar 2016

[4] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 21

[5] Ibid., P 24

الدّولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها. وقد شعرت العديد من الدّول بضرورة الدّفاع عن هويّتها الثقافية. لكن المشاكل التي ترتبت عن العولمة كان لها وقع كبير في مختلف أنحاء العالم. بدءاً بالبطالة الكثيفة وتفاقم الفروقات الطبقية[1] بالإضافة إلى الفروقات في توزيع الثروات التي تعمقت بين البلدان وداخل كل بلد على حدة. كما تزيد نسبة التسريح من العمل بسبب الدمج المتزايد بين الشركات في ظل المزاحمة الكبيرة. ويتم التخلي عن العديد من السياسات الاجتماعية التي تميزت بها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتميل نحو التوافق بين أرباب العمل والعمال. وفعلياً هناك ملايين الفقراء يعيشون في ضواحي المدن حتى في أعرق الدّول.

أ- الهوة بين الدّول المتقدمة والدّول النامية.

هي مشكلة قديمة، بدأت بالظّهور بشكل كبير منذ حوالي 200 سنة مع الثّورة الصّناعيّة. ففي حينها، بدأ دخل الفرد بالخضوع لنموّ مستمرّ لصالح مجموعة مفضّلة من الدّول. وأصبحت الاقتصادات الحديثة الأغنى، أكثر غنىً بعشر مرّات الى عشرين مرّة ممّا كانت عليه سنة 1800.[2]

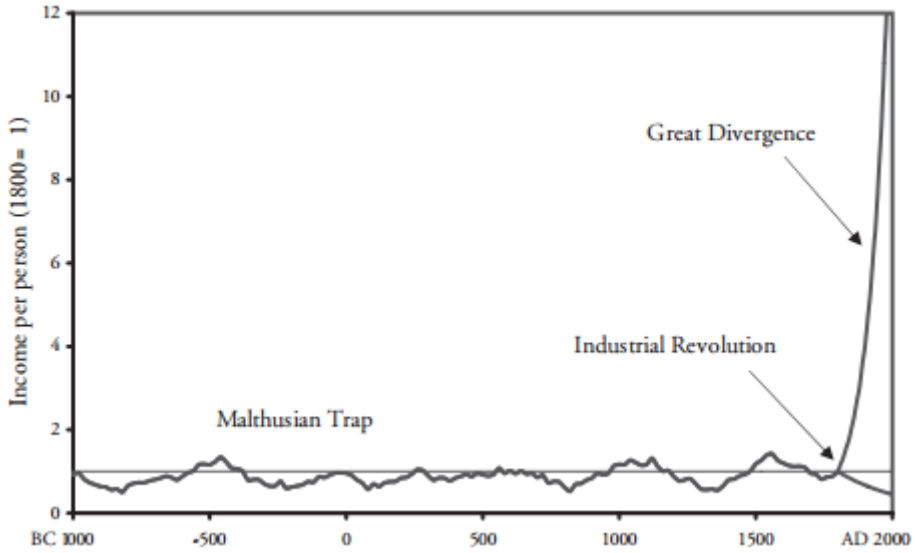

Source: World economic history in one picture.Source: Gregory Clarck, **A Farewell to Alms: A Brief Economic History of the World**, Princeton University Press, 2007, P 2

يظهر الرّسم البياني السّابق تطوّر الدّخل بين الدّول المتقدّمة والدّول النّامية، وكيف بدأت الهوّة بالتّصاعد أثناء الثّورة الصّناعيّة، لتبلغ حجماً مخيفاً مع الثّورة التّكنولوجيّة حتّى يومنا هذا. ولهذه الهوّة جذور قديمة، وهي على علاقة بإنشاء وتطوّر المؤسّسات. هذه المؤسّسات التي ارتبط إنشاؤها بعوامل تاريخيّة عديدة حول العالم، كالجغرافيا،المناخ، الاستعمار، والسّيطرة على الموارد، وغيرها.

وتبرز العلاقة بين الحصيلة الاقتصاديّة والمؤسّسات حين نقارن بين الدّول المتقدّمة (الغربيّة) بشكل عام والدّول النّامية. فمن الواضح أنّ الدّول التي تملك مؤسّسات قويّة وقادرة هي الدّول التي يقلّ فيها الفساد ويتمتّع فيها المواطنون بحياة واقتصاد أفضل "نسبيّاً". كما يربط Montesqieu في كتابه L'Esprit des Lois بين الجغرافيا وخصوصاً المناخ وطبيعة هذه المؤسّسات. وقد اعتمد العديد من الاقتصاديّين Jeffrey Sachs، Jared Diamonds، Stanley Engerman، Kenneth Sokoloff... على هذه الكتابات ليؤكّدوا على دور الجغرافيا والمناخ في تطوّر مؤسّسات دول معيّنة والعكس صحيح بالنّسبة لدول أخرى. فيما رأى آخرون ك Douglass North أنّ الهوّة بين أميركا الشّماليّة وأميركا اللّاتينيّة ناتجة عن "حكم القانون"

[1] تقرير مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية، 2000

[2] Gregory Clarck, op.cit., P 2

المرتبط بدوره بهويّة المستعمر، أي إنكلترا في حالة أميركا الشّماليّة، وإسبانيا والبرتغال في حالة أميركا اللّاتينيّة.[1] والواضح تاريخيّاً أنّ المستعمرين الأوروبيّين انتزعوا حقوقاً حيث استوطنوا، وأنشؤوا مؤسّسات منعت الدّول من سلبهم ممتلكاتهم إعتباطيّاً. وحيث منعتهم الأمراض من الاستيطان، أنشأ المستعمرون "مؤسسات اقتصادية إستخراجية"، مفروضة بالقوّة من قبل هيكليّات سياسيّة استبداديّة.[2] وقد برهنت هذه الهيكليّات المؤسّساتيّة القديمة عن استمراريّة بسبب قدرة أصحاب السّلطة على الاستمراربفرض قيود للوصول الى المنتظمات الاقتصاديّة والسّياسيّة، وقد عانت وتعاني الدّول النّامية من هذه الأزمة، ممّا كان له اثر كبير على زيادة التّطرّف، وظهور منظّمات "كالدّولة الاسلاميّة"، التي يتطلّب درء خطرها عملاً متكاملاً من عناصر الإدارة الدّوليّة على الصّعد الاقتصاديّة، السّياسيّة، الأمنيّة، الاجتماعيّة والثّقافيّة.
وقد حذّر اتّحاد OXFAM[3] خلال منتدى Davos 2016 أنّ مجموع ثروات ال1% الأغنى من البشر سيسبق مجموع ثروات ال99% من البشر الباقين خلال سنة 2017. وأوضح Winnie Byanyima المدير التّنفيذي للاتّحاد أنّ "انفجار اللّامساواة" يعيق مكافحة الفقر في العالم، في حين لا يملك 1/9 من البشر ما يكفي من الطّعام، ويعيش اكثر من مليار شخص بمبلغ أقلّ من 1.25$ في اليوم.[4]
الهوة بين الدّول المتقدمة والدّول النامية في زيادة مستمرّة. فقد بلغ عدد الوفيات 10.5 مليون طفلاً عام 2002، 98% منهم في الدّول النامية[5] فبحسب The Lancet[6] أدّى سوء التغذية الى وفاة 3 ملايين طفل سنة 2011[7]. بالإضافة إلى انتشار أمراض الايدز والملاريا وانفلونزا الطيور فسنة 2002 مثلاً توفي 332000 طفل في افريقيا جراء مرض ال HIV، والمعالجات غير كافية، ف35 % من أطفال افريقيا يواجهون خطر الموت أكثر مما كانوا يواجهونه منذ 10 سنوات.[8].

ب- الهوة داخل المجتمع الواحد

كما ساهمت العولمة في زيادة الهوة داخل المجتمع الواحد، فقد اعتبر الرئيس أوباما في خطاب في 29 ك2 2014 أن "عدم المساواة تشكل المشكلة الأساس في عصرنا. في الولايات المتّحدة وفي السنوات الخمس الأخيرة حصل 1% من السكان على 90 % من نمو الناتج المحلي الاجمالي، و400 شخص يملكون أموال بقدر 150 مليون شخص من الأقل غنى".[9] ويذكّر الوضع الحالي بعشرينيّات القرن الماضي والكساد الكبير بسبب الارتباط بين إفقار القسم الأكبر من السّكان والتباطؤ الاقتصادي.[10] وبحسب ماري كالدور فإن نوعاً جديداً من الحروب ظهر منذ بداية الثمانينيات بسبب العولمة، أي بسبب تفكّك الدّول والصّراع على السّلطة بين جهات مختلفة تحاول فرض مفهومها الخاص للهوية الوطنية ولسكان الدّولة. ففي العقد الماضي حصلت 95 % من النزاعات داخل الدّول. ومع تراجع سيطرة الدّولة، ازدادت ظاهرة العنف والجريمة وتراجعت الشّرعية السّياسية. وبحسب "كالدور" هذه الأمور ناتجة عن مسألة "الهوية" التي

---

[1] Francis Fukuyama, op.cit., PP 227-233
[2] Ibid., P 234
[3] OXFAMهي اتّحاد دولي يضمّ 17 منظّمة تعمل في 94 بلداً لإيجاد حلول للفقر والغبن حول العالم
[4] بيان صحافي لمنظّمة OXFAM خلال منتدى Davos 2016
[5] تقرير منظمة الصحة العالمية، جنيف، 2003، ص 13
[6] مجلّة طبيّة أسبوعيّة عالميّة، تنشر مقالات، أبحاث، آراء عن ندوات وكتب، افتتاحيات، أخبار طبيّة وتقارير عن حالات.
[7] Ruth Alexander, "Does a child die of hunger every 10 seconds? ", BBC News, 18 Jun 2013
[8] تقرير منظمة الصحة العالمية، المرجع السابق.
[9] Kostas Vergopoulos,"L'affreux doute des libéraux", **in Le Monde Diplomatique,** Mars 2014, P 11
[10] Ibid. P 11

حرّكتها العولمة، مع تراجع الإيديولوجيات[1] . وقد أظهرت الأزمة الاقتصاديّة سنة 2008 الهوّة المخيفة بين الذين يحتلّون المراتب العليا في النّظام المالي، وباقي سكّان الولايات المتّحدة، ناهيك عن سكّان الدّول النّامية.[2] وبحسب الاحتياطي الفدرالي[3]: سنة 2007، امتلك 1% من العائلات الأميركية 33.8% من الثّروة الوطنيّة الصّافية فيما امتلك 50% من العائلات الأميركية 2.5% . تشكّل العولمة سبباً من أسباب هذه الهوّة الاقتصاديّة داخل الدّول إذ أدّت إلى انخفاضٍ في أسعار النّقل والاتّصالات، وأدخلت مئات الملايين من العمّال ذوي المهارات الضّعيفة إلى سوق العمل، ممّا أدّى إلى خفض الأجور لأصحاب المهارات المماثلة في الدّول المتطوّرة.[4] فقد أصبح المجتمع يتميّز ب"الرّابح يأخذ كلّ شيء" Winner-take-all-society حيث يحصل النّخبة في كلّ مجال على نسبة متزايدة وغير متناسبة من الدّخل، والمقصود بذلك المدراء، الموسيقيّون، الرّياضيّون...[5] على حد قول Robert Frank و Philip Cook.

ج- ارتباط العولمة بالأزمة الاقتصاديّة العالميّة

كشفت الأزمة المالية العالمية عن مواطن ضعف كبيرة في النظام المالي وبعض نقاط الضعف التي يمكن أن تنجم عن وجود هذا السوق العالمي المترابط. فبعد عدة سنوات من الأزمة، لا يزال الاقتصاد العالمي يكافح مع نمو بطيء، سياسة نقدية غير تقليدية في الاقتصادات الكبرى، وموازنات حكومية مقيدة، ونتيجة لذلك، هناك نقص عام في الاستثمار طويل الأجل، ممّا يرتّب آثاراً خطيرةً على النمو العالمي. ومن الأهمية بمكان إيجاد الوسائل لجعل النظام المالي أكثر مرونة وقدرة على تحمل الصدمات في السوق. وقد تسببت الأزمة أيضاً بانخفاض كبير في مستويات الثقة العامة في المؤسسات المالية. وللعمل بكفاءة، يحتاج النظام إلى إعادة تأسيس هذه الثقة. وفي هذا السّياق، يعاني 2 مليار شخص من عدم إمكانية الوصول إلى خدمات مالية عالية الجودة وبأسعار معقولة. بالإضافة إلى ذلك، لا يستطيع 200 مليون مشروع صغير ومتوسط الحجم حول العالم الحصول على الخدمات المالية الرسمية.ويتمثّل التحدي في إنشاء نظام مالي مرن، سهل المنال ويثق الناس به[6] كمقدّمة لدعم برامج التنمية وتشكيل طبقة وسطى، ممّا يساهم في الابتعاد عن التطرف المؤدي الى الارهاب.

ثالثاً: أزمة الزيادة السكانية، البطالة والهجرة تتفشى على المستوى العالمي

في حين تحاول المنظّمات الدّولية معالجة مشكلة التزايد السكاني مما يؤدي إلى النقص في الموارد والبطالة، نرى أن الأزمة في تزايد مستمر، وتشير التوقعات الى أن عدد سكان الأرض سيصل إلى 9 مليارات عام 2050[7] وستزيد نسبة الطّلب على الغذاء 60% عن النّسبة الحاليّة.[8] ومن أهم أسباب البطالة المرتبطة بالزيادة السكانية، أنّ ضغط المنافسة العالمية دفع أصحاب العمل إلى اتّباع سياسات مرنة[9] وخفض العمل الثّابت، حيث أصبح العديد من العمال بدون عقود عمل. فالمشاريع الصّغيرة في جميع الدّول تقريباً لم تعد قادرة على المنافسة في ظلّ العولمة ممّا يدفعها إلى الاقفال. وتقدر منظمة العمل الدولية أنّ أكثر من 61 مليون وظيفة قد فُقدت منذ بداية

---

[1] John Baylis, Patricia Owens and Steve Smith, op.cit. P 225

[2] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 48

[3] جهاز حكومي فدرالي، يعمل في الولايات المتّحدة عمل المصارف المركزية في الدول الأخرى من العالم

[4] Francis Fukuyama, op.cit., P 446

[5] Ibid., P 447

[6] Davos 2016, "What are the 10 biggest global challenges?"

[7] تقرير السكان والتنمية، منظمة الأمم المتّحدة، نيويورك، 2001، ص 7

[8] Davos 2016, "What are the 10 biggest global challenges?", op.cit.

[9] David Held and Anthony McGrew, **The Global Transformations Reader**, Policy Press, London, 2002, PP 12-13

الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، ممّا أدّى إلى جعل أكثر من 200 مليون شخص عاطل عن العمل على مستوى العالم، الذي بات بحاجة الى خلق 500 مليون وظيفة قبل سنة 2020.[1] وتظهر الخريطة التالية نسبة البطالة حول العالم لسنة 2015، ونلاحظ النسب الأعلى في بعض مناطق إفريقيا وجنوب أوروبا، والنسب الأدنى في آسيا وأميركا الشّماليّة، بسبب الهوّة الكبيرة بين اقتصادات الدّول.

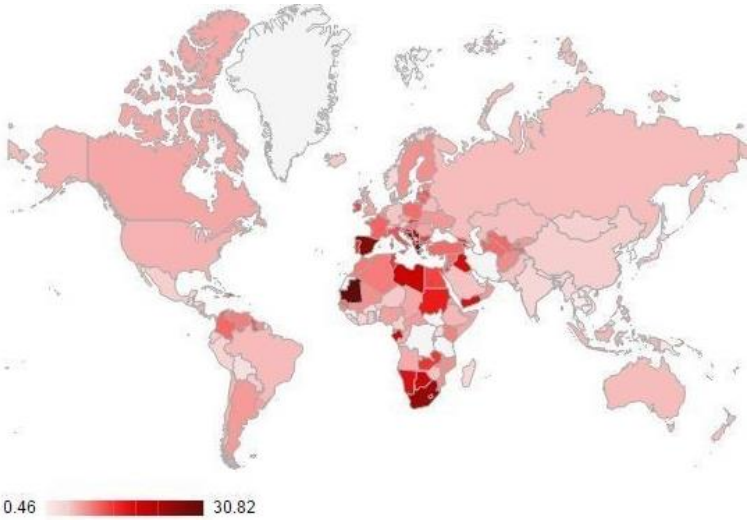

Source: Davos 2016, "What are the 10 biggest global challenges?", op.cit.

كما أن البطالة تؤدي بدورها إلى انتشار الجرائم وتساهم في تنامي الإرهاب، بالإضافة إلى الهجرة. وقد شكّلت هذه الهجرة أرضية لانتشار الارهاب عبر الوطني وتهديد مختلف دول العالم، حيث أن معالجة هذه الأزمة باتت من أولويات الإدارة الدولية لمواجهة "الدولة الاسلامية".

وتطوّرت الهجرة على الشّكل التالي: [2]

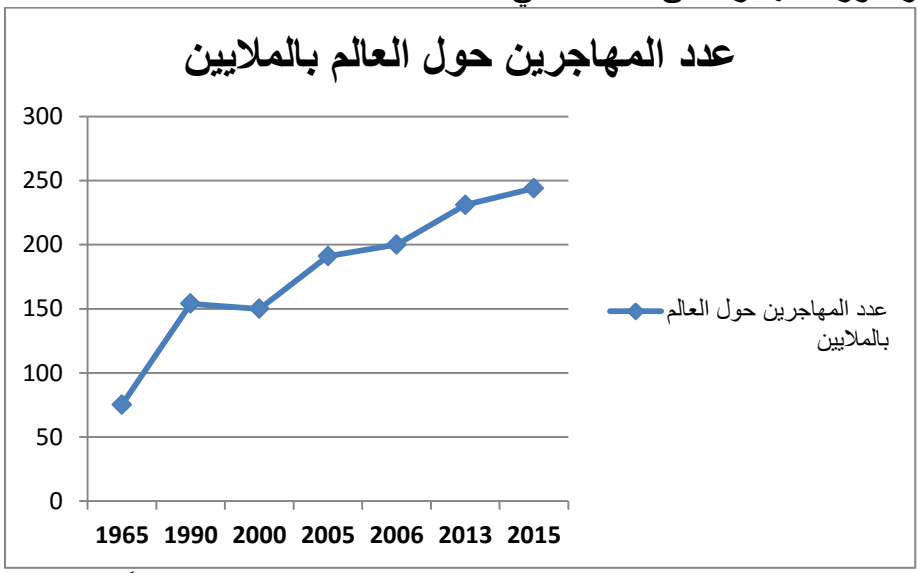

وأدّى احتلال داعش لمناطق واسعة من سوريا، العراق و ليبيا، فضلاً عن إعلان جماعات إرهابيّة عديدة في افريقيا (كبوكو حرام) مبايعتها للبغدادي، الى المساهمة في تفاقم أزمة اللّاجئين والهجرة غير الشّرعيّة، ممّا يتطلّب جهوداً وتعاوناً بين مختلف الفاعلين، من دول ومنظّمات حكوميّة وغير حكوميّة، إقليميّة ودوليّة، فضلاً عن الجهود التي تقوم بها الأمم المتّحدة لاستيعاب

[1] Davos 2016, "What are the 10 biggest global challenges?", op.cit.

[2] Peter Stalker, **Workers Without Frontiers: The impact of Globalization on International Migration,** Lynne Rienner Publishers, USA, 2000, PP 7-11

الأزمة وإيجاد الحلول. وشكّلت الحرب في سوريا والعراق كارثة إنسانيّة مع حاجة حوالي 23 مليون شخص للمساعدة الطّارئة، فضلاً عن أزمة اللّاجئين الذين يحاولون دخول أوروبا بمعدّل بلغ 8000 لاجئ في اليوم، 5000 منهم عبر اليونان، فضلاً عن الأزمة الكبيرة التي يعانيها لبنان، بالإضافة الى لاجئين موزّعين على دول المنطقة على الشّكل التالي:

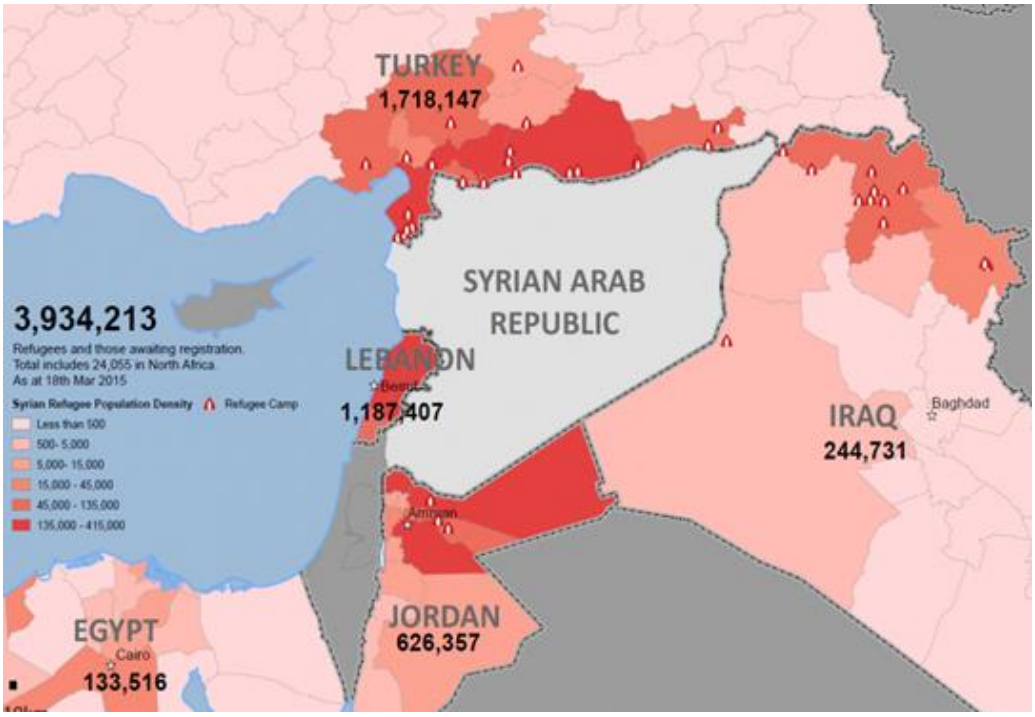

Source: http://unhcr.org/

وكان اللّاجئون "يجتاحون" أوروبا عبر الطّرقات التّالية:

الخريطة أ:

Source: International Business Times

الخريطة ب:

Source: William Booth," Refugees face tear gas, water cannons as they cut new paths through Europe", **in The Washington Post**, 16 Sep 2015

تظهر الخريطة أ الطّرقات التي يسلكها اللّاجئون للدخول الى أوروبا وهي نوعان، الطّرقات الأساسيّة: طريق البلقان، طريق بحر إيجه وطريق البحر المتوسّط، وطرقات حديثة: الطّريق القطبي، طريق البحر الأسود، وطريقان عبر البلقان. فقد أدّى "الضّياع" الأوروبي وعدم التّنسيق بين الدّول وأدوات الإدارة الدّوليّة والإقليميّة في أوروبا الى اتّخاذ بعض الدّول قرارات سياديّة منفردة بإقفال الحدود كما حصل في المجر ومقدونيا وغيرها كما تظهر الخريطة ب. وبالتّالي فقد أدّت هذه الأزمة الى تحدّي إمكانيّة الادارة الدّوليّة، الإقليميّة الأوروبيّة (الاتّحاد الأوروبي)، الدّول والأمم المتّحدة على التّنسيق واتّخاذ قرارات تتوافق مع سيادة الدّول ومصالحها القوميّة من جهة، وحقوق الإنسان التي سبق وتحدّثنا عن مدى أهميّتها وارتباطها بالادارة الدّوليّة، التي فشلت حتّى الآن في مواجهة الأزمة. وبحسب الأمم المتّحدة فقد بلغ عدد الهاربين من الأزمة السّوريّة حوالي 5 ملايين حيث تظهر الحاجة الى أكثر من 8.4 مليار دولار لمعالجة احتياجات المتأثرين بالأزمة داخل وخارج سوريا. وفي أواخر سنة 2016، أصبحت الهجرة ترتكز بشكل أساسي على الطرق البحرية من إفريقيا (خصوصاً ليبيا) الى أوروبا (إيطاليا بشكل أساسي) ممّا دفع الاتّحاد الأوروبي الى عقد عدّة اجتماعات ومؤتمرات أهمّها في مالطا في شباط 2017، لمحاولة معالجة مشكلة الهجرة "من المصدر". وعلى الإدارة الدوليّة أن تلعب دوراً أساسياً في هذا الإطار، خصوصاً لناحية التنمية والتنسيق بين الفاعلين الجدد والناشطين.

فالهجرة أدّت الى أزمات إنسانيّة هائلة، فضلاً عن أزمات سياسية بين الدول، خصوصاً بين تركيا ودول أوروبية، والأخطر أنها أظهرت صراعاً ثقافياً لن تنتهي مفاعيله مع القضاء على "الدولة الاسلامية". من هنا، تزداد أهمية الإدارة الدولية في مواجهة هذا الفكر الارهابي عبر الوطني، وخصوصاً "الدولة الاسلامية"، على حساب الحلول العسكرية التقليدية.

وبالإضافة إلى الهجرة التقليدية تبرز هجرة الأدمغة، فالقارة الاوروبية مثلاً تفقد حوالي 200 ألف من الأدمغة سنوياً وتستقدم 4 مليارات منهم.[1] هذا فضلاً عن مشكلة النّزوح من الأرياف إلى

[1] مصطفى مرسي، "الهجرة وتداعيات العولمة"، **مجلة شؤون عربية**، الأهرام، العدد 116، 2003، ص 151

المدن حيث يتوقع أن يرتفع عدد سكّان المدن إلى 5 مليارات العام 2030.[1]
إن المفاهيم الاقتصادية الحديثة والمنافسة والمزاحمة والتبادل الحر وعولمة الإنتاج والتدفقات المالية والتقسيم الدّولي للعمل الذي يؤدي إلى تخفيض الأجور، وكل ما تقدم يساهم في إضعاف الدّولة. ففي حين أصبحت الشركات عبر الوطنية أقوى من بعض الدّول النامية، ومع سياسات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدّولي والبنك الدّولي، لم تعد هذه الدّول قادرة على حماية قطاعاتها ومنتجاتها مع سقوط القيود الجمركيّة.
وحتى الدّول الأوروبية تعاني من مشاكل البطالة والسكن والمشردين. حيث هناك حوالي 11 مليون منزل مهجور في أوروبا كافية لإيواء ضعف المشردين والذين يبلغ عددهم 4.1 مليون حسب الاتحاد الاوروبي.[2]

رابعاً : التحدي التكنولوجي يوسّع الهوة بين البشر

يدخل العالم ما يعرف "بالثورة الصناعية الرابعة"، وهي تحوّل تكنولوجي تقوده الاتصالات المتطوّرة والابتكارات. وبالرغم من حسنات التقدم التكنولوجي – خصوصاً في مجال الاتصالات والمعلوماتية –فقد أدّت إلى ظهور تحديات بوجه الدّول. وقد كانت الهوة كبيرة بين دول المتطورة والدّول النامية في هذا المجال. فسنة 2001، بلغ عدد الذين يستخدمون الانترنت في الولايات المتّحدة حوالي 142 مليون شخص و57 مليون في اليابان ،[3]في حين أن 40% من سكان الدّول النامية لم يكن باستطاعتهم الحصول على خط هاتفي وأقل من 1% كانوا يستعملون الانترنت.[4]
أمّا اليوم، يتّصل 43% من سكّان العالم بالانترنت، و خلال العقد القادم، من المتوقع أن يتمّ وصل أكثر من تريليون جهاز استشعار بشبكة الإنترنت. وبحلول عام 2025، من المتوقع أن يرتدي 10٪ من الناس الملابس الموصولة بشبكة الإنترنت، وأن يتم بيع أول هاتف خلوي مزروع في جسم الإنسان. وتسعى الأمم المتحدة لربط جميع سكان العالم بالانترنت بطريقة سهلة المنال بحلول عام 2020[5]، ولا شكّ أنّ وصل كل شيء تقريباً بشبكة الإنترنت سيغيّر عالم الأعمال ويساعد على إدارة الموارد بشكل أكثر كفاءة وديمومة.
لكنّ هذا التطور التكنولوجي أثّر سلباً على الخصوصيّة الشّخصيّة، أمن المعلومات، والعلاقات الخاصّة، كما سبّب تراجعاً للقيم الاجتماعية والأخلاقية وساهم في تفكّك الأسرة وزيادة الجرائم كما ساهم في انتشار الأسلحة وتقنيات التفجير والإرهاب وانتشار الدعارة وغيرها من الآفات.
ويكمن تحدي الإدارة الدّوليّة في كيفية إبقاء حرية انتقال المعلومات مع الحد من الاعتداءات والجرائم الالكترونية، وفي الوقت عينه منع الحكومات من كبح تدفق المعلومات لأسباب سياسية.
وتشكل الحرب الالكترونية جزءاً مهماً من مواجهة الإدارة الدولية "للدولة الاسلامية" في مجالَين اثنَين: يشكل المجال الأول مواجهة الكترونية مباشرة لضرب وسائل البروباغندا للتنظيم، والثاني مرتبط بالتوعية ضدّ التطرف المؤدي الى الارهاب واستمالة الشباب حول العالم الى المربع السلمي.

بند خامس: أهمية المؤتمرات للتنسيق بين الفاعلين

تتجلى الإدارة الدّولية في المؤتمرات العالميّة بشكل كبير، وهي شكل من الأشكال التي تُظهر للباحثين وجود إدارة دولية تتولى حلّ المشاكل الدّولية، سيّما أنّه ما من هيكليّة واحدة للادارة الدّولية. فهي ليست كالدّولة ذات هيئات ومؤسسات واضحة ومحدّدة الصلاحيات يحكمها دستور مكتوب و جامد. إنما الإدارة الدّولية مفهوم واسع ومتشعب غير واضح المعالم بالضّرورة.
وكما سبق و ذكرنا، لا تستطيع الدّول مواجهة التّحديات الجديدة بمفردها، لذا، فرِض التّعاون وتبادل الخبرات والتفاهم بين الدّول والفاعلين الجدد لتجاوز المشاكل الطارئة، ووضع خطط

---

[1] تقرير صادر عن ادارة السكان في منظمة الأمم المتّحدة، نيويورك، 2003، ص 17-22
[2]Rupert Neate," Scandal of EU's empty homes", **in The Guardian,** Feb-Mar 2014, P1
[3]ريمون حداد، المرجع السابق، ص 562
[4]تقرير الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، 2001، ص 22
[5] Davos 2016, "What are the 10 biggest global challenges?", op.cit

مستقبليّة تتعلّق بالأمن الإنساني. فسعت الدّول (عادةً باشراف الأمم المتّحدة) إلى عقد مؤتمرات متخصصة لإيجاد حلول لمختلف المواضيع ذات الاهتمام المشترك، مستعينة بالمنظّمات غير الحكوميّة والقطاع الخاص. وعادةً ما تبدأ هذه المؤتمرات بدراسات واجتماعات لخبراء وعلماء، للوصول إلى توصيفات علميّة وموضوعيّة للمشكلة المطروحة وإيجاد الحلول لها، ليجتمع بعدها مبعوثون من الدّول ليتفاوضوا على ما يمكن تحقيقه من الحلول التي وضعها الخبراء ووضع بروتوكول أو برنامج عمل او خطة تلتزم دولهم بتنفيذها. وتختتم المؤتمرات غالباً بلقاء قمّة يجمع عدد كبير من كبار المسؤولين أو رؤساء الدّول للتوقيع على القرارات التي تمّ التّوصل اليها. من أبرز هذه المؤتمرات:

أولاً: مؤتمر ميونخ للأمن[1]:

فرض مؤتمر ميونخ، الذي تأسس عام 1963، نفسه كحدث مهم على صعيد السياسات الأمنية العالمية، وعلى مرّ السّنين تطوّرت المواضيع التي يتطرق إليها ويحاول معالجتها، حيث انتقل من دراسة التّحديات الأمنية التقليدية التي تهدد المنطقة الأورو-أطلسية، ليتناول التّحديات الأمنية الجديدة ويطال المفهوم الجديد للأمن ويشمل مناطق مختلفة. ويلتقي في مؤتمر ميونخ، رؤساء دول، حكومات ومنظّمات دولية، وزراء، برلمانيّون، ممثّلين عن قوّات مسلّحة، علماء، وشخصيّات في مجال الأعمال والإعلام وغيرها، أي أكثر من 350 مشاركة من حوالي 70 دولة. وقد عُقد المؤتمر الثاني والخمسين من 12 الى 14 شباط 2016.

ثانياً: مؤتمر القمة العالميّ 2005[2]: The world summit

عقد هذا المؤتمر في أيلول 2005 في مقرّ الأمم المتّحدة في نيويورك، بمشاركة أكثر من 170 رئيس دولة وحكومة، بهدف مكافحة مجموعة من التّحديات والمخاطر التي يجب إيجاد حلول مناسبة و جذريّة لها. ومن هذه التّحديات والمخاطر: الّتّنمية، الإرهاب وحفظ الأمن والسلم الدّوليين، تعزيز دور الأمم المتّحدة وتحديث ميثاقها، التّحديات البيئية، حقوق الإنسان والدّيموقراطية وسيادة القانون، الصحّة والمساعدات الإنسانيّة. وقد صدر عن هذه القمّة العديد من المقترحات العمليّة في مجالات التّنمية والصحّة والبيئة ومقترحات لتفعيل دور الأمم المتّحدة والدّفاع عن حقوق الإنسان وتحقيق الأمن الجماعي.

ثالثاً: منتدى دافوس[3]:

منتدى دافوس منظمة غير حكوميّة لا تبغي الربح مقرها جنيف- سويسرا أسّسها الأستاذ في علم الاقتصاد Klaus Schwab في العام 1971. يعتبر هذا المنتدى بمثابة مساحة تلاقي النّخب من 1000 من ممثلي الشّركات المتعدّدة الجنسيّات الكبرى من أمثال Nestlé, Nike, Microsoft، والقادة السّياسيين بهدف النقاش في المشكلات الاقتصادية والسّياسية التى تواجه العالم وكيفية إيجاد حلول. يعقد المنتدى اجتماعاته السّنوية في دافوس حيث يتمّ وضع مسودّات لخطط ومشاريع اقتصاديّة مشتركة، إلى جانب دوره التسويقي للسياسات النّيوليبرالية للبنك الدّولي ومنظمة التجارة العالمية والتي تهدف بالأساس الى خصخصة الخدمات الأساسية وتحرير السّوق وخلق مناخ يسمح بالاستثمار بما يتطلبه ذلك من إصلاحات سياسية. منتدى دافوس هو أيضاً مناسبة لعقد الّصّفقات، وهذه الصّفقات لا تتم فقط في الاجتماعات المغلقة بل كذلك في اللقاءات والسهرات المفتوحة. ويحضر ذلك المؤتمر السنوي عدد كبير من النخب الاقتصادية إلى جانب رؤساء الحكومات والوزراء، وبعض منظّمات المجتمع المدني المختارة إلى جانب بعض المحامين والصحافيين والأكاديميين.ويراهن المشاركون في المنتدى العالمي في دافوس على تسريع وتيرة النمو، وكيفية التعامل مع المشكلات المستمرة مثل تنامي عدم المساواة والبطالة بين الشباب وظاهرة شيخوخة المجتمعات وغيرها.

---

1 www.securityconference.de

2 http://www.un.org/womenwatch/ods/A-RES-60-1-E.pdf

3 http://www.weforum.org/

وقد عُقد منتدى دافوس 2016 من 20الى 23 كـ2، حيث قام 750 خبيراً بتحديد الأخطار العالميّة على الشّكل التالي:

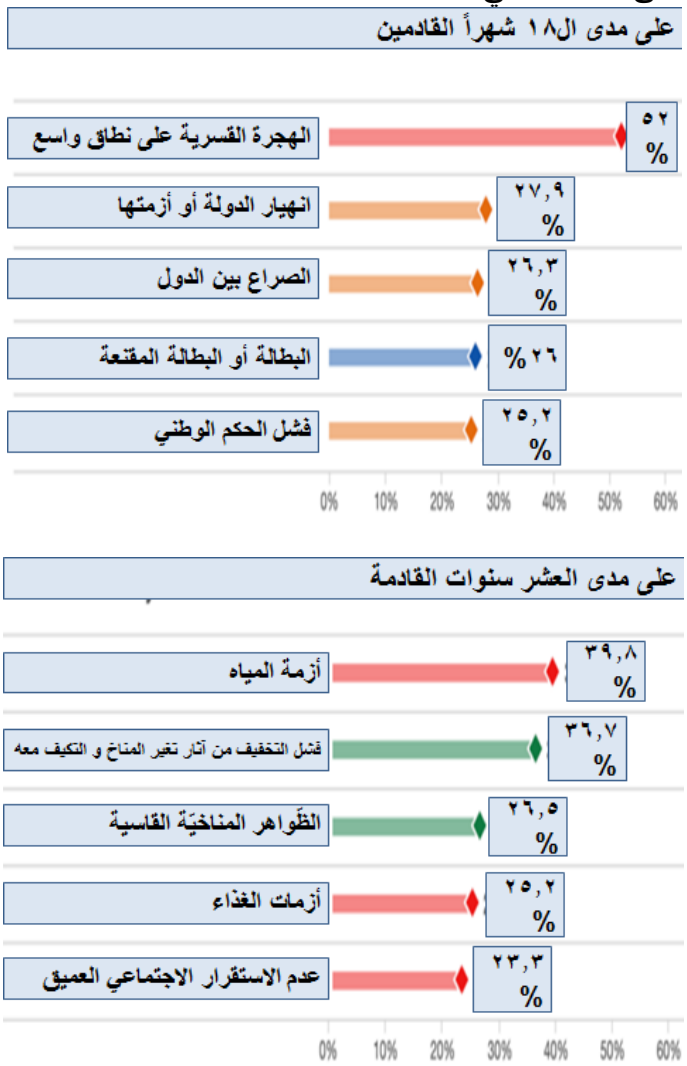

Source: www.weforum.org

نلاحظ من خلال الرّسمين السّابقين أنّ التّحدّيات المذكورة لا يمكن للدول أن تواجهها بشكل منفرد، لذا يقوم الخبراء ومختلف الفاعلين بدراسات لتحديد هذه الأخطار، ووضع سلّم أولويّات، ليتمّ تحديد الخطوات المنسّقة الواجب اتّباعها وتوزيع الأدوار على المشاركين في هذه المؤتمرات. ويربط Huntington بين هذا المنتدى و"الحضارة العالميّة"، ويشير الى وجود "ثقافة دافوس"، إذ يعتبر أنّ المشاركين في هذا المنتدى يتشاركون معتقدات حول الفرديّة، اقتصاد السوق، والديموقراطيّة السياسية، وهي معتقدات شائعة بين شعوب الحضارة الغربيّة. ويضيف أنّ المشاركين في دافوس يسيطرون "وهمياً" على جميع المؤسسات الدوليّة، العديد من الحكومات حول العالم، والجزء الأكبر من الإمكانات الاقتصاديّة والعسكريّة.[1] من هنا، يعتبر هذا المؤتمرّ من أهمّ مظاهر وأدوات الإدارة الدوليّة، ومن الممكن أن يساهم بشكل كبير في إطلاق عمليات التنمية في الدول التي تشكل أرضية خصبة للإرهاب ومنبعاً لتجنيد الارهابيين.

رابعاً: مؤتمر الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة[2] :

عقد مؤتمر الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) في البرازيل في حزيران 2012،

[1] Samuel Huntington, **The Clash of Civilizations and The Remaking of World Order,** Free Press, UK, 2002, P 57

[2] http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutus/dsd.html

بحضور رسمي رفيع المستوى، وذلك للاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر 1992 للأمم المتّحدة المعني بالبيئة والتنمية، في ريو دي جانيرو، والذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2002 في جوهانسبرغ، أي أنه شكل المؤتمر الدّولي الثالث في هذا الإطار. ويعتبر هذا المؤتمر من "أكبر المؤتمرات عالمياً. شاركت فيه 192 دولة عضواً في الأمم المتّحدة - بما في ذلك 57 رئيس دولة و31 رئيس حكومة، إضافة إلى شركات من القطاع الخاص ومنظّمات غير حكوميّة ومجموعات أخرى. ويهدف هذا المؤتمر الى ضمان تجديد الالتزام السياسي من أجل التنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز، والثّغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة الرئيسي للتنمية المستدامة، والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة. كانت النتيجة الرئيسة للمؤتمر إصداره ورقة عمل من 49 صفحة غير ملزمة بعنوان ، " المستقبل الذي نريد." وجدد رؤساء حكومات 192 دولة حاضرة إلتزامهم السّياسي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها وتطوير آفاقها.

خامساً: مؤتمر كوبنهاغن:

عقد مؤتمر الأمم المتّحدة للتغيّر المناخي بين 7 و18 كانون الأول 2009 في كوبنهاغن- الدنمارك. ويعتبر هذا المؤتمر استكمالاً لمؤتمرات سابقة ، وأهمها مؤتمر كيوتو، والتي تهدف إلى مكافحة التغيّر المناخي الناتج عن انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ونظّمت الحدث وترأسته دولة الدنمارك المتمثلة بحكومتها وشارك فيه وفود وممثلون لـ192 دولة و119رئيس دولة. أما الهدف الرئيس فكان وضع بروتوكول ملزم يفرض على الدّول الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري للحد من التغيرات المناخية والتكيف معها[1]. وعلّق الكثيرون من المهتمّين بالشأن البيئي آمالاً عالية جداً على المؤتمر، لكّنهم اعتبروا في نهايته أن الأخير لم يكن على قدر التوقعات ولم يلبّ طموحاتهم. لكن المؤتمر حقّق عدّة مكتسبات والتزامات يجب أخذها في الاعتبار مع العلم أن أسباباً عديدة منعت الوصول إلى نتائج أفضل، منها صراع وتنافس الدّول و غياب الثقة. وتميّز المؤتمر بالمواكبة الشعبية له[2] وظهور فاعلين جدد لهم تأثير على السّاحة الدّولية وهم المنظّمات غير الحكوميّة التي دفعت باتجاه عقد المؤتمر واستطاعت تحريك الرأي العام العالمي والضغط على المشاركين للخروج ببعض النّتائج.

سادساً: قمّة باريس:

مؤتمر الأمم المتّحدة للتغيّر المناخي من 30 ت2 الى 12 ك1 2015، وشكّل الدّورة السّنوية ال21 لمؤتمر الأعضاء Conference of the Parties (COP) للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغيّر المناخي عام 1992، والدورة ال11 لاجتماع الأعضاء في بروتوكول كيوتو لعام 1997. تمّ التفاوض في المؤتمر على اتّفاقيّة باريس، وهي اتفاقيّة عالميّة حول الحد من تغير المناخ، يمثّل نصّها إجماع ممثلي الأعضاء ال196 الحاضرين[3]. وتصبح الاتفاقيّة ملزمة قانوناً إذا انضم إليها 55 بلداً على الأقل، والذين يمثلون مجتمعين ما لا يقل عن 55% من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري[4]. وتم فتح المجال أمام الدول لتوقيع الاتفاق في 22 نيسان 2016 حتّى دخل حيّز التنفيذ. وسيواصل الأعضاء الجهود الرّامية إلى" الحد من ارتفاع درجة الحرارة 1.5 درجة مئوية. ووفقاً لبعض العلماء سيتطلّب هذا الأمر تخفيض الانبعاثات الى الصفر بين سنتي 2030

[1] http://arabic.euronews.com/tag/copenhagen-climate-conference

[2] Laurence Caramel, « Le plus noir des scénarios climatiques se profile », **In Le Monde**, 13 mars 2009.

[3] John Sutter and Joshua Berlinger, "Final draft of climate deal formally accepted in Paris", CNN, 12 December 2015

[4] The Editorial Board, "What the Paris Climate Meeting Must Do", **in The New York Times**, 28 November 2015

و 2050[1]. وسيقوم كلّ بلد بتنفيذ خطّة عمل مناخيّة خاصّة به، سيتمّ مراجعتها سنة 2018 ثمّ كلّ خمس سنوات. ومع ذلك، لم يتمّ إدراج جدول زمني أو أهداف محدّدة لكلّ بلد، خلافاً لبروتوكول كيوتو السابق.

سابعاً: قمّة واشنطن لمكافحة التطرف العنيف Washington summit on Countering Violent Extremism (CVE)

عُقد هذا المؤتمر من 17 الى 19 شباط 2015 وجمع قادة أميركيّين، وعالميّين لمناقشة خطوات ملموسة يمكن للولايات المتحدة وشركائها اتّخاذها لتطوير المقاربات التي تتوجه للمجتمع، لمواجهة ايديولوجيات الحقد المتطرفة التي تقوم بنشر التّطرّف، التّجنيد أو التّحريض على العنف. وسنتحدّث عن هذه القمّة بشكل موسّع في الفصل الثاني كونها تدخل في صلب مواجهة الإدارة الدّوليّة للتطرّف بشكل عام، و"للدولة الاسلاميّة" بشكل خاص.

الفقرة الثانية: تطوّر مفهوم الأمن في ظل الإدارة الدولية

تأثر مفهوم الأمن بمرحلتين تاريخيّتين: الأولى هي المرحلة "الوستفالية" حيث كانت الدّولة-الأمّة هي المعيار الأساسي للمقاربة، والثانية بعد الحرب الباردة والتي طبعتها العولمة والتّحديات الجديدة. ففي المرحلة الأولى كان الخطر عسكرياً وبالتالي كانت المعالجة عسكرية مرتبطة بسيادة الدّولة واستقلالها، كما كانت وظائف الدّولة الأساسية تقتصر على الأمن والدّفاع والقضاء. مع انهيار المعسكر الشرقي وتنامي حركة العولمة ظهرت الحاجة إلى بلورة مفهوم جديد للأمن من أجل استيعاب التّحديات والمشاكل على السّاحة الدّولية. فنشأ مفهوم الأمن الإنساني خاصة بعد اعتداءات 11 أيلول والحرب على عدوّ غامض هو الإرهاب الدّولي بالإضافة إلى التّحديات البيئية، الاقتصادية/الاجتماعية والغذائية وغيرها حيث تطورت وظائف الدّولة الحديثة وتوسّعت وبرز مفهوم الإدارة الدّولية والمسؤولية على حساب السّيادة التقليدية.

بند أول: تأثير مفهوم التدخل الإنساني على الأمن

أولاً: المفهوم القديم للأمن

ارتكز المفهوم القديم للأمن على القوانين التي تنظم العلاقات بين الدّول، وكانت القوّة هي الوسيلة الأفضل لفرض الأمن. وكانت السياسات الكبرى تعطي أولوية للمصالح الحيوية للدولة، مما يتطلب قوة عسكرية وأمنية بحسب المفهوم التقليدي للأمن.

وبعد الحرب العالمية الثانية برزت الحاجة إلى نظام فعلي للأمن الجماعي، فتوزعت مهام حفظ الأمن والسلم الدّوليّين على كافة فروع الأمم المتّحدة تقريباً وتمّ الربط بين الجوانب السياسية-الأمنية والاقتصادية-الاجتماعية من خلال المجالس التابعة للمنظمة الدّولية فضلاً عن الدور الرئيسي لمجلس الأمن والأمين العام ومحكمة العدل الدّولية. وتعتبر الجمعية العامة مشرفة على "إنماء التّعاون الدّولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس".[2] كما لها حق النظر وإصدار التوصيات في الشؤون السياسية .

ثانياً: من الأمن التقليدي الى التدخل الانساني

بعد اعتداءات 11 ايلول ظهر ال Patriot act الشهير الذي سمح باتخاذ إجراءات "خارجة عن المألوف" لمكافحة الإرهاب. وفي فرنسا سمحت المادة 20 من قانون البرمجة العسكريّة الصادر في 19 ك2 2013 بمراقبة موسّعة للبيانات الرقمية مما حرّك العديد من الناشطين والمدافعين عن الديموقراطية. والحقيقة أن هذه الإجراءات الأمنية الحديثة لمواجهة الإرهاب تجد جذورها في مبادئ قانونية قديمة عرفتها الدّول الغربية، كالمبدأ الرّوماني "Salus publica suprema lex" (Le salut du peuple est la loi supreme) والذي يشكل مدخلاً لنظرية "الحالات الاستثنائية" ، بالإضافة إلى مبدأ "Senatus consultum ultimum" والذي يسمح في

[1] John Sutter and Joshua Berlinger, op.cit.

[2] ريمون حداد، المرجع السابق، ص 432

الحالات الطارئة بإسناد السلطة استثنائياً إلى دكتاتور، كذلك مبدأ "Necessitas non habet legem" أي أن الحاجة لا قانون لها. ثم تبعها بعد الثورة الفرنسيّة دستور 1799 frimaire 22[1] والذي يتناول "الاضطرابات التي تهدد أمن الدّولة". كل هذه المبادئ لا تفسّر بشكل كامل الإجراءات الأمنية المعاصرة في بعض الدّول الغربية، إذ انه من المفترض أن تطبق هذه الإجراءات في حالات خاصة ومؤقتة "لأسباب أمنية"[2] لا أن تستمر لسنوات عديدة كما حصل في الولايات المتّحدة الأميركية.

بالإضافة إلى ما تقدم، هناك وعي لدى الدّول المتطورة، لرؤية الحرب كمسألة متعلقة بتراجع النمو وانعدام الأمن السياسي، وفي التعامل مع هذا الانعدام للأمن الاجتماعي والاقتصادي كتبرير للتدخل، ولما يسميه Ulrich Beck "الحركة الإنسانية العسكريّة الجديدة" New Military Humanism[3].

على ضوء كل ذلك يتساءل الناشطون في مجال الحريات وحقوق الإنسان عن مساحة الحرية والديموقراطية في ظل التطور التكنولوجي الذي جعل الحياة الخاصة كتاباً مفتوحاً أمام أجهزة الأمن، وقد ظهرت هذه المشكلة مع فضيحَتَي إدوارد سنودن وداني مانينغ في الولايات المتّحدة المتعلقتين بالتجسس، فضلاً عن فضيحة التّنصت الأميركي على المستشارة الألمانيّة أنجيلا ميركل.

أما على الصعيد الدّولي، فقد برز مفهوم التدخل الإنساني والجدل الكبير حول شرعيته وتناقضه مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة، وطرحه لإشكالية ضرورة التدخل من أجل حقوق الإنسان من جهة أخرى. وتكمن نقطة الخلاف الأساسية حول هذا الموضوع في التفسيرات المتعلقة بحقوق الإنسان. فمن جهة، تركّز الدّول الغربية على حقوق الفرد أكثر فأكثر وتتوجه نحو توسيع رقعة حقوق الفرد على حساب الجماعة والدّولة، وقد تكون أبرز تجلّيات هذا الأمر "المحكمة الاوروبية لحقوق الإنسان"، وإقرار تشريعات لها طابع الحرية الجنسيّة المطلقة وأخرى تشرّع الموت الرحيم...الخ. ومن جهة أخرى، تتمسّك الدّول الآسيوية والافريقية أكثر بأفكار المصلحة العليا للدولة وحقوق الشعوب، فبعض الشعوب ما زالت حتّى اليوم لا تستطيع فهم الفرد إلّا في إطار الجماعة.

كما أن الدّول بدأت تشعر بتضاؤل دور مؤسساتها في تأمين الاندماج السّياسي والاقتصادي مما يؤدي إلى مزيد من الظّلم الاجتماعي وتفجير صراعات تأخذ طابعاً اتنياً أو مذهبياً. وقد لعبت الولايات المتّحدة دوراً كبيراً في ما يعرف بـ"دبلوماسية حقوق الشعوب" وربطها بالليبرالية ومكافحة الشيوعية العالمية و"وريثها الشرعي" بالنسبة للرأي العام الأميركي ونقصد بذلك الإرهاب الدّولي. وعلى أثر ذلك بدأت تظهر بوادر الصراع بين هذا المفهوم ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ومن أبرز وأوضح ما كتب في هذا المجال كان من قبل أستاذ القانون الدّولي العام Mario Bettati والذي قال أن هذا القانون الإنساني الجديد "عن التدخل دون التنكر للسيادة" الذي يعمل له هو أمر "يدوّخ" وميّز بين أنواع التدخل التالية والتي عددها ريمون حداد نقلاً عن Bettati:

1- تدخل غير مادي.
2- عمليات إنسانية عبر حدودية تنفذها منظمات دولية بقبول مسبق ومشروط من الدّول.
3- تدخل إجباري لا يحتاج لموافقة مسبقة من الدّول المعنيّة.
4- تدخل وقائي (في ظل الدبلوماسية الوقائية). [4]

---

[1] Frimaire : الشهر الثالث حسب التقويم الجمهوري أي بين 21 ت2 و 21 ك1، وقد عمل بهذا التقويم حوالي 12 سنة منذ 1793 من أجل ازالة التقويم ذات الطابع الديني والملكي.

[2] Giorgio Agamben,"Comment l'obsession sécuritaire fait muter la démocratie", **in Le Monde Diplomatique**, Janvier 2014, P 22

[3] John Baylis, Patricia Owens and Steve Smith, op. cit. P 225

[4] Mario Bettati**, Le Droit d'Ingérence**, Odile Jacob, Paris, 1996, P 9

ثالثاً: الترجمة الفعلية للتدخل الإنساني حول العالم

لقد تمّ تبرير التدخلات في شؤون الدّول النامية بـ"التدخل الإنساني" للحفاظ على حقوق الإنسان ونشر الديموقراطية. وبعد الشيوعية، أصبح الإرهاب الدّولي عدوّ الدّول الكبرى وظهرت الحاجة إلى التّعاون لمحاربته.

وقد شكلت حرب الخليج الأولى نقطة تحول إذ كان من الصعب قيام دول الحلفاء(30 دولة) بقيادة الولايات المتّحدة باجتياح دولة تدور في فلك الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، ولو أن الأمر تم تحت غطاء الفصل السابع بموجب القرار 678 للأمم المتّحدة. وقد صرّح أمينها العام Javier Pèrez de Cuèllar بأن مرحلة تنفيذ القرارات الدّولية قد بدأت.

ولا شك أن المثال الأكبر على تطبيق نظرية التّدخل الإنساني كان التدخل العسكري في يوغوسلافيا السابقة. فبعد أكثر من أربع سنوات على حرب راح ضحيتها أكثر من 250000 قتيل وعمليات تطهير عرقي، تدخّل حلف شمال الأطلسي بدون قرار من الأمم المتّحدة لإنهاء الحرب. وأوضحت الإدارة الأميركية بأنه لا يمكن انتظار قرار مجلس الأمن فحلف الأطلسي يجب أن يتمتع بصلاحيات حفظ الأمن والسلم الدّوليّين بالتّنسيق مع الأمم المتّحدة "قدر الامكان".

ويبرز التّضارب في الآراء على السّاحة الدّولية بين المدافعين عن مبدأ التّدخل الإنساني و"المناهضين له"، إذ يتساءل هؤلاء عن سبب رفض التّدخل في نيكاراغوا مثلاً بناء لموقف محكمة العدل الدّولية سنة 1986 في هذا الإطار بمقابل القرار 688 المتعلق بحرب الخليج الثانية وعمليات انقاذ الأكراد سنة 1991 في العراق والقرارات المتعلقة بالصومال ، أنغولا، ليبيريا، جورجيا، الموزنبيق، وغيرها.

وفي الواقع، في ك1 1989، بعد أقل من شهرين على سقوط جدار برلين، تدخّلت الولايات المتّحدة عسكرياً في بانما ضد "الجنرال نورييغا" Noriega وقد كان للحملة طابع محاولة ترجمة نوع من الأحادية القطبية. وتوالت التدخلات العسكريّة الأميركية حول العالم :

- 1991 حرب العراق الأولى
- 1992 في الصومال
- 1994 في هاييتي لصالح الجنرال Jean-Bertrand Aristide
- 1995 في البوسنة
- 1998 حملة القصف Desert Fox ضد العراق
- 1999 حرب كوسوفو
- 2001 حرب أفغانستان
- 2003 حرب العراق الثانية
- 2004 حملة جديدة في هاييتي ضد الجنرال Jean-Bertrand Aristide
- 2007 تدخّل عسكري جوي ضد عناصر القاعدة في الصومال
- 2011 تدخّل محدود في ليبيا Operation Odyssey Dawn
- 2011 قتل أسامة بن لادن في باكستان Operation Neptune Spear
- 2011 قتل عناصر القاعدة بواسطة Drones في الصومال، أفغانستان، باكستان، ليبيا، اليمن.
- 2012 نشر قوات وصواريخ في الأردن وتركيا للمساهمة في إدارة الحرب في سوريا
- 2013 عمليات خاصة في الصومال وليبيا ضد قيادات في تنظيم القاعدة
- بالإضافة إلى عمليات قصف محدودة وعمليات خاصة في كولومبيا، السودان، الفيليبين، باكستان، وغيرها...وقد أظهرت الجيوش الأميركية تفوقاً كبيراً يسبق بعصور الجيوش الأخرى خصوصاً على صعيد التكنولوجيا العسكريّة وجمع المعلومات والقدرات الاستخباراتية، في حربي الخليج، وصربيا والعراق وأفغانستان وغيرها.

- منذ بدء ولاية الرئيس أوباما سنة 2009، تغيّرت طريقة التّدخّل الأميركيّة، مع الانسحاب العسكري من العراق وأفغانستان تدريجيّاً، والاعتماد على الطائرات بدون طيار والعمليّات الخاصّة المحدودة في العمليّات العسكريّة بالغة الدقّة Surgical military operations، فضلاً عن الاعتماد على القوّات الخاصّة التي تقوم بتدريب مقاتلين محليّين للقيام بالعمليّات العسكريّة بدل تدخّل الجيش الأميركي، كما حصل في العراق، وكما أعلنت الولايات المتحّدة أنّها ستفعل في سوريا لمحابة داعش، فضلاً عن عمليّات مشابهة في مالي، اليمن، وغيرها. ويبدو أنّ هذه السّياسة تلاقي ترحيباً أميركيّاً برغم المعارضة الشّرسة من الجمهوريّين.

فسنة 1996، كان 13% من الشعب الأميركي فقط يفضلون أن تبقى الولايات المتّحدة القائد العالمي في حل المشاكل الدّولية، بينما كان 74% يفضّلون أن تبذل الولايات المتّحدة جهدها باعتدال لحلّ المشاكل الدّولية بالمشاركة مع دول أخرى.[1] وانتظرالأميركيّون طويلاً لتحقيق هذا الأمر، وبالرّغم من دعوة Donald Trump الى العودة عن هذه السّياسات يبدو أن الولايات المتّحدة مستمرّة في سياسة "التدخّل المحدود" دون تكلفة عالية ماديّاً وبشريّاً، في العراق وسوريا وبالتنسيق مع روسيا – بالرغم من العلاقة المتوتّرة بين البلدين – وعدّة فاعلين في إطار الإدارة الدولية.

كما قامت دول أخري بتدخّلات تحت ذريعة التّدخل الانساني لحماية أقليّات أو عرقيّات أو الأمن القومي... : تدخّل روسيا في أوكرانيا وسوريا، إيران في العراق، اليمن وسوريا، مجلس التّعاون الخليجي في البحرين، اليمن وإعلانه عن الاستعداد للتدخّل في سوريا، تركيا في العراق وسوريا بشكل محود، فرنسا في دول إفريقيّة عديدة، دول غربيّة عديدة في ليبيا...

قد يكون لبعض هذه العمليات الأميركيّة أسباب يجدها البعض منطقية والبعض الآخر مجرد حجّة ولكنّ النمط الذي يربطها يجعلنا نعتقد أننا كنّا أمام "طريقة إدارة دولية" شبيهة بطريقة الامبراطورية الرّومانية مع فارق جوهري: أنّ الامبراطوريات القديمة لم يكن لها قدرة على التّأثير في المناطق التي لا تتواجد جيوشها فيها بشكل مباشر، على عكس حلف شمال الأطلسي وخصوصاً الولايات المتّحدة التي يمتد تأثيرها – وإن بشكل متفاوت – إلى جميع أنحاء الكوكب، وحتى المناطق المكتشفة من الفضاء الخارجي.

ومنذ سنة 1995، كان الرئيس كلينتون قد أوضح "أن الولايات المتّحدة لن تتخلى عن العالم الذي سعت جاهدة من أجله. وأن الولايات المتّحدة لا يمكن ولا يجب أن تكون شرطي العالم... لا يمكنها أن تقوم بكل شيء "ولكن" يجب أن تقوم بما تستطيعه"[2]. والولايات المتّحدة لن تتوقف عن حراسة السلام والحرية والاستقرار في الشرق الأوسط أو في أي مكان من العالم.[3]

وبحسب طبيعة الدّيموقراطية الأميركية، يتطلب الردّ على هذه التّحديات توليد تفهّم شعبي لأهمية استمرارالقوّة الأميركية في المحافظة على الاستقرار والتّعاون الدّولي والإقليمي في مختلف أنحاء العالم، من أجل تجنب الفوضى وتأخير بروز قوّة دوليّة تتحدّاها بكل ما للكلمة من معنى.

في هذا الإطار، سنة 1997، حذّر "انطوني كوردسمان" Anthony Cordesman في محاضرة في الأكادمية الحربيّة الأميركيّة من تصوير الولايات المتّحدة لبعض القضايا أو حتى الأمم كأنها سيّئة أو شيطانية. فالولايات المتّحدة هاجمت أنظمة عدائية لها كإيران والعراق وليبيا، وهي تشكل تهديداً محدوداً، دون تحضير استراتيجية واضحة لنهاية اللعبة. فهي تعيش في عالم – بل نظام عالمي – رمادي ولا يمكنها النّجاح بمحاولة تحويله إلى أسود او أبيض، كما فعل الرئيس "بوش" عند تصنيفه دول العالم بـ"دول جيدة" و"دول سيئة"

---

[1] A study of American public attitudes on America's role in the world, College park: Center for International and Security Studies at the University of Maryland, July 1996

[2] بيل كلينتون ، خطاب وطني حول اتفاق السلام في البوسنة-الهرسك، 27 ت2 1995

[3] بيل كلينتون ، خطاب في 18 ت1 2000

Good states and bad states، فالدّول هي مبدئياً علب سوداء تتصرف بطرق متشابهة[1] وفق الظروف.
وبسبب كل ما تقدّم، تظهر الحاجة إلى مأسسة ودمقرطة الإدارة الدّولية في مجال حقوق الإنسان، فالتدخل الإنساني يجب أن يكون مشرّعاً وبتكليف من المجتمع الدّولي[2] (بحسب البعض) ، كما يجب أن يخضع لإشراف ورقابة منظّمات مستقلّة وفاعلة في مجال حقوق الإنسان. فقد أثبتت التّجربة أنّ التدخّل بدون استراتيجيّة واضحة ومنسّقة بين مختلف الفاعلين على السّاحة الدّولية قد يؤدّي إلى انهيار المؤسّسات بدون قيام سلطة فعليّة تحتكر العنف الشّرعي وتعيد بناء دولة قادرة وديموقراطيّة. والأمثلة كثيرة في الدّول العربيّة، من التدخّل الأميركي- الغربي في العراق، إلى التدخّلات المختلفة في ليبيا، سوريا، اليمن، وغيرها. وفي الحرب المعلنة على "الدّولة الاسلاميّة"، قامت عدّة دول وميليشيات بالتّدخّل بشكل محدود، كلّ فاعل بحسب مصالحه، دون وجود استراتيجيّة واضحة، في إطار الإدارة الدّوليّة، لمكافحة منظّمة داعش، ودون وجود خطط واضحة لما بعد "الدّولة الاسلاميّة".
ففي الواقع أصبح التّدخل الإنساني حاجة ملحّة في مكان ما، خصوصاً لمواجهة الإرهاب عبر الوطني، وتحديداً في مواجهة "الدّولة الاسلاميّة"، وتظهر هذه الحاجة خصوصاً عندما لا يتمّ التّدخل، حيث تتعرّض شعوب للإبادة الجماعيّة أو التّهجير. فعندما قام مقاتلو "الدّولة الاسلاميّة" بالهجوم على كوباني، ووقف الجيش التّركي على الحدود التّركيّة دون تدخّل مباشر، كان هناك مطالبة لهذا الجيش بالتّدخّل لإنهاء معاناة الأكراد، وكذلك حصل عند تهجير الأقلّيات المسيحيّة من العراق دون تدخّل دوليّ فعّال، وعند قيام داعش بإبادة ضدّ الأيزيديّين.
إنّ الحاجة إلى التّدخّل الدّولي الفعّال ضدّ "الدّولة الاسلاميّة" في سوريا والعراق، وضدّ الإرهاب بشكل عام في إفريقيا وحول العالم تظهر الحاجة إلى مأسسة وتنظيم هذا التّدخّل، لتجنّب الفوضى الحاصلة جراء التّدخّل في سوريا أو العراق من قبل روسيا ودول غربيّة وعربيّة والأتراك، فضلاً عن المقاتلين غير النّظاميّين من كلّ حدب وصوب. وهنا تلعب الإدارة الدّولية دوراً بارزاً لتنظيم هذا التّدخّل، بسبب ارتباطه بمصالح اقتصاديّة، سياسيّة، عرقيّة وطائفيّة مختلفة. فمنذ تدخّل فرنسا، بريطانيا وروسيا لتحقيق استقلال اليونان عن تركيا سنة1832، والذي شكّل إحدى أولى حالات "التدخّل الإنساني"، كان هناك جمع بين المخاوف الأخلاقيّة من قبل المجتمع الدّولي والمصالح الاستراتيجيّة للترويج للتدخّل العسكري.[3]
فهيكليات القوّة Power structures باتت تسيطر على آلية أخذ القرار في مؤسسات الإدارة الدّولية ممّا يفرض تنظيم التّعاون والتدخّل عن طريق المؤتمرات، تحت مظلّة الأمم المتّحدة أو خارجها.
وبالعودة الى تاريخ وجذور التدخل الانساني، مع الانتقال من عصبة الأمم التي انتدبت دولاً ذات تاريخ استعماري كفرنسا وبريطانيا لحكم دول نامية "بما يخدم مصالح السكّان"، إلى الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، استمرّ مفهوم التدخّل الإنساني بالتطوّر، حتّى أدّت الفظائع التي ارتكبت في أماكن كالبوسنة ورواندا إلى ظهور مفهوم "مسؤوليّة الحماية" والتي حثّت المجتمع الدّولي على اتّخاذ إجراءات إيجابيّة للمحافظة على حقوق الإنسان للشعوب المهدّدة بسبب النزاعات والقمع.[4] وأصبح من الواضح أنّه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون مؤسّسات، وأنّه يجب العمل على قيام حكومات مستقرّة تحفظ الأمن الإنساني بدون تدخّل خارجي في المستقبل. من هنا، تمّ توسيع صلاحيّة التدخّل من حفظ السّلام إلى "بناء الدّولة". ويبقى السّؤال المطروح هنا هو التّالي: هل ستستفيد دول كبرى وإقليميّة من وجود "الدّولة الاسلاميّة" لبناء دول جديدة في المنطقة، بعد

[1] John Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**,W.W. Norton & Company, New York, 2001, P 6
[2] Gisela Hirschmann, op. cit.
[3] Francis Fukuyama, op.cit., P 100
[4] Ibid., P 314

أن تدخّل العديد من الدّول الغربيّة ومعظم دول المنطقة – بشكل مباشر أو غير مباشر – في الصّراعات في العراق وسوريا؟ علماً أنّ تّدخّلات المجتمع الدّولي في مناطق النّزاعات، خلال النّزاعات أو بعدها نجح أحياناً وفشل أحياناً. ففي البوسنة، كوسوفو، تيمور الشّرقيّة، جزر السّلمون، نجحت مهمّات حفظ السّلام في منع إعادة ظهور النّزاعات، بينما فشلت في أفغانستان والكونغو، ففي الواقع، يعتقد البعض أنّ التّدخّلات الإنسانيّة في الكونغو والصّومال أطالت الأزمة عن طريق مساعدة أحد أطراف النّزاع دون قصد.[1] وبحسب الأمم المتّحدة (شباط 2016) فإن عدد القتلى في أفغانستان كان الأكبر سنة 2015 مقارنة بالسّنوات السّابقة[2]. وربّما يكون التّاريخ في صدد إعادة نفسه، فالتّدخّل الغربي في العراق، تمّ تفسيره على أنّه تدخّل مع المقاتلين الشّيعة ضدّ المقاتلين السنّة ممّا عقّد الأزمة، فيما رأى البعض الآخر أنّ التدخّل الغربي في سوريا هو لدعم المقاتلين السنّة ضدّ المقاتلين العلويّين والشّيعة ممّا ساهم في تعقيد الأزمة أيضاً، وكذلك دعم المقاتلين الأكراد الذي تراه تركيا خطراً عليها، ودعم تركيا كونها عضو في حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي يهدّد الأكراد بطبيعة الحال، وغيرها من الأمثلة... كما أنّ محاولات بناء الدّولة فشلت في أماكن كثيرة، فالولايات المتّحدة انسحبت من أفغانستان والعراق بدون بناء دولة فعّالة ذات شرعيّة وسيادة كاملة، بينما تستقرّ الأوضاع في البلقان بسبب التدخّل الخارجي المستمرّ.

بعد أن حاولنا إظهار مسار الإدارة الدّولية للتحدي الأمني، من نشأة مبدأ السيادة إلى التّحديات التي أدت إلى تطور المفهوم، وظهور الإدارة الدّولية للأمن بمفهومه الجديد، سنغوص بشكل أكبر في مفهوم الأمن الإنساني لنحاول استخلاص العلاقة التفاعلية بينه وبين الإدارة الدّولية مع شرح للمضامين الجديدة للأمن.

بند ثاني: من "التّدخل الإنساني" للدول إلى الإدارة الدّولية للأمن الإنساني

بعد الحرب الباردة إذاً تطور مفهوم الأمن باتجاه الأمن الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الغذائي، المائي، البيئي، وغيرها. وبات بالإمكان الاستفادة من التفاعلات التي تنمو بشكل سريع خارج الأنظمة التقليدية، والمقصود بذلك الشركات عبر الوطنية، المنظّمات غير الحكوميّة، والجمعيات العلمية، بالإضافة إلى ثورة الاتصالات والانترنت، وكل ذلك لقيام نظام عالمي للمعلومات يساهم في التّعاون الدّولي.

وإعادة النظر بالأمن تتضمن إعادة النظر بالأمور العسكريّة والهرميّة، سوء النمو والمشاكل البيئية. وإعادة النظر بالعلاقة بين الفقر، الدّين، والنمو السكاني، كما إعادة النظر بشأن توزيع الموارد على حدّ قول Jill Steans [3]، وبالتالي فإن السياسات الدّولية هي عرضة للتغيّر بسبب التغيير في الطريقة التي نتناول فيها الأمن.

ويعتبر الاقتصادي "محبوب الحقّ" أنّ الأمن ليس متعلقاً بالدّولة ولكن بالأفراد والشّعب. فأمن الشّعب ليس فقط حماية الحدود إذ إن حاجات الأمن الإنساني لها انعكاسات في حياة الشعوب وليس في تسلح الدّولة.[4] فالأمن الإنساني يتمثل في تحقيق السّعادة للأفراد والتّصدي للمخاطر مثل الفقر والإرهاب. وبذلك فهو يرتبط بالسّياسة ارتباطاً وثيقاً وبإحدى التّعريفات التي أعطاها Rousseau للسياسة : [5]"La politique est la clef du moi satisfait". فحسب

---

[1] Francis Fukuyama, op.cit., P 314

[2] Sune Engel Rasmussen, "UN reports stark rise in number of Afghan civilian casualties in 2015", **in The Guardian**, 14 Feb 2016

[3] Linden Lewis, **Caribbean Sovereignty: Development and Democracy in an Age of Globalization**, Routledge, P 37

[4] Human Development Report for C 1999: The Crisis of Governance, Human Development Centre, Oxford University Press, Karachi, 2000

[5] Jean-Jacques Rousseau, **Ecrits Politiques**, op.cit., PP 8-9

قول محبوب الحق، يتحقق الأمن الإنساني من خلال :

- المساواة في التنمية الإنسانية
- إدراج السلام على "أجندة" الأمن الإنساني
- التّقريب بين الشمال والجنوب
- تطوير دور المجتمع المدني الإنساني[1]

وفي هذه النّقاط يكمن دور الإدارة الدّولية في المساهمة في إدارة الأمن الإنساني والتّحديات الحديثة وعلى رأسها اليوم تهديد "الدّولة الاسلاميّة".

من جهة أخرى، شكّلت العولمة تحدياً للأمن القومي، وفرضت إيجابيات عديدة في هذا الإطار عن طريق "إجبار" الدّول على التّعاون، بينما ظهرت سلبيّات أخرى، كالتفكك الداخلي للدّول، التّغيير الاجتماعي السريع، إنعدام التّوازن الاقتصادي، الإرهاب، والتّحديات للهويّة الثقافية والدّينية، مما يؤدي إلى نزاعات داخل الدّول وبينها.[2] كما ساهمت العولمة أيضاً في انتشار التكنولوجيا العسكريّة وتقنيات التجسس على الخصوصيات بوسائل تحاصر الحياة اليومية للانسان المعاصر.

وقد تأثر مفهوم الأمن بمسارين أساسيين طبعا النظام العالمي المعولم، هما: التكتّل والتفكّك مما يزيد من الاهتمام بالأمن الاجتماعي. فالتّكتل الحاصل في أوروبا مثلاً يقوّض النّظام السياسي التقليدي القائم على الدّولة-الأمّة، وفي الوقت عينه فإن التفكك الذي حصل في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وغيرها من المناطق يطرح مشاكل جديدة تشير إلى أن اهتمام المحلّلين الأمنيين يجب أن يوجّه نحو الجماعات العرقية-القومية أكثر من الدّول[3]. وفي هذا الاطار أيضاً، بتنا نعيش في عالم حيث أصبح الاستقطاب الأفقي والعمودي، الطبقي والعرقي مستشرياً، وحيث أصبح العنف معولماً ومجزأً في الوقت عينه، ولم تعد المسألة تتعلق بالحروب بين الدّول بل بالحروب ضمن الدّولة الواحدة، المتعلّقة بشبكات وتمويل دولي.[4]

وبحسب تقرير التّنمية البشرية للأمن الإنساني فإنه من الضروري بعد الحرب الباردة أن توجَّه كفّة الأمن نحو الفرد. فللأمن وجهتان: الأولى تتعلق بكرامة الإنسان وتأمين الفرد والثانية متعلقة بحماية الإنسان من مخاطر الجوع، الجرائم، النزاعات الاجتماعية، والتدهور البيئي. وللأمن الإنساني الأبعاد التّالية: الأمن الاقتصادي، الصحي، الاجتماعي، البيئي، الفردي والسياسي.[5]

ومن خلال المقاربات المختلفة للأمن الإنساني نرى أن القوّة العسكريّة هي الحل النهائي لحفظ الأمن ولكن الوسيلة الأساسية هي التنمية السياسية المرتبطة بالإدارة الدّولية. وبالرغم من أن الأمن الإنساني يرتكز على الفرد، لكن ذلك لا يلغي دور الدّولة التي تشكل المساحة الوسيطة. فمنذ نهاية الحرب الباردة، ومع بداية ظهور الإدارة الدّولية، تضاءل عدد الحروب بشكل كبير، فبين سنة 1989 وسنة 1992 انتهت حوالي 100 حرب،[6] وذلك بسبب تغيّر طبيعة التهديدات التي تواجهها الشعوب من محيطها وتقلّص دور القوّة العسكريّة المباشرة في معالجتها. فحتى التّحديات المتعلقة بالإرهاب، الأزمات الدّاخلية باتت بحاجة إلى ادارة دولية بأساليب جديدة وفي طليعتها الحروب الدّائرة في العراق، سوريا، ليبيا، وأنحاء أخرى من الشّرق الأوسط.

---

[1] Mahbub ul Haq, **New Imperatives of Human Security**, RGICS, New Delhi,1994, P 1

[2] John Baylis, Patricia Owens and Steve Smith, op. cit., P 242

[3] Ibid. P 233

[4] Jonathan Friedman, **Globalization, The State, and Violence**, AltaMira Press, 2004, P 9

[5] تقرير التنمية البشرية لعام 1994، برنامج الأمم المتّحدة الانمائي، نيويورك، 1994، ص 68.

[6] Human Security Report, Liu Institute for Global Issues, University of British Columbia, 2005, P 17

أولاً: العلاقة بين الدّولة والمواطن في ظل تطور مفهوم الأمن

على الصعيد المحلي تبرز الحاجة إلى الاندماج بين الأمن الإنساني وأمن الدّولة والترابط بينهما بالإضافة إلى التّعاون على مستوى دور المواطن ودور الدّولة. فعلى المواطن مسؤولية كبيرة تتجسد في رفض العنصريّة على أشكالها، دينية كانت أو عرقية أو لغوية، والانفتاح على الآخر للمساهمة في تحقيق التّعاون بين الأمم. وبالمقابل على الدّولة العمل على مأسسة حقوق الإنسان في أنظمتها القضائية ووضع آلية للرصد وتثقيف المواطنين حول حقوقهم[1] ودورهم كمواطنين في "القرية الكونية"، بالإضافة إلى العمل على بناء اقتصاد يضع الأمن الإنساني كهدف أساسي، حيث تبرز الضّرورة إلى خلق توازن بين الإنفاق العسكري والإنفاق على الصحة والتعليم والسياسات الاجتماعية. وتعاني شعوب عديدة من هذه المشكلة حيث يتم إنفاق مليارات الدّولارات على التسلّح مع شبه غياب للأمن الإنساني، في دول كالهند، باكستان، كوريا الشمالية وغيرها.

من هنا نرى أن الديموقراطية قد تكون شرطاً أساسياً من شروط الأمن الإنساني لتنسيق الجهد المطلوب بين الدّولة والمواطن.

كما يعدّ التّعاون الإقليمي إطاراً ملائماً لمواجهة التّحديات الأمنية مثل قضايا اللاجئين والتهريب والأمن المائي وغيرها. لذلك نجد أن الإقليميات حول العالم تهتم أكثر فأكثر بالأمن الإنساني، مثلاً: منظمة الأمن والتّعاون في أوروبا في مجال حقوق الإنسان ومراقبة الانتخابات وإعادة دمج المقاتلين في المجتمع.

ثانياً: تطور الأمم المتّحدة لمواكبة الأمن الانساني والإدارة الدوليّة

توافق المعسكر الشّرقي مع نظيره الغربي بعد نهاية الحرب الباردة على ظهور مفهوم جديد للأمن مرتبط بالأمن الإنساني وعلى ضرورة التّعاون على الصعيد الدّولي في هذا الإطار. وقد تزامنت هذه الاعلانات مع التعبئة الأميركية لحرب الخليج الأولى حيث اعتبر البعض أن الأمر برمته غطاء لتمويل السياسة الأميركية في الخليج. وإلى هذه المبادئ أضاف بطرس بطرس غالي أن الطرح لا يجب أن يبقى محصوراً في المجال السياسي الأمني بل أضاف الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، الإنسانية والبيئية. وقد تجسد ذلك في الخطتين الصادرتين عن الأمم المتّحدة :

1- "خطة السلام : الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام.[2]

وربما تكون هذه الخطة قد شكلت مقدمة لمبدأ التدخل الإنساني من خلال إحياء "لجنة أركان الحرب"[3] ووضع وحدات دائمة تحت تصرف الأمم المتّحدة وإنشاء نظام تدخل سريع[4] وإمكانية تعديل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[5] لتبرير التدخل الإنساني.

وفي الواقع إن وضع قوى دائمة جاهزة للتدخل بتصرف الأمم المتّحدة لم يحصل لا بل أن التدخل الإنساني طُبّقَ في عدة أماكن من العالم دون قرار من المنظمة الدّولية، أبرزها تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو. وقد قال أمين عام الأمم المتّحدة السابق كوفي أنان: "إننا نعيش في حقبة جديدة حيث لم يعد الصراع بين دول فقط، بل من المهم الالتفات إلى الصراعات داخل الدّول، وليس هناك اتفاق حول المفاهيم الجديدة المتعلقة بالمصلحة العامة وكيفية المدافعة عنها، لذا سيكون هناك مواجهة داخل مجلس الأمن بسبب اختلاف مفهوم كل شعب للمصلحة الوطنية والمصلحة العامة". واللافت أنه برّر التدخل الإنساني قائلاً: "نتفهّم حق الدّول بالتدخل لحماية سيادتها، لكن مفهوم السّيادة تغيّر بسبب العولمة، فالدّول لم تعد تتحكم مثلاً بالتدفقات المالية، ولا بقضايا البيئة التي تنعكس عليها ولا العوامل الخارجية المؤثرة على الاقتصاد، فلمَ تصرّ على

---

[1] Gisela Hirschmann, op.cit.

[2] قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة في 18 ك1 1992

[3] ميثاق الأمم المتّحدة، المادة 47

[4] المرجع نفسه، المادتين 43 و45

[5] المرجع نفسه المادة الثانية/الفقرتين 4 و 7

أن يكون مجال حقوق الإنسان هو الوحيد الذي تتحكّم به دون أي تدخل ؟" [1]

2- " خطة التنمية"[2]

تعتبر أن غياب التنمية يساهم في التسلح واستمرار التخلف، وأن التّنمية صمام الأمان للسلام، وبالتالي فهي تساهم في بلورة المفهوم الجديد للأمن أي الأمن الإنساني. ومنذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي بدأت عولمة القضايا الدّولية على صعيد واسع كقضايا البيئة والتّنمية المستدامة والتّنمية الاجتماعية والسكّان والمرأة، وتم إرسال قوّات حفظ سلام إلى العديد من دول آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، كما بدأ تطبيق الدبلوماسية الوقائية وأرسل مراقبون إلى افريقيا الجنوبية والقبعات الزرق إلى مقدونيا. وظهرت سياسات بناء السلام من خلال :

- اللجوء إلى محكمة العدل الدّولية.
- تطبيق عقوبات اقتصادية.
- اللجوء إلى الأعمال القسرية. مثلاً: التدخل تحت الفصل السابع في الصومال لصنع السلام وتأمين مساعدات إنسانية وإعادة بناء مؤسسات الدّولة. ويظهر من خلال التدخل لبناء المؤسسات تضاؤل مبدأ السيادة التقليدية لصالح مبدأ المسؤولية والإدارة الدّولية.

وعلى الصعيد العالمي يتطلب الأمن الإنساني تعاوناً كبيراً بحيث بات من الضروري إدخال إصلاحات على آليات عمل الأمم المتّحدة لتتمكّن هذه المنظمة من مواكبة عمل القطاع الخاص والشركات العابرة للقارات والمنظّمات غير الحكوميّة التي باتت تتحرك بشكل أسرع في مجال الأمن الإنساني، غير مقيّدة بالبيروقراطية وحق النقض والآليات المعقّدة.

وقد كان للتحديات التي عاشها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، بالإضافة إلى التطبيق العملي لميثاق الأمم المتّحدة دورٌ كبير في تطور دور المنظمة. وقد عطّل حقّ النقض العديد من المحاولات لحل الأزمات الدّولية التي ذهب ضحيتها العديد من الأبرياء، فكانت الدّول تحفّز الجمعية العامة على الاهتمام بالقضايا العالقة التي تصل إلى طريق مسدود في مجلس الأمن.

من جهة أخرى، تنشئ الجمعية العامّة العديد من الأجهزة الفرعية الاقتصاديّة/الاجتماعيّة للمساهمة في إدارة الأمن الاجتماعي والاقتصادي. وعلى صعيد مجلس الأمن، فللمجلس الحق باتخاذ تدابير عسكرية وغير عسكرية كما يستخدم المنظّمات والوكالات الإقليميّة في أعمال القمع كلما رأى ذلك ملائماً[3]. والواقع أن حق النقض بالإضافة إلى الصراع الشرقي/الغربي حدّ من فعالية مجلس الأمن في القيام بواجباته، كما حصل في نزاع كوسوفو وكما يحصل اليوم في الصراع السوري حيث يظهر الاختلاف بين الدّول الدائمة العضوية. لذلك تظهر الحاجة إلى إنشاء آلية تسمح بإلزام الفاعلين على السّاحة الدّولية التزام حقوق الإنسان والمشاركة بإيجابية في الأمن الإنساني في ظل الإدارة الدولية.

وقد اتّخذت الأمم المتّحدة خطوات مهمة في مجال الأمن الإنساني :

- ارتفاع عمليّات حفظ السّلام بحوالي ثلاثة أضعاف لمساعدة الدّول على التعافي من الصراعات وبناء المؤسسات وتحقيق التنمية المستدامة.[4]
- لعبت المنظّمات الخاصة المتفرعة عن الأمم المتّحدة كمنظمة الصحة العالمية واليونيسف واليونيفام دوراً مهماً في المساعدة في مجال الأمن الإنساني حول العالم.
- دور المحكمة الجنائية الدّولية التي أنشئت سنة 2002 وحاكمت عدداً من مرتكبي جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة وليبيريا والكونغو وغيرها.[5]

---

[1] Kofi Annan,UN Secretary General, Interview with PBS News Hour, 18 Oct 1999

[2] الأمم المتّحدة 1995

[3] ميثاق الأمم المتّحدة، المادة 53

[4] www.un.org

[5] John Baylis, Patricia Owens and Steve Smith, op. cit. P 523

ومن الضّروري إعادة تفعيل وتعديل اتّفاقيّات Genève، خصوصاً مع الهوّة بين قواعد الاشتباك على الورق وما يحصل على الأرض. فاتّفاقيّات قواعد الاشتباك وقّعت بمعظمها بعد الحرب العالميّة الثّانية التي حصلت بين جيوش نظاميّة. أمّا الحروب الحديثة اليوم، تتقاتل فيها الميليشيات والمنظّمات المسلّحة، وحتّى بعض الجيوش في دول العالم الثّالث تتصّرف كالمجموعات المسلّحة غير النّظاميّة. فعلى سبيل المثال، وثّقت منظّمة العفو الدّولية أعمال قيام الجيش في نيجيريا بقطع رأس سجناء يعتقد أنّهم على علاقة ب"بوكو حرام"[1] فضلاً عن تقارير عديدة حول افعال ترتكب في سوريا والعراق ومناطق عديدة من إفريقيا تحت غطاء الحرب على "الدولة الاسلامية".

ثالثاً: تطوّر الأمن الإقليمي لمواكبة الإدارة الدولية

للإقليميّة دور مهمّ أمام التّحديات الأمنية الكلاسيكية والأمن الإنساني والتنمية وهذا ما يظهر من خلال سعي الدّول الغربية والشرقية والافريقية إلى قيام إقليميات لمواجهة التّحديات، ومنها "الدولة الاسلامية". فمع نهاية الثنائية القطبية، عاش العالم "وقف اطلاق نار ايديولوجي". وإن كان العديد من المفكّرين يقولون أن العالم ما زال يفتّش عن هيكليّة النّظام العالمي الجديد، والبعض الآخر يميل إلى تعريف النظام الجديد بالأحادية القطبية، أو اللانظام، على الأقل يمكن التوافق أنه في الدّول الصناعية، كما الدّول النامية، من المثالي الاتجاه إلى تقوية العلاقات الاقتصادية والاتحادات الإقليميّة او الدّولية.

وتجدر الإشارة إلى ان العامل الجغرافي لم يعد شرطاً للإقليميّة، فهو قد يكون أساسياً لبعض المنظّمات وثانويّاً بالنسبة لمنظمات أخرى، وذلك تبعاً للوظائف التي تحدّدها كلّ منظمة لنفسها. وبالإضافة إلى العامل الجغرافي هناك العوامل السّياسيّة، الاقتصاديّة والثقافيّة. ويتحقق دور هذه العوامل في إنشاء المنظمة الإقليميّة عند توافر دوافع المصلحة المشتركة. فالتّعاون هو أساس إنشاء المنظّمة الإقليميّة ممّا يؤدي إلى الأمور التالية: أوّلاً، إن المنظّمات الغالبة هي التي لا تتعارض مصالحها مع منظمات ودول اخرى، وذلك بالتّعاون مع الأمم المتّحدة. ثانياً، هناك منظمات إقليميّة يعبر وجودها عن حالة الانقسام في المجتمع الدّولي خصوصاً المنظّمات الإقليميّة ذات الأهداف العسكريّة[2].

ومن أهم المنظّمات الإقليميّة التي تحاول تحقيق فائدة أكبر من العولمة الاقتصادية: إتفاقية أميركا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA والسوق الآسيوية ASEAN والاتحاد الأوروبي وغيرها... كما أن الإقليميات ذات الطابع المؤسساتي كالاتّحاد الأوروبي، حلف شمال الأطلسي، منظمة التّعاون الخليجي، منظمة الأمن والتّعاون في أوروبا (OSCE) وغيرها يمكن أن تتطور لتلعب دوراً أساسياً في الاستقرار الأمني.

وتؤكد التطورات على السّاحة الدّولية الحاجة الى تطوير المنظّمات الدّولية والإقليميّة من أجل إدارة العولمة. فالفروقات بين الدّول الغنيّة والفقيرة، والمشاكل النووية - كما حصل في اليابان- ومشاكل البيئة والتنمية، كلّها مسائل لا يمكن ادارتها من قبل كل دولة بشكل مستقل، خصوصاً في ظل وجود فاعلين جدد على السّاحة الدّولية، تؤثر بشكل مباشر على المنظّمات الدّولية الحكوميّة. وتعتبر الإقليميّة أيضاً خطوة حاسمة على طريق الاندراج في العولمة، فأهداف ومراحل التّكامل الإقليمي تعتبر مساهمة في العولمة كما تعتبر الإقليميّة مكملة للعولمة بعض الاحيان.

ويعتبر التّعاون الإقليمي أساسيّاً لمكافحة الإرهاب الدولي والارهاب عبر الوطني. وفي الاجتماع الاستثنائي الذي عقدته لجنة مكافحة الإرهاب (مجلس الأمن) في 6 إذار 2003، تعهدت المنظّمات الإقليميّة ودون الإقليميّة بتقاسم خبراتها في إطار التّعاون الإقليمي لمكافحة الأنشطة الإرهابية. كما سلّمت بأن لها دوراً فريداً يتعين عليها الاضطلاع به لمساعدة أعضائها على تنفيذ *القرار1373* [1] الصادر عن الأمم المتّحدة، وبالتالي زيادة الوعي في مكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي. وبغية تحقيق فعالية في مكافحة الإرهاب من الضروري تحقيق التّعاون بين

---

[1] Loretta Napoleoni, op.cit., P 146

[2] ريمون حداد، المرجع السابق، ص 341

المنظّمات الدّولية والإقليميّة ودون الإقليميّة[2]. ويبدو واضحاً من خلال ما تقدّم أنّ الجهد العسكري لمكافحة "الدّولة الاسلاميّة" يتطلّب مشاركة إقليميّة بالدّرجة الأولى، من هنا حاولت دول عديدة إظهار حماستها للتدخّل البرّي، كالسّعوديّة ودول الخليج من جهة، وإيران من جهة أخرى، في حين لم يكن هناك أيّ تدخّل فعلي من قبل جيش نظاميّ على الأرض.
من جهة أخرى، يواجه العديد من المنظمات الاقليميّة المهمّة تهديداً جديّاً بالتفكك، ممّا قد يؤثر سلباً على مكافحة الارهاب العالمي وعبر الوطني. فالاتّحاد الأوروبي قد يكون مهدداً بعد البدء بإجراءات خروج المملكة المتّحدة ومطالبة اليمين الراديكالي في العديد من الدول الأخرى بالخروج. كما بدأ الرئيس الأميركي Trump بمحاولة فكّ الارتباط مع العديد من المنظمات الاقليميّة والدوليّة.

بند ثالث: الإدارة الدّولية للمضامين الجديدة للأمن

أدّى تطوّر مفهوم الأمن من جهة، وظهور مضامينه الجديدة، بالإضافة إلى ظهور الفاعلين الجدد على السّاحة الدّولية من جهة أخرى، إلى نتيجة حتمية، هي تولّي الإدارة الدّولية لهذه الملفّات الأمنية الحديثة، وتعبئة الفراغ الناتج عن تطوّر مفهوم سيادة الدّولة. وبمواجهة "الدولة الاسلاميّة"، تظهر الحاجة الى إدارة دولية على صعيد الأمن الانساني خصوصاً في الدول العربية التي انطلق منها أو تأثر بها التنظيم. فمقاربة الأمن الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي، وغيرها، تشكل المفتاح لمعالجة جذور الأزمة التي تسببت بها "الدولة الاسلامية" ولمنع ظهور تنظيمات مشابهة بعد القضاء عليها.

أولاً: ارتباط الأمن الإنساني بمختلف جوانب حياة الفرد والجماعات

بحسب تقرير التنمية البشرية الصّادر عن United Nations Development Program (UNDP) سنة 1994، إنّ أفضل طريقة لمعالجة مشكلة انعدام الأمن العالمي هي بتأمين "التحرر من الخوف" و"التحرر من الفاقة"[3]. وبناءً على ذلك، لمعالجة أساسيّات الأمن البشري يجب التطرق إلى الأمن الصحّي، الأمن الغذائي، الأمن الاجتماعي والأمن المائي.

أ- **الإدارة الدولية للأمن الصحي**

على مدى العقود القليلة الماضية، شهد العالم تطورات كبيرة في مجال الأمن الصحي وبالتالي يعيش الناس عموماً حياةً أطول. ومع ذلك لا تزال هناك تحديات خطيرة للصحة العالمية ، بدءاً بالتعامل مع الأوبئة إلى زيادة الأمراض غير المعدية Noncommunicable diseases (NCDs) إلى التكاليف الباهظة للرعاية الصحيّة لا سيما في البلدان النامية.
ومن المتوقّع أن يرتفع عدد سكان العالم الى 9.7 مليار سنة 2050، مع مليارَي شخص يبلغون فوق ال60 عاماً. لذا، فالنظام الصحي العالمي بحاجة الى التكيف مع هذا النمو الهائل للسكان، والذي سوف يتركز في أشدّ البلدان فقراً، وتزايد عدد المسنين، ممّا يعني تحويل التركيز الحالي من علاج المرضى نحو الوقاية من المرض والحفاظ على صحة السكان.[4]
أصبحت قضايا الصحة العالمية أكثر تعقيداً في العقدين الماضيين مما جعل الأوبئة والأمراض تهدّد السلم والأمن العالميّين. وهذا ما دفع الدّول، المنظّمات الدّولية والمنظّمات غير الحكوميّة إلى الاهتمام بهذا الموضوع وإيجاد نوع من التّضامن الصحّي العالمي لمواجهة المخاطر المحتملة.
وأشارت منظمة الصحة العالمية في تقرير صادر في نيسان 2001 "أن عالمية الأمراض المعدية

---

[1]قرار مجلس الأمن 1373 (عام 2001) يشكل الأساس لتحديد العديد من الالتزامات للدول الأعضاء، مثلاً: التعاون الدّولي القضائي وبين أجهزة الشرطة، والتوقيع والتصديق على الاتفاقيات الـ 12 للأمم المتّحدة لمكافحة الإرهاب ومكافحة تدفق رؤوس الأموال التي تمول الجماعات الإرهابية وتطوير برامج المعونة الفنية التي تهدف إلى تقوية القدرات التنفيذية للدول الأعضاء في هذا القطاع وما إلى ذلك.

[2]بيان الأمين العام للامم المتّحدة إلى الاجتماع الاستثنائي للجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات الإقليمية الخميس 6 آذار 2003

[3] Human Development Report, United Nations Development Program, 1994

[4] Davos 2016, "What are the 10 biggest global challenges?", op.cit.

ليست ظاهرة جديدة، فالتنقلات البشرية للسياحة أو للهجرة أو نتيجة كوارث، وتطوّر التّجارة الدّولية للمواد الغذائية، بالإضافة إلى التغيّرات الاجتماعية و البيئية المرتبطة بظاهرة المدنيّة (Urbanization) و تدمير الغابات والتغيرات المناخية بالإضافة إلى التطور الحاصل في طرق الإنتاج والتوزيع وتغيّر عادات المستهلكين، كل هذا ينبه إلى أن الأمراض المعدية في بلد ما هي خطر محدق يهدد العالم بأسره"[1].

وفي السنوات القليلة الماضية ظهرت أمراض جديدة مثل السارز وانفلوانزا الطيور وزيكا وإيبولا... و قد أثّر انفلوانزا الطيور على تجارة لحوم الطيور بين عدّة دول وعلى الاقتصاد في دول نامية. وتمّ اعتبار هذه الأمراض خطراً على السّلام و الأمن الدّوليّين وبدأت مناقشة الأمن الصحّي بجديّة ممّا أدّى إلى تطور ما يعرف بالتضامن الصحي العالمي وظهور ما يعرف بالاستثناء الصحي، وهو يقوم على السماح للدول في حالات الضرورة القصوى بانتاج الدواء دون اللجوء إلى صاحب شهادة الاختراع او شراء الدواء بأرخص سعر متوفر.

وتحاول الإدارة الدّوليّة اليوم مساعدة المتضرّرين صحيّاً من ممارسات "الدّولة الاسلاميّة" وخصوصاً المهاجرين، اذ يقوم عدّة فاعلين: الأمم المتّحدة، منظّمات غير حكوميّة (أطبّاء بلا حدود، الصّليب الأحمر...)، المنظّمات الإقليميّة، فضلاً عن الدّول، بمحاولات لتقديم الأدوية والخدمات الطبيّة اللّازمة. وتظهر أهميّة الإدارة الدّوليّة في هذا المجال حين تقوم جيوش بالتّعاون مع باقي الفاعلين لرمي المساعدات الطبية والغذائية من الطّائرات في مناطق النّزاع، علماً أنّ هذا النّوع من العمليّات يتطلّب مهارات وإمكانات عسكريّة كبيرة ودقيقة جدّاً.

ب- <u>الإدارة الدولية للأمن الاجتماعي</u>

لا يزال العالم حتى اليوم يعاني من نسبة فقر مرتفعة في أماكن معيّنة من الكرة الارضية. وهذه النسب مرشّحة للارتفاع مع إمكانية اتّساع الرّقعة الجغرافية للمناطق الفقيرة، ممّا دفع الفاعلين إلى التّفكير في إيجاد حلول لمشاكل الفقر عن طريق سياسات اجتماعية واقتصادية تترافق مع الإدارة الدّولية. فتمّ اعتماد أهداف تنموية للألفية في قمّة الألفية التي عقدتها الأمم المتّحدة في ايلول 2000. ومن أهم الأهداف لهذه القمة محاولة إلغاء الفقر والجوع وبالتحديد التخفيض إلى النصف لعدد الأفراد الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم. وتمّ الاتفاق على أن أنظمة الحماية الاجتماعية في الدّول والتي تسعى إلى تأمين الأمن الاجتماعي ستكون هي الأدوات لتحقيق هذه الاهداف. وبعد قمة الألفية أخذت منظّمة العمل الدّولية الأمن والحماية الاجتماعية على عاتقها. ففي المؤتمر الدّولي للعمل في حزيران 2001 تمّ الاتفاق على سياسة أمن اجتماعي تلتزم بها المنظمة وتسعى من خلالها إلى توسيع التغطية الاجتماعية في الدّول وإلى تحسين حاكمية، مالية، وإدارة الأمن الاجتماعي. وتابعت منظّمة العمل الدّولية وبالتحديد مكتب العمل الدّولي، إطلاق حملات دولية تحت عنوان "الأمن الاجتماعي للجميع"، حيث أعلن في اجتماع له في حزيران 2003 أن شخصاً من كل خمسة في العالم يتمتع بحماية اجتماعية تحميه. واعتبر تقرير مدير المكتب والذي صدر تحت عنوان "تخطي الفقر بالعمل" أن الأمن الاجتماعي العالمي لا يتحقق الّا عبر التضامن العالمي لتأمين العمل للعاطلين عن العمل و مداخيل للعجزة والعاجزين عن العمل لحماية أكبر عدد ممكن من الأفراد من الفقر.

ويشكّل الفقر المدقع أحد أهم الأسباب التي تدفع الأفراد الى الالتحاق بجماعات إرهابية، من هنا تتغلغل أفكار "الدولة الاسلاميّة" في المجتمعات الفقيرة التي تشكل خزاناً بشرياً وبيئة حاضنة لها.

ج- <u>الأمن الغذائي من أولويات الإدارة الدولية</u>

يعرّف البنك الدّولي الأمن الغذائي بأنه "قدرة كل شخص على الحصول على قدر كاف من الغذاء يساعده على العيش بصحة جيدة". أما منظمة الأمم المتّحدة للغذاء و الزراعة (الفاو) فتعرّف الأمن الغذائي "بتوفر الغذاء في كل الأوقات و قدرة كلّ شخص على الوصول إلى هذا الغذاء

[1] Sécurité Sanitaire Mondiale: Alerte et Action en Cas d'Epidémie, OMS, Rapport du Secrétariat, 2 Avril 2001, P 2

المتنوّع والمتوفر بكميات كافية و نوعية جيدة".
على أرض الواقع يتعرّض ما يزيد عن ربع سكّان العالم لخطر النقص في الغذاء عدا عن الـ800 مليون الذين يعيشون أصلاً مجاعة مزمنة. هذه المجاعة لا تعود إلى النّقص الكبير في الغذاء بقدر ما تعود إلى سوء توزيع الأراضي الزّراعية والمحاصيل، فحتى في الدّول الأكثر معاناة من الأزمات الغذائية لا يلاحظ وجود من يعانون من المجاعة في أوساط الأعمال و الجيش أو موظفي الدّولة. ونتيجة تدمير المشاريع الزراعية العائلية، من خلال المشاريع الزّراعية الكبرى، تعمّق عدم المساواة بين المجتمعات. فتقارير الأمم المتّحدة المتعلقة بالتنمية البشرية الصادرة عن UNDP تبرهن باستمرار أنّ العولمة تغني الأغنياء و تفقر الفقراء فيما يتعلق بمناطق أو دول أو أشخاص. بالإضافة إلى ذلك، تتخطى نسبة الزّيادة السكّانية نسبة زيادة المحاصيل الزراعية ولذلك فإذا كانت المحاصيل الزراعية الحالية تكفي لإطعام كل سكان الكوكب اليوم فإنها لن تكفي بعد عدة عقود إذا استمرت الزيادة السكانية على حالها واستمر التّدمير البيئي. ومن المهمّ أن تلتفت الادارة الدّوليّة اليوم – بشخص جميع الفاعلين الذين يحاولون معالجة الأزمة السّورية، العراقيّة أو اللّيبيّة، وتحدّي "الدّولة الاسلاميّة" – الى ضرورة معالجة مسألة توزيع الأراضي الزّراعيّة في سوريا والعراق، بشكل عادل على مختلف المكوّنات الأساسيّة للمجتمع، بشكل يضمن وصولاً عادلاً الى الموارد، إذ انّ أحد أهمّ الأسباب التي دفعت العديد من النّاس الى التّطرّف، هو شعورهم بالغبن الاقتصادي/الاجتماعي.
وكان تحدّي الأمن الغذائي قد دفع الأمم المتّحدة عبر منظمة الغذاء والزراعة "الفاو" إلى عقد قمّة عام 1996 حول الأمن الغذائي سمّيت ب"القمة العالمية للغذاء في روما" و صدر عنها إعلان روما حول الأمن الغذائي العالمي. واستكمالاً، عُقدت قمّتان سنة 2002 و2009. وعُقدت القمّة الأخيرة (مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في روما) من 16 الى 18 ت$_2$ 2009 بقرار من مجلس "منظمة الأغذية والزراعة"FAO ، حضرها 60 رئيس دولة وحكومة وتبنّت بالإجماع إعلاناً تتعهّد فيه تجديد الالتزام بالقضاء على الجوع من على وجه الأرض في أقرب وقت ممكن.[1]

د- الإدارة الدولية للأمن المائي

ما زالت قضية شح المياه قضية بيئية محورية على المستوى العالمي لما لها من تبعات جمة تطال مختلف الجوانب الاقتصادية، السياسية والصحية. فوفقاً لبرنامج الأمم المتّحدة للمياه، يؤثر شح المياه على جميع القارات وعلى أكثر من 40 % من الناس. وبحلول عام 2025، سوف يعيش 1.8 مليار شخص في بلدان ومناطق تعاني من شح المياه، كما سيواجه ثلثا سكان العالم ظروفاً معيشيةً مترديةً بسبب نقص الموارد المائية العذبة. وقد لقيت قضية الأمن المائي أخيرا زخماً بسبب صلتها بالسّلام والأمن الوطني وتأثيرها على التنمية المستدامة. وُعرَّف الأمن المائي بأنه: توفّر موثوق لكمية ونوعية مقبولة من المياه من أجل الصحة، سبل العيش، والإنتاج، إلى جانب مستوى مقبول من المخاطر المتعلقة بالمياه.[2]
وقامت لجنة الأمم المتّحدة المعنية بالموارد المائية، وهي آلية الأمم المتّحدة التي تعزز التنسيق بشأن قضايا المياه بين وكالات المنظّمة، بتكليف الأونسكو بأن تأخذ زمام المبادرة في تنسيق أنشطة كلّ من السّنة الدّولية للتعاون في مجال المياه واليوم العالمي للمياه (22 آذار 2013)، وذلك بالتّعاون مع وكالات الأمم المتّحدة الأخرى، فضلاً عن الإدارة السليمة والفعالة للمياه العابرة للحدود. ومن بين الأهداف، تعزيز الحوار والتّعاون بشأن قضايا المياه على جميع المستويات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين[3]، ممّا يظهر دور جميع الفاعلين في هذا المجال.

---

[1] إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، روما، 16 ت$_2$ 2009

[2] David Grey and Claudia Sadoff, "Sink or Swim? Water security for growth and development", **in Water Policy**,Vol 9, Issue 6, 1 Sep 2007, PP 545–571

[3] بلانكا خيمينيس، سيغفريد ديموث، نيل ميشرا، "التعاون في مجال المياه لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"، **مجلّة وقائع الأمم المتّحدة**، ت$_1$ 2013

كما يلعب الأمن المائي دوراً مهماً في الحرب على "الدولة الاسلامية" التي سيطرت على سدود ونقاط مائية حساسة في سوريا والعراق وقطعت المياه عن مناطق واسعة من البلاد.

ثانياً: أهمية الأمن الاقتصادي، البيئي، والثقافي في إطار الإدارة الدولية

أصبح الاعتماد الاقتصادي المتبادل والمنافسة الدّولية المتزايدة سببان مهمّان للخلافات والتوتر على الصّعيد الدّولي. فالدّول الصناعية التي ترغب بالحفاظ على مستوى المعيشة المرتفع والدّول النامية التي تريد رفع مستوى المعيشة قد وجدوا أنفسهم مضطرين لاستعمال شتّى الوسائل لتحسين الإنتاجية والحفاظ على الأمن الاقتصادي. وإحدى هذه الوسائل هي التجسّس الاقتصادي الذي يقوم على الحصول على بيانات اقتصادية كالمعلومات أو التكنولوجيا للاستفادة الاقتصادية. وما يهدد الأمن الاقتصادي أيضاً هو الإزالة التدريجية للحدود الاقتصادية بالتوازي مع العولمة، ولمواجهة الأخطار الاقتصادية تمّ انشاء العديد من الهيئات والأجهزة المختصة لمساعدة الدّول على تحقيق أمنها الاقتصادي والأمن الاقتصادي العالمي، وهي تشكّل أدوات مهمّة للإدارة الدوليّة.

أ- البنك الدّولي والتنمية في إطار الإدارة الدولية

البنك الدّولي هو مكوّن من "مجموعة البنك الدولي" التي هي جزء من منظومة الأمم المتحدة. وهو مؤسسة مالية دولية تقدّم قروضاً للدول النامية من أجل برامج رأس المال [1]. وهو يتضمّن مؤسّستين: "البنك الدّولي للإنشاء والتّعمير" (IBRD) و"المؤسسة الدولية للتنمية" (IDA).

يضمّ "البنك الدّولي للإنشاء والتّعمير" (IBRD) 188 دولة عضواً، و"المؤسسة الدولية للتنمية" (IDA) 172 عضواً. وعلى كلّ دولة عضو في "البنك الدّولي للإنشاء والتّعمير" أن تكون عضواً في "صندوق النقد الدولي"، كما أنّ انتساب دولة الى "البنك الدّولي للإنشاء والتّعمير" هو شرطٌ لانتسابها الى المؤسسات الأخرى كالمؤسسة الدولية للتنمية. ولكلّ دولة قوّة في التّصويت بحسب مشاركتها الماليّة وهي من الأقوى الى الأضعف على الشّكل التالي: الولايات المتّحدة الأميركيّة، اليابان، الصّين، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتّحدة، الهند، السعودية، كندا، إيطاليا، روسيا، إسبانيا، البرازيل، هولندا، كوريا، بلجيكا، إيران، سويسرا، أوستراليا، تركيا.

الهدف العام من البنك هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدّول المنضمّة إليه والتي تحتاج للمساعدة في إنشاء مشاريع مكلفة وتساعد في الأجل الطويل على تنمية اقتصاد الدّولة، وبذلك تستطيع أن تواجه العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها. ومساعدة البنك تكون إمّا بإقراضه الدّول من أمواله الخاصة، أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدّولي.

وتقدم كل دولة عضو في البنك اشتراكها المحدد في رأسماله من الذهب أو الدولار الأميركي، وبشكل عام يقوم البنك بإقراض الحكومات مباشرة أو بتقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من دولة أخرى أو من السوق الدّولية. ويعتبر البنك الدّولي أحد الفاعلين الأساسيّين على الصّعيد الدّولي في إطار الإدارة الدّولية وبات يلعب دوراً مهمّاً في مكافحة التّطرّف المؤدي الى الإرهاب في الدّول النامية عن طريق تسريع عمليّة التّنمية لتلبية طموحات الشّباب في دول تعاني من العدد الهائل للشباب العاطلين عن العمل. ويعوّل على دور البنك الدولي للمساهمة في تنمية الدول المتضررة من العمليات العسكرية على داعش خلال وبعد الحرب الدائرة.

ب- صندوق النقد الدّولي فاعل أساسي في الإدارة الدولية

أنشئ بموجب معاهدة دولية عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، مقرّه واشنطن، ويضمّ 188 دولة. يعمل الصّندوق على تعزيز التعاون النقدي العالمي، ضمان الاستقرار المالي، تسهيل التجارة الدولية، تشجيع العمالة المرتفعة والنمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. [2] يهدف الصندوق الى منع وقوع الأزمات في النّظام عن

[1] http://www.worldbank.org/

[2] http://www.imf.org/

طريق تشجيع الدّول على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه - كما يتضح من اسمه- صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة المشاكل في ميزان المدفوعات. تضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدّولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدّولية، وتحقيق استقرار أسعار الصّرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظّم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان. ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بما يلي:

- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في الدّول الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها منذ تأسيسه.
- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بأزمات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشاكلها الأساسية.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات الدّول الأعضاء ومصارفها المركزية.
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصّرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية.
- تدعيم الثقة لدى الدّول الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدّولي.

يهتمّ صندوق النّقد الدّولي بأداء الاقتصاد الكلّي. ويركّز على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان – أي السياسات المتعلقة بإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف – وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها، وإضافة إلى ذلك يوجّه صندوق النقد الدّولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي، أي النمو الذي يمكن أن يستمر دون أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. من هنا، يشكّل تعاون الدول النامية مع الصندوق عاملاً أساسياً لمكافحة الأسباب التي أدّت وتؤدي بشبابها الى الالتحاق بـ"الدولة الاسلامية" وغيرها من المنظمات الارهابية.

وعملياً، قد تضاهي فعالية كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فعالية الأمم المتحدة في معالجة الأسباب المؤدية للارهاب. فالغرب سمح لكل من المؤسستين بالعمل بشكل أفضل من الأمم المتحدة من خلال نظام التصويت المعتمد[1].

ج- تنسيق السياسات الاقتصادية من خلال مجموعة الدّول العشرين

مجموعة العشرين هو منتدى تأسس سنة 1999 بهدف دراسة، مراجعة، وتشجيع النقاش الرفيع المستوى للقضايا السّياسة المتصلة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي[2]. وهي تسعى إلى معالجة القضايا التي تتجاوز مسؤوليّات أيّة منظمة منفردة.

يمثل هذا المنتدى حوالي 85% من النّاتج المحلّي العالمي، 80% من التّجارة العالميّة وثلثَي سكان العالم[1]. وتوصف مجموعة الدّول العشرين عادة ب"منتدى التّعاون الاقتصادي العالمي

[1] Kishore Mahbubani, op.cit., P 224

[2] Jaya Ramachandran, "G20 Finance Ministers Committed to Sustainable Development", **in Inter Press Service News,** 4 Apr 2016

الأهم". ومع نمو مَكانة مجموعة دول العشرين، وبعد افتتاح المنتدى على مستوى القمّة سنة 2008، أعلن القادة في 25 أيلول 2009 أنّ هذه المجموعة سوف تحلّ محلّ مجموعة الدّول الثماني كالمجلس الاقتصادي الرّئيس للأمم الغنيّة[2]. تركّز G20 على الادارة الدّوليّة الاقتصاديّة ومعالجة الثّغرات في الادارة الدّوليّة. ويشكّل هذا المنتدى دليلاً على استمرار الدّور الأساسي للدولة في الإدارة الدّوليّة خصوصاً في وضع وتنسيق السّياسات الاقتصاديّة، وباتت هذه الدول تتناول في اجتمعاتها موضوع التصدي "للدولة الاسلامية" عن طريق التعاون الاقتصادي.

د- دور مجموعة الدّول السّبع (الثماني سابقاً) في وضع السياسات الدولية

أنشئت هذه المجموعة سنة 1975، وهي منتدى سياسي حكومي، يضم دولاً ذات اقتصاد متقدم تجتمع مرّة في السّنة في مؤتمر قمّة يضم رؤساء الدّول والحكومات. يتمثّل دور المجموعة الأساسي في تحديد التوجيهات السّياسية وإعطائها زخماً . الدّول الأعضاء في مجموعة الثماني هي: فرنسا، الولايات المتّحدة، المملكة المتّحدة، إيطاليا، ألمانيا، اليابان، كندا، وروسيا (تم تجميد عضوية روسيا بعد ضمّ القرم[3])

سنة 2012، شكّلت المجموعة 50.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي العالمي و40.9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. يسعى أعضاء مجموعة الثماني إلى تحديد التدابير الواجب اتّخاذها في القضايا الكبرى التي تتعلق بالخيارات السياسية للأمن والعولمة، والتي من شأن العمل المشترك للمجموعة أن يعطيها قيمة مضافة.وهي ليست مؤسسة دولية ولا تتخذ تدابير ذات طابع إلزامي، إذ إنها لا تتمتع بشخصية قانونية وليس لديها أمانة عامة .

تحتفظ مجموعة الثماني /السّبعة بدورها كهيئة رئيسة للتعاون الأمني الدولي بهدف مناقشة القضايا العالمية مثل النمو الاقتصادي، إدارة الأزمات، الأمن العالمي، والطاقة، والإرهاب.[4]

وأتاح عمل المجموعة وضع إطار جماعي منظّم للعولمة. وتكمن القيمة المضافة للمجموعة في فعّاليتها التي تستند إلى طابعها المباشر وغير الرسمي، وتقاليد العمل المشترك التي اكتسبتها، والإرادة المشتركة لأعضائها من أجل تحمل مسؤولياتها، وبالتّالي، تشكّل أداة فعّالة لمكافحة التّنظيمات الارهابيّة أمثال "الدّولة الاسلاميّة" بسبب مشاركة الدّول الأعضاء بشكل فعّال في الحرب على الارهاب منذ اعتداءات 11 أيلول، وبسبب قدرة هذه الدّول على إعطاء دفع للتنمية التي تدخل في صلب الحرب على الجماعات المتطرّفة.

ثالثاً: الأمن النفطي المرتبط بـ"الدولة الاسلامية"

للأمن النفطي دور أساسي في المحافظة على استقرار الاقتصادات الوطنية وبالتالي الاقتصاد العالمي.

مع نهاية الحرب العالمية الأولى، ومنذ الثورة الصناعية خصوصاً، أصبحت مصادر الطاقة ذات أهمية قصوى، كونها تؤمن إنتاج وتوزيع السلع. ويحتل النفط مركزاً مهماً في العلاقات الطاقوية الدّولية لأنه "يغطي القسم الأهمّ من العرض العالمي لمصادر الطاقة"[5]، فالنفط مادّة أولية استراتيجية. وتبدو العلاقات النفطية الدّولية مطبوعة بالنزعة السياسية التي حصلت في السبعينيات في ما عرف بأزمة النفط والثورة النفطية التي نظمتها الدّول الاعضاء في OPEC. ومنذ تلك الفترة برز النفط كعنصر مهم في حفظ الأمن الوطني والعالمي. فالدّول التي تحتاج إلى النفط لا تملكه بشكل عام بل تستورده، والدّول المنتجة للنفط في غالبيّتها من الدّول النّامية. لذا،

---

[1] www.G20.org

[2] "Officials: G-20 to supplant G-8 as international economic council", CNN, 25 Sep 2009

[3] Alison Smale and Michael Shear, "Russia Is Ousted From Group of 8 by U.S. and Allies", **in The New York Times,** 24 Mar 2014

[4] Zachary Laub, "The Group of Eight (G8) Industrialized Nations", Council on Foreign Relations, http://www.cfr.org/, 3 Mar 2014

[5] Pétrole et Sécurité Internationale: De Nouveaux Enjeux, CNRS, Grenoble, Sep 1998

يستوجب الأمن النفطي لبعض الدّول اعتماداً متوسطاً أوطويل الأمد على دول أخرى. من هنا، برزت الدّعوات إلى تخفيف هذا الاعتماد من خلال البحث عن موارد أخرى للطاقة.
كما برز انخفاض أسعار النّفط كعامل أساسي في حسابات الدّول الكبرى، بعد رفض دول OPEC وعلى رأسها السعوديّة خفض الإنتاج، بالتّوازي مع رفع العقوبات عن إيران، ممّا سيؤدّي إلى زيادة العرض، فضلاً عن تصدير "الدّولة الاسلاميّة" للنفط بأسعار أرخص من سعر السّوق. وقد تضرّرت روسيا وإيران بشكل كبير من هذا الانخفاض. واستمرّ انخفاض الأسعار حتى أواخر سنة 2016 عندما استطاعت دول OPEC أخيراً الاتّفاق على تجميد الانتاج.
وتلعب منظّمة الدّول المصدرة للنفط، والمؤتمرات الدولية المتخصصة بالأمن الطاقوي والأمن النفطي، دوراً أساسيّاً في صنع القرارات السّياسيّة، وتشكّل مصدر قرار سياسي- اقتصادي ساهم بانتقال جزء من السّلطة من الدّولة- الأمّة إلى هذه المؤسّسات المختلفة.
وفي إطار مواجهة الإدارة الدولية "للدولة الاسلامية، تشكل نسبة نجاح أو فشل هذه المؤتمرات عاملاً إيجابياً أو سلبياً في المواجهة بسبب أهمية تعاون الفاعلين المشاركين لنجاح الحصار المالي للتنظيم الارهابي وتأمين استقرار المنطقة بشكل عام.

أ- منظّمة الدّول المصدرة للبترول(OPEC):

هي منظّمة عالمية تضم 12 دولة تعتمد وارداتها بشكل كبيرعلى صادراتها النفطية.
ويعمل أعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع النّفط في السّوق العالمية. تملك الدّول الأعضاء في هذه المنظّمة 40% من الناتج العالمي و70% من الاحتياطي العالمي للنّفط. تأسّست في بغداد عام 1960 من قبل السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا. مقرّها في فيينا وأهدافها هي[1]:

1- تنسيق وتوحيد السّياسيات النفطية للدول الاعضاء.
2- العمل على استقرار سوق النفط العالمي، لتأكيد ايصال إمدادات النفط بشكل فعّال وذو جدوى اقتصادية للدول المستهلكة للنفط.
3- ضمان عائدات مستقرة للمنتجين النفطيين، ومداخيل عادلة للمستثمرين في القطاع النفطي.

ب- مؤتمر البترول العالمي[2]:

يُعقد مؤتمر البترول العالمي كل ثلاث سنوات بحضور ما يزيد عن 4000 من أعضاء الوفود و600 جهة إعلامية و550 عارضاً، يشاركون في برنامج يغطي جميع جوانب هذه الصناعة بدءًا من التقدم التقني في أعمال التكرير والمعالجة والتسويق والتنقيب والإنتاج وصولاً إلى دور الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة والطاقة البديلة، وإدارة الصناعة وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.
يحضر هذا المؤتمر المعنيون بصناعة النفط والغاز في العالم وكذلك الحكومات والقطاعات الصناعية الأخرى والمنظّمات غير الحكوميّة والمؤسسات الدّولية المعنية. ويضم معرض البترول العالمي، المقام على هامش المؤتمر، معارض من اللجان الوطنية لمجلس البترول العالمي، ويقدم أهم شركات النفط والغاز العالمية فضلاً عن الموردين الرئيسيّين، شركات الخدمات والشركات المصنعة، وهو المعرض الأكثر أهمية المعني بصناعات النفط والغاز على مستوى العالم.

ج- المنتدى الدّولي للطاقة[3]: World Energy Forum WEF

هو منصة حوار عالمي حول مشاكل الطاقة، ولتشجيع وتسويق مصادر الطاقة البديلة والمتجددة. يربط المنتدى الدراسات والسياسات والتكنولوجيا المبتكرة للوصول إلى الأمن الطاقوي العالمي.

---

[1] www.opec.org
[2] www.world-petroleum.org
[3] http://wef21.org/

ويتعاون المنتدى العالمي للطاقة مع القطاعات الحكوميّة وكذلك مع القطاع الخاص للتباحث في تغيير اساليب استعمال الطاقة.

د- المنتدى العالمي للطاقة[1]: International Energy Forum IEF

يعتبر أكبر تجمع لوزراء النفط، ويضم بالإضافة إلى منظمة أوبك والوكالة الدّولية للطاقة، دولاً فاعلة كالصين، البرازيل، جنوب افريقيا، المكسيك،الهند وروسيا.

ويغطي هذا المنتدى، 90% من الطلب النفطي العالمي على صعيدي الإنتاج والاستهلاك من خلال جمعه لـ 87 دولة، ويقود حواراً عالمياً مفتوحاً حول قضايا الطاقة والمشاكل النفطية. يحضره بالإضافة إلى ممثلي الدّول، ممثلون عن شركات النفط وخبراء ، ويشجع على عقد الاتفاقات الثنائية بين الدّول وعلى الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة.

ه- الوكالة الدّولية للطاقة: International Energy Agency IEA

هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث، تطوير وتسويق تقنية الطاقة واستخداماتها . كما تمتلك رصيداً استراتيجياً من النفط يمكنها من التدخل في السوق. تأسست هذه المنظمة لمواجهة أزمة النفط التي وقعت عامي 1973و1974، لمساعدة الدّول وتنسيق جهودها، واتّخاذ قرارات جماعية للرد على الأزمات في السوق النفطي. ومع الوقت توسعت الوكالة لتضم 28 دولة بالإضافة إلى توسع اهتماماتها لتشمل الأمن النفطي، التقدم الاقتصادي والتّحديات البيئية، كما باتت تعمل مع الدّول غير الأعضاء في المنظمة.

رابعاً: أهمية الأمن الثقافي في مواجهة الارهاب عبر الوطني و"الدولة الاسلامية"

تشكّل الهوية مجموعة من الخبرات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية لشعب، لمجتمع، أو لجماعة ما، وهذه الهوية تجمع المنتسبين اليها بصفات عديدة، تتنوع من السلوك المعيشي والتراث الشفهي والمكتوب، واللغة وسائر العادات، التقاليد، والموروثات المميّزة لهذه الجماعة. ومن هنا نستطيع القول أن هوية ما تحدد عند مقارنتها بأخرى مختلفة عنها فيصبح بالتالي وجود إحداها ضروري لوجود الأخرى. هذه الهوية بكل مميّزاتها تشكل ثقافة الفرد المنتمي إلى هذه الجماعة فتميّزه عن غيره و تدفعه إلى التعاطي مع الغير للتعرّف على الثقافات المختلفة.

في العقود الأخيرة أصبح الخوف جديّاً من أن تهدد العولمة الهويات الثقافية أينما وجدت فحصل نوع من الاستنفار الثقافي لحماية الثقافات الوطنية. والخطوة الأهم كانت على يد الأونيسكو التي قامت عام 2001 بإصدار الإعلان العالمي للتعددية الثقافية. وجاء هذا الإعلان من مبادرة فرنسية تسعى إلى حماية الثقافة الفرانكوفونية أمام الثقافة المعولمة ذات الطابع الأميركي. وتشدد الأونيسكو على كون الاختلاف الثقافي عامل جمع لا عامل تفرقة بين الشعوب. كما خصّصت الجمعية العامة للأمم المتّحدة يوم 21 أيار من كل عام "كيوم عالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية".

واليوم، عاد صراع الحضارات والثّقافات الى الواجهة، في ظلّ زيادة التّطرّف والتّطرّف المضاد. فقد قامت العديد من المنظّمات الارهابيّة وفي طليعتها داعش، بتفسير نصوص إسلاميّة بطريقة خاطئة لا تمت الى الإسلام بصلة، في سبيل تحقيق أهدافها، ممّا زاد ممّا يعرف بال Islamophobia في العديد من الدّول الغربيّة، خصوصاً مع تفاقم أزمة اللّاجئين، الأمر الذي أدّى الى بروز الأحزاب اليمينيّة المتطرفة من جديد في العديد من الدّول، ممّا ينبئ بتفاقم الأزمة الثّقافيّة بين الشّرق والغرب وإمكانيّة تحوّل الصّراع الذي كان ذات طابع اقتصادي بعد الحرب الباردة، الى صراع إيديولوجي من جديد. وتلعب الادارة الدّوليّة الدّور الأساسي في تقريب وجهات النّظر ومكافحة التطرف والتطرف المضاد، خصوصاً من خلال تشجيع الحوارات الثقافيّة، نشر الدّيموقراطيّة، والاستخدام الفعّال للتكنولوجيا وخصوصاً وسائل التّواصل الاجتماعي.

خامساً: الإدارة الدّولية للأمن البيئي (ملحق رقم 1)

[1] http://www.ief.org/

الفقرة الثالثة: "الدّولة الاسلاميّة" تطوّر الإرهاب في ظلّ الظّروف الدّولية الغامضة

ليست "الدولة الاسلامية" التنظيم الارهابي الأول في التاريخ، وللأسف لن تكون الأخيرة. لكنّ أخطر ما قام به هذا التنظيم هو تطوير الارهاب، من الإرهاب التقليدي الذي كان يواجَه بوسائل أمنية-عسكرية، الى الارهاب عبر الوطني الذي يؤثرفي الأفراد حول العالم، فيقومون باختيار أهدافهم بشكل عشوائي. من هنا، باتت الإدارة الدولية ضرورية للقضاء على أسباب ظهور هذا التنظيم وفكره الجهادي عبر الوطني.

بند أوّل: من الإرهاب التّقليدي إلى خطر "الدّولة الاسلاميّة"

أولاً: الإرهاب قبل "الدّولة الاسلاميّة"

تعود جذور كلمة TERRORISM إلى مصطلح TERROR CIMBRICUS الذي استخدم من قبل الرّومان حوالي سنة 105 قبل الميلاد لوصف "الذّعر" عند التّعرّض للهجوم من قبل قبيلة شرسة. و*"الذّعر"* هو العامل الأساسي في هذا الوصف.

كما استخدم مصطلح الإرهاب خلال الثورة الفرنسية لوصف "العنف ضد المواطنين أو لتغيير السياسة من خلال العنف" وهو يكون بذلك مرتبطاً بالسياسة. من هنا التّركيز على عامل آخر هو *"التّعرّض للأبرياء"*، بالإضافة إلى عامل *"الهدف السّياسي"*، واعتبر أنه :"توجيه العنف دون تمييز ضد أشخاص خارج نطاق الحرب".

ويعرّفه مكتب التحقيق الفدرالي FBI بأنه: "استعمال القوّة أو العنف بشكل غير قانوني ضد الأشخاص أو الممتلكات لتخويف أو إرغام الحكومة، السكّان المدنيين أو أي قطاع من القطعات، بهدف تعزيز*" أهداف سياسية او اجتماعية"*.

كما قامت المحكمة الدّولية الخاصة بلبنان بتعريف الإرهاب كونها أول محكمة دولية ذات صلاحية للنظر في جريمة إرهابية، وقالت أنه في ظل غياب تعريف دولي موحّد للإرهاب بسبب الاختلاف في وجهات النظر، لقد وجدت أن القانون الدّولي يركز في تعريف الإرهاب على ثلاث نقاط :

- القيام بعمل إجرامي (قتل، خطف، أخذ رهائن...) أو التهديد بعمل مماثل.
- وجود نيّة بنشر الخوف لدى السكان (والتي يستتبعها عادة خلق خطر عام) أو إرغام سلطة محليّة أو دوليّة بشكل مباشر أو غير مباشر على اتخاذ إجراءات او الامتناع عن أخذها.
- عندما يتضمن العمل الارهابي *عنصراً عبر وطني*.[1]

وقد اخترنا التّعريفات السّابقة من بين عشرات التّعريفات لكونها تتناول الإرهاب الدّاخلي والدّولي، ونلاحظ أن الجريمة الإرهابية تختلف عن الجريمة العادية بكونها تنشر الذعر بين السكان وتستغل الأمر للضغط والوصول إلى أهداف سياسية. والمهم في تركيز التعريف الأخير على العنصر "عبر الوطني" وانتقال الإرهاب إلى مرحلة الإرهاب عبر الوطني الذي يتطلب إدارة أمنية دولية لمكافحته، وهي بطبيعة الحال مرتبطة بالسّياسة بسبب الأهداف النهائية لهذا الإرهاب.

والجدير بالذّكر أن تعريف الإرهاب لم يصبح ثابتاً وموحّداً بعد، ممّا يعرقل مكافحته على الصّعيد الدّولي، وهو يخضع لمصالح الدّول. فالدّول الكبرى تضع مجموعات أو تزيلها عن لائحة الإرهاب وفقاً لمعايير غير موحّدة، وكذلك الأمر على الصّعيد الإقليمي، فعلى سبيل المثال، أعلنت الدّولة التّركيّة في آذار 2016 حاجتها الى تعديل مفهوم الإرهاب بعد الهجمات التي تبنّت مجموعات كرديّة بعضاً منها.

وقد عرف التاريخ مجموعات عسكريّة عديدة حاولت بث الرعب للوصول إلى أهداف سياسية. إنّ إحدى أولى هذه الحركات وأهمّها، والتي اعتمدت القتال بمجموعات صغيرة

[1]The American Society of International Law, www.asil.org

والاغتيالات على طريقة الانتحاريّين للوصول إلى أهداف سياسيّة هي طائفة "الحشّاشين" التي تواجدت في بلاد فارس والشّام في القرن الحادي عشر، وكان عناصرها يقومون باغتيال الأمراء والقادة داخل المساجد أثناء الصّلاة قبل أن يقوم الحرّاس بقتلهم.[1] وهي بذلك تكون قد استخدمت الايديولوجية الدينية للوصول إلى أهداف سياسيّة وبوسائل تنشر الذّعر، تماماً كما تفعل اليوم وبعد 800 سنة المجموعات الجهاديّة المعروفة.

ثانياً: المواجهة التّقليديّة للارهاب قبل ظهور "الدولة الاسلامية"

سنة 1937 وقّعت اتّفاقيّة لمكافحة الإرهاب في إطار عصبة الأمم.

وفي إطار الأمم المتحدة قام مجلس الأمن بفرض عقوبات على دول وجهات "على علاقة بالإرهاب" هي: ليبيا (1992)، السّودان (1996)، طالبان (1999) والقاعدة (2000).

سنة 1999، صدر *القرار1267* وتمّ إنشاء لجنة لمكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتّحدة. فقد حاولت الأمم المتّحدة خلال هذه الفترة مكافحة الإرهاب بطرق تقليديّة، عن طريق فرض عقوبات على الدّول والمنظّمات التي ترى أنّها على علاقة بالإرهاب، وتجميد أموالها، إلى ما هنالك من إجراءات لا تطال مكافحة الفكر المتطرّف في العمق، باستثناء بعض مشاريع التّنمية. ولم تكن الإدارة الدّولية تلعب دوراً كبيراً في هذا المسار.

بعد اعتداءات 11 أيلول 2001، لم يتأخّر مجلس الأمن عن إصدار *القرار1373* في 28 أيلول 2001، وإنشاء لجنة تابعة لمجلس الأمن من أجل مواجهة خطر الإرهاب الدّولي. كما تمّ إنشاء مجموعة ليون/ روما بصلاحيّات خاصّة لمكافحة الإرهاب.[2]

بعد أن بدأ الإرهاب بأخذ طابع دولي، بدأ اختلاف المقاربة في مكافحته، مع اتّساع مساحة العمل للفاعلين الجدد. فبدأت مجموعة الثّماني بتناول الموضوعات الرّئيسة المتعلّقة بالإرهاب على المستوى السّياسي في القمم التي تنظّمها، وتركّز على معالجة الأسباب التي تؤدي إلى استمرار ظاهرة الإرهاب، منها انتشار أسلحة الدمار الشامل، المشاكل الاجتماعيّة، النزاعات الدّاخليّة في الشرق الأوسط وافريقيا. وتمّ وضع برنامج عمل لحماية الموارد وزيادة المساعدات الماليّة، ومعالجة الفقر والمشاكل الصحيّة في الدّول الفقيرة. [3]

في 8 أيلول 2006، أقرّت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، **"استراتيجيّة الأمم المتّحدة العالميّة المشتركة لمكافحة الإرهاب"**. وفي إطار هذه الاستراتيجيّة، تقوم فرقة العمل بتنمية التّعاون مع عدد من المنظّمات الإقليميّة ودون الإقليميّة، من بينها: منظّمة المؤتمر الاسلامي (OIC)، المنظّمة الاسلاميّة للتربية والعلم والثّقافة (ISESCO)، الاتّحاد الأوروبي، المجلس الأوروبي (COE)، ومنظّمة الأمن والتّعاون في أوروبا (OSCE). وحاولت الأمم المتّحدة المساهمة في معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب عن طريق: "منع نشوب الصّراعات، التّفاوض، الوساطة، التّوفيق، التّسوية القضائيّة، سيادة القانون، حفظ السّلام وبناء السّلام.[4]

الاتّحاد الأوروبي، حلف الأطلسي والعرب في إدارة الأمن ومكافحة الإرهاب

يشدد الاتّحاد الأوروبي، كمنظمة إقليميّة، على الحاجة إلى مقاربة متكاملة، تحقق التفاعل بين الأدوار التي تلعبها العناصر المختلفة المشكّلة لهذا المنهج (التّحريات الاستقصائيّة الاستخباراتيّة، البعد السياسي-الدبلوماسي،الحوار بين الثقافات،الحوار بين الأديان، مكافحة التمويل، أمن النقل، استراتيجية مكافحة التجنيد ونشر الفكر المتشدد)، والمبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي، هي المبادئ التي اعترفت بها الأمم المتّحدة في عدد من وثائقها، مثل الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب التي أقرتها الجمعية العامة في أيلول 2006[5].

وعلى الصعيد الأوروبي أيضاً تم تأسيس "الفرق المتخصصة المتعددة الأطراف" المشكّلة من

---

[1] Amin Maalouf, **Samarcande**, Lattès, France, 1988, P 123

[2] الياس أبو جودة، "الارهاب والجهود الدّولية والإقليمية لمكافحته"، **الدّفاع الوطني اللّبناني**، ك2 2015، ص 54

[3] المرجع نفسه، ص 54

[4] المرجع نفسه ، ص 39

[5] "التعاون الدّولي بمثابة حجر الزاوية في مكافحة الإرهاب"، وزارة الخارجية الايطالية، 2009

محققين من دول الاتحاد الأوروبي، والتي تعمل في مجال "قطاع تحقيقات الشرطة في مرحلة ما قبل القضاء". وقد حدد الاتحاد الأوروبي أيضاً سلسلة من الإجراءات المتعلقة بمراقبة الحدود وتبادل المعلومات والتّعاون القضائي والبوليسي. وبدءاً من الأول من أيار 2005 بدأت الوكالة الأوروبية للحدود الخارجية FRONTEX عملها، الذي يشمل أيضا تنسيق التّعاون لوقف تدفقات الهجرة غير الشرعية. وعلى صعيد حلف شمال الأطلسي، في كانون الأول 2006، أعاد الحلف تأكيد التزامه مكافحة الإرهاب، بموجب القانون الدّولي ومبادئ الأمم المتّحدة، كما أكد عزمه على الاستمرار في توفير البعد الأطلسي للعمل في هذا المجال. وقد بدأ العمل على إعداد مجموعة من الإجراءات في هذا الصدد تحت عنوان "تكنولوجيات متقدمة ترمي إلى مواجهة تهديد الإرهاب"، مثل حماية القوات الحليفة من"العبوات غير النظامية" ومعدّات إطلاق الصواريخ المحمولة لحماية الموانئ وغيرها من التدابير. وقد شُجّعت الدّول المتحالفة على تطوير قدراتها في هذا المجال وعلى الأخص على تكثيف نشر المعلومات الاستخباراتية في إطار الحلف، خاصة تلك التي تعني مسارح العمليات.

وبالنسبة لاتجاهات خطوط التّعاون الدّولي في مكافحة الإرهاب فالأهم تعزيز القدرات الاستخباراتية، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى المنظّمات الدّولية والإقليميّة والتدابير العمليّة الرامية إلى تحسين أعمال تبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات. وهناك قطاع آخر يحتل أهمية كبيرة في هذا الإطار هو أمن النقل، ففي قمة الثماني في سي أيلند (Sea Island- USA) سنة 2004، وافق رؤساء الدّول والحكومات على خطة عمل تهتم أساساً بالنقل الجوي والتدابير الرامية إلى رفع معايير سلامة الطائرات وتحسين إجراءات مراقبة المطارات وتسهيل تبادل المعلومات، بالإضافة إلى سلامة النقل البحري والبنى التحتية[1].

كما لعب حلف شمال الأطلسي دوراً كبيراً في مكافحة الإرهاب، عن طريق المشاركة في الحرب على القاعدة والطالبان في أفغانستان سنة 2003 بعد أن بدأتها الولايات المتّحدة وبريطانيا سنة 2001. والحلف في صدد تطوير امكانيّاتٍ تكنولوجيّة حديثة ومتطوّرة لحماية المدنّيين والعسكريّين من الهجمات الإرهابيّة. وهدف برنامج عمل الحلف للدفاع ضدّ الإرهاب *(DAT ،Alliance's Defence Against Terrorism Program of Work POW)* هو منع الهجمات غيرالنّظاميّة، كالهجمات الانتحاريّة بواسطة عبوات غير نظاميّة، والحدّ من تحدّيات أخرى، كالهجمات على البنى التّحتيّة الحسّاسة. [2]

وبالرّغم من كلّ ما تقدّم والتّعاون الكبيروالتّنسيق بين الدّول الأوروبيّة في اطار الاتّحاد الأوروبي وخصوصاً في إطار FRONTEX، يواجه الاتّحاد الاوروبي خطراً كبيراً بعد اتّخاذ العديد من الدّول قرارات فرديّة كإغلاق الحدود منعاً لتدفّق اللّاجئين، والذي قد يكون ناتجاً بنسبة كبيرة عن استغلال بعض الدّول القادرة كألمانيا، للدول الأضعف كمقدونيا وهنغاريا في موضوع اللّاجئين، فضلاً عن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد واتّجاه عدّة دول أخرى الى الانسحاب. وقد قامت عدّة دول بإغلاق حدودها بوجه اللاجئين (بولندا، هنغاريا، سلوفاكيا). وقد بدأ الاتحاد الأوروبي في أيّار 2016 بدراسة إمكانيّة فرض عقوبات ماليّة على الدّول الأوروربيّة التي ترفض استقبال اللاجئين، فيكون الحلّ بفتح الأبواب أو دفع العقوبة الماليّة.[3]

من هنا، ضرورة أن يأخذ جميع الفاعلين بعين الاعتبار، تطوّر مفهوم السّيادة والأمن، وعدم حصره في إطار الأمن العسكري- القومي الخاص بكلّ دولة.

وعلى الصّعيد العربي، تمّ إبرام *"الاتّفاقيّة العربيّة لمكافحة الإرهاب"* في اجتماع مجلسَي وزراء الدّاخلية والعدل العرب في القاهرة في 1998/4/22[4] بالإضافة إلى إجراءات عديدة داخل

---

[1] www.g8usa.gov

[2] http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_50313.htm

[3] "Migrant crisis: EU plans penalties for refusing asylum seekers", BBC News, 4 May 2016

[4] الياس أبو جودة، المرجع السابق، ص 62

كلّ دولة، لم تساهم في تعاون فعّال لمكافحة الإرهاب، بسبب اختلاف المصالح بين الدّول وعدم العمل بشكل جدّي على تحقيق تفاعل في هذا السّياق.

ثالثاً: عوامل ساهمت في انتشار الإرهاب الدولي

إذاً، الإرهاب مفهوم قديم بقي تأثيره محدوداً لقرون عديدة، وقد ساهمت عدة عوامل في انتشاره وبروزه على السّاحة الدّولية :

أ- سقوط الاتحاد السوفياتي والانتقال من الصراع الإيديولوجي إلى صراع الهويات.

ب- العولمة :

1- شعرت عدة جماعات بتهديد مباشر لهويتها الثقافية ووجدت أن العنف هو السبيل الوحيد للحفاظ على ما تؤمن به.

2- قدّمت العولمة "للإرهابيين الجدد" وسائل لم تكن موجودة قبلاً، كوسائل الاتّصال الحديثة وسهولة نقل المعلومات ونشر الأفكار ووسائل الإرهاب، فعلى سبيل المثال، يمكن لأي انسان اليوم عبر الانترنت تعلّم صنع المتفجرات بوسائل بدائية واستخدامها.

ج- استخدام المجموعات الإرهابية من قبل دول وجهات دولية لتحقيق أهدافها خصوصاً في حرب الاستنزاف بدلاً من المواجهة المباشرة، كما حصل أثناء حرب الاتّحاد السوفياتي على أفغانستان من ك1 1979 إلى شباط 1989 حيث عمدت الولايات المتّحدة إلى استنزاف السّوفيات لتسع سنوات بدل المواجهة المباشرة.

د- كما ساهم انتشار الأفكار الخاطئة في زيادة الأزمة إذ حاول البعض ربط مفهوم الإرهاب بالإسلام، عن جهل أو عن قصد فتعرض المسلمون والعرب بشكل عام لنتائج ال Islamophobia في الدّول الغربية، خصوصاً بعد أحداث 11 أيلول واتخاذ إجراءات في مجال مكافحة الإرهاب تتجاوز الأصول والأعراف القضائية والقانونية التي يفترض أن تحفظ حقوق الإنسان. كما حاول البعض اللّعب على مفهوم "التكفير" واستخدامه في السّياسة. والواقع أن التكفير ظاهرة قديمة استخدمَت الأديان اليهودية والمسيحية والإسلامية على حد سواء، وسيلة لتمرير مشاريع سياسية.

ه- كما شكلت الحرب على الإرهاب سابقة خطيرة في العلاقات الدّولية حيث أنّها أعطت للدول الكبرى وحلفائها فرصة ابتداع شرعية دوليّة جديدة موازية وبديلة عن شرعية الأمم المتحدة، فهذه "الشرعية الجديدة" فتحت الباب أمام أيّ تدخل بحجّة الدّفاع عن المبادئ أو المحافظة على المصالح تحت ذريعة محاربة الإرهاب، وفي التواجد الدائم في منطقة مصالح حيوية وإستراتيجية.

رابعاً: الصعوبات الأساسية في مواجهة الإرهاب الدّولي بشكل عام

الواقع أن مكافحة الإرهاب اليوم هي مكافحة لفكر أكثر مما هي مواجهة مسلّحة أو مواجهة مسلّحين. فخطورة "الدّولة الاسلاميّة" تكمن في كونها تجسّد أفكاراً معينة أكثر من كونها مجموعة من المسلحين.

أ- إن انتشار فكرة أسرع وأسهل من انتشار مسلحين وجيوش وقوى أمنية.

ب- لا يمكن مكافحة أفكار بالوسائل الأمنية التقليدية حيث باتت الأجهزة الأمنية بحاجة إلى أنواع ومناهج جديدة من التّدريب وقيادات تتمتع بثقافة سياسية وأمنية عالية.

ج- إن عدم انتقال "صاحب الفكرة الإرهابية" إلى التّنفيذ لا يتيح للأجهزة الأمنية إلقاء القبض عليه، إذ انّ محاولة محاسبة الناس على أفكارهم تفتح المجال أمام تعديات وتجاوزات لا يمكن ضبطها – كما حصل بعد Patriot Act في الولايات المتّحدة أو القوانين الأوستراليّة لمكافحة الإرهاب التي صدرت مؤخّراً – وهنا يكمن الفارق بين "التطرّف" و"الإرهاب". فالتطرف يمكن أن يأخذ أوجهاً كثيرة كالتمييز العنصري مثلاً، ممّا يبرز وجهات نظر مختلفة حول الموضوع. ففي أوروبا يعتقد البعض أن العنصريّة تتغذّى لدّى الطبقات الفقيرة حيث تزداد ظاهرة العصابات المتطرفة في الآونة الأخيرة، فيما يعتقد

البعض الآخر أن العنصرية الحقيقة مصدرها الطبقة البورجوازية "البيضاء"، بينما الطبقة الفقيرة المتهمة بالتطرف هي ضحية خائفة تريد اظهار خوفها. علماً أن ما يسمّى بالطبقة "البيضاء" لا تعتبر متطرّفة كونها لا تنتقل إلى "العمل المتطرف" بل تكتفي بالأفكار.[1]

د- إنّ الحرب ضد الفكر الإرهابي هي حرب لا نهاية لها، أي أنها لا تنتهي بمجرد القضاء على مجموعات إرهابية، فالعديد من المجموعات والخلايا تظهر وتختفي وتتبدل، تتحالف وتتفاعل وتتقاتل فيما بينها.

خامساً: الإرهاب كوسيلة بيد "الدّولة الاسلامية"

أ- استخدام "الدّولة الاسلامية" لعامل الخوف

بما يخصّ هذا العامل، فان "الدّولة الاسلامية" تتقن نشره مستخدمة وسائل الاعلام الحديثة، عن طريق نشر الأفلام القصيرة التي تظهر عمليات إعدام على سبيل المثال، وقد ساهم هذا العامل بتسريع سقوط مناطق عديدة كالموصل وتكريت في حزيران 2014. ومن ناحية أخرى، قد يكون عامل الخوف موحّداً لجهود الدّول والمجموعات التي تقاتل "الدّولة الاسلامية" بشكل محدود.
والجدير بالذّكر أنّه ما من عمل إرهابيّ أو "وحشيّ" قامت به "الدّولة الاسلاميّة" إلّا وسبق أن قامت به العديد من الميليشيات والمجموعات المسلّحة حول العالم، خصوصاً خلال الحروب الأهليّة. في كوسوفو مثلاً في التّسعينيّات حصلت أمور مشابهة، وصلت إلى قطع رؤوس الأولاد واستعمالها للعب كرة القدم امام أهلهم[2] والأمر نفسه حصل في "أبخازيا- جورجيا".[3] فضلاً عن جرائم الحرب المشابهة خلال الحروب في أميركا اللّاتينيّة، لبنان، فلسطين، وغيرها. لكنّ "الدّولة الاسلاميّة" استخدمت التّكنولوجيا المتوفّرة اليوم لرفع سقف البروباغاندا بهدف تخويف أعدائها وكسب مناصرين، على سبيل المثال، الفيلم الذي يظهر قتل الطيّار الأردني "معاذ الكساسبه"، والذي قال الخبراء بأن تصويره وإخراجه تمّا باستخدام تقنيّات حديثة للغاية شبيهة بأفالم هوليوود.

ب- عامل عبر الوطنية يميّز "الدولة الاسلامية"

حتّى مع إدانة العالم لوجود "الدّولة الاسلاميّة" واستحالة الاعتراف بها، فقد أدّى وجود هذه الظّاهرة إلى تغيير النّظرة إلى الإرهاب على الصّعيد العالمي.
لقد ساهمت "الدّولة الاسلاميّة" للأسف في الانتقال من "الإرهاب التّقليدي" إلى تجسيد "الجهاد عبر الوطني" في شبه دولة نموذجيّة للارهاب. وقد قال أبو بكر البغدادي: "[الدّولة الاسلاميّة] دولة حيث العربي وغير العربي، الأبيض والأسود، الشّرقي والغربي، جميعاً أخوة... سوريا ليست للسوريّين والعراق ليس للعراقيّين. إنّ الأرض هي ملك لله."[4] وفي هذا الكلام لقائد هذه الجماعة الإرهابيّة تركيز على أنّ هذه الحركة تشكّل مجموعة أفكار عابرة للحدود والأوطان والأعراق واللّغات. فقد ظهرت "الدّولة الاسلاميّة" بمظهر "النّتيجة الأكبر"، لتحوّل الإرهاب من جريمة دوليّة إلى وسيلة عبر وطنيّة لتحقيق أهداف، سياسيّة أو ايديولوجيّة.

بند ثاني: الإرهاب عبر الوطني وأخطار "الدّولة الاسلاميّة"

تشكّل مبادئ الإدارة الدولية ابتعاداً عن منطق الإيديولوجيّات والشّموليّة، وأحاديّة الحقيقة، ونزعة الى التّعاون والتّفاعل بين مختلف الفاعلين الذين يتمتّعون بالتّساوي لناحية الأدوار بعض الأحيان. وينطلق هذا المسار بالتّوازي مع الدّيموقراطيّة الغربيّة وحقوق الإنسان. وبالتّالي، تشكّل "الدّولة الاسلاميّة" تحدّياً لمبادئ الادارة الدّوليّة، وخطراً على شعوب الشّرق الأوسط والعالم، إذ تتّبع "الدّولة الاسلاميّة" مساراً مضادّاً لحركة التّاريخ التي طوّرت مفهوم حقوق الإنسان نحو المزيد

---

[1] Jonathan Coe, "Le Cercle Fermé", Gallimard, Paris, 2006, **in Le Monde Diplomatique,** Fév 2015, P 19

[2] Loretta Napoleoni, op.cit., P 79

[3] Catherine Dale, "The Dynamics and Challenges of Ethnic Cleansing: The Georgia-Abkhazia Case**", in Refugee Survey Quarterly**, Oxford Press, August 1997

[4] باتريك كوكبيرن، **داعش عودة الجهاديين**، ترجمة ميشلين حبيب، دار الساقي، 2014، ص 21

من "الفردّيّة" Individualisme، وأبعدته عن الإيديولوجيّات والأفكار الشّموليّة التي طبعت القرون المظلمة.

أولاً: تشكّل "الدّولة الاسلاميّة" تحدّ للمبادئ الأساسيّة لقوانين الحرب التي تبلورت بعد أن تلطّخ تاريخ البشريّة بالدّماء والتّجاوزات للمبادئ الأساسيّة لحقوق الانسان:

أ- مبدأ الضّرورة: مهاجمة الأهداف الضّروريّة فقط لتحقيق غاية عسكريّة

ب- مبدأ التّمييز: التّمييز بين المدنيّين والعسكريّين. ومن الضّروري الإشارة إلى أن مقاتلي داعش يشكّلون خطراً إضافيّاً على المدنيّين بسبب عدم ارتدائهم زيّاً عسكريّاً موحّداً بعض الأحيان، كما تحوّل المستشفيات والمساجد وغيرها من الأهداف المدنيّة المحميّة إلى أهداف عسكريّة شرعيّة، بسبب استخدامها لتخزين الأسلحة أو إطلاق القذائف...

ج- مبدأ التّناسب: استخدام القوّة العسكريّة والأسلحة التي تتناسب مع الهدف العسكري.

د- مبدأ المعاملة الإنسانيّة لأسرى الحرب والجرحى[1]

ثانياً: تشكل "الدولة الاسلامية" تحدّ لحقوق الإنسان: قامت "الدّولة الاسلاميّة" بتهجير وقتل الآلاف من المسيحيّين، الأيزيديّين، الشّيعة، والسنّة، معتبرةً أنّهم "كفّار لا يستحقّون حقوق الإنسان."[2]

ثالثاً: تشكل "الدولة الاسلامية" أخطاراً كلاسيكية منها:

أ- خطر حيازة أسلحة كيميائية وأسلحة دمار شامل

تمتلك "الدّولة الاسلاميّة" موادّ مشعّة تجعلها قادرة على تصنيع قنابل غير تقليديّة أو ما يعرف بال Dirty bombs، وهي عبارة عن مزيج من المتفجّرات التّقليديّة ونسبة قليلة من الموادّ المشعّة. فقد استولت داعش على 40 كغ من مركّبات الأورانيوم[3]، من جامعة الموصل، كما بإمكانها الحصول على المزيد من نفايات المستشفيات والجامعات في شمال العراق.[4] وبإمكان مقاتلي "الدّولة الاسلاميّة" الاستيلاء على أسلحة كيميائيّة من المخازن في سوريا، ويعتقد أنّهم قد استولوا على أسلحة كيميائيّة عراقيّة قديمة.[5] فالدّول النّامية التي تملك مواد مشعّة لا تملك منظومة متكاملة لتتبّعها بالشّكل الذي تفعله الدّول الكبرى.

ب- خطر على سيادة الدّول

إعادة فرض حدود جديدة في المنطقة وربّما دول جديدة، خصوصاً مع رفض معظم الحركات الجهاديّة لاتّفاقيّة سايكس- بيكو والنّزعة للعودة إلى ما قبلها، ويبدو أنّ عدّة فاعلين، لا بل دول، قد تدعم فكرة إقامة دول جديدة، كدولة للأكراد الذين أعلنوها فعلاً في مناطق من شمال سوريا.

ج- خطر على حياة النّاس والملكيّة الفرديّة

قتل جماعي، تهجير، جرائم ضدّ الإنسانيّة، تدمير أملاك وعقارات وبيوت، بيع أعضاء، خطف...

د- خطر على حريّة الضّمير

فرض فكر شمولي وتفسيرات خاطئة للدين الاسلامي.

ه- خطر على الأمن الاقتصادي

الاستيلاء على الموارد الموجودة في المناطق التي تسيطر عليها، من نفط ومواد أوّلية ومياه. كما

---

[1] Jay Sekulow, **Rise of ISIS: A Threat We Can't Ignore**, Howard Books, New York, 2014, PP 31-32

[2] Ibid., P 37

[3] Tom Coghlan and Deborah Haynes, "Fear of Dirty Bomb as ISIS Rebels Seize Radioactive Uranium in Iraq", **in Australian,** 11 July 2014

[4] Perry Chiaramonte, "Stolen Uranium Compounds Not Only Dirty Bomb Ingredients Within ISIS' Grasp, Say Experts", Fox News, 15 July 2014

[5] Bill Hutchinson, "ISIS Seizes Chemical Weapons Depot Near Baghdad, May Have Access to Deadly Sarin Gas Rockets", **in New York Daily News,** 9 July 2014

تقوم بإنتاج النّفط وبيعه بأسعار متدنية، وسنتطرّق لهذا الموضوع بالتّفصيل، بسبب دخوله في صلب المواجهة في إطار الإدارة الدّولية.

و- خطر ثقافي

تهجير، تدمير الآثار أو بيعها.

ولعلّ أبرز مظاهر التحول من الارهاب الدولي الى الارهاب عبر الوطني، هو وصول أفكار "الدولة الاسلاميّة" الى الأفراد، باستخدام عولمة الفرد، وقيام بعض هؤلاء من تلقاء نفسهم باعتداءات عشوائية في دول غربية عديدة، لتقوم "الدولة الاسلاميّة" بتبنّيها لاحقاً. من هنا، تواجه الأجهزة الأمنية صعوبة أكبر في مواجهة الارهاب عبر الوطني بسبب عدم ارتباط الارهابيين بشبكات بعض الاحيان، وعشوائية اختيار الأهداف والتوقيت أحياناً أخرى.

بند ثالث: الظّروف الدّولية وتأثيرها على ظهور "الدّولة الاسلاميّة"

يعتبر البعض أنّ "الدّولة الاسلاميّة" من نتائج النّظام الدّولي المتعدّد الأقطاب بعد الحرب الباردة. وأنّه في حين رفض الغرب وحلفاؤه العرب الاعتراف بالمشهد السّياسي الجديد، قامت "الدّولة الاسلاميّة" بالاستفادة منه إلى أقصى حدود[1] إذ استفادت من تعدّد اللّاعبين على السّاحة الدّولية.

بحسب Brzezinski: "إنّ أزمة القوّة الدّولية هي نتيجة تراكميّة للتحوّل الدّيناميكي في مركز الثّقل الدّولي من الغرب إلى الشّرق، بالإضافة إلى ظاهرة النّهضة السّياسيّة الهائجة على الصّعيد الدّولي، والأداء الأميركي النّاقص على الصّعيدين المحلّي والعالمي منذ سنة 1990، ممّا سيشكّل تهديداً كبيراً لوجود الدّول المعرّضة للخطر."[2]

أولاً: أثر النّهضة السّياسيّة الدّولية حول العالم

يشهد العالم نهضة سياسيّة لشعوب لطالما كانت سلبيّة أو مقموعة. من آسيا الوسطى وشرق أوروبا، إلى العالم العربي مؤخّراً، هذه النّهضة نتيجة تراكميّة لعالم متفاعل ومترابط بواسطة وسائل الاتصال البصريّة الفوريّة، والفورة الشّبابيّة الدّيموغرافيّة في المجتمعات الأقلّ تطوّراً، حيث يسهل حشد طلّاب الجامعات والعاطلين عن العمل.[3]

بالإضافة الى ذلك، إنّ تراجع أداء الولايات المتّحدة الأميركية على السّاحة الدّولية، يؤثّر سلباً أيضاً على الدّور الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي يعاني أصلاً من ارتفاع معدّل الأعمار، انخفاض معدّلات النّمو، دين عام كبير، وضعف الإرادة الأوروبيّة المشتركة للتصرّف كالقوى الكبرى.[4]

وأوروبا لا تستطيع أن تشكّل نموذجاً سياسيّاً للمناطق الأخرى، فغناها يجعلها غير قادرة على التّواصل بشكل فعّال مع الشّعوب الفقيرة، وهي سلبيّة تجاه الأمن العالمي،[5] ولا تملك التّأثير المطلوب لنهي الولايات المتّحدة عن تطبيق سياسات قد تستفزّ الشّعوب الإسلاميّة.

ثانياً: أثر إنحسار دور الولايات المتّحدة في الشّرق الأوسط:

منذ حوالي 40 سنة كانت علاقة الولايات المتّحدة بإيران، السّعوديّة، تركيا، مصر واسرائيل أفضل بكثير. أمّا اليوم فهي على عداء مع إيران، بالرّغم من الاتّفاق النّووي، تركيا "خاب أملها" بسبب عدم استيعاب الولايات المتّحدة لطموحها في المنطقة[6] بالإضافة إلى دعم الولايات المتّحدة للأكراد، السّعوديّة ودول مجلس التعاون الخليجي منزعجة من السّياسة الأميركية خصوصاً بعد الاتّفاق النّووي مع إيران، العلاقة مع مصر ساءت بعد وصول الرّئيس السّيسي إلى السّلطة بطريقة اعتبرها الأميركيّون انقلابيّة، واسرائيل منزعجة بسبب الاتّفاق النّووي.

كما أصبحت الولايات المتّحدة هدفاً للعداء من قبل العديد من المسلمين على صعيد واسع، إن كان

---

[1] Loretta Napoleoni, op.cit., P 154

[2] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power,** op.cit., P 5

[3] Ibid., P 26

[4] Ibid., P 36

[5] Ibid., P 36

[6] Ibid.,, P 100

لناحية العداء مع إيران – صاحبة التّأثير الكبير في المنطقة – أو بعد انتشار القاعدة وأفكار أسامة بن لادن، خصوصاً وأنّ الولايات المتّحدة تدخّلت عسكريّاً في أفغانستان والعراق ونشرت جيوشها بدون إدراكٍ او احترامٍ لتقاليد الشّعوب الاسلاميّة ومقدّساتها في كثير من الأحيان، فضلاً عن دعمها التّاريخي لاسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينيّة.

ثالثاً: فشل "الحرب على الإرهاب" يمهّد للارهاب عبر الوطني

بين اعتداءات 11 أيلول 2011 وسنة 2014 بدأ يظهر تدريجيّاً فشل الحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتّحدة الأميركية، بالرّغم من قتل قيادات القاعدة حول العالم التي توّجت بقتل بن لادن سنة 2011. والواقع أنّ "التيّار الجهادي السّلفي عبر الوطني" حقّق أهمّ نجاحاته بعد القضاء على بن لادن وانتقال القيادة المركزيّة إلى تنظيم داعش. وقد قال الرّئيس أوباما في 28 أيّار2014: "إنّ التّهديد الرّئيسي للولايات المتّحدة لم يعد يأتي من تنظيم القاعدة المركزي وإنّما من المتطرّفين وتنظيمات القاعدة غير المركزيّة ".[1] من الواضح أنّ الخطر الأساسي لم يعد من تنظيم القاعدة المركزي، ومن الواضح أيضاً أنّ التّنظيمات غير المركزيّة باتت تشكّل خطراً كبيراً إذ أخذت الأفكار المتطرّفة طابعاً عبر وطني، لكن لا يمكن إغفال الدّور المركزي لتنظيم داعش الذي بات يشكّل شبه دولة إرهابيّة تصدّر هذه الأفكار بشكل ناجح.

القسم الثاني: الظروف الدوليّة، الاقليمية، والمحلية المساهمة في ظهور "الدولة الاسلاميّة"

يتّفق معظم المفكرين على أن "الدولة الاسلامية" ليست مجرد منظمة إرهابية أخرى كالقاعدة أو الطالبان أو غيرها. كما أن مرحلة ما قبل "الدولة الاسلامية" ليست كمرحلة ما بعدها. فـ"الدولة الاسلامية" قامت بتطوير مفهوم الارهاب، من الارهاب الدولي الى الارهاب عبرالوطني.

وقد أتى ظهورها بهذا الشكل "الدراماتيكي" نتيجة لمسار طويل من الأزمات، التحديات، والصراعات، بعضها على المستوى الداخلي في العراق وسوريا، وبعضها إقليمي في الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وصولاً الى المستوى الدولي والصراع القائم بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، والمعسكر الشرقي بقيادة روسيا، هذا الصراع الذي اعتقد معظم المفكرين أنه انتهى مع انتهاء الحرب الباردة.

وقد أتت هذه الأزمات بالتوازي مع بعضها البعض على المستويات الثلاثة السابق ذكرها، وتفاعلت لتساهم في خلق أخطر منظمة إرهابية في التاريخ، والتأسيس لمرحلة يمكن أن يشكّل فيها الارهاب عبر الوطني تهديداً مستمراً لعقود قادمة أو أكثر.

هذا التحدي الأمني يتطلب إدارة دولية فعالة، ويبدأ بدراسة عميقة لأسباب وظروف ظهور هذا التنظيم الارهابي، الأمر الذي سنتناوله في هذا القسم.

الفقرة الأولى: "الحرب الباردة الجديدة" وأثرها في قيام "الدّولة الاسلاميّة"

سنة 2014 أعلن البابا فرنسيس أنّ الحرب العالميّة الثّالثة بدأت بالفعل بشكل تدريجي، من خلال الجرائم، المجازر، والدّمار. وقال أنّ استخدام المجتمع الدّولي للقوّة مبرَّر لمواجهة العدوان الظّالم الذي يقوم به مقاتلو الدّولة الاسلاميّة[2]. وقد قال الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشيف في ك2 2015 أن واشنطن ورّطت روسيا في "حرب باردة" جديدة.

وفي مؤتمر ميونيخ للأمن في شباط 2016 قال رئيس الوزراء الرّوسي Medvedev: "إنّ سياسة حلف شمال الأطلسي تجاه روسيا بقيت غير شفّافة وغير وديّة. ويمكن للمرء القول أنّنا انزلقنا نحو حرب باردة جديدة". في حين ردّ القائد الأعلى لحلف شمال الأطلسي في أوروبا الجنرال Philip Breedlove :"[روسيا] قرّرت استخدام القوّة مجدّداً لتغيير الحدود المعترف بها دوليّاً لذا نحن نأخذ الخطوات المناسبة للتمكّن من الضّمان، الدّفاع، والرّدّ".

---

[1] Barack Obama, Speech at West Point (Military Academy), New York, 28 May 2014

[2] "Pope Francis warns on 'piecemeal World War III", BBC News, 13 Sep 2014

وتحاول الولايات المتّحدة طمأنة حلفائها الأوروبيّين بعد ضمّ روسيا للقرم، دعمها للانفصاليّين في شرق أوكرانيا، تدخّلها العسكري في سوريا، تواجد الغوّاصات الرّوسيّة في المياه الاسكندنافيّة، وخروقات السّلاح الجوّي الرّوسي للمجالات الجويّة الأوروبيّة. وقد أعلن وزير الخارجيّة الأميركية السابق جون كيري أنّ أحداً لا يريد نزاعاً مع روسيا، ولكن "لا يمكن أن نغمض أعيننا للدبّابات، الأسلحة الثّقيلة، والجنود الذين يقطعون الحدود من روسيا الى أوكرانيا".[1]

و"الحرب الباردة الجديدة" حالة من الصراع الثقافي، السياسي، والاقتصادي بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، والمعسكر الشرقي بقيادة روسيا، تتجلى مفاعيلها في العديد من أنحاء العالم والاقليميات، بشكل نزاعات مسلّحة أو غير مسلّحة.

وبكلّ الأحوال يظهر دور الإدارة الدّولية في "الحرب الباردة الجديدة" من خلال دور الفاعلين الجدد الذين باتوا يتأثرون كما يؤثرون ويلعبون أدواراً متزايدة، سلبيّةً كانت أم إيجابيّة في هذا الصراع، من شركات ومنظمات متعددة تستفيد من توتّر العلاقات أو تعايش القطبَين بحسب الملفات والتحديات المطروحة.

بند أوّل: وضع "المعسكرين" والأزمة الرّوسيّة القديمة ـ الجديدة

أولاً: روسيا تحاول الهروب من الحصار السياسي-الاقتصادي نحو الحروب الاقليمية

تعاني روسيا تاريخيّاً من غياب الدّيموقراطيّة الفعليّة. فمن حكم القيصر، إلى الاتّحاد السّوفياتي، إلى روسيا الاتّحاديّة التي تعاني من الفساد، إلى "البوتينيّة" التي تتميّز بغياب تداول السّلطة حتّى أصبحت شبيهة بالأنظمة الترؤسيّة العربيّة. ومشكلة غياب الدّيموقراطيّة بالمفهوم الغربي (دولة القانون، المحاسبة الدّيموقراطيّة، تداول السّلطة...) يعاني منها "المعسكر الشرقي الجديد" بأكمله، من روسيا، الصّين، إيران، كوريا الشّماليّة، وغيرها...، حيث ترى حكومات بعض هذه الدّول نفسها كبدائل مبدئيّة عن الدّيموقراطيّة الليبراليّة.[2]

وقد ظهرت "روسيا بوتين" كدولة ريعيّة[3] Rentier State قويّة إقليميّاً بسبب احتياط النّفط والغاز الذي تملكه، ولكنّ نظامها السّياسي ليس جديراً بأن تتمّ محاكاته خارج عالم الذين ينطقون باللّغة الرّوسيّة[4] ولا تتمتّع الثّقافة الرّوسيّة بالجاذبيّة التي تتمتّع بها نظيرتها الأميركية.

فالرئيس الرّوسي بوتين هو الرّئيس الثّاني والرّابع للاتّحاد الرّوسي، وإذا احتسبنا قادة الاتّحاد السّوفياتي يكون بوتين الرّقم 11 و 13 على اللّائحة بينما الرّئيس أوباما هو الرّئيس ال44 للولايات المتّحدة الأميركية. وبعد حوالي 25 سنة على سقوط الاتّحاد السّوفياتي، لا تزال روسيا تبحث عن هويّتها.[5] فبعد سقوط الإيديولوجيا الماركسيّة ـ اللّينينيّة، دفع الفراغ الإيديولوجي بزعمائها إلى البحث عن هويّة جديدة حتّى بدأت محاولة إعطائها طابع الدّولة الأورثوذوكسيّة اليوم، خصوصاً بعد اعلان "نوع من الحرب الصّليبيّة" على "الإرهاب"، بالرّغم من اعتماد الطّبقة الوسطى في روسيا لنمط الحياة الغربيّة، ورغبة عدد متزايد من المثقّفين، بشكل علنيّ، أن تكون روسيا جزءاً من الغرب الحديث.[6] وعلى عكس ألمانيا التي طوت الصّفحة النّازيّة من تاريخها، فانّ علاقة روسيا بماضيها "السّتاليني" لا تزال غامضة، فبالرّغم من الاستنكار

---

[1] Laura Smith-Spark and Matthew Chance, "Merkel, Hollande, Putin continue work on new Ukraine peace plan", CNN, 6 Feb 2015

[2] Francis Fukuyama, op.cit., P 543

[3] الدّولة التي تعتمد في وارداتها بشكل عام على عائدات بيع الموارد الطّبيعيّة، كالنّفط، بدلاً من عادات الضّرائب والموارد المرتبطة بالسّوق، وغالباً ما تتميّز هذه الدّول بالقمعيّة بسبب تركيز هذه الواردات في أيدي السّلطة.

[4] Francis Fukuyama, op.cit., P 543

[5] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power,** op.cit., P 129

[6] Ibid., P 129

الرّسمي، لا تزال تحترم الأفراد المسؤولين عن إحدى أكبر الجرائم في التّاريخ،[1] وهي لا تستطيع أن تجد لنفسها دوراً مستقرّاً متوازناً بين طموحاتها وإمكاناتها الحاليّة.[2]

إن سقوط دولة عظمى خلق فراغاً ليس فقط على السّاحة الدّولية بل فراغاً إقليمياً أيضاً في وسط آسيا وشرق أوروبا. وهذان الفراغان (الإقليمي والدّولي) يخلقان تحدّياً كبيراً خصوصاً مع وجود أسلحة نووية موزّعة في المنطقة مع جهات رسمية وغير رسمية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ويكمن التحدي الدّولي في تشجيع التغييرات الديموقراطية والإصلاح الاقتصادي في روسيا، وتجنب قيام إقليميّة شبيهة بالأنظمة القاسية التي حكمت المنطقة عبر التاريخ.

وقد رأى العديد من المفكرين، على مشارف سقوط الاتحاد السوفياتي، وبعده، أن روسيا التي تحمل "الأفكار الروسية" ستبنى من جديد اقتصادياً وفكرياً وستعيد جمع أفضل ما صنعته خلال مملكة 1000 سنة و70 سنة من التاريخ السوفياتي.[3] لكنّ روسيا التي ربحت القرم ومناطق من شرق أوكرانيا، خسرت أوكرانيا بالكامل وزادت أعباؤها، إذ خسرت عمقاً استراتيجيّاً، ممّا سيرتدّ سلباً على قيام إقليميّة بقيادة روسية ذات تأثير شبيه بتأثير الاتحاد السوفياتي السابق على شعوب المنطقة الناطقة باللغة الروسية. وأصبحت روسيا اليوم محاصرة سياسياً باستثناء المناطق الشّمالية الباردة. وقد رأت روسيا أن الاتّجاه الأميركي الواضح لتطوير العلاقات الأميركية – الأوكرانية ودعم سيادة هذه الأخيرة موجهة ضد موسكو، وراهنت على ارتباطها الثقافي بسكان شرق أوكرانيا الذين سيدعونها للدخول وضمّهم إليها.

وهذا ما حصل عند ضمّ القرم والتّدخّل في مناطق من شرق أوكرانيا سنة 2014، وإعلان قيام "جمهوريّة دونتسك الشّعبيّة"، وقد دعت الولايات المتّحدة روسيا إلى سحب أسلحتها الثّقيلة خارج نطاق المدنيّين، سحب القوّات الأجنبيّة والعتاد الثّقيل من أوكرانيا، وإقفال الحدود الرّوسيّة – الأوكرانيّة[4]، بسبب تدخّل المقاتلين الرّوس والجيش الرّوسي في شرق أوكرانيا، مع نفي موسكو للموضوع.

في أيلول 2009، نشرت البوابة الالكترونيّة للرئيس الرّوسي Medvedev تصريحاً جاء فيه: "لا زال اقتصادنا يعكس الخلل الأساسي في المنتظم السّوفياتي: فهو يتجاهل الحاجات الفرديّة... لا يجب أن يقود الحنين سياستنا الخارجيّة وهدفنا الاستراتيجي الطّويل الأمد هو الحداثة في روسيا". ومن الواضح إشارته إلى الرّئيس اللّاحق بوتين عندما أضاء على "الحنين" في السّياسة الخارجيّة. فعلى مستوى الشّعب، يعتقد 54% من الشّعب الرّوسي أنّ على روسيا الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي، فيما 28% غير أكيدين، و18% لا يريدون الانضمام.[5] وتزعم النّخبة السّياسيّة في روسيا أنّها تريد علاقات أقرب مع الاتّحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، ولكنّها غير راغبة، في هذه المرحلة، بإجراء إصلاحات لتسهيل هذا الأمر. كما أنّ برامجها الاجتماعيّة، السّياسيّة، والاقتصاديّة غير واضحة. وروسيا تعتبر نفسها أقوى من أن تكون دولة أوروبيّة عاديّة، وهي أضعف من أن تهيمن بشكل دائم على أوروبا. وقد فشلت في اتّباع سياسة تتمتّع بالاستمراريّة على صعيد الدّولة، لاستثمار الثّروات الطّبيعيّة بحكمة، بالإضافة إلى مجالها الاستثنائي، ومواهبها الاجتماعيّة المثيرة للإعجاب. فوضع شعبها الاقتصادي-الاجتماعي يضرّ بموقعها الدّولي. فالنّمو السّكاني السّلبي وارتفاع معدل الوفيّات يدلّان على الفشل الاجتماعي،

---

[1] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power,** op.cit., P 144

[2] Ibid., P 145

[3] Aleksandr Prokhanov, "Tragedy of centralism", **in Literaturnaya Rossiya**, Jan 1990, PP 4-5

[4] Laura Smith-Spark and Matthew Chance, op.cit.

[5] Poll conducted by Deutsche Welle in 2011

بالإضافة إلى معدّل الأعمار القصير لدى الذّكور بسبب الإدمان على الكحول.[1]

أ- الوضع الاقتصادي الروسي

تخضع الدّولة لضغط كبير من قبل الفاعلين المتأثرين بالوضع الاقتصادي الصّعب الذي تعيشه، في ظلّ نموذج اقتصادي قديم يعتمد على الموارد[2] وجيران أقوياء اقتصاديّاً من الشرق والغرب. ويلعب القطاع العام دوراً حاسماً في الاقتصاد الروسي، خصوصاً بعد الاستملاكات سنة 2000 في قطاع الطاقة، والتأميم سنة 2009، وهو يساهم بنسبة أكثر من 50% من الناتج المحلي الاجمالي[3] ممّا يزيد من الأعباء على الدولة في ظلّ الأزمات الكبيرة التي تعانيها ويسيء الى العلاقة بين الدّولة والقطاع الخاص الذي بات يطالبها بالتّدخّل لحلّ المشاكل:

في قطاع الطاقة: Rosneft, Novatek, Lucoil تلقّوا مساعدات مالية كبيرة في صيف 2014. وفي حزيران حدّد الرئيس بوتين حاجات Gazprom الإضافية ب50 مليار دولار أميركي.

في القطاع المصرفي: في أيلول 2014 أعلنت الحكومة الروسية إعادة رسملة المصارف: VTB, Rosselkhozbank, Gazprombank. وقد تأثرت بعض المصارف صاحبة الفروع في أوكرانيا من جراء الأعمال العسكريّة بين البلدين.[4]

كما أعلنت الحكومة الروسية أنها ستجبر 5 شركات مصدّرة كبرى على بيع العملة المتراكمة منذ ت1 2014 (40 إلى 50 مليار دولار) لتجديد احتياطات المصرف المركزي ودعم الروبل.[5]

شركات الصناعات العسكريّة: بالنسبة لهذه الشركات، إنّ الحرب في سوريا، القرم وشرق أوكرانيا هي بمثابة انتصارات مع ازدياد دورها في آلية اتخاذ القرار. وهي في مطالبة مستمرّة لزيادة حصّتها من الموازنة العامة، شأنها شأن البلديّات والمناطق كون الدّولة فدرالية، خصوصاً مع معاناة هذه الأخيرة، منذ الركود سنة 2009.

وبالنّسبة للشعب الروسي، فهو من أكثر الشعوب المتعلّمة مع نسبة بطالة لا بأس بها، لكن الإنتاجية بالمقابل تبقى ضعيفة، أي حوالي نصف إنتاجية الاتحاد الأوروبي.[6]

وإذا أردنا وضع إطار للوضع الاقتصادي الرّوسي المرتبط "بالحرب الباردة الجديدة" يمكننا أن نضع الأحداث بشكل تسلسلي على الشّكل التّالي:

- ضمّ القرم في ربيع 2014: اعتبرت السلطات الروسية ضمّ القرم انتصاراً مهمّاً تماماً كما فعل الاتّحاد السّوفياتي السابق عند ضمّ مناطق عديدة، لكن "جردة الحساب " الاقتصادية تظهر العكس خصوصاً بعد ارتفاع حدّة العقوبات.

- ارتفاع حدّة العقوبات الغربية على روسيا في صيف 2014

أثّرت القيود على نقل الوسائل التكنولوجية سلبياً على شركات النفط الروسية ممّا أدى إلى تراجع Gazprom – التي تعاني حالة مالية حرجة – عن ال South Stream[7] الذي يفترض أن يغذي أوروبا لمصلحة خط الأنابيب الشرقي الجديد باتجاه الصين.[8]

---

[1] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power,** op.cit., PP 138-139

[2] Ibid., P 140

[3] Julien Vercueil, "Un Etat producteur mais peu protecteur", **in Le Monde Diplomatique,** Février 2015, P 6

[4] Julien Vercueil, "Avis de gros temps sur l'économie russe", **in Le Monde Diplomatique,** Février 2015, P 6

[5] Russian Legal Information Agency (RAPSI), 23 Déc 2014, www.rapsinews.com

[6] Julien Vercueil, "Un Etat producteur mais peu protecteur", op.cit., P 6

[7] مشروع خط أنابيب من روسيا عبر البحر الأسود مروراً ببلغاريا- دون المرور بأوكرانيا- إلى عدة دول حتى ايطاليا والنمسا

[8] Julien Vercueil, "Avis de gros temps sur l'économie russe", op.cit., P 6

- انخفاض أسعار النفط في خريف 2014

انخفضت أسعار النّفط بحوالي 50% في غضون ستّة أشهر سنة 2014.
سجّلت Gazprom تراجعاً في استخراج النفط سنة 2014 بنسبة 9% وهي نسبة لم تعرفها سابقاً. وبسبب الاعتماد الكبير لناحية الواردات على الضرائب في قطاع النفط، فإن موازنة الدّولة مرتبطة بنسبة كبيرة بأسعار النفط والغاز إذ تشكّل حوالي 50% من الايرادات علماً أنّ 75% من الصّادرات هي نفطيّة وغازيّة، فروسيا هي فعليّاً دولة بتروليّة Petrostate.[1]

- انهيار "الروبل" في تشرين الثاني 2014 والانكماش الاقتصادي

منذ ظهور الانكماش الاقتصادي بشكل حادّ في أواخر 2014 توقّع الخبراء الاقتصاديّون ازدياد الأزمة سنة 2015 مع توقّع تراجع النّاتج المحلّي الاجمالي.
تراجع الروبل بنسبة - 42% بين مطلع سنة 2014 ومطلع 2015[2] كما تراجعت روسيا من المركز العاشر إلى السادس عشر عالمياً بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي.
هدفت السلطة الروسية إلى تحقيق تضخّم محدود بنسبة 5% فوصل التضخّم إلى 11.4% كما كان يفترض أن يصل النمو إلى 3.5% في 2014، لكنّه سجّل 0%، وتمّ توقّع انكماش اقتصادي في 2015 (بين -3% و-4.5%)[3] وقد صحّت هذه التّوقّعات. كما حصل تراجع كبير في إنتاج السيارات وقد ألغت شركة Avtovaz لتصنيع السيارات أكثر من 10000 وظيفة ويتوقّع تسريح المزيد[4] مع تراجع الاستثمار.
كما يشكّل عدم استقرار الروبل بالنسبة لليورو والدّولار الأميركي أيضاً ازمة بحدّ ذاته.

- في الربع الثاني من سنة 2015، حصل ركود اقتصادي كبير، النمو (4.6% -)، كما هبطت الأجور المعدّلة للتضخّم 9%.[5] وفي نيسان 2106 كان على روسيا أن تنفق 5 مليرات دولار من الاحتياط لتمويل عجز الموازنة.[6]

محاولات الحكومة الروسية لإيجاد حلول

- مشاريع الخصخصة لم تدخل حيّز التنفيذ بسبب عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية. كما تحاول الدّولة الحدّ من الاستدانة.
- حصلت محاولات شبيهة بمحاولات الاتحاد السوفياتي السّابق بالالتفات شرقاً، عن طريق الوحدة الاقتصادية الأورو- آسيوية (UEE) مع بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق.
لكن هذه المحاولات تفقد الكثير من قيمتها مع غياب أوكرانيا، وهنا تكمن أهمية ما ذكرناه عن ربح القرم وخسارة أوكرانيا.[7]
- الانتماء إلى دول ال BRICS مهمّ لكن نتائجه الاقتصادية تبقى بعيدة المنال.

كما تظهر مشكلة في الحلول المقترحة، تكمن في التناقض بين هدفين اقتصاديّين يصعب تحقيقهما في الوقت عينه :
الاتجاه الأول هو الارتكاز على جاذبية روسيا من أجل تحريك العجلة الاقتصادية. لذلك دخلت روسيا إلى منظّمة التجارة العالمية سنة 2012.[8]

---

[1] Alanna Petroff, "Russian shrinkage: Economy contracts in November", CNN Money, London, 29 Dec 2014
[2] Julien Vercueil, “Avis de gros temps sur l’économie russe”, op.cit., P 6
[3] Ibid., P 6
[4] Ibid., P 6
[5] Daniel Treisman, “For Vladimir Putin, what's at stake in Metrojet investigation”, CNN, 6 Nov 2015
[6] دون مؤلف، "روسيا تسحب 5 مليارات دولار من احتياطها في نيسان لسد العجز"، **المستقبل**، العدد 5176، ص 1
[7] Julien Vercueil, “Avis de gros temps sur l’économie russe”, op.cit., P 7
[8] S.A., “Après 18 ans de négociations, la Russie entre à l’OMC”, **in Le Monde**, 22 Août 2012

الاتجاه الثاني، بناء نموذج إقتصادي ومؤسّساتي يرتكز على قواعد خاصة ومحمي من المنافسة العالمية التي تهدّده. يتجلّى هذا الاتجاه بإجراءات حمائيّة بعد مشاكل 2009 الاقتصادية وبعد الانفتاح الأوكراني على أوروبا سنة 2013.[1]

وقد يكون تطوير العلاقة مع الصّين هو النّجاح الروسي الأبرز سنة 2014 ، خصوصاً مع صدور القرار بإنشاء خط أنابيب يسمح بوصل حقول النفط الروسية بالأراضي الصينية في 21 أيار. لكن العمل الفعلي لنقل النفط لن يبدأ مبدئيّاً قبل سنة 2018. والعلاقة الاقتصادية مع الصين تبقى غير متكافئة، فالقوّة الاقتصادية الصّينية تتفوّق على الروسية بحوالي عشر مرّات[2] ويمكن لتكثيف العلاقات التجارية أن يبطئ التصنيع الروسي.

في ظلّ ضيق الأفق والضغط الاقتصادي/الاجتماعي الدّاخلي، تشكّل الحروب الخارجيّة: أوكرانيا، سوريا... وسيلة للتخفيف من هذا الضّغط، عن طريق إعادة إيجاد عمق روسي وموطئ قدم ثابت في الشّرق الأوسط، وإيجاد عدوّ هو الإرهاب، وتحديداً إرهاب "الدّولة الاسلامية" كوسيلة لتأخير إيجاد حلول داخليّة – صعبة أساساً، تماماً كما انتقت الولايات المتّحدة من العدوّ الكبير: "الشّيوعيّة"، إلى عدوّ كبير آخر: "الإرهاب الدّولي".

ب- الوضع السياسي/الاجتماعي في روسيا

تعاني روسيا من غياب حكم القانون وانتهاك الحقوق المدنيّة النّاتج عن خضوع المجتمع للدولة لفترة طويلة تاريخيّاً.[3] فالواقع أنّ روسيا انتقلت من حكم القيصر القمعيّ، إلى حكم الاتّحاد السّوفياتي بالحديد والنّار، إلى الفساد وانتقال السّلطة بين رئيس الجمهوريّة ورئيس الحكومة مراراً وتكراراً ممّا يلغي تداول السّلطة. فقد باتت تتحوّل إلى دولة استبداديّة دون أن تكون شموليّة. Authoritarian but not Totalitarian. وهي دولة صناعيّة كبرى، تعاني من غياب الدّيموقراطيّة، والنّظام السّياسي الفاسد.[4] كما تتّهم المعارضة الرّوسيّة السّلطة بقمعها بالقوّة، وقد كان أبرز حدث في هذا المجال اغتيال قائد المعارضة Boris Nemtsov في شباط 2015، الذي كان قد أوقف مرّات عديدة بسبب معارضته للحكومة.[5] بالإضافة الى ما تقدّم، وبسبب انهيار الرّوبل، عانى الرّوس من "غلاء الرّشوة" للموظّفين الحكوميّين بنسبة 37% سنة 2014، وقد صرّح قائد الشّرطة Anatoly Yakunin أنّ معدّل رشوة موظّف سنة 2014 بلغ 327000 روبل ($5300) أي بزيادة عشر مرّات عن سنة 2009.[6]هذا بالإضافة إلى مشاكل مختلفة مع جمعيات حقوق الإنسان والرّأي العام تتعلّق بالحريّات، كحقوق مثليّي الجنس... وحتى على الصعيد الرّياضي، فقد تبيّن للوكالة العالميّة لمكافحة المنشّطات Agence Mondiale Antidopage (AMA) بين ت2 2015 وك1 2016 أنّ الرّياضيّين الرّوس يتعاطون المنشّطات بغطاء من السّلطات الرّوسيّة، وقام الاتّحاد الدّولي لألعاب القوى La Fédération Internationale d'Athlétisme (IAAF) بإقصاء الاتّحاد الرّوسي لألعاب القوى لفترة غير محدّدة وتعليق مشاركة الرّياضيّين الرّوس في المنافسات العالميّة ممّا هدّد مشاركتهم في الألعاب الأولمبيّة في ريو دو جانيرو سنة 2016.

---

[1] Julien Vercueil, “Avis de gros temps sur l’économie russe”, op.cit., P 7

[2] Ibid., P 7

[3] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power,** op.cit., P 140

[4] Ibid., P 140

[5] Frederik Pleitgen, Steve Almasy and Alla Eshchenko, "Boris Nemtsov, outspoken Putin critic, shot dead in Moscow", CNN, 28 Feb 2015

[6] Ivana Kottasova, "Ruble collapse makes bribery more expensive for Russians", CNN Money, 27 Feb 2015

تصنيف الأداء الدّولي لروسيا

المتغيّر	تصنيف روسيا	الدّولة المصنّفة أعلى أو أدنى
الحريّة السّياسيّة	غير حرّة	
حريّة الصّحافة	174	173(اليمن) / 175 (الكونغو)
التّنمية البشريّة	71	70 (ألبانيا) / 72 (مقدونيا)
الأداء البيئي	69	68 (مصر) / 70 (الأرجنتين)
المنافسة الاقتصاديّة	63	62 (سري لانكا)/64(الأورغواي)

التّصنيف الدّيموغرافي الدّولي لروسيا

الفئة الدّيموغرافيّة	تصنيف روسيا	الرّقم
معدل النمو السكاني	222	- 0.465 %
معدل الوفيّات	7	16.04/1000
العمر المتوقّع عند الولادة	161	66.16 سنة

Source: Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 142

لقد انهار الاتحاد السّوفياتي بسبب: الارهاق الاجتماعي، عدم الملاءمة السّياسيّة، الفشل الإيديولوجي والاقتصادي للماركسيّة، ونجاح السّياسات الخارجيّة الغربيّة في الاستيعاب العسكري والتّسلّل الإيديولوجي السّلمي.[1] من هنا قد يكون الحلّ الأفضل للخروج من "الأزمة الروسية" والحرب الباردة الجديدة هو بحلّ المشكلة الأوكرانية والأزمة السورية والتّعاون الأوروبي- الروسي. فقد أظهر تاريخ أوروبا أن الضغط الكبير على السلطة في دولة عظمى يزيد من النّزعة نحو العزلة، القوميّة، والانتقامية.

وتملك روسيا اليوم خيارات عديدة على الصعيدين الإقليمي والدّولي أهمها:

- أولوية الشراكة الاستراتيجية الناضجة مع الولايات المتّحدة في ظل العولمة.
- أولوية الإقليميّة في ظل شراكة اقتصادية تسيطر عليها موسكو مع اضطلاع الشركاء الآخرين بدور مهمّ، وذلك لخلق قوة إقليميّة قادرة على خلق توازن مع الولايات المتّحدة والإقليميّة الأوروبية.
- تحالف إقليمي مضادّ للولايات المتّحدة من أجل الحد من الهيمنة الأميركية في أوروبا وآسيا.

[1] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power,** op.cit., P 12

ثانياً: الوضع العام للولايات المتّحدة الأميركية والغرب

أ- نقاط قوّة ونقاط ضعف الولايات المتّحدة

LIABILITIES	ASSETS	نقاط القوّة	نقاط الضعف
National Debt	Overall Economic Strength	قوّة اقتصادية شاملة	الدين العام
Flawed Financial System	Innovative Potential	إمكانيات مبتكرة	نظام مالي منقوص
Widening Social Inequality	Demographic Dynamics	ديناميّات ديموغرافية	اتّساع التفاوت الاجتماعي
Decaying Infrastructure	Reactive Mobilization	تعبئة تفاعليّة	بنية تحتيّة متآكلة
Public Ignorance	Geographic Base	قاعدة جغرافية	الجهل العام
Gridlocked politics	Democratic Appeal	جاذبية ديموقراطية	سياسات "الطريق المسدود"

Source: Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 55

ما زالت الولايات المتّحدة تتمتّع بالاقتصاد الوطني الأوسع بهامش مريح، تتفوّق عليها بشكل بسيط المنطقة الأوروبيّة لكنّ هذه الأخيرة تعاني من نسبة بطالة عالية ونسب نموّ أضعف. وقد تفوّقت الّصّين سنة 2014 على الولايات المتّحدة بشكل بسيط في النّسبة المئويّة من الحصّة من النّاتج المحلّي العالمي.[1]

[1] https://www.quandl.com/collections/economics/gdp-as-share-of-world-gdp-at-ppp-by-country

AVERAGE RANKING ACROSS ECONOMIC INDICATORS *Averaged global ranking from Entrepreneurship,Economic Competitiveness, and Trade Logistics Indexes*		**AVERAGE RANKING ACROSS SOCIAL AND POLITICAL INDICATORS** *Averaged global ranking from Corruption, Human Development, Education, and Freedom of the Press Indexes*	
Country	***Averaged Rank Worldwide***	***Country***	***Averaged Rank Worldwide***
United States	7th	United States	20th
China	31st	Brazil	75th
India	50th	Russia	110th
Brazil	51st	India	111th
Russia	71st	China	112th

Source: Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 58

تظهر هذه الدّراسات أنّه في حين تشتدّ المنافسة على صعيد القوى العالميّة، ما من "قوى ناشئة" أخرى تتمتّع بمزيج من الSoft Power والHard Power التي ميّزت تفوّق الولايات المتّحدة.[1] فهي تبقى متفوّقة على الصّعيدين العسكري والاقتصادي، وبحسب Shangai Jiao University، 8 من أصل الجامعات العشر الأولى في العالم أميركيّة، وكذلك بالنّسبة لأول 17 من أصل 20.[2]كما يبلغ العمر المتوقّع عند الولادة في الولايات المتّحدة 79 سنة مقابل 69 في روسيا.[3]

ب- <u>المعسكر الغربي</u>

إنّ توسيع المجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة بعد الحرب الباردة لم يؤدّ إلى قيام وحدة حقيقيّة بل إلى "تسمية خاطئة". فالمجموعة السّابقة في غرب أوروبا كانت متّحدة أكثر سياسيّاً من الاتّحاد الذي يضمّ معظم أوروبا، من خلال عملة موحّدة جزئيّاً، بدون سلطة سياسية مركزية حاسمة حقاً أو سياسة ماليّة مشتركة.[4] وقد ظهر التّصدّع الاوروبي من خلال أزمة اللّاجئين بشكل كبير والسّياسات المنفردة والمتناقضة داخل الاتّحاد، بالاضافة الى الاستفتاء البريطاني للانفصال عن الاتحاد الأوروبي الذي أتت نتائجه إيجابية ونزعة دول أخرى الى الانفصال في المستقبل.

<u>بند ثاني: أوجه شّبه واختلاف بين "الحربين الباردتين"</u>

- لم تعد الايديولوجيات تلعب دوراً مهمّاً خلال "الحرب الباردة الجديدة" بل باتت المصالح – وخصوصاً الاقتصاديّة – تلعب الدّور الأكبر في هذا الإطار. وروسيا اليوم تؤيد قضايا بدون

[1] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 58

[2] Academic Ranking of World Universities 2015, Shanghai Jiao Tong university

[3] World Health Organization, World Health Statistics 2015, Geneva

[4] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 22

محتوى ايديولوجي على عكس الاتّحاد السوفياتي ممّا يصعّب مهمّتها.
بعد الخسائر الأميركية في أفغانستان والعراق تغيّرت قواعد اللعبة، فالسيطرة العالمية لم تعد مرتبطة باحتلال أقاليم جغرافية، بل بالتحكّم بالأسواق المالية وخطوط التجارة البحرية. كما أنّ واشنطن تحاول التحكّم بالتدفق النفطي عن طريق "ضبط "الحنفية" قبل ضبط البئر".[1]

- ساحة الصّراع هي الشرق الأوسط وشرق أوروبا/آسيا الوسطى مجدداً. في المرحلة السابقة كانت فلسطين هي مركز النزاع وكان الاتحاد السوفياتي يلعب دور الضامن للمشاعر العربية ولو أنه لم يستطع أن يضمن لها انتصاراً واحداً. واليوم تشكّل سوريا السّاحة الأساسيّة بالإضافة إلى العديد من الحروب بالوكالة، كما تشكّل الحرب المعلنة على "الدّولة الاسلاميّة" نقطة محوريّة.

- إستخدام الدّبلوماسية المكّوكيّة – التي عرف بها هنري كيسنجر أيّام الحرب الباردة – من قبل "كيري" و"لافروف"، بالإضافة إلى استخدامٍ واسع للدبلوماسيّة المباشرة من قبل معظم الدّول، حيث أصبحت مقبولة في العلاقات الدّولية بعد أن كانت تشكّل نوعاً من التّعدّي على سيادة الدّول في السّابق.

- حوار وانفتاح غربي – إيراني برغم عمق المشاكل شبيه بتوجّه نيكسون وكسينجر إلى بكين للقاء ماو تسي تونغ[2] ممّا وجّه ضربة إلى موسكو حينها، وفي المقابل، إنفتاح روسي-اسرائيلي. كما أنّ كوبا بدأت الانفتاح على واشنطن بعد وفاة "هوغو تشافيز" – رئيس فنزويلا الذي كان يعيد احياء "الكاستروية" في أميركا اللاتينية – ومع اعتكاف فيديل كاسترو بسبب الوضع الصحي حتى وفاته. وكما فعل كاسترو في كوبا كذلك فعل المرشد الأعلى في طهران: "لم يبارك الاتفاق مع الولايات المتّحدة لكنّه رفع عنه اللعنة".[3]

- لا زالت الولايات المتّحدة الأميركية الأكثر جاذبيّة بسبب التنوّع الدّيموغرافي، حيويّة النّظام الاقتصادي والصّورة المكوّنة من خلال الإعلام عن طريقة الحياة الأميركية The American way of life. في حين أنّ الصّين تتمتّع بجاذبيّة أيضاً لدى دول العالم الثّالث، خصوصاً الدّول التي لا يفي الغرب بوعوده معها ولا تريد الذهاب باتّجاه روسيا.

- الحروب بالوكالة: روسيا تدعم ميليشيات بشكل مباشر في شرق أوروبا والشّرق الأوسط. والولايات المتّحدة ترسل خبراء للتدريب والتّجهيز العسكري بدل الانخراط المباشر في الأعمال العسكريّة.

ربحت الولايات المتّحدة الحرب الباردة بسبب قدرة النظام الاقتصادي على تأمين أعباء الحرب والتسلح. وعند تولّي أوباما السلطة وجد أن بوش ترك له دولة مفلسة،[4] فركّز على إصلاح الوضع الاقتصادي/الاجتماعي والتّخفيف من الإنفاق الحربي فيما زادت روسيا من الإنفاق العسكري والتّسلّح منذ وصول بوتين إلى السّلطة.

<u>أولاً: روسيا والحربَين الباردتَين</u>

لا زالت روسيا تعاني من مشاكلها القديمة-الجديدة المتعلّقة بوجود نوع من الأوليغارشيّة الحاكمة، الفساد، وهروبها من مشاكلها الاقتصاديّة نحو الخارج، فتدخل في صراعات استنزاف طويلة لمواردها، كما حصل في أفغانستان بين 1979 و 1989، وكما يحصل اليوم في أوكرانيا وسوريا. هذا بالإضافة إلى دور كبير وظاهر على الصعيد الوظيفي يخفي ضعفاً بنيوياً لا تعطيه السلطة الأهميّة المطلوبة. فبسبب تراجع الروبل وسعر النفط على حدّ سواء قد يصل الاقتصاد الروسي إلى طريق مسدود، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع بسبب الضعف البنيوي في الاقتصاد الروسي ومن أهم معالم هذا الضعف:

---

[1] Hicham Ben Abdallah El-Alaoui, “Surdité des gouvernements arabes”, **in Le Monde Diplomatique**, Fév 2015, P 23

[2] سمير عطاالله، "الشرق المضني وروسيا المتعبة"، **النهار**، 18 شباط 2015، ص 12

[3] المرجع نفسه، ص 12

[4] المرجع نفسه، ص 12

أ- ضعف الدّولة التي لا يظهر وجودها الفعلي خارج شخص قائدها الحالي، بطريقة تسمح بلعب دورها المؤسساتي بعيداً عن المصالح الخاصة.
ب- تركيز موارد البلاد في قطاعي الطّاقة والمال، اللذين تتحكّم بهما طبقة أوليغارشية.
ج- ضعف البنى التحتية.[1]

بعد الحرب العالميّة الثانية كان الاتحاد السوفياتي المصدّر الأول للقمح في العالم، ومع اشتداد "الحصار الأميركي" أصبح دولة مستوردة للقمح. وفي سنة 2014 كانت روسيا قد عادت إلى المراتب الأولى كدولة مصدّرة للقمح، لكن تراجع "الروبل" دفع بالدّولة إلى كبح التّصدير خوفاً من ارتفاع الأسعار.[2] كما حثّ الرئيس بوتين أصحاب المصانع إلى العودة إلى الصّناعات الثقيلة، في اجتماع شبيه بذاك الذي قام به ستالين مع أصحاب المصانع نفسها. وبالتالي فإن روسيا تعيد إحياء ذات القطاعات التي شكّلت محور قوّة الاتحاد السوفياتي الاقتصادية، قبل أن تنهار هذه القطاعات تدريجياً خلال الحرب الباردة، فيما تؤثر العقوبات بشكل كبير على تطوّر القطاعات المتعلّقة بالتكنولوجيا، تماماً كما حدث مع إطلاق برنامج Strategic Defense Initiative (SDI) – الذي عرف إعلاميّاً بالـStar Wars – من قبل الرئيس الأميركي ريغان خلال ثمانينيّات القرن الماضي حيث لم يستطع الاتحاد السوفياتي أن يجاري الولايات المتّحدة مما ساهم في تسريع الانهيار. وفي الحرب المعلنة على "الدولة الاسلامية" تقوم روسيا بالتدخل المباشر في سوريا بناء على طلب الحكومة السورية مما يحمّل خزينتها أعباءً طائلة، أما الولايات المتحدة فتقوم بدعم مقاتلين وتدخل بشكل غير مباشر.

ثانياً: إظهار القوّة الرّوسيّة/الشّرقيّة

في نيسان 2014، إعترض الطّيران الهولندي قاذفتين روسيّتين في المجال الجوّي الهولندي.
في أيلول 2014، تمّ اعتراض طائرات روسيّة قرب الحدود الأميركية الكنديّة.
في ت1 2014، قامت مجموعة من الطّائرات الرّوسيّة بمناورات غير اعتياديّة في المجال الجوّي الأوروبي فوق بحر البلطيق، بحر الشّمال، البحر الأسود ومناطق أخرى، إعترضتها طائرات من النّروج والبرتغال، وفقاً لبيان صحفي صادر عن حلف شمال الأطلسي[3]. ولم يكن هناك أيّ تنسيق روسي مع الطّيران المدني ممّا يشكّل خطراً على الأمن الجوّي.
في آذار 2015، قام السّفير الرّوسي في كوبنهاغن بتهديد الدّانمارك: "إذا قامت الدانمارك بالمشاركة في مشروع الدّرع الصّاروخي الأميركي، فإنّ السّفن الدّانماركيّة ستصبح هدفاً للغوّاصات النّوويّة الرّوسيّة".[4] والدّرع الصّاروخي هو مشروع أطلقه الحلف الأطلسي سنة 2010 ليصبح جاهزاً سنة 2025 لحماية أوروبا من الهجمات الصّاروخيّة، الرّوسيّة بطبيعة الحال.
في الرّابع من تمّوز 2015 (عيد الاستقلال في الولايات المتّحدة)، قامت القوّات الجوّية الأميركية باعتراض قاذفتي قنابل روسيّتين قبالة سواحل كاليفورنيا، حيث قام الطيّارون الرّوس بتوجيه رسالة الى نظرائهم الأميركيين عبر أجهزة الاتّصال: "نحن هنا لنحيّيكم بمناسبة عيد استقلالكم في الرّابع من تمّوز".[5]
في ك1 2015 كانت البحريّة الإيرانيّة قد قامت بتجربة 3 صواريخ من زورق حربيّ بالقرب من ثلاث سفن حربيّة غربيّة، بينها حاملة الطّائرات الأميركية USS Harry S Truman في مضيق هرمز.[6]

---

[1] Julien Vercueil, “Avis de gros temps sur l’économie russe”, op.cit., P 7
[2] Ibid., P 6
[3] Jamie Crawford, “Unusual' Russian flights concern NATO”, CNN, 30 Oct 2014
[4] S.A., AFP, 22 Mars 2015
[5] Laura Smith-Spark, "Why is Russia sending bombers close to U.S. airspace? ", CNN, 27 July 2015
[6] S.A., AFP, 29 Dec 2015

وتبقى النقطة الأهم التدخّل العسكري الروسي الحاسم في سوريا، الذي قلب موازين المعركة، وإنشاء قواعد عسكريّة وبحريّة لا يبدو أنّ روسيا ستتخلّى عنها بسهولة بعد انتهاء الحرب. بالإضافة الى ذلك، ظهرت اتّهامات أميركية لروسيا بقرصنة إلكترونية أثّرت على الانتخابات الرئاسية الأميركيّة لصالح Donald Trump علماً أنه ما من أدلّة منشورة واضحة على الموضوع.

ثالثاً: إظهار القوّة الغربيّة

- Operation Atlantic Resolve: هي جهود عسكريّة أميركيّة بدعم من حلف شمال الأطلسي للردّ على الأعمال العسكريّة الرّوسيّة في أوكرانيا، تتمثّل بزيادة التّواجد العسكري جوّاً، برّاً وبحراً في المنطقة منذ سنة 2015.[1] وإرسال القوّات الجويّة الأميركية لمقاتلات حربيّة إلى فنلندا في ربيع 2016 في مناورة تبعد حوالي 160 كلم عن الحدود مع روسيا. بالرّغم من عدم انتساب فنلندا إلى حلف شمال الأطلسي، فإنّ دولاً محايدة كفنلندا والسّويد بدأت تتساءل كيف يمكن أن تتعاون في حال التّعرّض لضغط من روسيا.[2]
- Pacific Pathways: ينفّذ الجيش الأميركي منذ سنة 2014 هذه العمليّة من أجل "إعادة التّوازن" في منطقة المحيط الهادئ وهي طريقة ليخلق الجيش الأميركي وجوداً شبه دائم في مناطق من الهادئ حيث لا توجد إمكانيّة سياسيّة أو ماليّة لقيام قواعد عسكريّة.[3]
- Operation Dragoon Ride: في آذار- نيسان 2015 قام الجيش الأميركي وحلف الأطلسي بمناورات في بولندا، إستونيا، وليتوانيا[4] منتقلين من دول البلطيق (إستونيا، لاتفيا وليتوانيا) عبر بولندا وتشيكيا إلى المانيا[5]، وشكّلت تطميناً وتضامناً مع دول الحلف في وسط وشرق أوروبا بعد الأعمال الحربيّة الرّوسيّة في أوكرانيا.[6] وقد كان حلف شمال الأطلسي قد أعلن في شباط 2015 إنشاء وحدات قيادة في إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، بلغاريا وبولندا قرب الحدود الرّوسيّة.[7]
- نشر الجيش الأميركي في أوروبا بطارية من صواريخ «باتريوت» الدّفاعية في قاعدة عسكريّة في مدينة تبعد نحو 50 كيلومتراً عن العاصمة وارسو- بولندا، في إطار تدريبات مشتركة مع بولندا، بعدما أوردت وسائل إعلام روسية أن موسكو نشرت صواريخ باليستية من طراز «إسكندر» في منطقة كالينينغراد المجاورة لبولندا.
- في مطلع سنة 2016، أعلنت وزارة الدّفاع الأميركية عن زيادة الإنفاق العسكري المخطّط له أربع مرّات أكثر، (3.4 مليار دولار) ضمن مبادرة "إعادة الطّمأنينة الأوروبية"[8] لدعم الانتشار العسكري الأميركي في شرق ووسط أوروبا ليبلغ حجم لواء مدرّع كامل التّجهيز في كلّ الأوقات في المنطقة. وقد واجه الإعلان اعتراضاً روسيّاً كبيراً، حيث أنّ الأمر يشكّل خرقاً لروحيّة الاتّفاقيّات بين حلف شمال الأطلسي وروسيا، الهادفة الى تطمين موسكو حول

---

[1] US Department of Defense, www.defense.gov, 21 March 2015

[2] Brad Lendon and Zachary Cohen, "U.S. Air Force to send F-15 jets to Finland", CNN, 15 Feb 2016

[3] Wyatt Walson, "Pacific Pathways: Army prepares new track for deploying forces in Pacific", **in Stars and Stripes,** 1 May 2014

[4] Dan Lamothe, "In show of force, the Army's Operation Dragoon Ride rolls through Europe", **in The Washington Post,** 24 March 2015

[5] "Czechs welcome an American army convoy despite their president's support for Russia", **in The Economist,** 1 Apr 2015

[6] Rick Lyman, "An American Military Convoy in Europe Aims to Reassure Allies", **in The New York Times,** 29 March 2015

[7] Laura Smith-Spark and Matthew Chance, op.cit.

[8] Brad Lendon and Zachary Cohen, op.cit.

عدم وجود قواعد أميركيّة دائمة في الدّول السّوفياتيّة السّابقة.[1]

- في تموز 2016، وفي قمّة حلف شمال الأطلسي، تقرر نشر 4 كتائب في البلقان وبولندا.

رابعاً: إستمرار استراتيجيّة "الاحتواء والتّطويق" Strategy of containment بوجه جديد

قال Harold Mackinder أنّ "أوراسيا" هي "جزيرة العالم"، ومن يسيطر على "جزيرة العالم" يحكم العالم. ثلاث قادة عسكريّين كانوا قريبين من تحقيق هذا الحكم: جنكيز خان، هتلر، والأقرب كان ستالين. وبسبب "حركة النّشوء السّياسي الآسيويّة"، بالإضافة إلى بروز فاعلين إقليميّين جدد، لم يعد باستطاعة قوّة واحدة أن تحكم أوراسيا بحسب مفهوم Mackinder.[2]

ولتحقيق الاستقرار "عبر- الأوراسي"، سيكون على الولايات المتّحدة التّدخّل لتشكيل غرب أوسع وأكثر حيويّة، والمساعدة على إيجاد توازن مع المنافسة النّاشئة في الشّرق.[3] كتب Brzezinski هذه الكلمات سنة 2013 بعد أن بدأت ملامح "الحرب الباردة الجديدة" بالاتّضاح، كما اتّضح أنّ الولايات المتّحدة لن تسعى للسيطرة على جزيرة العالم كما فعل القادة الثّلاث السّابق ذكرهم، بل اعتمدت ولا زالت تعتمد على استراتيجيّة الاحتواء والتّطويق. عرفت هذه الاستراتيجيّة خلال الحرب الباردة، فالتحالف السوفياتي- الصيني سيطر على وسط القارتين ولكنه لم يسيطر على التخوم، بينما فرضت أميركا نفسها في غرب أوروبا وشرق آسيا عسكرياً وسياسياً (حصار برلين وحلف شمال الأطلسي، حرب كوريا وحلف جنوب شرق آسيا)، ثم جنوب القارتين من خلال التدخل غير المباشر في أفغانستان ضد السّوفيات والوجود في الخليج العربي وحلف بغداد. هذا "الاحتواء والتطويق" حسب نظرية George Kennan، والذي تميّز بتجنّب الحرب الشّاملة بسبب توازن الرّعب النّووي، أثبت أن الحسم لن يكون على يد القوّة العسكريّة بقدر ما يرتكز على: الحيويّة السّياسية، المرونة الإيديولوجية، الدّيناميكيّة الاقتصاديّة، والجذب الثقافي.[4]

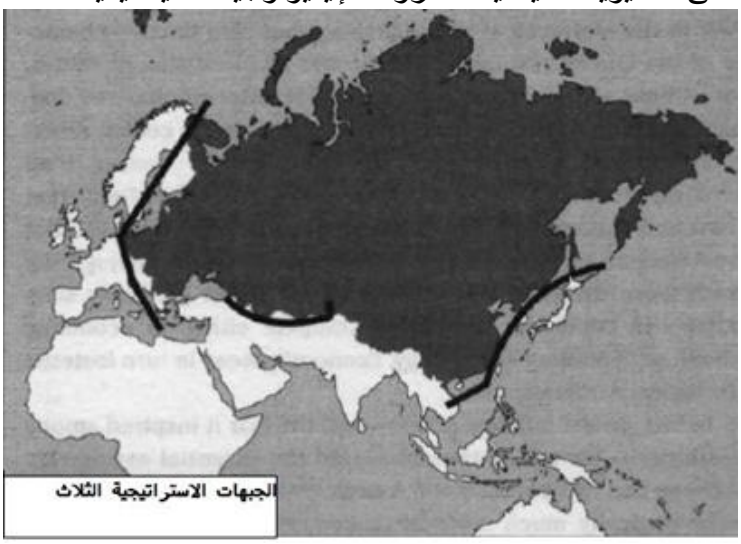

Source: Zbigniew Brzezinski, **The grand chessboard-American primacy and its geostrategic imperatives,** op.cit., P 7

واليوم، تتواجد الولايات المتّحدة عسكريّاً واقتصاديّاً حول مناطق النّفوذ السّوفياتي السّابق التي تحاول روسيا فرض هيمنتها عليها من جديد، باحثة عن أفكار لتسويق تدخّلها، عن طريق تحريك الجماعات النّاطقة باللّغة الرّوسية، أو الحديث عن حرب "دينيّة" ضدّ الإرهاب التّكفيري.

---

[1] Nikolas Gvosdev, "How NATO's Military Buildup Will Test Russia", **in The National Interest,** 4 Feb 2016

[2] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 131

[3] Ibid., P 131

[4] Zbigniew Brzezinski, **The grand chessboard-American primacy and its geostrategic imperatives,** op.cit., P 7

فالولايات المتّحدة متواجدة عسكريّاً لجهة الغرب بواسطة حلف شمال الأطلسي الذي يتوسّع باستمرار، وفي الخليج العربي من الجنوب، وفي جنوب شرق آسيا من خلال الأحلاف العسكريّة مع اليابان وكوريا:

في كوريا الجنوبيّة: يتواجد الجيش الأميركي الثّامن، وهو تطوّر ليصبح جيشاً مشتركاً مع وحدات من الجيش الكوري الجنوبي.

في اليابان: وجود ديموقراطيّة سلميّة، وقبول الحماية العسكريّة الأميركية خلقت مناخاً مناسباً للنمو الاقتصادي السّريع. وارتفع الناتج المحلّي الاجمالي 500 مليار دولار سنة 1975 إلى 5.2 تريليون دولار سنة 1995[1] و4.6 تريليون دولار سنة 2014.[2]

في الهند: تحسّن العلاقات الأميركية- الهنديّة خلال العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين عزّز وضعيّة الهند العالميّة وزاد من طموحها.[3]

إن بروز اليابان، الهند، والصّين – حيث الاستثمارات الأميركية الهائلة – شكّل استيعاباً لأي دور يمكن أن تلعبه روسيا في شرق آسيا في المستقبل، بالرّغم من عدم وجود تحالف بين القوى الثّلاث، لا بل التّنافس بينها.

فما يحصل على الأرض هو حصار لروسيا بدويلات طائفيّة على حدودها الجنوبية والغربيّة، من الجمهوريّات الإسلاميّة على حدودها الجنوبيّة وصولاً إلى تفكّك المناطق التي كانت تشكّل مجالاً حيويّاً للاتّحاد السّوفياتي السّابق، فضلاً عن وجود حوالي 20 مليون مسلم سنّي في روسيا. ومن المرجّح أن تكون عمليّة تفكّك العراق وسوريا [في حال حصلت فعلاً] إلى مناطق شيعيّة، سنيّة وكرديّة منفصلة مؤلمة وعنيفة. إذ سيكون من الصّعب تجنّب المواجهات الطّائفيّة حيث السكان مختلطون، مثل المناطق داخل بغداد والمحيطة بها والتي يبلغ عدد سكّانها سبعة ملايين نسمة.[4] وتشكّل "الدّولة الاسلاميّة" منطقة عازلة حول مناطق النّفوذ الرّوسي لجهة الجنوب الغربي وتحرّك الأقليّات الإسلاميّة المتطرّفة في الدّول النّاشئة حديثاً جنوب روسيا. وقد بدأت أقليّات إسلاميّة بالتحرك في جمهوريات جنوب روسيا، خصوصاً وأن بعضها عانى تاريخياً من تجارب سيئة مع الجيش الروسي.

وبالإضافة الى هذا "الحصار" برز حصار من نوع آخر، تمثّل بالتّضييق على سوق بيع الأسلحة الرّوسيّة. فالدّول التي كانت تشتري هذه الأسلحة: ليبيا، سوريا وإيران، تعرّضت لمشاكل أمنيّة واقتصاديّة خطيرة في السّنوات الماضية، ممّا أدّى الى ضيق سوق تصريف السّلاح الرّوسي بشكل كبير.

وإذا أردنا اجراء مقارنة لأبرز نقاط الشّبه والاختلاف بين الحربين الباردتين، يمكننا الإضاءة على النّقاط الأساسيّة في الجدولين التّاليين:

---

[1] World Bank, World Development Indicators, 26 April 2011

[2] International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2015

[3] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 20

[4] باتريك كوكبيرن، المرجع السابق، ص 180

الحرب الباردة من نهاية الحرب العالميّة الثّانية إلى انهيار الاتّحاد السّوفياتي

	على الصّعيد الدّولي		على الصّعيد العربي	
	المعسكر الغربي	**المعسكر الشّرقي**	**داخل الدّول(الشّارع)**	**العلاقة بين الدّول العربيّة**
المبدأ/العقيدة	لا إيديولوجيا الديموقراطية الليبرالية	إيديولوجيا ماركسيّة-لينينيّة	**مطالب اجتماعيّة** فقر	صراع بين فكرتين: البعث (سوريا/العراق) **الدّين كمرجع للحكم** (دول الخليج)
داخليّاً	حريّات (تعبير، اقتصاديّة...)	**محاربة الطّبقيّة**	- نزعة إلى الاشتراكيّة كحلّ ووعود للشعب بمحاربة الطّبقيّة **- نزاع السّلطة مع الاسلاميّين** **- لجوء مجموعات إلى حركات متطرّفة** كالإخوان المسلمين - تعاطف مع القضيّة الفلسطينيّة	
العلاقات الخارجيّة	**Strategy of Containment**	نشر الشّيوعيّة (الشّوعيّة العالميّة) السّيطرة على الدّول المجاورة (Mackinder)		
عملانيّاً	- حلف شمال الأطلسي - حلف بغداد - حلف جنوب شرق آسيا - دعم اسرائيل	- حلف وارسو - دعم الدّول العربيّة في الصراع العربي-الاسرائيلي		
			ملاحظة: **هروب السّلطات العربيّة من التزاماتها الدّاخليّة نحو الحرب العربيّة-الاسرائيليّة، الصّراعات العربيّة-العربيّة، والصّراع مع الحرات الدّينيّة المتطرّفة**	
النّتيجة				
من حيث المبدأ		سقوط الشّيوعيّة لعدم الاقتناع بتطبيقها داخليّاً، فقد انهار الاتّحاد السّوفياتي من الدّاخل (Implosion)، لعدم احترامه لمبادئ انسانيّة أساسيّة كالملكية الفرديّة وتعدّديّة ونسبيّة الحقيقة.	**- لم تقم السّلطات العربيّة بسياسات اجتماعيّة** **- تحوّل السّلطات "الثوريّة" التي وعدت بالقضاء على الطبقيّة إلى طبقة أوليغارشيّة شبيهة بالطّبقة السّابقة** - التّطبيع مع اسرائيل **- بحث مجموعات من الشّعوب العربيّة عن هويّة جديدة بعد سقوط اليساريّة *واللّجوء إلى الدّين***
داخليّاً		- نجاح الدّيموقراطيّات الغربيّة التي أخذ بعضها حسنات من الماركسيّة وقام بتوليفها ليخلق ديموقراطيّات اجتماعيّة، فيما استمرّ بعضها باعتماد اللّيبراليّة المطلقة **- تحوّل الطّبقة الحاكمة في الدّول اليساريّة إلى أوليغارشيّة وأنظمة تروسيّة**	
الانتقال من زمن الايديولوجيّات إلى زمن الهويّات				

الحرب الباردة الجديدة في القرن الحادي والعشرين

	على الصّعيد الدّولي		على الصّعيد العربي	
	المعسكر الغربي	**المعسكر الشّرقي**	**داخل الدّول (الشّارع)**	**العلاقة بين الدّول العربيّة**
عموميّات	***سيطرة على الموارد*** حول العالم ***دور متزايد للفاعلين الجدد*** ثقافة الفرديّة Individualisme	- مشاكل اقتصاديّة - فساد - نفوذ إقليمي	**مطالب اجتماعيّة** فقر **يأس من الأوضاع القائمة**	***صراع بين الدّول على أساس مذهبي***
داخليّاً	حريّات (تعبير، اقتصاديّة...)	***قمع المعارضة التي تطالب بالمشاركة السّياسيّة***	***-لجوء إلى الدّين في إطار البحث عن الهويّة الثّقافيّة*** ***-نزاع السّلطات مع الاسلاميّين*** وصول العولمة والأفكار الغربيّة إلى الأفراد ***والمطالبة بالمشاركة السّياسيّة***	
العلاقات الخارجيّة	**Strategy of Containment** بطريقة حديثة عن طريق الاتّفاقيّات العسكريّة ***والدّويلات الطّائفيّة*** ***- دور كبير للفاعلين الجدد***	- نفوذ إقليمي - تحالفات واتّفاقيّات اقتصاديّة/عسكريّة (روسيا، الصّين، إيران...)	**هروب من الضغط الدّاخلي نحو الصّراع بين الدّول العربيّة**	
استراتيجيّاً	- حلف شمال الأطلسي - تواجد عسكري حول جميع المضائق البحريّة والنّقاط الاستراتيجيّة في العالم - تحالف مع الدّول العربيّة، الافريقيّة والآسيويّة ***- دويلات طائفيّة حول روسيا*** ***دور متزايد للفاعلين الجدد*** في القرار في الدّول النّامية - التدخّل الإنساني **- استنزاف روسيا في سوريا وأوكرانيا** - التّضييق على بيع الأسلحة الرّوسيّة	استخدام مجموعات مسلّحة طائفيّة في شرق أوروبا، الدّول العربيّة، وآسيا الوسطى		
			ملاحظة: هروب السّلطات العربيّة من التزاماتها الدّاخليّة نحو الصّراعات العربيّة-العربيّة على أساس مذهبي والحروب بالوكالة بين المجموعات الاسلاميّة المتطرّفة	

النّتائج المتوقعة

- اتّجاه الغرب إلى إعادة تحقيق "انتصارات اقتصاديّة" على حساب روسيا ***-خطر تحوّل ثقافة الفرديّة إلى ايديولوجيا***، فالدّول الغربيّة لم تعد تتقبّل نماذج حكم لا تشبه الدّيموقراطيّات الغربيّة وترى فيها خطراً وجوديّاً على ثقافتها، ممّا سيساهم في ***زيادة التّطرّف*** الدّيني ضدّ الغرب، فكما تحوّلت الثّورات الشّيوعيّة من محاربة الطّبقيّة إلى طبقة استبداديّة حاكمة، ***من الخطر أن تتحوّل الدّول الغربيّة من مكافحة الشّموليّة إلى شموليّة الدّيموقراطيّة بدل دمقرطة العولمة.***	***- زيادة التّطرّف*** - استغلال الغرب للتطرّف ***لمحاصرة روسيا بدويلات طائفيّة*** - استغلال الحرب للتطرّف ***للسيطرة على الموارد*** عن طريق التدخّل الإنساني ***- استغلال التّطرّف والحرب من قبل بعض الفاعلين الجدد لتحقيق ارباح***

"الدّولة الاسلاميّة" جزء لا يتجزّأ من الحرب الباردة الجديدة

بإجراء مقارنة للجدولين السّابقين، وبالتالي للحرب الباردة (من نهاية الحرب العالميّة الثّانية إلى انهيار الاتّحاد السّوفياتي) والحرب الباردة الجديدة (في القرن الحادي والعشرين)، يمكننا استنتاج الأمور التالية:

أ- على الصّعيد العربي:

1- لا زالت الشّعوب العربيّة تطالب بسياسات اجتماعيّة منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية.
2- استمرار الحكومات العربيّة بالهروب من الضّغط الدّاخلي نحو حروب خارجيّة، والانتقال من الصّراع بين أنظمة البعث والدّين كمرجع للحكم الى صراع مذهبي.
3- تحوّل الطّبقة التي وصلت الى الحكم من ثورة ضدّ الطّبقيّة الى طبقة حكم شبيهة بسابقاتها والسّيطرة على موارد الدّولة، كما أدّى النّزاع بين هذه الطّبقة ذات الطّابع اليساري والحركات الدّينيّة الى لجوء الشّعب بشكل متزايد نحو الدّين في إطار البحث عن الهويّة الذي ازداد مع انهيار الاتّحاد السّوفياتي.

ب- على الصّعيد الدّولي

1- استمرار سياسة الاحتواء والتّطويق بوجه جديد يتميّز بتطويق روسيا بدويلات وحركات طائفيّة، ودور متزايد للفاعلين الجدد.
2- استمرار الاستنزاف الرّوسي.
3- خطر تحوّل "ثقافة الفرديّة وحقوق الانسان" الغربيّة التي حاربت الإيديولوجيّات بالأساس الى إيديولوجيا، ممّا يؤدّي الى زيادة التطرّف في المقلب الآخر. هذا التّطرّف الذي قد يكون مربحاً لبعض الفاعلين الجدد وقد يدفع الى المزيد من السّيطرة الغربيّة على الموارد بحجّة التدخّل الانساني في المستقبل، سواء كان هذا التدخّل من خلال الHard Power أو الSoft Power ويكون العالم قد دخل في الحلقة المفرغة التّالية:

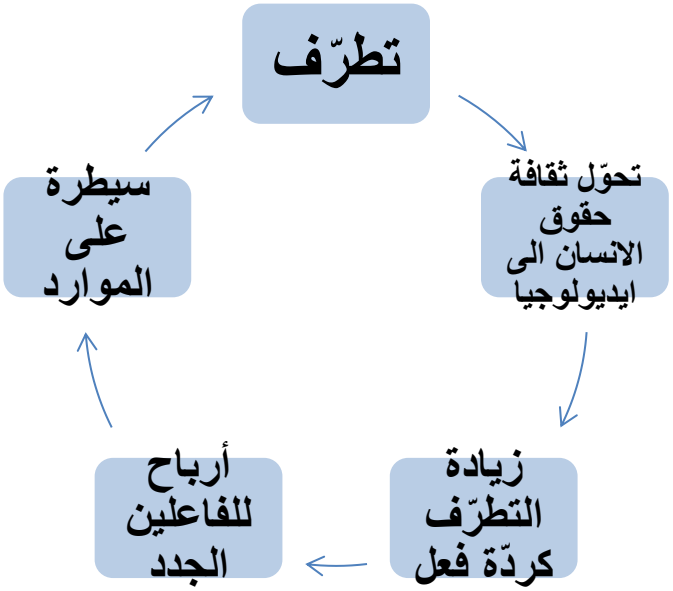

من هنا، لا بدّ من إيجاد حلول لإدارة أزمة الحرب الباردة الجديدة، وتأثيراتها على وجود وأخطار "الدّولة الاسلاميّة"، ولا بدّ لأيّ حلّ أن يكون من ضمن إدارة دوليّة شاملة. فالأسباب والعوامل المؤثّرة على هذه الأزمات ليست عسكريّة حصراً، ولا أمنيّة بالمفهوم القديم للكلمة، بل تتداخل فيها مصالح الفاعلين الجدد مع مصالح الدّول العظمى والإقليميّة. لذا، وقبل الانتقال الى صلب مكافحة الإدارة الدّوليّة لخطر "الدّولة الاسلاميّة"، لا بدّ من تناول "الحرب الباردة الجديدة في الشّرق الأوسط، والظّروف العربيّة والدّاخليّة لنشوء هذه "الدّولة" الإرهابيّة بالإضافة الى الإضاءة على تسلسل الأحداث.

الفقرة الثانية: "الحرب الباردة في الشّرق الأوسط" وتأثير "الدّولة الاسلاميّة"

بند أوّل: "الحرب الباردة الإقليميّة"

كان يمكن للدول العربيّة الاستفادة من مواردها وإمكاناتها البشرية والمادية الكبيرة، ومن الشرعيّة التّاريخية على أثر الثورات الشّعبيّة على الطبقيّة والاستعمار في القرن الماضي، للاستجابة للمطالب الشعبية[1]. ولكن: من أجل البقاء في الحكم، حاولت السلطات الحاكمة في هذه الدّول الإبقاء على ال Status quo، ودخولها في "الحرب الباردة الإقليميّة" وتركيز سياساتها على الخطر الخارجي وغضّ النّظر عن المطالب الدّاخلية، تماماً كما حصل خلال الحرب الباردة، ممّا يشكّل خطورة على الأمن الإنساني على المدى البعيد بالرغم من المكسب السياسي المباشر المتمثّل بالهرب من الضغط الداخلي. وتتقاطع هذه الاستراتيجيّة مع المحاولات الرّوسيّة للتركيز على الخطر الخارجي وتأجيل معالجة الأزمة الاقصاديّة- الماليّة، وتوسيع النّفوذ في المنطقة.

من جهة أخرى، تستمرّ الدّول الغربيّة بقيادة أميركيّة بمحاصرة روسيا بدويلات طائفيّة وتستفيد من استمرار الحرب لاستنزاف روسيا وإيران. فالحرب لا تجري في الولايات المتّحدة، وحتى تأثير اللّاجئين يبقى ضئيلاً فيها، كما أنّ الولايات المتّحدة لم ترسل جيوشاً إلى سوريا والعراق، بل على العكس، قامت بالانسحاب، وهي لا تعاني من ضغط شعبي في هذا المجال.

من هنا، قد نجد تقاطعاً غريباً لمصالح الدّول الغربية مع بعض السلطات الإقليميّة والرّوسية حول استمرار الحرب، فضلاً عن جهات غير رسمية، وفاعلين قد يستفيدون من استمرار الحرب الباردة المذكورة، كالجهات التي تقوم بتهريب النفط والآثار... شركات الأسلحة، شركات الأمن الخاصة (التي تحوّل بعضها إلى جيوش خاصة خلال الوجود العسكري الأميركي في العراق)، فضلاً عن الشركات التي تنتظر نهاية الأعمال العسكريّة لتحقيق الأرباح كشركات البناء والتأمين.

وبالنّسبة لدول المنطقة، للمرّة الأولى في التّاريخ الحديث لم تعد القاهرة، دمشق وبغداد مراكز للقوى الإقليميّة المهيمنة.[2] بل هناك إعادة توزيع لمراكز القوّة بالتّوازي مع "إعادة التّوزيع" الحاصلة على الصّعيد الدّولي في اطار الإدارة الدّولية. كما أن الفاعلين في المنطقة، باستثناء الأكراد، لا يسعون إلى إعادة رسم خريطة "سايكس- بيكو" بل إلى التحكّم بالحدود الحالية التي تشكّل الركيزة الأخيرة للاستقرار[3] بعد الفوضى النّاجمة عن ما بعد الرّبيع العربي، ومصادرة الحركات المتطرّفة للثورات.

أولاً: التّناقض في التّحالفات والعلاقات بالتزامن مع زيادة التطرف

يظهر تناقض كبير في العلاقات بين دول المنطقة، كما تتناقض التّحالفات العسكريّة والسّياسيّة بين ساحة وأخرى، خصوصاً في مناطق النّزاع السّاخنة كسوريا والعراق، وللأمر ارتباط مباشر بوجود "الدّولة الاسلاميّة" ووظيفتها، وتظهر أهمّ التّناقضات على الشّكل التالي:

- نزاع ضدّ الاخوان المسلمين والأبعاد عبر الوطنية لإيديولوجيّتهم الإسلاميّة. فالولايات المتّحدة دعمت الإخوان المسلمين في مصر لدى عزل الرّئيس السّابق محمّد مرسي، وجرّت مصر المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية إلى حملة ضدّ الإخوان المسلمين. فيما حاولت قطر دعم الإخوان المسلمين فكان هناك تصدّ من الإمارات العربيّة المتّحدة، السّعودية، والبحرين الذين يرَون في الإخوان المسلمين خطراً على الخليج. وقد تجلّى النزاع بسحب سفراء هذه الدّول الثلاث من قطر في آذار 2014 لتقرّر عودة العلاقات الدبلوماسيّة الى طبيعتها مجدّداً في ت2 2014.

---

[1] Hicham Ben Abdallah El-Alaoui, op.cit., P 22

[2] Ibid., P 23

[3] Ibid., P 23

- تدعم روسيا السّلطات السّوريّة، بينما تسلّح واشنطن المعارضة، وقد وقعت بعض هذه الأسلحة بيد عناصر "الدّولة الاسلاميّة" بعد انتصارات حقّقوها. كما يقول البعض أنّ مقاتلين سوريّين يستخدمون أسلحة مضادّة للدروع من صناعة أميركيّة – في قتالهم ضدّ السّلطة السّوريّة لا يمكن أن تتواجد في سوريا بدون كفالة أميركيّة.[1] ومن جهة أخرى، فشل برنامج تدريب الولايات المتّحدة لمقاتلين سوريّين معتدلين ضدّ "الدّولة الاسلاميّة"، حين علم هؤلاء المقاتلون بأنّ الولايات المتّحدة لن تسمح لهم بقتال الجيش السّوري.

- تدعم الولايات المتّحدة التّحالف العربي في اليمن إذ تغطّي بوارجها "عاصفة الحزم" كما تدعم إيران في العراق وتؤمّن غطاءً جوّيّاً غير مباشر للميليشيات المدعومة منها على الأرض، بالرّغم من "الحرب الباردة بين إيران من جهة – بالتحالف مع السلطات العراقية، السورية وبعض الجماعات في لبنان والعراق والبحرين واليمن وفلسطين – ودول مجلس التّعاون الخليجي ومصر من جهة أخرى.

- بالرّغم من التّحالف الأميركي- التّركي بوجه روسيا، وكون تركيا خطّ الدّفاع الشّرقي الأوّل لحلف شمال الأطلسي، تعارض تركيا دعم الولايات المتّحدة والغرب وروسيا للأكراد بسبب قلقها من إمكانيّة قيام دولة كرديّة مستقلّة في المستقبل. وقد أعلنت الفصائل الكردية السورية بالتزامن مع عقد مفاوضات السلام السعي لإنشاء نظام فدرالي في المناطق التي تقع تحت سيطرة الأكراد شمال سوريا، في ظلّ معارضة السّلطة السّوريّة والمعارضة على حدّ سواء. كما ظهر استياء تركي رسمي بعد ظهور جنود أميركيين من القوات الخاصة في سوريا يضعون شارات مقاتلين أكراد على بزّاتهم. واحتدم الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة على خلفية دعم هذه الأخيرة للأكراد ممّا أدّى الى تقارب تركي- روسي، وأتى ردّ الرئيس Trump بإعطاء آليات مدرّعة لقوّات "سوريا الديموقراطيّة".

كما احتدم الخلاف التركي – الأوروبي لعدّة أسباب أبرزها:

أ- النزعة الأوروبية الى استقبال اللاجئين الأكراد في أوروبا مقابل رفع الفيزا عن الأتراك للدخول الى أوروبا.

ب- تصويت البرلمان الاوروبي في حزيران 2016 على ادانة الابادة الأرمنية

ج- التنسيق التركي- الروسي في سوريا والعراق.

وقد يكون العامل الكردي من أكبر مصادر التناقضات التي تستغلها "الدولة الاسلامية". كما تبرز جماعات مسلّحة ذات أهداف سياسيّة مستقبليّة، بعضها معروف وبعضها الآخر بعيد عن الأضواء بالرّغم من حجمها الكبير، تطمح إلى الحكم الذّاتي عند انتهاء العمليّات العسكريّة. على سبيل المثال "قوّات سوريا الدّيموقراطيّة"، التي تتألّف من حوالي 80000 مقاتل (50000 من وحدات حماية الشّعب الكرديّة)، وتضمّ ميليشيات كرديّة، عربيّة، سريانية، أرمنيّة، وتركمانيّة. وهي مدعومة في الوقت عينه من "التّحالف الدّولي" (بقيادة الولايات المتّحدة)، القوّات الجويّة الرّوسيّة، والجيش السّوري (حول حلب). وقد قامت قوّات سوريا الدّيموقراطيّة بإنشاء جناح سياسيّ في 10 ك$_1$ 2015 [2]كمقدّمة لمشاريع مستقبليّة، علماً أنّ الهدف الأساس لإنشائها هو القتال ضدّ داعش.

ثانياً: التدخّلات الخارجية في سوريا، العراق، واليمن

قامت إيران بالتدخّل في الحروب الدّائرة في المنطقة بشكل غير مباشر، عن طريق دعم مسلّحين في عدّة دول عربيّة وتزويدهم بالمال والسّلاح والتّدريب العسكري. وفي المقابل، تحاول المملكة العربيّة السّعوديّة إعادة التّوازن عن طريق تحالف عربيّ رسميّ قويّ. وقد قامت قوّات "درع

[1] Aryn Baker, "Syrian Rebels Appear to Have a New Type of US Made Anti-Tank Weapon", **in Time,** 10 Apr 2014

[2] Rodi Said, "Kurdish-Arab coalition fighting Islamic State in Syria creates political wing", AFP**,** 10 Dec 2015

الجزيرة" التي تأسّست سنة 1982 بالتّدخّل عسكريّاً لأوّل مرّة في تاريخها في البحرين سنة 2011، فأرسلت المملكة 1500 جندي بالإضافة الى مئات الجنود من الإمارات. وفي 5 آذار 2015 بدأت عمليّة "عاصفة الحزم" ضدّ "جماعة أنصار الله" (الحوثيّين) في اليمن بقيادة السّعودية ومشاركة: الإمارات، مصر، الكويت، قطر، البحرين، الأردن، المغرب، السّودان، والسّنغال، وبدعم من باكستان. واستمرّت حتّى 21 نيسان 2015 لتنطلق عمليّة "إعادة الأمل" في 22 نيسان. كما بدأت 20 دولة[1] بتنفيذ مناورات "رعد الشّمال" في شمال شرق السّعوديّة في 26 شباط 2016، من أجل التّدريب على القيام بأعمال قتاليّة مشتركة، في إظهار للقوّة على أثر إعلان المملكة إمكانيّة القيام بعمل عسكريّ في سوريا، بالرّغم من أنّ هذا الأمر يبدو صعباً في المستقبل القريب. ففي شباط 2016 أعلن الجنرال السّعودي أحمد العسيري أنّ المملكة تنوي إرسال قوى بريّة – كجزء من تحالف دولي – إلى سوريا لقتال داعش، كما أعلن مسؤولان سعوديّان عن التّخطيط لتدريب عسكريّ متعدّد الجنسيّات يشارك فيه حوالي 150000 جندي من أجل التّحضير لعمليّات مستقبليّة ضدّ داعش، وأنّ معظم الجنود من المملكة، بالإضافة إلى جنود من مصر، السودان، الأردن، المغرب، تركيا، البحرين، الإمارات، وقطر. وقد علّق قائد الحرس الثوري الإيراني على الأمر بأنّه سيكون بمثابة "رصاصة الرّحمة" للجنود السّعوديّين وأنّهم لن يتجرّؤوا على هذا التّدخّل.[2]

من هنا، نرى إلى أيّ حدّ باتت "الحرب الباردة الجديدة"، و"الحرب الباردة الإقليميّة" التي تتفرّع عنها تؤثّران سلباً على مواجهة "الدّولة الإسلاميّة" وأخطارها. فالصّراعات السّعوديّة- الإيرانيّة، والأميركية- الرّوسيّة تعرقل إمكانيّة قيام تحالف عسكريّ فعّال. وقد استفاد البغدادي وقادة هذا التّنظيم من تعدّد اللّاعبين والفاعلين "للّعب على التّناقضات" وتحقيق مكاسب كبيرة.

بند ثاني: تأثير "الدّولة الإسلاميّة" في "الحرب الباردة الجديدة"

أولاً: في "الحرب الباردة النّفطيّة"

بعد سقوط الاتّحاد السّوفياتي وازدياد التّطرّف الإسلامي على الحدود الجنوبيّة لروسيا، دعمت الولايات المتّحدة دول جورجيا وأذربيجان اقتصاديّاً، حتّى أمّنت خطّين للنفط من حوض بحر قزوين إلى المتوسّط (تركيا) مروراً بأذربيجان وجورجيا:

(Baku- Tbilisi-Ceyhan, Baku-Tbilisi-Erzurum) بالإضافة إلى خطّ أنابيب Baku-Supsa، بين بحر قزوين والبحر الأسود منذ سنة 2010، وتشكّل هذه الخطوط مصدر تنوّع مهمّ للنفط والطاقة في أوروبا.

وقد يؤدي انحسار النّفوذ الأميركي في المنطقة إلى سيطرة روسية تامّة على مصادر النّفط الأوروبيّة. ولا زالت روسيا تحاول استغلال بعض الإتنيّات الموجود في أذربيجان وجورجيا المؤيّدة لها تاريخيّاً ممّا يهدّد مشاريع أنابيب النّفط الأميركيّة والأوروبيّة.

[1] السّعوديّة، مصر، تركيا، باكستان، ماليزيا، السودان، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، عمان، الاردن، تونس، المغرب، موريتانيا، جيبوتي، السنغال، تشاد، جزر القمر، المالديف.

[2] Jason Hanna, "Iranian commander mocks Saudi offer to intervene in Syria", CNN, 6 Feb 2016

Source: Thomas Blomberg, https://en.wikipedia.org/wiki/File:Baku_pipelines.svg

إنّ انحسار دور الولايات المتّحدة على السّاحة الدّولية قد يؤدّي إلى إعادة استيعاب روسيا لبعض الدّول التي كانت جزءاً من الاتحاد السّوفياتي أو التي كانت تدور في فلكه، في القوقاز والشّرق الأوسط. وقد بدأت روسيا بالفعل بلعب هذا الدّور، من إعلان استقلال منطقتين من جورجيا بعد اجتياح 2008 (أبخازيا وأوسيتّيا الجنوبيّة) إلى ضمّ القرم واستيعاب مناطق واسعة في شرق أوكرانيا، إلى الوجود العسكري في سوريا، والمخاوف من دعم إنفصاليّين في أذربيجان... إنّ وجود دول دينيّة متطرّفة على الحدود الجنوبيّة للنفوذ الرّوسي، من أفغانستان إلى العراق وسوريا، قد يشكّل عائقاً أمام التّقدّم الرّوسي، واستنزافاً لموارد الدّولة الرّوسيّة المتآكلة إقتصاديّاً في الأساس.

وقد لعبت روسيا "الورقة النّفطيّة" مرّات عديدة سنة 2005، 2007، 2009، 2014(بعد ضمّ القرم)، حيث هدّدت أو أوقفت فعلاً ضخّ النّفط إلى أوكرانيا، وبسبب ديون أوكرانيا قام الرّئيس الأوكراني Yanukovych سنة 2010 بتمديد وجود القاعدة البحريّة الرّوسيّة في Sevastopol لـ25 سنة إضافيّة.[1]

وقد تمّ إلغاء عدّة مشاريع نفطيّة روسيّة في السّنوات السّابقة بسبب "الحرب الباردة الجديدة" التي تدور بشكل كبير في حوض بحر قزوين. فقد بدأت روسيا في ك1 2012 بناء مشروع South Stream [2] لنقل الغاز الطّبيعي من روسيا إلى بلغاريا، ثمّ من صربيا إلى هنغاريا، سلوفينيا حتّى النّمسا. وقد واجه مطالبة الاتّحاد الأوروبي بتعليقه بسبب عدم امتثاله لتشريعات المنافسة والطّاقة في الاتحاد الاوروبي[3]. وقد تخلّت روسيا عن المشروع في ك1 2014 بسبب اعتراض من الاتّحاد الأوروبي وبلغاريا، بعد مشكلة القرم وفرض عقوبات على روسيا.[4] وكان يفترض أن يكون مشروعاً منافساً لمشروع Nabucco[1] وهو يمتدّ من الحدود التّركيّة- البلغاريّة إلى

[1] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 95

[2] Nadia Rodova, "Russia, Bulgaria sign final investment decision on South Stream gas pipeline", **in Platts,** 15 Nov 2012

[3] Bill Lehane, "EU calls for South Stream suspension" **in Upstream Online** (NHST Media Group), 28 May 2014

[4] Jim Yardley and Jo Becker, "How Putin Forged a Pipeline Deal That Derailed", **in The New York Times**, 30 Dec 2014

النّمسا. (وهو تعديل على مشروع Nabucco الأساسي الذي يمتدّ من Erzurum في تركيا إلى Baumgarten an der March في النّمسا).

South Stream, Source:https://en.wikipedia.org/wiki/File:South_Stream_map.png

Nabucco, Source: https://en.wikipedia.org/wiki/File:Nabucco_Gas_Pipeline-en.svg

وقامت روسيا بالاستعاضة عن South Stream بمشروعَي Turkish Stream و Tesla Pipeline.[2] وقد أعلن الرئيس بوتين عن Turkish Stream في الأوّل من ك1 2014، خلال زيارة إلى تركيا، إذ كان يفترض أن ينقل الغاز الطّبيعي من روسيا إلى تركيا عبر البحر الأسود. وبسبب العلاقات المتوتّرة بين البلدين، خصوصاً بسبب الحرب السّوريّة و"الدّولة الاسلاميّة" التي كان أبرز محطّاتها إسقاط الأتراك لطائرة حربيّة روسيّة، تمّ تعليق المحادثات حول

[1] "Gazprom Agrees To Boost Pipeline Capacity", **in Deutsche Presse-Agentur**, 15 May 2009

[2] Kostis Geropoulos, "Greece, Serbia, Hungary, FYROM to sign memorandum on the construction of the pipeline, which should connect the Turkish Stream pipeline with Austria", **in New Europe**, 20 Aug 2015

المشروع في ت2 2015، حتّى ألغته تركيا في ك1 2015.[1]

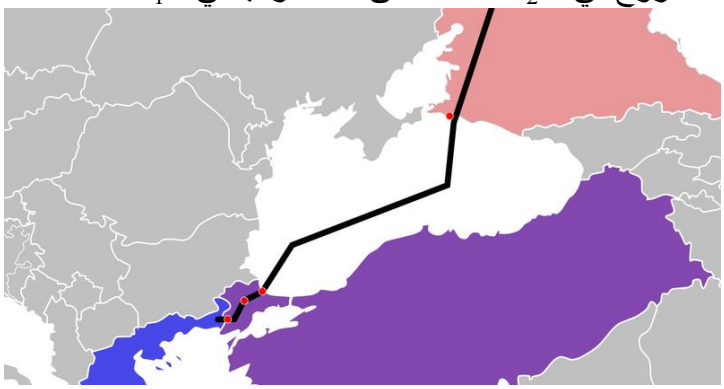

Turkish Stream, Source: https://en.wikipedia.org/wiki/File:Turkish_Stream.png

نستنتج ممّا تقدّم، أنّه في ظلّ الصّراع القائم بين الولايات المتّحدة وروسيا في حوض بحر قزوين، تحاول روسيا بسط نفوذها على الدّول التي كانت جمهوريّات سوفياتيّة سابقاً، فيما تحاول الولايات المتّحدة دعم هذه الدّول وتأمين مصالحها النّفطيّة بالاتّفاق مع الأوروبيّين. وقد حاولت روسيا منافسة هذه المشاريع النّفطيّة من خلال مشروع South Stream الذي تمّ إلغاؤه بعد الأزمة الأوكرانيّة، فحاولت الاستعاضة عنه بالTurkish Sream الذي تمّ إلغاؤه على أثر توتّر العلاقات التّركيّة – الرّوسيّة بسبب الأزمة السّوريّة والحرب على "الدّولة الاسلاميّة" وتوجيه الاتّهام من قبل بعض الأطراف الى تركيا بدعم داعش. كما تهدّد "الدولة الاسلاميّة" المصالح الرّوسيّة بعرقلة وصولها الى منطقة لطالما اعتبرتها مجالاً حيويّاً لها وتهديدها لسوريا والعراق، اللذين قام الاتّحاد السّوفياتي ببناء جيوشهما وتزويدهما بالأسلحة، العتاد والتّدريب فضلاً عن المعلومات الاستخباراتيّة الاستراتيجيّة والميدانيّة خلال عقود. كما قامت "الدّولة الاسلاميّة" بتحريك التطرّف الاسلامي في الجمهوريّات "النّفطيّة" في حوض بحر قزوين.

أ- **<u>توقيت الأزمة الأوكرانيّة وبدء "الدّولة الاسلاميّة" ببيع النّفط</u>**

بعد ضمّ روسيا للقرم في آذار 2014 وقيام دول أوروبيّة بفرض عقوبات على روسيا، قامت هذه الأخيرة بقطع النّفط عن أوكرانيا في حزيران 2014. وتحصل أوروبا على ثلث احتياجاتها من الغاز من روسيا، نصفها من خطوط أنابيب عبر أوكرانيا[2] وفيما قامت الدّول الاوروبيّة باتّخاذ إجراءات اقتصاديّة معقّدة لحلّ الأزمة بعد ان اعتادت على استخدام روسيا سلاح النّفط سنة 2006 و2009، بدأت الصّحف العالميّة تتحدّث عن استخراج "الدّولة الاسلاميّة" للنفط في مطلع 2015 وتهريبه عبر معابر الى الدّول المجاورة، وبيعه بأسعار زهيدة، ممّا قد يشكّل احد أسباب انخفاض الأسعار.

ب- <u>أثر تراجع أسعار النّفط</u>

بدأ تراجع أسعار النّفط سنة 2014 بعد أن كان 115$/برميل في آب من تلك السّنة، وتوقّع البعض حينها وصول سعر البرميل إلى حوالي 25$/برميل بعد أن بلغ أقل من 37$/البرميل مع مطلع 2016. وشهدت سنة 2015 تخمة في عرض النّفط وضعف الطّلب العالمي، ممّا أدّى إلى انهيار الأسعار بشكل لم يحصل خلال ال11 سنة الماضية.

1- <u>بالنّسبة للمملكة العربيّة السّعوديّة</u>: رفضت المملكة خفض الإنتاج بالرّغم من تدنّي الأسعار، ممّا ساهم في تفاقم المشكلة لدى إيران وروسيا، فالمملكة، وبالرّغم من الأزمة التي أصابتها، تملك احتياطاً مالياً كبيراً يمكّنها من الصّمود أكثر من باقي دول المنطقة. "بالمبدأ، إنّ

[1] "Turkey has shelved Turkish Stream gas pipeline project, says President Erdoğan", **in Hurriyet Daily News**, 10 Dec 2015.

[2] "Why Europe no longer fears the Russian gasman", **in The Economist,** 12 Jan 2015

رسالة الرّياض إلى طهران بسيطة: "يمكننا تحمّل أسعار النّفط المنخفضة لفترة، هل يمكنكم ذلك؟"[1]

وفي ك2 2016، قامت المملكة بتخفيض سعر بيع النّفط الخام إلى أوروبا في محاولة إضافيّة للضغط على إيران التي تحاول زيادة صادراتها النّفطيّة الى أوروبا.[2] لكن تدنّي الأسعار فرض إجراءات تقشّف على المملكة التي لم تعتد على ذلك، فأعلنت تخفيض النّفقات في موازنة 2016 لمواجهة العجز المقلق الذي يبلغ 15% من النّاتج المحلّي الإجمالي. وقد أعلن صندوق النّقد الدّولي أنّ السعوديّة ستواجه الإفلاس خلال 5 سنوات إذا لم تغيّر سياستها الاقتصاديّة.[3] لذلك، تمّ الإعلان عن تغيّرات جذريّة في الاقتصاد السّعودي والاتّجاه للتقليل من الاعتماد على النّفط، ممّا يدلّ على توقّع امتداد تخفيض أسعاره، ضمن عمليّة "عضّ الأصابع" بين الولايات المتّحدة وروسيا التي يعتمد اقتصادها بنسبته الأكبر على النّفط من جهة، والسّعوديّة وإيران، كون هذه الأخيرة تسعى إلى زيادة إنتاجها بعد رفع العقوبات في محاولةٍ للتعويض عن الخسائر.
والسّعوديّة بحاجة إلى العودة إلى سعر 106$/البرميل الذي كان خلال صيف 2014 للقضاء على عجز الموازنة الذي بلغ 97.9 مليار $ سنة 2015 بحسب مجلس الشّؤون الاقتصاديّة والتّنمية السّعودي.[4]

2- بالنسبة لروسيا: تشهد الوضع الاقتصادي الأسوأ منذ 15 سنة، مع تدنّي الأجور بشكل أسوأ من سنوات الأزمة (2008-2009). فصادرات النّفط والغاز تساهم بنسبة حوالي 50% من الإيرادات، كما يرتبط سعرصرف الروبل بأسعار النّفط بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت العقوبات على مصارف روسيّة أيضاً بانهيار الروبل في سنتي 2014-2015.[5]
لقد كان انخفاض أسعار النّفط أحد الأسباب الرّئيسة في انهيار الاقتصاد السّوفياتي، لذا يحذّر بعض الاقتصاديّين من تكرار التّاريخ لنفسه. وقد قال الرّئيس بوتين في ت1 2014 أنّ تراجع أسعار النّفط عن 80$/البرميل سيؤدّي إلى انهيار الاقتصاد العالمي، لكنّ توقّعاته لم تكن في مكانها. وبحسب تقرير صادر عن Bank of America سنة 2015، فإنّه من أجل تحقيق توازن واستقرار العملة الرّوسيّة، يجب أن تستقرّ أسعار النّفط على 70$/البرميل. وبحسب الموازنة الرّوسيّة الصّادرة في ت1 2015، يجب أن يبلغ سعر النّفط 50$/البرميل من أجل إدارة عجز 3% ضمن أسعار صرف "مقبولة" للروبل، أي أنّه إذا لم ترتفع الأسعار قريباً، يجب الاقتطاع من الإنفاق أو الإنفاق من الاحتياط. وتشكّل الحرب في سوريا كلفة إضافيّة، لذلك، قد يكون هذا الأمر أحد الأسباب الرّئيسة لإعلان الانسحاب العسكري الروسي من سوريا بشكل جزئي. وبالرّغم من إعلان الرّئيس بوتين عن إمكانيّة العودة العسكريّة الكاملة الى سوريا في أيّ وقت إلّا أنّ الأمر مستبعد بسبب التّكلفة اللّوجستيّة الباهظة للانسحاب ولإعادة التّدخّل الكامل بطبيعة الحال. من هنا، فإن استنزاف روسيا في سوريا كان شبيهاً باستنزاف الاتحاد السّوفياتي في أفغانستان، وباتت "الدّولة الاسلاميّة" تشكّل طعنتين غير مباشرتين لروسيا، الأولى لناحية تراجع أسعار النّفط، والثّانية لناحية الإنفاق العسكري المتزايد.

---

[1] Shaun Walker, Dominic Rushe, Chris Stein, Chris Stephen, Sibylla Brodzinsky, Hugh Miles, Saeed Dehghan, Larry Elliott, "Recession, retrenchment, revolution? Impact of low crude prices on oil powers", **in The Guardian,** 30 Dec 2015

[2] Benoît Faucon, "Saudi Arabia Cuts European Oil Prices as Middle East Tensions Grow", **in Wall Street Journal,** 5 Jan 2016

[3] Shaun Walker, Dominic Rushe, Chris Stein, Chris Stephen, Sibylla Brodzinsky, Hugh Miles, Saeed Dehghan, Larry Elliott, op.cit.

[4] "Saudi plans spending cuts, revenue push to shrink 2016 budget deficit", CNBC**,** 28 Dec 2015

[5] Shaun Walker, Dominic Rushe, Chris Stein, Chris Stephen, Sibylla Brodzinsky, Hugh Miles, Saeed Dehghan, Larry Elliott, op.cit.

3- بالنسبة للولايات المتّحدة: ساعد انخفاض أسعار النّفط ل35$/البرميل المستهلك الأميركي بحوالي 700$/السّنة، وبحسب JP Morgan، فانّ 80% من هذا الادّخار تمّ انفاقه على السّلع والخدمات. من جهة أخرى، أثّر تراجع الأسعار سلباً على قطاع الطّاقة، إذ أصبح استخراج النّفط الصّخري أقلّ جاذبيّة للمستثمرين ممّا أدّى إلى خسارة عشرات الآلاف من الوظائف. فقد تمّ اقتطاع 90000 وظيفة سنة 2015 بحسب شركة Challenger, Gray & Christmas. ومع ذلك، انخفض معدّل البطالة في الولايات المتّحدة بالإجمال.[1]

4- بالنّسبة لإيران: جاء رفع العقوبات في توقيت سيّء بسبب انخفاض أسعار النّفط، وإصرار السّعوديّة ودول OPEC بشكل عام على عدم تخفيض الإنتاج. فإيران تسعى – بحسب وزير النّفط – إلى زيادة إنتاجها بعد رفع العقوبات بنسبة الضّعف، أي من 1.1 مليون برميل/اليوم إلى 2.2 مليون. وقد وقّعت عقوداً بقيمة أكثر من 30 مليار دولار حتّى الآن. لكنّ المشكلة تكمن في أنّ أسعار النّفط ستستمرّ بالانخفاض بسبب هذا الضّخ للنفط الإيراني في السّوق، ممّا سيضرّ بإيران وروسيا وجميع الدّول المصدّرة للنفط. لذا، يعوّل السّعوديّون على الاحتياط المالي الهائل للمملكة، فيما يعوّل الإيرانيّون على مرونة اقتصادهم بعد أن اعتاد على سنوات من العقوبات، بحسب الوزير نفسه، ممّا أجبر إيران على تنويع اقتصادها وعدم الاعتماد على النّفط بشكل كلّي. وتعتمد إيران في إيراداتها على الضّرائب أكثر من عائدات النّفط لأوّل مرة منذ أكثر من 50 عاماً، لكنّ النّقاد يعتقدون بصعوبة استمرار هذا الأمر بعد رفع العقوبات[2] ومع الضّغط الشّعبي المتعطّش لتخفيض الضّرائب. وبحسب OPEC ، قامت إيران ببيع النّفط بمعدّل 38.92$/البرميل في ت$_2$ 2015، أيّ أقل ب5.63$/البرميل من معدّل ت$_1$ 2015، وهو الهبوط الأسوأ بين دول OPEC.

شكّل انخفاض أسعار النّفط تحوّلاً مهمّاً في "الحرب الباردة الجديدة". فعلى الصعيد الإقليمي، كانت إيران قبل انخفاض الأسعار تتمتّع بتفوّق نسبي - من العراق إلى سوريا ولبنان، بالإضافة إلى اليمن وفلسطين- فسياستها الإقليميّة الأكثر تماسكاً كانت تمكّنها من التدخل والتأثير مباشرة دون الحاجة إلى وسطاء. لكن هذا الانخفاض خلط الأوراق، فالمملكة العربية السعودية تملك احتياطات مالية أكبر[3] تمكّنها من الصمود.

كما نجحت هذه السّياسة بإخراج الدّول غير الأعضاء في OPEC من سوق النفط العالميّة بسبب التّراجع في نموّهم السّنوي، بحسب وكالة الطاقة الدّولية في تقريرها في شهر ك$_1$ 2015. وقالت الوكالة انّ الإنتاج غير التّابع لأوبك تناقص خلال شهر ت$_2$ ليبلغ 300 ألف برميل في اليوم فقط، مقارنة بما كان عليه الحال في بداية العام حيث كان هذا الإنتاج يبلغ 2.2 مليون برميل في اليوم. ولكن، من جهة أخرى، باتت دول الخليج التّالية: السعوديّة، الامارات العربيّة المتّحدة، قطر، الكويت، عمان، والبحرين بحاجة إلى خلق مليوني فرصة عمل جديدة في السّنوات الخمس القادمة منعاً لارتفاع معدّل البطالة وهو ما تحاول فعله عن طريق زيادة حصّة الاستثمار على حساب النّفط في اقتصاداتها. وفي أواخر سنة 2016، قامت OPEC بتثبيت الانتاج، لكنّ أسعار النفط لم تتغيّر صعوداً بشكل دراماتيكي.

ثانياً: الاستنزاف الروسي الشبيه باستنزاف الاتحاد السوفياتي

يذكّرنا التدخّل الرّوسي في سوريا، إلى حدّ كبير، بتدخّل الاتّحاد السّوفياتي في أفغانستان من سنة 1979 إلى سنة 1989،حيث استمرّ الاتحاد السّوفياتي بإرسال المزيد من الطّائرات والجنود للقتال، في حين لم تقم الولايات المتّحدة بالتدخّل المضاد بشكل مباشر، ولا قامت بدعم "المجاهدين" بشكل واسع على ساحة الحرب، بل قامت بدعمهم بشكل محدود بهدف دفع الاتّحاد

[1] Shaun Walker, Dominic Rushe, Chris Stein, Chris Stephen, Sibylla Brodzinsky, Hugh Miles, Saeed Dehghan, Larry Elliott, op.cit.
[2] Ibid.
[3] Hicham Ben Abdallah El-Alaoui, op.cit., P 23

السّوفياتي إلى ارسال المزيد من الآلة الحربيّة. واليوم، لا تدعم الولايات المتّحدة المعارضة السّوريّة بشكل يسمح لها بخوض حرب على أسس متكافئة، كما أنّها لا تدعم المجموعات المتطرّفة كما فعلت في أفغانستان في ثمانينيّات القرن الماضي، ولكنّ الواضح أنّ مصلحتها قد تقضي، بشكل كبير، باستمرار الحرب دون غالب أو مغلوب، لدفع روسيا – التي تعاني أصلاً من مشاكل اقتصاديّة خطيرة – إلى إنفاق المزيد من الأموال على هذه الحرب.

ثالثاً: كيف تستفيد روسيا من "الدّولة الاسلاميّة"؟

قد تؤدّي زيادة حدّة العداء والاشتباكات في المنطقة بين القوى السنيّة المتطرّفة والقوى الشّيعيّة المتطرّفة إلى زيادة أسعار النّفط ممّا يساعد الاقتصاد الرّوسي بشكل كبير. أمّا على الصّعيد السّياسي، فقد يزيد من العداء "الإسلامي" تجاه الولايات المتّحدة والغرب. كما يقوم "المعسكر الشرقي الجديد" بدعم ميليشيات من أوكرانيا الى حوض بحر قزوين، وخصوصاً في سوريا والعراق بحجّة قتال "الدّولة الاسلاميّة" ممّا شكّل تهديداً لمصالح الولايات المتّحدة وحلفائها.

ويبقى السؤال التالي في المرحلة المقبلة: لقد أعلن كل من "المعسكرَين" عداءه "للدولة الاسلامية" وللمتطرفين الإسلاميين بشكل عام فهل يكون وجودها مفيداً لهما في تأجيل أو تخفيف احتمال الحرب؟

رابعاً: "الدّولة الاسلاميّة" كمنطقة عازلة

أصبحت "الدّولة الاسلامية" تشكّل منطقة عازلة وظيفية "Zone tampon fonctionnelle" إذا صحّ التعبير بين المعسكرين اللذين يعلنان الحرب عليها باستمرار.

الولايات المتّحدة	**روسيا**
الدّول الأوروبية	إيران
دول مجلس التّعاون الخليجي	العراق
تركيا	سوريا
مصر	
الأردن	

على الصّعيد الدّولي، تشكّل منطقة عازلة بين الولايات المتّحدة وروسيا، اللّتين أعلنتا الحرب على "الدّولة الاسلاميّة" وقامتا مع الحلفاء بقصف مواقعها مئات المرّات. وفي نفس الوقت يستفيد كلّ من العملاقين منها بشكل غير مباشر كما أشرنا سابقاً.

على الصّعيد الإقليمي، منطقة عازلة بين إيران، العراق وسوريا من جهة، وباقي الدّول العربيّة وتركيا من جهة أخرى، إذ يقاتل الجميع "الدّولة الاسلاميّة" بالوكالة والخطابات، وبعد زوالها، قد تتحوّل "الحرب الباردة الإقليميّة" إلى حرب فعليّة.

كما شكّلت "الدّولة الإسلاميّة" وسيلة لهروب الحكومات العربيّة من الضّغط الشّعبي الدّاخلي المتعلّق بشرعيّتها، بظروف المعيشة والسّياسات الاجتماعيّة-الاقتصاديّة، والمطالبة بالمشاركة السّياسيّة والوصول إلى الموارد بعد انفتاح هذه الدّول على الدّيموقراطيّات الغربيّة بفعل عولمة الفرد. فالحرب على "الدّولة الاسلاميّة" تستخدم اليوم كذريعة بعض الأحيان للتهرّب من الإصلاحات السّياسيّة والاقتصاديّة والتّنمويّة، بشكل يشبه استخدام أسلاف هؤلاء الحكّام للقضيّة الفلسطينيّة والحرب مع العدوّ الاسرائيلي.

خامساً: أرباح بعض الفاعلين غير الحكوميّين

يحقّق العديد من الفاعلين غير الحكوميّين أرباحاً طائلة جراء استمرار الحرب بين "الدّولة الاسلاميّة" والمجموعات المماثلة لها في المنطقة من جهة، والدّول والميليشيات من جهة أخرى، من الشّركات التي تصنّع الأسلحة والذّخائر، الى المستفيدين من بيع الأعضاء البشريّة، بيع الآثار في السّوق السّوداء، التّجارة بالنّساء كعبيد، الى شركات الأمن و"الجيوش الخاصّة" التي باتت تستخدم لتدريب المقاتلين من سوريّين وأكراد وعراقيّين وغيرهم، إلى شركات التّأمين التي ترتفع أسعار خدماتها ويزداد الطّلب عليها أثناء النّزاعات المماثلة، إلى شركات الإعمار التي ستحقّق أرباحاً أكبر كلّما ازداد الدّمار... بذلك، قد تشكّل "الدّولة الاسلاميّة"، على الرّغم من وحشيّتها

وإرهابها، عامل توازن قوى إقليميّ ودولي، هذا التّوازن الذي قد يؤدّي لاحقاً إلى السّلام بحسب قول كسينجر الشّهير.

سادساً: زيادة تّمويل "الدولة الاسلاميّة" بسبب الحرب الباردة الجديدة

تتميّز "الحرب الباردة الجديدة" السّابق ذكرها عن سابقتها بازدياد مروَحة اللّاعبين والفاعلين الجدد، وعدم وجود صرامة كبيرة في المعسكرين، إن كان لناحية الشّكل، التّحالفات، أو حتّى الحركيّة الوظيفيّة لهذه التّحالفات. وقد أثّرت هذه الحرب الباردة على "الدّولة الاسلاميّة" في نقطتين أساسيّتين: الأولى هي التّناقضات في التّحالفات الإقليميّة، والثّانية هي تنوّع مصادر التّمويل بالأموال والعديد والعتاد لمقاتلي "الدّولة الاسلاميّة". فعلى الصّعيد المالي، استغلّ البغدادي هذا الأمر لتنويع مصادر التّمويل من جهات وربّما من دول عديدة. فأثناء الحرب الباردة، لم يكن "للوكلاء" أن يختاروا سوى بين القوّتين العظمتين، بينما ضاعف العالم المتعدّد الأقطاب من الرّعاة المحتملين، "فالحروب بالوكالة" الحديثة تتميّز بصراعات المصالح العبثيّة والمتناقضة.[1]

الفقرة الثالثة: الظروف العربيّة المساهمة في نشوء "الدّولة الاسلاميّة"

بند أوّل: وضع العالم العربي بشكل عام منذ الحرب العالميّة الثّانية

على الصعيد "الشّرقي"، خلق سقوط الاتحاد السوفياتي فراغاً ليس فقط على السّاحة الدّولية بل فراغاً إقليمياً في وسط آسيا وشرق أوروبا. ويكمن التّحدي الدّولي في تشجيع التّغييرات الدّيموقراطية والإصلاح الاقتصادي في روسيا، وتجنب قيام إقليميّة شبيهة "بالأنظمة القاسية" التي حكمت المنطقة عبر التاريخ.

وعلى الصعيد العسكري، أصرت روسيا على خلق تعاون مع "رابطة الدّول المستقلة" CIS وأن تلعب دور حافظ السّلام في الإقليم، كما أصرت على أن تكون موسكو مركز مؤسسات الCIS وليس "مينسك" كما كان مقرر سنة 1991.[2]ويظهر التمسك بهذا التّعاون الإقليمي من خلال فعلها المستحيل للحصول عليه بعد أن حاول الغرب انتزاع أوكرانيا من الفلك الروسي، وبالتالي تفجرت الأزمة الأوكرانية ومعها أزمة مرتبطة بالأمن الاقتصادي والاجتماعي في شرق أوروبا.

لربما كانت الأحداث الحاصلة على الصعيد الدّولي في العقود الماضية داعمة للأفكار المتطرفة والنظريات المتعلقة بها، عن غير قصد. فالاخفاقات المتتالية للأنظمة التي ادّعت القومية أدت إلى إقصاء هذه الإيدولوجيات وإعطاء نوع من المصداقية إلى تلك التي نادت منذ زمن بأن فكرة القومية من الأساس مستوردة من الغرب، وأن الأمة الوحيدة الحقيقية هي الأمة الإسلامية. فقد كانت الماركسية ملاذاً لبعض الشعوب العربية فيما كان الدين ملاذاً للبعض الآخر، وبالتالي مع سقوط الاتحاد السوفياتي وفشل الأنظمة العربية التي اعتنقت الاشتراكية – أو نوعاً من الاشتراكية – في تحقيق سياسات اجتماعية وتنمية مستدامة، فضلاً عن استخدام القضية الفلسطينية حجّة لاعلان حال الطوارئ لعقود والسيطرة على موارد الدّول، اتّجه قسم من الشبّان العرب الى الدين كملاذ أخير. فالأنظمة التي قامت على أساس ثورات للقضاء على الطبقية تحولت بدورها إلى حكم طبقة أقلية للشعب، والثورات التي قامت على أساس علماني ثبّتت الدين كمصدر للتشريع في دساتير ما بعد الحرب العالمية الثانية. ان كل ما تقدم، أدّى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي إلى "الانتقال من الايديولوجيا إلى الهويّة" مما كان له أثر كبير في زيادة التطرف لدى الطوائف والمذاهب والإتنيات المختلفة في الشرق الأوسط.

وبالتالي بدأت المشكلة الأمنية في الدّول العربية بالظهور إلى السطح بسبب الإشكالية التّالية:

---

[1] Loretta Napoleoni, op.cit., P 52

[2] Zbigniew Brzezinski, **The grand chessboard-American primacy and its geostrategic imperatives**, op. cit. P 108

وجود محيطين اثنين من القيادة السياسية. المحيط الموجود في السلطة والحاصل على الرضى الدّولي، والمحيط السياسي الذي يختبئ في الظل، وهو ذات طابع ديني، يحصل على تأييد شعبيّ متزايد للأسباب التي ذكرناها سابقاً. ومع وصول المشكلة الأمنية بين المحيطين إلى الصراع المسلح، كان لا بد من إدارة دولية لهذا التحدي الأمني في العراق، تونس، ليبيا، مصر، اليمن، البحرين، سوريا، فلسطين، والخليج العربي... واللائحة لن تنتهي بسهولة بسبب التداخل الثقافي والديني من المغرب العربي إلى اندونيسيا.

ويشكل التدهور المتواصل في العالم العربي والشرق الاوسط بشكل عام، تحدياً لمبادئ الإدارة الدّولية وفعاليتها في المستقبل. فالمنطقة تشهد تنامياً لقوى مستقلة عن السلطات الرسمية والعديد من الفاعلين غير الحكوميين، وحروباً أهلية ونزاعات مسلحة. كما أنّ غياب الحلول الفعلية يهدد بانتشار الـ Domino Effect أكثر فأكثر. وعجز العالم عن حل مشاكل الشرق الأوسط قد يكون قد بات يهدد مصداقية الإدارة الدّولية.

بعد الحرب العالميّة الثّانية، ومع إعادة تقسيم خارطة المنطقة، أعيد فتح جراح سقوط الخلافة بالنّسبة للعديد من المسلمين. ففي ظلّ الظروف الاجتماعية الضاغطة التي كانت تعاني منها الشعوب العربية، قامت الأنظمة بالتغاضي عن القيام بسياسات اجتماعية لشعوبها بحجّة الحرب مع العدوّ الاسرائيلي ودعم القضيّة الأساس – القضيّة الفلسطينية على الصعيد الإقليمي، والصراع الشرقي- الغربي على الصعيد الدّولي. وبعد سقوط المعسكر الشرقي من جهة وتوقيع هذه الأنظمة نفسها على اتفاقيات مع اسرائيل تتراوح بين وقف إطلاق النار والتطبيع، عاد الضغط الداخلي للتفاقم من جديد، ولاقت الشعوب في الدين ملاذاً لها بعد أن خذلتها الماركسية. وبما أن نفس الأسباب تؤدي أحياناً إلى نفس النتائج، تورّطت بعض الدّول العربية في الحرب الباردة الجديدة كمحاولة للهرب إلى الأمام من المشاكل والضغوطات الداخلية عن طريق تفجير الوضع مع الجيران للمحافظة على الوضع القائم في الداخل.[1]

فمنذ الخمسينيّات وحتّى بعد سبعينيّات القرن الماضي، استقرّت في العديد من الدّول العربيّة أنظمة سياسيّة غير ديموقراطيّة ذات قدرة عالية، معظمها أنظمة "ترؤسيّة" Régimes "présidentialistes" فرضت رقابة مشدّدة على المجتمع المدني ولم تسمح بقيام أحزاب معارضة. في الواقع، انّ الشّرق الاوسط العربي هو جزء واحد من العالم لم يشارك في الموجة الثّالثة من الانتقالات الدّيموقراطيّة.[2] والواقع أنّ العالم العربي عرف في القرن الماضي انقلابات عسكريّة أوصلت إلى السّلطة أحزاباً يساريّة بدون ايديولوجيّة يساريّة فعليّة ودون تطبيق للماركسيّة- اللّينينيّة، باستثناء بعض أعمال التّأميم، ثمّ راحت تبثّ الأفكار القوميّة قبل بناء أمّة – قوميّة صلبة، لتتحوّل إلى أنظمة ترؤسيّة، تعتمد على أحزاب شعبيّة قائمة على الزّبائنيّة وشخص قائدها، دون برامج سياسيّة واضحة. فقد أثبت التّاريخ أنّ الانقلابات العسكريّة تؤدّي إلى إقحام الجيوش في السّياسة، وتعلن أنّ النّخبة السّياسيّة لن "تلعب" ضمن القواعد السّياسيّة الدّيموقراطيّة اللّيبراليّة، كما تقوّض حكم القانون وتدفع إلى الشّخصانيّة وحكم الحزب الواحد الفارغ من الايديولوجيا، والحكم بالقانونRule by Law بدل حكم القانون Rule of Law.

في دراسة للحكومات الأفريقيّة، يعرّف Michael Bratton و Nicolas van de Walle هذا النّوع من الحكومات بال"نيوموروثة" Neopatrimonial. فالحكومات "الموروثة" Patrimonial هي بحسب Max Webber "الحكومات التي يكون أركانها من عائلة وأركان الحاكم".[3] أمّا الحكومات الNeopatrimonial فهي التي "تملك الشّكل الخارجي للدولة الحديثة، كالدّستور، الرّؤساء، رؤساء الحكومات، نظام قضائي، وذرائع بعدم الشّخصنة، ولكنّ

[1] Hicham Ben Abdallah El-Alaoui, op.cit., P 22

[2] Alfred Stepan and Graeme Robertson, "An "Arab" More Than a "Muslim" Electoral Gap", **in Journal of Democracy 14,** No.3, 2003, PP 30-44

[3] Francis Fukuyama, op.cit., P 287

العمل الحقيقي للحكومة يبقى في جوهره مسألة توزيع موارد الدّولة على الأصدقاء والعائلة".[1] فيمكننا القول أنّ هذه الدّول انتقلت من اشتراكيّة الحزب الواحد إلى رأسماليّة تتميّز بالمحاباة والزّبائنيّة.

أولاً: الدّيموقراطيّة، القمع، أم القمع ثمّ الدّيموقراطيّة ؟

من الواضح أن اعتماد الدّيموقراطيّة مباشرةً، دون المرور بمسار ثورة ثقافيّة لتطوير طريقة تفكير الأفراد، طرق عيشهم، وعلاقاتهم مع الآخر داخل المجتمع الواحد وخارجه، قد تؤدّي إلى الزّبائنيّة أو إلى ديموقراطية مزيّفة، والأخطر، أن تؤدّي إلى انقطاع العلاقة بين قوانين الدّولة والقوانين المجتمعيّة فتسبّب انهيار الدّولة، خصوصاً لجهة احتكارها للعنف الشّرعي، وكمؤسّسة المؤسّسات الرّاعية لشؤون المواطنين. وهذا ما يعاني منه العديد من الدّول العربيّة اليوم، كسوريا، العراق، اليمن وليبيا... ويقول Huntington في هذا السّياق: "لقد كانت المجتمعات بحاجة إلى النّظام قبل الدّيموقراطيّة، وقد كان من الأفضل لهم القيام بانتقال نحو منتظم سياسي واقتصادي حديث بالكامل، بشكل قمعي، بدل محاولة القفز مباشرة إلى الدّيموقراطيّة."[2] فيما يردّ Francis Fukuyama على قول Huntington بأنّه بالرّغم من كونه منطقيّاً، فالواقع أنّ هذه الطّريقة ليست بدليل جيّد للسياسة في الحاضر. كما يقول أنّ الرّبيع العربي 2011 ليس إلّا الإثبات الأخير على قوّة فكرة الدّيموقراطيّة، في منطقة من العالم حيث اعتقد العديد أنّ هناك قبولاً ثقافيّاً بالدّكتاتوريّة.[3]

فيما يظهر Edward Luttwak نظرة أكثر "مكيافيليّة"، فيقول أنّه على المجتمع الدّولي أن يعطي الحرب فرصة في الدّول الضّعيفة، كالدّول الأفريقيّة جنوب الصّحراء الكبرى. فالدّول الحديثة، تم تشكيلها خلال قرون في أوروبا بواسطة نزاع عسكريّ قاس.[4]

والواقع أنّ السّجال حول إمكانيّة تطبيق الدّيموقراطيّة في الدّول التي لم تعرفها سابقاً أم أنّ ذلك سيؤدّي إلى الفوضى هو سجال لا ينتهي، فمن جهة، كان لا بدّ من مطالبة الشّعوب العربيّة بالمشاركة السّياسيّة وحريّة الوصول إلى الموارد – بغض النظر عن الانتماء الطّائفي أو السّياسي – عاجلاً أم آجلاً، لكنّ العقدة تكمن في عدم حصول ثورة ثقافيّة تسبق الثّورات العسكريّة، وعدم السّير في مسار الدّمقرطة. فحتّى في فرنسا، التي عرفت ثورة ثقافيّة نموذجيّة سبقت الانتقال إلى الشّارع، قام نابليون بونابارت بمصادرة الثّورة.

فهل هناك قرار دولي بإعطاء الحرب فرصة لإعادة تموضع الحدود بين الهويّات الثّقافيّة في الشّرق الأوسط، كما حصل في أوروبا في خلال قرون مضت؟ وهل تشكّل "الدّولة الاسلاميّة" جزءاً من هذه الحدود أم وسيلة لاستمرار الحرب؟

وفي هذا السّياق، لقد ساد الاعتقاد في العالم العربي أنّ الأنظمة الاستبداديّة/التّرؤسيّة يمكن أن تسرّع عمليّة التّنمية. والواقع أنّ هذا النّمط من الحكم هو نمط قديم ساد في الصّين القديمة وقد كان مرتبطاً باستمرار وصول قادة جيّدين إلى الحكم. ولطالما اعتقدت المجتمعات العربيّة أنّ نمط الحكم السّائد من شأنه أن يعطي نتائج أفضل على الصّعيد الاقتصادي والاجتماعي، ولو كان الأمر على حساب الحريّات العامّة والمشاركة السّياسيّة. ولكن على أرض الواقع، كانت خيبة الأمل كبيرة على صعيد التّنمية كما على صعيد المشاركة السّياسيّة، حقّ الوصول إلى الموارد، والحريّات العامّة وحريّة التّعبير. وبشكل عام، خسر اليسار السّياسي على الصّعيد العالمي تركيزه على الاقتصاد والأمور المتعلّقة بالطّبقات وأصبح مشرذماً بسبب انتشار

---

[1] Michael Bratton and Nicolas Van de Walle, **"Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective"**, Cambridge University Press, New York, 1997, PP 61-63

[2] Francis Fukuyama, op.cit., P 210

[3] Ibid., PP 210-211

[4] Edward Luttwak, "Give war a chance", **in Foreign Affairs,** Vol 78**,** No. 4, 1999, PP 36-44

سياسات الهويّة.[1] وقد كان لهذا الأمر تأثير كبير على معنويّات الشّعوب العربيّة التي أحسّت بنوع من الخيانة الإيديولوجيّة وتوجّهت بشكل أسرع نحو الهويّات الطّائفيّة.

ثانياً: فشل الربيع العربي

لقد أظهر الرّبيع العربي قوّة فكرة الدّيموقراطيّة في الدّول العربيّة لكنّ هذه النّزعة لم تكن مسبوقة بوجود دولة بيروقراطيّة ولا ثورة ثقافيّة حقيقيّة، بل كانت بمثابة ثورات مستوردة. فبعد سنوات على بدء موجة الرّبيع العربي، يبدو حلم قيام ديموقراطيّات على الطّريقة الغربيّة بعيداً للغاية، لا بل أصبح هناك غياب للدولة كسلطة مركزيّة تحتكر العنف الشّرعي.

وهنا، من الضّروري الإشارة إلى أنّ "الدّولة الاسلاميّة" استغلّت الانتصارات التي حقّقتها في بداياتها لتستقطب الشّباب العربي والإسلامي الذي كان يعاني من الهزائم لمدّة عقود، تحت حكم مسؤولين مدعومين من الغرب في دول ينتشر فيها الفساد[2] بشكل علني. لذلك، لم تعتمد في البداية بشكل كبير على الفتاوى والدّروس الدّينيّة أكثر ممّا اعتمدت على الوعود بخلاص سياسي مع إعادة الخلافة بدل الأنظمة العربيّة الحاليّة.

ثالثاً: اتّهام بعض الدول بدور في ظهور "الدّولة الاسلامية"

أ- المملكة العربيّة السّعوديّة

اتُّهمت المملكة العربيّة السعوديّة بالتّرويج لأفكار متطرّفة منبثقة من الفكر الوهّابي وبتمويل التّطرّف في عدّة تقارير أوروبيّة، خصوصاً الدراسة الصادرة عن " لجنة البرلمان الأوروبي للشؤون الخارجية" بعنوان: "تورّط السّلفية / الوهابية في دعم وتوريد الأسلحة إلى الجماعات المتمردة حول العالم" سنة 2013. وفي سنة 2014، بدأ القلق يساور السلطة في المملكة حول عودة الجهاديّين الذين ذهبوا للقتال في سوريا إلى المملكة للانقلاب على الدّولة والعائلة المالكة خصوصاً بسبب الأخطار التي تشكّلها "الدّولة الإسلاميّة" على المملكة، ومنها:

- خطر إقتصادي بسبب بيع النفط بسعر منخفض.
- خطر قيام خلافة عربية جديدة.
- خطر عودة هذا العدد من الجهاديّين إلى داخل المملكة علماً أن قسماً كبيراً منهم يعتبر المملكة عميلة للغرب ويهاجمها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- التهديد بتدمير الكعبة في مكّة المكرّمة وقتل الحجّاج.[3]

لذا في سنة 2014 أصدر الملك عبدالله مرسوماً بتجريم مشاركة السعوديين في أي صراع خارجي وتمّ استبدال رئيس الاستخبارات. كما حصلت أزمة السفراء بين المملكة، البحرين، والإمارات العربية المتّحدة من جهة، وقطر من جهة أخرى، بسبب دعم الأخيرة للإخوان المسلمين واتّهامها بتمويل جماعات جهاديّة.

وسنقوم في الفصل الثاني بتحليل أوجه الشّبه والاختلاف بين عقيدة "الدّولة الاسلاميّة" ومختلف العقائد ومنها الوهّابيّة.

ب- إيران

لقد تعرّض المسلمون الشيعة للضغوط في السّعوديّة منذ عقود طويلة. فقد تمّ تدمير بعض المقامات الدّينيّة الشّيعيّة وأهمها مقام اسماعيل بن جعفر الصّادق في المدينة سنة 1975.

وفي التّسعينيّات أعاد بعض رجال الدّين الوهّابيّين الدّفع باتّجاه تكفير الشّيعة.[4] وفي المقابل، لاقت محاولة إيران تصدير الثّورة آذاناً صاغية في شرق المملكة، وفي شباط 1980 بدأت أعمال العنف، وكان الرّد الرّسمي بمزيج من القمع من جهة، والاستماع للمطالب من جهة أخرى،

---

[1] Francis Fukuyama, op.cit., P 438

[2] Loretta Napoleoni, op.cit., P 46

[3] Yasmine Hafiz, "Reported ISIS Member Says They Will Destroy The Kaaba in Mecca, "Kill Those Who Worship Stones" ", **in Huffington Post,** 1 July 2014

[4] David Commins, **The Wahhabi Mission and Saudi Arabia,** I.B. Tauris, 2013, P 170

والاعتراف بضرورة تحسين ظروف المعيشة في المناطق الشّرقيّة ذات الأكثريّة الشّيعيّة، حيث أن تلك المناطق التي هي من أغنى مناطق العالم بمصادر الطّاقة كانت تعاني من نقص في الكهرباء والحاجات الأساسيّة.[1] وفي 2 ك2 2016 قامت المملكة بإعدام الشيخ المعارض نمر النّمر فكانت ردّة الفعل الإيرانية بإحراق السفارة السّعوديّة وعلى الأثر قامت السعوديّة بإعلان السفير الإيراني Persona non grata وتبعتها البحرين، الكويت، السودان، جيبوتي والصومال . بينما قامت الإمارات بتخفيض تمثيلها الدبلوماسي، كما قامت كل من الأردن وقطر باستدعاء السفراء الإيرانيين.

ج- باكستان وأفغانستان

بعد هزيمة الاتّحاد السّوفياتي في أفغانستان، ، كان البلد بحالة دمار، وبحاجة إلى مساعدة اقتصاديّة لتحقيق الاستقرار، ولم تظهر إدارة بوش الأب ولا إدارة كلينتون أيّة مبالاة، وقد قام الطّالبان بتعبئة الفراغ، بدعم من باكستان[2] لتصبح المنطقة خزّاناً بشريّاً للمجاهدين حول العالم. كما لعبت الخدمة العسكريّة والجيش دوراً رئيسيّاً منذ أوائل التسعينيات في وصول الطّالبان إلى السّلطة في أفغانستان حيث "تمّت استضافة" بن لادن والقاعدة. وبعد العمليّة الأميركية ضدّ بن لادن على الأراضي الباكستانيّة، أصيبت هذه الأخيرة بالإحراج ولم تحاول الاعتراض واعتبار الأمر اعتداءً على سيادتها، اذ طُرحت العديد من علامات الاستفهام حول كيفيّة وجود بن لادن في مجمّع في باكستان دون علم الأجهزة الأمنيّة.

كما وُجّهت العديد من أصابع الاتهام السياسية، الإعلامية، والشعبية الى دول عديدة للاشتباه بدورها في ازدياد التطرف بشكل عام، وظهور "الدولة الاسلامية" بشكل خاص. منها دول إقليمية كتركيا، أو غربية كالولايات المتحدة، وصلت الى حدّ اتهام دونالد ترامب لأوباما وهيلاري كلينتون بإنشاء داعش.

بند ثاني: تحليل عمق الأزمات العربيّة

وإذا أردنا تحليل أساس الأزمات العربيّة التي دفعت العديد من الشّبان إلى تأييد حركات متطرّفة منذ أوائل تسعينيّات القرن الماضي، حتّى ظهور "الدّولة الاسلاميّة" التي شكّلت قمّة التّطرّف والإرهاب، من الضّروري التّركيز على النّقاط التّالية:

أوّلاً: الانحلال السّياسي Political Decay

يقول Samuel Huntington: "تتطوّر المؤسّسات السّياسيّة إذ تصبح أكثر تركيباً، قابليّةً للتكيّف، استقلاليّةً، وتماسكاً[3]. لكن يمكنها أيضاً أن تضمحلّ. توجد المؤسّسات للاستجابة لبعض الحاجات الخاصّة بالمجتمعات، لكن يمكن أن تصبح قاسية وتفشل بالتّأقلم عندما تتغيّر الظّروف التي أدّت إلى إنشائها بالأساس. ففي حين تحاول المنتظمات السّياسيّة الحديثة تعزيز الحكم غير الشّخصي، تميل النّخب في معظم المجتمعات للعودة إلى شبكات العائلة والأصدقاء[4]،ممّا يؤدّي إلى شخصنة الدّولة، وبالتّالي إلى نزع شرعيّة الحكم. لقد اتّبعت العديد من الدّول العربيّة ودول العالم الثّالث هذا المسار المضاد للديموقراطيّة. فديناميّة مؤسّسات ما بعد الحرب العالميّة الثّانيّة ومؤسّسات الحركات القوميّة لم تعد تلبّي طلبات مجتمعات الثّورة التّكنولوجيّة، ممّا كان له أثر كبير على ضعف شرعيّة السّلطات السّياسيّة في هذه الدّول ونزعة قسم من الشّباب إلى التّطرّف بعد أن وجدوا طريق التّغيير السّياسي مسدوداً.

ثانياً: عدم تطوّر المؤسّسات العربية تاريخيّاً

لقد تطوّرت المؤسّسات تاريخيّاً في الدّول الغربيّة لتواكب التطوّر الاجتماعي، فهي كانت تنظّم

---

[1] David Commins, op.cit., P 171

[2] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 69

[3] Samuel Huntington, **Political Order in Changing Societies,** Yale University Press, 2006, PP 12-24

[4] Francis Fukuyama, op.cit., P 27

المجتمعات الزّراعيّة، ثمّ تطوّرت لتواكب الثّورة الصّناعيّة والمجتمع الصّناعي، ومن ثمّ الثّورة التّكنولوجيّة التي ساهمت بشكل غير مسبوق في العولمة. "فالمؤسّسات هي القواعد التي تبقى بعد زوال الأفراد الذين وضعوها".[1]

ويمكن تلخيص التطوّر المذكور **في الدّول الغربيّة** على الشّكل التّالي:

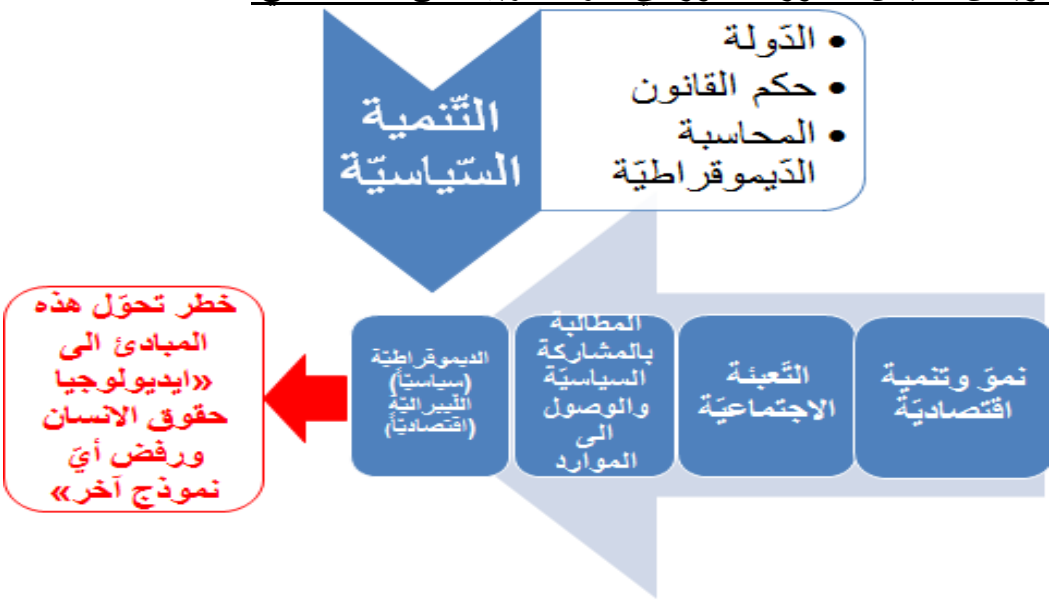

أمّا **في الدّول العربيّة**، فغابت التنمية الاقتصاديّة الحقيقيّة، ولم تتطوّر المؤسّسات لاستيعاب المطالب الشّعبيّة، بالتّوازي مع غياب التّنمية السّياسيّة وخصوصاً لناحية حكم القانون والمحاسبة الدّيموقراطيّة، ممّا أدّى إلى عدم الاستجابة لمطالب المشاركة السّياسية، فكانت العودة إلى التّطرّف الذي أخذ طابعاً طائفيّاً دينيّاً. هذا الأمر أدّى إلى عدم قدرة الدّولة على احتكار العنف الشّرعي، وتقوية الميليشيات المسلّحة من مختلف المذاهب والاتنيّات. إنّ انتشار هذه الظّاهرة أدّى بدوره إلى المزيد من التّطرّف والابتعاد عن المبادئ الدّيوقراطيّة.

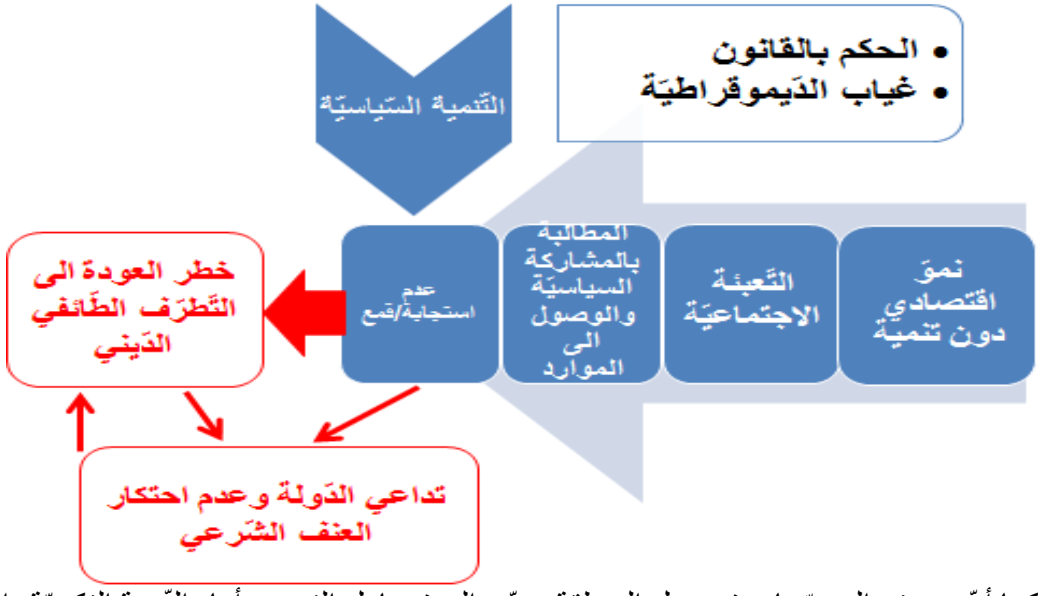

كما أنّ ضعف المؤسّسات في دول المنطقة يؤدّي إلى تضاؤل الفرص أمام النّخبة الفكريّة، إذ بدل أن يلجأ هؤلاء إلى الاستثمار في مجال الأعمال، يدخلون الأحزاب والجماعات السّياسيّة الحاكمة او يلجؤون إلى الميليشيات من أجل وضع يدهم قدر المستطاع على جزء من موارد الدّولة.

[1] Francis Fukuyama, op.cit., P 543

ثالثاً: بناء دول قبل بناء الأمّة بشكل كامل

يعرّف Ernest Renan الأمّة بأنّها "مجموعة لديها تاريخ مشترك وتتصرّف كمجتمع". وقد عرفت الشّعوب العربيّة تاريخاً طويلاً من الصّراعات والحروب التي أخذت عدّة أشكال، حتّى قامت الدّول الغربيّة، وتحديداً فرنسا وبريطانيا برسم الحدود وفقاً لمصالحها وصراعها على النّفوذ في الشرق دون بناء أمّة موحّدة في كلّ دولة على حدة[1]. فبعد قيام الدّول العربيّة بحدودها الحاليّة استناداً لاتّفاقيّة Sykes-Picot، والثّورات والانقلابات التي توالت وأخذت أشكالاً عديدة، وجدت العديد من الدّول العربيّة– في مطلع القرن الحادي والعشرين – أنّها قد بنت دولاً دون بناء الأمّة بحسب المفهوم الغربي. فقد أسّس الحكّام الذين وصلوا إلى السّلطة عن طريق انقلابات عسكريّة غالباً، منتظمات تعتمد على التّبعيّة، ولم يتمّ بناء الدّولة- الأمّة كمقدّمة للدولة الحديثة. واعتمد القادة على شبكات من المناصرين، نمت في طريقهم إلى القمّة ممّا زاد من الأحقاد داخل المجتمع.

أ- تغليب الهويّة الطائفيّة على الهويّة الوطنيّة

يعود "بناء الدّولة" إلى بناء مؤسّسات ملموسة – الجيش، الشّرطة، البيروقراطيّة، الوزارات وما شابه – ويتمّ ذلك بتعيين موظّفين، تدريبهم... وفي المقابل، "بناء الأمّة" هو خلق حسّ هويّة وطنيّة يكون الأفراد أوفياء لها، وتحلّ محلّ الولاءات للقبائل، القرى، المناطق أو المجموعات العرقيّة. وعلى عكس بناء الدّولة، إنّ بناء الأمّة يتطلّب خلق أمور غير ملموسة، تتمّ عادة من أسفل إلى أعلى بواسطة شعراء، فلاسفة... كما أنّ بناء الأمّة بالغ الأهميّة للنجاح في بناء الدّولة، إذ يرتبط بنواة معنى الدّولة: تنظيم استعمال العنف الشّرعي.[2] وغالباً ما تبنى الهويّة الوطنيّة حول مبادئ عرقيّة، دينيّة أو لغويّة، وهي مبادئ تضمّ بالضّرورة أناساً معيّنين وتستثني آخرين، وبالتالي فإنّ الصّراع حول الهويّة هو صراع سياسيّ يتضمّن مطالبة بالاعتراف والإقرار بكلّ مكوّن أو مجموعة.

أدّى بناء الدّولة دون بناء الأمّة على الطّريقة الغربيّة إلى نتائج سلبيّة للتنوّع الطّائفي داخل الدّول، بالإضافة إلى عدم تقبّل الآخر وغياب ثقافة الدّيموقراطيّة. فقد أثبت التّاريخ أنّ بناء هويّة وطنيّة قد يفشل بعض الأحيان ولو بعد عقود طويلة، كما حصل في حالة الاتّحاد السّوفياتي، لتعود هويّات أخرى للظهور بعد ان يسود الاعتقاد أنّها اضمحلّت مع الزّمن. وعلى سبيل المثال، تحاول أوروبا بناء "حسّ مواطنية أوروبيّة عبر وطنيّة"[3] منذ الخمسينيّات، وقد اصطدم المشروع بالأزمة الاقتصاديّة منذ سنة 2009 ثمّ بأزمة اللّاجئين اليوم، إذ تدفع برلين وبروكسل باتجاه إجراء إصلاحات كبرى لسياسات اللجوء الأوربية كردّ على أزمة الهجرة غير المسبوقة الى الاتحاد الأوروبي، وقد أدّى ذلك الى معارك مريرة بين الحكومات الوطنية باتت تهدد بتمزيق الاتحاد الأوروبي.[4]

بحسب Fukuyama: "يتمّ تشكيل الهويّة الوطنيّة من خلال أربع مسارات أساسيّة:[5]

1- نقل الحدود لتتناسب مع الهويّات الوطنيّة المفترضة.
2- نقل أو القضاء على شعوب لخلق وحدات سياسيّة أكثر تجانساً. (كما حصل خلال الحرب التّركيّة-اليونانيّة وخلال الحرب العالميّة الأولى)
3- الاستيعاب الثّقافي: أن تخضع الأقلّيّة لثقافة الأكثريّة.
4- تعديل الهويّات الوطنيّة المفترضة لتتناسب مع الوقائع السّياسيّة.[6]

---

[1] Francis Fukuyama, op.cit., P 328
[2] Ibid., P 185
[3] Ibid., P 192
[4] Ian Traynor, "Pressure to resolve migration crisis could tear EU apart", **in The Guardian,** 20 Jan 2016
[5] Francis Fukuyama, op.cit., P 192
[6] Ibid., PP 191-195

1- بما يخصّ النّقطة الأولى، لقد رسمت اتّفاقيّة Sykes-Picot خطوطاً تتناسب مع المصالح الانكليزيّة-الفرنسيّة، لكنها لم تتطابق مع الفروق الطائفية أو القبلية أو الإثنية الفعلية على أرض الواقع.[1] وبالرّغم من ظهور القوميّات في منتصف القرن الماضي، فقد أثبت القرن الحالي عودة شعوب الدّول العربيّة إلى اعتماد هويّات طائفيّة على أساس ديني، ممّا أدّى إلى الحديث المتزايد عن اتّفاقيّة Sykes-Picot جديدة تعيد رسم الحدود بشكل يتناسب أكثر مع الهويّات الثّقافيّة التي باتت ظاهرة على الأرض. ومن الضّروري هنا الإشارة إلى ما حصل في أوروبا خلال القرن العشرين حيث كان عدم التّطابق بين الهويّات العرقيّة والحدود السّياسيّة أحد أسباب العنف الزّائد، وكان من الضّروري إعادة تنظيمها من خلال الحرب. فقد كان هناك علاقة بين الحرب الأوروبيّة ومسار بناء الأمّة.[2]

2- بالنّسبة للنقطة الثّانية، لم تظهر الحكومات العربيّة اتّجاهاً لنقل أو القضاء على مكوّنات أو شعوب بأكملها في سبيل الوصول إلى هويّة وطنيّة واحدة على الطّريقة "الهتلريّة"، ولكنّ مكوّنات أساسيّة بقيت في عدّة دول غير قادرة على المشاركة في الحياة السّياسيّة. بينما اعتمدت "الدّولة السلاميّة" هذه الطّريقة في سبيل بناء هويّة وطنيّة من أجل بناء الأمّة التي تطمح اليها.

3- بالنّسبة للنقطة الثّالثة، فرضت حدود Sykes-Picot عدم وجود أقليّة أو أكثريّة في بعض المناطق، بينما كانت الأقليّة تحكم الأكثريّة في أماكن أخرى، ممّا أثّر سلباً أيضاً على بناء هويّة وطنيّة واحدة في هذا السّياق.

4- أمّا بالنّسبة للنقطة الرّابعة، فقد اعتقدت بعض الحكومات العربيّة في القرن الماضي أنّ بإمكانها تعديل الهويّات الوطنيّة المبنيّة على الطّائفة الدّينيّة بالأساس، وخلق قوميّة تصقل جميع المكوّنات، وقد قامت بهذا الأمر من أعلى إلى أسفل، بالقوّة في غالب الأحيان. وقد عادت الهويّات القديمة إلى الظّهور لتبرهن بأنّها لم تختفي يوماً. وإذا تساءلنا عن عدم نجاح هذا المسار في الدّول العربيّة - في وقت نجح هذا التّعديل في دول أوروبيّة عديدة، وفي الولايات المتّحدة الأميركية، حيث نجح الأميركيون في بناء هويّة قويّة بالرّغم من تعدّد الهويّات الأوليّة للشعب – يمكننا أن نحدّد سببين أساسيّين:

<u>الأوّل:</u> محاولة القيام بهذا المسار بالقوّة من فوق إلى تحت، في حين أنّ بناء الهويّة، وبالتّالي بناء الأمّة يجب أن يبدأ من الشّعب بواسطة نخبة لا تتعاطى السّياسة بالضّرورة.

<u>الثّاني:</u> غياب الدّيموقراطيّة التي تضمن المشاركة في السّلطة للجميع، وحقّ جميع المكوّنات في المعارضة، والتّعبير عن هواجسها وآرائها. بالإضافة إلى غياب الثّقافة الدّيموقراطيّة بطبيعة الحال، والمبنيّة على تقبّل الآخر والعمل السّياسي ضمن الأطر القانونيّة والمؤسّساتيّة.

وقد كانت الهويّة الطّائفيّة عاملاً أساسيّاً في صنع السّياسات من الشّرق الأوسط إلى أفغانستان. فمنذ القرن الثّامن عشر ظهر تحالف الحركة الوهّابيّة مع المملكة العربيّة السّعوديّة ضدّ طوائف أخرى كالشّيعة وغيرها[3]. وفي القرن الماضي كان لسنة 1979 أهميّة كبيرة على هذا الصّعيد حيث حصلت الثّورة الإيرانيّة التي أخذت طابعاً دينيّاً منذ بدايتها. وفي العام نفسه، بدأت الحرب السّوفياتيّة على أفغانستان وشُكّل تحالف بين السّعوديّة وباكستان برعاية أميركيّة لدعم المجاهدين الأفغان حيث تدفّق هؤلاء من عدّة دول عربيّة إلى أفغانستان.

<u>ب- ضعف الهيكليّات المواطنيّة Civic Structures</u>

يقول Fukuyama: "لم تستند قوّة جوزيف ستالين وصدّام حسين على السّيطرة على أجهزة الدّولة فقط، من جيش وشرطة، بل قادوا من خلال ولاء مجموعات صغيرة من الموالين – في

[1] Tarek Osman, "Why border lines drawn with a ruler in WW1 still rock the Middle East", BBC News, 14 Dec 2013

[2] Francis Fukuyama, op.cit., P 268

[3] David Commins, op.cit, P 76

حالة ستالين، مجموعة من الجيورجيّين بقيادة Lavrenty Beria، قائد الشّرطة السّرّيّة، وفي حالة صدّام حسين، شبكة من الأقرباء من تكريت."[1] إنّ هذا الأمر ينطبق على معظم الدّول العربيّة، ممّا أدّى إلى ضعف الهيكليّات المواطنيّة Civic Structures والمساواة أمام القانون، وبالتّالي حكم القانون. هذا وقد أدّى غياب الهيكليّات المواطنيّة إلى انقطاع علاقة الاتصال التي يفترض أن تتكوّن بين العائلة/القبيلة/المجتمع من جهة، والدّولة من جهة أخرى على الصّعيد العمودي، أو المجتمعات الأخرى على الصّعيد الأفقي.

رابعاً: الحكم بالقانون Rule By Law بدل حكم القانون Rule of Law

الحكم بالقانون Rule By Law يعني أن عامّة السكان يطيعون القانون ما عدا الحكّام، الذين يبقون فوقه ولا يخضعون لنفس القوانين. بالمقابل، تحت حكم القانون Rule Of Law، يخضع جميع أعضاء المجتمع، من حكّام ومحكومين لنفس القوانين دون استثناء[2].

تعاني معظم الدّول العربيّة من غياب حكم القانون Rule of Law الذي يفترض خضوع الحاكم للقانون، وتعميم ظاهرة الحكم بالقانون Rule By Law ، حيث "يظهر القانون كأوامر إداريّة مقنّنة من قبل صاحب السّيادة".[3] فقد أصبحت الحكومات العربيّة شبيهة بمقولة Mao Zedong: "[يجب أن] نتّكل على حكم الرّجال لا على حكم القانون".

إنّ إحدى سيّئات الدّول الاستبداديّة بشكل عام، هي عدم وجود تداول للسلطة. والمشكلة الأساسيّة لا تكمن في عدم وجود نيّة لتداول السّلطة بل في غياب حكم القانون. فقد جرت محاولات في بعض دول أميركا اللّاتينيّة لتمديد ولاية رؤساء منتخبين بشكل ديموقراطيّ، ولكنّها باءت بالفشل بسبب ترسيخ القوانين في منتظم حكم القانون، بحيث أنّ الجهود بهذا الاتّجاه تكون مكلفة سياسيّاً.[4] ومن أهمّ الأمثلة على ذلك محاولة "كارلوس منعم" الترشّح لولاية ثالثة سنة 1999 في الأرجنتين واعتبارها غير دستوريّة، بالإضافة إلى فشل Alvaro Uribe في الحصول على ولاية ثالثة في كولومبيا بعد منعه من قبل محكمة دستوريّة مستقلّة.[5] فيما نجح العديد من الرّؤساء العرب في القضاء على مبدأ تداول السّلطة بسبب غياب حكم القانون. من هنا يكتسب هذا المبدأ أهميّة كبرى ويمثّل غيابه عاملاً أساسيّاً غير مباشر في النّزعة إلى التّطرّف.

وبحسب صفي الدين خربوش: "إن بعض النظم السياسية العربية لم تعرف العملية الانتخابية حتى الآن وعرف بعضها صورة متواضعة منها منذ فترة وجيزة، الأمر الذي يجعل الانتخابات لا تحظى بالأهمية في الثقافة العربية، أو على الأقل لم تترسخ بعد كأفضل آلية لانتقال السلطة. والتشريعات العربية تختلف في طرق انتقال وتداول السلطة، إلّا أن الواقع يؤكد في غالب الأحيان الاتفاق على بقاء السلطة في يد فئة أو شخص واحد".[6]

فالدّولة الأمنية المركزيّة، صاحبة القوّة العموديّة، قوّضت إمكانيّة قيام علاقات أفقيّة من الثّقة بين المواطنين المنتمين إلى طوائف دينيّة أو ثقافيّة مختلفة. كما أنّ عدم المساواة أمام القانون قوّض مفهوم المواطنة. فسياسة الحزب الواحد المعمّمة تقريباً في الدّول العربيّة، والمروّجة لفكرة أحاديّة الحقيقة – ولو بدون محتوى إيديولوجي صلب – ساهمت في صعوبة تعميم مفهوم المواطنَة، حيث أنّ المكوّنات التي لم تشارك في السّلطة بالشّكل الذي يرضيها، والتي لا تستطيع الوصول إلى الموارد كباقي المكوّنات، بقيت بانتظار اللحظة المناسبة لمحاولة الحصول على حصّتها من السّلطة والموارد. كما أنّ احتكار موارد الدّولة من قبل الأقليّة الحاكمة وتوابعها أدّى إلى صعوبة قيام طبقة وسطى على نطاق واسع.

---

[1] Francis Fukuyama, op.cit., P 89

[2] Kishore Mahbubani, op.cit., P 84

[3] Ibid., P 341

[4] Ibid., P 368

[330] Francis Fukuyama, op.cit., P 369

[6] صفي الدين خربوش، "تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات"، www.aljazeera.net

خامساً: التّفاوت الاجتماعي والاقتصادي

من القواسم المشتركة في الدّول العربيّة التي بدأت فيها تحرّكات الربيع العربي، وجود طبقة حاكمة ورثت السّلطة، وشكّلت طبقة اجتماعيّة غنيّة مع مؤيّديها والقريبين منها، شبيهة بالعائلات الملكيّة، بينما تعاني الأغلبيّة السّاحقة من الشّعب من أوضاع اقتصاديّة سيّئة وغياب السياسات الاجتماعيّة، هذا بالإضافة إلى غياب التّنمية الاقتصاديّة. والتّنمية الاقتصاديّة هي: "الزّيادة المتواصلة لحصّة الفرد من النّاتج مع مرور الوقت" ولكن هناك انتقادات حول ما إذا كانت هذه الطّريقة الصّحيحة لقياس الرّفاهيّة البشريّة، كون النّاتج المحلّي الإجمالي يأخذ بعين الاعتبار المال بدون احتساب الصحّة، الفرص للوصول، العدل، التّوزيع، والعديد من الجوانب الأخرى لازدهار الإنسان.[1]

من هنا، فبالرّغم من الأوضاع الاقتصاديّة غير السّيئة في بعض الدّول العربيّة ودول المنطقة، هناك غياب شبه تام للتنمية الاقتصاديّة الحقيقيّة التي يمكن للشعوب الاعتماد عليها في المستقبل. وبحسب عبد الهادي يموت، من خصائص الفقر في الدول العربية هو التفاوت الواضح بين الريف والمدينة، إضافة إلى حزام الفقر حول المدن الكبرى، يترافق ذلك مع تردٍ في البنى التحتية، والخدماتية، وانتشار البطالة الواسعة، والإخفاق المدرسي، وازدهار ظاهرة عمالة الأطفال والتسول، وإن كانت هذه الظواهر بنسب متفاوتة بين دول عربية وأخرى. كما تنتشر البطالة بشكل واسع في الدول العربية وتتركز البطالة بين الشباب والنساء والباحثين عن عمل لأول مرة، وتتمثل خطورة مشكلة البطالة وضخامتها في أوساط الشباب المتعلمين، وطالبي العمل لأول مرة.[2]

أ- ظاهرة الفساد في الدول العربية

يعيق الفساد في العديد من الدّول العربيّة التّنمية الاقتصاديّة. كما أنّ الجزء الأكبر من الأموال التي يُساء استعمالها، تستفيد منها النّخب التي تستطيع استخدام مواقعها في السّلطة لانتزاع الثّروات من السّكّان. وهذا الأمر يؤثّر على إمكانيّة النّاس الأذكى والأكثر طموحاً في أن يؤسّسوا شركات خاصّة تولّد ثروات.[3] كما يضرّ الفساد بالمنتظم السّياسي، فالتّصوّر أنّ المسؤولين والسّياسيّين فاسدون يقلّل شرعيّة الحكومة بنظر الشّعب ويقوّض أسس الثّقة. وغالباً ما يتمّ استخدام الفساد في الدّول التي تغيب عنها الدّيموقراطيّة كسلاح سياسيّ، وهذا ما زاد من أزمة الشّرعيّة في دول المنطقة، التي عاد قسم كبير من شعوبها إلى الاعتراف بسلطات دينيّة كالممثّل الشّرعي الوحيد لها بغضّ النّظر عن المواطَنة والحدود.

ب- المحاباة والزّبائنيّة Patronage and Clientelism

"المحاباة هي علاقات وجه لوجه بين الرّعاة والعملاء Patrons and clients، وهي موجودة في جميع الأنظمة الاستبداديّة و الدّيموقراطيّة، بينما تتضمّن الزّبائنيّة تبادلاً للخدمات على نطاق واسع بين الطّرفين، وتتطلّب غالباً هرميّة من الوسطاء. وتنتشر الزّبائنيّة أساساً في الدّول الدّيموقراطيّة حيث يجب تعبئة أعداد واسعة من النّاخبين".[4] وبالرّغم من وجود محاباة وزبائنيّة في الدّول المتطوّرة والغربيّة، إلّا أنّ الفارق الأساسي يبقى في عدم قدرة المواطنين على الوصول إلى الموارد والحصول على أبسط حقوقهم دون المرور بالوسطاء في معظم الدّول النّامية، إلى درجة انعدام شبه تامّ للقنوات القانونيّة والرّسميّة للحصول على الخدمات، فضلاً عن شبه غياب للمحاسبة القضائيّة، وعدم وجود محاسبة سياسيّة عن طريق انتخابات عادلة بحسب المعايير الغربيّة. وقد كان للأمر نتائج سلبيّة على نوعيّة الحكم في العراق وسوريا ودول عربيّة أخرى.

---

[1] Francis Fukuyama, op.cit., P 40

[2] عبد الهادي يموت، "الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية مقلقة هل سلمت منها الدول العربية؟"، **الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 64، نيسان 2008

[3] Anne Krueger, "The Political Economy of the Rent-Seeking Society", **in American Economic Review 64,** No. 3, 1974, P 291-303, in Francis Fukuyama, op.cit., P 82

[4] Francis Fukuyama, op.cit., P 86

هذا بالإضافة الى ضعف المعارضة، فالدول العربية تميل نحو إقامة تنظيمات شبه عسكرية تضم العناصر الموالية لها من أجل ضمان بقائها في الحكم لأطول مدة ممكنة، والتحرك صوب أي معارضة ترمي إلى زعزعة أُسس استقرار النظام الحاكم وبقائهِ، سيما عندما تسعى قوى المعارضة المختلفة نحو السلطة.[1]

سادساً: غياب التّنمية السّياسيّة

التّنمية السّياسيّة هي التّغيير مع الوقت في المؤسّسات السّياسيّة. وهي مختلفة عن التّغيير في السّياسة أو السّياسات.

Political development is change over time in political institutions. This is different from shifts in politics or policies.[2]

وهي تتألّف من 3 عناصر:

أ- الدّولة:

منظّمة هرميّة مركزيّة تحتكر العنف الشّرعي في إقليم معيّن... تسعى إلى معاملة المواطنين على أساس غير شخصي، تطبّق القوانين، تعيّن الموظّفين وتطبّق السّياسات بدون محسوبيّة.[3]

ب- حكم القانون Rule of Law :

التعريف اللغوي لحكم القانون: "هي حالة تتم فيها التقيد بقوانين البلد من قبل الجميع".[4]

إذا كان باستطاعة الحكّام تغيير القانون ليتناسب مع مصالحهم، فانّ حكم القانون يكون غير موجوداً، حتّى ولو كانت هذه القوانين تطبّق بشكل موحّد على باقي المجتمع. لذلك يجب أن يتجسّد حكم القانون في مؤسّسة قضائيّة مستقلّة. بينما يتمثّل "الحكم بالقانون" Rule by Law بالأوامر التي يصدرها الحاكم دون أن تنطبق عليه.[5]

ج- المحاسبة Accountability

إستجابة الحكومة لمصالح المجتمع بأسره. وهي تتمثّل اليوم "بالمحاسبة الإجرائيّة"، وهي الانتخابات الحرّة، الدّوريّة، والعادلة بين الأحزاب المتعدّدة، وهي تسمح للمواطنين بالاختيار و"معاقبة" الحكّام. يمكن لحكومات غير منتخبة أن تختلف عن أخرى في موضوع الاستجابة للحاجات الشّعبيّة، من هنا تمييز أرسطو بين الملكيّة والطّغيان. ولكن، حتّى ولو كان الحكّام يستجيبون لمطالب الشّعب، فلا يمكن التّسليم بأنّهم سيستمرّون على هذه الحال للأبد.[6]

كما يتمّ تعريف التّنمية السّياسيّة بأنّها: "تطوّر الدّولة، حكم القانون، والمحاسبة الدّيموقراطيّة"[7]

وقد ذكرنا هذه النّقاط للإضاءة على كون التّطرّف والإرهاب ينمو في الدّول التي تفتقر الى هذه العناصر الثّلاث، وتشكّل بالتالي بيئة حاضنة للمنظّمات الإرهابيّة وفي طليعتها "الدولة الاسلامية" بسبب انعدام التنمية السياسية في العراق، سوريا، ليبيا وغيرها. وبالإضافة إلى مكوّنات التّنمية السّابق ذكرها، تبرز أهميّة مكوّن آخر هو "التّعبئة الاجتماعيّة" Social Mobilization، التي كانت شبه مستحيلة في هذه المنطقة من العالم خلال العقود الماضية، الّا إذا كانت داعمة للسّلطات السّياسيّة. وقد كان الربيع العربي إلى حد كبير، ثورة أخلاقية بوجه الفساد الكامن، والمحسوبية،[8] قبل أن يتحوّل نحو اتّجاهات أخرى أكثر تطرّفاً.

---

[1] أحمد عدنان كاظم، العلاقة بين الحكومة والمعارضة في الدول العربية، جامعة النهرين، العراق، 2008

[2] Francis Fukuyama, op.cit., P 23

[3] Ibid., P 3

[4] www.merriam-webster.com

[5] Francis Fukuyama, op.cit., P 24

[6] Ibid., P 24

[7] Ibid., P 40

[8] Saeb el Kasm, "The Arab Spring: Towards Legitimate Governance", The World Post, http://www.huffingtonpost.com

سابعاً: تراجع صفة الشّرعيّة

بالإضافة إلى النّمو الاقتصادي والتّعبئة الاجتماعيّة، هناك تطوّر في الأفكار متعلّق بالشّرعيّة. تمثّل الشّرعيّة تصوّراً مشتركاً على صعيد واسع بأنّ ترتيبات اجتماعيّة معيّنة هي عادلة. والأفكار المتعلّقة بالشّرعيّة تتطوّر مع الوقت، أحياناً بسبب تغيّرات في الاقتصاد والمجتمع.[1] فما كان يبدو شرعيّاً بالنّسبة لمجتمع ما في السّابق قد لا يبدو شرعيّاً بالنّسبة للمجتمع نفسه مع مرور الزّمن، خصوصاً بعد ثورة التّكنولوجيا والاتّصالات التي ساهمت في عولمة الفرد. من هنا، فإنّ عدم تطوّر الأنظمة العربيّة للحفاظ على هذه المساحة من الشّرعيّة أدّى إلى طرح علامات استفهام كبيرة في هذا الاطار من قبل الشّباب العربي.

كما حصل تراجع لصفة الشّرعيّة عن الأحزاب اليساريّة التي حكمت الدّول العربيّة، بعد سقوط الاتحاد السّوفياتي وفراغ المحتوى الايديولوجي لهذه الاحزاب، التي لم تقم بنقلة نوعيّة كنظيراتها الأوروبيّة نحو مفهوم جديد للديموقراطيّة الاجتماعيّة، التي تركّز على العدالة الاجتماعيّة بدل الإيديولوجيّة الماركسيّة التّقليديّة. ففي الدّول الاوروبيّة، تحوّلت الأحزاب اليساريّة من أحزاب تحاول تحقيق الأفكار الماركسيّة بشكل جدّي وحقيقي إلى أحزاب ديموقراطيّة منفتحة تركّز على حسن توزيع الموارد والثّروات ومنع الاحتكار، أمّا في الدّول العربيّة، فلا المحتوى الإيديولوجي كان جديّاً في زمن الإيديولوجيّات ولا حصل تطوّر لهذه الأحزاب بعد سقوط الاتحاد السّوفياتي.

من هنا، إذا أردنا مقارنة العلاقة بين السّلطة والمكوّنات الاجتماعيّة – السّياسيّة في معظم الدّول العربيّة والغربيّة، يمكن وضعها في اطار الرّسم البياني التّالي:

علاقات السّلطة والمكوّنات السّياسيّة-الاجتماعيّة في معظم الدّول العربيّة

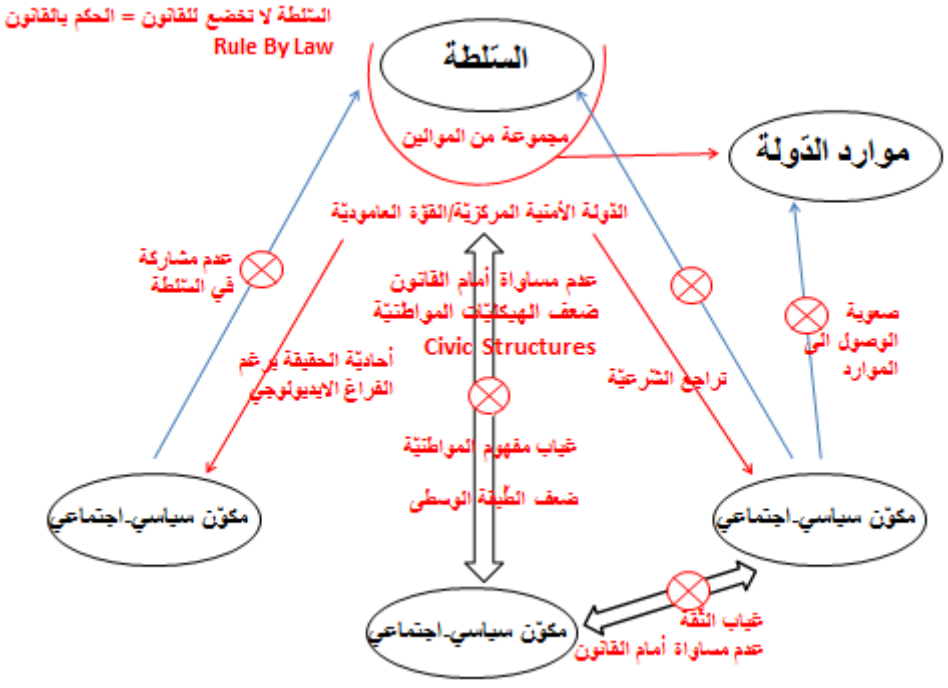

[1] Francis Fukuyama, op.cit., P 41

علاقات السّلطة والمكوّنات السّياسيّة-الاجتماعيّة في معظم الدّول الغربيّة

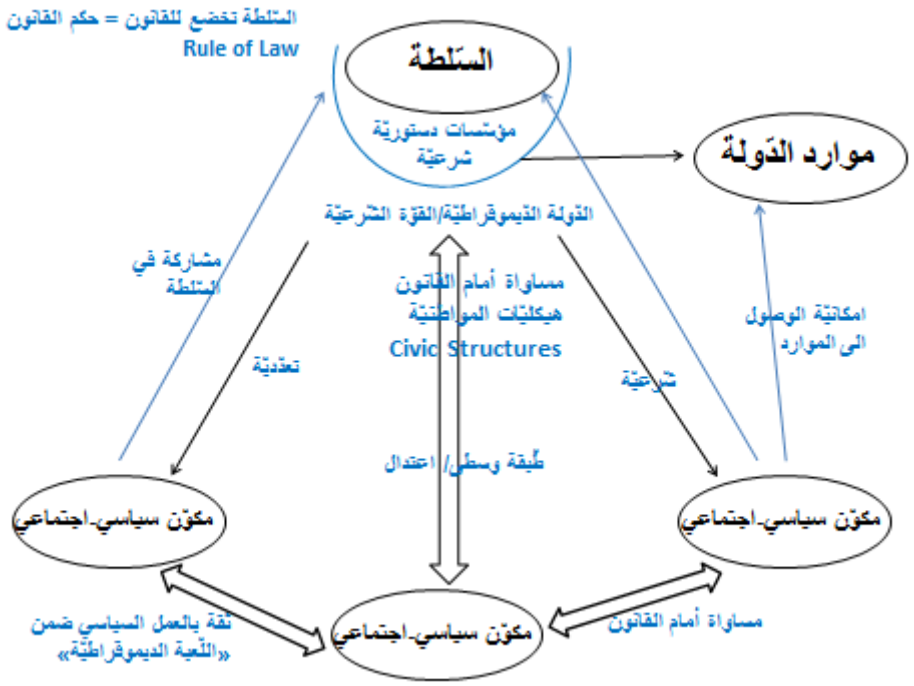

من خلال مقارنة الرّسمَين البيانيَّين اللذين حاولنا من خلالهما تلخيص علاقات السّلطة والمكوّنات السّياسيّة-الاجتماعيّة في معظم الدّول الغربيّة والعربيّة نلاحظ حالة غير صحيّة تطبع هذه العلاقة في الدّول العربيّة. فعلى صعيد العلاقة العموديّة، السّلطة محاطة بمجموعة من الموالين يستفيدون حصراً من الموارد فيما تُقطع عن المكوّنات الأخرى التي لا يمكنها المشاركة في السّلطة أصلاً. كما تفرض السّلطة – التي تتراجع شرعيّتها – أحاديّة الحقيقة برغم الفراغ الايديولوجي. هذه الأمور تؤدّي الى عدم المساواة أمام القانون، ضعف الهيكليّات المواطنيّة، وعلى الصّعيد الأفقي، تتراجع الثّقة بين المكوّنات. هاتان العلاقتان العموديّة والأفقيّة تؤدّيان الى تقوقع المكوّنات المحاصَرة ثقافيّاً ولجوئها الى التّطرّف والعنف، كونها غير قادرة على الوصول عموديّاً، ولا التّفاعل أفقيّاً.

بند ثالث: الوضع الدّاخلي في العراق وتأثيره في قيام "الدّولة الاسلاميّة"

برغم الظّاهر العلماني لحكم حزب البعث العراقي، عمَد صدّام حسين إلى تحسين وضع طائفته على حساب الطّوائف الأخرى من خلال إجراءات مبطّنة، كبرنامج منح الأراضي جنوب بغداد لزيادة عدد السنّة في المناطق الشّيعيّة.[1] وقد قام الشّيعة بانتفاضة سنة 1991، قامت السّلطة بقمعها عن طريق الاستعانة بالعشائر السنيّة[2]، وردت القوات الحكومية بفظائع على نطاق واسع فقتلت القوات الموالية آلاف المدنيين العزل[3] ممّا ساهم في زيادة الاحتقان الطّائفي. وقد كانت هناك محاولة من قبل المعارضة العراقيّة للتخلّص من النّظام القديم وحلفائه الأجانب.[4]
كما أدت عقوبات الأمم المتّحدة المجتمع العراقي في التسعينيّات، وقام الاجتياح الأميركي بتدمير

[1] Jim Frederick, **Black Hearts: One Platoon's descent into madness in Iraq's triangle of death,** Harmony Books, USA, P 43
[2] Ibid., P 44
[3] "Endless Torment, The 1991 Uprising in Iraq And Its Aftermath", Human Rights Watch, USA, 1992
[4] باتريك كوكبيرن، المرجع السابق، ص 28

الدّولة سنة 2003. وبعد الاجتياح الأميركي، عانى العراقيّون من غياب أساسيّات الحياة كالكهرباء والمياه التي كانت متوفّرة في عهد صدّام حسين.[1] هذه الخدمات التي استطاعت "الدّولة الاسلاميّة" تأمين معظمها في المناطق التي سيطرت عليها لاحقاً.

وسنة 2003، قام رئيس "السّلطة المؤقّتة للتحالف" Coalition Provisional Authority (CPA)، Paul Bremer، بمنع توظيف العناصر السّابقين في حزب البعث العراقي في الوظائف الرّسميّة، كما قام بحلّ الجيش العراقي والقوى الأمنيّة، ممّا أدّى إلى جعل من 500000 إلى 900000 شخص عاطلين عن العمل، معظمهم يملكون أسلحة، تدريب عسكري وخبرة قتاليّة، بالإضافة إلى العاطلين عن العمل أساساً ويقدّرون ب40% في تلك الفترة. كما قام بتشكيل حكومة إنتقاليّة مؤلّفة من 14مقعداً للشيعة، 5 للسنّة الأكراد، 4 للسنّة العرب، مقعد للمسيحيّين وآخر للأتراك. وفيما رأى الأميركيون في الأمر حسابات منطقيّة باردة، فقد كان الأمر بمثابة كارثة كبيرة بالنّسبة لسنّة العراق.[2]

بين سنة 2002 و 2005، لم تكن القوّات الأميركية تسيطر بشكل كاف على حوض وادي الفرات من الحدود السّوريّة مروراً بالفلّوجة وصعوداً إلى بغداد، بسبب وجود وحدات عسكريّة صغيرة في تلك المنطقة يتمّ تبديلها كل ستّة أشهر. فأصبحت ممرّاً لعناصر "القاعدة في العراق" بين سوريا والعراق[3] عبر طرقات التّهريب. وقد أصبحت هذه المناطق مَهد "الدّولة الاسلاميّة" فيما بعد.

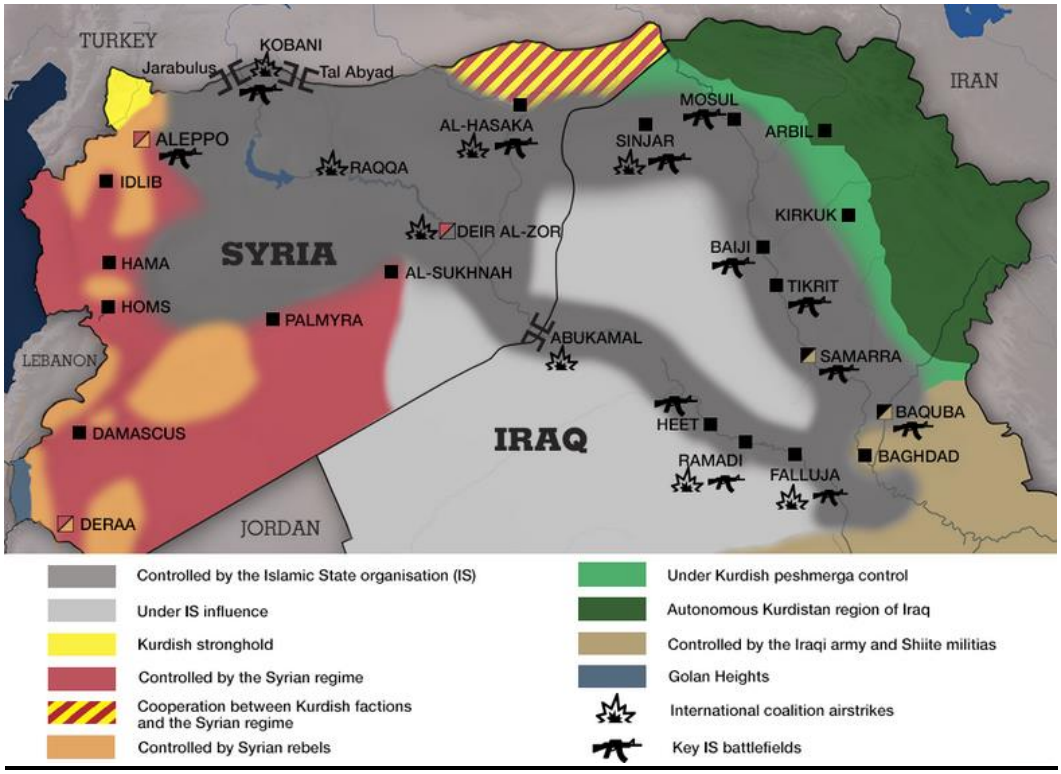

- أزمة آليّة السّيطرة (من قبل الحكومة)Crisis of Control Mechanism

ظهرت بوادر هذه الأزمة مع الانسحاب الأميركي وشعور القسم الاكبر من سنّة العراق بالغبن مع وصول حكومة تجسّد النفوذ الشيعي مدعومة من الولايات المتّحدة سنة 2003 إلى السلطة، وخصوصاً بعد تولّي نوري المالكي رئاسة الحكومة في أيّار 2006. كما شعر العديد بنوع من الخيانة بعد ظهور ميليشيا "الصّحوة" السنيّة التي تدعم الحكومة وانتشار قوّات أميركية سنة

[1] Jim Frederick, op.cit., P 2
[2] Ibid., PP 12-13
[3] Ibid., P 24

2007 للحفاظ على الأمن. حتّى أن العديد من المثقفين العراقيين كانوا يتعاطفون مع المقاتلين أكثر من تعاطفهم مع حكومة المالكي سنة 2014.[1]

- في ك2 2005، قاطع معظم السنّة الانتخابات في العراق، ومع بدء إعادة تكوين القوى الأمنيّة، أصبحت مؤسّسات يطغى عليها الطّابع الشّيعي، بعد انخراط أعضاء من جيش المهدي ومنظّمة بدر، حتّى توصّل الأمر في آذار 2006 إلى إعلان وزارة الدّفاع وجوب "عدم انصياع المواطنين لتعليمات قوى الأمن إلّا بحضور عناصر من قوّات التّحالف".[2]
- في ك1 2005، شارك 70% من العراقيّين في الانتخابات في تحوّل ملفت وإشارة إلى خلافات بين القبائل السنيّة و"القاعدة في العراق"(الزرقاوي)، وبدء طرد القاعدة من الأنبار،[3] فقامت القاعدة بالتّحالف مع منظّمات متطرّفة أخرى وشكّلت "مجلس شورى المجاهدين".[4]
- في شباط 2006، بعد تفجير مسجد شيعي في سامراء (شمال بغداد)، وصل عدد ضحايا الاقتتال الطّائفي إلى 1000 في اليوم التالي.[5] وبلغ عدد القتلى من المدنيّين في الأشهر الثلاث الأولى من 2006 أكثر من إجمالي العدد منذ سقوط صدّام حسين وازداد عدد الإعدامات 86% في الأسابيع التّسعة بعد تفجير المسجد. وقد قال ضابط المخابرات الأميركي في الوحدة 502-1، النقيب Leo Barron: "كان لدينا الكثير من المعلومات عن جيش المهدي، لكن الأوامر كانت واضحة: "لاحقوا القاعدة ولا تبالوا بجيش المهدي"، ممّا ساهم بزيادة زخم التّنظيمات السنّيّة".[6]
- في حزيران 2006 بلغ معدّل قتلى الحرب الطّائفيّة 100 قتيل يوميّاً، وفي آب صرّح الجيش الأميركي أن عدد القتلى الذين سقطوا بنيران المليشيات الشيعيّة أكبر من عدد القتلى على يد القاعدة، ممّا زاد من الفتنة وحدّة المعارك، وخلال صيف 2006 أصدرت تعليمات للجيش الأميركي بعدم التعرّض للميليشيات الشيعيّة بدون إذن مباشر من المالكي أو الجنرال George Casey. في 14 حزيران أطلق الجيشان الأميركي والعراقي عمليّة عسكريّة لفرض الأمن في بغداد، فشلت بسبب عدم مشاركة لواءين عراقيّين كان يفترض بهما المشاركة[7]، وكان يفترض أن يشكّل هذا الأمر إنذاراً لما سيحدث بعد عدّة سنوات عندما استسلمت وحدات من الجيش العراقي لصالح داعش. كما فشلت حملة عسكريّة أخرى في آب من السنة نفسها.
- سنة 2010 كانت القاعدة في العراق في حالة من الانحطاط وتتعرض لهجمات من الولايات المتّحدة والقبائل السنيّة على حدّ سواء.
- بعد الخسائر البشريّة الأميركية الكبيرة، بدأت الولايات المتّحدة بإنهاء تدخّلها تدريجيّاً سنة 2011، وبدأت الحرب في العراق بالهدوء، واندلعت الحرب في سوريا حيث بدأ تدفّق المجاهدين اليها.[8]
- خلال حملته الانتخابيّة، قام المالكي بحملة إعلاميّة تشدّد على التّهديد بالموت الذي تشكّله المعارضة السنيّة في محافظة الأنبار لإخافة الأغلبيّة الشّيعيّة وإجبارها على التّصويت له في الانتخابات البرلمانيّة.[9]
- في عهد الرئيس صدّام حسين كان يتم اختيار وزير الدّفاع من الموصل التي هي منطقة محافظة ولكنها ليست دينية. العديد من أهالي الموصل فضّلوا قوّات داعش على قوّات الحكومة

---

[1] Abigail Hauslohner, "In Baghdad, middle-class Sunnis say they prefer militants to Maliki", **in The Washington Post,** 12 July 2014

[2] Jim Frederick, op.cit., PP 49-50

[3] غرب العراق، جنوب الفرات.

[4] Jim Frederick, op.cit., P 152

[5] Ellen Knickmeyer, "Blood on our hands", **in Foreign Policy,** 25 Oct 2010.

[6] Jim Frederick, op.cit., PP 233-234

[7] Ibid., P 299

[8] Jay Sekulow, op.cit., PP 23-24

[9] باتريك كوكبيرن، المرجع السابق، ص 164

التي يرأسها المالكي. واللّافت للانتباه أنّ العديد اعتبروا أنّ حكومة المالكي تعامل المحافظات السنيّة على أنّها بلد محتلّ[1] وقد تشجعّت المعارضة السنيّة على النّهوض بعد بدء التّحرّكات في سوريا.

- بعد تصويت المجالس المحليّة على شبه حكم ذاتي لكردستان، حاول المالكي تعطيل مفاعيل التّصويت وقام بقمع المظاهرات في المحافظات السنيّة بعنف، خصوصاً في إغارة عسكريّة على "الحويجة" في نيسان 2013.[2] وشهدت سنة 2014 تنامٍ كبير للميليشيات الشيعية.
- بسبب تأثير "الحرب الباردة الجديدة" و"حماوة" الحرب الأهلية، قُتل حوالي 10000مدني سنة 2013 وحوالي 5000 خلال الأشهر الخمسة الأولى سنة 2014 وفق الإحصاءات العراقية لعدد الجثث.
- **<u>أبو بكر البغدادي:</u>**

يُعتقد أن الاسم الحقيقي لأبو بكر البغدادي هو "عوّاد ابراهيم علي البدري السامرّائي"، كان خلال عهد صدّام حسين داعية إسلاميّة في مقاطعة ديالى. بعد الغزو الأميركي سنة 2003 أصبح قائد جماعة مسلّحة ثمّ وقع في الأسر من سنة 2005 إلى 2009. وعندما أصبح البغدادي زعيماً للقاعدة في العراق كانت هذه المنظمة بحالة سيّئة، وقد استفادت من الحرب السّورية (بعد سنة 2011) والنزعة إلى التطرف وأخذ الثورة السورية طابعاً طائفيّاً خصوصاً مع الأفعال وردّات الأفعال المتبادلة بين السّلطات السّورية والمعارضين. ويقال أن ضبّاطاً سابقين من عهد الرئيس صدّام حسين لعبوا دوراً أساسياً ولكن تحت قيادة البغدادي.[3]حتّى نائب صدّام حسين "عزّت الدّوري" انتقل بعد سقوط حسين الى "أنصار الاسلام"، ثمّ الى "جيش رجال الطريقة النقشبندية" الذي أعلن ولاءه "للدولة الاسلاميّة".[4] فالثورة السّورية شجّعت العديد من العراقيين على أخذ مواقف ضدّ التهميش السياسي والاقتصادي منذ سقوط الرئيس صدّام حسين وبذلك استفاد الحرمان السنّي في العراق من التمرّد السنّي في سوريا. فقبل السيطرة على الموصل وتكريت كان لدى داعش ميدان يستطيع استيعاب 6000 مقاتل.[5] لكن الرقم تضاعف مع اكتسابها تعاطفاً من مجموعات من العراقيّين بعد انتصاراتها.

- أظهرت سيطرة داعش السّريعة على مناطق واسعة من العراق وخصوصاً في الموصل ضعف المؤسسات العراقية وتعاطف قسم من السكّان مع "الدّولة الاسلامية". فقد انهارت قوى أمنية تتألف من حوالي مليون عنصر (350000 من الجيش و 650000 من الشرطة) أمام مسلّحين قدّر عددهم ب 6000 مقاتل وبسرعة هائلة. كما أظهرت ضعف معنويّات وانضباط الجيش العراقي وعدم وجود نيّة للقتال. وقد قال جنرال عراقي متقاعد بأن الفساد هو سبب الهزيمة فقد أصبح الجيش العراقي بالنسبة إلى عدد من الضبّاط الكبار وسيلة لجمع المال.[6] فقد انتشرت خمسة ألوية من الجيش العراقي (أي حوالي ثلث الجيش) في الأنبار/ مع نقص حادّ في الذّخيرة وحتّى الطّعام (مع أنّهم يقاتلون داخل بلدهم)، بسبب اختلاس الأموال المخصّصة للمواد الغذائية.[7] فضلاً عن النقص في المحروقات (في بلد من الأغنى بالنّفط)، وقد سجّلت حالات فرار هائلة حيث ترك الجنود أسلحتهم، آلياتهم وحتى بزّاتهم العسكرية،[8] ممّا أظهر عدم النيّة في قتال داعش

---

[1] باتريك كوكبيرن، المرجع السابق، ص 166

[2] Ali Khedery, "How ISIS came to be", **in The Guardian,** 22 Aug 2014

[3] باتريك كوكبيرن، المرجع السابق، ص 45

[4] Qassim Abdul-Zahra and Vivian Salama, "Iraqi officials say Saddam deputy Izzat al-Douri killed near Tikrit", **in The Daily Star,** 17 Apr 2015

[5] باتريك كوكبيرن، المرجع السابق ، ص 44

[6] المرجع نفسه، ص 72

[7] المرجع نفسه، ص 164-165

[8] Kareem Fahim and Suadad Al-Salhy, "Exhausted and Bereft, Iraqi Soldiers Quit Fight", **in The New York Times,** 10 June 2014

وعدم الانصياع لأوامر السّلطة السّياسيّة المتمثّلة بحكومة المالكي.

- أدّى القصف العشوائي من قبل الجيش العراقي على الموصل إلى ضحايا وخسائر في الأحياء السنيّة ممّا أدى إلى نتائج عكسية وإلى التحاق العديد من شبّان هذه الأحياء بمسلّحي "الدّولة الاسلامية". فقصف القوات الحكوميّة على الفلّوجة والرمادي أجبر حوالي 50000 شخص من السكان على الهرب. وأصبحت المواد الغذائية قليلة وغالية.[1]
- سنة 2014، تمّ تعيين حيدر العبادي رئيساً للوزراء، بغطاء دولي- إقليمي، بعد أن أصبح واضحاً أنّ الشّارع السنّي العراقي لن يستطيع تقبّل المالكي في الحكم. ولكن، سرعان ما عادت المشاكل إلى الظّهور. وعلى أثر محاولة العبادي القيام "بإصلاحات" عن طريق التّشريع بواسطة الحكومة، رفض مجلس النّواب في ت$_2$ 2015 تفويض الحكومة صلاحيّات تشريعيّة موقفاً عمليّاً تطبيق الاصلاحات، ممّا أدّى إلى تدخّل الإمام السيستاني لدعمها. من هنا، باتت جميع الخطوات في السّياسة العراقيّة تأخذ طابعاً مذهبيّاً قد يزيد من الشّرخ بين مكوّنات المجتمع، حيث رُسمت حدود اجتماعيّة ذات طابع مذهبي خطير.
- قد يكون للحملة العسكريّة على "الدّولة الاسلاميّة" في العراق نتائج عكسيّة. هذه الحملة التي انطلقت في آذار 2015 وشاركت فيها قوّات الأمن العراقيّة بالإضافة الى "قوّات الحشد الشّعبي" – وهي ميليشيات مدرّبة ومجهّزة من قبل إيران – بدعم أميركي وبريطاني. يبلغ عدد القوى المشاركة حوالي 30000 عنصر، بينهم حوالي 20000 مقاتل من الحشد الشّعبي، ويقود العمليّات الجنرال الإيراني قاسم سليماني. وقد استهدفت الحملة بشكل أساسي مدينة تكريت، مسقط رأس صدّام حسين حيث أصبح العراقيّون عالقين بين مقاتلي داعش ومقاتلي الميليشيات المدعومة من إيران، خصوصاً وأنّ "الدّولة الإسلاميّة، مدعومة من القبائل السنيّة كانت قد أعدمت 1700 متطوّع شيعي في المدينة سنة 2014[2]. من هنا، بالرّغم من نجاح العمليّات العسكريّة في بعض المناطق، لم تنجح هذه القوى بتنظيف المناطق بشكل يمنع عمليّات ال Guerilla وحرب العصابات، لا بل عرضّت هذه العمليّة المناطق العراقيّة، خصوصاً محافظة صلاح الدّين لمزيد من الاحتقان الطّائفي.
- منذ شباط 2016، تأزّمت العلاقة بين رئيس الحكومة حيدر العبادي والسّيد مقتدى الصّدر بسبب مطالبة الأخير بالإصلاحات ممّا زاد التّعقيد في الداخل العراقي.
- في ت$_2$ 2016، انطلقت عمليّة تحرير الموصل التي تشارك فيها القوات المسلّحة العراقية وقوّات الحشد الشعبي، وقد حققت انتصارات عديدة. كما شاركت قوّات مدعومة من تركيا بالقتال على بعض المحاور فضلاً عن مقاتلين أكراد على محاور أخرى. من هنا، يبدو أن أزمة كبرى في طريقها الى الظهور بعد تحرير الموصل، شبيهة بالأزمة التي نتوقّع حصولها بعد القضاء على "الدولة الاسلاميّة"، لناحية ولادة تنظيمات إرهابيّة جديدة على أنقاضها، بسبب أخذ الحرب على داعش طبعاً مذهبياً، والتناقضات الواضحة بين مختلف الفاعلين المشاركين على الصعيد المحلّي، الإقليمي، والدولي.

بند رابع: الوضع الدّاخلي في سوريا وتأثيره في قيام "الدّولة الاسلاميّة"

- لمحة تاريخيّة: يعود الصّراع المذهبي في سوريا الى ستّينيّات القرن الماضي. فبعد وصول حزب البعث الى السّلطة، حصلت احتجاجات من قبل أنصار الاخوان المسلمين في حماه سقط خلالها عشرات القتلى. وبين سنة 1979 و1982 حصل تمرّد مسلّح من قبل الاخوان المسلمين في

[1] باتريك كوكبيرن، المرجع السابق، ص 86

[2] "The latest offensive threatens to deliver an even more destabilizing outcome for Iraq, **in The Guardian,** 8 March 2015

حماه، ومناطق من حلب وجسر الشّغور فتدخّل الجيش وسقط عشرات الآلاف من القتلى في المواجهات.

- يعتبر العديد من المواطنين السّوريّين من الطّائفة السنيّة أنفسهم غير ممثّلين في السّلطة بشكل كامل إذ يشكّلون حوالي 75% من السكّان بحسب إحصاء 1960 (وهو آخر إحصاء تمّ فيه ذكر الطّوائف قبل انقلاب حزب البعث).[1]
- قبل سنة 2011، مرّ على سوريا أربع سنوات من الجفاف ولاحظت الأمم المتّحدة أن 3 ملايين مزارع نزحوا إلى الضّواحي الفقيرة في المدن ولم يعد أصحاب الدّخل المحدود قادرين على مجاراة التضخّم وتمّ إقفال العديد من المصانع.[2]
- لقد كانت مطالب المعارضة – قبل سيطرة المتطرّفين على معظم انحاء البلاد – كلّها تتعلّق بالحريّة الشّخصيّة والمشاركة السياسيّة والعدالة في الوصول إلى الموارد، ونادراً ما تمّ الحديث عن التّفاوت الاجتماعي والاقتصادي. ففي السّنوات التي سبقت الثّورة كانت المحلّات الأنيقة والمطاعم تسيطر على قلب دمشق، بينما كانت الأغلبيّة ترى أن رواتبها في حالة ركود في مواجهة ارتفاع الأسعار، وبدأ المزارعون بالانتقال إلى ضواحي المدن بعد 4 سنوات من الجفاف. وقد ذكرت تقارير للأمم المتّحدة أنّ بين 2إلى 3 ملايين سوري كانوا يعيشون في "فقر مدقع". فحتّى أفراد الشّرطة السريّة كانوا يحاولون البقاء على قيد الحياة[3] برواتب ضئيلة.

ساهم الDomino Effect في انتشار الاحتجاجات والحراك الشعبي في مختلف الدول العربية، ومنها سوريا، بعد تونس ومصر، فبدأت المظاهرات في درعا، لتنتقل الى باقي الاراضي السّوريّة في آذار 2011، بعد محاولة قوى الأمن قمع المتظاهرين بالقوّة من جهة، وإعلان السّلطة لإصلاحات من جهة أخرى. ثم قام العقيد رياض الأسعد بإنشاء الجيش السّوري الحرّ المنشقّ عن الجيش السّوري، لتندلع المواجهات بشكل كبير في الأشهر اللّاحقة، وتلاه إنشاء المجلس الوطني السّوري و"الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثّورة" سنة 2012.

ومع دخول عوامل إقليمية ودولية في الصراع، وفي ظل انسداد أفق الحلّ السياسي، اتّجه الصراع نحو التطرّف، وتمّ تأسيس "جبهة النّصرة لأهل الشّام" (جبهة النصرة) في سوريا بقرار من أبو بكر البغدادي والسّلطة المركزيّة للقاعدة (الظّواهري) بقيادة "ابو محمّد الجولاني"، شكّل نواتها إسلاميّون تمّ اطلاق سراحهم من سجن صيدنايا في أيّار 2011. ثمّ بدأ توافد المقاتلين الأجانب إلى سوريا للمشاركة في الحرب الأهليّة.

ومع اتّجاه الصراع نحو التدويل، عُقدت عدّة مؤتمرات دوليّة لمحاولة إيجاد حلول، من مؤتمر جنيف الأول – حيث تمّ الاتفاق على "هيئة حكومية انتقالية مع سلطات تنفيذية كاملة" والتي يمكن أن تضم أعضاء من الحكومة السورية الحالية والمعارضة[4] – والذي تلاه عدة مؤتمرات واجتماعات منها محادثات فيينا سنة 2015. وتمّ التوصل الى عدة اتفاقيات لوقف إطلاق النار برعاية أميركية- روسية، لم يكتب لها النجاح لفترة طويلة، أهمّها وقف للاعمال العدائية اعتباراً من 27 شباط 2017 في ميونيخ[5].

من جهة أخرى، كانت المجموعات الارهابيّة في تطوّر مستمرّ، مع إعلان البغدادي دمج الدّولة الاسلامية في العراق وجبهة النصرة تحت إمرته ورفض الجولاني" (جبهة النصرة) و"الظواهري" (القاعدة)، ما أدى إلى الانفصال واستبدال "الدّولة الاسلامية في العراق" بـ"الدّولة

---

[1] Mouna Liliane Samman, **La Population de la Syrie: Etude Géo-Démographique**, IRD Editions, Paris, 1978, P 9

[2] باتريك كوكبيرن، المرجع السابق، ص 98

[3] المرجع نفسه، ص 171

[4] "UN envoy calls for transitional government in Syria"**,** BBC News, 30 June 2012

[5] US Department of State, " Joint Statement of the United States and the Russian Federation, as Co-Chairs of the ISSG, on Cessation of Hostilities in Syria", Office of the Spokesperson, Media Note, Washington DC, 22 Feb 2016

الاسلامية في العراق والشام" التي دخلت الى شمال سوريا بداية مع 7000 مقاتل بقيادة "أبو محمّد العدناني". وتمّت مواجهتها من قبل فصائل المعارضة الأخرى خصوصاً جبهة النّصرة والجبهة الاسلاميّة، التي كان قد تمّ إنشاؤها سنة 2013.
وفي الجهة المقابلة تمّ حشد أعداد هائلة من المقاتلين بدعم من إيران لمساعدة الحكومة السّورية، ودخلت عدّة فصائل إقليميّة مسلّحة في الحرب.

ويشكّل النّزاع السّوري الذي أدّى الى نزاع طائفي مذهبي، ثمّ الى حرب أهليّة بالوكالة نموذجاً للنزعات التي يمكن أن تُدَرّس في الجامعات في السّنين القادمة. ويمكن أن نوزّع الأحداث على المراحل التالية:

أ- الصّراع التّاريخي بسبب مشكلة التّمثيل السّياسي بين المكوّنات الأساسيّة للمجتمع.
ب- تأثير الرّبيع العربي والمطالبة بالمشاركة السّياسيّة وحريّة الوصول الى الموارد. (Action)
ج- ردّة فعل السّلطة بمزيج من القمع وإعلان القيام بإصلاحات.(Reaction)
د- النّزعة الى التّطرّف ودخول المنظّمات الإرهابيّة في الصّراع.(Couter-Action)
ه- استفادة الفاعلين على السّاحة الدّوليّة ودخول اللّاعبين الإقليميّين والدّوليّين، حيث أصبحت الحرب جزءاً من "الحرب الباردة الجديدة" و"الحرب الباردة الإقليميّة" واستفاد الفاعلون من استمرار الحرب.

وكان توزيع القوى في سوريا حتى نهاية شباط 2016 على الشكل التالي:

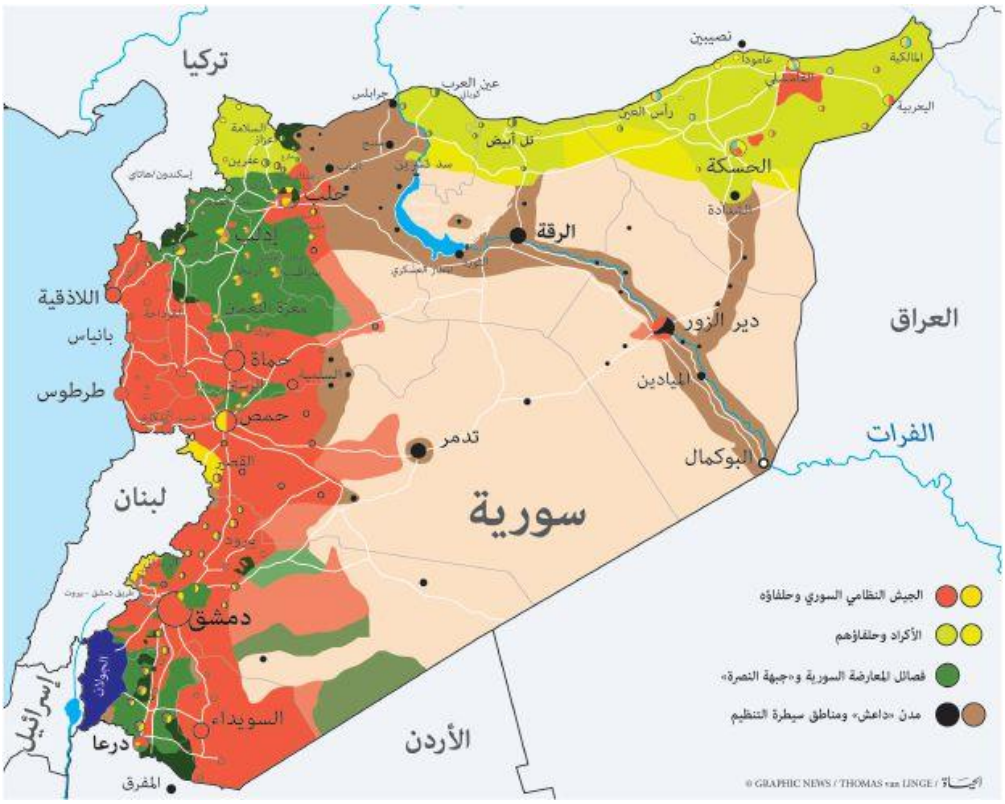

المصدر: دون مؤلف، **الحياة**، 28 شباط 2016

القسم الثالث: ماهيّة "الدولة الإسلاميّة، عقيدتها واستراتيجيتها

لا بدّ لنا، قبل التطرّق لمواجهة "الدولة الاسلاميّة" في إطار الإدارة الدوليّة، أن نحاول التعرف على مراكز ثقل التنظيم، نقاط قوّته ونقاط ضعفه، عن طريق التطرق لأسباب ظهوره بالعمق، عقيدته المركّبة واستراتيجيّته، وتحليل هذه المعطيات. ومع اعتقادنا بأنّ هذا التنظيم الارهابي الى

زوال، شأنه شأن جميع التنظيمات المشابهة، إلّا أنّ دراسة "الدولة الاسلامية" في العمق ضروريّة، لوضع الشروط المناسبة لمكافحة الإدارة الدولية للارهاب عبر الوطني في المستقبل.

الفقرة الأولى: الأسباب المباشرة لظهور تنظيم الدولة

كنّا قد ناقشنا الظروف العامّة الدوليّة التي تأخذ طابع "الحرب الباردة الجديدة، والظروف الإقليميّة والداخلية – في العراق وسوريا – لظهور "الدولة الإسلاميّة". وفي ما يلي عرض للمسارَين الفكري والثقافي اللذين ساهما في بلوغ الارهاب عبر الوطني ذروته، وإعلانه لدولة وفقاً لتفسيرات خاطئة للدين الاسلامي. فقبل البدء بطرح استراتيجيات ومقاربات لمواجهة الإدارة الدولية لهذا التنظيم غير الاعتياديّ، لا بدّ من التعمّق في هذه الأسباب كمقدّمة لطرح الحلول.

بند أوّل: صراع الأفكار والهويّة بين الغرب والعالم العربي

ساهمت العلاقة بين الغرب والعالم العربي بشكل عام، في تأجيج الصراعات المرتبطة بالهويّة، وأخذها طابعاً طائفيّا. وإذا كانت الأسباب الدولية، الاقليميّة والداخليّة تعتمد على سياسات من قبل الدول والحكومات بشكل أو بآخر، فإن صراع الحضارات يجب أن يُقارب من زاوية الادارة الدّوليّة، بسبب ارتباطه بالمجتمعات الغربية والعربيّة، وخصوصاً المجتمعات العربية والاسلاميّة داخل الدّول الغربيّة. فبعد أن بلغت ثقافة حقوق الانسان مرحلة تراجع ديموقراطيّة الأكثريّة والأقليّة لصالح ديموقراطيّة الحفاظ على الخصوصيّات واحترامها – أي إعطاء الأقليات التي تعيش في مجتمعات كبرى حقّها في المشاركة والتمثيل بدل مقاربة الأقلية والأكثرية بشكل تقليدي– عادت الثقافات للاصطدام بعضها ببعض. واستفادت "الدولة الاسلاميّة"، وعدد كبير من المنظمات الارهابيّة من هذا التطوّر الدّراماتيكيّ لتنفيذ مخططاتها، وتخفيف الضّغط عن مقاتليها في الشرق الأوسط، كما ساهمت في زيادة الاحتقان السابق ذكره، ودخل الصراع الثقافي في نوع من الحلقة المفرغة. لذلك، لا بدّ أن يبدأ النضال ضدّ "الدولة الاسلاميّة" بإدارة دولية للصراعات الثقافيّة ومكافحة التطرف المؤدي الى الارهاب، وبفهم عميق لجذور الصراع.

أولاً: البحث عن الهويّة في العالم العربي والإسلامي

سنة 1922، استلم مقاليد الحكم في السلطنة العثمانية السلطان عبد المجيد الثاني، الذي كان المسلم السني رقم 101، والأخير، الذي يحمل لقب الخليفة بعد وفاة النبي محمد(صلعم). وقد كان لسقوط الخلافة سنة 1924 على يد الحكومة التركيّة العلمانيّة أثر كبير على حياة العديد من شعوب العالم الاسلامي والعربي، خصوصاً وأنّ سقوطها أتى من أعلى الى أسفل، أي من رأس الهرم، دون المرور برأي القاعدة الشعبيّة عبر الوطنيّة الواسعة. ومع ظهور عجز الأنظمة الاشتراكيّة العربيّة التي ادّعت العلمانيّة دون المرور بالعلمنة، عاد الحنين لدى العديد من العرب الى أيّام الخلافة. وقد ظهرت النّزعة الى إعادة اعتماد الشريعة الاسلاميّة مع وصول الاخوان المسلمين الى الحكم في مصر، كما ظهرت في تركيا، مع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة بدعم شعبي كبير. في آذار 2013، قال وزير الخارجيّة التركي أحمد داود أغلو: "لقد كان القرن الماضي مجرّد قوسين،... والقضية الحقيقية هي في الواقع إعادة بناء العقلية التي فقدناها. فَهم سياسي جديد، سيعيد "الوحدة القديمة" التي تربط ليس فقط الأتراك والأكراد، بل أيضاً "الألبان والبوسنيين والعرب""[1]. كما أضاف: "دون أن نقلل من احترام الحدود، سنقوم باعادة ربط سراييفو بدمشق، بنغازي بأرضروم وباتومي... فاليمن وسكوبيا كانتا جزأين من نفس البلد منذ 110 سنوات. عندما نقول ذلك، يدعونها "عثمانيّة جديدة"، لكنّ الذين يوحّدون أوروبا بكاملها لا يصبحون رومان جدد."[2]

الخطاب السياسي التركي بات مصبوغاً "بالعثمانيّة الجديدة"، وقد بدأت بعض المشاكل بالظهور

[1] Hillel Fradkin and Lewis Libby, "Turkey and the Dream of Ottoman Revival", **in The Wall Street Journal,** 16 May 2013

[2] Tulin Daloglu, "Davotoglu invokes Ottomanism as New Mideast Order", **in Al-Monitor,** 10 Mar 2013

في المجتمع التركي، كالإشكالات حول بيع الكحول في المنطقة الأوروبيّة من اسطنبول في حزيران 2016، وغيرها، بالإضافة الى العمل على تعليم اللغة العثمانية في المدارس، وغيرها من المظاهر. وكذلك، مع وصول الاخوان المسلمين الى الحكم في مصر بعد عزل الرئيس مبارك، ظهرت النزعة الى اعتماد الشريعة الاسلاميّة تدريجيّاً، قبل عزل الرئيس مرسي واستلام الرئيس السيسي مقاليد لحكم.

وبحسب الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، تشمل الظروف المؤدّية الى الإرهاب:

- الصّراعات الطويلة الأمد التي لم تحَلّ.
- تجريد ضحايا الإرهاب، بكلّ أشكاله ومظاهره، من صفة الانسانيّة.
- انعدام حكم القانون.
- انتهاكات حقوق الإنسان.
- التمييز العرقي، القومي والديني.
- الاستبعاد السياسي.
- التهميش الاجتماعي – الاقتصادي.
- الافتقار إلى الحكم الرشيد.

ومن المهم أن نأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى ذات طبيعة نفسية، شخصية وإيديولوجية[1]. استغلّ الارهاب هذه الظروف، وخصوصاً "الدولة الاسلاميّة" لتجنيد الآلاف من المقاتلين والداعمين والمتعاطفين، وإعطاء حركتها طابعاً عبر وطني. فهذه الظروف ليست محدودة داخل دولة معيّنة، ولا داخل مجتمع واحد أو ثقافة واحدة، بل باتت متداخلة وعبر وطنيّة، ممّا يفرض مقاربة حديثة لجذور الصراع وتفرّعاته.

ثانياً: أثر الاستعمار في العلاقة الغربيّة - العربيّة

لم تقلّ جرائم الاستعمار بشاعة ووحشيّة عن جرائم"الدولة الاسلاميّة". من قيام الجنود البلجيكيين بقطع الأيادي للسكان المحليين في الكونغو وتقديمها لقادتهم كدليل على القيام بعملهم لدى إحصاء الذخيرة، الى شنق البريطانيين لـ96 زعيم قبلي في سييراليون، أو قيام الحاكم الألماني في الكاميرون بقتل نساء مملكة Dahomey امام أزواجهنّ بالاضافة الى استعبادهنّ جنسيّاً...[2]

لقد قامت القوى الاستعماريّة بغزو، هزم واستعباد مجتمعات عديدة، من بينها شعوب عربيّة وإسلامية، بالإضافة الى القتل وغيرها من الجرائم. ولكن التّبعات المستمرّة للاستعمار لا تكمن في العنف الجسدي، بل بالمساهمة بوضع أنظمة سياسيّة استبداديّة خاضعة لها في بعض الأحيان، أو بفرض أنظمة ذات طابع غربي على شعوب لا تقبل هذه الأفكار. وفي الحالتين، لم يتمتّع معظم الأنظمة العربيّة والاسلاميّة بالشّرعيّة الحقيقية، بالرغم من المظاهر التي توحي بأن السلطة حاصلة على تأييد شعبي مطلق. وقامت الدول التي استعمرت الشرق الأوسط، وبشكل خاص فرنسا وبريطانيا بتأسيس أنظمة سياسيّة تعتمد على الاختلاف الطائفي، بشكل مكّنها من السيطرة على مقوّمات الدول والقرار السياسي فيها، فكانت تتدخل لصالح مجموعة معيّنة حيناً، ولصالح مجموعات أخرى حيناً. ولاحقاً، استمرّت الدول الكبرى وفي طليعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (وروسيا) "باللعب على الوتر نفسه"، واستغلال الطوائف الدينيّة لدعمها أو التضييق عليها للاستمرار بالسيطرة السياسية والاقتصاديّة. وقد كان لهذا الأمر نتائج خطيرة، خصوصاً على صعيد المساهمة بتنمية الأحقاد والتطرّف وصولاً الى التكفير. من هنا، على الادارة الدّوليّة

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", Vienna, 2014, P 36

[2] Francis Fukuyama, op.cit., P 300

أن تسير باتجاه معاكس، عن طريق تفعيل علاقات اقتصاديّة، سياسية، وثقافيّة متوازنة مع مختلف المكوّنات الاجتماعيّة. ويبرز دور الفاعلين الاقتصاديين في هذا المجال، في تعاملهم مع جميع الدول والفئات على أساس المصالح الاقتصاديّة، بغض النظر عن الهويات، طائفيّة كانت أم سياسية.

بند ثاني: الاخفاق العسكري الاستراتيجي في الحرب على الإرهاب

استخدمت الولايات المتّحدة في الحرب على العراق سنة 2003 استراتيجيّة عسكريّة تعرف بـ "الصدمة والرعب" Shock and Awe، وهي تقوم على استخدام القوة السّاحقة وعرض مذهل للقوة بهدف شلّ تصوّر العدو لساحة المعركة وتدمير إرادته للقتال.[1] لكنّ نتيجة هذه الاستراتيجيّة أتت عكسيّة، خصوصاً مع عدم وجود ارتباط واضح بين الجيش العراقي والقاعدة. وقد قالت Susan Hasler[2] عن هذا الأمر: "ألَم نتعلّم شيئاً من "الصدمة والرعب" المستخدمة ضدّ العراق بعد 11 أيلول؟ لقد ضربنا هدفاً لا علاقة له بالاعتداء. أنشأنا جيلاً جديداً كليّاً من الإرهابيين، الجماعات الإرهابية الدولية في كل مكان، ولا يمكن محوها عن طريق القصف".[3]

لقد أصابت Hasler بقولها هذا، فنتيجة الحرب على الارهاب أتت عكسيّة، من أفغانستان الى العراق وعلى امتداد الشرق الأوسط، حتّى ارتدّ الأمر سلباً على الدّول الغربيّة حيث باتت "الدولة الاسلاميّة" تضرب بشكل شبه يوميّ، إذ أدّى عدم وجود استراتيجيّة لاستكمال مرحلة ما بعد الأعمال العسكريّة الى مزيد من الشعور بالغبن والظّلم لدى الملايين من العرب.

لقد كان الموقف الرّسمي الأميركي من "الحرب على الارهاب" واحتلال أفغانستان والعراق أنّ الولايات المتّحدة تريد بناء دول قابلة للحياة، لذلك اعتبرت أنّ تدخّلها يختلف عن الاستعمار كونه يسعى الى تنمية المنطقة. لكنّ الواقع أثبت أنّ الاستراتيجيّة لم تكن مكتملة، اذ غرق العراق في الفوضى بعد الاجتياح، حين عهد للجيش الأميركي القيام بما يسمّى Stability Operations أي عمليّات الاستقرار، والتي كان يجب أن تُستكمل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعيّة وتحسين مستوى المعيشة. لكن قيام الجيش الأميركي بهذه المهمّات، مدعوماً من بعض المنظّمات لم يكن كافياً، حتّى أنّ هذا الجيش لم يكن مدرّباً أصلاً على هذا النّوع من العمليّات في ذلك الوقت. فظهرت الفوضى وعدم قدرة الأميركيّين وحلفائهم على ضبط الأمن والقيام بتنمية فعليّة، وبالرغم من عدم استعمارهم للدول التي تدخّلوا فيها على الطّريقة الأوروبيّة القديمة، فهم لم ينجحوا في إطلاق عجلة التنمية والمساهمة في بناء دول ديموقراطيّة حديثة، كون هذا الأمر لا بدّ أن يبدأ بثورة ثقافيّة ولا يمكن أن يفرض بالقوّة.

فبعد اعتداءات 11 أيلول وإطلاق الحرب على الارهاب بشكل واسع، حصلت عدّة تدخّلات عسكريّة غربيّة في دول "هشّة"[4] أضعفها الفساد والصّراعات والحروب، ليتبيّن لاحقاً أنّه ما من استراتيجيّة لاحقة لإعادة بناء الدّولة والمؤسسات، واستيعاب الثوار والمقاتلين، أو حتّى أفراد القوّات المسلّحة، والأخطر هو عدم قيام تمثيل صحيح للمكونات الاجتماعيّة الأساسيّة، ممّا أجّج صراعات طائفيّة قديمة، خصوصاً مع الالتباس في هويّة المنتصرين والمهزومين. وقد أتت هذه التدخلات العسكرية على الشكل التالي:

أولاً: التدخّل العسكري في أفغانستان سنة 2001

بعد الاعتداءات الارهابية على نيويورك وعلى البنتاغون في واشنطن، أطاحت الولايات المتحدة

---

[1] Elizabeth Knowles, **The Oxford Dictionary of Phrase and Fable**, Oxford University Press, UK, 2006

[2] محلّلة في مجال مكافحة الارهاب أمضت 21 سنة في وكالة المخابرات المركزية CIA ومؤلّفة كتاب: "Intelligence: A Novel of the CIA"

[3] Susan Hasler, "Getting the response to terrorism completely wrong", CNN**,** 28 Mar 2016

[4] **Philippe Rekacewicz**, "Affaissement des Etats, diffusion du djihadisme", **in Le Monde Diplomatique,** 1 Oct 2013

بنظام طالبان في أفغانستان التي كانت قد أضعفتها الحرب ضد السوفيات. وبعد انسحاب قوات حلف شمال الأطلسي سنة 2014،عادت حركة طالبان بقوّة، مع حصولها على دعم إيديولوجي إعلامي بعد ان نجحت بالتّسويق لأفكارها بأنّ الغرب أتى للاعتداء على المسلمين وتدمير البلاد، في حين يعتبر الأفغان أنّ الطّالبان كانت تؤمّن لهم حياةً أفضل. وامتدّ الصّراع الى باكستان التي تعتبر خزّاناً بشريّاً للمجاهدين، خصوصاً مع استخدام الطائرات بدون طيار على نطاق واسع وسقوط مدنيّين في بعض الأحيان. وقد أوحت التقارير عن الحرب أنّ الطالبان هُزموا بشكل كامل، لتظهر في سنوات لاحقة محاولات للتفاوض معهم من خلال حوار مع الادارة الأميركية في دول عربيّة، ليتبيّن لاحقاً أن هذه المفاوضات – وإن كانت قد حصلت فعلاً – فشلت، مع سيطرة الطالبان سنة 2016 على أوسع رقعة من الأراضي منذ سنة 2001.[1]

إذاً، عادت الطّالبان الى الواجهة بعد أن تكبّد الأميركيّون والبريطانيّون ودول حلف شمال الأطلسي، ولمدّة 15 سنة – فضلاً عن الأفغان بطبيعة الحال – خسائر بشريّة وماديّة هائلة للقضاء عليها. ففي ربيع 2016، أصبحت محافظة هلمند بكاملها معرّضة للسقوط، خصوصاً مع اقتراب موعد حصاد نبتة الخشخاش، وقد سقط سنة 2015، 5500 عنصر من قوّات الأمن الأفغانيّة، أي اكثر بكثير من ال3500 جندي الذين خسرهم حلف الأطلسي طوال حملته خلال أكثر من عقد من الزمن. وقد حاول وزير الدفاع الأفغاني إلقاء اللوم على باكستان التي تساعد عناصر الطالبان، علماً أنّ عدداً كبيراً من الجنود الأفغان الذين دربتهم الولايات المتّحدة يفرّون ليلتحقوا بالطّالبان[2] – تماماً كما فعل العديد من الجنود العراقيين الذين التحقوا بداعش – ممّا يستدعي إلقاء الضّوء على هذه الظّاهرة، التي تبرهن مرّة أخرى عدم استيعاب دول الغرب لدوافع الشعوب التي تتدخل على أرضها في كثير من الأحيان. فمعظم هؤلاء المقاتلين يلقون اللّوم على حكوماتهم لعدم إيلائهم الاهتمام الكافي كما تفعل المنظّمات الارهابيّة. كما يعتبر العديد من سكّان المناطق التي احتلّتها الطّالبان من جديد، كمنطقة "موسى قالا" أنّ الطّالبان تحقق الاستقرار والأمان، على عكس القوّات الحكوميّة المدعومة من الغرب.

ثانياً: الحرب على العراق سنة 2003

قال الجنرال البريطاني Tim Cross عن الحرب في العراق: *"لم أرَ دليلاً على أيّة خطّة لعمليّات ما بعد الحرب".*[3]

أطاحت الولايات المتحدة وحلفاؤها بنظام صدّام حسين وانسحبت في نهاية عام 2012، وتركت البلاد مدمّرة ومقسّمة بعد أن اندلعت الحرب الطّائفيّة. وقد استفادت الحركات المتطرّفة من جهل الغرب للعلاقات التي تحكم شعب العراق، بعد أن قام الغرب بدعم مذاهب ضدّ مذاهب أخرى بهدف تأمين الاستقرار، فأتت النّتائج عكسيّة، وقامت القاعدة – التي كانت غائبة عن العراق في السابق – بإعادة هيكلة وجذب الآلاف من المتطوعين، خصوصاً من القوقاز، الخليج، وأفغانستان، لتظهر "الدّولة الاسلاميّة" لاحقاً وتحشد الآلاف من الشّباب الحاقد على وضعه الاقتصادي- الاجتماعي السيّء، وعلى إعادة توزيع السّلطة بشكل يعتبره غير عادل، علماً أنّه ما من حجّة تبرّر الارهاب ضدّ الابرياء. وقد انضمّ الآلاف من أفراد القوات المسلحة الذين أصبحوا عاطلين عن العمل الى مختلف المنظمات المسلّحة في العراق ومنها "الدولة الاسلاميّة".

وقبل الاجتياح الأميركي، كانت الادارة الأميركيّة قد ساعدت الزرقاوي بشكل غير مباشر، من خلال عدّة خطابات، أبرزها خطاب Colin Powell في الأمم المتحدة، الذي أعطى أهميّة للزرقاوي، وأوحى بأنّه قائد المجاهدين ضدّ الولايات المتحدة والغرب، وقد ساعده ذلك في الحصول على المزيد من التبرّعات والمقاتلين من قبل العديد من المتطرّفين حول العالم.

---

[1] Lynne O'Donnel, "The Taliban now hold more ground in Afghanistan than at any point since 2001", **in Military Times,** 16 Jun 2016

[2] Nick Walsh, "Afghan soldiers desert as Taliban threaten key Helmand capital", CNN, 11 Apr 2016

[3] Andrew Hosken, **Empire of fear,** One world, England, 2016, P 32

القرارات غير محسوبة النتائج للإدارة الأميركيّة في العراق

بعد شهر على سقوط بغداد قامت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة باتخاذ قرارَين قَضَيا بحلّ الجيش العراقي وحزب البعث العراقي، أتت نتائجهما كارثيّة، خصوصاً لجهة زيادة التجنيد لصالح المنظمات المتطرفة. فخلال عهد صدام حسين، لم يكن باستطاعة العراقيين الالتحاق بالقوات المسلحة دون الانتساب الى حزب البعث، دون أن يعني ذلك تعاطفهم التام مع السلطات وممارساتها. وبالرغم من الظاهر العلماني لحزب البعث العراقي، فقد كانت المراكز القيادية العسكرية والإدارية محصورة بأفراد من الطائفة السنيّة الموالين للحكم، وقد شكّل بعض هؤلاء نواة "الدولة الاسلامية في العراق" بقيادة الزرقاوي عندما خسروا مناصبهم.

فقد قام رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق Paul Bremer بحلّ حزب البعث كما سبق وذكرنا، ممّا قضى على وظائف حوالي 85000 شخص، في حين كانت نسبة البطالة في العراق تناهز 50%. كما تمّ حلّ القوات المسلّحة العسكرية والأمنية، وقد حاول قائد الCIA المحلي، الجنرال Jay Garner تغيير رأي Bremer قائلاً بأنه سيندم على هذا القرار خلال ستّة أشهر. ومن بين الذين تمّ رميهم في الشارع حوالي 11000 ضابط عام (جنرال) في الجيش، الآلاف من الضباط والجنود أصحاب التدريب العسكري العالي والخبرة العسكريّة الكبيرة. وفي الحصيلة، تمّ طرد أكثر من 700000 شخص. [1]

وقبل إصدار هذه القرارات، كان الجنرال David Petraeus قائداً لفرقة المظليين 101 في الموصل، فاعتمد على استراتيجيّة مختلفة، شبيهة بتلك التي اعتمدها الجنرال Patton في ألمانيا مع سقوط النازية، تتلخّص بالابقاء على البعثيين في وظائف إداريّة مختلفة، من أجل استمراريّة السلطة، والأمن، وقد نجحت إذ كانت السنة الأولى بعد الاجتياح هادئة تماماً في الموصل. [2]

واشتعلت الحرب الطائفيّة سنة 2003 خصوصاً جنوب بغداد، وظهرت منظّمات جديدة كـ"الجيش الاسلامي في العراق"، و"جيش المجاهدين"، ومعظمهم عناصر سابقة في حزب البعث، وقد كانوا يعتبرون شيعة العراق عملاء للأميركيّين[3] خصوصاً مع تشكيل الحكومة الانتقاليّة. ثمّ قام الزرقاوي بنقل نشاط " جماعة التوحيد والجهاد" من الأردن إلى العراق بدعم من بن لادن.[4] وفي السنة اللاحقة أعلن الزّرقاوي مبايعة بن لادن، وتحوّلت"جماعة التوحيد والجهاد" إلى "تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرّافدين" (القاعدة في العراق)[5] كدليل على عدم الاعتراف بالحدود التي فرضها الاستعمار. وانضم البغدادي إلى هذه الجماعة كأمير مدينة راوة قرب الحدود السورية حيث اكتسب خبرة في إدخال المقاتلين الأجانب إلى العراق وفي إدارة خلافة[6] متداخلة بين العراق وسوريا. كما أعلن الزرقاوي الحرب ضد الشيعة والغرب في العراق[7] وقام باعتداءات ضدّهم بالسيارات المفخخة. وكان بن لادن يعارض الاقتتال السني-الشيعي في العراق في تلك الفترة، إذ كان يركّز على "الأعداء البعيدين (الولايات المتّحدة، اسرائيل، و"الكفر الغربي")" بينما ركّز الزّرقاوي على "أعدائه الأقرب (الشّيعة، والحكومات التي اعتبرها كافرة كالأردن والسّعوديّة)".[8] كما حققت ثورة "مقتدى الصدر" نجاحات كبيرة وحصلت على تعاطف العديد من السنّة.[9]

---

[1] Andrew Hosken, op.cit., PP 38-40

[2] Ibid., P 55

[3] Jim Frederick, op.cit., P 45

[4] "التّوحيد والجهاد": مجموعة اسلاميّة مسلّحة أنشأها الزّرقاوي في "الفلوجة" سنة 2003 بعد نجاحه في تهريب أكثر من 100 مقاتل من القاعدة من أفغانستان إلى إيران ثمّ إلى مناطق عدّة من الشّرق الأوسط والغرب.

[5] Jim Frederick, op.cit., P 46

[6] Loretta Napoleoni, op.cit., P 40

[7] Ibid., P 35

[8] Jim Frederick, op.cit., P 46

[9] Loretta Napoleoni, op.cit., P 35

ومن الأخطاء التي دفع العالم ثمنها لاحقاً، تحويل الولايات المتّحدة سجن معسكر Bucca في العراق – حيث سُجن البغدادي – عن غير قصد، الى ما كان يعرف بجامعة الارهاب. فقد كان هذا السجن متوسط الحراسة، أي أنّ السجناء يمكنهم الاختلاط مع بعضهم البعض الى حدّ كبير. وتمّ سجن حوالي 100000 شخص خلال 5 سنوات، بينهم بعثيّين وضبّاط سابقين خسروا وظائفهم بين ليلة وضحاها. في ذلك السجن، التقى البغدادي مع الضباط البعثيين السابقين الذين ساعدوه على بناء "دولته الاسلاميّة" لاحقاً. فهناك 9 قادةٍ "للدولة الاسلاميّة" على الأقل، من الذين يُعرف بأنه تمّ سجنهم في Bucca. ولم يخضع معظم هؤلاء السجناء لأيّ نوع من أنواع المحاكمة القضائيّة. بعض هؤلاء السجناء كانوا أبرياء، أو على الأقل لم يكونوا متحمّسين ايديولوجياً قبل دخولهم السجن وملاقاتهم لبعض العناصرالمتطرّفة في الداخل.[1]

ثالثاً: التدخل في ليبيا سنة 2011

بدعم من واشنطن، ساهمت فرنسا والمملكة المتحدة بشكل مباشر في إسقاط معمّر القذّافي. واحتشد الآلاف من المقاتلين – ولا سيما المقاتلين من جنوب الصحراء الافريقيّة الكبرى الذين جُنّدوا في الجيش الليبي – في المنطقة، في حين تمّ نهب التّرسانات المهجورة وفُقِدت السيطرة على المناطق الحدودية،[2] لتقوم بعض المجموعات فيما بعد بإعلان ولائها "للدولة الاسلاميّة".

رابعاً: التدخل في مالي سنة 2012

تدخّلت فرنسا عسكرياً بهدف طرد الجماعات المسلحة التي سيطرت على شمال مالي ثمّ تدخّلت قوّات تابعة للأمم المتحدة. وانتشر مقاتلو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في المنطقة، ليعلن عدد من التّنظيمات ولاءه "للدولة الاسلاميّة" في ما بعد.

خامساً: التدخلات العسكرية في سوريا

ساهم التدخّل العسكري الرّوسي المباشر بإعطاء زخم لتجنيد المقاتلين، خصوصاً مع وجود جمهوريّات إسلاميّة جنوب روسيا، وإعطاء السّلطات الرّوسيّة طابعاً طائفيّاً للتدخل، شبيهاً بالحروب الصليبيّة التي توقظ ذكريات أليمة في المنطقة.

سادساً: سقوط مدنيّين خلال التدخّلات الغربيّة يغذي الإرهاب

قامت الولايات المتحدة باستخدام مكثّف للطائرات بدون طيار من أجل القضاء على القيادات الارهابيّة في الدّول التي ذكرناها سابقاً، فضلاً عن الصّومال و اليمن[3] وغيرها، لكنّها تسببت بقتل العديد من المدنيين. وفي حين قد يعتبر بعض القادة العسكريّين أنّ هذا الأمر يدخل في إطار "الأضرار الجانبية "، إلّا أنّه يزيد الكراهية ضدّ الغرب والدول الكبرى، وضد القيادات المحلية المتهمة من قبل شعوبها بالتواطؤ، ويساعد تنظيمات كداعش على حشد المقاتلين، كما أدّى القصف الروسي الى سقوط مدنيين بأعداد كبيرة في سوريا ممّا زاد من تفاقم الأزمة. واليوم، تقوم قوات التحالف، قوات الأمن العراقية والجيش العراقي فضلاً عن الميليشيات بتحرير مناطق عراقية مستخدمةً القصف العنيف دون الأخذ بعين الاعتبار "للدروع البشرية" والرهائن من المدنيين الذين تحتجزهم "الدولة الاسلامية" في تلك المناطق وأعدادهم بالملايين. هذا الأمر قد تكون له تبعات خطيرة بعد القضاء على "الدولة الاسلامية" لناحية ظهور تنظيمات مشابهة في المستقبل.

ومع احتدام الصراعات التي ذكرناها، وغيرها بدأ تدفّق المقاتلين عبر الحدود بشكل غير مسبوق، وتصدير الأفكار المتطرّفة، أساليب العمل، والمهارات التدميرية. فقد جذبت الصراعات المتطوعين من كل مكان، بما في ذلك أوروبا، كما يظهر في الخريطة التالية:

---

[1] Andrew Hosken, op.cit., PP 128-130

[2] **Philippe Rekacewicz**, op.cit.

[3] Ibid.

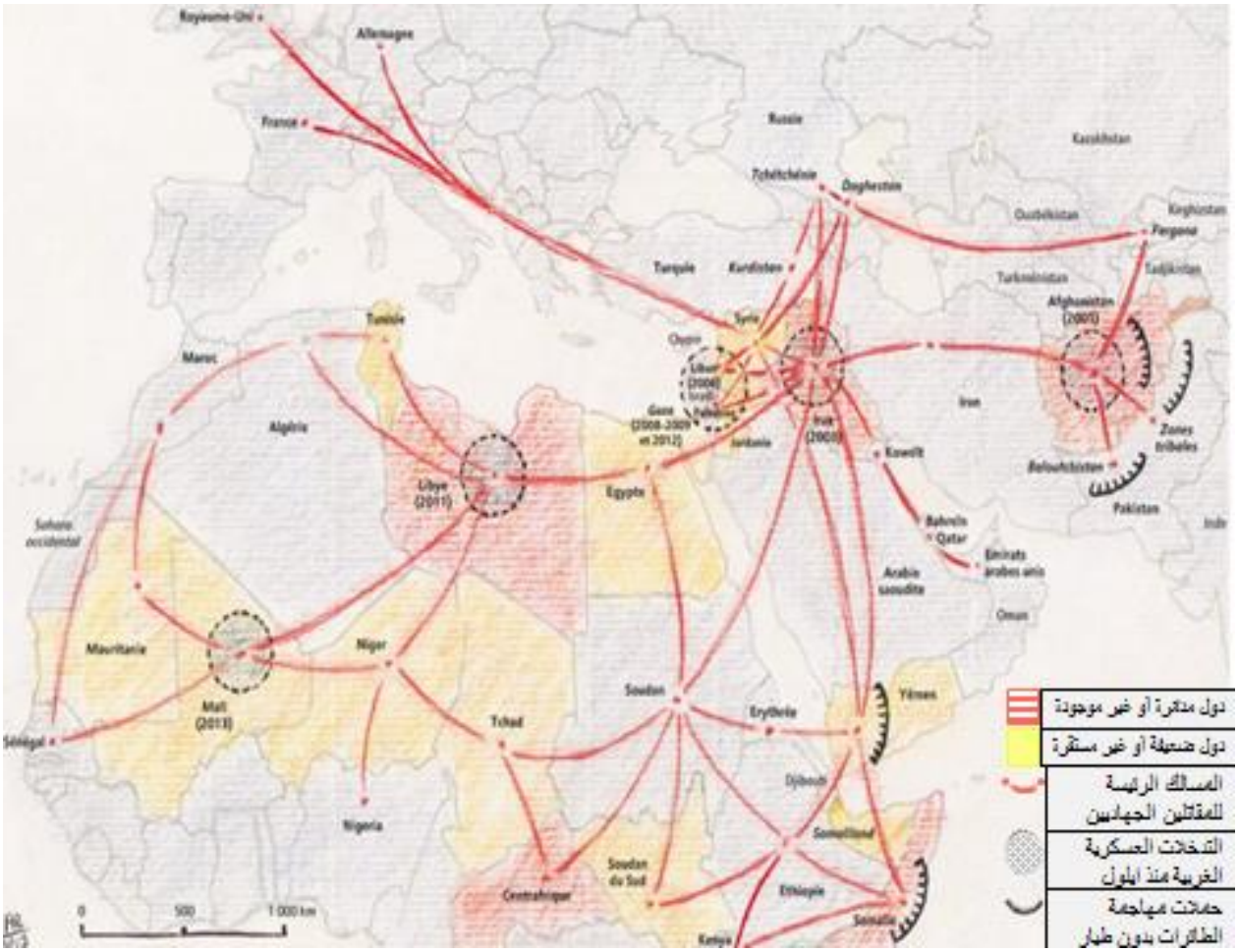

Source: **Philippe Rekacewicz**, op.cit.

ونلاحظ من خلال هذه الخريطة ثلاث نقاط أساسيّة:

1- التدخّل الغربي العسكري والتدخّل بواسطة طائرات بدون طيّار في دول ضعيفة أو غير مستقرّة.
2- تراجع الأوضاع الاقتصاديّة، الاجتماعيّة والسّياسيّة بشكل أكبر في هذه الدّول بعد التدخّل.
3- تدفّق المقاتلين الى هذه الدّول من دول تتمتّع بأوضاع أفضل، ممّا يؤكّد على الأسباب الإيديولوجيّة أو الأسباب ذات الطّابع الطائفي، العاطفي، أو النفسي بشكل عام.

فقد أدّت بعض الممارسات الغربية تجاه العرب، وبعض ممارسات العرب تجاه الغرب، الى الدخول في حلقة مفرغة من الصراعات التي أخذت طابع الصراع الثقافي وتمّ استغلالها في السياسة، واستفادت منها "الدولة الاسلاميّة.

سابعاً: إدارة أوباما تغيّر سياسة الولايات المتحدة لمعالجة نتائج فشل الحرب على الارهاب

اعتمدت إدارة الرئيس كلينتون على استيعاب الحركات التي تعتبرها خطرة على مصالحها، بين سنة 1993 وسنة 2001، أمّا الرئيس بوش الابن، فاعتمد على الHard Power بشكل كبير، خصوصاً بعد اعتداءات 11 أيلول التي شكّلت مفاجأة للولايات المتحدة لم تعرف مثيلاً لها منذ اعتداءات Pearl Harbor في الحرب العالمية الثانية. وأطلقت الإدارة المذكورة حروباً، مع قوّات التحالف في العراق وأفغانستان، دون استراتيجية كاملة كما ذكرنا سابقاً.

ومع عودة الديموقراطيين الى الحكم بشخص أوباما، حصل تغيير جذري في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه مناطق النزاع، وبالتالي، تغيّرت سياسات الدول الغربية بشكل عام في هذه المناطق.

ومن أهم الخطوط العريضة لاستراتيجية أوباما:

- التخفيف من الHard Power ذات التّكلفة العالية بشريّاً، مادياً، وسياسيّاً، وصولاً الى سحب القوات المسلحة الأميركيّة من العراق وأفغانستان والاحتفاظ بقوّات تابعة لشركات أمن أميركيّة هي في الواقع جيوش خاصة متعاقدة مع وزارة الدفاع. وقد وُجّهت انتقادات الى ادارة الرئيس أوباما بسبب سحبه القوات الأميركيّة من هذه الدول في حين لم يكن قد تمّ القضاء على "الدولة الاسلاميّة في العراق" و"الطالبان" بشكل كامل.
- الاعتماد على ضربات عسكريّة دقيقة للغاية Surgical Strikes خصوصاً بواسطة طائرات دون طيّار، أو عمليّات خاصّة دقيقة كالإغارة على مكان وجود بن لادن في باكستان وعمليّات تخليص الرهائن من "الدولة الاسلاميّة" في العراق.
- الاعتماد على قوّات محليّة لتكون الجهد الأساسي خلال العمليّات العسكريّة وتأمين التدريب، التجهيز، الدعم والمساندة لها، كالأكراد في سوريا، أو بعض الميليشيات في العراق.
- التّركيز على الSoft Power، والدبلوماسيّة المكوكيّة، الشبيهة بدبلوماسية Henry Kissinger خلال الحرب الباردة.
- سياسياً: الانفتاح على دول كانت العلاقة معها سيّئة للغاية، كالصين، إيران، كوبا، وغيرها. علماً أنّ هذا الأمر شكّل سيفاً ذا حدّين، مع شعور بعض حلفاء الولايات المتحدة والغرب بالخيانة أو عدم الرضا على الأقل، مما قد يؤدّي الى المزيد من التطرّف خلال السنوات القادمة، خصوصاً اذا تحوّل هذا الانفتاح الى علاقات أعمق.
- إعلامياً: محاولة الانفتاح على المسلمين، وإظهار التسامح بين الأديان، لكنّ هذه الخطوة لم تنجح تماماً مع صعود اليمين المتطرّف أكثر فأكثر في الدول الغربيّة.

ولكن، هل نجحت سياسة أوباما في التخفيف من حدّة الصراع بين الغرب والعرب؟

سنة 2008 كان هناك رضى واسع حول العالم على انتخاب باراك أوباما ممّا أدّى الى توقعات عالية، بالتزامن مع قفزة كبيرة في تأييد الولايات المتحدة، مبشّرة بنهاية مناهضتها التي طبعت العلاقة مع باقي الدول خلال سنوات عديدة وارتبطت بمناهضة العولمة. لكنّ النظرة الى الولايات المتحدة، التي تعكس نظرة العرب الى الغرب، بدأت بالتدهور من جديد لعدّة أسباب.

ثامناً: الآثار الجانبية للضربات الجوية

قام مركز الأبحاث الأميركي PEW بدراسة سنة 2014 في 44 دولة، حيث تبيّن أنّه في 37 منها، يعارض أكثر من نصف السكان الضربات بواسطة الطائرات بدون طيار. ومن ضمن المعارضين، شعوب الحلفاء الأساسيين في حلف شمال الأطلسي، كإسبانيا (86%)، تركيا (83%)، فرنسا (72%)، ألمانيا (67%)، والمملكة المتحدة (59%)، وجميعهم تعرضوا لاعتداءات إرهابية على أراضيهم. بالإضافة الى 82% من اليابانيين و75 % من الكوريين الجنوبيين.

إنّ استخدام الطائرات بدون طيّار ضدّ المشتبه بهم بالارهاب يتمّ انتقاده بشكل واسع في القسم الأكبر من الشرق الأوسط. أكثر من 7 على 10 من الذين تمّ استطلاع آرائهم في الدّول ذات الأكثرية الاسلاميّة في المنطقة يعارضون هذه السياسة. بمن فيهم 90% من الأردنيين 87% من المصريين و84%من الفلسطنيين. بالاضافة الى ثلثَي الباكستانيين. كما ازدادت نسبة معارضة الأميركيين، الفرنسيين والألمان لاستعمال هذا النوع من الهجمات. [1]

هذا بالاضافة الى الاستياء الأوروبي من الولايات المتحدة بسبب قضيّة التنصت على الهواتف والأجهزة الالكترونيّة، بما في ذلك التنصت على القادة السياسيين، وفي طليعتهم المستشارة الألمانيّة ميركل.

كما استاء الملايين من العرب، عندما تدخّلت الإدارة الأميركيّة، معنويّاً لصالح الاخوان المسلمين في مصر مرّتين، الأولى لدى عزل الرئيس مبارك الحليف القديم للولايات المتحدة، وإيصال

[1] The American Brand PEW Research Center, 14 Jul 2014

الاخوان المسلمين الى الحكم بشخص الرئيس مرسي، والثانية عند قيام الثورة الشعبيّة بعزل مرسي، حيث اعتبرت ادارة أوباما هذا الأمر انقلاباً، دون أن تدعم الرئيس المخلوع وتدخل في مواجهة مع الملايين من المصريين. وسنة 2016، ساءت العلاقة الأميركيّة والأوروبيّة مع الملايين من الأتراك، على أثر محاولة الانقلاب التي اتُّهم الغرب بدعمها، أو التعاطف معها على الأقل، بالإضافة الى دعم الولايات المتحدة للميليشيات الكرديّة في قتالها ضدّ "الدولة الاسلاميّة".

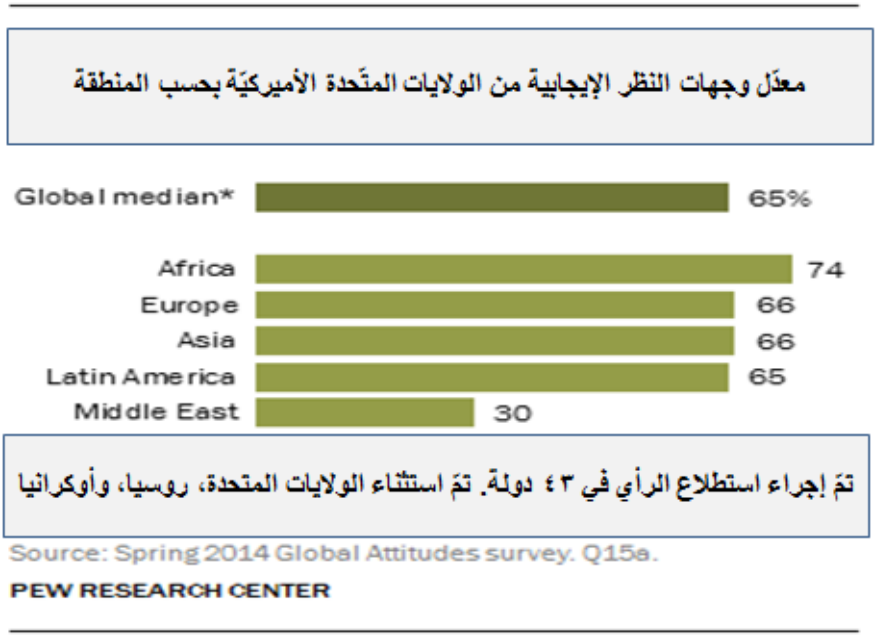

بحسب هذا الاستطلاع، الشرق الأوسط هو المنطقة الوحيدة حيث المناهضة للولايات المتحدة عميقة وواسعة النطاق. 85% من المصريين والأردنيين، و73% من الأتراك لديهم رأي سلبي تجاه الولايات المتحدة. بالإضافة الى 47% من التونسيين و59% من الباكستانيين. الشباب حول العالم هم الأكثر إيجابيّة في آرائهم تجاه الولايات المتحدة خصوصاً الذين تبلغ اعمارهم بين 18 و29 سنة[1]، على الأرجح بسبب تأثير العولمة وجاذبية طريقة الحياة الأميركيّة لدى الشباب.
وفي استطلاع للرأي قامت به CNN بالاشتراك مع شركة ORC للأبحاث في شباط 2015، تبيّن أنّ معظم الأميركيين غير راضين عن الطريقة التي تعالج بها إدارة أوباما تحدّي "الدولة الاسلاميّة" بنسبة 57%. وما زال أقل من نصف الأميركيين يوافقون على إرسال قوّات أميركيّة بريّة لقتال "الدولة الاسلاميّة".[2]
إذاً مع أن سياسة أوباما قد تبدو أكثر حكمة فإنها ليست شعبية خارج الولايات المتحدة، وخصوصاً في الدول الحليفة، التي شعرت بنوع من الخيانة، كدول الخليج العربي، وتركيا وغيرها. وفي الداخل الأميركي، أظهر التأييد الواسع للحركات ذات الطابع المتطرف كحركة Donald Trump عدم الرضى عن سياسة أوباما ، مما يضع الولايات المتحدة خصوصاً، والغرب عموماً أمام معضلة كبيرة. فالحلول العسكرية التي تم اعتمادها على مدى سنين بعد اعتداءات 11 أيلول أثبتت فشلها وأتت نتيجتها عكسيّة، والحلول المعتمِدة على ال Soft Power بنسبة كبيرة غير شعبيّة وغير مقبولة، وقد أدّت الى إعادة بروز اليمين المتطرف في أوروبا والولايات المتحدة، والنزعة الى التطرف على أثر الشعور بالخيانة لدى العديد من الشعوب، فضلاً عن تأجيج الصراعات الطائفيّة الناتجة عن دعم مذاهب على حساب مذاهب أخرى في

[1] The American Brand PEW Research Center, op.cit.
[2] Alexandra Jaffe, "Poll: Most disapprove of Obama handling of ISIS", CNN, 17 Feb 2015

بعض الدول. من هنا،تبرز ضرورة البحث عن حلول جديدة في مقاربة تحدي التطرف بشكل عام، و"الدولة الاسلامية" بشكل خاص، والاعتماد على فاعلين جدد ليقوموا بالعمل الذي لا تستطيع الدول فعله، في إطار الادارة الدوليّة.

بند ثالث: الاسلاموفوبيا وازدواجية المعايير يدعمان "الدولة الاسلامية"

أولاً: أثر المشاكل الاجتماعيّة على التطويع لصالح "الدولة الاسلامية"

بحسب بعض المفكّرين، إنّ الأسباب التي أدّت الى التحاق عدد كبير من الشبّان ب"الدولة الاسلامية" من سوريا والعراق وحول العالم كانت اجتماعية أكثر مما هي عقائدية، بسبب انعدام العدالة الاجتماعية، الكسل الاقتصادي، والطريق السياسي المسدود. ومع تطور النزاع بين فعل وردّ فعل ظهرت النزعة الى التطرف وانجرف النزاع نحو حرب طائفية مع حصول انقسام اجتماعي تام. وتبيّن أن العقائديّة في "الدولة الاسلامية" تأتي بعد التطوّع بشكل عام.[1] ففي فرنسا، تبيّن أن منفّذي الاعتداء على Charlie Hebdo واعتداءات أخرى سابقة في أوروبا أتوا من خلفيّات اجتماعية مشابهة يميّزها الحرمان، الالتحاق بالعصابات، البطالة، العلاقات الاجتماعية ذات الطابع العرقي، وانحسار التعبئة التي حاولت الأجيال السابقة القيام بها – كالحركات المتطرفة في المغرب العربي التي حاولت استهداف أوروبا سابقاً – بحيث أن بعض الخبراء باتوا يتحدّثون عن "إرهاب الحرمان" أو "إرهاب العصابات"[2] "Lumpenterrorisme" ou "Gansterrorisme". وإذ ناقشنا الأسباب العقائديّة لالتحاق الشبان "بالدولة الاسلاميّة"، يمكننا القول أن الآلاف قد التحقوا لأسباب إيديولوجيّة، والآلاف التحقوا لأسباب اجتماعيّة- اقتصاديّة، أو لمجرّد كونهم مجرمين أو يعانون من مشاكل نفسيّة.

تعاني المجتمعات الغربيّة بشكل عام من جهل كبير تجاه الوقائع التّاريخيّة والجغرافيّة، ممّا يؤدّي الى خوف من الآخرين، ويرتدّ سلباً على هذا المجتمع المتورّط في مشاكل الشّرق الأوسط. في استطلاع للرأي سنة 2006، تبيّن أنّ 63% من الاميركيّين لايعلمون أين يقع العراق على الخريطة، 75% لا يعلمون أين تقع إيران، و88% لا يستطيعون تحديد أفغانستان[3]. كما أن الاعلام الغربي لا يغطّي الأحداث العالميّة بشكل كبير. ان هذا الجهل يجعل المجتمع سهل التّأثّر بالخوف النّاتج عن الدّيماغوجيا[4]، خصوصاً عندما يتعلّق بالارهاب. كلّ هذه الأمور وغيرها أدّت الى انتشار ما يعرف بالIslamophobia، ممّا ارتدّ شعوراً بالعداء تجاه الأميركيّين والغربيين. يقول Cerie Bullivant وهو مسؤول في منظمة CAGE البريطانية المناهضة لسياسة الحرب على الارهاب، أنّ الشباب المسلم يذهب الى سوريا بسبب الشعور بتهديد حقيقي في الغرب، بالدرجة الأولى بسبب الاسلاموفوبيا.[5] فالمنظمات الارهابية، وعلى رأسها "الدولة الاسلاميّة" تدعو المسلمين الذين يعيشون في الغرب، الى الهجرة الى "الدولة الاسلاميّة" من أجل سلامتهم، ولكنّهم ما أن يصلوا الى العراق أو سوريا، حتى يروا حقيقة الأمر. من هنا، على الاعلام التركيز على هذه النقطة في مقاربتهم لموضوع التحاق الشباب "بالدولة الاسلاميّة"، وعلى الاختلاف الكبير بين البروباغندا والحقيقة على أرض الواقع.

ثانياً: الاسلاموفوبيا في الولايات المتحدة الأميركية

لقد كانت هناك دعوات كثيرة، حتّى قبل Donald Trump، الى منع المسلمين من الدخول الى الولايات المتحدة، كما قام العديد، عبر وسائل الاعلام، بمطالبة الرئيس أوباما بتسمية التطرّف

---

[1] Hicham Ben Abdallah El-Alaoui, op.cit., P 22

[2] Laurent Bonelli, "Les chemins de la radicalization", **in Le Monde Diplomatique,** Février 2015, P 14

[3] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 52

[4] Ibid., P 52

[5] Andrew Hosken, op.cit., P 253

بـ"التطرف الاسلامي"، لكن الادارة الأميركيّة حاولت قدر الامكان، وفي جميع المناسبات، عدم إعطاء النزاعات طابعاً دينياً أو طائفياً، وأكّدت على احترام جميع الديانات، وأن الدين الاسلامي براء من تصرفات الارهابيين. ومع ذلك، لا زالت وسائل الاعلام الاميركية تنشط بالأصوات المعادية للاسلام والعرب، بالإضافة الى وسائل التواصل الاجتماعي، والعديد من الحوادث العنصريّة اليوميّة التي تحاول الدولة احتواءها بالتعاون مع جمعيّات وحركات تدعو الى التسامح بين الأديان. كما ساهمت الأفلام الأميركيّة بإعطاء صورة مهينة بعض الشيء عن العرب، حيث يظهرون على الشاشات الكبيرة والصغيرة بمظهر المتأخرين والارهابيين.

ثالثاً: فرنسا: أزمة الاسلاموفوبيا والانعزالية

وصل المهاجرون المسلمون الى فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية آتين من المغرب وافريقيا خصوصاً، وولد أولادهم واحفادهم في مجتمع يعاني من البطالة ومن أزمات تحرمهم من امكانية التقدّم في المجتمع، وهم غير ممثّلين بشكل كبير في الطبقات العليا. وفي سبعينيات القرن الماضي، وخصوصاً مع وصول الرئيس Mitterrand الى الرئاسة، بدأ الحديث عن "مشكلة العرب" ثم "مشكلة المسلمين" بدلاً من "مشكلة المهاجرين". وفي تمّوز 1981 حصلت مواجهات بين "المهاجرين" والشرطة في Lyon. واستفاد اليمين – الذي كان في المعارضة – من الحوادث لإضعاف الحكومة، وظهرت حركات وتصريحات معادية للعرب والمسلمين في صحف ووسائل إعلام عديدة خلال تلك الفترة.[1]

وبين سنتي 1981 و 1984 أخذت الاعتصامات في مصانع السيارات طابعاً طائفياً خصوصاً مع مطالبة العمّال بفتح صالات للصلاة داخل المصانع وقد اتهمتهم الحكومة والصحافة بالخضوع لتوجيهات مرشد الجمهورية الايرانية[2] وتم نعت حركتهم بـ"الاضراب المقدّس".

فيما دافعت صحف يسارية عن "المهاجرين" طيلة هذه الفترة، واستغلّت الأمرفي السياسة تماماً كما فعل اليمين. هذه الأمور دفعت الى تذكير العرب والمسلمين خصوصاً الذين يعيشون في أوروبا بجذورهم باستمرار والى زيادة الهوّة، مع صعود الأحزاب اليمينيّة الراديكالية والمتطرفة في أوروبا بشكل عام منذ بداية الحديث عن تنظيم داعش. وتوالت الأفعال والأفعال المضادّة.

في ك$_2$ 2015، كان هناك أفعال ضد المسلمين في فرنسا، أكثر من مجموع هذه الأفعال سنة 2014.[3] في ك$_1$ 2015، قام متظاهرون في Ajaccio، في جزيرة كورسيكا الفرنسية بحرق قاعة لصلاة المسلمين وكتب دينيّة إسلاميّة، بالإضافة الى إطلاق هتافات معادية للمسلمين والعرب، على أثر قيام شباب عرب بالاعتداء على رجال الإطفاء والشرطة. وعلّقت الجبهة الوطنية Le Front National ، على الأمر بالقول: "عندما يكون لدى المواطنين شعور شرعي أن الدولة لم تعد تحافظ على النظام الجمهوري، عندما يرون رجال الاطفاء والشرطة يقعون في كمين في أحد "الغيتوهات" العديدة في فرنسا، هناك خطر واضح بأن يريدوا تحقيق العدالة بأنفسهم".[4] وبالمقابل، بعد أحداث Charlie Hebdo، رفض بعض التلاميذ العرب في المدارس الوقوف دقيقة صمت عن أرواح الضحايا، معلنين ان السبب هو احتجاجهم على ازدواجية المعايير التي تتعاطى بها فرنسا والدول الغربية، بحيث لا أحد يكترث بموت العديد من البشر في الشرق الادنى ويمنع على أحد القيام بمجرّد انتقاد لليهود فيما يسمح للصحف باعلان رفضهم للإسلام، كما فعلت برأيهم Le Point, L'Express, Valeurs actuelles, Le Figaro،

[1] Benoît Bréville, "Islamophobie ou prolophobie", **in Le Monde Diplomatique,** Février 2015, P 13

[2] Ibid., P 13

[3] "France to reveal plan regarding its Muslim community", **in World Bulletin,** 24 Feb 2015

[4] S.A., "Nouvelle manifestation à Ajaccio après le saccage d'un lieu de culte musulman", **in Le Huffington Post,** 26 Dec 2015

التي اعتبرت أن الإسلام "معتقد متأخر" و"تهديد لهوية البلاد".[1] وفي 6 حزيران 2016، قام شخصان في مدينة Nice بضرب فتاة من أصول تونسيّة تعمل في حانة، لأنها تقدّم المشروبات الروحيّة في شهر رمضان، ممّا أدّى الى توتّر كبير، خصوصاً وأن حادثة مشابهة كانت قد حصلت في ت1 2014 عندما تعرض شخص للضرب بسبب بيعه لحم خنزير في محلّه.[2] وفي آب 2016، قام صاحب مطعم بطرد سيّدتين بسبب ارتدائهما الحجاب، كما قام رؤساء العديد من البلديّات بمنع ارتداء لباس البحر الخاص بالمحجبات المعروف بالBurkini، وتحدّوا قرار مجلس الشورى الذي اعتبر أن الأمر ليس من صلاحيّاتهم.

رابعاً: الاسلاموفوبيا في أوروبا بشكل عام

وفي أوروبا، منذ ت1 2014، ظهرت حركة: " الأوروبيون الوطنيون ضد أسلمة الغرب" (PEGIDA) Patriotic Europeans Against the Islamisation of the West، التي بدأت في ألمانيا ثم انتشرت في دول أخرى وقامت بعدّة تحرّكات ضدّ ما تسمّيه أسلمة المجتمع الغربي. وجذبت هذه التحركات الأسبوعيّة في ألمانيا حوالي 25000 شخص في كلّ مرّة، بالإضافة الى مظاهرات في بلجيكا، في Newcastle- المملكة المتحدة، النمسا، السويد، الدانمارك، وغيرها.

سنة 2005، ظهرت رسومات كرتونية في الدنمارك تسيء الى النبي محمد (صلعم) ممّا أدى الى موجة غضب حول العالم، والى حوادث عديدة، منها مقتل أكثر من مئة شخص في نيجيريا.[3] وذهب أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي "إكمال الدين إحسان أوغلو" بعيداً في خطابه سنة 2008 في السنغال عندما أعلن أنّ المسلمين مستهدفون بحملة من الافتراء، تشويه السمعة، الأحكام المسبقة، التعصب والتمييز، ودعا المشرعين الأوروبيين الى تجريم الIslamophobia. كما عرض تقريراً يظهر أن الاسلام يتعرض للهجوم وأنه يجب تنظيم الدفاع.[4] وبالرغم من صحة بعض ما ورد في حديث إحسان أوغلو عن الIslamophobia، فإن خطابات كهذه من شأنها أن تزيد الأزمة وتُظهِر وكأن بعض المسلمين لا يريدون الانصهار في دولة علمانيّة، ويحذون حذو اليمين المتطرف في رسم الحدود بين المواطنين على أساس طائفي. سنة 2007، قال *المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري* Doudou Diène أنّ التلاعب وانتقائية النقل للنصوص المقدسة، وخصوصاً القرآن، كوسيلة للقول بشكل مخادع أن هذه النصوص تظهر الطبيعة العنيفة للاسلام، أصبح ممارسة شائعة. وقد قام السياسي الهولندي Greet Wilders بصنع فيلم قصير بعنوان "فتنة" يتضمن مقاطع من القرآن الكريم ويقابلها مع مشاهد عنف معاصرة ليقول بأن هذه النصوص أوحت بأعمال العنف. ووجهت محكمة هولندية الاتهام الى Wilders لتتم تبرئته لاحقاً.[5]

جميع هذه الأحداث التي ذكرناها وغيرها، تُظهر وجود محاولة لرسم حدود بين الحضارة الغربيّة والحضارة العربية عموماً، والاسلاميّة خصوصاً، يغذّيها من جهة بعض الغربيين المصابين بالاسلاموفوبيا بسبب خوفهم الناتج عن عدم اطّلاعهم على جوهر الحضارة الاسلاميّة والدين الاسلامي القائم على التسامح وعمل الخير، ويغذّيها من جهة أخرى بعض العرب الخائفين من أن يؤدّي اندماجهم في دولة علمانيّة الى محو حضارتهم، بسبب جهلهم لجوهر مفهوم العلمانيّة القاضي بفصل الدولة عن الدين، دون أن يعني ذلك إلغاء الأديان السماويّة.

---

[1] Benoît Bréville, op.cit.

[2] Eugénie Bastié, "Nice: une serveuse giflée pour avoir servi de l'alcool pendant le Ramadan", **in Le Figaro,** 8 Juin 2016

[3] Lydia Polgreen, "Nigeria Counts 100 Deaths Over Danish Caricatures", **in The New York Times**, 24 Feb 2006

[4] Robert Spencer, **Arab winter comes to America**, Regnery Publishing, USA, 2014, P 64

[5] Ibid., PP 64-65

وقد شعر المتأثّرون بأفكار الجهاد عبر الوطني أن "الدّولة الاسلاميّة" أعطتهم فرصة الانتقام للذلّ الذي أصاب المسلمين (بغضّ النّظر عن صحّة هذه المعتقدات). فبرأي هؤلاء المتطرّفين، حانت السّاعة لإنشاء دولة مسلمة متجانسة عن طريق التّطهير العرقي.

خامساً: المجتمعات والمنظمات الاسلاميّة في الغرب

لقد ساهمت بعض المنظمات العربية والاسلاميّة في المجتمعات الغربيّة بنقل صورة حضاريّة مشرّفة عن الحضارة المشرقيّة، وتقريب المسافات بين الحضارات المتصارعة، فيما ساهمت منظمات أخرى بزيادة الأزمة عن طريق الاصطدام مع باقي المواطنين بشكل يؤدي الى العزلة وعدم الانصهار. فسنة 2010، بدأت بعض مجموعات الدفاع عن المسلمين في الولايات المتحدة بالقول أنّ تدريب مكافحة الارهاب يتميّز بالاسلاموفوبيا، وتطالب إدارة أوباما بإزالة الأمور التي تذكر علاقة الاسلام والجهاد بالارهاب في مواد التدريب، كما بالتوقف عن استخدام مدربين يعانون من الاسلاموفوبيا.[1] وتواجه المنظمات الاسلامية في الولايات المتحدة مشكلة أساسيّة بسبب اتّباعها خطاباً غير محبّذ في المجتمع الأميركي. فمنظّمة " الجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية" Islamic Society of North America (ISNA)، وهي المنظمة الأكبر والأكثر نفوذاً التي تعنى بأمور المسلمين في الولايات المتحدة يُنظر إليها على أنها متشددة، خصوصاً بسبب خطاب بعض أعضائها، كما أنّ منظّمة "مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية" The Council on American-Islamic Relations(CAIR) يُنظر إليه على أنه تابع لحركة حماس، غير المحبّذة في المجتمع الأميركي. من هنا، من الضروري رفع "الصبغة" التي تسيء الى صورة هذه المنظمات وغيرها في الدّول الغربيّة، عن طريق اعتمادها لخطاب أكثر اعتدالاً لتتمكن من التخفيف من حدّة الاسلاموفوبيا وللعب دور فاعل في نقل الصورة الحقيقية عن الاسلام الى المجتمعات الغربيّة. فعلى سبيل المثال، في مطلع سنة 2012، قام "مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية" بنشر صورة على موقعه الخاص بولاية كاليفورنيا يدعو الى عدم التعاون مع مكتب التحقيق الفدرالي FBI[2] ، والى الاتصال بالمنظمة في حال حاول المكتب المذكور التحدث مع أي مواطن مسلم.[3] في المقابل، اعتمدت منظمات أخرى مقاربة إيجابيّة، "كمجلس الشؤون العامة للمسلمين" Muslim Public Affairs Council (MPAC) الذي دعا المساجد الى عقد اجتمعات عامّة مع المكتب المحلي لمكتب التحقيق الفدرالي وأجهزة إنفاذ القانون، والى وضع برامج بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون المحلية لتدريب المجتمع حول أساليب ملاحظة النشاطات الاجراميّة.[4] كما ارتبط اسم بعض المساجد الأميركية بالارهاب، بشكل صَعَّب الوقوف بوجه الIslamophobia في تلك المناطق. على سبيل المثال، مسجد مركز دار الهجرة الاسلامي في مقاطعة Fairfax في Virginia، حيث برز عدد من الأئمّة أمثال الشيخ محمد الحانوتي (من 1995 الى 1999) الذي كان من المتهمين في تفجير مركز التجارة العالمي سنة 1993، والشيخ أنور العولقي (2001-2002) الذي أصبح لاحقاً أهمّ المطلوبين في تنظيم القاعدة وقُتل بواسطة طائرة أميركية دون طيار في اليمن سنة 2011.[5]

ومن جهة أخرى، أدّى جهل الأجهزة الأمنية بعض الأحيان الى ممارسات ساهمت في تفاقم الأزمة. وفي ت1 2011، قال عضو المجلس البلدي في مدينة New York، Brad Lander: "يبدو وكأننا نستهدف الأحياء والمجتمعات الاسلاميّة. هذا الأمر ليس جيداً بالنسبة لنا. لدينا شركاء هناك يشعرون بأننا نخون الثقة بيننا."[6] وفي نيسان 2012، قام "مجلس العلاقات

[1] Robert Spencer, op.cit., P xiv
[2] Todd Starnes, "CAIR Says Poster Warning Against Helping FBI is Misinterpreted", FoxNews, 13 Jan 2011
[3] Robert Spencer, op.cit., PP 34-35
[4] Ibid., P 38
[5] Ibid., P 53
[6] Ibid., P 47

الإسلامية الأمريكية" بتقديم شكوى ضدّ الحكومة الفدراليّة، مدّعياً بأن عناصر مكتب التحقيق الفدرالي يقومون بمضايقة سكان Michigan المسلمين على الحدود مع كندا، عن طريق توجيه أسئلة غير مقبولة، على سبيل المثال: "كم مرّة تصلي يومياً؟ هل تصلي صباحاً في المسجد؟..."[1] من هنا، تبرز الحاجة الى الإدارة الدّوليّة لقيام تعاون بين الجمعيّات والمنظّمات والمثقّفين، ورجال الدين المسلمين من جهة، والأجهزة الأمنية والادارية في أوروبا والولايات المتحدة من جهة أخرى، لنشر الوعي حول خطورة الشرخ الحاصل، وإطلاع مختلف الجهات الرسمية على الثقافة الاسلاميّة، للتخلّص من الخوف من الاسلام والمسلمين ومحاربة الأفكار المسبقة في التعاطي اليومي.

سادساً: تحول ثقافة حقوق الانسان الى نوع من الإيديولوجيا

قال Alexis de Tocqueville أنّ تقدّم الديموقراطيّة لا مفرّ منه. فالذين قاتلوا من أجلها والذين أعلنوا أنفسهم مناهضين لها كانوا يسيرون في نفس الاتجاه. لقد كانوا جميعهم أداوات عمياء في أيدي الله. فالتطور التدريجي لمبدأ المساواة هو حقيقة إلهية. كما أن محاولة التحقق من الديمقراطية سيكون... مقاومةً لإرادة الله. ويقول Fukuyama عن هذه الأقوال أنّ الحتمية التاريخية الفئوية المقتَرَحة من قبل De Tocqueville تجعله يظهر الى حدّ ما كماركس وانغلز.[2] كما كان Hegel وNietzsche يفهمان الديموقراطيّة السياسية الحديثة على أنها نسخة علمانية عن العقيدة المسيحية الخاصة بالمساواة العالمية للكرامة الإنسانية.[3]

تعتبر "الديموقراطيّة الغربيّة" النموذج الأفضل الذي توصّل اليه الانسان في الحكم، ونتيجةً للتطور الطويل للفكر السياسي، كما هناك ارتباط وثيق بين مفهومَي الديموقراطيّة وحقوق الانسان، ومفهومَي الديموقراطيّة والليبراليّة. لكنّ الخطر الذي بدأ يلوح في الأفق هو اعتبار بعض الغربيين أنّ الديموقراطيّة الغربيّة، وثقافة حقوق الانسان أصبحتا تشكلان إيديولوجيا وحقيقة واحدة يجب أن تُفرَض، وبالقوّة إذا لزم الأمر. والأخطر، أنّ هذه الأفكار تجرّد الديموقراطيّة من جوهرها، وتضرب أساسات حقوق الانسان .

يقول Brzezinski: "ما من بديل "ايديولوجي" صريح للولايات المتّحدة في هذا القرن".[4] والسّؤال المطروح هنا: "هل تحوّلت مبادئ الولايات المتحدة الى ايديولوجيا؟". ان الاجابة على هذا السّؤال تتطلّب دراسة خاصّة، ولكن يظهر للبعض أنّ المبادئ التي نادى بها الغرب كالحريّة، الدّيموقراطيّة، حقوق الانسان، الاقتصاد الحرّ، الليبراليّة... في مواجهة الايديولوجيّات التي ظهرت في القرن الماضي كـ"القوميّة الاجتماعيّة" المتجسّدة بالفاشية والنّازيّة، ثمّ الشّيوعيّة، هذه المبادئ الغربيّة تحوّلت الى نموذج بدأ يرفض النّماذج الأخرى ويعتبرها سيّئة في بعض الأحيان، ممّا يوحي بتحوّل ما يعرف بثقافة حقوق الانسان الى نمط ذات طابع ايديولوجي، مع ما يستتبع ذلك من ردّات فعل عنيفة من مجتمعات تؤمن بالدّولة الدّينيّة أو بالملكيّة المطلقة وغيرها... فالمثاليّة القسريّة في خدمة الماديّة العقلانيّة التي يحاول الغرب فرضها على دول غير مستعدّة لتقبّلها، هي نفسها التي نادى بها الاتّحاد السّوفياتي في بداياته، معتقداً أنّ الماركسيّة هي الحلّ.

الفقرة الثانية: عقيدة "الدولة الاسلاميّة" ومواجهة المدارس الفكرية الأخرى

قبل أن نطرح الخطوات والوسائل التي تستخدمها الإدارة الدولية لمواجهة الارهاب عبر الوطني المتمثّل بـ"الدولة الاسلاميّة"، لا بدّ من دراسة عقيدة هذا التنظيم واستراتيجيته، مروراً بالأحداث، الاستحقاقات والمحطات الأساسية التي ساهمت بإنشاء شبه دولة إرهابية للمرة الأولى في التاريخ

---

[1] Julie Cannold, "Muslim group files lawsuit against feds", CNN, 13 Apr 2012

[2] Francis Fukuyama, "The March of Equality", **in Journal of Democracy,** Vol 11, No 1, 2000, PP 11-17

[3] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy,** op.cit., P 400

[4] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power,** op.cit., P 36

بند أول: تنظيم ارهابي يشكّل دولة شبه فعليّة

أولاً: استحقاقات وأحداث ساهمت في تطوّر داعش وإنشاء "الدّولة الاسلاميّة"

ساهمت محطّات واستحقاقات عديدة في تطوّر الإرهاب، من الإرهاب المحلّي إلى الإرهاب الدّولي ثمّ الإرهاب عبر الوطني، وصولاً إلى قيام "الدّولة الاسلاميّة" بإعلان الخلافة وبسط سلطتها على مناطق واسعة من العراق وسوريا. ومن أبرز هذه المحطّات:

1979- 1989 : الحرب السوفياتية على أفغانستان: كان لهذه الحرب دور كبير في صقل الحركات الجهاديّة وتوسيع مفهومها، بالإضافة إلى بروز ظاهرة نقل المجاهدين إلى أفغانستان من دول عربيّة عديدة.

1979 : معاهدة السّلام المصريّة-الاسرائيليّة بالإضافة الى معاهدة السّلام الأردنيّة-الاسرائيليّة سنة 1994، اللتان ساهمتا بزيادة التّطرّف في الشّرق الأوسط وشمال افريقيا، إذ شكّلتا نوعاً من الاعتراف العربي الجغرافي بإنشاء دولة إسرائيلية على أراضٍ عربيّة.

سنة 2000 : لقاء بن لادن والزرقاوي في قندهار- أفغانستان وإصرار الزرقاوي على محاربة الدّولة الأردنية وتأسيس دولة إسلامية في المنطقة.[1]

الحرب الأميركية على أفغانستان سنة 2001 والاجتياح الأميركي للعراق سنة 2001 . وسنة 2006، بدأ مجاهدو الزرقاوي بتطبيق خطّة "حزام بغداد" وتعزيز سلطتهم في المناطق السنيّة. وقامت الولايات المتّحدة بقتل الزرقاوي ممّا خفف من حدّة الحرب الطائفية وتمّ دمج عدّة منظّمات جهاديّة أهمّها "تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرّافدين" (القاعدة في العراق) و"مجلس شورى المجاهدين" لتشكيل "الدّولة الاسلامية في العراق" بقيادة "أبو أيّوب المصري".[2]

من جهة أخرى، برزت حركة "الصّحوة" في العراق لإقناع السكّان برفض القاعدة "الغرباء". وقامت الولايات المتّحدة بتأليب قبائل سنيّة ضدّ القاعدة في العراق وتدخّلت ب130000 جندي سنة 2007 لإعادة المناطق التي احتلّتها الدّولة الاسلامية في العراق،[3] فيما حاول البغدادي إعطاء انطباع داخلي وقومي عن حركته مستفيداً من انزعاج السنّة من ممارسات حكومة المالكي. وقد شُكّل تحالف من القبائل السنيّة لمحاربة القاعدة وتمّ تزويدهم بالسّلاح والعتاد، فيما وصفه خبراء عسكريّون أميركيّون بأنّ الجيش يدفع لاعدائه لكي لا يقاتلوه.[4]كلّ هذه الأحداث أدّت الى زيادة حدّة الحرب الطّائفيّة، فبدأت تقلّ المناطق المختلطة لتظهر مناطق أكثر تجانساً على الصّعيد الطّائفي.[5]

سنة 2009 تمّ إطلاق سراح البغدادي من معسكر اعتقال Bucca الأميركي في العراق، حيث قال لعناصر المعسكر: "نلتقي في نيويورك"، بحسب العقيد في الجيش الأميركي Kenneth King الذي كان قائد معسكر Bucca، (معلومات غير مؤكّدة من وزارة الدّفاع الأميركية)، بينما بحسب مصادر أخرى، سجن حتّى سنة 2004.[6] ليصبح هذا الارهابي قائداً لـ"الدّولة الاسلاميّة في العراق". ومع اندلاع الحرب السورية، أرسل البغدادي مجموعة مجاهدين إلى سوريا لدراسة إمكانية الاستفادة من الحرب.[7] وفي ربيع 2011 أصدر الرئيس الأسد عفواً عن المئات من

---

[1] Loretta Napoleoni, op.cit., P 33

[2] توالى على قيادة "الدولة الاسلامية في العراق": أبو أيّوب المصري (2006-2010)، أبو عمر البغدادي (2010)، أبو بكر البغدادي (2010-2013)

[3] Loretta Napoleoni, op.cit., P 39

[4] Jim Frederick, op.cit., P 353

[5] Ibid., P 353

[6] Tim Arango and Eric Schmitt, "U.S. Actions in Iraq Fueled Rise of a Rebel",**in The New York Times**, 10 August 2014

[7] Loretta Napoleoni, op.cit., P 37

الإسلاميين المتشددين والعديد منهم التحقوا بصفوف المجاهدين[1] كما نجح أكثر من 60 مقاتلاً إسلامياً بالهروب من سجن في اليمن.[2]

في أيار 2011 : وجّهت القوات الخاصة الأميركية ضربة للارهاب الدولي إذ قامت بقتل بن لادن في باكستان. وفي العام نفسه تأسست "جبهة النّصرة لأهل الشّام" (جبهة النصرة) في سوريا بقرار من البغدادي والسّلطة المركزيّة للقاعدة (الظّواهري) بقيادة "ابو محمّد الجولاني"، شكّل نواتها الاسلاميّون الذين تمّ اطلاق سراحهم من سجن صيدنايا في أيّار 2011. (أصبح إسمها جبهة فتح الشام في تموز2016 وفكت ارتباطها بالقاعدة).

سنة 2013 استمرّت الحرب الطائفية في العراق بتأجيج الصراع، مع حصول مجزرة في مخيّم للاحتجاج السّلمي في "الحويجة" حيث قتل الجيش العراقي حوالي 50 شخصاً وتحوّل الاحتجاج إلى مواجهة مسلّحة.[3] وقام البغدادي باستغلال الظروف والتناقضات ليعلن دمج الدّولة الاسلامية في العراق وجبهة النصرة تحت إمرته ورفض "الجولاني" (جبهة النصرة) و"الظواهري" (القاعدة)، ما أدى إلى الانفصال واستبدال "الدّولة الاسلامية في العراق" بـ"الدّولة الاسلامية في العراق والشام" مما أعطى هذه المنظّمة طابعاً عبر وطني. كما حصل المجاهدون على المزيد من المقاتلين مع قيامهم بثماني هجمات لتحرير سجناء إسلاميّين عرفت "بحملة هدم الجدران" هرب منهم 500 سجين خطير على الأقلّ.[4] كما اشتدّت الحرب بين الجماعات الاسلامية المتطرفة، جبهة النصرة بمواجهة داعش، الجبهة الاسلامية – التي كانت أكبر تنظيم يضمّ مجموعات عديدة من الاسلاميّين – بمواجهة داعش... وفي العراق اشتدّت الحرب المذهبيّة بين الميليشيات السنيّة والميليشيات الشّيعيّة، حيث برزت "عصائب أهل الحق" المنشقّة عن حركة مقتدى الصّدر (جيش المهدي) وأصبحت لاحقاً "لواء اليوم الموعود"، مدعومة من رئيس الحكومة المالكي. وقد حصلت أبشع المجازر المذهبيّة بين الأطراف المتقاتلة.[5]

كانون2 2014 : سيطرت داعش على الفلّوجة (65 كلم من بغداد) – التي سيطرت عليها الولايات المتّحدة سنة 2014 – وجزء من الأنبار، بمساعدة القبائل. كما سيطرت على سدّ الفلّوجة لتتحكم بتدفق نهر الفرات.[6] وهزمت حوالي 5 ألوية من الجيش العراقي ممّا أثار الشك حول نيّة هذا الجيش في القتال. وفي حزيران أدخل البغدادي "حزام بغداد" في "دولة جديدة"، إذ وحّدت داعش قوّاتها مع سكّان محلّيّين واستولت على الموصل وتكريت وتم إعلان "الدّولة الاسلامية" وخلافة أبو بكر البغدادي. لكن الموصل كانت خارجة عن سلطة الحكومة قبل ذلك، فقد كانت داعش قد فرضت ضرائب على المحلّات والشّركات ممّا أمّن لها حوالي 8 ملايين دولار أميركي شهريّاً.[7] وألقى البغدادي خطبة في الجامع الكبير في الموصل معلناً أنّه "الخليفة ابراهيم" ومطالباً المسلمين بمبايعته.[8] كما سيطرت داعش على قاعدة جوّية في مدينة "الطبقة" – شرق سوريا. وظهر علم الدّولة الاسلامية في قرى أردنية.[9] وفي لبنان، قامت مجموعات متطرّفة بهجوم على بلدة عرسال اللبنانية وبايعت بعض هذه المجموعات "الدولة الاسلامية".

في أواخر سنة 2015، خسرت "الدّولة الاسلاميّة" بحسب متحدّث باسم التحالف الدّولي 40% من

---

[1] Julien Théron, "Funeste rivalité entre Al-Qaida et l'Organisation de l'Etat Islamique", **in Le Monde Diplomatique,** Février 2015, P 18

[2] Mohammed Al-Qadhi and Peter Finn, "Dozens of Islamists militants tunnel out of Yemeni prison", **in The Washington Post,** 22 June 2011

[3] باتريك كوكبيرن، المرجع السابق، ص 49

[4] المرجع نفسه، ص 85

[5] المرجع نفسه، ص 23-24

[6] المرجع نفسه، ص 49

[7] المرجع نفسه، ص 53

[8] Jay Sekulow, op.cit., P 20

[9] Loretta Napoleoni, op.cit., P 16

الأراضي التي كانت تسيطر عليها في العراق و20% من مثيلتها في سوريا.[1] فيما تشير مصادر أخرى أنّها خسرت فقط 14% من الأراضي التي كانت تسيطر عليها سنة 2015. فتمّ إعلان تحرير الرمادي من "الدّولة الاسلاميّة"، لكنّ المواجهات تحوّلت إلى حرب عصابات، فهل وقع الجيش العراقي في فخّ حرب العصابات والاستنزاف في الرمادي كما وقع الجيش الأميركي في الفخ نفسه في عدّة مناطق من العراق سابقاً ؟

في شباط 2016: بعد مفاوضات برعاية أميركيّة- روسيّة بدأ تطبيق اتّفاق لوقف الأعمال العدائيّة في سوريا بالرّغم من بعض الخروقات، لكنّ الأبرز هو توقّف الطيران الرّوسي والسّوري عن القصف، علماً أنّ الاتّفاق المعلن لا يشمل جبهة النّصرة وداعش. وفي آذار، تبيّن مقتل 135 شخص خلال الأسبوع الأوّل من الهدنة في المناطق المعنيّة بوقف الأعمال العدائيّة، فيما قتل 552 شخصاً خلال هذه الفترة في المناطق التي لا تشملها الهدنة.[2] وأعلن "التّحالف الدّولي" بقيادة الولايات المتّحدة أنّ 30000 مقاتل من القوّات العراقيّة والبشمركة تستعدّ للهجوم على الموصل وأنّ القيادة العراقيّة تأمل استعادتها قبل نهاية العام. ولم يخف بأنّ تقديرات القوّات العراقيّة متفائلة جدّاً[3]. تشكّل الموصل العاصمة الاقتصاديّة "للدولة الاسلاميّة" ويقدّر عدد سكّانها بأكثر من مليوني نسمة، وبالتّالي فإنّ دخول هذه المعركة يشكّل حرب استنزاف طويلة نسبياً.

من الواضح أنّ القضاء على "الدولة الاسلاميّة" لا بدّ أن يتمّ خلال أشهر أو سنوات قليلة، خصوصاً وأن الهجوم على الموصل أظهر عدم اكتراث للضحايا المدنيين الذين يسقطون يومياً بسبب الضربات الجويّة والبريّة، بعد أن اتّخذهم التنظيم دروعاً بشريّة، وقرّر التحالف الدولي وحلفاؤه القيام بهجوم شامل في مطلق الأحوال، تماماً كما حصل خلال الحرب العالميّة الثانية في عمليّة تحرير أوروبا من النازيّة. لكنّ الحلّ العسكري دون إدارة دوليّة لهذا الملف، قد يؤدّي الى ظهور منظمات مشابهة في المستقبل، خصوصاً مع معاناة الشعوب العراقية والسورية التي باتت مستهدفة من قبل داعش وأعدائها على حدّ سواء.

مبايعة جماعات إرهابيّة "للدولة الاسلاميّة"

في 7 آذار 2015 قام زعيم تنظيم "بوكو حرام" في نيجيريا بمبايعة البغدادي.[4]وبحسب المركز الأميركي لمراقبة الجماعات المتطرفة Intelcenter قامت 34 منظّمة متطرّفة في العالم بمبايعة أو دعم تنظيم "الدولة الإسلامية" حتّى تاريخ 15 ك1 2015، أهمّها بوكو حرام، جند الخلافة في الجزائر، جماعة أنصار بيت المقدس في سيناء، وغيرها.

في المناطق التي استولت عليها "الدّولة الاسلامية" ، لدى هذه الأخيرة شعبيّة أكبر من جماعات المتمرّدين الأخرى وقد برهنت "الدّولة الاسلامية" عن إدارة محليّة جيّدة بعد أن أخذت الرقّة عاصمة لها.

إستطاعت "الدّولة الاسلاميّة" الاستفادة من أوجه الشّبه بين العراق وسوريا لناحية انعدام التّطابق بين العلاقات المجتمعيّة وشكل الدّولة والنّظام السّياسي، وكان لديها إدراكٌ للفرصة Perception of Opportunity على مستويين:

المستوى الأوّل: إستغلال قيادات "الدّولة الاسلاميّة" للفرصة السّانحة على جميع الأصعدة : الدّولي، الإقليمي، والدّاخلي (في سوريا والعراق،وليبيا لاحقاً)

المستوى الثّاني: إستغلال عناصر هذا التّنظيم الفرصة للالتحاق بفريق يحقّق انتصارات متتالية، إن كانوا عقائديّين، مقاتلين سابقين، ثوّار معتدلين ، مجرمين، أم متأثّرين بأفكار متطرّفة، كان قد

---

[1] Steve Warren ، عقيد في الجيش الأميركي، متحدّث باسم التّحالف الدّولي، وكالة رويترز، 5 ك2 2016

[2] S.A., "Syrie: plus d'une centaine de morts malgré la trêve, selon l'OSDH", **in Le Monde,** 5 Mars 2016

[3] Christopher Garver ، عقيد في الجيش الأميركي، متحدّث باسم التّحالف الدّولي، مؤتمر صحافي في واشنطن، 5 آذار 2016

[4] "Nigeria's Boko Haram pledges allegiance to Islamic State", BBC News, 7 Mars 2015

أُقفِل طريق النّصر بوجههم. فقد قامت "الدّولة الاسلاميّة" بفرض السّيطرة الجغرافيّة في ظروف الحرب، حيث تكون حقوق الملكيّة غامضة أو غير مطبّقة فعليّاً، لذلك، قامت بإصدار قوانين تمنح المقاتلين أملاكاً وبيوتاً ممّا يؤدّي الى توافد العديد من الشبّان للالتحاق بداعش، بسبب عدم توفّر هذه الفرص لهم في دولهم، ومنها دول أوروبيّة عريقة.

ثانياً: مميزات "الدّولة الاسلامية"

- "الدّولة الاسلامية" هي المنظّمة الإرهابيّة التي تملك أكبر قوّة قتاليّة وأكبر مساحة من الأراضي في التاريخ.[1] فعسكريّاً، استطاع مقاتلوها المزج بين القتال النّظامي التّقليدي، الGuerilla أي حرب العصابات بمجموعات صغيرة، بالإضافة إلى الأعمال الإرهابيّة على طريقة القاعدة، بطريقة لم تستطع أيّة منظّمة القيام بها سابقاً، ممّا مكّنها من السّيطرة على إقليم جغرافيّ كبير. وتمثّل سيطرتها على هذا الإقليم والانتقال الى تأسيس شبه دولة، المرحلة الأخيرة من نظريّة Ernesto Guevara حول قتال الGuerilla . تقوم هذه المنظّمة بالتّنازل لفترة عن المناطق التي لا تستطيع الدّفاع عنها لمدة طويلة بمقابل المهاجمة أو القيام باعتداءات في مناطق أخرى، كما تملك التّنظيم العسكري الكافي للقتال على عدّة جبهات داخليّة، إقليميّة والقيام بأعمال ارهابيّة خارجيّة في الوقت عينه.
- أعلنت استقلالها كدولة قائمة كما أعلنت الخلافة واستعمل قائدها لقب خليفة بدل أمير: وهي بمثابة رمز، توقيع أو هوية لم يجرؤ حتى بن لادن على إعلانها. كما استخدمت مبدأ احتلال الأقاليم: الفتح.
- إمكانية القيام بأعمال على جانبي الحدود العراقية – السورية ممّا أدى إلى إخفائها.
- العنف الزائد (الإرهاب): حتى القاعدة في العراق اعتبرت أن تكتيكات داعش لئيمة ووحشيّة[2] وحاولت إقناع هذه الأخيرة بتغييرها.[3]
- أغنى منظّمة إرهابيّة في العالم،[4] قادرة على الاكتفاء الذّاتي إلى حدّ كبير.
- يعتبرها البعض قطعة إضافية من الPuzzle السياسية التي يحاول الغرب والعالم تركيبها في الشرق الأوسط.[5]
- مبنيّة على حركة عبر وطنية:"الجهاد عبر الوطني"، الدعوة إلى الجهاد العالمي و"الأمة" التي أصبحت بدورها بمثابة أمة عبر وطنية تسمو على جميع البنيات الاجتماعية الأخرى كالدّولة، العرق، الثقافة أو اللغة.[6]
- استخدام وسائل حديثة كالاعلام والانترنت مما أعطاها جاذبية.
- تقاتل الدّولة الاسلاميّة حاليّاً معظم دول المنطقة (وتعادي معظم دول العالم) بالإضافة إلى دول التّحالف الدّولي وروسيا وغيرها، ما عدا إسرائيل وهو أمر لافت، فمنذ اعلان "الدّولة الاسلاميّة" والجيش الاسرائيلي يخفّض من عدد جيشه. ويبرّر مقاتلو داعش هذا الأمر بأمثال من التّاريخ الاسلامي، عندما فضّل أبو بكر الصدّيق أن يقاتل "المرتدّين" من أجل احتلال القدس، التي احتلّها لاحقاً عمر بن الخطّاب.[7]

---

[1] Terrence McCoy, "Islamic State Now Controls Resources and Territory Unmatched in the History of Extremist Organizations", **in The Washington Post,** 4 Aug 2014

[2] Jay Sekulow, op.cit., P 4

[3] Steve Bird, "So Wicked That Even Al Qaeda Disowned Them: Letter Found At Bin Laden's Hideout Warned of Islamic State's Extreme Brutality", **in Daily Mail,** 10 Aug 2014

[4] Terrence McCoy, "ISIS Just Stole $425 million, Iraqi Governor Says, and Became the "World's Richest Terrorist Group" ", **in The Washington Post,** 10 June 2014

[5] Loretta Napoleoni, op.cit., P 10

[6] Julien Théron, op.cit., P 18

[7] Raymond Ibrahim, "New Islamic Caliphate Declares Jihad on… Muslims", **in Human Events,** 18 July 2014

ثالثاً: الفرق بين "الدّولة الاسلاميّة" والقاعدة (المتمثّلة خصوصاً بجبهة النّصرة)

الفارق بين داعش وجبهة النصرة (القاعدة) قد يكون شبيهاً بالفارق بين أسامة بن لادن وأبو مصعب الزرقاوي. فبن لادن كان يحلم بمستقبل حركة إسلام كونية بينما كان الثاني يخطط بعقلانية أكبر لنشر الفكر السّلفي الجهادي في الشرق الأوسط لاسقاط المملكة الهاشمية.[1] هذا على الصّعيد الفكري، أمّا عمليّاً فقد حصل العكس، فأفكار بن لادن أصبحت مرتبطة بمنظّمات إرهابيّة إقليميّة ذات أهداف محدودة، بينما ارتبطت "الدّولة الاسلاميّة" بالجهاد عبر الوطني.

	"الدّولة الاسلامية"	**جبهة النصرة (والقاعدة بشكل عام)**
الفكر التأسيسي	حركة إسلاميّة كونية (فكر بن لادن)	نشر الفكر السلفي الجهادي في الشرق الأوسط لإسقاط الممالك والإمارات التي أنشأها الاستعمار (فكر الزرقاوي)
الهدف (المعلن)	بناء الأمّة والحصول على مبايعة الأمّة العابرة للحدود الحصول على شرعيّة لإنشاء دولة حقيقيّة	لا تسعى إلى بناء أمّة[2] ولا للحصول على غطاء شرعي منها بل تقمع بالقوّة فقط عند الحاجة.
المجتمع أو البيئة	الانطلاق من "الدّولة الاسلاميّة" الجغرافيّة نحو "الأمة" العابرة للحدود، غير المسلمين عليهم أن يعتنقوا الاسلام أو يقتلون. تحاول الظّهور بمظهر الأمّة الجامعة فتمّ التّخلّي عن تسمية داعش لصالح "الدّولة الاسلاميّة"	من فكرة عابرة للحدود إلى منظّمة في مناطق محدودة جغرافياً (أفغانستان، اليمن، مالي[3]، بعض مناطق الخليج). لطالما كانت النظرة إلى القاعدة على أنّها قوّة خارجيّة في الأقاليم حيث تمارس نشاطها
طرق التواصل	إعلام مفتوح وعلني، مواقع التواصل الاجتماعي...	طرق خفيّة، سريّة ومرمّزة
البنية	سلطة مركزية قوية على رأسها "الخليفة" بالإضافة إلى سلطات محلّية (بنية دولة)	سلطتان منفصلتان دينية وعسكرية، عدّة شبكات بحيث أن تفكيك واحدة لا يؤثر على الأخرى (بنية منظّمة إرهابيّة)
في سوريا	تأسيس "الدّولة الاسلامية" غير مرتبط بسقوط السّلطات. فالمواجهة مع الجيش السوري بسيطة. "الدّولة الاسلامية" ليست جزءاً من الثّورة، وإلّا لما كانت تبدّد مواردها لاحتلال مناطق يسيطر عليها الثوّار منذ 2012 .	تأسيس "دولة اسلامية" يكون بعد سقوط السّلطة الحاكمة. الأولويّة لمحاربة نظام الأسد.
العناصر	غير متديّنين بالضرورة، بعضهم بدأ بالتعاليم الاسلامية بعد الانتساب	عناصر متشددة دينيّاً متاثرة بأفكار القاعدة بطريقة غير مركزية
الموارد والتمويل	<u>تمويل ذاتي (موازنة دولة)</u> - ضرائب ومصدر محليّة - عائدات بيع النفط - بيع تحف وأثارات - أموال فدية عن مخطوفين تجارة أعضاء...	<u>تمويل منظّمة</u> - أموال فدية عن المخطوفين تبرّعات
جغرافيّاً	- ثلث مساحة العراق وثلث مساحة سوريا تقريباً، فيها أهم الموارد بالإضافة إلى جماعات أعلنت الولاء لها في آسيا وافريقيا (سيناء، نيجيريا، ليبيا...)	- لم تتجسّد في نطاق جغرافي ثابت

[1] Julien Théron, op.cit., P 18

[2] Ben Hubbard, "ISIS Threatens Al Qaeda as Flagship Movement of Extremists", **in The New York Times**, 30 June 2014

[3] Julien Théron, op.cit., P 18

	"الدّولة الاسلامية"	جبهة النصرة (والقاعدة بشكل عام)
الاستراتيجية	1- تستقر على إقليم جغرافي دائم (بنظرها) من أجل ترسيخ حركتها 2- تحقق سيادة على الإقليم الجغرافي 3- احتلال مناطق لها أهمية استراتيجية ورمزية : الرقة، تكريت، الموصل. 4- قتال وصراع مستمرّ بوسائل إرهابية وتقليدية على حدّ سواء 5- هدف السيطرة على الجميع : سنّة، شيعة، علويّين، مسيحيّين، أكراد، يزيديّين... 6- لا تقدّم تنازلات أبداً من حيث المبدأ 7- التّركيز على مبدأ "الهجرة إلى الدّولة الاسلاميّة"	1- تسعى إلى عدم الاستقرار على الإقليم الجغرافي وتتجنب الحكم المباشر 2- ضربات متقطّعة للسلطات السورية والمصالح الغربية. 3- قد ترضى ببعض التنازلات خصوصاً في موضوع المخطوفين. 4- يعيش المتأثرون بأفكار القاعدة في الدّول الغربية بشكل متخفّ.
الإدارة	تحسين مستوى معيشة السكّان الموالين داخل "الدّولة". إعطاء صلاحيّات للعشائر المحلّيّة.	لا سلطة فعليّة على السكّان المحلّيّين
التأثير العالمي	قدرة على ارهاب سكّان جميع دول العالم (تقريباً)، عن طريق نشر الأفكار، بالإضافة إلى تأثير اقتصادي (أسعار النّفط، تهديد طرق أنابيب النّفط...)	قادرة على ارهاب سكّان بعض الدّول والإقليميات
الأهداف العسكريّة	احتلال الأهداف القريبة (الأراضي المسيطر عليها في العراق وسوريا)	فكرة القاعدة الأساسيّة ضرب الأعداء البعيدين (الولايات المتّحدة، اسرائيل، الغرب)[1] كما حصل في 11 أيلول، تفجير سفارات...

على صعيد العادات الدينية والاجتماعية قد لا تختلفان كثيراً.[2] وقد حاولت جبهة النصرة الوصول إلى تسوية مع داعش[3] دون جدوى. فعندما حصل الخلاف بين البغدادي والجولاني سنة 2013، حاول الظّواهري التّوفيق بينهما ولم يفلح، فاندلعت الحرب بين الطّرفين ولا زالت.

والمفارقة هي أنّ القاعدة (مع بن لادن) انطلقت من فكرة "الحركة الاسلاميّة الكونيّة" لتصبح مع جبهة النّصرة اليوم منظمة إرهابيّة ذات تأثير في مناطق محدودة. بينما انطلقت "الدّولة الاسلاميّة" مع أبو مصعب الزرقاوي (التّوحيد والجهاد) كمنظّمة تبغي نشر "الجهاد السّلفي" في مناطق من الشّرق الأوسط لإسقاط الحكم في الأردن وبعض الممالك العربيّة، لتصبح مع "الدّولة الاسلاميّة" اليوم منظّمة تنشر "السّلفيّة الجهاديّة عبر الوطنيّة".

رابعاً: هل يشكل ما يسمّى بالدّولة الاسلاميّة دولة فعليّة؟

يعتبر البعض أن امتناع رجال السياسة عن استعمال كلمة "دولة" [لدى الإشارة إلى ما يسمّى بالدّولة الاسلاميّة] يأتي من خوف قبول – ولو لغوياً – ادّعاء هذه المنظّمة بأنها ليست منظّمة إرهابيّة، بل دولة تدين بشرعيّتها إلى حرب الفتح والاجماع الداخلي.[4]

بمقارنة مع التّعريف التّقليدي للدولة الذي يتضمّن ثلاثة عناصر أساسيّة: الإقليم الجغرافي، السكّان، والسّلطة السّياسيّة، فللأسف، إنّ "الدّولة الاسلاميّة" باتت تسيطر على إقليم جغرافيّ واسع، يعيش فيه سكّان باتوا يحملون هويّات وجوازات سفر (ولو لا قيمة قانونيّة لها)، بالإضافة إلى وجود سلطة مركزيّة قويّة وقادرة، مع توزيع واضح للصلاحيّات على السّلطات المحليّة. كما تمّ انشاء مؤسّسات عديدة للدفاع، الأمن، الاقتصاد... شبيهة بالوزارات والادارات العامّة.

---

[1] Jim Frederick, op.cit., P 46

[2] باتريك كوكبيرن، المرجع السابق، ص 55

[3] المرجع نفسه، ص 102

[4] Loretta Napoleoni, op.cit., P 11

يعرّف Francis Fukuyama الدّولة: "هي منظّمة هرميّة مركزيّة تتمتّع باحتكار العنف الشرعي فوق إقليم معيّن. بالإضافة إلى مميّزات كالتشابك وإمكانية التكيّف، يمكن أن تكون مرتبطة بشخص بنسبة كبيرة أو صغيرة... والدّولة الحديثة تسعى إلى معاملة المواطنين على أساس غير شخصي، تطبيق القوانين، تطويع المسؤولين، وتنفيذ السياسات بدون محسوبيّات".[1] "الدّولة الاسلاميّة"، وللأسف أيضاً، تحتكر العنف فوق الإقليم الذي تسيطر عليه، وتطبّق قوانينها الخاصّة والأحكام الصّادرة عن محاكمها، تعيّن مسؤولين في الوظائف "الرّسميّة" وهي تتمتّع بإمكانيّة عالية على التكيّف بسبب المزج بين البيروقراطيّة والمعاملات الإداريّة من جهة، وإمكانيّة إصدار أوامر من قبل قائد التّنظيم (البغدادي) وباقي القياديّين وتطبيقها بسرعة بواسطة العناصر الإرهابيّة على الأرض.

كما يعتبر آخرون أنّ الدّول تبنى على المؤسّسات القانونيّة، التي تشرّع احتكار النّظام للعنف، استخراج الموارد، والسّلطة السّياسيّة.[2] و"الدّولة الاسلاميّة" كانت قد بدأت قبل حوالي سنة من إعلان الخلافة بوضع أسس "للدولة" المستقبليّة من خلال إصدار عدّة نصوص، واستتباعها بمبادئ توجيهية إدارية – شبيهة بالمراسيم والقرارات الإداريّة الصّادرة عن السّلطات في جميع الدّول – من أجل المجموعات والأفراد الذين يرغبون بمبايعة "الخليفة" (أهمّها نصّ بعنوان: "مدّ الأيادي لبيعة البغدادي" في 22 تمّوز 2013)[3] (ملحق رقم 2)[4]. كما أصدرت "الدّولة الاسلاميّة" نصوصاً تبرّر شرعيّة خلافة البغدادي مستندةً إلى تفسيرات للدين الإسلامي، لا تمتّ للإسلام بصلة.

ويظهر التّنظيم الدّاخلي "للدولة الاسلاميّة" من خلال الرّسم التالي:

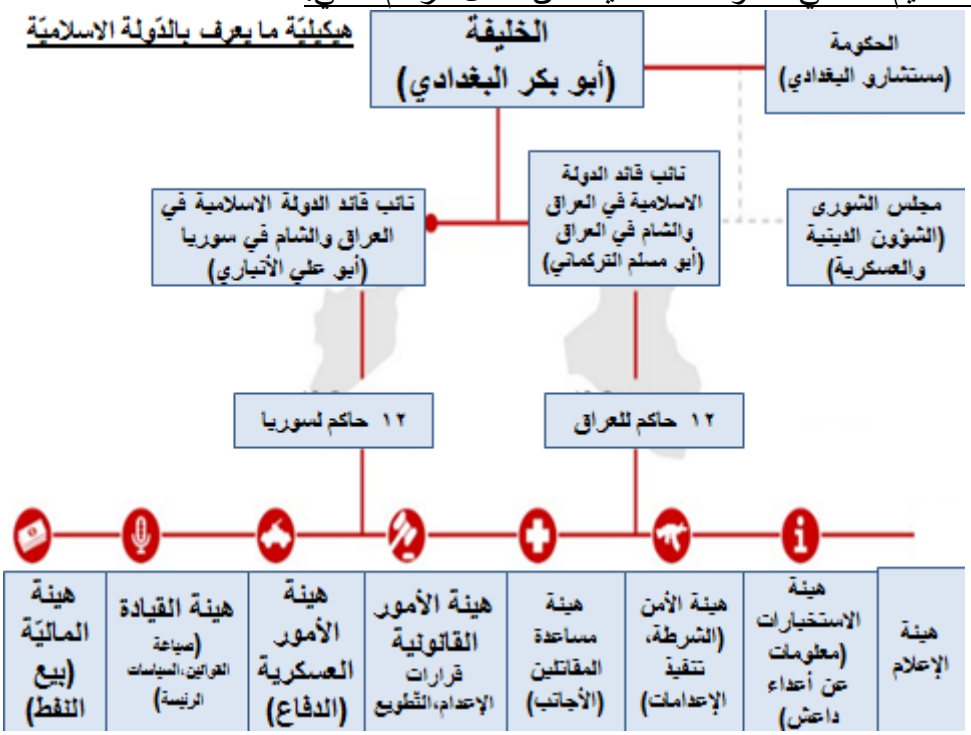

Source: Nick Thompson and Atika Shubert, "The anatomy of ISIS: How the "Islamic State" is run, from oil to beheadings" CNN, 14 Jan 2015

نلاحظ من خلال هذا التّنظيم اعتماد هرميّة شبيهة بهرميّات الدّول، لا التّنظيمات الارهابيّة التي

---

[1] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy,** op.cit., P 23

[2] Andrew March and Mara Revkin, "Caliphate of Law", **in Foreign Affairs**, 15 Apr 2015

[3] النصّ الكامل موجود على الرّابط: https://ia800906.us.archive.org/24/items/AlBaghdadi_201308/al-Baghdadi.pdf

[4] Andrew March and Mara Revkin, "Caliphate of Law", op.cit.

يكون تنظيمها أكثر تعقيداً، بحيث أنّ إلقاء القبض على شبكة معيّنة لا يكشف شبكات أخرى، فضلاً عن إقامة الشّورى في الحكم، وهو مبدأ إسلاميّ قديم، كما نلاحظ إعطاء صلاحيّات "للسلطات المحليّة"، خصوصاً لنائِبَي "الخليفة" المزعوم والحكّام الأربع وعشرين على "ولايتَي" سوريا والعراق بشكل يرضي القبائل والسكّان المحليّين نوعاً ما، لتتجنّب "الدّولة الاسلاميّة" بذلك أخطاءً وقعت فيها الأنظمة البعثيّة العربيّة.

بالطّبع، لا تتمتّع "الدّولة الاسلاميّة" باعتراف دول أخرى ولا يمكن أن تنتسب إلى منظّمات إقليميّة ودوليّة بأيّ شكل من الأشكال، وبالرّغم من سلبيّات هذا الأمر عليها، فللأمر إيجابيّات أيضاً، تتمثّل بعدم التزامها بأيّ قوانين أو معاهدات في الحرب الدّائرة في المنطقة، كوقف إطلاق النّار في سوريا على سبيل المثال.

من هنا، قد يكون توصيف Loretta Napoleoni "للدولة الاسلاميّة" هو الأقرب إلى الواقع، فهي تملك البنى التحتية الاجتماعية-الاقتصادية للدولة، ولكن ينقصها الاعتراف السياسي والاجماع الشعبي لدولة حقيقية. "فالدّولة الاسلاميّة" أعطت صورة سلطة أكثر صدقاً (بالنسبة لسكّان بعض المناطق السّوريّة والعراقيّة) حيث استطاعت التّنسيق مع الزّعماء المحلّيّين كشركاء، لا كشعب محتلّ بل كمواطنين في دولة حديثة، وهذه الرّكائز ضروريّة لدولة إسلاميّة حديثة، تبحث عن شرعيّة مبنيّة على اتّفاق على الصّعيد المحلّي، في مناطق احتلّتها من خلال حرب الفتح.[1] وممّا يدلّ على حداثة "الدّولة الاسلاميّة" أنها المنظّمة المسلّحة الأولى – التي تسعى إلى تكوين دولة – التي قامت بإشراك السّلطات المحليّة في عملها. ففي الأنبار مثلاً لم توقظ ذكريات هجوم القاعدة على القبائل السنيّة التي شاركت في حركة الصّحوة بل تجنّبت الاصطدام معها وحتّى مع الشّرطة. وقد أظهرت هذه السّياسة واقعيّةً لم يعرفها زعماء القاعدة ولا حتّى حكومة المالكي.

وفي حال توقّفت الحرب في المنطقة لسبب ما، قد تتحوّل "الدّولة الاسلاميّة" الى مجموعة من أمراء الحرب والمجرمين الإرهابيّين الذين يتحكّمون بأناس يسكنون إقليماً جغرافيّاً، كما قد تتحوّل إلى شبه دولة فعليّة تعتمد على تفسير خاطئ للدين الإسلامي وقوانين واقعيّة وحديثة.

يَعلم قياديّو داعش أنّ "دولتهم" تفتقر للشرعيّة و"الاعتراف الاجتماعي- الشّعبي"، لذلك تحاول الحصول عليها عن طريق محاولة بناء الأمّة، تطبيق سياسات اجتماعيّة في المناطق التي تسيطر عليها، والعمل على حداثة وواقعيّة هذا التّنظيم، على الشّكل التّالي:

أ- <u>محاولة بناء الأمّة</u>

تحاول "الدّولة الإسلاميّة" تأسيس عقد اجتماعي مع الناس الذين تحاول أن تحكمهم، مبنيّ على القانون والحقوق والواجبات المتبادلة بين السّلطة (الخليفة) والشّعب، وعلى المحاسبة والعدالة الإسلاميّة بحيث أنّه يمكن إقالة "الخليفة" من قبل مجلس الشّورى في حال فشِل في الوفاء بالتزاماته. وولادة "الدّولة الاسلامية" هي في مكان ما علامة على مرحلة أساسية من بناء أمّة، عن طريق إعادة خلق الظروف التي أدّت، في القرن السابع، إلى تأسيس المجتمع المثالي للإسلام.[2] فقد استندت هذه المجموعة الإرهابيّة على هذه الفكرة، لاستغلال الدّين الاسلامي – الذي لا يمتّ إليها بصلة – من أجل الحصول على الشّرعيّة لبناء الأمّة، في منطقة غاب عنها بناء الأمّة بشكل صحيح، كما قلنا سابقاً، وشعوب تعاني من ضعف الهيكليّة المواطنيّة، وحكّام فرضوا وجودهم بالقوّة لمدّة عقود، وجعلوا الشعوب العربية تصدق انه ما من غنى عنهم، لكن الحقيقة على حدّ قول David Blair: "الاستقرار الذي يعتمد على دقات قلب رجل واحد ليس استقراراً حقيقياً على الإطلاق".[3]

---

[1] Loretta Napoleoni, op.cit., P 62

[2] Ibid., P 11

[3] David Blair, "The Middle East might just be a problem that can't be solved – least of all by Arab dictators", **in The Telegraph**, 16 Feb 2016

هذا واستخدمت "الدّولة الاسلاميّة" نموذج "الدّولة الجنينيّة" Etat Embryonnaire، بدل النّموذج التّقليدي لبناء الأمم والدّول. ففي النّموذج التّقليدي لبناء الأمم، يأتي الاقتصاد والبنى التّحتيّة للدولة الحديثة بعد أن يُنتِج "تقرير المصير" تكاملاً سياسيّاً. وقد ظهر نموذج آخر مع منظّمة التّحرير الفلسطينيّة حيث سبق الاقتصاد وبناء البنى التّحتيّة الاعتراف السّياسي. وقد اعتمدت "الدّولة الاسلاميّة" الأسلوب نفسه.[1]

خلال الحرب الباردة، وُلدت الدُّول الجنينيّة غالباً من الحروب بالوكالة، حيث كانت دول ترعى مجموعات مسلّحة للقيام بهذه الحروب. وما فعله "البغدادي" هو استثمار أموال التبرّعات الآتية من قبل عدّة دول، مع فارق كبير – عن أيّام الحرب الباردة – هو المروحة الواسعة من المتبرّعين، فيما اقتصر الأمر في السّابق على القوّتين الكبيرتين. وهنا الدور الأساسي لظهور عالم متعدّد الأقطاب في تضاعف عدد الرّعاة المحتملين.[2]

كما تحاول "الدّولة الاسلاميّة" جعل القطاع الجغرافي آهلاً بالسكّان الموالين على المدى البعيد على الطّريقة الرّومانيّة. فكما قام مُؤسّسو روما ببناء الأمّة عن طريق تشكيل عائلات جديدة – لتحويل القطاع من ميدان عسكريّ إلى مدينة حقيقيّة – فقاموا بخطف نساء من الأمم المجاورة (Les Sabines) والاعتداء عليهنّ أو زواجهنّ بالقوّة، كذلك قام مقاتلو داعش بخطف نساءٍ وتزوّجوهنّ أو اعتدوا عليهنّ بالقوّة،[3] وقد حصل هذا الأمر في أماكن عدّة كـ"بيجي" (في العراق)، و"الرقّة" (سوريا) وغيرها. وفي السّياق نفسه، تعتمد "الدّولة الاسلاميّة" سياسة التّعليم الإلزامي، وتمنع استخدام وسائل منع الحمل، بهدف زيادة عدد السكّان، وإنتاج رعايا مطيعين يمكن حكمهم واستخدامهم كمقاتلين بسهولة.

ب- الحداثة والواقعية

لم تقم "الدّولة الاسلاميّة" بمجرّد استبدال للقوانين الوضعيّة التي كانت تحكم هذه المناطق من العراق وسوريا بقوانين إسلاميّة (تفسيرات خاطئة لقوانين إسلاميّة) بل قامت بالتّوليف بين هذه القوانين وقوانين تتناسب مع الزّمن الحالي. فمن ناحية النّصوص، تجنّبت "الدّولة الاسلاميّة" إشكاليّات التّشريع الإسلامي الحديث والنّزعة الى وضع قوانين ودساتير من أجل تجنّب محاكاة الدّولة- الأمّة الحديثة. فبالنّسبة لداعش، يوجد القانون في النّصوص الأولى للوحي (مع دعم من علماء القرون الوسطى عند الضّرورة)، ومن واجب القضاة الجديرين إنفاذه.[4]

إنّ حداثة وواقعيّة "الدّولة الاسلاميّة" مزيج من التّكتيك الحديث، والكفاءات في التكنولوجيا والاتّصالات، من "دعاية نفسيّة"، ومن حرب على الطّريقة التّقليديّة، بالإضافة إلى وسائل غير مألوفة كتزويج المقاتلين مع نساء القبائل. والحداثة بحسب تعريف Paul Nadal هي: "طريقة لمقاربة العالم، القدرة على اغتنام الامكانيّات المتاحة، وديناميكية التّغيير من أجل تنمية أكثر اكتمالاً."[5] وفي هذا الإطار، أظهرت "الدّولة الاسلامية" قدرةً كبيرةً على الاستفادة من الموارد البشرية والطبيعية التي وضعت أيديها عليها – ولو بطريقة غير مقبولة إنسانيّاً – واستخدامها للتأقلم مع الحصار والهجوم من قبل العديد من دول العالم.

ولا شكّ أن لشخصيّة البغدادي أثر كبير على "الدّولة الاسلامية"، إذ تميّز أثناء اعتقاله بعدم الظهور تحت المجهر وعدم كشفه عن إمكانيّاته القتاليّة، كما لم يظهَر كإرهابيّ عنيف، ولم يلاحظ أحد نجاحاته في سوريا بين عامي 2012 و2013. وقد أوضح البغدادي منذ اللّحظة الأولى أنّ "الخلافة الإسلاميّة" لن تكون نسخة طبق الأصل عن الخلافة القديمة، بل لها هويّتها التي تتماشى مع العصر الحديث.[6] وقد حاول التّوليف بين السّلفيّة الجهاديّة والدّولة الحديثة الواقعيّة. فلطالما

---

[1] Loretta Napoleoni, op.cit., P 51
[2] Ibid., P 52
[3] Ibid., P 86
[4] Andrew March and Mara Revkin, op.cit.
[5] https://belate.wordpress.com/2013/03/03/what-is-modernity/
[6] Loretta Napoleoni, op.cit., P 85

كانت الخلافة حلم الحركة الجهاديّة بحسب نموذج القرن السّابع، لكنّ البغدادي دمج الحصول على السّلطة (هدف الإسلاميّين السّياسيّين) مع الرؤية التّقليديّة المتجدّدة العالميّة، أي إقامة دولة محدودة معترف بها لتكون نقطة انطلاق لتوسّع أكبر.[1]

وفي التّوليف بين "الدّولة الاسلاميّة التّقليديّة" والدّولة الواقعيّة الحديثة، تحاول "الدّولة الاسلاميّة" إقامة نموذج ثنائيّ من القانون والإدارة. فالمحاكم الدّينيّة تطبّق الشريعة في الأمور الرّوتينيّة التي ترعاها قوانين محدّدة، ولكنّها تعترف بعدم وجود قوانين لجميع الأمور. لذا، تفترض "السّياسة الشّرعيّة"[2] وجود سلطات شرعيّة – من مفتّشي السّوق إلى القادة العسكريّين إلى "الخليفة" نفسه – لديها الحقّ باتّخاذ قرارات لها قوّة القانون طالما أنّها تصدر لمصلحة المجتمع المسلِم حصراً ولا تتعارض مع القوانين المعروفة[3]. من هنا، يُنظر الى "الخليفة" على أنّه حارس القانون الإلهي. والجدير بالذّكر هو وضع "الدّولة الاسلاميّة" لأنظمة وقوانين غير موجودة في النّصوص الإسلاميّة التّقليديّة، كمخالفات السّير مثلاً. (ملحق رقم 3)

وتحاول "الدّولة الاسلاميّة" التّسويق لفكرة العدالة والمساواة بين "المواطنين": " الناس عندهم [رجال الشرطة الإسلامية في ولاية الرقة] سواسية كأسناس المشط لا فرق عندهم بين غني وفقير وقوي وضعيف، الحق لصاحب الحق راجع، والشكوى للمظلوم مُجابة، الناس تثق بِعدلهم وتلجأ بعد الله لهم[4]." وحتّى عندما قامت داعش باضطهاد وقتل الأقليّات في المناطق التي سيطرت عليها، حاولت إيجاد تبريرات قانونيّة للموضوع، وهو أمر ميّزَها عن الجماعات الإرهابيّة الأخرى التي لا تحاول إيجاد علاقات قانونيّة عموديّة ولا أفقيّة. فأعلَنت أنّه بإمكان المسيحيّين واليهود العمل في "الدّولة الاسلاميّة" مقابل دفع الجزية، بينما يختلف الأمر بالنّسبة للأيزيديّين، إذ قبيل احتلال سنجار، ادّعت "الدّولة الاسلاميّة" أنّ علماءها قاموا بأبحاث ليحدّدوا ما إذا كان الأيزيديّون كفّاراً بالأصل، أم أنّهم مسلمون مرتدّون، وارتأى "العلماء" أنّ الأيزيديّين "مشركون" من الأصل، وبالتّالي فإمّا أن يتوبوا أو يواجهوا السّيف.[5] علماً أنّه على أرض الواقع، يقوم مقاتلو داعش بإبادة جماعيّة لجميع الأقليّات من مختلف الطّوائف.

كما أظهرت "الدّولة الاسلامية" عن سياسات واقعية تساعدها على الاستمرار. فقد استشعرت قبل معظم الفاعلين الآخرين، عدم إمكانية التدخّل في سوريا بشكل شامل، (إن كان من قبل التّحالف الدّولي أو روسيا)، كما حصل في ليبيا والعراق، وبالتالي فقد استفادت من الأزمة السوريّة المعقّدة و"الحرب الباردة الجديدة" وتوازن القوى الإقليميّة والدّولية، بالإضافة إلى توزيع مراكز القرار على فاعلين مختلفين.

وتحاول "الدّولة الاسلامية" في هذا الإطار:

- فرض سيادتها على إقليم جغرافي
- إنشاء بيروقراطيّة و فرض النّظام العام والأمن الوطني.
- الحصول على شرعيّة: من خلال محاولة الحصول على إجماع السكّان، وإجماع "الأمّة" الإسلاميّة حول العالم بالإضافة إلى تطبيق سياسات اجتماعيّة لتحسين أوضاع السكّان، لم تقم الحكومة العراقيّة بمثيل لها في السّابق.

والنّقطة الاساسيّة في هذا السّياق، أنّ عدّة ثّورات استطاعت عبر التّاريخ أن تصبح مصدراً مقبولاً للشرعيّة، فإذا استطاع تنظيم الدّولة الاسلاميّة فرض الإرهاب كمصدر للشرعيّة، نكون أمام كارثة تعصف بالمفاهيم المتعلّقة بالنّظام الدّولي وحتّى بالمنطق العام. وبحسب "هشام بن

---

[1] Jason Burke, "The ISIS leader's vision of the state is a profoundly contemporary one", **in The Guardian**, 24 Aug 2014

[2] النّظريّة الإسلاميّة الكلاسيكيّة في فنّ إدارة الدّولة

[3] Andrew March and Mara Revkin, op.cit.

[4] تقرير صادر عن ما يعرف بوكالة الأنباء الإسلاميّة (حق) التي تغطّي أخبار "الدّولة الإسلاميّة" بعنوان: "تقرير مصور عن عمل جهاز الشرطة في مدينة الرقة بالدولة الإسلامية"، 18 ك2 2014

[5] Andrew March and Mara Revkin, op.cit.

عبدالله العلوي": "إنّ الدّولة الإسلاميّة في سوريا هي كونفدرالية تحاول التحوّل إلى امبراطورية. فكما فعلت السلطنة العثمانية، تقوم بتفويض السلطات إلى فاعلين محلّيّين. فإمكاناتها الوظيفية كدولة مركزية محدودة. فأعمال "قطع الرؤوس" والقتل بطرق وحشية لا تدلّ على منتظم جديد للشريعة الاسلامية بل على حملات لزيادة عدد المتطوّعين".[1]

إن فكرة "الحقّ الالهي" لا تكفي لضمان سير الدّولة. فالبغدادي يسعى إلى الحصول على قبول المحكومين، فهو يعلم أنّ خلافته بحاجة إلى الشّرعيّة الشّعبيّة لذلك يحاول القيام بسياسات اجتماعيّة. فبحسب صحيفة ال Atlantic :"الدّولة الاسلاميّة تساعد على إدارة مصانع الخبز وتؤمن الخضار والفواكه لعائلات عديدة. وفي الرقّة قامت داعش بتأسيس مطبخ لإطعام المحتاجين ومكتب للأيتام، كما قامت بإطلاق برامج للصحّة والمساعدة الاجتماعيّة. وعلى عكس الطّالبان، فقد أطلقت حملات للتطعيم ضدّ شلل الأطفال.[2] كما قامت بإنشاء سوق جديد في "الرّقّة" لاقى ترحيباً من قبل السكّان المحليّين، بالإضافة إلى إنشاء "دائرة لإدارة الكهرباء"، كما قام المقاتلون بطلاء الخطوط على الطّرقات، وإدارة مكتب للبريد، دائرة للزكاة ولمساعدة المزارعين. كما أمّنوا استمراريّة عمل سدّ تشرين على الفرات حتّى سيطرت عليه "قوّات سوريا الدّيموقراطيّة" في ك1 2015. هذا بالإضافة الى الاهتمام بالبيئة، كمنع صيد الأسماك بواسطة الكهرباء، السّم أو المتفجّرات. وحدّدت "الدّولة الاسلاميّة" الضّرائب ب2.5% في بعض المناطق بالإضافة الى تحديد أسعار الإيجارات، الأدوية، وعمليّات الولادة في مستشفياتها".[3]

كما قامت "الدّولة الاسلاميّة" بإنشاء سلطة قضائيّة من خلال المحاكم الإسلاميّة، ووحدات متنقّلة للشرطة، وقد قامت هذه السّلطة بالحكم على بعض السّارقين بقطع اليد، والجَلد على آخرين، حتّى أنّها قامت بمصادرة أدوية فاسدة.[4] كما تقوم بتطوير قطاع النّفط عبر جذب خبراء أجانب وشراء معدّات لتحسين إنتاجها[5]، وسنتطرّق إلى موضوع النّفط بالتّفصيل في الفصل الثاني بهدف الإضاءة على دور الإدارة الدّولية في مكافحة "الدّولة الاسلاميّة".

وبالتالي، فقد سعت "الدّولة الاسلاميّة" إلى خلق نوع من الشّراكة الاقتصاديّة مع القبائل المحليّة بالرغم من رفض العديد من السكّان لبرنامجهم الإيديولوجي.[6] كما شكّلت الاستقلاليّة الماليّة "طعماً" ضدّ فساد عناصر داعش. هذا الفساد الذي دمّر العديد من المنظّمات المسلّحة والأنظمة العربيّة.[7] فقد أنشأت داعش محاكم شرعيّة بالاضافة الى محاكم أخرى للأمور المتعلّقة بالانضباط العسكري وشكاوى السكّان، بما فيها الشّكاوى ضدّ مقاتلي داعش (وقد عوقِب بعض المقاتلين على أثر شكاوى مماثلة).[8] (ملحق رقم 4) وتنتشر هذه "المحاكم" في المناطق التي تسيطر عليها في سوريا، العراق، ليبيا، بالإضافة الى شبه محاكم في بعض مناطق سيناء ومناطق على الحدود مع لبنان.[9]

وقد يكون أخطر ما في الأمر، هو أنّ السّلطات العراقيّة، السّوريّة واللّيبية التي حكمت هذه المناطق لم تقم بسياسات اجتماعيّة مماثلة بشكل كافٍ لبعض السكّان.

ويبقى السّؤال المخيف: هل سيكون نجاح "الدّولة الاسلاميّة" في بناء الأمّة أكبر من نجاح

---

[1] Hicham Ben Abdallah El-Alaoui, op.cit., P 22

[2] Aaron Zelin, "The Islamic State of Iraq and Syria has a Consumer Protection Office". www.theatlantic.com/international/archive/2014/06/ the-islamic-state-of-Iraq-and-syria-has-a-consumer-protection-office/372769/

[3] Andrew March and Mara Revkin, op.cit.

[4] Loretta Napoleoni, op.cit., PP 81-82

[5] Hamza Hendawi and Qassim Abdul-Zahra, "Despite US-led campaign, Islamic State rakes in oil earnings", Associated Press, 23 Oct 2015

[6] Aaron Zelin, op.cit.

[7] Loretta Napoleoni, op.cit., P 64

[8] Andrew March and Mara Revkin, op.cit.

[9] Ibid.

السّلطات العربيّة والرّبيع العربيّ؟ وهل صادرت "الدّولة الاسلاميّة" الثّورات العربيّة المطالِبة بالحريّة كما صادر نابوليون بونابارت الثّورة الفرنسيّة؟ وهل تستفيق الشّعوب العربيّة من جديد للإطاحة بها كما استفاق الفرنسيّون مرّات عديدة لاستعادة ثورة الحريّة، المساواة، والأخوّة وصولاً إلى الجمهوريّة العلمانيّة ؟

بند ثاني: عقيدة الدولة الاسلامية ومواجهة المدارس الفكرية الأخرى

أولا: السّلفيّة الجهاديّة عبر الوطنية

لقد أشرنا سابقاً أنه من أهم الأخطاء المرتكبة في مكافحة الارهاب من قبل دول وأجهزة أمنية عريقة ووسائل إعلام ومختلف الفاعلين، هي عدم التمييز بين المفاهيم، والعقائد والجهات والتنظيمات وطرق التفكير. وقد أعاق هذا الأمر الجهود الرامية الى مكافحة الارهاب بشكل فعال، وأدّى في أماكن أخرى الى دخول دول وشعوب في مستنقعات كانت كلفتها ونتائجها كارثيّة، قد يكون أولّها أفغانستان بالنسبة للاتحاد السوفياتي، مروراً بالعراق لقوّات التحالف، وصولاً الى سوريا بالنسبة لمختلف اللاعبين والفاعلين. وحرصاً منّا على عدم الوقوع في الأخطاء نفسها، وجدنا من الضروري العمل على تعريف المفاهيم بشكل سريع، ودراسة مختلف الحركات والتنظيمات والمدارس الفكريّة التي تعتبر متطرّفة، ولو إعلاميّاً، لنكوّن فكرة واضحة عن طريقة تفكير "الدولة الاسلاميّة"، العقيدة إذا وُجدت، وكلّ ذلك لتحديد النقاط التي يمكن للإدارة الدوليّة أن تعوّل عليها أو تستغلّها في التّحدي الأمني بوجه التطرف بشكل عام، و"الدولة الاسلاميّة" بشكل خاص. وقد وجدنا بعض النتائج والأفكار في أماكن لم نكن نتوقّعها.

تعتبر السلفيّة الجهاديّة عبر الوطنيّة المدرسة، أساس العقيدة، والعمود الفقري لاستراتيجيّة "الدولة الاسلاميّة" وطرق عملها. لذا، سنتناول نشأتها وتطوّرها بدءاً بتطور مفهوم الجهاد.

ثانياً: تطوّر مفهوم الجهاد

إنّ الجهاد بالأساس مرتبط بمفهومين أساسيّين بحسب التّعاليم الاسلاميّة:

الجهاد الأكبر: أو جهاد النفس. جهاد روحيّ يشكّل القتال اليوميّ ضدّ الاغراءات.

الجهاد الأصغر: القتال الجسدي المسلّح ضدّ أعداء الاسلام. وهو نوعان:

جهاد الدفع: ذات طابع دفاعي. واجب أعضاء الجماعة بحمل السّلاح ضدّ العدوّ لحماية الاسلام.

جهاد الطلب: ذات طابع هجومي. لا يمكن لأحد إعلانه سوى "الخليفة".[1] وهدفه نشر الإسلام وليس حمايته.

وقد حوّرت "الدّولة الاسلاميّة" مفاهيم الجهاد لتبرير أعمالها الارهابية معتبرةً أنها تدافع عن المسلمين من جهة، وتنشر الاسلام من جهة أخرى وأعطت لخليفتها المزعوم أبو بكر البغدادي حقّ إعلان الجهاد الذي دعى الى الهجرة الى "الدولة الاسلاميّة" من جهة، والى قتال "الكفّار" في عقر دارهم من جهة اخرى.

تاريخيّاً:

- أعاد صلاح الدّين الأيّوبي تعريف مفهوم الجهاد الأصغر ليتماشى مع متطلّبات عصره.[2]
- وفي القرن العشرين، ألهم جهاد صلاح الدّين الشّعوب العربيّة للتحرّر من الاستعمار، وقام حسن البنّا (مؤسّس حركة الاخوان المسلمين) بإعادة تنظيم الجهاد كصراع ضدّ الاستعمار.
- كما قام سيّد قطب بتحويل هذا الفكر الجهادي الى ثورة ووسيلة لتغيير النّظام، عن طريق إعادة صياغة مفهوم "التّوحيد": "الله هو مصدر السّلطة، لا الشّعب ولا الحزب ولا أيّ كائن بشري" (في إشارة الى حركة عبد النّاصر)، و"الجهاد ليس دفاعي فقط، بل لتدمير عبادة الآلهة الباطلة وإزالة العائق الذي يمنع جميع الناس من تقبّل الاسلام"[3]

---

[1] Loretta Napoleoni, op.cit., P 114

[2] Ibid., P 116

[3] Albert Hourani, **A History of the Arab Peoples,** Harvard University Press, 2003, P 470

- منذ نهاية الخمسينيّات، دار تفسير مفهوم الجهاد حول 3 نقاط اساسيّة: مواجهة "الحملات الصّليبيّة"، مواجهة الاستعمار والثّورة.[1]
- سنة 1979، تمّ اعلان الجهاد ضدّ الاتّحاد السّوفياتي في أفغانستان بدعم من دول الخليج والولايات المتّحدة، وكان حافزاً لاستقطاب مقاتلين من السّعوديّة، مصر وشمال افريقيا[2] وإنشاء نوع من المقرّ العام للمجاهدين من حول العالم في "بيشاور"- باكستان، بالتعاون مع أجهزة المخابرات من عدّة دول كبرى وإقليميّة. وقد استُخدم الجهاد في تلك الفترة كإحدى أدوات الحرب الباردة، كما قد يكون يُستغَلّ اليوم كإحدى أدوات "الحرب الباردة الجديدة".
- قبيل نشوء "الدّولة الاسلاميّة" ظهر الجهاد عبر الوطني ومعه عرّفت "الدّولة الاسلاميّة" الجهاد بأنّه بناء الأمّة من خلال دعوات "خليفتها" للمسلمين بالهجرة الى "دولتهم".
- في التسعينيّات، مع وصول العولمة الى الأفراد، بدأ الجهاد بأخذ طابع عبر وطني، مع إمكانيّة إيصال الأفكار الى كلّ فرد في آخر قرية من آخر دولة في العالم.
- بحسب كتاب "إدارة التّوحش" من تأليف "أبو بكر ناجي" الذي تعتمد عليه "الدّولة الاسلاميّة" لتدريب عناصرها، يجب التّمييز بين الجهاد والعقائد الدّينيّة الأخرى، إذ انّ الجهاد لا يتعلّق بالرّحمة، بل بالعنف الانتقامي المدقع لردع الأعداء. وفي هذا الأمر تفسير متطرّف للجهاد يشوّه صورة الإسلام. كما قام أبو بكر البغدادي بالدعوة الى القتال حتّى احتلال روما.[3]

ثالثا: تطور مفهوم السلفية

تجد السلفية جذورها في نهضة الإسلام التي حثّها، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مفكرون مثل السيد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. هؤلاء دعوا إلى العودة إلى ممارسات النبي محمد (صلعم) والجيل الأول (السلف). وفقاً لهم، سمح المسلمون للغرب باحتكار مبادئ تنتمي إلى الإسلام الحقيقي، ومن هنا تأخّرهم وضعفهم.[4] وكلمة السلفيّة مشتقّة من عبارة "السلف الصالح"، أي جيل النبي محمد (صلعم) والخلفاء الأوَل في القرن السابع.

والسلفيّة مدرسة دينيّة تحترم عقائد/مبادئ الإسلام بدقّة وحرفيّة. بدأت في القرن التّاسع عشر كردّة فعل على التّأثير الأوروبي في المنطقة.[5] يعتقد السلفيّون بضرورة تنقية الإسلام من التلوّث والفساد الناتجَين عن استعمار الشرق الأوسط من قبل القوى الأوروبية، وأنه على البشر العودة الى أيام النبي محمد (صلعم) عندما كان الإسلام نقيّاً والله مصدر جميع السلطات.[6]

والسّلفيّون محافظون في السلوك وممارسة الاجتهاد، وناشطون اجتماعياً، بهدف أسلمة المجتمع.[7] ومن مميّزات ونشاطات السلفيّة أنها حاولت السّعي الى تطوير العالم العربي من منظورها الخاص، المرتبط بمسار تطهير روحي، بعد قرون من سيطرة السّلطنة العثمانيّة، التي تعتبرها السّلفية أحد أسباب فشل تطوّر العالم العربي.[8]

في بدايتها، في النّصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تكن السّلفيّة عقيدة معادية للغرب، بل كانت تبدي إعجاباً بتطوّر الغرب. وقد كانت "النّهضة" العربيّة نتيجة التّفاعل بين المفكّرين الغربيّين والعرب. وفي نهاية القرن التّاسع عشر، شعرت "السّلفيّة" بالخيانة نتيجة الاستعمار الغربي وتحولت الى حركة متشدّدة مناهضة للأجانب. وبالنسبة للسلفية، الديموقراطيّة مفهوم

---

[1] Loretta Napoleoni, op.cit., P 116
[2] Albert Hourani, op.cit.
[3] Damien McElroy, "Rome will be conquered next, says leader of "Islamic State"", **in The Telegraph**, 1 Jul 2014
[4] **Wendy Kristianasen**, "Qu'est-ce que le salafisme?", **in Le Monde Diplomatique,** Fév 2008
[5] Loretta Napoleoni, op.cit., P 171
[6] Andrew Hosken, op.cit., P 12
[7] **Wendy Kristianasen**, op.cit.
[8] Loretta Napoleoni, op.cit., P 125

غريب، لكنّها قد تتعايش معه على مستوى الدّولة إذا لم تستطع فرض الشريعة.
ومن الضّروري التّمييز بين "السّلفيّة القديمة" و"السّلفيّة الحديثة". فالسّلفيّة القديمة، على الصّعيد الدّيني، وجدت في العودة الى منابع الإسلام طريقةً لمحاربة "الطَقوس المبتكرة"، وعلى الصّعيد السّياسي، حاولت وضع برنامج لتكييف المؤسّسات مع متطلّبات الحداثة في ذلك الوقت. أمّا السّلفيّة الحديثة، في أواخر القرن العشرين، فعلى الصّعيد الدّيني، حافظت على مبدأ تصحيح ممارسة الدّين، أمّا على الصّعيد السّياسي، ففعلت العكس، اذ أكّدت على ضرورة إسقاط الأنظمة "العلمانيّة" – كما دعتها – واستبدالها بدولة إسلاميّة مبنيّة على الشّريعة[1] ، وهي تتطابق في النّقطة الأخيرة مع "الدّولة الاسلاميّة". ويُنظر الى السّلفيّة الحديثة على أنّها تفسير متطرّف للسلفيّة وحركة مضادّة للغرب بشكل لاذع، تدعو للعودة الى طهارة الاسلام.[2]
في مصر، منذ السبعينيات، استفادت السلفية من الوضع السياسي – خصوصاً من جهود النظام لقمع الاخوان المسلمين والمنظمات اليسارية على حدّ سواء – لتأسيس شبكات معقدة من المساجد، المدارس الدينية والجمعيات الخيريّة، كما استفادت من تدفق الأموال من الخليج. وحصلت على تأييد جمهور أوسع في نهاية التسعينيات، بعد تأسيس عدّة محطات تلفزيونيّة على قمر نايلسات. وعلى عكس الاخوان المسلمين، لم يبنوا الكيانات المركزيّة والهرميّة الضروريّة لممارسة السلطة.[3]

في العديد من الكتابات اليوم، الغربيّة منها والعربيّة، يأخذ مفهوم السلفيّة طابعاً متطرّفاً، علماً أنّ السّلفيّة لا ترتبط بالضرورة بالتطرف والارهاب. فالسلفيّة بالأساس منهج مسالم يهدف الى الحياة بشكل طاهر، وفقاً للشريعة الاسلاميّة. لكنّ ارتباط مفهوم السلفيّة بمفهوم الجهاديّة أعطى انطباعاً سلبيّاً، خصوصاً خلال الحرب السوفياتيّة على أفغانستان وما تبعها من حروب من أفغانستان الى الشرق الأوسط. "فالسلفية السياسية الحديثة" هي التي تسعى الى تأسيس دولة إسلامية.

	السلفيّة القديمة	**السلفيّة الحديثة (أواخر القرن العشرين)**
الفكر الديني	العودة إلى أصول الإسلام كوسيلة لمحاربة "الطقوس المبتكرة"	الممارسة الصحيحة للدين
الفكر السياسي	برنامج لتكيف المؤسسات مع متطلبات الحداثة	**الإطاحة بالأنظمة العلمانية واستبدالها "بدولة إسلامية"**[4]

رابعاً: السّلفيّة الجهاديّة
تعتبر متفرّعة عن حركات الصّحوة الاسلاميّة، وتجد جذورها العقائديّة في مصر في ستّينيّات وسبعينيّات القرن الماضي، في كتابات "سيّد قطب" و"عبد السّلام الفرّاج". حصلت هذه الحركة على زخم كبير خلال الحرب السوفياتيّة على أفغانستان حيث برز عبدالله عزّام كرجل البروباغاندا لهذه الحركة. وبعد نهاية الحرب، أخذت "السّلفيّة الجهاديّة" طابعاً عبر وطنيّ بعد عودة المجاهدين الى أوطانهم والتحاقهم بمنظّمات أخرى، في الجزائر، البوسنة، الشّيشان... وغيرها. وقد ولدت "القاعدة" من رحم هذه "السّلفيّة الجهاديّة" لتقاتل السّلالة الحاكمة في

[1] David Commins, op.cit., P 250
[2] Loretta Napoleoni, op.cit., P 171
[3] William Racimora, Salafist/wahhabite financial support to educational, social and religious institutions, European Parliament, Directorate-General for External Policies of the Union, Policy Department, June 2013, P 9
[4] مع العلم بأن الأنظمة العربيّة التي تدعي العلمانيّة بعيدة كلّ البعد عن "الدّولة العلمانيّة"

السّعوديّة وحلفائها الأميركيّين كما حصل في 11 أيلول، وسنة 2003-2004 في المملكة.[1]
لقد كانت الحرب السّوفياتيّة على أفغانستان إحدى أهمّ المحطّات في تحفيز الحركات الجهاديّة وصقلها. فقد أدّت الى تحالف واسع جغرافيّاً وعدديّاً بين منظّمات تتشارك الأفكار. وقد كان تدفّق الجهاديّين الى أفغانستان جزءاً لا يتجزّأ من الحرب الباردة. فالمقر الرّئيسي للمجاهدين كان في بيشاور- باكستان، قرب الحدود الأفغانيّة، بتعاون أمني باكستاني- سعودي للتنسيق بين حركات الصّحوة (الاخوان المسلمين والجماعة الاسلاميّة) والمجاهدين الأفغان فظهر ما عرف بـ"تحالف بيشاور".[2] وقد كان عبدالله عزّام أحد أهم الأقطاب في بيشاور – وهو من المتأثّرين بأفكار سيّد قطب – وقد أسّس مجلّة دوريّة: "الجهاد" لنشر "الايديولوجيا الجهاديّة"، واعتبر أهمّ الاصوات المنادية بـ"الحركة السّلفيّة الجهاديّة عبر الوطنيّة".[3]
تشكل "السلفية الجهادية" (كحركة جهادية عبر وطنية) اليوم ايديولوجيا شاملة للإجابة على كافة الأسئلة الوجودية الحياتية، وهي ليست ممارسة دينية أو طقس ديني بل بناء لهوية سياسية- دينية تطمح الى تمثيل المسلمين حول العالم :"الأمة". وهي ترفض جميع الممارسات الاسلامية الأخرى وبالتالي فان أعداء هذه الحركة هم المسلمون الآخرون بدايةً: "الشيعة، الصوفيّون، المدارس السنيّة الأخرى...".

خامساً: علاقة السلفية الجهادية عبر الوطنية بالعولمة والحرب الأفغانية

إذا طرحنا على أنفسنا السؤال التالي: ما الذي ساهم بتطوير الجهاد ليصبح حركة عبر وطنيّة تتمثّل بالسلفيّة الجهاديّة عبر الوطنيّة ؟ نجد الجواب مرتبطاً بالعولمة بشكل رئيسي. فقد سار تطوّر الجهاد بالتوازي مع تطوّر العولمة على الشكل التالي:

أ- **عولمة الدولة** (قبل الحرب العالمية الأولى) = جهاد الدولة

وُضعت بدايات اول نظام عالمي من قبل المغول الذين حملوا التجارة والأمراض على حد سواء من الصين الى أوروبا والشرق الأوسط، ثم العرب الذين وسّعوا شبكاتهم من أوروبا الى جنوب شرق آسيا. بعد ذلك قام الأوروبيون بفتح التجارة الى الأميركيّتين وجنوب وشرق آسيا. كما يتحدث البيان الشيوعي عن إعطاء البورجوازية طابعاً عالمياً للانتاج والاستهلاك في جميع الدول بسبب استغلالها السوق العالمي.[4] خلال تلك الفترة، كان إعلان الجهاد يتمّ بشكل أساسي من قبل الحاكم.

ب- **عولمة الشركات والجماعات** (الحرب العالمية الأولى- نهاية الحرب الباردة) = جهاد من قبل مجموعات ضدّ الدول (الاخوان، الاخوان المسلمين، القاعدة...) مع بلوغ العولمة مستوى أقل من مستوى الدّولة، بلغ الجهاد مستوى مماثلاً ليصبح أداة تستخدمها منظّمات مختلفة، كالإخوان، الاخوان المسلمين، وصولاً الى القاعدة، لمحاولة الإطاحة بحكّام الدّول، تماماً كما تشكّل الشركات الكبرى وسائل ضغط على سياسات الحكّام وصولاً الى الإطاحة بهم بعض الأحيان.

ج- **عولمة الفرد** (بعد الحرب الباردة) = بلغ الجهاد مستوى الفرد عبر الاعلام والانترنت: "الجهاد عبر الوطني". لا نعلم إذا كان التوازي بين عولمة الشركات والجهاد من قبل مجموعات (على مستوى أدنى من الدولة) قد تمّ بالصدفة، ولكنّ الأكيد أن التوازي بين عولمة الفرد والجهاد عبر الوطني فيه علاقة سببيّة جوهريّة. فمن سنة 2001 الى 2014، من القاعدة الى "الدولة الاسلاميّة"، سمحت عولمة المداولات بتحوّل الجهاديّة، بواسطة إمكانيّة الوصول الى

[1] David Commins, op.cit., PP 156-157
[2] Ahmed Rashid, **Taliban: Militant Islam, Oil and Fundamentalism in Central Asia, New Haven**, Yale University Press, USA, 2000, P 129
[3] David Commins, op.cit., P 175
[4] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy**, op.cit., P 46

المعلومات، الإيديولوجيا، الشبكات، وفي النهاية، الى القتال.[1] فالجهاد استخدم أدوات العولمة بذكاء بعد سنة 2000 لتسهيل وصول أفكاره عبر القارات الى كلّ فرد، باستخدام شبكة الانترنت لتبادل المعلومات والآراء، وصولاً الى وسائل التواصل الاجتماعي والهواتف الذكيّة التي ضاعفت من سرعة التداول والتّأثّر والتّأثير. وقد كانت "الدولة الاسلاميّة" بدون شكّ، أذكى التنظيمات الارهابيّة في استخدام وسائل عولمة الفرد، وقد يكون ذلك من أحد أهمّ أسباب نجاحاتها، إذ يدخل في صلب استراتيجيّتها كما سنرى لاحقاً.

وبحسب الخبير في الارهاب Seth Jones، من شركة الأبحاث RAND Corporation، من سنة 2010 الى سنة 2013، زاد عدد المجموعات السلفية الجهاديّة بنسبة 58%، وهي مجموعات تغذّيها السلفيّة الجهاديّة، وهي عقيدة لا تقتصر على تحديد "أجندة" القاعدة، بل هي أيضاً مصدر قوانين داعش التي تتفرع عن القاعدة.[2]

وقد وصف أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون المنظمات الارهابيّة داعش وبوكو حرام بأنها جيل جديد من المنظمات الارهابيّة عبر الوطنيّة التي تشكل خطراً على السلام والأمن الدوليين.[3]

أهميّة الحرب السوفياتيّة على أفغانستان في تحفيز السلفية الجهادية عبر الوطنية

قبل الحرب الأفغانيّة، لم تكن العقائد السلفية / الوهابية مألوفة لدى الباكستانيين، ومع ذلك، فقد تم تسهيل استيعابهم لها من قبل المدرسة الفكرية الديوبندية المبنيّة على مبادئ مشتركة، مثل الجهاد كوسيلة لاستعادة قوة المسلمين والتفسير الصارم للقرآن الكريم.[4] وخلال هذه الحرب، ركّز المراقبون على الأعمال العسكريّة، وعلى ارتباطها بالحرب الباردة. لكنّ ما غفل عنهم هو وظيفة هذه الحرب كبوتقة لصهر منظمات صحوة إسلامية متباينة، لتأليف ائتلاف حرّ، من المجموعات الجهادية ذات الميول المشتركة، التي ترى الحرب كصراع بين الاسلام والتكفير.[5]

وكما ذكرنا، كان مقرّ الجهاد الرئيسي في مدينة بيشاور الباكستانيّة قرب الحدود الأفغانيّة، حيث قامت المخابرات الباكستانيّة، السعوديّة، بالتنسيق مع منظمات الصحوة (الاخوان المسلمون، جماعتي اسلامي- باكستان) التي بدأت تعرف بتحالف بيشاور. فيما قامت وكالة المخابرات المركزية الأميركيّة بتأمين السلاح والمال. وقد بدأت المخابرات الباكستانية بتجنيد المقاتلين للجهاد منذ سنة 1982. ويُقدّر عدد المقاتلين المتوافدين الى باكستان بين سنة 1982 و1992 بحوالي 35000.[6] وكانت المنظمات "كمكتب خدمات المجاهدين" تتلقى تمويلاً من السعودية (كذلك من دول عربية وغربية أخرى)، من ضمنها أموال من قبل شخصيات كعبدالله عزام وأسامة بن لادن.[7] ومع نهاية الغزو السوفياتي لأفغانستان، انتقلت حركات الجهاد التي بدأت تأخذ طابعاً عبر وطني الى أماكن أخرى في البلقان، القوقاز وكشمير، كما عاد المقاتلون الى بلادهم، ليساهموا في نشر الأفكار المتطرّفة التي بدأت تأخذ طابعاً معادياً للغرب. فالجماعات المتطرّفة قامت بقبول المساعدات الأميركيّة بشكل مؤقت في أفغانستان بسبب الحاجة اليها، والتقاء المصالح بوجه الشيوعيّة، دون أن يشكّل ذلك تعديلاً على رفض نشر الثقافة الغربيّة حول العالم، والوجود الأميركي العسكري، الاقتصادي، والسياسي في الدول ذات الأكثريّة الاسلاميّة.

كما شكل انتصار الثورة الاسلاميّة في إيران قوّة دفع لتغلغل السلفية والوهابية في المجتمع

---

[1] Julien Théron, op.cit., P 19

[2] Michael Flynn, James Livingston and Michael Smith, "Retired generals: Be afraid of ISIS", CNN, 12 May 2015

[3] Washington Summit, Preventing violent extremism, promoting human rights go hand-in-hand, Ban tells Washington Summit, United Nations News Center, 19 Feb 2015

[4] William Racimora, op.cit., P 16

[5] David Commins, op.cit., P 174

[6] Ibid., P 174

[7] William Racimora, op.cit., P 16

الباكستاني[1] وفي اتساع رقعة المواجهة الى نوع من الحرب الاقليميّة الباردة من أفغانستان الى الشرق الأوسط.

دور عبدالله عزام، أبو محمد المقدسي، سيّد قطب، أبو عمر البغدادي، القاعدة، والحرب الأميركيّة على العراق في تأسيس وتطوير السلفية الجهادية عبر الوطنية وصولاً ال "الدولة الاسلامية" (ملحق رقم 5)

بند ثالث: علاقة المدارس الفكريّة والتنظيمات المتّهمة بالتطرف بعقيدة "الدولة الاسلامية"

سنتطرّق في ما يلي الى أهمّ المدارس الدينيّة الفكريّة المتّهمة بالتّطرف، لندرس باختصار مبادئها الفكريّة العامّة، في محاولة لتبيان نقاط التشابه والخلاف والاختلاف مع "الدولة الاسلاميّة"، بهدف تكوين فكرة واضحة عن الايديولوجيا التي يبثّها التنظيم حول العالم بشكل فعّال، بالإضافة الى إمكانيّة الاستفادة من مواجهة بعض هذه المدارس الفكرية "للدولة الاسلامية" في إطار الإدارة الدولية.

أولاً: علاقة الوهّابيّة بـ"الدولة الاسلامية"

ظهرت منذ أكثر من 200 سنة وسمّيت كذلك نسبة الى "محمّد بن عبد الوهّاب"، علماً أنّ أعضاء هذه الحركة يرفضون تسمية "الوهّابيّين" ويفضّلون "السّلفيّة" أو "الموحّد". تحاول إعادة إحياء السّلفيّة كفكرة عن شكل أصلي غير مفسد من الإسلام، كانت تمارسه الأجيال الاسلاميّة الأولى (في القرن السّابع). يعتبرها بعض المسلمين عقيدة ضالّة تنشر عدم التّسامح وتحجب عن الإسلام إمكانيّة التّكيّف مع التّنوّع[2].

أ- "أعداء" الوهّابيّة ومنافسوها

كانت الوهابيّة على عداوة تاريخيّة مع السّلطنة العثمانيّة، وبعد أن بسط الملك السّعودي سيطرته على شبه الجزيرة، أصبح حامي الأماكن المقدّسة بدل السّلطان العثماني، بدعم من الوهابيين.

كما تنافست الوهابيّة مع القبائل البدويّة واعتبرتهم كفّار، وشكّل الأمر مصلحة مشتركة بينها وبين الحكّام في شبه الجزيرة كون هذه القبائل كانت تسيطر على بعض الطّرقات الأساسيّة ممّا يؤثر على جمع الضّرائب.

واجهت الوهّابيّة منافسة شرسة من حركة الصّحوة ومن الاخوان المسلمين، خصوصاً مع هروب هؤلاء من مصر وسوريا الى السّعوديّة بعد الحرب العالميّة الثّانية. أمّا خلال الغزو السوفياتي لأفغانستان، أصبح التعاون كبيراً بين الوهابيين ومجموعات الصحوة الاسلاميّة، وفي طليعتها الاخوان المسلمين. ولكن، بعد اجتياح العراق للكويت سنة 1990، والتدخل الأميركي، أُحرِجَ الوهابيون إذ طلب منهم الحكام السعوديون إصدار فتوى تشرّع طلب مساعدة الولايات المتحدة. والعقيدة الوهابية تجعل من الصعب تبرير طلب "مساعدة الكفار لمواجهة قوّة إسلاميّة"، خصوصاً وأن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل في الشرق الأوسط. وقد استجابت هيئة كبار العلماء وأصدرت الفتوى المناسبة في 14 آب 1990.[3]

وشكّل هذا الأمر بداية الشرخ بين الوهابية في السعوديّة وباقي المجموعات الاسلاميّة في دول عربيّة وآسيوية عديدة. فعندما قام العراق بالاجتياح، أعلنت مختلف المجموعات الاسلاميّة الفاعلة استنكارها، واستعدادها للدفاع عن السعودية في حال هاجمها صدام حسين، ولكن، عندما دعت الرياض الآلاف من غير المسلمين الى الأراضي المقدّسة، قام الاخوان المسلمون في الأردن ومصر بالانتقال الى المعسكر المؤيد للعراق.[4]

كما تسلّلت أفكار الاخوان المسلمين الى المملكة خلال هذه المرحلة، من خلال تركيز عدد من

---

[1] William Racimora, op.cit., P 17
[2] David Commins, op.cit., P 215
[3] Ibid., P 176
[4] Ibid., P 177

الشيوخ على"القوميّة الدينية" بدل الوهابية.
كما تتنافس الوهابيّة تاريخيّاً مع التيّار اللّيبرالي داخل المملكة الذي يسعى دائماً الى توسيع دور القطاع الخاص والمساهمة في اقتصاد السّوق. سنة 1990، قامت مجموعة من الأساتذة الجامعيين ورجال الأعمال بتوجيه عريضة الى الملك تضمّنت أربع نقاط أساسيّة، اقترحت الأفكار التالية بشكل عام: وضع دستور للبلاد، وضع مؤسسات تمثيليّة على الصعيدَين الوطني والمحلّي، تأمين المساواة بين المواطنين، وحاجة المؤسسات الثقافيّة الأساسيّة، وبشكل خاص المدارس والإعلام الى مراجعة شاملة وانفتاح أكبر. ودعت هذه العريضة الى الحدّ من نفوذ رجال الدين الوهابيين، الذين ردّوا سنة 1991 برسالة مطالب الى الملك، من أهمّ ما جاء فيها التشديد على الشريعة بالنسبة للقضاء، وإلغاء أي قانون لا يتناسب معها، وضرورة أن يخدم الاعلام والسياسة الخارجية قضيّة الاسلام، بالاضافة الى تقوية القوات المسلحة وتطوير صناعة اسلحة وطنيّة لتتمكن البلاد من الدفاع عن نفسها والأماكن المقدسة ضدّ التهديدات الخارجيّة (بدل الاعتماد على الولايات المتحدة). فكان ردّ الملك فهد بأن طلب من قوى الأمن منع العديد من الموقّعين على العريضة الدينية من التبشير والتعليم، وإرسال آخرين الى السجن، ومنع الأشرطة والعرائض التي تنتقد الدّولة[1]. من هنا، يظهر الاتجاه الواضح للسلطة السعوديّة الى تحديد دور رجال الدين الوهابيين، وتأمين عدم تعرّضهم للمصالح الاقتصاديّة للمملكة التي تقضي بالتعاون والانفتاح على الغرب.
واستمرّ رجال الدين ببث أشرطة تعارض العلاقة مع الولايات المتحدة وسياسات أخرى كتعليم الفتيات، وسنة 1992 قام أكثر من 100 عالم وهابي بتوقيع "مذكّرة النصيحة"[2] التي تحدّت الحكام في عدّة سياسات: الاعتماد على الأجانب للدفاع عن المملكة، الفساد المَلَكي، والسياسة الخارجيّة التي تخدم الغرب على حدّ تعبيرهم. وعلى الأثر قام الملك فهد بطرد 7 علماء من هيئة كبار العلماء. وخلال سنتي 1992-1993 ظهر وكأن آل سعود قد يميلون لصالح المعسكر الليبرالي في المملكة. ففي آذار 1992، أصدر الملك فهد قانوناً أساسياً للحكم، يتحدّث عن قيام مجلس استشاري، كما اختار 60 شخصيّة لمجلس الشيوخ يعكسون آراء التجار، موظفي الحكومة، والقادة الدينيين. وبالمقابل، أكّد على الحكم وفق القرآن والسنّة، والقضاء وفقاً للشريعة. وبذلك، حسم الملك الأمور داخل المملكة لمصلحة التوليف بين الاسلام والشريعة من جهة، والمصالح الاقتصادية التي تتضمن الانفتاح والحداثة الاقتصاديّة من جهة أخرى، ومرّة أخرى لم يكن أمام الوهابيين سوى القبول.
وعلى أثر التدخل الأميركي في الخليج، بدأت القاعدة بالجهاد على أرض المملكة، ، واحتدمت المنافسة داخل المملكة بين الوهابية، الصحوة، المجاهدين، والإسلام الليبرالي. لكنّ المؤسسة الوهابية ما فتأت تحكم قبضتها على المؤسسات الدينية الرسمية التي ظهرت في الستينيات والسبعينيات. ولكن بنظر الرأي العام فقد تراجعت مؤقتاً على الأقل لصالح الرسالة الخاصة بشيوخ الصحوة الإسلامية. هذا بالإضافة الى الانتقادات اللاذعة لعلماء الوهابيين من قبل بعض الشيوخ المتطرفين داخل المملكة منذ دعم آل سعود للاجتياح الأميركي لأفغانستان سنة 2001.[3]
وكانت الحرب الأميركيّة الثانية على العراق نقطة تحوّل وفصل في المسار بين الاخوان المسلمين والحركات المؤيّدة لها من جهة والوهابيّة من جهة أخرى. فقبل هذه الحرب، كان تأثير الاخوان المسلمين على الوهابية واضحاً لناحية العداء للأجانب، خصوصاً المسيحيين واليهود، ثم أخذ "العدوان الخارجي" شكل الايديولوجيات السياسية المستوردة (القومية العربية، الاشتراكيّة، الاستهلاكيّة) والتوسع الصهيوني. فأظهرت الوهابيّة/الإخوانيّة مزاجاً دفاعيّاً.
وشكّل الاصلاح التعليمي جزءاً من "أجندة" ظهرت خلال ثلاث حوارات وطنيّة عقدها آل سعود

---

[1] David Commins, op.cit., PP 178-179
[2] عبد العزيز الخضر، **السعودية سيرة دولة ومجتمع**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص 842
[3] David Commins, op.cit., PP 195-196

في سنتَي 2003-2004 من أجل إيجاد أرضية جديدة للوحدة الوطنية، وقد اعترفت هذه الحوارات بالتعددية الدينية للبلاد.[1]
من هنا، نستنتج أنّه مع الوقت، والتطوّر الاقتصادي الذي كان على المملكة أن تتماشى معه حفاظاً على مصالحها، اضطرّت الوهابيّة الى التأقلم مع الانفتاح وتقبّله، مع الاحتفاظ بتأثيرها المباشر بما يخصّ الأمور الدينيّة والأخلاقيّة.

ب- علاقة الوهابية مع آل سعود

سنة 1744، وصل الشّيخ محمّد بن عبد الوهاب الى الدّرعيّة، حيث قام بالاتّفاق مع الأمير محمّد بن سعود[2]، على أن يدعم الأمير الحركة الوهابيّة، وفي المقابل، يقوم الوهّابيّون بدعم آل سعود. وقبل نهاية القرن الثامن عشر كان آل سعود قد سيطروا على القسم الأكبر من شبه الجزيرة باسم الجهاد. وأصبحت الوهّابيّة العقيدة الدّينيّة المسيطرة. ومع سقوط إمارة آل سعود الأولى سنة 1818 أمام محمد علي حاكم مصر، سقط معها رجال الدّين الوهابيّين، ليعودوا بعد ظهور الامارة الثّانية بعد بضع سنوات. ومع مرور السّنوات بقيت عائلة محمد بن عبد الوهاب، المعروفة بآل الشّيخ على تحالف وجودي مع آل سعود. سنة 1831 قام محمد علي باجتياح جديد أطاح بآل سعود والوهّابيّين مرّة أخرى. وسنة 1824 انسحبت القوّات المصريّة. وسنة 1900، قام الشّيخ الوهابي عبدالله بن عبد اللّطيف بتحالف تاريخيّ جديد مع عبد العزيز بن سعود مع العبور الى الإمارة الثالثة، وأصبحت الوهابية العمود الفقري لديانة المملكة.
وبحسب العقيدة الوهّابيّة، من الواجب الولاء للحاكم (خادم الحرمين الشّريفين)، الّا في حال أمر هذا الأخير أحد المؤمنين بانتهاك التّعاليم الاسلاميّة. وقد أظهر التّاريخ أنّ تحالف الوهابيّة مع آل سعود سياسي قبل أن يكون دينياً. وبعد التّدخل الأميركي في العراق والوجود الأميركي المباشر في المملكة حتى اليوم، أعطت الوهابيّة شرعيّةً للعرش في السعوديّة ولتحالفه مع الغرب، مع أنّ الملك لا يحمل لقب الخليفة.

ج- المشاكل في العلاقة مع آل سعود

في بداية القرن العشرين، بدأ الملك المؤسس عبد العزيز بن سعود بالانفتاح سياسيّاً واقتصاديّاً، فعيّن مستشارين غير سعوديّين ودعى الولايات المتّحدة للاستثمار في النّفط. وقد عارض الوهّابيّون بشدّة، لكنّ السّلطة الملكيّة البرغماتيّة ظهرت أقوى من السّلطة الدّينيّة التي وقفت عاجزة، في حين ظهرت حركات متطرّفة أخرى معادية للغرب في المنطقة كالاخوان المسلمين. وقد قام ابن سعود بسحق الوهابيين المعارضين، فقبلوا بدورهم كحماة لصحّة الطقوس والآداب العامّة. وقد اعتمد عبد العزيز بن سعود سياسة واقعيّة وتحالف مع بريطانيا خلال الحرب العالميّة الأولى، كما أنه لم يضغط على المناطق الشّيعيّة لفرض العقيدة الوهابيّة. وفي الستّينيّات والسّبعينيّات، اعتمد آل سعود سياسة خارجيّة إسلاميّة، فقاموا بتأسيس معاهد دينيّة في الخارج. كما قام الوهّابيّون بالتّحالف مع الاخوان المسلمين وحركات الصّحوة في باكستان، تتوّجت في الثّمانينيّات مع الجهاد ضدّ الاتّحاد السّوفياتي في أفغانستان. وقد كان التّحالف مع الاخوان المسلمين بهدف التّصدّي للحركات اليساريّة، حتّى قام الاخوان المسلمون الذين حصلوا على لجوء في المملكة بتهديد السّيطرة الوهّابيّة.
في بداية تسعينيّات القرن الماضي، برزت حركة "الصّحوة" في المملكة العربيّة السّعوديّة كنتيجة هجينة بين الوهّابيّين والاخوان المسلمين الذين لطالما اختلفوا بشدّة منذ الخمسينيّات. ودعت هذه الحركة الى العودة الى نقاوة الدّين والى خروج القوّات الأجنبيّة من شبه الجزيرة.
مع اجتياح العراق للكويت سنة 1990، طلبت المملكة المساعدة العسكريّة من الولايات المتّحدة، فعارض الوهابيّون الآمر، وقام منشقّون يتبعون ايديولوجيّة الصّحوة باتّهام الوهّابيّة بخيانة

[1] "Can Saudi Arabia Reform Itself?", International Crisis Group, Middle East Report N° 28, 14 Jul 2004

[2] كان آل سعود في ذلك الوقت يعرفون بآل مقرن

الإسلام لصالح ملكيّة غير شرعيّة. وتمّ قمعها من قبل السّلطات السّعوديّة، **ممّا أدّى الى فراغ في محور المعارضة الدّينيّة، استفاد منه المتطرّفون في حملة عنيفة تحت راية القاعدة في شبه الجزيرة العربيّة. ومنذ ذلك الوقت ظهر التّهديد المباشر من "القاعدة" للمملكة التي بدأت تخوض حرباً ضدّ الارهاب على أراضيها، وأعلن بن لادن أنّ آل سعود هم خونة يجب الإطاحة بهم.**[1] وسنة 2003-2004، أصبحت المدن السّعوديّة ساحة للتفجيرات الانتحاريّة التي تبنّتها القاعدة حتّى سنة 2007، حين تمكّنت قوّات الأمن السّعوديّة من السّيطرة،[2]وصولاً الى ظهور "الدّولة الاسلاميّة" التي باتت تشكّل تهديداً مباشراً لآل سعود، بحيث تدّعي أنّ الخليفة الشّرعي هو أبو بكر البغدادي، فضلاً عن التّهديد الاقتصادي المتمثّل ببيع النّفط في السّوق السّوداء، وتحدّ سياسيّ عبر تقارب الولايات المتّحدة من إيران لقتال "الدّولة الاسلاميّة".

إذاً، علاقة الوهابيّة مع آل سعود لطالما كانت علاقة تبعيّة حيث تبقى الكلمة الأخيرة للعائلة المالكة، وعلى الزّعماء الدّينيّين التأقلم مع المتطلّبات الاقتصاديّة والسّياسيّة للمملكة.

وبرغم معارضة الوهّابيّين سمح ابن سعود بالحجّ للشيعة وبممارسة الصّوفيّين لشعائرهم على ألّا تكون علنيّة. وسنة 1919، قام ابن سعود باجتماع للعلماء ومن أهمّ القرارات الواجب ذكرها: **أنّ المسلم لا يجب أن يكون عدوّاً ولا صديقاً لأحد الّا بموجب أمر الحاكم الشّرعي ومن يعارض هذا الأمر يضلّ عن طريق الإسلام،**[3] **فلا يحقّ للإخوان ولا لعلماء الوهّابيين أن يحدّدوا من هو الصّديق ومن هو العدو، من هو المؤمن ومن هو الكافر، هذا الأمر من حقّ ابن سعود حصراً.**

سنة 1926 أعلنت الجريدة الرسميّة في مكّة تأسيس "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وهي نوع من الشّرطة الدّينيّة للوهّابيّين الدّور الأساسي في ادارتها.[4]

سنة 1930 حاول علماء الوهّابيّين التأثير لمنع تدريس الرّسم والجغرافيا واللّغات الأجنبيّة لأسباب يرونها دينيّة فلم يفلحوا بسبب حاجة المملكة الى العلوم للتطوّر.[5]

ومع اكتشاف النّفط، مُنحت امتيازات لStandard Oil of California في وقت قلّ فيه المدخول الذي تحصل عليه المملكة من الحجّ بسبب الكساد العالمي. كما قامت شركة Aramco، ببناء مناطق للعمّال الأجانب فيها جميع متطلّبات الحياة على الطّريقة الغربيّة[6]. وفي الخمسينيّات بدأ الأمراء ببناء قصور على الطّريقة الغربيّة مستخدمين مهندسين وعمّال أجانب حتّى بلغت أوجّها في السّبعينيّات. كلّ هذه الأمور أزعجت علماء الوهّابيّين لكن التّوليف السّعودي بين السّياسة، الاقتصاد والدّين بقي معتَمداً حتّى يومنا هذا. فمن جهة، تدعم المملكة الوهّابيّين وتمنحهم السّيطرة على المؤسّسات الدّينيّة، ومن جهة أخرى، يستفيد الوهّابيّون من الازدهار الاقتصادي في المملكة النّاتج عن الحداثة والانفتاح الاقتصادي للاندماج في مؤسّسات دولة حديثة.

ومع الحاجة الى العلوم، بدأ إرسال الطّلّاب الى الدّول الغربيّة، فقد واجه العديد من الطّلّاب مشكلة كبيرة عندما بدأت الثّورة النفطيّة، هي عدم قدرتهم على الحصول على فرص عمل بالرّغم من شهاداتهم، كون النّظام التّعليمي مبني على موادّ دينيّة لا تصلح في عالم الأعمال.[7]

في الستّينيّات والسّبعينيّات أخذت الوهّابيّة طابعاً أقل عدوانيّة تجاه باقي العالم الاسلامي خصوصاً أن عائدات النّفط سمحت ببناء المساجد للوهّابيّين، بالإضافة الى المراكز الاسلاميّة، ونشر الكتب

---

[1] David Commins, op.cit., P 6

[2] Ibid., P viii

[3] John Habib, **Ibn Sa'ud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and Their Role in The Creation of The Sa'udi kingdom,** Leiden: Brill, Netherlands, 1978, P 83

[4] Michael Cook, **Commanding Right and Forbidding Wrong in Islamic Thought,** Cambridge University Press, UK, 2001, PP 183-184

[5] David Commins, op.cit., P 96-97

[6] Michael Curtis, **Religion and Politics in The Middle East,** Boulder, USA, 1981, P 281

[7] David Commins, op.cit., P 128

والأفكار المتعلّقة بعقيدتهم كما ظلّ الأولاد في مدارس المملكة يحصلون على دراسات وتعاليم دينيّة وهابيّة.
بعد حادثة احتلال الحرم المكّي سنة 1979، ازداد هامش المناورة لصالح الوهابيّين، فازداد التّمييز بين الرّجل والمرأة، والتشدّد في إقفال المكاتب، المطاعم والمحالّ أثناء الصّلاة.[1] كما حصلت سنة 1979-1980 محاولة لتصدير الثّورة الإيرانيّة الى شرق المملكة فاندلعت أعمال العنف. كما أنّه، وعلى أثر هذه الأحداث، بدأت أفكار حركة الصّحوة وخصوصاً الاخوان المسلمين بالدّخول الى المملكة بقوّة. فبدؤوا باحتلال مناصب مؤثّرة في المؤسّسات التّعليميّة.
بعد اعتداءات 11 أيلول، اعتبر العديد من السّعوديّين بشكل علنيّ، أنّ الارهاب مشكلة لا علاقة لهم بها وأنّ على الأميركيّين معالجتها بمفردهم، الى أن حصلت موجة التفجيرات ضدّ الأجانب في المملكة سنة 2003-2004، وقد دعم الوهّابيّون السّلطات السّعوديّة في قمع المعارضة الدّينيّة، ممّا أدّى الى فتح أبواب المملكة لحركات الصّحوة التي تحوّلت خلال هذه الفترة الى ما يعرف بـ"الجهاد السّلفي".[2] علماً أنّ أحداث 11 أيلول قد تكون إحدى نتائج هذه الأفكار السلفيّة الجهاديّة. فقد ساد الاعتقاد أن أسامة بن لادن هو نتيجة للأفكار الوهّابيّة، ولكنّ هذه الأخيرة تعتبر **إعلان الجهاد من صلاحيّات الملك وحده،** كما ان بن لادن يعتبر من أشدّ أعداء السّلالة الحاكمة التي لطالما اعتبرها كافرة. إن أفكار وأعمال مؤسّس القاعدة تظهر تأثّره بأفكار "سيّد قطب"، أحد أهمّ مفكّري الاخوان المسلمين، الذي يعتبر الأنظمة العربيّة شكلاً حديثاً من أشكال الجاهليّة وأنّه على المسلمين الجهاد في سبيل الاطاحة بها لاستعادة الاسلام.[3]

د- التوليف بين الاسلام السّياسي والدّولة الحديثة

في الستينيّات، اعتمد عبد النّاصر الاشتراكيّة، فلجأ الملك فيصل الى الدّين والوهّابيّة، فدعى الى قمّة في مكّة لتطوير "السّياسة الاسلاميّة" ومواجهة العلمانيّة والاشتراكيّة. وتأسّست "رابطة العالم الإسلامي" التي تمتّع الوهّابيّون بنفوذ في قيادتها.[4] وسنة 1969. تمّ انشاء وزارة العدل ووضعت على رأسها شخصيّة وهابيّة. وأدّى وجود نظامين قضائيّين الى منافسة بين المتطلّبات المتزايدة للاقتصاد الوطني والسّلطة الوهّابيّة. ووُضع القضاة الدّينيّون في مواجهة مع المصالح الاقتصاديّة للمملكة، السّلطة السّياسيّة، و التّجارة الخارجيّة.[5] فالمحاكم السّعوديّة تطبّق قوانين غير دينيّة، وقد نجح رجال الدّين بخرقها جزئيّاً.[6] أمّا الجرائم المتعلّقة بالزّنى، السّرقة، الردّة، شرب الخمر... هي من صلاحيّات المحاكم الدّينيّة ولا يحقّ للملك العفو عن المجرم.[7] وسنة 1981 طلب الملك خالد من العلماء المشورة لإيجاد حلّ لتزايد جرائم تهريب المخدّرات والخطف، فتمّ اصدار فتوى وسّعت صلاحيّات المحاكم الدّينيّة لتشمل الخطف والاعتداء الجنسي، ويعاقب عليها بالبتر أو الاعدام.
إذاً، بالرّغم من الحداثة الاقتصاديّة في المملكة استطاع الوهّابيّون المحافظة على نفوذهم في مجالين أساسيّين: القانون والتّعليم. ولجأ الملك عدّة مرّات الى العلماء الوهابيين لإصدار الفتاوى التي تخدم سياسة المملكة الداخلية والخارجيّة.

---

[1] David Commins, op.cit., P 169
[2] Ibid., P 156
[3] Ibid., P 172
[4] Ibid., P 152
[5] Frank Vogel, **Islamic Law and Legal Systems: Studies of Saudi Arabia,** Leiden: Brill, Netherlands, 2000, P 280
[6] David Commins, op.cit., P119
[7] Frank Vogel, op.cit., P 241

ه- **ماذا أخذت "الدولة الاسلاميّة" عن الوهّابيّة؟**

1- الصراع مع المذهب الشيعي: ويعود الصراع الى زمن إقامة الشّيخ "محمّد بن عبد الوهّاب" في البصرة سنة 1730 خلال الحرب العثمانيّة-الفارسيّة، وهي مدينة يكثر فيها المسلمون الشّيعة. ويعتبر الوهّابيّون أن زيارة مقامات الأئمّة هي من الشّرك بالله، وقد دمّروا العديد من المقامات، حتى أن الشيخ بن عبد الوهّاب كان قد دمّر ضريح زيد بن الخطّاب بنفسه. كما قام ابن الشّيخ محمّد عبد الوهّاب بقتال الشّيعة في اليمن وإيران في بداية القرن التّاسع عشر، ودخل مع آل سعود الى مكّة سنة 1803، وبعد ان أقسم السكّان الولاء لآل سعود، بدأ الوهابيّون بفرض تعاليمهم الدّينيّة. كما دخلت القوّات السّعودية الى الزبير في العراق سنة 1803 ودمّرت المقامات الدّينية فيها.[1] واليوم، يعتبر شيوخ وهابيّون الشّيعة من الرّوافض، في تصريحات ومقابلات عبر العديد من الفضائيات العربية ووسائل الاعلام. وتعتبر داعش أنّ أيّ وجود للأضرحة والمقامات هو شرك بالله لذلك تعمد الى أزالتها تماماً كما فعل الوهّابيّون تاريخياً، وتقوم بتكفير الشيعة بشكل علنيّ .

2- الصراع مع المسيحيين: في كتاب التّوحيد، يعتبر الشّيخ بن عبد الوهّاب أنّ المسيحيّين يعبدون رجال الدّين، وأنّ اعتراف الانسان بالله الواحد لا يحمِ دمه وممتلكاته من الهجوم عليها.[2] وفي المناطق التي تسيطر عليها "الدّولة الاسلاميّة، خصوصاً في العراق، قام التنظيم بمصادرة أراضي المسيحيين وسفك دمائهم بالرغم من ادّعائهم بأن من يدفع الجزية تتمّ حمايته على أنّه من أهل الذّمة.

3- تكفير بعض المسلمين الآخرين: بالنّسبة للعديد من المدارس الاسلاميّة، إن عدم التزام المسلم بأركان الإسلام الخمسة[3] بشكل كامل يجعله خاطئاً وليس كافراً، أمّا الشّيخ بن عبد الوهّاب، فكان يعتبر المسلمين الذين لا يوافقونه العقيدة كفّاراً وكلّ من لا يوافقه في تعريفه للتّوحيد، هو خارجٌ عن ملّة الإسلام، كما أنّ أيّ تصريح أو تصرّف يدلّ على عبادة كائن غير الله هو "شرك بالله". بالإضافة الى أنّه من الممكن قتال أيّ عابد للأوثان، ويعني به أي شخص يرفض التّوحيد بحسب العقيدة الوهّابيّة. و"الدولة الاسلاميّة" اليوم تقوم بتكفير المسلمين، الذين يرفضون هذا التشويه للدين الاسلامي، مشددين على أنه دين يدعو الى الخير والسلام، ولا يشرّع قتل الأبرياء والارهاب بأي شكل من الأشكال.

4- الهجرة الى أرض الاسلام: اعتبر العديد من مفكّري الوهّابيّة أنّ الهجرة من أرض الكفّار الى أرض الاسلام واجب. فيما اعتبر وهّابيّون آخرون كابن عتيق أنه بالامكان البقاء في أرض الكفّار بشرط ممارسة الدّين، وأن يعلن للكفّار جهاراً بأنّهم لا يتبعون الدّين الصّحيح.[4] وقد استفاد البغدادي اليوم من هذا التّفسير لبعض الكتابات الدّينيّة لدعوة المسلمين الى الهجرة من "أرض الكفّار" الى "أراضي الدّولة الاسلاميّة" للحصول على المقاتلين.

5- التوليف بين الشرطة العاديّة والشرطة الدينيّة: لدى "الدولة الاسلاميّة" وحدتان منفصلتان من الشرطة. الأولى تدعى "الشرطة الاسلاميّة" ويناط بها إنفاذ القانون العادي والسلامة العامة. والثانية هي وحدة مسؤولة عن الأخلاق الدينية ويطلق عليها اسم "الحسبة". تعنى هذه الوحدات "بتعزيز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتجفيف مصادر الشر، منع مظاهر العصيان، وحثّ المسلمين نحو الخير". وتشمل أنشطتها فرض حظر على النشاط التجاري خلال وقت الصلاة، التدخّل بناء على تقارير عن استخدام المخدرات أو الكحول، وتدمير المواد المحظورة (بما في ذلك الآلات الموسيقية، السجائر، أو الأصنام الشركية)[5]. ونظريّاً، إنّ المبدأ الذي يقوم عليه هذا

---

[1] صالح بن سليمان العمري، **علماء آل سليم وتلامذتهم وعلماء القصيم**، دار الثلوثية، 2010، الجزء الأول، ص 423-427

[2] David Commins, op.cit., P 14

[3] الشّهادتان، الصّلاة، الزّكاة، الصّوم، والحجّ.

[4] David Commins, op.cit., PP 36-48

[5] Andrew March and Mara Revkin, op.cit.

الجهاز شبيه بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو الشرطة الدينيّة التي تطبّق نظام الحسبة في المملكة وهي هيئة وهابيّة بامتياز، فيما تقوم الشرطة العاديّة بالمهمّات الأمنية الروتينيّة.

6- العقوبات القاسية للمجرمين: تقوم المملكة السعوديّة بمعاقبة المجرمين بوسائل خارجة عن المألوف، كقطع الرّأس أو الأيدي، أو الجلد وغيرها، تحت التأثير المباشر للوهابيّة، بالرغم من معارضة معظم منظّمات حقوق الانسان حول العالم لهذه الممارسات. وهذه الطرق من المعاقبة شائعة في "الدولة الاسلاميّة" ولكن مع فارق جوهريّ هو أنّ المحاكم السّعوديّة تعتبر محاكم قانونيّة تابعة لدولة سيّدة وشرعيّة معترف بها دوليّاً، بينما "الدّولة الاسلاميّة" تنظيم ارهابيّ يقوم بهذه الممارسات بطريقة عشوائيّة.

7- بثّ الأفكار ذات الطابع الديني بشكل فعّال: استطاعت الوهّابيّة أن تبثّ أفكارها خارج المملكة وخصوصاً في الهند مع مجموعات معادية للشيعة والصّوفيّين. وازداد التّنسيق في القرن العشرين بين حركات متشدّدة في جنوب آسيا، الاخوان المسلمين والوهّابيّين مع تعاظم النّفوذ الغربي في المنطقة. وبعد تأسيس "رابطة العالم الإسلامي" استطاعت بثّ أفكارها في إفريقيا، خصوصاً في شمال نيجيريا (حيث ظهرت حركات متطرّفة) معادية للغرب. وقامت "الدولة الاسلاميّة" بخطوات مشابهة، ببثّ أفكارها في مختلف القارّات فحصلت على مبايعة تنظيمات عديدة في آسيا وإفريقيا.

8- العلاقة بين الحاكم والمحكوم

في خطابه في المسجد الكبير في الموصل في تمّوز 2014، دعا البغدادي المسلمين الى مبايعته، والى دعمه اذا رأوا أنّه على حقّ، والى نصحه وارشاده اذا كان لا يقول الحقيقة، والى طاعته طالما يطيع الله فيهم، والى عدم طاعته اذا لم يطع الله[1]. وفي هذا الكلام جوهر العلاقة بين الحاكم والمحكومين بحسب العقيدة الوهّابيّة.

و- الاختلاف والخلاف بين الوهابيّة و"الدولة الاسلاميّة"

الاختلاف بين الوهابية والقاعدة: بدأ الربط بين الوهابيّة والارهاب – خصوصاً في وسائل الاعلام –مع اعتداءات 11 أيلول 2001، حيث تبيّن أنّ 15 من أصل 19 من المنفّذين يحملون الجنسية السعودية، بالإضافة الى مسؤوليّة منظمة بن لادن عن الاعتداءات الارهابيّة. لكنّ عقيدة بن لادن والقاعدة ليست وهابيّة بل هي جزء من النزعة الجهاديّة المعاصرة التي تطوّرت من تعاليم سيّد قطب، وتجسّدت في المجموعات التي ظهرت في مصر في السبعينيات وانتشرت في الثمانينيات، بسبب الجهاد الأفغاني. وتختلف العقيدة الوهابيّة عن القاعدة كما عن "الدّولة الاسلاميّة" في نقطتين مشتركتَين اساسيّتَين[2]:

- تدعو القاعدة الى الإطاحة بآل سعود، بما يتعارض مع الوهابيّة، وتعتبرهم كفّاراً ومغتصبين للسلطة.
- دعوة القاعدة الى الجهاد ضدّ الغرب غير شرعيّة بحسب الوهابيين، كون الحاكم صاحب السيادة (خادم الحرمين الشريفين) هو الوحيد الذي يدعو الى الجهاد.

في الثمانينيات إذاً، قام بن لادن بالتعاون مع المخابرات السعوديّة بمساعدة الجهاد الأفغاني، بدعم من الولايات المتحدة. وعند الاجتياح العراقي للكويت، عرض بن لادن الدفاع عن حدود المملكة، التي توجّهت الى الغرب، فانعطف بن لادن نحو حركات الصحوة (التي تحمل أفكار سيد قطب والاخوان المسلمين)، واتّهم آل سعود بدعوة الكفّار الى أرض المملكة وإعطائهم النفط، كما بدأت السلطات السعوديّة بمحاربة الشيوخ الذين يحملون أفكار بن لادن والقاعدة. وقد امتدّت هذه العداوة بين الوهابيين والقاعدة الى عداوة بينهم وبين "الدولة الاسلاميّة".

---

[1] Jay Sekulow, op.cit., P 21

[2] David Commins, op.cit., PP 185-186

الاختلاف بين الوهابية و"الدولة الاسلاميّة":
يعود التهديد المباشر من قبل "الدولة الاسلاميّة" للوهابيّة الى القاعدة والزرقاوي، فهذا الأخير كان من أهم المؤثرين في فكر التنظيم، وعُرف بدعوته الى إنهاء خلافة آل سعود.
1- إعلان الجهاد: بحسب العقيدة الوهّابيّة، يُعلن الجهاد في الحالات التّالية:"عند تلاقي قوّة اسلاميّة بالعدوّ، عندما يقترب العدوّ من أراضي المسلمين، أو عندما يعتبر الامام الشّرعي الأمر ضروريّاً".[1] وقبل الجهاد، يجب دعوة العدوّ الى اعتناق الاسلام[2] وخلال مؤتمر 1926، الذي ضمّ ابن سعود بالاضافة الى علماء من الوهّابيّين وحركة الإخوان (حركة قامت السعوديّة بالقضاء عليها/ عدم الخلط بينها وبين الاخوان المسلمين)، تمّ التّأكيد على أنّ الحاكم هو الوحيد الذي يملك حقّ إعلان الجهاد، بمقابل المزيد من التشدّد في تطبيق القوانين الدّينيّة في المملكة، بعد احتجاج الإخوان مراراً على انفتاح ابن سعود. كما اتّفق ابن سعود مع بريطانيا سنة 1928 على منع اعتداءات الإخوان على البدو لما لذلك من آثار اقتصاديّة سلبيّة، كما منع الاعتداء على "الكفّار".[3] وبالتالي، فبالنسبة للوهابيين، ما من شرعيّة للجهاد الذي أعلنه البغدادي، وقبله الكثيرون من القادة الارهابيين، وبالنسبة "للدولة الاسلاميّة" ما من شرعيّة للملك السعودي ولا للوهابيين بطبيعة الحال، وما من شروط لإعلان الجهاد كتلك التي تعتمدها المملكة. ونجد بالمقابل تطابقاً بين أفكار الاخوان و"الدولة الاسلاميّة"، فهذه الحركة قد تكون الأقرب والأكثر تأثيراً في التنظيم الارهابي.
2- معاملة أسرى الحرب: بالنسبة للوهابيين، اذا اعتنق أسرى الحرب الإسلام يصبحون أحراراً، وإذا قبلوا بحكم الإسلام ودفع الجزية يصبحون من أهل الذّمّة ويتمتّعون بالحماية (بالنّسبة للمسيحيّين واليهود)، أمّا اذا رفضوا الأمرَين المذكورَين فيتمّ إعدامهم. أمّا بالنسبة "للدولة الاسلاميّة" فبالرغم من ادّعائها إعطاء فرص مماثلة لأسرى الحرب، على أرض الواقع يتمّ قتلهم في حال عدم إمكانيّة الافراج عنهم لقاء فدية.
3- التسامح وقبول العقائد الأخرى: تاريخيّاً الوهّابيّة أكثر تسامحاً مع المسلمين الشّيعة من الحركات المتطرّفة الحاليّة، فقد كان ابن سعود يفرض ضريبة خاصة على الشّيعة عوضاً عن مشاركتهم في الجهاد.[4] واليوم، لا تعادي المملكة العقائد المختلفة بالرغم من مجاهرة بعض الشيوخ الوهابيين بالعداء. أمّا "الدولة الاسلاميّة" فلا تظهر أي تسامح مع المسلمين ولا مع المسيحيين.
4- الهجرة: لم يشدّد ابن عبد الوهّاب على الهجرة في كتاباته، بالرغم من أنه كان يعتبرها واجباً. واعتبر الوهابيّون في ذلك الوقت أنّ العالم يجب أن يقسم الى :
المجال الدّاخلي: حيث يعيش المسلمون تحت الحكم السّعودي.
المجال الخارجي: حيث يعيش الكفّار تحت الحكم العثماني.
انّ وجه التّطابق بين فكر "الدّولة الاسلاميّة" والوهّابيّة واضح لجهة الفصل بين المجالين، الداخلي والخارجي، لكن الاختلاف الأساسي يظهر مرّة أخرى من خلال قبول الوهّابيّة بالحكم الملكيّ السّعوديّ، لا بل باعتباره عنصراً أساسيّاً. يبقى السّؤال حول ما اذا كان القبول بهذا الحكم عقائديّاً فعلاً ام خوفاً من زوال الوهابيّة. في جميع الأحوال تبقى النّتيجة نفسها وهي أنّ "الدّولة الاسلاميّة" تشكّل تحدّياً وتهديداً للوهّابيّة والمملكة.
5- استخدام التكنولوجيا: يعارض رجال الدين الوهابيين العولمة بكافة أشكالها، وخصوصاً استخدام التكنولوجيا الحديثة بالشكل الذي يتمّ اليوم، من مواقع التواصل الاجتماعي الى شبكة الانترنت بشكل عام. أمّا بالنسبة "للدولة الاسلاميّة"، وكما بات معلوماً فإن استخدام هذه التقنيّات

[1] Natana DeLong-Bas, **Wahhabi Islam: From Revival and Reform to Global Jihad,** Oxford University Press, 2004, P 203
[2] Ibid.,, PP 206-207
[3] David Commins, op.cit., P 89
[4] Ibid., P 75

ليس بصدفة، ولا بعمل فرديّ من قبل المقاتلين أو المناصرين، بل إنّ استخدام التكنولوجيا بهذا الشكل يدخل في صلب الاستراتيجيّة ويتمّ بشكل احترافيّ مدروس.

في جميع الأحوال، يعتبر البعض أنّ الوهابية مدرسة متطرّفة، تفسّر القرآن الكريم حسب مصالحها الشّخصيّة، لا تحترم وجهة نظر العلماء الآخرين، تعتبر جميع من لا يتّفق معها كفّاراً منذ القرن الثّالث عشر، فيما يعتبرها آخرون حركة تدعو الى التّوحيد، وعقائد الجيل الأوّل من المسلمين (السّلف)، والقانون الاسلامي حسب المدرسة الحنبليّة، ولا تلوم الآخرين الذين يتبعون المدارس السنّيّة الاخرى.
منذ بداية القرن العشرين، يمكن أن نتساءل عمّا إذا كان من المنطق تتبّع خطّ التشدد، من الإخوان الى جهيمان (العتيبي) الى بن لادن. هناك تشابه لناحية أنّ كلاً منهم تحدّى شرعيّة آل سعود بناءً على أرضيّة أنهم لا يحكمون بحسب القوانين الاسلاميّة. كما اعترض كلّ منهم على تكيّف آل سعود مع "القوى الأجنبية الكافرة"[1]. كما يمكن إضافة الاخوان المسلمين الى اللائحة، وذلك بعد حرب العراق، وظهور"الدولة الاسلامية" اليوم، لنستنتج بأن الوهابيّة واجهت وتواجه معارضة شرسة من قبل معظم الحركات المتطرفة في المنطقة والعالم، بسبب خضوعها لآل سعود، الذين قاموا بالتوليف بين التطور الاقتصادي والتكنولوجي من جهة، والقوانين الاسلامية من جهة أخرى، بالإضافة الى التعاون الوثيق مع الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة.
فقد حصل تطوّر تاريخيّ كبير، من الوهّابيّة التي تعتبر المدخّنين كفّاراً، وتحلّل دم من يزور ضريحاً الى الوهّابيّة المتعايشة مع الوجود الغربي في المملكة، متطلّبات النّظام الاقتصادي العالمي، وإرسال الطلّاب الى الخارج... ويمكننا القول أن الوهابية تطوّرت، من عقيدة كانت ذات أوجه شبه كثيرة مع "الدّولة الاسلاميّة" اليوم، الى عقيدة تقبل التّوليف بين الاسلام والأنظمة الاقتصاديّة الحديثة ذات الطّابع اللّيبرالي. ففي القرن الثامن عشر، خلال الإمارة الأولى، كانت الوهّابيّة تعتبر المسلمين الآخرين كفّاراً، وفي القرن التّاسع عشر، خلال الإمارة الثّانية، بدأت بالتّعايش مع "الكفّار"، وبعد الحرب العالميّة الثّانية، أصبحت المملكة ملاذاً للاخوان المسلمين الهاربين من مصر وسوريا ممّا أثّر على الثّقافة الدّينيّة[2] الى حدّ ما، كما أدّى التطوّر الاقتصادي الى التطوّرات التي ذكرناها سابقاً.
من ناحية أخرى، تشكّل "الدولة الاسلاميّة" تهديداً وجوديّاً واقتصاديّاً للمملكة العربيّة السعوديّة، إذ تجاهربالعداء لها، ويذهب مقاتلو داعش أبعد بكثير من الوهابيّين في رفضهم لزيارة المقامات، فقد دعى مقاتلون من التنظيم الى تدمير الكعبة في مكّة المكرّمة وقتل الحجّاج،[3] كما أعلنت أنها تريد السعوديّة كجزء من خلافتها، حتى أن البغدادي عيّن والياً على المدن المقدّسة، مكّة والمدينة[4] وصولاً الى الاعتداء على المسجد النبوي بالانتحاريين في تمّوز 2016.
يبقى السؤال المهمّ: هل تشكل الوهابيّة عاملاً مساعداً للحدّ من زخم الجهاد عبر الوطني بسبب اقتصار نشاطها الفعلي على الداخل السعودي، حصرها إعلان الجهاد بالملك، تعايشها مع الليبراليّة الاقتصاديّة، وعدائها لمعظم الحركات الأخرى، كالإخوان المسلمين، القاعدة، وتنظيم "الدولة الاسلاميّة"؟ وكيف تستطيع الادارة الدّوليّة التعاون مع الوهابيّة في هذا المجال؟
إن الجواب على هذا السؤال يبدأ بالعلاقة مع آل سعود. فلطالما شكلت العائلة المالكة مفتاح رجال الدين الوهابيين، والضابط الوحيد لتصرفاتهم. وقد ظهرت خلال عدّة محطات تاريخيّة قدرة العائلة المالكة على وضع حدّ للوهابيين، حتّى في الأمور التي تشكل خروجاً عن المبادئ التي بنَوا حركتهم على أساسها وما فتئوا ينادون بها. فحركات الصحوة المؤثّرة في العالم الاسلامي،

[1] David Commins, op.cit., P 206
[2] Ibid., PP 130-131
[3] Yasmine Hafiz, op.cit.
[4] Chris Zambelis, "To Topple the Throne: Islamic State Sets Its Sights on Saudi Arabia", **in Terrorism Monitor,** Vol 13, Issue 5, 6 Mar 2015

وفي المملكة أيضاً، ترفض النفوذ الغربي، الذي يهدد الاسلام، كما تُدين الحكّام الذين لم ينجحوا في الحفاظ على الإسلام وباعوه من أجل مصالحهم الخاصة (على حدّ قولهم). من هنا، فعلاقة هذه الحركات مع الوهابيين تبدو غريبة نوعاً ما. وبالرغم من كل شيء، الوهابيّة عقيدة تكنّ الكراهية للأجانب، وبالتالي، فهي منسجمة مع ثورة الصحوة ضدّ النفوذ الغربي. فما الذي يجعل الوهابيين يعادون الاخوان المسلمين ويقبلون بالوجود الغربي والانفتاح الاقتصادي والسياسي؟ يبدو أنّ القيادة الوهابيّة قامت باستثمار كبير في الدّولة السعوديّة، بحيث لا تعرّض هذا الاستثمار للخطر بالتنديد علناً بالعائلة المالكة بسبب دعوة الأخيرة للقوات المسلّحة الأميركيّة.[1]

إذاً، إذا أرادت الإدارة الدّولية التحالف بشكل من الأشكال مع الوهابيين، لاستغلال تأثيرهم الكبير في العالمَين العربي والاسلامي من أجل مكافحة "الدولة الاسلاميّة" إعلامياً، فكرياً، وثقافياً، لا بدّ أن يمرّ هذا الجهد بالسلطات السعوديّة، ولا بدّ أن يرتكز على الإطار الفكري، والتعاون بين عدّة فاعلين من وسائل إعلام، منظّمات غير حكوميّة، رجال دين، المجتمعات المحليّة... وغيرهم، لتشكيل شبكة فكريّة تصل الى كلّ فرد حول العالم، لنشر أفكار بعيدة عن التطرّف، تركّز على التسامح بين الأديان، وترفض العنف في حلّ النزاعات.

ثانياً: علاقة الاخوان المسلمين بـ"الدولة الاسلامية"

يشكّل الاخوان المسلمون نموذجاً للجهاديّة المعاصرة، وتعتبر حركتهم معادية للأجانب.

بحسب الموقع الرسمي للإخوان المسلمين باللغة الانكليزية:[2]

- ظهر الإخوان المسلمون في مصر سنة 1928 بهدف إعادة تأسيس *الخلافة* التقليديّة.
- هي حركة تسعى الى العالميّة، ذات طابع *عبر وطني* منذ البداية، إذ تسعى الى توحيد البشر حول المبادئ الأساسيّة للإسلام، المساعدة في حماية حقوق المسلمين في كل مكان وتوحيد المسلمين في جميع أنحاء العالم.
- تسعى الى تحرير *الأمّة الاسلاميّة* من الحكم الأجنبي.
- حماية الأمة من *أعداء الدّاخل*.
- يجب أن تكون الأمة الإسلامية على استعداد تام لمحاربة الطغاة وأعداء الله تمهيداً *لإقامة دولة إسلامية*.

تعتبر من حركات الصّحوة الاسلاميّة، تدعو الى النّقاوة في الدّين ومقاومة القوى الأجنبيّة. أسّسها حسن البنّا في مصر. ركّز هذا الأخير على دعوة المؤمنين للالتزام بالاسلام، الذي اعتبره شاملاً لأسلوب الحياة، ليس فقط مجموعة من الطقوس والقواعد للسلوك الشّخصي. ومعه "أصبح الاسلام ايديويلوجيا"[3]

يُعتبر بعض مفكّري الاخوان المسلمين من أهم مؤسّسي التيّار الجهادي، كسيّد قطب، ومحمّد عبد السّلام فرج اللّذين تمّ اعدامهما[4]. واستمرّ التيّار الجهادي مع الشّيخ عمر عبد الرحمن، الذي لعب دوراً في التخطيط لتفجير مركز التّجارة العالمي سنة 1993.[5] وتجد معظم الحركات الجهاديّة والحركات المتطرّفة جذوراً لها في أفكار الاخوان المسلمين. فهي منظمة عالميّة ذات موارد وإمكانيات كبيرة. وقد كان مؤسّسو تنظيم القاعدة عبدالله عزام وأسامة بن لادن، أيمن الظواهري وأبو بكر البغدادي أعضاء في الإخوان المسلمين، أو تدرّبوا على أيدي أعضاء في هذه المنظمة.[6] وقد أثرت الحرب بين الملك حسين ومنظمة التحرير الفلسطينيّة (1970) في إعطاء طابع عبر وطني لحركة الاخوان المسلمين، مع انتشار اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة والعالم. وقد استفاد

---

[1] David Commins, op.cit., P 184

[2] www.ikhwanweb.com

[3] David Commins, op.cit., P 140

[4] كان عبد السّلام الفرج من المخطّطين لاغتيال الرئيس السّادات.

[5] David Commins, op.cit., P 172

[6] "Washington's Schizophrenic Approach Toward the Muslim Brotherhood", IPT News, 28 Sep 2010

الاخوان المسلمون، كما استفاد الوهابيون من الصراع الاقليمي بين السعودية الوهابية، وقطر المؤيّدة للاخوان المسلمين للحصول على أموال من الدولتين لتمويل نشاطاتهما.[1] كما تعتبر تركيا من أبرز الداعمين للاخوان المسلمين في المنطقة، وقد وجّهت انتقادات لوصول الرئيس السيسي الى الحكم على أثر عزل الرئيس مرسي، كما انتقد الرئيس إردوغان طلب مصر من الانتربول إصدار مذكرة توقيف بحق الداعية الإسلامي يوسف القرضاوي، وهو من أبرز الدعاة المقربين من تيار "الإخوان المسلمين".[2] وبالإضافة الى الامتداد التاريخي لهذا التنظيم في الشرق الأوسط، استطاع تأسيس جمعيّات ومنظّمات في دول غربيّة عديدة أبرزها الولايات المتحدة الأميركيّة.

أ- الفروقات الأساسيّة بين العقيدة الوهابيّة والاخوان المسلمين:

- تركّز الوهّابيّة على جوهر العقيدة بينما يتمحور فكر الاخوان المسلمين حول العداء للغرب.
- يتفّقان حول ضرورة تنقية الشعائر الدّينيّة، لكنّ "البنّا" لا يرى مشكلة في زيارة المقامات والأضرحة طالما أنّ المؤمن لا يطلب شفاعتهم.
- لم يتّفق "البنّا" مع الوهّابيّين على أن معظم المسلمين من "المشركين"بل دعى الى التّعاون للتصدّي للغرب.
- بالنّسبة للاخوان المسلمين، إنّ الحكومة الدّستوريّة هي الأقرب الى المبادئ الاسلاميّة، لأنّها تضمن محاسبة الشّعب للحاكم، وبالتّالي فانّ "البنّا" يعتبر الملكيّة الوراثيّة غير شرعيّة على عكس الوهابيين.
- الفارق الأساسي هو أنّ حركة الصّحوة بشكل عام، والاخوان المسلمين بشكل خاص، أكّدت أنّ الاسلام ليس ديانة فقط، بل أسلوب حياة متكامل. واستتبعت الأمر بإعادة صياغة الإسلام ليشكّل قوميّة دينيّة، أي أنّه لصون الإسلام، يجب أن يتغيّر.[3] وفي هذه النّقطة نرى بعض التّطابق بين أفكار الاخوان المسلمين و"الدّولة الاسلاميّة".
- مع ازدياد نفوذ الاخوان المسلمين في المملكة شكّلوا تهديداً لسلطة الاخوان ممّا أدّى الى العداء بين المنظّمتين بالرغم من التقائهما حول رفض الأفكار الغربيّة، بالإضافة الى المصلحة المشتركة بعد الحرب العالميّة الثّانية في التّصدّي لحركة عبد النّاصر في مصر وسوريا.

ب- نقاط التشابه بين الاخوان المسلمين و"الدولة الاسلاميّة"

- خلال المراهقة، كان أبو بكر البغدادي عضواً في الفرع العراقي من الاخوان المسلمين، أي في التيّار عبر الوطني الذي يسعى الى إعادة الخلافة. لكنّه اختلف معهم حول استراتيجيّتهم في تأسيس امبراطوريّة إسلاميّة تمتدّ من اسبانيا الى أندونيسيا. فخلال الستينيات والسبعينيات تخلّى الاخوان المسلمون من حيث المبدأ عن استخدام القوّة والعنف في خدمة السياسة. وقد كان مرشده الروحي الشيخ يوسف القرضاوي، وقد أكّد الأخير ذلك في مقابلة تلفزيونيّة سنة 2014. والأهمّ، قول القرضاوي أنّ البغدادي يشير الى نفسه على أنّه من "الإخوان"، وهي ميليشيا وهابيّة ظهرت في السعوديّة في بداية القرن العشرين قبل أن يتمّ القضاء عليها.[4]
- السعي الى تأسيس الخلافة التقليديّة: لقد كانت الخلافة تاريخياً مركز الوحدة فوق الوطنيّة للمجتمع الاسلامي العالمي (الأمّة). وقد قضت الحكومة التركيّة العلمانيّة على الخلافة سنة 1924. وجاء تأسيس الاخوان المسلمين في مصر سنة 1928، جزئيّاً، كردّة فعل على نهاية الخلافة، حيث شرح مؤسس الحركة، حسن البنّا، ضرورة إعادة الخلافة، والأراضي التي خسرها الاسلام، كالأندلس، صقلية، البلقان، الساحل الإيطالي، وجزر البحر المتوسط.[5]

---

[1] William Racimora, op.cit., P 9

[2] دون مؤلف، "الرئيس التركي ينتقد مصر بسبب القرضاوي"، **الحياة**، 8 ك1 2014

[3] David Commins, op.cit., PP 141-142

[4] Andrew Hosken, op.cit., P 125

[5] Robert Spencer, op.cit., PP 177-178

- مفهوم الأمّة الاسلاميّة، بغض النظر عن الحدود والدّول المعترف بها دوليّاً، والذي تبنّته "الدولة الاسلاميّة".
- حماية الأمة من أعداء الدّاخل، "فالدولة الاسلاميّة" لا تتوانى أيضاً عن محاربة المسلمين داخل التنظيم أو "الدولة" واعتبارهم أعداءاً لله والأمة في حال معارضتهم لممارسات التنظيم أو قيادته.
- اعتبار الاسلام ايديولوجيا.
- العداء للأنظمة العربيّة وتهديد دور الأسرة المالكة في السّعوديّة، وقد تبنّت "الدولة الاسلاميّة" هذا العداء وعملت على تنفيذ هجمات ارهابيّة داخل الدول العربيّة.
- الجهاد السلفي عبر الوطني، إذ يشدد الاخوان المسلمون على ضرورة البقاء على الاستعداد لمحاربة الطغاة وأعداء الله لإقامة دولة إسلاميّة. كما يسعون الى توحيد البشر حول أفكار الاسلام التقليدي. ويعتبر العديد أن مشروع الاخوان المسلمين قد استطاع التغلغل داخل إدارات عربية وغربية، كالإدارة السعوديّة خلال فترة من الزمن، وحتى في الولايات المتحدة، تُتّهم العديد من المؤسسات الاسلامية التي تتمتع بتمثيل واسع وتنسّق مع الحكومة في الأمور المتعلّقة بالمسلمين، بأنها مؤسسات تابعة للاخوان المسلمين. ففي تموز 2012، قامت عضو الكونغرس Michele Bachmann وأربعة نواب أميركيين آخرين بتوجيه رسائل الى 5 وكالات أميركيّة خاصة بالدفاع، الدبلوماسيّة، الاستخبارات، وإنفاذ القانون، تدعو الى التحقيق في "اختراق عميق لقاعات الحكومة الأميركيّة" من قبل ناشطين في الاخوان المسلمين.[1] كما وُجّهت عدة انتقادات الى المساعدة الخاصة الأقرب الى وزيرة الخارجيّة هيلاري كلينتون، "هوما عابدين" واتّهمت مراراً بعلاقتها بالإخوان المسلمين. كما قام النائب العام الأميركي السابق Andrew McCarthy بذكر عدّة عمليّات تعاون غريبة بين وزارة الخارجية في عهد كلينتون ومنظّمات تابعة للاخوان المسلمين، منها:[2]

1- اعلان وزارة الخارجيّة أنها ستكون راضية عن انتخاب حكومة تابعة للاخوان المسلمين في مصر.

2- مساعدة ماليّة أميركيّة لمصر بقيمة 1.5 مليار دولار بعد انتصار الاخوان المسلمين في الانتخابات النيابيّة.

إذاً، لقد أخذت "الدول الاسلاميّة" العديد من أفكارها ونقاط الارتكاز الايديولوجية عن الاخوان المسلمين، وخصوصاً من سيّد قطب. وبعد أن تخلّت هذه الأخيرة، ولو علناً، عن الجهاد المسلّح لتحقيق النقاط السابق ذكرها، حمل تنظيم الدول الاسلاميّة راية الجهاد المسلّح لتحقيق النقاط نفسها، من الخلافة، الى جمع الأمّة الاسلاميّة بواسطة حركة عبر وطنيّة تعتبر الاسلام ايديولوجيا، ومحاربة من تسمّيهم أعداء الدّاخل، أي المسلمين الذين لا يوافقونها الرأي، وهم الغالبيّة الساحقة من المسلمين الذين يرفضون الارهاب والتشويه للدين الاسلامي. مع الإشارة الى أن معظم قياديي "الدولة الاسلاميّة" والجماعات الارهابيّة السابقة الذين ذكرناهم، هم بالأساس من الاخوان المسلمين.

ثالثاً: علاقة الطالبان بـ"الدولة الاسلامية"

أ- أوجه الشبه مع "الدولة الاسلاميّة"

- التطهير على أساس ديني، اعتناق الاسلام أو الموت.
- مظاهر اجتماعية قمعيّة كمنع التّدخين، اضطهاد المرأة وعدم تمكّن النساء من السفر دون مرافقة قريب ذكر[3]...

---

[1] Robert Spencer, op.cit., P 101

[2] Andrew McCarthy, "The Huma Unmentionables", **in National Review,** 24 Jul 2013

[3] Gul Tuysuz**,** Raja Razek, and Nick Walsh, "Al Qaeda-linked group strengthens hold in northern Syria", CNN, 6 Nov 2013

ب- **أوجه الاختلاف مع "الدولة الاسلاميّة"**

قال أمير طالبان باكستان "بيت الله مسعود" في ك2 2007، بأنّه ما من شيء غير الجهاد يمكنه إحقاق السلام في العالم. وأنهم (الطالبان) سوف يستمرون بالنضال حتى دحر الجيوش الأجنبية، ثمّ سيقومون بمهاجمتهم في الولايات المتحدة وبريطانيا حتّى يعتنقوا الاسلام أو يوافقوا على دفع الجزية.[1] ويظهر الاختلاف مع أفكار "الدولة الاسلاميّة" لناحية عدم إشارة هذه الأخيرة بأي شكل من الأشكال الى السلام، بالإضافة الى توجيه "الدولة الاسلاميّة" لهجماتها الى أوروبا كوسيلة لنشر الرعب وتخفيف الضغط عن الجبهات الداخليّة، لا كوسيلة هجومية لإجبار الغرب على اعتناق الاسلام.

إن انضباط ومبادئ "الدّولة الاسلاميّة" تظهر أنها أكثر تطوّراً من الطّالبان ومن الحركات الثّوريّة في أميركا اللّاتينيّة التي كانت تسعى الى استغلال المقوّمات الاقتصاديّة – وغيرها – للسكّان، كما تظهر تطوّراً بالنّسبة لمقاتلي الزّرقاوي الذين يسعون لدخول الجنّة عن طريق العمليّات الانتحاريّة بحسب اعتقادهم. فهدف مقاتلي "الدّولة الاسلاميّة" لا يقتصر على الجنّة[2] بل على تجسيد الخلافة على الأرض بشكل معاصر.

كما أن "الدّولة الاسلاميّة" تظهر حنكة سياسيّة أكبر من الطّالبان، لناحية المرونة، فترحّب بالّذين يعتنقون الدّين الاسلامي ويلتحقون بها، كما تظهر الاستعداد أحياناً لاخلاء سبيل بعض المخطوفين لقاء فدية[3]، خصوصاً عندما تعاني من ضائقة ماديّة.

والطّالبان، كالوهابيّة، ترفض التكنولوجيا بينما تعتمد عليها "الدولة الاسلاميّة" لنشر الأفكار، والتطويع والحرب النفسيّة.

بالإضافة الى ما تقدّم، تركّزالطَالبان على المدارس الدّينيّة بينما "الدولة الاسلامية" أكثر واقعيّة وتركّز على التنظيم كدولة. ويظهر هذا الأمر جليّاً من خلال تدمير الطالبان للتماثيل والآثار باعتبارها أصنام، في حين تقوم "الدولة الاسلاميّة" ببيع الآثار لقاء مبالغ طائلة، وإن كانت تدمّر بعضها لنشر الصور عبر وسائل الاعلام.

رابعاً: علاقة "الدولة الاسلامية" بـ"التّوحيد والجهاد"

أسسها الزرقاوي في الأردن.أخذت عنها "الدولة الاسلامية" العداء للأنظمة العربيّة.

الفارق الأكبر بين التنظيمين هو تركيز حركة التّوحيد على الجغرافيا بشكل كبير.

خامساً: علاقة "الدولة الاسلامية" بالإخوان

هي حركة مسلّحة وهابيّة الأصل، ظهرت في مطلع القرن الماضي.عُرف الإخوان بالتطرّف الزّائد الشّبيه الى حدّ ما ب"الدّولة الاسلاميّة". وقد قاموا بحملة لتدمير القباب على القبور في مكّة، وحاولوا منع الشّيعة من ممارسة شعائرهم الدّينيّة، وإجبارهم على اعتناق الإسلام السنّي بالقوّة. كما اعتدوا على النّساء بسبب "انتهاك ملابسهنّ لما هو مقبول".[4] وقد نجحوا الى حدّ كبير، حتّى قرّر ابن سعود قمع حركة الإخوان والقضاء عليها، فسمح للشيعة بممارسة الشعائر الدّينيّة ومنعهم من بناء مساجد ومدارس جديدة.[5] وقد كان الإخوان يسعون الى التّطبيق الصّارم للعقيدة الوهّابيّة لكنّ ابن سعود وضع حدّاً لهم خصوصاً في الأمور المتعلّقة بالمظاهر الاجتماعيّة كالتّدخين وممارسة الشعائر الدّينيّة في الأضرحة. وبالرّغم من العادات والتّقاليد العربيّة بين القبائل بعدم التّعرّض لغير المقاتلين أثناء الحروب، وتقليل القتل قدر المستطاع، عرف الإخوان بقتل السّجناء، النّساء والأطفال وكلّ من يرفض "الاهتداء" الى عقيدتهم.[6] كما قاموا بثورة ضدّ

---

[1] Robert Spencer, op.cit., P 56

[2] Loretta Napoleoni, op.cit., P 67

[3] Ibid., P 139

[4] John Habib, op.cit., P38

[5] Rainer Brunner and Werner Ende, **The Twelve Shia in Modern Times: Religious Culture and Political History,** Leiden, 2001, PP 248-254

[6] John Habib, op.cit., PP 42-43

ابن سعود الذي قضى عليهم وثبّت أولويّة الملكيّة على الدّين[1] بعد أن حاول مراراً منعهم من التّعرّض للبدو. فسنة 1929 قضى عليهم في معركة السّبلة.[2] واستسلموا نهائيّاً أمام الجيش البريطاني سنة 1930. وتمّت إعادة استيعاب قسماً من هؤلاء الثوّار في المملكة، ليشكّلوا الجيش الأبيض – لاحقاً الحرس الوطني –[3] بعد أن تخلّوا عن التشدّد الذي عُرفوا به سابقاً وأعلنوا الولاء للملك.

سنة 1979، سيطرت مجموعة مسلّحة بقيادة "جهيمان العتيبي" على الحرم المكّي، بهدف الاطاحة بالأسرة المالكة. واعتبر العديد أن في الأمر عودة الإخوان الذين تمّ قمعهم قبل 50 سنة من الحادثة. وقد صرّح "العتيبي" بأن ابن سعود استفاد من الإخوان الذين قاتلوا من أجله ثمّ تحالف مع المسيحيّين وأوقف الجهاد خارج شبه الجزيرة".[4] وهو بذلك يدعو الى الجهاد عبر الوطني، لذلك اعتبر العديد أنّ "القاعدة" أُعطيت دفعاً كبيراً على أثر القضاء على حركة "العتيبي" وإعدامه مع جميع مناصريه. كما اعتبر أن المسلمين باتوا يقبلون حكماً كافراً والعلماء يبايعون حكّاماً فاسدين مقابل المراتب والغنى.[5] واعتبر العتيبي أن "آل سعود لا يأبهون بالمبادئ الاسلاميّة بسبب القبول بطلب صور شمسيّة من الطلّاب في الجامعات، إضافة الى نقش الملك على العملة،[6] وجود الكحول، بثّ الصّور المشينة على التّلفزيون، ووجود المرأة في أماكن العمل".[7] فظهر تطابق بين فكر "العتيبي" وفكر حركة "الإخوان"، بالإضافة الى تعاطف مع "الاخوان المسلمين".

وقد تكون أفكار العتيبي التي هي تجديد لأفكار الاخوان، الأقرب الى "الدّولة الاسلاميّة"، لناحية:

- رفض الخلافة السّعوديّة.
- تكفير باقي الأديان وحتّى المسلمين الذين لا يشاركونه الرّأي وتدمير أماكن العبادة.
- إجبار الجميع على اعتناق الإسلام بالقوّة.
- الجهاد عبر الوطني.
- التّشدّد المطلق في تطبيق الدّين حسب تفسير خاص بهم بعيد عن أفكار علماء الدّين الاسلامي والمسلمين.
- الاعتداء على النساء وقتل الأطفال.

وكما أشرنا سابقاً، فإنّ المرشد الروحي لأبو بكر البغدادي، الشيخ يوسف القرضاوي، اعتبر أن البغدادي يشير الى نفسه على أنّه من الإخوان، بالرغم من عدم وجود تصريح واضح من البغدادي حول الأمر. لكنّ ممارسات تنظيم البغدادي تشير الى تشابه مع ممارسات الإخوان، خصوصاً لجهة عدم التواني عن القيام بأي أمر، مهما بلغت وحشيّته، للوصول الى الأهداف السابق ذكرها.

استغلّ الجهاد السلفي عبرالوطني وجود أفكار قديمة تقول بأن العالم يقسم الى قسمَين: دار الإسلام ودار الحرب (دار الاسلام يتضمّن الأمم والأراضي الخاضعة لسيطرة المسلمين وحيث الشريعة هي السلطة الأعلى، ودار الحرب هي الأمم والأراضي الخاضعة لسيطرة غير المسلمين والتي لا تخضع للشريعة)[1]. وقامت الحركات المتطرّفة بتفسير هذه الأفكار بطريقة

---

[1] David Commins, op.cit., P 80
[2] John Habib, op.cit., P 140
[3] Ibid., PP 151-160
[4] David Commins, op.cit., P 165
[5] Ghassan Salamé, "Islam and Politics in Saudi Arabia", **in Arab Studies Quarterly**, Vol 9, No.3, 1987, P 315
[6] Ghassan Salamé, op.cit., P 316
[7] William Ochsenwald, "Saudi Arabia and The Islamic Revival", **in International Journal of Middle East Studies",** Vol.13, No.3, 1981, P 276

تخدم مصالحها، فحواها أنّ هناك نزاع مستمرّ بين دار الاسلام ودار الحرب حتّى تحويل هذا الأخير الى دار الاسلام، وتأسيس دولة اسلاميّة دوليّة تُعرف بالخلافة.[2] واستغلّت "الدولة الاسلاميّة" هذه النقطة لإعلان الجهاد وإطلاق عمليّاتها الارهابيّة الخارجيّة. ومن الضروري الإشارة الى أنّ تقسيم العالم الى هاذين القسمَين المتنازعين لا يمتّ بصلة الى التعاليم الاسلاميّة الرسميّة الحقيقيّة، بل هو طريقة استخدمتها "الدولة الاسلاميّة" وقبلها العديد من المنظّمات، من أجل تبرير الأعمال الارهابيّة، ونشر فكرة الأمّة عبر الوطنيّة لاستقطاب المتطوّعين والمتبرّعين من جميع أنحاء العالم، بالإضافة الى العمل على فكّ الارتباط بين هؤلاء الأفراد والقوانين الوضعيّة والمؤسسات في الدّول التي يعيشون فيها.

في بدايات "الدّولة الاسلاميّة"، كانت الايديولوجيا شبه غائبة، مع امتناع عن الفتاوى والدّروس الدّينيّة بشكل كبير والاستعاضة عنها بوعود سياسيّة بخلاص الأمّة الاسلاميّة من الظّلم الذي كانت تعانيه لفترات طويلة. ومع الوقت، بدأت تتكوّن العقيدة شيئاً فشيئاً مع الحاجة الى تصدير فكر متماسك ومتكامل.

ومع اعتقادنا بأن إيديولوجيا "الدولة الاسلاميّة" ومحاولتها تكوين نظرة شاملة للإجابة على الأسئلة التي تُطرح من جميع جوانب الحياة، هي وسيلة للانتشار، التجنيد، تبرير الأعمال الوحشيّة والاستمرار، فقد تبيّن لنا من خلال مقارنتها مع مختلف العقائد المعروفة، انطلاقاً من المفاهيم السابق ذكرها/ ما يلي:

- هي جهاديّة هجوميّة لناحية استخدام الجهاد لبناء الأمّة ونشر الإسلام بالقوّة، بطريقة مشوّهة ومحوَّرة.
- وهي سلفيّة جهاديّة لناحية معاداتها للحكومات العربيّة والغربيّة واستهدافها بالقوّة، ورفض وجهات نظر المسلمين الآخرين.
- وهي عبر وطنيّة لجهة:

سعيها الى تأسيس الأمّة الاسلاميّة الجهاديّة عبر الوطنيّة.

وعبور أفكارها الارهابيّة للحدود والوصول الى الأفراد حول العالم، والعمل على التأثير المباشر للفكرة الارهابيّة بالفرد، لينطلق الى تنفيذ الاعتداءات من تلقاء نفسه.

إذاَ، تشكّل السلفيّة الجهاديّة عبر الوطنيّة أساس العقيدة والاستراتيجيّة في آن، ممّا يجعل مكافحة "الدولة الاسلاميّة" صعبةً، تعجز عنها الدّول والجيوش بمفردها، وتتطلب إدارة دوليّة سنتطرّق إليها بالتفصيل. خصوصاً أنّه، ومن خلال "الدولة الاسلاميّة"، بات للسلفيّة الجهاديّة عبر الوطنيّة شبه دولة.

كما أخذت أفكاراً عامّة عن الحركات المتطرّفة التي ذكرناها سابقاً، وطوّرتها لتصبح أكثر عنفاً، على الشكل التالي:

- اعتبار الاسلام ايديولوجيا
- تكفير المسلمين والمسيحيين على حدّ سواء وعدم القبول بأيّة وجهة نظر أخرى بحجّة حماية الأمة من أعداء الدّاخل، وتطبيق عقوبات قاسية بحقّ المعارضين.
- الهجرة الى أرض الاسلام. فبحسب الصحيفة الخاصة "بالدولة الاسلاميّة" "دابق"، إنّ ترك "دار الاسلام" للذهاب الى "دار الكفر" خطيئة عظيمة، فواجب المسلم هو "الهجرة" الى "الدولة". وعلّقت الصحيفة على الصورة الشهيرة للطفل "ايلان" الذي توفي غرقاً، أنّ بعض اللاجئين يضحّون بحياة أولادهم بذهابهم الى أوروبا.[3]

---

[1] Majid Khaddouri, **War and Peace in The Law of Islam,** Lawbook Exchange, NJ, 2010, PP 170-171

[2] Ibid., PP 16-17

[3] Spencer Ackerman, "Islamic State uses image of Alan Kurdi to threaten Syrian refugees for fleeing", **in The Guardian,** 9 Sep 2015

- التوليف بين الشرطة العاديّة والشرطة الدينيّة.
- السعي الى تأسيس الخلافة التقليديّة
- إعادة تاسيس الأمّة الاسلاميّة عبر الوطنيّة. واستخدام مفهوم هذه الأمّة وربطها بتطبيق الشريعة في كل الأزمنة والأماكن، أي خارج إطار الجغرافيا والوقت، لتتفوّق على جميع القوانين الوضعيّة.
- العداء للأنظمة العربيّة والغربيّة
- التطهير على أساس ديني
- ممارسات وحشيّة كالاعتداء على النساء وقتل الأطفال وغيرها.

إنّ نظرة "الدولة الاسلاميّة" الى التّاريخ هي نظرة صراع بين الإيمان والكفر. وهي الفكرة الأساس في كتابات مؤسّس الجماعة الاسلاميّة في الهند "أبو الأعلى المودودي".[1] كما تعتبر أنّ "التيّار" الاسلامي الممارس من قبل المسلمين اليوم تمّ "اختراعه" خلال القرون الماضية.

وأعلن البغدادي سنة 2015 أنّ الإسلام دين الحرب وأن الرسول (صلعم) بُعث بالسيف.[2] وبحسب التفسير الخاطئ الذي تقوم به "الدولة الاسلاميّة" للدين الاسلامي، فإنه لا يمكن التعايش بين الاسلام وباقي الأديان.

إنّ عقيدة "الدولة الاسلاميّة" أقرب الى القاعدة منه الى الوهابيّة لناحية عدم التركيز على إقامة الأداء الصحيح لعبادة الله، مكافحة عبادة الأوثان، والامتثال للشريعة الاسلاميّة، بل الارتكاز على إنشاء دولة للمجاهدين ونشر الجهاد عبر الوطني للوصول الى أفراد "الأمة" حول العالم عن طريق بثّ أفكار العنف والرعب التي تجذب العديد من المقاتلين، لا عبر بثّ فكر دينيّ متماسك كالإخوان المسلمين، أو الوهابيّة أو غيرها.

وتتّفق عقيدة "الدولة الاسلاميّة" مع نظريّات سيّد قطب الذي تبنّاه لاحقاً بن لادن، لناحية أنّ الحاكم الذي لا يحكم بصرامة وفق الشريعة الاسلاميّة، هو كافر يجب أن يُخلع من منصبه. من هنا، تدعو "الدولة الاسلاميّة" الى خلع الحكّام العرب وخصوصاً الملك السعودي، بينما تعتبر العقيدة الوهابية أنه من حقّ المحكومين عدم الطاعة للحاكم في حال أمر هذا الأخير المؤمنين بانتهاك وصيّة دينية.

وتجد الإشارة الى أنّ إصدار الفتاوى لدى "الدولة الاسلاميّة" محصور برجال دين، ولا يحقّ لأحد القتل بدون فتوى سوى على أرض المعركة. واللّغة المعتمدة هي العربيّة الفصحى كما لدى أغلبيّة المجاهدين حول العالم. كما تستخدم داعش الأئمّة المحلّيّين لتقليب السكّان بعضهم على بعض لإضعافهم. ويطلب منهم الوعظ حول 3 مفاهيم أساسيّة مشتركة لدى المجموعات السّلفيّة والجهاديّة، وهي التّوحيد، البدعة، والولاء والبراء.

وفي النهاية، يمكننا القول أن **قيادات "الدولة الاسلاميّة" هي بالأساس ذات أصول مرتبطة بالإخوان المسلمين**، اعتمدت على أفكار بعض قيادات هذه الحركة، وخصوصاً سيّد قطب، **وطبقتها على طريقة تنظيم "الإخوان"** للوصول الى أهدافها، وأنّه يمكن **للإدارة الدّوليّة التنسيق** مع حركات مؤثّرة عديدة، في طليعتها **الوهابيّة** – التي تتخلّى شيئاً فشيئاً عن التطرّف على مستوى الدّولة نحو تقبّل الأفكار الليبراليّة خدمة للاقتصاد ومتطلّبات الحداثة – للحدّ من المدّ الفكري – **الإيديولوجي "للدولة الاسلاميّة" بواسطة السلفيّة الجهاديّة عبر الوطنيّة.**

الفقرة الثالثة: الاستراتيجية الفكرية والعسكرية "للدولة الاسلاميّة"

ارتكزت استراتيجية "الدولة الاسلامية" الى حدّ كبير على اللعب على التناقضات في سياسات دول المنطقة والفاعلين الجدد بشكل عام وكان لها قدرة كبيرة على التأقلم مع عالم ما بعد الحرب الباردة، واستغلال عالم "الحرب الباردة الجديدة" المتغيّر باستمرار. ففي عالم التحالفات المتعددة

[1] David Commins, op.cit., P 146
[2] Andrew Hosken, op.cit., P 14

الأقطاب، والمتغيّرة، يجد هذا التنظيم العديد من الداعمين الظرفيين ووسائل التمويل والتجنيد في المنطقة والعالم، ممّا يمكّنه من مواجهة عدّة أطراف في آن واحد: جيوش نظاميّة، التحالف الدّولي وعلى رأسه الولايات المتحدة، روسيا، مجموعات سوريّة مسلّحة معارضة، مجموعات ارهابية، البشمركة الكرديّة، الميليشيات المدعومة من عدّة دول في المنطقة، بالإضافة الى دخول الجيش التركي على الخطّ...

ويعتمد نجاح استراتيجية "الدولة الاسلاميّة" على تداخل عدّة عوامل: عالم متعدد الأقطاب، إتقان استخدام التكنولوجيا الحديثة، محاولة واقعيّة لبناء دولة-أمّة، ذكاء حادّ في استغلال الوضع النفسي للمهاجرين الشرق الأوسطيين، وظلال ردّ الغرب على اعتداءات 11 أيلول التي أغرقت اقساماً من الشرق الأوسط في عقد من الحروب الطائفيّة.[1]

بحسب الجنرال الأميركي المتقاعد Michael Flynn، الجنرال المتقاعد James Livingston و مستشار الكونغرس لمكافحة الإرهاب Michael Smith، تستخدم داعش سوريا كقاعدة عمليّات خلفيّة لدعم جهادها في العراق، الذي قد يمتدّ قريباً الى الأردن. بالإضافة الى ذلك، تُستخدم ليبيا اليوم كقاعدة عمليّات خلفيّة من قبل داعش وعناصر جهاديّة أخرى تسعى الى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، على الرغم من التخطيط لهجمات في أوروبا وأميركا الشماليّة.[2]

ويبدو أنّ "الدولة الاسلاميّة" تركّز جهدها الأساسي فعلاً في العراق، وتستخدم سوريا وليبيا كقواعد خلفية لوجستيّة وبشريّة، وامتداد حيوي لعملها الارهابي واستمراريّتها. من هنا، فإن أي جهد لمكافحة هذا التنظيم في العراق يجب أن يأتي من ضمن استراتيجيّة كاملة على صعيد الشرق الأوسط، وهذا ما يبدو صعباً للغاية حتى الآن بالنسبة للدول والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة، وذلك سبب إضافي لإدخال الإدارة الدولية وأدواتها في المواجهة.

وتذكّرنا هذه الاستراتيجيّة، باستخدام الثوار السوريين ضدّ الفرنسيين، لفلسطين – الواقعة تحت الانتداب البريطاني – كقاعدة لجمع الرجال والسلاح وتهريبهم على الحدود في أوائل القرن الماضي، واستخدام الثوار الفلسطينيين للاستراتيجيّة نفسها في الثلاثينيات، عن طريق تهريب السلاح والرجال من سوريا – الواقعة تحت الانتداب الفرنسي – الى الأراضي الفلسطينيّة. كما قام الثوار الفلسطينيّون باستخدام الدين كسلاح فعّال، فمنعوا المظاهر "التركيّة" كلباس الطربوش واستعاضوا عنه باللباس الاسلامي (للرجال والنساء)، ومنعوا الرجال من حلق ذقونهم[3]...

وقد تطرّقنا الى هذا التشابه التّاريخي، عارفين بأنّ الثوار السوريين والفلسطينيين لا يشبهون ولا يتشابهون مع إرهابيي "الدولة الاسلاميّة"، ولكن للإضاءة على كون "الدولة الاسلاميّة" تستخدم تفسيرها الخاص للدين الاسلامي – وهو تفسير خاطئ دون شك – كما تستخدم التناقضات بين الدول الكبرى والاقليميّة، وتلعب على المتغيّرات، تماماً كما كان الثوار العرب يحاولون استغلال تضارب المصالح الفرنسيّة- البريطانيّة، بالإضافة الى بعض اللاعبين الاقليميين في تلك الفترة، كالعثمانيين، الملك فيصل، وآل سعود، وغيرهم. وكما لجأ البريطانيّون الى اليهود وأعادوا إحياء وعد بلفور، مستخدمين العصابات كالهاغانا وغيرها لقمع الفلسطينيين، وصولاً الى إعلان دولة اسرائيلية، تقوم الولايات المتحدة وروسيا اليوم، بدعم الأكراد، مع إعادة إحياء لحلم الدولة الكرديّة الكبرى، التي باتت أقرب الى الواقع منه الى الحلم في سوريا والعراق، مع صعوبة تحقيقها في تركيا وإيران. مع العلم بأن بريطانيا لم يكن باستطاعتها توفير القوى العسكرية اللازمة لقمع الثورة العربيّة في ذلك الوقت بسبب التهديد الألماني في أوروبا، تماماً كما لم يعد باستطاعة قوّات التحالف اليوم أن توفّر القوى العسكريّة اللازمة لقتال "الدولة الاسلاميّة" بسبب عدم القدرة على تحمّل الخسائر البشريّة والأعباء الماديّة.

---

[1] Loretta Napoleoni, op.cit., P 30

[2] Michael Flynn, James Livingston and Michael Smith, op.cit.

[3] James Barr, **A Line in The Sand: Britain, France and The Struggle That Shaped The Middle East,** Simon & Schuster, London, 2012, P 171

بند أوّل: الاستراتيجيّة المعنويّة والفكريّة

ومن أهمّ الخطوط العريضة للاستراتيجيّة المعنويّة والفكريّة "للدولة الاسلاميّة":

أوّلاً: نشر الرعب

لقد ذكرنا خلال تعريفنا للارهاب أنّ الخوف هو أحد أركانه الأساسيّة. فهو وسيلة فعّالة لشلّ الاقتصاد، تخفيض المعنويّات وتحقيق مكاسب على الأرض. وما يميّز "الدولة الاسلاميّة" في هذا المجال أمران أساسيّان:

- اختيار أهداف عشوائيّة، ممّا يصعّب مهمّة رجال الأمن من جهة، ويزيد الرّعب من جهة أخرى.
- استخدام التكنولوجيا وخصوصاً وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الرّعب. فضلاً عن استخدام وسائل الاعلام العالميّة والمحليّة بشكل غير مباشر، إذ إنّ تغطية الاعلام لجرائم التنظيم تساهم في نشر الرّعب وتحقيق أهدافه.

فالتنظيم يسعى الى نشر الرعب بشكل يساعده على إخضاع السكّان بشكل أسرع وأكثر فعاليّة، والقضاء على أيّة مقاومة لنشاطاته الارهابيّة في المناطق التي يدخل إليها محتلّاً. فينشر مقاطع فيديو لأطفال يقومون بإعدام أشخاص، وصوراً لارتكاب جرائم بأبشع الطرق التي يمكن أن يتخيّلها العقل البشري، علماً أنّ جميع طرق التعذيب والقتل التي يستخدمها تمّ استخدامها في حروب مختلفة سابقاً في أميركا اللاتينيّة، يوغوسلافيا، لبنان...

ثانياً: جعل القطاع الجغرافي آهلاً بالسكّان الموالين على المدى البعيد

تسعى "الدّولة الاسلاميّة" الى جعل القطاع الجغرافي الذي تسيطر عليه أهلاً بالسكّان الموالين على الطّريقة الرّومانيّة كما ذكرنا في الفصل الأول. فكما قام مؤسّسو روما ببناء الأمّة عن طريق تشكيل عائلات جديدة – لتحويل القطاع من ميدان عسكريّ الى مدينة حقيقيّة فقاموا بخطف نساء من الأمم المجاورة – كذلك قام مقاتلو الدّولة الاسلاميّة بخطف نساء وتزوّجنهنّ أو اعتدوا عليهنّ بالقوّة.[1] وقد حصل هذا الأمر في أماكن عدّة ك"بيجي" (العراق)، و"الرقّة" (سوريا).

كما تحاول "الدولة الاسلاميّة" تربية جيل من المجاهدين من خلال نظام تعليمي كامل. ومنذ احتلال الرقّة، تمّ إقفال المدارس والجامعات، وبدأت "الدولة الاسلاميّة" بتجنيد الأطفال بأعداد كبيرة في مخيّمات التدريب، خصوصاً منذ عمر 8 سنوات (أشبال الخلافة)[2] عن طريق إعطائهم مساعدات مدرسيّة ومنح، ومن ثمّ إعطائهم دروساً عن الأسلحة وتكليفهم بمهمّات خطرة كالعمليّات الانتحاريّة. وتمّ وضع الأطفال في "مخيّم تدريب الشريعة" خارج الرقّة من أجل نوع أو نوعَين من التدريب. الدورة التدريبية البطيئة تتضمن 45 يوماً من التلقين العقائدي الأساسي، يليها 3 أشهر من التدريب العسكري على استخدام القنابل والأسلحة. كما يتمّ التدريب بشكل سريع للغاية عند حاجة "الدولة الاسلاميّة" للمقاتلين بشكل سريع.[3] ويشكّل تجنيد الأطفال معضلة كبرى، تؤكّد على أن الصراع الأساسي مع "الدولة الاسلاميّة" ليس صراعاً عسكريّاً فحسب، فما هي الخطّة التي اقترحتها الأمم المتحدة، أو التحالف الدولي، أو الدول التي تقاتل "الدولة الاسلاميّة" حتّى الآن، لاستيعاب وإعادة تأهيل آلاف الأطفال الذين يتمّ تدريبهم ليكونوا الأجيال القادمة من مقاتلي وقادة "الخلافة"؟

إنّ معالجة هذه المشكلة الشائكة لا بدّ من أن يكون عنوانها الإدارة الدوليّة، وبمشاركة الجمعيات المختصّة في هذا المجال. وبحسب Mia Bloom[4]، "ليس تجنيد الاطفال في "الدولة الاسلاميّة"

---

[1] Loretta Napoleoni, op.cit., P 86

[2] Faith Karimi and Greg Botelho, "ISIS putting price tags on Iraqi children, selling them as slaves, U.N. says", CNN, 6 Feb 2015

[3] Andrew Hosken, op.cit., PP 231-232

[4] باحثة في Combating Terrorism Center في الأكاديمية الحربية الأميركية

قسريّاً كما يحصل في إفريقيا. ولم يتمّ خطف الأطفال أو إجبارهم".[1] بمعنى أن معظم التجنيد يتمّ برضى الأهل الذين هم من مقاتلي التنظيم. وتجاهر داعش بنيّتها تربية الجيل القادم من الجهاديين، وتدعوهم "أشبال الخلافة". علماً أنّ ظاهرة تجنيد الأطفال ليست غريبةً عن العراق حيث كان يتمّ تجنيد "أشبال صدّام" في السابق.

ثالثاً: تراجع الحرب الكلاسيكيّة لصالح الحرب الايديولوجيّة

في ك2 2015، اعلن النّاطق باسم "البنتاغون" الأدميرال جون كيربي أنّ داعش أصبحت في وضع دفاعي بعد أن تمّ ايقاف الزّخم الذي كانت تتمتّع به عن طريق الحركة السّريعة في شمال وغرب العراق، واحتلال الموصل، الفلّوجة، والرّمادي.[2]

بالرّغم من التّراجع الواضح للزخم في الأعمال العسكريّة شبه الكلاسيكيّة على الأرض في العراق، سوريا وليبيا، إن كان بسبب عدم قدرة "الدّولة الاسلاميّة" على التّوسّع أكثر أو كونها لا تبغي ذلك، فبعد هذه التّصريحات المطمئنة من البنتاغون، قامت "الدّولة الاسلاميّة" بعشرات الاعتداءات في فرنسا، الولايات المتحدة، مصر (الطّائرة الرّوسيّة)، لبنان، تونس، بريطانيا، بلجيكا، ألمانيا، وغيرها، بالإضافة الى تفكيك خلايا كانت على وشك تنفيذ أعمال إرهابيّة في دول عديدة. وقد قام بهذه الأعمال مقاتلون أتوا من سوريا والعراق، بالإضافة الى إرهابيّين يحملون جنسيّات غربيّة، تأثّروا بأفكار "الدّولة الاسلاميّة" وأعلنوا الولاء لها، حتّى أنّ بعض الاعتداءات حصلت بدون اتّصال مسبق بين الارهابيّين المنفّذين وقيادات "الدّولة الاسلاميّة".

فبمقابل تراجع زخم الحرب الكلاسيكية على الأرض واعتماد "الدّولة الاسلاميّة"حرباً دفاعيّة عسكرياً، بادرت الى الهجوم داخل الدّول التي تحاربها مستخدمة الجهاد عبر الوطني كسلاح، وبالوسائل المتاحة للمنفّذين التي تتراوح بين سكّين خاص بالاستعمال المنزلي، وصولاً الى المتفجّرات، مروراً بشاحنة كما حصل في فرنسا.

رابعاً: البروباغندا

قالت كارين كوينغ أبو زيد عضو لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة في سوريا: "إن الكثيرين من المتمردين كانوا يلتحقون ب"داعش"، يرون أنها أفضل، هؤلاء الرجال أقوياء، إنهم ينتصرون في المعارك، يحصلون على أموال، بامكانهم تدريبنا"[3]. هذه هي الصورة التي حاولت ونجحت "الدولة الاسلاميّة" في تسويقها في عالم التطرّف، صورة القوّة، السيطرة، والانتصارات.

لقد فهمت "الدولة الاسلاميّة" أمراً لم تفهمه القاعدة، وهو أنّ الخوف سلاح غزو أقوى بكثير من الدروس الدينية. كما فهمت أن العنف الزائد يحتلّ العناوين الكبرى. ففي المجتمع الافتراضي، و"مجتمع استراق النظر"، أصبحت "السّاديّة" المعروضة تشكّل المشهد الكبير. والغموض يلعب دوراً كبيراً في تحفيز المخيلة الجماعية.[4]

وبحسب مبعوث الأمم المتحدة الخاص الى العراق Nickolay Mladenov: "إن تكتيك "الدولة الاسلاميّة" في العنف في توسّع مستمرّ يوميّاً." ولكن، تجدر الإشارة الى أن تركيز "الدولة الاسلاميّة" على العنف هو في خدمة البروباغندا وليس العكس، إذ إن التسويق للعنف أثبت أنه السلاح الفتّاك الذي لم تقدر الأجهزة الأمنية أن تقضي عليه، ولن تقدر على القيام بذلك بالوسائل التقليدية. فالبروباغندا المتطرّفة لا بدّ أن تواجَه ببروباغندا معتدلة وبالوصول الى الأفراد قبل أن يتمكّن الفكر المتطرّف من التسلّل إليهم.

والجرائم والفظائع التي ترتكبها "الدّولة الاسلاميّة" والتي يعتقد العالم بأنها فريدة من نوعها ليست كذلك، لكنّ الفارق هو في قوّة البروباغندا التي تنشر هذه الفظائع من أجل بثّ الرعب، الحرب النفسيّة، واستمالة المتطوّعين المحتملين من مجرمين حول العالم. فعلى سبيل المثال، خلال

---

[1] Erin McLaughlin, "How ISIS recruits children, then kills them", CNN, 22 Feb 2016

[2] Barbara Starr, "Pentagon: We're gaining on ISIS", CNN, 6 January 2015

[3] باتريك كوكبيرن، المرجع السابق، ص 16

[4] Loretta Napoleoni, op.cit, PP 20-21

التسعينيات في Sierra Leone، قامت "الجبهة الثورية المتّحدة" RUF بتجنيد أطفال (يبلغون 13 سنة أو أقل من العمر)، وأجبرتهم على تعاطي المخدرات وقتل أهلهم، بالإضافة الى القيام بأبشع الجرائم كطعن الحوامل، واغتصاب النساء. كما قامت هذه المنظمة بهجوم على العاصمة Freetown حملت عنوان عدم بقاء أي شيء على قيد الحياة[1]، حيث تمّ القيام بأعمال قتل واغتصاب عشوائيّة. دون أن ننسى المجازر في شمال أوغندا ورواندا وغيرها، وفي حروب أهليّة في إفريقيا، أميركا اللاتينية، وغيرها.

أ- وسائل البروباغندا

استعارت "الدّولة الاسلامية" أساليب الPropaganda الغربيّة. فعمدت الى نشر أفكار غامضة ومخيفة. ففي عالم الانترنت اليوم، بقدر ما يكون الخبر مخيفاً وغريباً، بقدر ما يتمّ التّداول به، وبقدر ما يتمّ التّداول به بقدر ما يشعر متتبّعو الأخبار بصحّته. فعلى سبيل المثال، يقوم مقاتلو "الدّولة الاسلامية" برمي الأفراد المتّهمين بالمثلية الجنسيّة من المباني العالية، وهو أمر غير موجود نهائيّاً في الشّرع الاسلامي. ويقوم الملايين من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بمشاهدة هذه المشاهد نظراً لغرابتها ومن باب الفضول، فتزداد نسب المشاهدة ككرة الثلج. فأهميّة الأمر بالنّسبة "للدّولة الاسلامية" هي في غموضه وظلاميّته، لذلك تتمّ الإضاءة عليه بشكل أكبر. وتستخدم "الدولة الاسلاميّة" تقنيّات عالية جدّاً في حملاتها الاعلاميّة، فتصوّرُ المشاهد بتقنيّة شبيهة بأفلام السينما. وللحقيقة فإنّ الوسائل الدّعائيّة في الحرب على "الدولة الاسلاميّة" التي تعتمدها دول المنطقة تعتبر بدائيّة للغاية إذا ما قورِنت بتقنيات المنظمة الارهابيّة.

وقد قام البغدادي بتوثيق المجازر التي قامت وتقوم بها منظّمته في العراق بدقّة من خلال تقريرسنوي بعنوان "النّبأ"، من حوالي 400 صفحة، يتمّ تفصيل الأعمال الارهابية من خلاله وتبويبها بحسب النوع، المنطقة الجغرافيّة، وغيرها من المعايير. وتشكّل هذه التقارير أدوات بروباغندا مهمّة بيد "الدولة الاسلاميّة" لتُظهر نفسها بصورة الدّولة البيروقراطيّة المركزيّة، القادرة على توثيق أعمالها بدقّة، بحيث أنه ما من عمل عشوائي، بل أعمال عدائية منسّقة بدقّة وفقاً لأوامر من الخليفة المزعوم، وكلّ ذلك في إطار السعي للحصول على "الشرعيّة بنظر الأمّة". وتدلّ هذه التقارير على أنّ الأعمال التي يقوم بها التنظيم الارهابي منظّمة للغاية وشبيهة بأعمال جيش محترف. ونلاحظ أنها تشمل العراق فقط، ولا تتطرق للأعمال الارهابية في سوريا، ربما بسبب وجود تاريخ للتنظيم في العراق قبل "الدولة الاسلاميّة" فيما يختلف الأمر في سوريا حيث بدأت المنظمات الارهابية بالانتشار على نطاق واسع بعد اندلاع الحرب، والفوضى العارمة مع وجود عدد هائل من الفصائل الجهاديّة. كما قد يعود السبب الى محاولة "الدولة الاسلاميّة" تقويض عمليّة إعادة بناء الدّولة العراقيّة المركزيّة، في حين يبدو أنّ هذا الأمر بعيد المنال حاليّاً في سوريا حيث لا زالت الحرب في أوجّها، وما من جهة تستطيع السيطرة على كامل الأراضي السوريّة في المستقبل القريب. كما قد يعود السبب الى كون سوريا تشكّل نوعاً من القاعدة الخلفيّة للعمليّات العراقيّة التي تشكّل مسرح الحرب الأساسي، بحسب تحليلنا السابق.

[1] Francis Fukuyama, op.cit., P 299

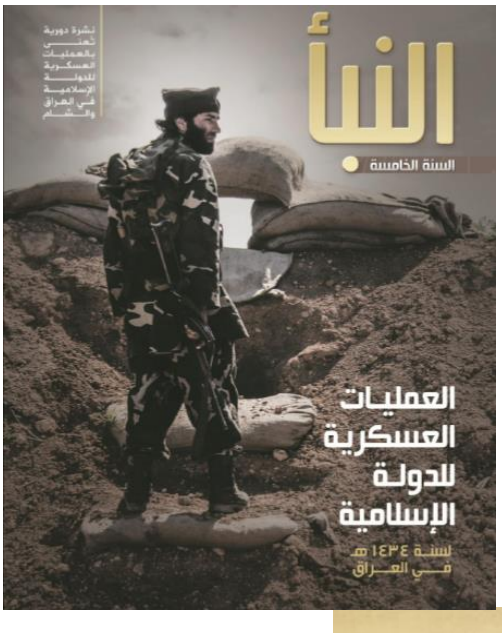

Source: Alex Bilger, "ISIS Annual Reports Reveal a Metrics-Driven Military Command", Institute for the Study of War (ISW), 22 May 2014

وقد لاحظ خبراء أمنيّون عدّة نقاط إضافيّة في هذه التقارير، بعد أن قامت العديد من المنظّمات الأمنيّة غير الحكوميّة بتحليلها مراراً وتكراراً. ففي هذه التقارير، تميّز "الدولة الاسلاميّة" بين السيارات المفخخة وبين السيارات المفخخة التي يقودها الانتحاريّون، إذ إنّ معظم الانتحاريين في العراق هم من الأجانب[1]، وبالتالي فإن الإضاءة على نجاح الأعمال الانتحاريّة يعتبر جزءاً من البروباغندا الهادفة الى تجنيد المزيد من الأجانب. وفي تقرير سنة 2013 (في النبأ) أُضيف نوع جديد من الاعتداءات هو تهجير ما تسمّيه "الدولة الاسلاميّة" "الرّافضة"، بالإشارة الى أبناء الطّائفة الشيعيّة، ممّا يدلّ على محاولة التنظيم بثّ المزيد من الأحقاد بين أبناء البلد الواحد لتدمير مقوّمات الدولة العراقيّة. وأعلنت "الدّولة الاسلاميّة" أن المئات من "المرتدّين" أعيد دمجهم،

[1] Alex Bilger, op.cit.

مؤكّدة على ما دعته "قوّة التّبشير في أيدي جيش منتصر"[1].
كما نلاحظ اختلاف وسائل الاعتداء باختلاف المنطقة الجغرافيّة أو المحافظة (الولاية) مما يدل على تحليل محترف للعدو، الأرض، المدنيين، ومختلف عناصر القتال، وهو تحليل شبيه بما تقوم به الجيوش المحترفة.
وتتقاطع المعلومات الواردة في هذه التقارير مع معلومات استطاع جمعها كتّاب وصحافيّون حول العالم، خصوصاً لناحية أرقام سنة 2013: 10000 عمليّة في العراق 1000 اغتيال4000 عبوة غير نظاميّة، وتحرير المئات من السّجناء[2].
وسنة 2010 كانت "الدّولة الاسلاميّة في العراق" على وشك الانهيار لو لم تتوجّه الى سوريا، ومع ذلك، فقد أوهمت العالم بأن حجمها أكبر بكثير ممّا كان عليه، وبأنّ تأثيرها عالميّ منذ البداية، ممّا ساهم فعلاً في بلوغها هذا الحجم وهذا التأثير عبر الوطني، عن طريق الحصول على التبرّعات من قبل جهات أو أشخاص رأوا بأن أهدافاً لطالما حلموا بها بدأت تتحقّق فعلاً. فبدأ استقطاب المقاتلين من حول العالم، وبدأت مجموعات ارهابيّة عديدة بمبايعة البغدادي. وفي أواخر سنة 2011، كان قد بدأ توافد مقاتلين ذوي خبرة من البوسنة والشّيشان وغيرها. والحقيقة أنّ هذه الطريقة هي نفسها الطريقة التي لطالما استخدمتها وسائل الاعلام الغربيّة عن طريق إطلاق خبر غريب وتضخيمه، هذا الأمر يؤدي تلقائيّاً الى ازدياد التداول به، ممّا يوحي بالشعور بحقيقة هذا الخبر. هذا الشعور يضخّم الخبر من جديد ليزداد التداول به، وهكذا دواليك حتّى يشعر الرأي العام العالمي بأن الخبر بات حقيقة ثابتة...

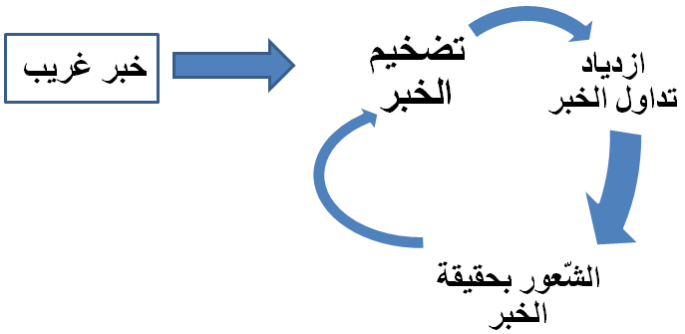

ولم تكتفِ "الدولة الاسلاميّة" باستخدام تقنيّات وسائل الاعلام الغربيّة والعالميّة، بل استخدمت وسائل الاعلام هذه لنشر افكارها وكأنها تملك أسهماً فيها. فعندما يكون الخبر غريباً الى هذا الحدّ، لا يمكن لوسائل الاعلام أن تغضّ النظر عنه أو أن تحجبه بهدف كسر حلقة البروباغندا، فهي بنهاية المطاف شركات خاصة تبغي الربح عن طريق تغطية الأخبار. وفي الوقت عينه، يشكّل بثّ أخبار "الدولة الاسلاميّة" وجرائمها عبر وسائل الاعلام العالميّة وسيلة فعّالة لإيصال هذه الأفكار الى هدفها النهائي، أي الأفراد الذين لديهم نزعة للتطرّف.
فقد تبنّت "الدولة الاسلاميّة" أعمالاً إرهابيّة لم تكن قد أمرت بتنفيذها في العديد من الأحيان. فبات بعض المتأثرين بأفكار هذا التنظيم يقومون باعتداءات، كإطلاق النار في أماكن عامة في الولايات المتحدة، أو دهس شخص لأبرياء في Nice في تموز 2016 بواسطة شاحنة، أو اعتداءات بالسكاكين، فيقوم إعلام "الدولة الاسلاميّة" بتبنّي المعتدي والاعتداء على حدّ سواء، دون ان تثبت التحقيقات في بعض الأحيان أنّ المعتدي كان قد تدرّب أو جُهّز على أيدي التنظيم، أو أنه كان على اتّصال سابق معهم.

[1] Loretta Napoleoni, op.cit., P 80
[2] Roula Khalaf et Sam Jones, “Selling Terror: How ISIS Details its Brutality”, **in Financial Times**, 17 June 2014

ب- تأثير بروباغندا "الدولة الاسلامية" على الفئة المستهدفة

بحسب Susan Hasler[1]: "هدف الجماعات الإرهابية ليس مجرّد قتل الناس ولكن التأثير على الفئة المستهدفة. وقد شَرَعت المنظمات مثل داعش والقاعدة في محاولة إقناع المجتمع الإسلامي العالمي أنه يتعرض لهجوم من قبل الكفار وأن الحل الوحيد هو الجهاد العالمي. والهجمات التي تقوم بها لا تكفي لإيصال رسالتها، بل هي بحاجة الى ردّة فعل مفعمة بالكراهية على تلك الهجمات لدعم وجهة نظرها. فالعنف ضد المسلمين والدّعوة إلى التّضييق عليهم تصبّ في مصلحة خطط هذه المنظّمات".[2] من هنا، فإن هذا العامل يُضاف الى سلبيّات العمل العسكري المباشر ضدّ "الدولة الاسلاميّة"، خصوصاً إذا أتى هذا العمل العسكري بواسطة مقاتلين من دول أو طوائف أخرى، ممّا يساهم في دعم بروباغندا التنظيم الارهابي في سعيه نحو المزيد من الرجال والأموال.

خامساً: استخدام التكنولوجيا

لا يقتصر استخدام داعش على شبكة الانترنت لبثّ أفكارها، بل تستخدم طرقاً أخرى، كبعض قنوات التلفزيزن الفضائية التي تبث من بعض الدول العربيّة، وتبغي – حسب ادّعائها –"التصدي للفرق والمذاهب الهدامة"، وتجاهر بالعداء لبعض المذاهب الاسلاميّة. كما حاولت "الدولة الاسلاميّة" الحصول على نوع من "الشرعيّة الاكترونيّة". فسنة 2013، حصل خلاف بين البغدادي وأبو محمّد الجولاني، أمير جبهة النّصرة، بعد دمج مجموعتيهما من قبل الأول، وكان بإمكان العالم بأجمعه أن يتابع الآراء والآراء المضادّة على مواقع التّواصل الاجتماعي. وعندما تصادم البغدادي مع الظّواهري حول أمور تتعلّق بالقتال في سوريا، سعى الطّرفان للحصول على شرعيّة عبر مواقع التّواصل الاجتماعي[3] بحيث أنّ الأمر أصبح بمثابة استفتاء. ولم تكترث مراكز الدراسات الاستراتيجيّة حول العالم لهذا الأمر بالشكل المطلوب، لدراسة ما ستؤول إليه الأمور في العالم الافتراضي. فالقاعدة التي اعتاد الأمنيّون على التعامل مع تهديداتها، لم تكن تستخدم الانترنت بطريقة فعّالة كـ"الدولة الاسلاميّة"، خصوصاً مع دخول عوامل جديدة تتمثّل بالهواتف الذكيّة ووسائل التواصل الاجتماعي. من هنا ضرورة تفعيل مراكز الدراسات التي تهتمّ بالعالم الافتراضي وتوجيه أبحاثها نحو الوسائل الحديثة للارهاب عبر الوطني.

دخلت "الدولة الاسلامية" الحرب الالكترونية بشكل واسع ومحترف جدّاً مع جهات حكومية وفاعلين آخرين في ال Cyberspace. وهي تستخدم الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بذكاء. وقد سوّقت لما يعرف بال CyberCaliphate أو "الخلافة الالكترونية"، وقامت هذه الأخيرة وغيرها من المجموعات المؤيّدة للدولة الاسلامية بقرصنة مواقع حكومية وأخرى تابعة لجمعيات وحتى أفراد، بهدف نشر الرعب والتأثير على معنويّات مناهضي "الخلافة". فهذا النوع من الحروب يتمحور حول عامل "نشر الخوف" الذي كنّا قد ذكرنا أهميته ودوره. كما ساهمت بتغذية العامل عبر الوطني عن طريق استخدام الوسيلة الأفضل والأسرع حاليّاً التي وفّرتها العولمة للوصول الى الأفراد حول العالم معتمدةً على مفهوم "الجهاد الالكتروني" Cyberjihad ومن الأمثلة على الاعتداءات الاكترونيّة التي قام بها التنظيم:

- قرصنة موقع جمعية Spouses of Strength التي تعنى بزوجات الجنود الأميركيين المنتشرين في الخارج، فقامت بتسمية الزوجات إسمياً مع الرسالة التالية:"تعتقدون أنكم بأمان لكن الدولة الإسلامية هنا، الخلافة الالكترونية دخلت الى الكومبيوتر والهاتف الذكي الخاص بك". كما هددت الزوجات والأولاد ب"الجهاد الالكتروني" Cyberjihad.
- حرب الكترونية ضد مجموعة القرصنة المعروفة ب Anonymous.

---

[1] محلّلة في مجال مكافحة الارهاب أمضت 21 سنة في وكالة المخابرات المركزية CIA ومؤلّفة كتاب: "Intelligence: A Novel of the CIA"

[2] Susan Hasler, op.cit.

[3] Loretta Napoleoni, op.cit., P 101

- قرصنة حسابات Twitter التابعة لNewsweek ومحطة Maryland التلفزيونية حيث وصل التهديد الى 16000 مشترك.
- قرصنة حساب Twitter التابعة لU.S. Central Command
- قرصنة موقع TV5 Monde الفرنسي في 8 نيسان 2015، بالإضافة الى صفحاته على Facebook و Twitter، وإطلاق تهديدات للجيش الفرنسي وإظهار وثائق لأقربائهم.
- عندما سحبت Facebook و Twitter فيلم إعدام James Foley، قام "تقنيّو الدّولة الاسلاميّة" بإعادة نشره على شبكة الانترنت خلال ساعات.[1]
- تطبيق على Twitter يدعى "الفجر"، حيث يتمّ التداول بمعدّل 72 Retweet لكلّ تغريدة.[2]
- خلال كأس العالم لكرة القدم 2014 قامت "الدولة الاسلاميّة" باستخدام #Brazil2014, #ENG, #France, #WC2014، لنشر أفكارها بواسطة مقاطع فيديو تظهر جهاديّين بريطانيّين واستراليّين يحاولون إقناع المسلمين الغربيّين بالانضمام الى "الدّولة الاسلاميّة" كما استخدمت "#" للدوري الانكليزي لكرة القدم[3] وهو الدوري المحلي الأكثر مشاهدةً حول العالم.
- في 8 نيسان 2015، بدأت "الدولة الاسلاميّة" حملة على الانترنت بعنوان #WeWillBurnUSAgain مهددة الولايات المتحدة باعتداءات شبيهة ب11 أيلول.[4]

يقوّي استخدام "الدولة الاسلامية" للعالم الافتراضي، ونقصد به شبكة الانترنت، من وجودها كفكرة في أذهان كلّ من يدعمها أو يؤمن بها، فلا يعود الأمر يقتصر على وجودها المادي كشبه دولة، أي كقوّة أمر واقع فرضت سلطتها على السكّان في إقليم جغرافي معيّن.

إنّ وجود "الدولة الاسلاميّة" في العالم الافتراضي يجعل التعامل مع خطرها ومكافحتها أصعب بكثير، فمكافحة الأفكار أمر أكثر تشعّباً وتعقيداً من اجتياح دولة بواسطة القوّة العسكريّة البحتة. من هنا، بات من الضروري أن تواكب الادارة الدولية أي عمل عسكري بجهد فكريّ، خصوصاً في العالم الافتراضي.

لقد وعت عدّة جيوش أهميّة الحرب النفسيّة والاكترونيّة بالتوازي مع الحرب العسكرية، ففي الجيش الأميركي على سبيل المثال، يتمّ دعم القوى المقاتلة بأخرى تقوم بحرب الكترونيّة ونفسيّة في المناطق المنوي مهاجمتها، ولكن، حين يكون الخطر عبر وطني، لا يمكن أن تقتصر الجهود على ذلك، فالحرب على "الدولة الاسلاميّة" يجب أن تتم إدارتها بتعاون بين جميع الفاعلين، وهو أمر غير مكتمل حتى الآن. ومن المهمّ التركيز على أن استخدام "الدولة الاسلاميّة" للحرب الالكترونيّة والنفسيّة ليس في سبيل الدعاية فقط، بل وسيلة من ضمن استراتيجيّة منظّمة لنشر الجهاد عبر الوطني، لذلك فإن الحرب في الCyberspace هي بأهميّة الحرب الدائرة على الأرض. فتحرير الأراضي وحده لن يوقف "الدولة الاسلاميّة" إذا استمرّت في العالم الافتراضي، وهنا يظهر مرّة أخرى دور الإدارة الدولية في هذا التحدي الأمني الحديث.

<u>سادساً: تحوير الدّين لتحقيق أهداف أخرى</u>

لطالما كان "التّكفير" أداة سياسيّة بغطاء دينيّ. ففي القرن الثامن عشر على سبيل المثال، إتّهم عبد الوهّاب – مؤسس الحركة الوهابيّة – السّلطنة العثمانيّة بالكفر ممّا ساهم في احتلال آل سعود والوهّابيّين لشبه الجزيرة العربيّة. وفي القرن السّادس عشر في أوروبا، كان "التّكفير" – عقوبته الموت حرقاً – يُستخدم لأغراض سياسيّة ممّا عقّد الحرب بين الكاثوليك والبروتستانت، بشكل يشبه الى حدّ ما الحروب الدّائرة في العراق وسوريا والمنطقة منذ سنوات عديدة.

---

[1] "Islamic state switches to new platform after twitter block", BBC News, 21 Aug 2014

[2] Cahal Milmo, "Iraq crisis exclusive: Isis jihadists using World Cup and Premier League hashtags to promote extremist propaganda on Twitter", **in The Independent**, 11 July 2015

[3] Cahal milmo, op.cit.

[4] Andrew Hosken, op.cit., P 254

وقد فسّرت "الدولة الاسلاميّة" الكثير من النصوص الدينية بشكل مشوّه، واستخدمتها وتستخدمها لنشر أفكارها الارهابيّة وتحقيق أهدافها، بالرغم من مواجهة رجال الدين المسلمين لهذا التشويه، ورفع صوتهم لنشر الأفكار الاسلاميّة الحقيقية التي تنادي بعمل الخير والمحبّة.
فوضعت "الدولة الاسلاميّة" قوانين للحرب تدّعي أنها قوانين إسلاميّة للنزاعات المسلّحة.
ونشرت مبادئ توجيهية، على شكل فتاوى أو آراء قانونيّة من تأليف رجال الدين (المزعومين) التابعين لداعش، تحدد ظروف استهداف المقاتلين الأعداء، تعذيبهم وتشويههم، أو قتلهم، وكذلك القواعد التي تحكم الفدية للرهائن من غير المسلمين.[1]

وتسخّر "الدولة الاسلاميّة" مفهوم الجهاد لخدمة الاقتصاد الذي تحاول بناءه. فبما يخصّ القوانين التي تضعها في هذا المجال، توضح داعش أن الدّعوة المفضّلة لرعايا الخلافة هي الجهاد، وتستهجن البدائل السلمية كالزراعة. ولكن بالمقابل، اعترافاً بحقيقة أن "اقتصاد الخلافة" سوف يعتمد على أشكال أخرى من العمل المنتج، وضعت قواعد لتنظيم العمل والتجارة.
فهي تطلب من المقاتلين الذين "تخلوا عن الجهاد للعمل على تحسين ثروتهم وأرضهم" دفع الضرائب لدعم القتال[2]. وبذلك تكون "الدولة الاسلاميّة" في صدد محاولة تكوين نوع من العقد الاجتماعي الذي يُوَلّف بين عقيدتها المتطرّفة التي تنادي بالجهاد كنشاط وحيد في سبيل الله، وحاجاتها الاقتصاديّة للاستمرار.

<u>بند ثاني: ضم مجموعات ارهابية ومقاتلين</u>

بعد تأسيسها في العراق، قامت "الدولة الاسلامية" في البداية بضمّ مجموعات مقاتلة سورية ثم امتدت لتشمل منظمات كـ"أنصار الشريعة" في ليبيا، "حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا"، كما انشقّت مجموعات عن القاعدة لتبايعها كـ"القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي" التي انشق عنها "جند الخلافة"[3]. بالإضافة الى مبايعة فصائل مجاهدة "للدولة الاسلامية" في الجزائر، اليمن، وشبه الجزيرة العربية.
في أواخر 2014، أعلنت "الدولة الاسلاميّة" وجودها في مدينة درنة شرق ليبيا. وفي مطلع 2015 ظهرت فجأة في مدينة سرت. كما بايع "أنصار بيت المقدس" في سيناء "الدولة الاسلامية". وفي افريقيا هناك تعاطف كبير من قبل المجموعات الجهادية مع "الدولة الاسلامية" لكن الولاء الأساسي يبقى للقاعدة[4] بالرغم من مبايعة حركة الشباب لأبو بكر البغدادي.
وفي نيسان 2014، حصل البغدادي على مبايعة 9 أمراء سابقين من القاعدة في أفغانستان، تركمانستان، وإيران، أي المنطقة التي تدعوها "الدولة الاسلاميّة" خراسان.[5]

<u>أولاً: تجنيد "الدولة الاسلامية" للمقاتلين</u>

أثبت الشباب في كثير من الأحيان أنهم أكثر عرضة "للتعصّب العنيف والتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب" Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism (*VERLT*) كونهم يصارعون أسئلة حول الهويّة وحول مستقبلهم ومكانتهم في العالم.
في أيّار 2015، حذّر بان كي مون من زيادة تدفق المقاتلين الارهابيين الأجانب الى "الدولة الاسلاميّة، وجماعات ارهابيّة أخرى بشكل مثير للقلق: من 15000 مقاتل من 80 دولة في ت2014 الى 25000 من100 دولة في منتصف 2015، أي بزيادة حوالي 70%[1] !

---

[1] Andrew March and Mara Revkin, op.cit.
[2] Ibid.
[3] Mélanie Matarese, “Les soldats du califat, des anciens d’Aqmi”, **in Le Figaro**, 23 Sep 2014
[4]“Etat islamique: allegiance, soutien, hésitation des groups africains”, Radio France Internationale, 14 Juillet 2014, www.rfi.fr
[5] Andrew Hosken, P 216

ففي العديد من الدّول تصبح "الفورة الشبابيّة الديموغرافيّة" خطيرة مع انتشار ثورة تكنولوجيا الاتصالات. فأعداد هائلة من الشباب هم من المتعلّمين والعاطلين عن العمل، يجعلهم الإحباط مجنّدين مثاليّين للمجموعات المسلّحة خصوصاً مع معاناتهم بسبب البطالة وقوانين الطّوارئ والقمع أو التمييز في دولهم.

لقد كانت "الفَورة الشّبابيّة" حاضرة في صراعات عديدة خلال القرن الماضي. والجدير بالذّكر أيضاً أنّ الشّرق الأوسط والعالم الإسلامي بشكل عام يعانيان من عدم استيعاب الاقتصاد لنسبة عالية من الشباب. ففي المنطقة الممتدّة بين شرق مصر وغرب الصّين، يكمن الاحتمال الأعلى بأن تتحوّل أيّة صحوة سّياسيّة سريعة الى اضطرابات عنيفة، بالإضافة الى دول أخرى تعاني من وقائع ديموغرافيّة خطيرة في افريقيا وأميركا اللّاتينيّة.[2]

لقد ساهمت شبكة الانترنت والهواتف الذّكيّة في تحرير هؤلاء الشّباب من واقعهم السّياسي المحلّي المحصور. فأصبح الملايين من الشّباب الجامعيّين بمثابة "البروليتاريا" التي تحدّث عنها كارل ماركس.[3] وتلاقي الخطابات التي تتحدث عن الإهانة للمذهب، الدّين أو العرق بشكل عام آذاناً صاغية لدى هؤلاء الشّباب أكثر من الخطابات عن الدّيموقراطيّة، التّسامح وحكم القانون. فغالباً ما تستند خطابات الثورة والحروب على الهويّة، عرقيّة كانت أم دينيّة، لشدّ العصبيّات وحشد الشباب المقاتل في سبيل أهداف سياسيّة أو اقتصاديّة. ويقدّر عدد المقاتلين الأجانب المتوافدين لمصلحة داعش من العالم الاسلامي بحوالي الألف مقاتل في الشهر.[4]

يتمّ التجنيد من قبل "الدولة الاسلاميّة" عن طريق وسطاء، يحصلون على مبالغ تصل الى 10000 $ بحسب خبراء الأمم المتحدة الذين قاموا بتحقيق حول الموضوع في Bruxelles. وبحسب Elzbieta Karska، رئيسة فريق الأمم المتحدة المختص بشؤون المقاتلين الأجانب، تستخدم "الدولة الاسلاميّة" وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات غير رسميّة (العائلات، الأصدقاء...) لتجنيد جهاديين في بلجيكا. ويقيم معظم الوسطاء في سوريا، ويحصلون على مبالغ أكبر في حال كان المجنّد ذات مستوى عالٍ من التعليم، كطبيب أو صاحب شهادة في مجال الكومبيوتر. كما يُلاحظ معدّل الأعمار المنخفض للمجندين: 23 سنة.[5]

يتمّ تدريب المتطوّع بحسب قيمته ودرجة ولائه، وبذلك تتراوح فترة التّدريب بين أسبوعين، شهر، 45 يوماً، 6 أشهر، وحتّى السّنة، من قبل حوالي 5 مدرّبين. ويبقى المتطوّعون تحت المراقبة بعد تخرّجهم. ويخضع المتدرّبون الجدد الى تدريب ديني شبه حصري، بينما يخضع الأعضاء الثابتون والقادة الى تدريبات أخرى.[6]

كما استفادت "الدولة الاسلاميّة" من خبرة الآلاف من عناصر الجيش العراقي والشرطة الذين طردوا من وظائفهم بقرار من السفير Bremer، بعد الاجتياح الأميركي، ووجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل وعلى اللائحة السوداء، وهم يتمتّعون بمهارات عسكريّة عالية. وقد أصبح هناك تقاطع للمصالح بين هؤلاء العناصر والتنظيم الارهابي – بالرغم من بعدهم عن التطرّف الديني – يتمثّل بما يلي:

---

[1] Thomas Koruth Samuel, "Contesting the Space and Challenging the Terrorist Narrative", Asian Conflicts Report, The Geopolitics of Extremism: ISIS in Asia, The Geneva Center for Security Policy (GCSP), Aug 2015, P 10

[2] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power,** op.cit., PP 30-31

[3] Ibid., P 31

[4] Peter Bergen, "How to defeat ISIS: 10 ideas", CNN**,** 28 Sep 2015

[5] S.A., "Syrie: l'EI paie ses recruteurs jusqu'à 10 000 dollars", **in Le Point,** 16 Oct 2015

[6] Hassan Hassan, "The secret world of Isis training camps – ruled by sacred texts and the sword", **in The Guardian**, 25 Jan 2015

- تقاطع المصالح بوجه الحكومة العراقية والغرب، مع وجود حكومة جديدة قريبة من إيران بحماية أميركيّة.
- حاجة العناصر السابقين في القوى المسلّحة الى المال بعد طردهم من وظائفهم.

تجنيد مقاتلي "الدولة الاسلامية" في الدّول الغربيّة

في خطابه الأول "كخليفة"، دعا البغدادي الأطباء، المهندسين، القضاة، وخبراء الفقه الاسلامي للانضمام إليه[1] في حين كان مترجمون يتولّون ترجمة خطابه بشكل فوري على المواقع الالكترونية الخاصة بالإسلاميين وحسابات على Facebook و Twitter. وقد لاقت دعوات البغدادي آذاناً صاغية:

سنة 2014 كان 300 أميركي يقاتلون لمصلحة داعش، وواجهت بريطانيا مشكلة أكبر حيث تبيّن أنّ عدد الشباب المسلمين الذين تطوّعوا للقتال مع داعش أكبرمن أولئك الذين يتطوّعون للخدمة في القوات المسلّحة في بلدهم.[2]

وسنة 2015 أيضاً، اعتقدت السلطات البريطانية أنّ حوالي 500 شاب بريطاني التحقوا "بالخلافة"[3]. لكنّ مصادر بريطانيّة تعتقد أنّ الرقم وصل الى حوالي الألفين.[4]

في ك2 2015: التحق 3000 أجنبي من 90 دولة غربيّة بـ"الدّولة الاسلاميّة" بينهم 150 أميركيّ كما تمّ اعتقال العديد من الأميركيين للاشتباه بأنهم مجندين محتملين "للدولة الاسلامية".

كما استخدمت "الدولة الاسلاميّة" الهجرة الى أوروبا لتنفيذ اعتداءات إرهابيّة، عن طريق إرسال مقاتلين مدرَّبين مسبقاً في صفوف المهاجرين، أو عن طريق التأثير على بعض المهاجرين لدفعهم نحو التطرّف. كما استخدمت عودة المئات من المقاتلين الغربيين الى دولهم بعد أن شاركوا في معارك في سوريا والعراق، ليقوموا باعتداءات محترفة تشمل التفجير وإطلاق النار في الأماكن العامّة.

ثانياً: العوامل المساعدة على التجنيد لصالح "الدولة الاسلامية"

إنّ معظم المقاتلين الأجانب الذين انضمّوا الى "الدّولة الاسلاميّة" لم يكونوا على علم بوجود القاعدة قبل سنة 2001 على الأرجح، إن كان بسبب صغر سنّهم في ذلك الوقت، أو لأنهم لم يكونوا في إطار هذا التطرف الذي استفاد من ثورة الاتصالات ووسائلها، الخاصة به، أو حتى التابعة لخصومه. ففي التسعينيات، لم يكن ليخطر على بال الشباب الاسكندينافي أو الصيني، أن يذهبوا للقتال الى جانب المجاهدين الأفغان أو الجزائريين ولا أن يقبلوا منطق التكفير.[5]

وتتعدّد الدوافع لذهاب الشباب الغربي للقتال في سوريا بحسب فريق الأمم المتحدة المختص بشؤون المقاتلين الأجانب: "المعتقد الديني"، "أسباب إنسانيّة"، أو "البحث عن المغامرة". علماً أنّ بعض المقاتلين يعيشون أوضاعاً مادية جيّدة ولا يحتاجون للمال.

إن البيانات التي تعلنها مؤسسات الاتحاد الأوروبي المختصة بالأمن ومكافحة الإرهاب الدولي، تكشف أن جهاديي «الدولة الإسلامية» من أوروبا تتراوح أعمارهم بين 16 و25 سنة، فيما كانت أعمارهم لدى «القاعدة» بين 30 و45 سنة، وتشير إلى أن غالبية هؤلاء من حاملي الشهادات العليا، ولكن من دون عمل.[6] وتعتبر بلجيكا المصدر الأكبر للمجاهدين الأوروبيين

---

[1] Hannah Strange, "Islamic State leader Abu Bakr al-Baghdadi addresses Muslims in Mosul", **in The Telegraph,** 5 Jul 2014

[2] Jay Sekulow, op.cit., P 28

[3] Richard Spillett, "The schoolgirl jihadi brides: Three girls from one British school fly off to join ISIS as police face questions over how they were able to board Turkey flight", **in Mail Online,** 20 Feb 2015

[4] Andrew Hosken, op.cit., P 251

[5] Julien Théron, op.cit., P 19

[6] دون مؤلف، "الرئيس التركي ينتقد مصر بسبب القرضاوي"، المرجع السابق

بالنسبة الى عدد السكان: بين 375 و500 مقاتل بحسب السلطات البلجيكيّة.[1] من هنا، نرى أن أسباب التجنيد في الدول الغربيّة مختلفة، يجمع بينها الإحباط لدى الشباب، إن كان بسبب وضعهم المادي أو الاجتماعي-السياسي، أو حتى النفسي.

ثالثاً: جاذبيّة "الدولة الاسلاميّة"

في البداية، كان معظم المجنّدين يبدؤون بشكل تلقائي، متأثرين ببروباغندا داعش عبر YouTube ومواقع تواصل اجتماعي أخرى. ولكن، ما إن وصل هؤلاء المجندين الى الخلافة المُعلَنة في مناطق من سوريا والعراق، حتّى بدؤوا بجذب أصدقاء ومعارف من بلادهم بشكل مباشر لينضمّوا إليهم. وقد لوحِظت هذه الظاهرة في النروج ودول أوروبية أخرى.[2]

وقد أصبح من الأسهل على مجنّدي "الدولة الاسلاميّة" الانتقال الى ما يُعرف بأرض الخلافة، أكثر بكثير مما كان الأمر عليه بالنسبة لمجندي القاعدة، أوّلاً بسبب توفّر شبكات التواصل الاجتماعي في مختلف أنحاء العالم وصعوبة ضبطها، وثانياً بسبب سهولة الانتقال الى تركيا التي لديها حدود واسعة مع العراق وسوريا، حيث يمكن للمهرّبين نقل المقاتلين عبر الحدود، بالرغم من جهود قوات الأمن التركية لضبط الوضع. فما من حدود يمكن ضبطها بنسبة 100% مهما بلغ تطوّر الدول، وقد تكون الحدود الأميركيّة- المكسيكيّة أهمّ مثل على ذلك. أمّا بالنسبة لمجنّدي القاعدة، فكان عليهم الانتقال الى مناطق وعرة في أفغانستان أو باكستان للالتحاق بمخيّمات التدريب قبل أن يتمّ تكليفهم بمهامّ في مناطق أو دول أخرى.

لقد ركّز تجنيد القاعدة على استقطاب المتطرّفين المتحفّزين للالتحاق بالقتال لحماية الأراضي الاسلاميّة المقدّسة. فتمّ معظم التجنيد في دول لديها تاريخ إسلامي محافظ، من ضمنها السعوديّة واليمن. بالمقابل، تتّخذ داعش مقاربة أكثر دنيويّة، وتصوّر كيف أنّ الحياة أفضل بكثير في الخلافة بالمقارنة مع الغرب الفاسد.[3] وقد قال أحد المقاتلين السوريين السابقين: "إنّ المقاتلين في حلب وسوريا ينتقلون من فصيل الى آخر، لكنّ داعش تستقطب الكثيرين كونها أكثر تنظيماً وفعاليّة، ويبدو مقاتلوها أكثر تدريباً. فمعظم المشاركين في هذه الحرب ليست لديهم فكرة عن أساليب القتال، بل هم أولاد من سوريا والعالم أجمع. والأجانب، بشكل خاص، متحمّسون لفكرة الذهاب الى الحرب، لكنّهم لا يعرفون كيفية استخدام بندقيّة. وبين جميع المجموعات، تبدو "الدولة الاسلاميّة" الأكثر احترافاً، فيعتقدون بأنهم سيحصلون معها على أفضل تدريب".[4] وبحسب بعض القضاة الذين عملوا على ملفات لها علاقة بالارهاب في فرنسا فان 80% من الشباب العائدين من القتال في سوريا لم يدخلوا الى مسجد من قبل كما لم يدخلوا الى السجن[5] علماً أن السجن هو من أكثر الأماكن المعروفة لنشر التطرف المؤدي الى الارهاب.

وبعد مرور سنوات على تأسيس "الدولة الاسلاميّة"، بات من الواضح أنّ نشر الجهاد عبر الوطني عبر الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يأتي بثماره للارهابيين. حتّى أنّ التنظيم لم يعد بحاجة، في بعض الأحيان، الى التواصل بشكل مباشر مع الارهابي الذي ينفّذ العمليّة في الدّول الغربيّة، حيث أنّ هذا الأخير ينتقل من التأثّر بالأفكار – بمفرده بعض الأحيان – الى تنفيذ عمل إرهابيّ بطريقة بسيطة، لا تحتاج الى احتراف كبير، ثمّ يعلن ولاءه "للدولة الاسلاميّة" التي تسارع الى تبنّي العمل وتعظيم شأن الارهابيّ المنفّذ من أجل جذب المزيد من المجنّدين. ففي 12 حزيران 2016، حصل ما يُعتقد أنه أكبر عمل إرهابي في الولايات المتحدة منذ أحداث 11 أيلول، حيث قام "عمر متين" بإطلاق النار داخل حانة للمثليين في أورلاندو-

---

[1] S.A., "Syrie: l'EI paie ses recruteurs jusqu'à 10 000 dollars", op.cit.

[2] Evan Perez, "How ISIS is luring so many Americans to join its ranks", CNN, 23 Apr 2015

[3] Ibid.

[4] Loretta Napoleoni, op.cit., P 56

[5] Pierre Conesa, "Quelle politique de contre-radicalisation en France? ", Rapport fait pour la Fondation d'Aide aux Victimes du Terrorisme (FAVT), Décembre 2014

فلوريدا وقتل 49 شخصاً وجرح 53، واتّصل بنفسه بالشرطة ليعلن أنه مع "الدولة الاسلاميّة". وقال الرئيس أوباما أنّ الهجوم مثال على التطرف المحلّي، مع مسلّح استوحى من أمور متطرّفة وجدها على شبكة الانترنت.[1]

وفي اليوم التالي، أي 13 حزيران، قام Larossi Abballa بقتل ضابط في الشرطة الفرنسية، وصديقته وهي موظّفة في الشرطة أيضاً، وقد أعلن للشرطة قبل مقتله أنه يبايع "الدولة الاسلاميّة". وكان قد حُكم بالسجن ثلاث سنوات سنة 2013 لعلاقته بالارهاب.[2]

إنّ جاذبيّة "الدولة الاسلاميّة" بنظر المتأثرين بأفكارها، وسهولة الانضمام اليها، إن كان عن طريق الذهاب للقتال في سوريا أو العراق، أو عن طريق تنفيذ اعتداء بالوسائل المتاحة، ضدّ أي هدف أو أي شخص يمرّ في الشارع، يساعدان التنظيم على الاستمرار بضمّ الآلاف من المقاتلين داخل الأراضي التي يسيطر عليها، فضلاً عن تجنيد أفراد للقيام باعتداءات من تلقاء نفسهم، وبشكل غير مسبوق تاريخيّاً.

وتواجه الأجهزة الأمنية اليوم تحدّياً كبيراً، في مواجهة هذه الجرائم بشكل عام، والتجنيد لصالح "الدولة الاسلاميّة" بشكل خاص، وذلك لعدّة أسباب:

- يمكن أن يكون الارهابي أيّ شخص، أجنبي أو محلّي، ذو سوابق جديّة أو دونها، أو ذو سوابق تقتصر على مجرّد أقوال لا يمكن محاكمته بالاستناد إليها.
- إنّ جنوح الفرد نحو التطرّف قد يحدث من خلال قراءته كتباً أو اطّلاعه على الأخبار بكلّ بساطة، أو عبر الانترنت، كون أفكار وأفعال "الدولة الاسلاميّة" باتت تبثّ على جميع وسائل الاعلام حول العالم.
- لا يحتاج هؤلاء الارهابيين الى التدريب العسكري أو الوسائل المعقّدة، فالمعتدي في أورلاندو بدأ باطلاق النار داخل مكان مكتظ من سلاح اشتراه بشكل شرعي، وأحد الارهابيين في فرنسا استخدم سكّيناً...
- إنّ تبنّي "الدولة الاسلاميّة" للاعتداء بعد حدوثه هو بمثابة دعوة الى أشخاص آخرين ليتشجعوا ويقوموا بالمثل.

غالباً ما تواجه الأجهزة الأمنية، وبخاصة الأجهزة المتخصصة بمكافحة الارهاب تحديات جديدة، مع تطوّر وسائل الارهاب. وغالباً أيضاً ما تتأخر هذه الأجهزة في إيجاد الحلول كون الارهابيين أصبحوا أسرع وأذكى في ابتكار وسائل وأساليب القتل ونشر الذعر.

فعندما بدأت الأجهزة الأمنية والجيوش بمواجهة ظاهرة الانتحاريين، كانت أمام معضلة كبيرة، في كيفيّة التصدّي لمعتدٍ لا يخاف على حياته، لا بل يريد الموت. واكتشفت متأخرة، أنّ التركيز الكبير للموارد يجب أن يتوجه نحو المعالجة الأمنية السريّة الاستباقيّة.

واليوم، في مواجهة الجهاديّة عبر الوطنيّة التي تستخدمها "الدولة الاسلاميّة"، نعتقد أنّه لابدّ أن تركّز الدول بشكل أكبر على أدوات الادارة الدّوليّة التي سنفنّدها بوضوح، والتعاون مع الفاعلين الجدد، من أجل الحرب الاستباقيّة مع هذا التنظيم الارهابي، بدل التركيز على العمل العسكري بشكل كليّ، علماً أنّ الجهد العسكري يبقى ضرورياً في مطلق الأحوال.

بند ثالث: الاستراتجية العسكريّة باختصار

أولاً: جذور الاستراتيجيّة العسكرية "للدولة الاسلامية"

تكمن جذور الاستراتيجّة العسكريّة "للدولة الاسلاميّة" في استراتيجيّة حركة التوحيد والجهاد، وتنظيم القاعدة في بلاد الرافدَين التي كان أبو مصعب الزرقاوي من أهمّ من وضعها وطبّقها على الأرض. ويعتبر البغدادي أنّ الأب المؤسس "للدولة الاسلاميّة" هو أبو مصعب الزرقاوي، وقد

[1] Lizette Alvarez, Richard Pérez-Pena, and Christine Hauser, "Orlando Gunman Was 'Cool and Calm' After Massacre, Police Say", **in The New York Times,** 13 Jun 2016

[2] S.A., "Ce que l'on sait du meurtre d'un couple de policiers dans les Yvelines", **in Le Monde**, 14 Juin 2016

كان هذا الأخيرمهووساً بوسائل الاعلام وطريقة التسويق لنفسه وأفكاره الى عالم "الكفّار". إسمه الحقيقي "أحمد فاضل نزال الخلايلة". بدأ بالتأثر بأفكار الاخوان المسلمين في الأردن عندما كان في السجن. وسنة 2001، وبرعاية بن لادن والزرقاوي، تمّ دمج تنظيمَين جهاديَّين كرديَّين، لتشكيل تنظيم جهاديّ جديد يدعى "جند الاسلام"، وأصبح لاحقاً يعرف بـ"أنصار الاسلام في كردستان". وسنة 2002 هرب الزرقاوي الى اقليم كردستان عبر إيران. وبحسب تقرير لـHuman Rights Watch نُشر في شباط 2003، أعلن "أنصار الاسلام" الحرب على الحزب الحاكم في كردستان "الاتحاد الوطني الكردستاني". وتمّ إعلان خلافة في كردستان وقام تنظيم الزرقاوي بفظائع في تلك المناطق.[1] وقد أخذ البغدادي عن الزرقاوي لاحقاً:

- القدرة على التسويق للأفكار عبر الإعلام.
- إعلان الخلافة والفصل بين من يعيش على أرضها، و"الكفار" الذين يعيشون خارجها.
- القيام بأعمال عنف وحشيّة لنشر الرعب.
- الاستراتيجيّة العسكريّة المتمثّلة خصوصاً بالخطوات السبعة.

ثانياً: استراتيجية الخطوات السبعة

سنة 2005، قام الصحافي الأردني فؤاد حسين بإصدار كتاب بعنوان: "الزرقاوي، الجيل الثاني للقاعدة"، بعد أن كان قد سُجن مع الزرقاوي وأبو محمد المقدسي. وقد تضمّن الكتاب 7 خطوات وضعها هؤلاء، للوصول الى الخلافة، منذ سنة 1996:[2]

الخطوة الأولى: الصحوة (2000-2003)

تتضمن دفع الولايات المتحدة الى إعلان الحرب على العالم الاسلامي.

الخطوة الثانية: عمليّة تفتّح العيون (2003-2006)

تريد القاعدة في هذه المرحلة أن يتطوّر التنظيم ليصبح حركة عالميّة. تجنيد الشباب. كما يجب أن يصبح العراق مركز جميع العمليّات العالميّة.

الخطوة الثالثة: عمليّة الوقوف على القدمين (2007-2010)

سلسلة هجمات في تركيا والشرق الأوسط، بما فيها اسرائيل.

الخطوة الرابعة: الإطاحة بالأنظمة العربيّة (2010-2013)

الخطوة الخامسة: إعلان الخلافة أو الدولة الاسلاميّة (2013-2016)

الخطوة السادسة: المواجهة الشاملة (2016-)

الخطوة السابعة: النصر النهائي

وقد استمرّت "الدولة الاسلاميّة" بتطبيق هذه الاستراتيجيّة العامة التي وضعها الزرقاوي والمقدسي، محافظة على استمراريّة الجهاد عبر الوطني وتطويره. وقد ظهرت عبقريّة البغدادي ومعاونيه في استغلال الأوضاع الداخليّة (العراق، سوريا وليبيا)، الاقليميّة والدولية، لنقل الجهاد الى مرحلة إعلان الخلافة والمواجهة الشاملة، كما استفادت "الدولة الاسلاميّة" منذ بداية الحرب الاميركيّة على العراق، من ضعف الاستراتيجية الغربيّة لمواجهة الارهاب، حتى بات العديد يتساءلون عن وجود هذه الاستراتيجيّة في الأساس.

ثالثاً: فكرة عن الاستراتيجية العسكرية "للدولة الاسلامية"

أ- هجمات عسكرية نوعية تمهيداً لإعلان الخلافة

قبل إعلان الخلافة، أطلق البغدادي حملتين عسكريّتين نوعيّتَين من أجل إطلاق سجناء للحصول على عدد أكبر من المقاتلين الموالين، بالإضافة الى التعاطف من عائلاتهم ومحيطهم، واستهداف الادارات الحكوميّة لتدمير المؤسسات والبنى التحتية.

الحملة الأولى: "هدم الأسوار". اقتحام سجون لتحرير جهاديين. بدأت في 21 تموز 2012 وانتهت في 21 تموز 2013 بتحرير سجناء أبو غريب.

[1] Andrew Hosken, op.cit., PP 26-27

[2] Ibid., PP 17-18

الحملة الثانية: "حصاد الجنود". بدأت في 29 تموز 2013 وتمّ تقدير التكلفة المادية التي تكبّدها تنظيم "الدولة الاسلامية في العراق" في اليوم الأول بحوالي 4.5 مليون دولار. استهدفت الحملة مناطق شيعيّة، وإدارات حكوميّة وبنى تحتيّة ومستشفيات...[1] كما استهدفت الشرطة بشكل خاص (لذلك سمّيت حصاد الجنود) خصوصاً بواسطة تفجير وحرق منازلهم من أجل ترحيلهم والضغط عليهم للفرار من الشرطة.[2]

ب- استكمال حزام بغداد

قام البغدادي باستكمال استراتيجيّة *"حزام بغداد"* التي كان قد وضعها أبو مصعب الزرقاوي. فعوضاً عن السيطرة على وسط المدينة، كان الزرقاوي ينوي محاصرتها عن طريق الاستيلاء على المدن التي تشكل حزام المدينة تدريجيّاً، بالإضافة الى قطع الممرات الجوية بواسطة أسلحة مضادّة للطائرات على طول الطرق المعروفة من حزام بغداد. كما تشكل المناطق المحيطة ببغداد قواعد لإرسال السلاح، العتاد، المقاتلين والسيارات المفخخة الى العاصمة.[3] ويبدو من خلال خطط الزرقاوي والبغدادي، التي تمّ كشفها لاحقاً، كما من خلال سير العمليات العسكريّة، أنّ "الدولة الاسلاميّة" لا تحاول السيطرة على بغداد بشكل مباشر، كما لا تحاول السيطرة على دمشق في سوريا. فلهذه "الدولة" عاصمتها الرمزية وهي الرقّة، وعاصمتها الاقتصاديّة وهي الموصل. وفي إحدى الإغارات التي قام بها الأميركيّون على مخبأ تابع "للدولة الاسلاميّة في العراق"، وجدوا ملفّات الكترونيّة وخريطة مرسومة يدويّاً من قبل أبو أيّوب المصري، القائد العسكري للتنظيم، وقد قسّم فيها بغداد الى قطاعات، ووضع قائداً على كلّ منها، بالإضافة الى الأحزمة الدّاعمة حول العاصمة العراقيّة، لتزويد الارهابيين بالمخابئ وأماكن تفخيخ السيارات.[4] وقد وجدت القوّات الأميركيّة الخريطة التالية على جثة الزرقاوي، والتي تقسم حزام بغداد الى 5 مناطق:[5]

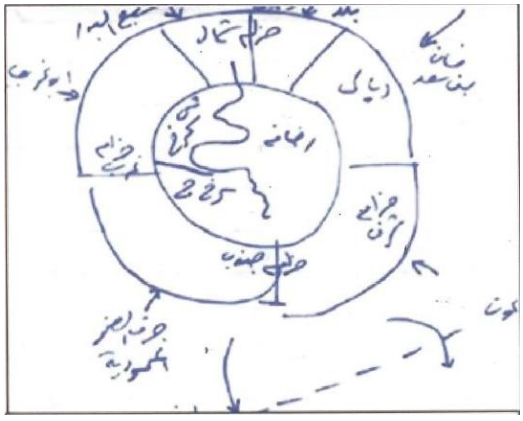

الحزام الجنوبي: يتضمّن شمال محافظة بابل وجنوب محافظة ديالى.
الحزام الغربي: يتضمن شرق محافظة الأنبار، ومنطقة الثرثار.
الحزام الشمالي: يتضمن جنوب محافظة صلاح الدين ومدناً أخرى كمدينة تاجي.
حزام ديالى: يتضمن بعقوبة والخالص
الحزام الشرقي: يتضمن المناطق الريفية شرق بغداد.

---

[1] Andrew Hosken, op.cit., P 200
[2] Alex Bilger, op.cit.
[3] Loretta Napoleoni, op.cit., P 38
[4] Andrew Hosken, op.cit., P 106
[5] Bill Roggio, "Analysis: ISIS, allies reviving "Baghdad belts" battle plan", **in The Long War Journal,** 14 Jun 2014

ونلاحظ أن "الدولة الاسلاميّة" قامت بتطبيق الاستراتيجيّة نفسها عن طريق السيطرة على المدن والبلدات الواردة في الخريطة التالية سنة 2014:

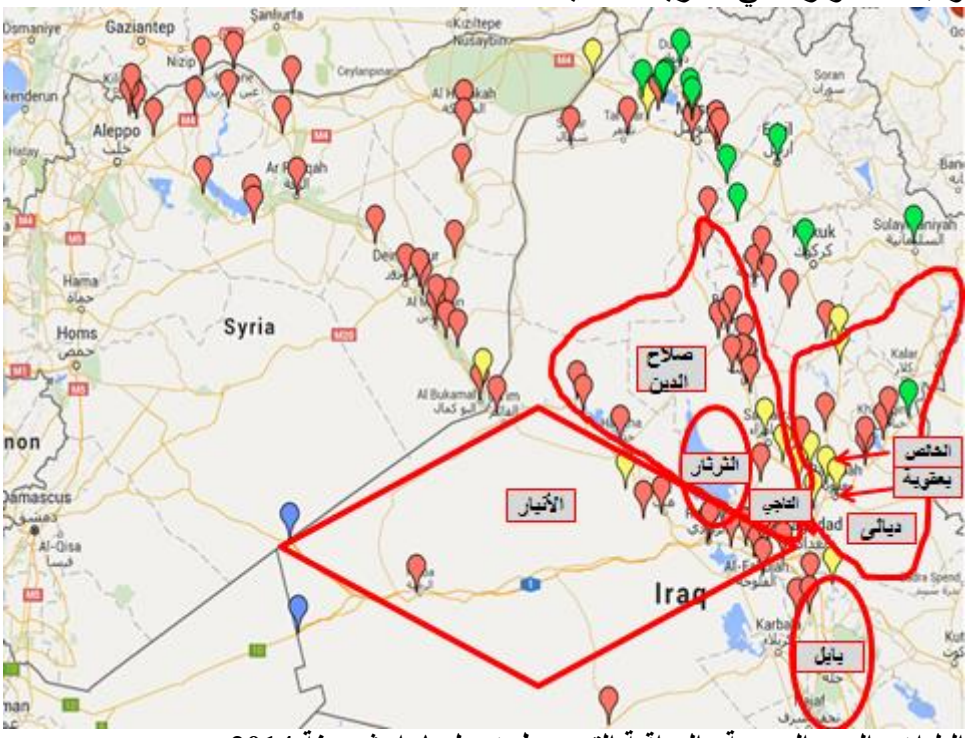

البلدات والمدن السورية والعراقية التي سيطرت عليها داعش سنة 2014.

Initial Source: Bill Roggio, op.cit.

إذا نظرنا الى المناطق التي سيطر عليها التنظيم سنة 2014، وقسّمناها داخل دوائر كما فعلنا على الخريطة السابقة، نلاحظ سيطرة "الدولة الاسلاميّة" على المدن والبلدات حول بغداد تطبيقاً لخطّة الأحزمة الخمسة التي كان الزرقاوي قد باشر بتنفيذها منذ سنة 2006. فقد قام مقاتلو داعش بالاستيلاء على الفلوجة (غرب بغداد) وأكثريّة مناطق محافظة الأنبار. ثم قاموا باعتداءات بالسيارات المفخخة في شمالي محافظة بابل وجنوب العراق في المثلث المعروف بمثلث الموت. مع الاشارة الى أنّ وزير الحرب في "الدولة الاسلامية""الناصر لدين الله أبو سليمان"، كان قائداً في تنظيم القاعدة في العراق عند وضع استراتيجية حزام بغداد[1]، فبالرغم من فكّ الارتباط بين القاعدة و"الدولة الاسلاميّة" ، استمرت هذه الأخيرة بتطبيق العديد من المبادئ العسكريّة التي وضعها منظّرو القاعدة. وقد سمح استيلاء داعش على الأنبار وشرق سوريا بوضعها شمال، وسط، وشرق العراق نصب أعينها. وقامت باحتلال الموصل وتكريت، بيجي، ومناطق خارج كركوك، وكل ذلك بمساعدة حلفاء داعش، كأنصار الاسلام، جيش محمد، وحتى جيش رجال الطريقة النقشبندية (البعثي القيادة). واتجهت هذه القوى نحو ديالى، كما هاجمت على طول الطريق السريع بين سامراء وبغداد.

ج- تغيير التكتيك والإجراءات من قيادة الى مقاتلي "الدولة الاسلامية"

منذ ظهور ما يعرف بالدولة الاسلاميّة وحتى اليوم، حصل تغيير تدريجي في "التّكتِيّة، التِقَنِيّة، والإجراءات" (TTPs (Tactics, Techniques and Procedures، من "الهجمات المسلّحة"، الى "القتل المستهدف والهجمات"، الى تدمير المنازل، إقامة الحواجز، والسيطرة على المدن، نحو تطبيق الشريعة والحكم، بشكل يشبه الاستراتيجيّة المعروفة في حركات التمرد: "التنظيف، التمسك، البناء"[2]، أي السيطرة على منطقة معيّنة وإزالة العدو منها بالكامل، التمسك بالقطاع لفترة والدفاع عنه، ثم بناء ما تهدم وتنمية القطاع. وهذه

[1] Bill Roggio, op.cit.
[2] Alex Bilger, op.cit.

الاستراتيجيّة التقليدية اعتُمدت من قبل الحركات الثورية في أميركا اللاتينية خلال القرن الماضي حيث وردت بأشكال مختلفة في كتابات Ernesto Guevara، كما اعتمدت في أمكان مختلفة من العالم من قبل جماعات مسلحة عديدة كالطالبان وغيرها.

على الصعيد التكتيّ، وصفت داعش استراتيجيّتها العسكرية بما يشبه "التحرك كالأفعى بين الصخور"، أي التخلص من الأهداف السهلة دون الانجرار الى معارك طويلة يُؤسَر فيها المقاتلون وتتكبد خسائر فادحة في الأرواح. وفي المناطق التي تسيطر عليها لا تترك عدداً كبيراً من المقاتلين بل تحاول الاعتماد على حلفاء محليين بعد الانتصار.[1] وبحسب نائب مستشار الأمن الوطني العراقي "صفاء رسول حسين"، عندما يستولي مقاتلو داعش على منطقة ما، يجنّدون عادة خمس أو عشر مرّات ضعف قوتهم الأصليّة، وهؤلاء ينضمون فقط للدفاع عن عائلاتهم.[2] ومع أنّ الرّقم الذي أعطاه حسين يبدو غير واقعي، إلّا أنّه أصبح من الواضح استخدام داعش لهذه الطريقة بعد احتلالها للمناطق المختلفة.

وفي الدفاع، وباختصار، تعتمد "الدولة الاسلاميّة" على دفاع الأرض المحروقة كما حصل في الرمادي وغيرها من المناطق المحررة، بحيث لا تتمسك بالأرض بشكل يكبّدها خسائر كبيرة، بل تتخلّى عنها لتهاجم في أماكن أخرى أضعف. ففي العراق، ومنذ السنة الأولى بعد احتلال الموصل، قامت "الدولة الاسلاميّة" بالتخلي عن بعض البلدات والمناطق التي احتلّتها لصالح ميليشيات عراقيّة والجيش العراقي من أجل احتلال مناطق أخرى. وفي سوريا، بعد تكبّد داعش خسارة كبيرة في حلب، قام مقاتلو التنظيم باحتلال تدمر من جديد ليثبتوا مرّة أخرى بأنهم لا يستميتون في الدّفاع، بل يتراجعون ليهاجموا في مكان غير متوقّع.

وكما سبق وذكرنا، على صعيد العناصر المسلّحة، استفادت "الدولة الاسلاميّة" من انضمام ضبّاط وجنود عراقيين سابقين الى صفوفها، بسبب خبرتهم في القتال، وتدريبهم العالي، بالإضافة الى علاقاتهم مع الشبكات الأمنيّة في البلاد، ومعرفتهم بطبيعة الأرض والسكان. فقد كان الجيش العراقي في عهد صدام حسين من أهمّ الجيوش العربيّة تدريباً وخبرة، وكانت أجهزة الأمن والاستخبارات قادرة على جمع المعلومات واستثمارها بشكل فعّال.

في سوريا، راهن البغدادي بين سنة 2011 و2014 على عدم التدخل الدولي، فنظّم معقله الرئيسي، وسيطر على مواقع الثوار السوريين المنافسين، وقد توقّع نزاعاً طويلاً في سوريا وسيطر على قسم كبير من سوق الأسلحة في البلاد.[3]وحتّى اليوم، لا زالت "الدولة الاسلاميّة" تستفيد من الحرب المستعرة في سوريا، فبالرغم من المحاولات العديدة لوقف إطلاق النار، لا تزال الحلول النهائيّة تبدو بعيدة. كما تستفيد من تصفية الحسابات بين الولايات المتحدة وروسيا على الأرض السورية، فضلاً عن تضارب المصالح بين الدول الاقليميّة، كتركيا، إيران، السعوديّة، قطر، دول خليجيّة أخرى... وفاعلين إقليميين ومحليين كالأكراد وغيرهم، من أجل الاستمرار بإيجاد قواعد خلفيّة لتأمين إمدادات مستدامة من النفط والغاز، ومختلف الأصناف اللوجستية اللازمة للاستمرار بالقتال، كالأسلحة، الذخيرة، المياه، الطعام، العتاد العسكري المختلف... فعامل الاستمراريّة أساسي لدى هذا التنظيم الذي يعتبر أنّه قام ببناء دولة الخلافة، فيقوم بصكّ الأموال، الدعوة الى الهجرة الى الخلافة، واحتلال مناطق ذات رمزيّة تاريخيّة كالرقّة، الموصل، تكريت...

سنة 2016على أثر تضييق الخناق في سوريا والعراق، انتقلت "الدولة الاسلاميّة" الى أعمال ارهابية على نطاق واسع في دول الغرب، بشكل غير مركزي لتخفيف الضغط ونقل المعركة الى الخارج. وليست المرّة الأولى التي يعتمد فيها التنظيم هذا الأسلوب في التوليف بين الحرب الكلاسيكيّة وما يعرف بقتال الـ Guerrilla، الذي يشير إليه الإعلام أحياناً بعبارة "حرب

---

[1] باتريك كوكبيرن، المرجع السابق، ص 25-26

[2] المرجع نفسه، ص 177

[3] Loretta Napoleoni, op.cit., P 56

العصابات" بالرغم من عدم دقّتها. فعندما كان الأكراد والعالم يحتفلون بتحرير سنجار في تشرين الثاني 2015، كان التنظيم الارهابي يضرب بقوّة بيروت، بغداد، وباريس خلال 24 ساعة.

من خلال تطرّقنا لأهم الخطوط العريضة لاستراتيجّة "الدولة الاسلاميّة"، يمكننا القول أنّ العالم يواجه تحدّياً غير مسبوق، من قبل تنظيم يستخدم وسائل وأدوات لا يمكن مواجهتها بالوسائل التي اعتدنا أن يواجَه بها الإرهاب، من الطالبان الى القاعدة وغيرها. فاستراتيجيّة هذا التنظيم الارهابي عبر الوطني، وغيره من التنظيمات التي يحتمل، لا بل نتوقّع أن تظهر من بعده، يجب أن تواجه باستراتيجيّة كاملة وشاملة، عنوانها الإدارة الدّوليّة، يحرّكها الفاعلون الجدد وفقاً للمضامين الجديدة للأمن، وتركّز على مجالات لا تقتصر على المجال العسكري والأمني التقليدي. فما هو دور الإدارة الدولية، كيف يمكن أن تلعب دورها في المواجهة، وهل بدأت فعلياً بالجهد المطلوب؟

في الفصل الأوّل، حاولنا تعريف الإدارة الدّوليّة، هذا المفهوم الجديد في العلاقات الدّوليّة، والإضاءة على التّطوّر المتوازي لمفهومَي الأمن والسّيادة، بالإضافة الى ظهور الفاعلين الجدد وإعادة توزيع القوّة في إطار العولمة. كما حاولنا التّركيز على تطوير ما يُعرف بالدّولة الاسلاميّة للإرهاب، من الإرهاب التّقليدي الى الإرهاب عبر الوطني مستفيدةً من الأزمات والتحديات الدولية وتداعياتها الإقليميّة من عدّة نَواحٍ، فضلاً عن الأزمات العربيّة القديمة، لناحية الشّرعيّة، الانحلال السّياسي، ضعف المؤسّسات، غياب حكم القانون، الفساد، وغياب الدّيموقراطيّة بشكل عام. كما حاولنا وضع إطار للأحداث المتعلّقة بظهور وتطوّر "الدّولة الاسلاميّة"، ومحاولتها لإنشاء دولة فعليّة. ثم انتقلنا لمناقشة الأسباب والعوامل التي ساهمت في ظهور هذا التنظيم الارهابي ومحاولة ربطها بالإدارة الدولية ; من أسباب دولية وإقليمية في ظل "الحرب الباردة الجديدة"، الى الأسباب والظروف المحلية في كل من العراق وسوريا. وبالإضافة الى ذلك، بحثنا في عقيدة "الدولة الاسلامية" وارتباطها بمدارس دينية وفكرية متّهمة بالتطرف تاريخياً ، واستراتيجية التنظيم الفكرية/الثقافية والعسكرية، للتركيز على أهمية المواجهة الفكرية/ الثقافية، كما العسكرية للتنظيم في إطار الإدارة الدولية.

وقد اعتبرنا النّقاط الواردة في هذا الفصل ضروريّة لإظهار ظروف نشوء هذه المنظّمة الإرهابيّة، خصوصاً على الصّعيد الدّولي، وطريقة تفاعلها ومجالها الحيويّ، وارتباطها بالأحداث المتسارعة منذ سقوط الاتّحاد السّوفياتي، فضلاً عن نقاط قوّتها، كي نستطيع الانتقال الى دور الإدارة الدّوليّة وإمكاناتها في مجال مكافحة هذه الظّاهرة الخطيرة، التي نجحت حتّى الآن في وضع نموذج لانتقال منظّمة إرهابيّة من الأعمال الإجراميّة، التي اعتادت الدّول على التّعامل معها، إلى منظّمة إرهابيّة عبر وطنيّة معقدّة يتطلّب القضاء عليها جهداً غير تقليدي من فاعلين غير تقليديّين.

الفصل الثاني: مواجهة الإدارة الدوليّة للتطرف و"للدولة الاسلاميّة" بشكل خاص

لقد قمنا بتعريف الإدارة الدولية والأمن والتطوّر الذي حصل على هذه المفاهيم، وكيف فرضت التحديات المعاصرة إدارة دوليّة للمضامين الجديدة للأمن، بالإضافة الى تطوّر الإرهاب، والظروف العامّة التي ساهمت في ظهور"الدولة الاسلاميّة". كما ناقشنا الأسباب المباشرة لظهور "الدولة الاسلاميّة"، خصوصاً الفكريّة والمعنويّة منها، كمقدّمة لطرح الحلول التي يمكن أن تقدّمها الإدارة الدوليّة، وعقيدة التنظيم في سبيل تحليل مراكز الثقل لديه، ومدى تأثّره ببعض المدارس والتنظيمات. ثم انتقلنا الى استراتيجيّة التنظيم على الصعيدَين الفكري والعسكري، ووسائل تمويله.

هذه النقاط ستشكّل مدخلاً لوضع إطار لمواجهة الإدارة الدوليّة "للدولة الاسلاميّة"، عن طريق المنظّمات الدوليّة، الدول، الإقليميّات، والفاعلين الجدد، مركّزين على الاستراتيجيّات والخطوات التي وُضِعت وتمّت من قبل بعض الفاعلين، مكامن النقص والخلل، والخطوات التي نقترح اتّباعها بالتنسيق والتعاون بين مختلف الفاعلين في إطار الإدارة الدوليّة.

بحسب المرجع العسكري الأميركي ADRP 3-0، إنّ مركز الثّقل Center of Gravity هو مصدر القوّة المعنويّة والماديّة. وبحسب Clausewitz مركز الثقل هو "محور القوّة والحركة الذي يعتمد عليه كلّ شيء". فخسارة مركز الثقل يمكن أن يؤدّي في النهاية الى الخسارة.[1]

ولا تقتصر مراكز الثقل على القوّة العسكريّة. فهي يمكن أن تكون ماديّة، كعاصمة أو قوّة عسكريّة، وبذلك يكون التعرّف عليها أسهل، وكذلك تقييمها واستهدافها.

بالمقابل، إنّ مراكز الثقل المعنويّة غير ملموسة ومن الأصعب التأثير عليها، وهي يمكن أن تتضمّن قائداً يتمتّع "بالكاريزما"، نخبة حاكمة قويّة، عادات دينيّة، تأثيراً قبليّاً، أو سكّاناً يتمتّعون بإرادة قويّة.

لذلك، فالوسائل العسكريّة وحدها غالباً ما تثبت عدم فعاليّتها في استهداف مراكز الثقل المعنويّة. كما أنّ الاستنتاجات الخاطئة الناتجة عن تسرّع أو اختصار في تحليل القادة لمركز ثقل ما، قد يؤثّر سلباً على العمليّات العسكريّة، يهدر الموارد، ويؤدّي الى خطر لا حاجة إليه.

إنّ وعي الجيوش المتطوّرة لأهميّة مراكز الثّقل المعنويّة، وضرورة التصدّي لها بوسائل غير تقليديّة وغير عسكريّة لا يشكّل تهرّباً من المسؤوليّة، بل هو ناتجٌ عن تحليل مسارٍ طويلٍ من الحرب على الإرهاب والتنظيمات المسلّحة، من التنظيمات والميليشيات المحليّة في العديد من الدول كفييتنام وكمبوديا والثوار في أميركا اللاتينيّة، أو الطالبان في أفغانستان، وصولاً الى الإرهاب الدولي مع القاعدة، فالإرهاب عبر الوطني الذي تشكّل "الدولة الاسلاميّة" أخطر وجوهه.

وبالنسبة لمراكز ثقل هذا التنظيم فهي عديدة، ومعظمها معنويّ وفكري: السلفيّة الجهاديّة عبر الوطنيّة، الرّعب والبروباغندا عبر الإعلام ووسائل التواصل، تحوير الدّين، بالإضافة الى إيديولوجيا تكفيريّة أخذت الكثير عن مدارس متهّمة تاريخياً بالتطرف واختلفت معها في أمور كثيرة. كما يجب أن نذكر بعض مراكز الثقل الماديّة: التمويل وخصوصاً من خلال النفط، القوّة العسكريّة، وغيرها...

من هنا، فإنّ مواجهة خطر هذا التنظيم لن تكون فعّالة إذا اقتصرت على العمل العسكري والفاعلين التقليديين من جيوش ودول، بل يجب أن تأتي في إطار الإدارة الدولية بالتنسيق بين مختلف الفاعلين، وذلك في سبيل القضاء على مراكز الثقل الحقيقية لهذا التنظيم الارهابي، والتي يمكن أن تشكّل قاعدة انطلاق لتنظيمات ارهابية مشابهة في المستقبل.

[1] ADRP 3-0 Unified Land Operations, Headquarters, Department of the Army, May 2012, P 4-3

القسم الأول: مسألة تمويل "الدولة الاسلاميّة" والمواجهة في إطار الإدارة الدولية

قد تختلف مقاربة الحكومات والفاعلين كما الخبراء، بما يتعلق بالطرق والوسائل الأفضل لمواجهة "الدولة الإسلاميّة"، لكنّ الجميع يتّفقون على أهمّية مواجهة تمويل التنظيم. وقد وضعت الأمم المتحدة استراتيجيّة في هذا الإطار، وكذلك فعلت الولايات المتحدة، لكن ما ينقص هو استراتيجيّة موحّدة في ظلّ الإدارة الدولية.

من جهة أخرى، تقارب المنظمات، الدول والإقليميّات خطر "الدولة الاسلاميّة" كلّ من منظارها، وتتأرجح المواجهة بين الفكريّة- الثقافيّة والعسكريّة مع استمرار البحث عن إدارة دوليّة فعالة. ولغياب هذه الاستراتيجية الموحدة في إطار الإدارة الدولية أهمية قصوى في رسالتنا هذه، إذ تشكّل هذه النقطة أساس البحث والاقتراحات لاحقاً. فكلّ من الفاعلين الجدد يقارب الموضوع بحسب مصالحه الخاصة، والخطوات التي حصلت حتى الآن من قبل الإدارة الدولية لا تتقاطع مع مصالح "اللاعبين الكبار" واستراتيجياتهم على المدى البعيد.

الفقرة الأولى: مصادر تمويل "الدولة الاسلامية" المتنوعة وإمكانيات مواجهتها

منذ إعلان الخلافة المزعومة، صُعِق العالم بالإمكانيّات الهائلة "للدولة الاسلاميّة". فمقاتلوها يحملون أحدث الأسلحة والتجهيزات العسكريّة، من هندام القتال الى البنادق الخفيفة، المتوسطة، وحتّى الثقيلة، ويتجوّلون بسيارات رباعيّة الدّفع من أحدث طراز، بالإضافة الى الوسائل التكنولوجيّة المختلفة المتعلّقة بالإعلام، والتصوير بأفضل الوسائل وفقاً للمعايير العالميّة.

وللتنظيم الارهابي موازنة عامّة تشبه موازنات الدّول القائمة الى حدّ كبير، وتتعامل بالملايين من الدولارات شهريّاً. وقد حافظت "الدولة الاسلاميّة" على استمراريّة تدفّق الموارد بالرّغم من الضربات العسكريّة والحصار المالي المفروض عليها، ممّا يدلّ على تنوّع مصادر التمويل، والمهارة في تبييض الأموال. كما استطاع التنظيم الارهابي تمويل عمليّات في الخارج، ممّا يدلّ على مرونة عالية وإمكانيّة نقل الأموال من خارج النظام المصرفي، أو عبره بوسائل ذكيّة ومعقّدة.

ولا يخفى على أحد أن مواجهة التنظيم ماليّاً تشكّل صلب المواجهة وبيت القصيد، فالقضاء على موارد "الدولة الاسلاميّة" سيحدّ من قدراتها العسكريّة وأنشطتها المختلفة. وإذا كان بعض اللاعبين التقليديين يعتقدون أن الحرب العسكرية هي مفتاح القضاء على "الدولة الاسلاميّة" في سوريا والعراق، فإن جهود الإدارة الدوليّة هي، دون أدنى شكّ، الإطار الأكثر فعاليّة لتقويض موارد التنظيم، وبالتالي القضاء عليه تدريجيّاً، وعلى أيّ تنظيمات مشابهة قد تظهر مستقبلاً.

ولكي تستطيع الإدارة الدوليّة تحقيق هذا الهدف الكبير، لا بدّ من أن تبدأ بتحديد الموارد الماليّة للتنظيم ودراستها بالتفصيل – وهو أمر لا يمكن للمؤسسات الرسمية أن تقوم به بمفردها – لتحديد مجال عمل كلّ من الفاعلين وطرق توجيه الجهود المختلفة.

وقد وضعت الأمم المتحدة جهودها في إطار استراتيجي، كما عملت الولايات المتحدة – ودول أخرى – على استراتيجية لمكافحة تمويل "الدولة الاسلاميّة"، لكن النتائج لم تأتِ على قدر التوقعات، فبالرغم من كل الجهود، لا زال الارهابيون يحصلون على رواتبهم، يتجوّلون في القطاع الجغرافي الذي يسيطرون عليه ويرعبون السكان بجرائمهم اليوميّة، بالإضافة الى قيامهم بأنشطة تجاريّة تدرّ عليهم الأموال الطائلة، وتمويل عمليّات إرهابيّة تصل الى جميع القارات.

بند أول: تمويل التنظيمات الارهابيّة السابقة

إن تأمين شبكات التمويل "للدولة الاسلامية" لم يكن وليد الصدفة. فقبل تأسيس "الدولة الاسلاميّة" بالصورة التي نعرفها اليوم كان أبو مصعب الزرقاوي وأبو عمر البغدادي قد أطبقا على مختلف شبكات التهريب الخاصة بشيوخ القبائل، وخصوصاً في الأنبار. فبحسب تقرير أمني

أميركي سُرّب الى New York Times سنة 2006، كان المسلّحون في العراق يجمعون بين 70 و200 مليون دولار سنويّاً من الأنشطة غير الشرعية، منها 25 الى 100 مليون من تهريب النفط، بالتآمر مع أفراد عراقيين، وحوالي 36 مليون دولار كان يتمّ جمعها من الفديات الناتجة عن الخطف.[1] وكما ذكرنا سابقاً فإن أبو بكر البغدادي كان يدير شبكات للتهريب بين العراق وسوريا، بالإضافة الى طرقات وشبكات بين العراق وإقليم كردستان، وبين العراق وسوريا، والتي كانت تديرها سابقاً عصابات خارجة عن القانون.

وقبل إعلان الخلافة، قام البغدادي بإعادة تنظيم تمويل "الدولة الاسلاميّة في العراق"، عن طريق عمليّات الابتزاز. ومن ضمن ما قام به، نشر حواجز على الطرقات وإجبار سائقي الشاحنات على دفع مبلغ 200$ لقاء المرور، بالإضافة الى إخافة الأقليات كالمسيحيين وغيرهم، من أجل الحصول على أموالهم. كما كان يتمّ ابتزاز المسؤولين في الشركات التي توقّع عقوداً مع الحكومة وتهديدهم بالقتل للحصول على الأموال، بالإضافة الى بيع هذه المنظّمة للنفط في السوق السوداء.[2] واستفادت "الدولة الاسلاميّة في العراق" وغيرها من المنظمات الارهابية من الفساد المستشري في العراق بعد الاجتياح الأميركي وانهيار الدولة والمؤسسات، للحصول على الأموال اللازمة لتمويل أنشطتها وتطويرها، حتّى شكّلت شبكات معقّدة استفادت منها "الدولة الاسلاميّة" لاحقاً.

وقد كان تنظيم "الدولة الاسلاميّة" إذاً، قبل إعلان الخلافة، يجمع الأموال من أجل الاستمرار بحملات الارهاب من خلال 4 طرق:

- الابتزاز، خصوصاً من الأقليات.
- السيطرة على حقول نفط، مصادر طاقة، وأموال حكوميّة.
- ابتزاز الشركات التي تحصل على عقود مع الحكومة.
- الحواجز المسلّحة في مناطق محدودة تسودها الفوضى.

مقارنة مع منظمات سابقة

لطالما اعتمدت المنظّمات الارهابيّة على الجريمة المنظّمة من أجل التمويل الذاتي، ففي سنة 2010، عبّرت مجموعة الدول الثمانية عن قلقها إزاء علاقة بعض الارهابيين بتجارة المخدرات والجريمة المنظّمة – وعزمها على عرقلة هذه الشراكات.[3] لكنّ داعش شكّلت تحدياً مختلفاً لتمويل الإرهاب. فقد جمعت الثروة بوتيرة غير مسبوقة، وبمصادر إيرادات ذات تركيبة مختلفة عن تلك التي يعتمدها العديد من المنظمات الارهابية الأخرى. وخلافاً لتنظيم القاعدة على سبيل المثال، تستمدّ داعش حصّة صغيرة نسبياً من أموالها من الجهات المانحة الكبيرة، وبالتالي، لا تعتمد اليوم بشكل أساسي على نقل الأموال عبر الحدود الدولية. بدلاً من ذلك، تحصل داعش على الغالبية العظمى من إيراداتها من خلال الأنشطة الإجرامية والإرهابية المحلية.[4] وبالتّالي، تظهر أهميّة هيكليّة تنظيم "الدولة الاسلاميّة"، الأقرب الى هيكليّة دولة بدل الهيكليّة التّقليديّة للمنظّمات الارهابيّة – والتي ناقشناها في الفصل الأوّل بطريقة المقارنة – في التّاثير على استمراريّة الموارد الماليّة للتنظيم بشكل خاص، وأنشطته الوظيفيّة بشكل عام.

وبمقارنة مصادر تمويل هذه الجماعات الارهابيّة وقيمة الإيرادات في الجدول اللاحق[5] نلاحظ

---

[1] Andrew Hosken, op.cit., P 200

[2] Ibid., P 134

[3] G-8 Leaders Statement on Countering Terrorism, Canada, June 2010

[4] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, "Attacking ISIL's Financial Foundation", 23 Oct 2014, https://www.treasury.gov/

[5] Tom Keatinge, op.cit.

الفارق الكبير بين "الدولة الاسلاميّة التي تجني أكثر من المجموعات الأخرى مجتمعة بأربع مرّات، وهي الوحيدة التي تعتمد على إنتاج النفط والضرائب والرسوم، أي أنها تعتمد على موازنة شبيهة الى حدّ كبير بموازنة دولة فعليّة. علماً أن هذه المعلومات تعود الى أواخر سنة 2014 لكنّ الفارق بين هذه المنظمات ومصادر تمويلها لم يختلف كثيراً.

المنظّمة الارهابيّة	الإيرادات السنوية (بالدولار تقريباً)	المصدر
"الدولة الاسلاميّة"	2 مليار	النفط، الرسوم والضرائب
الطالبان	400 مليون	تبرعات، مخدرات
الشباب	100 ملبون	بيع الفحم، ضرائب
بوكو حرام	10 ملايين	خطف، تبرعات
جبهة النصرة (جبهة فتح الشام)	غير معروف	تبرعات، خطف

Source: Tom Keatinge, "Finances of jihad: How extremist groups raise money", BBC News, 12 Dec 2014

بند ثاني: تمويل "الدولة الاسلاميّة" بشكل عام

بحسب وزارة الخزانة الأميركيّة، تعتبر "الدولة الاسلامية" أغنى منظّمة إرهابيّة وجدت حتّى الآن.[1] فهي تجني أكثر من **مليون دولار أميركي يوميّاً** (سنة 2014). وهي تستخدم تركيبةً من بيع النّفط في السّوق السّوداء، الابتزاز، وجمع الأموال بواسطة وسائل التّواصل الاجتماعي بشكل متطوّر، من أجل تمويل توسّعها في العراق وسوريا.[2]

أمّا معهد IHS لمراقبة النزاعات، فيقول أن التنظيم يحقق دخلاً يصل الى 80 مليون دولاراً شهرياً (سنة 2014) – 8 مليون دولار/الشهر من الموصل وحدها[3] – خصوصاً من الضّرائب ومصادرة الممتلكات، الّا أنّه بدأ يعاني مالياً بسبب الهجمات التي تستهدف البنى التحتية للنفط في المناطق التي يسيطر عليها. ونلاحظ الفارق الكبير في الأرقام بين المصدرين، الرسمي وغير الرسمي سنة 2014، ممّا يدعو الى ضرورة التعاون والمشاركة في المعلومات الناتجة عن الدراسات المختلفة، لكنّ الأهم يبقى التوقف عند الحجم الهائل لموارد "الدولة الاسلاميّة" وتنوّع المصادر ممّا يصعّب تقويضها ماليّاً. وقد أعلنت الولايات المتحدة مراراً أنّ إيرادات داعش متنوّعة وعميقة، لذلك فإن الجهد المبذول سيأخذ وقتاً، تفانياً، وتعاوناً واسعاً.[4]

وبحسب وزارة الخزانة الأميركيّة أيضاً، يحصل مقاتل "الدّولة الاسلاميّة" العادي على أساس راتب يساوي 41 دولاراً أميركياً في الشّهر فقط، أي أقلّ بكثير من العامل العراقي العادي[5]، ممّا

[1] Ray Sanchez, "United Nations investigates claim of ISIS organ theft", CNN, 19 Feb 2015

[2] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, op.cit.

[3] Mona Alami, "The Islamic State and the Cost of Governing", Report to The Carnegie Endowment for International Peace, 4 Sep 2014

[4] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, op.cit.

[5] Hannah Allam, "Records show how Iraki extremists withstood US Anti-Terror efforts", in Loretta Napoleoni, op.cit., P 66

يدلّ على أن عناصر التّنظيم يلتحقون به إمّا لأسباب إيديولوجية، أو لعدم قدرتهم على تأمين عمل ولو كعامل بسيط، وهذا الأمر يدلّ على عمق المشاكل العقائديّة، الثقافية، السياسية، والاقتصاديّة-الاجتماعية التي تعاني منها المنطقة، والتي استفادت منها "الدولة الاسلاميّة" لاستمرار تدفق الأموال والمقاتلين.

وبحسب بعض المصادر، قامت "الدّولة الاسلاميّة" بسرقة مبلغ 425 مليون دولار أميركي أو حوالي 400 مليون دولار[1] من المصرف المركزي في الموصل وقامت باستخدامه لأغراض عسكريّة، و"لكسب القلوب والأرواح".[2] كما قامت بالسّطو على مصارف أخرى ليبلغ اجمالي هذه الأموال بين نصف المليار ومليار دولار بحسب Daniel Glaser - مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون تمويل الإرهاب في مكتب الإرهاب والاستخبارات المالية.[3] في حين تنفي مصادر أخرى هذا الأمر، كالرئيس التنفيذي لرابطة المصارف الأهلية في العراق عبد العزيز حسون، حاكم ولاية نينوى في ذلك الوقت أثيل النجيفي والمدير التنفيذي *لمصرف الاتحاد في العراق* طلال ابراهيم.[4]
كما هناك تقارير وتحقيقات تشير الى قيام مقاتلي "الدولة الاسلاميّة" بسرقة محاصيل المزارعين في المناطق التي تسيطر عليها.

ويبدو أنّ "الدّولة الاسلامية" لم تعد بحاجة الى الاعتماد على التمويل الخارجي بشكل كبير كونها لجأت الى بناء نظام اقتصادي مالي شبه كامل. فهي تفرض ضرائب بنسبة حوالي 20% على جميع الخدمات ومنها بيع الكهرباء. وبحسب IHS-London، "تنظيم الدولة الاسلامية يفرض الضرائب على السكان ويصادر الممتلكات ويدير شركات".

ويصف تقرير صادر عن السلطات القضائية العراقية في 28 نيسان 2016، مستنداً لاعترافات معتقلين يشتبه أنّهم عناصر من "داعش" كيفية نقل الأموال إلى "بيت المال" (وزارة مالية "الدولة الاسلاميّة") في الموصل ثم توزيعها على "الولايات."
كما يقول القاضي العراقي جبّار عبد الحجيمي أنّ التنظيم يوزّع الأموال على المناطق الخارجة عن سيطرته من خلال مكاتب جوالة تذهب بالدرجة الأولى إلى أربيل ومنها إلى بقية محافظات العراق، وأن المقاتلين يحصلون على بدل سكن ومكافآت مالية لمن يعيل أطفالاً (أربعة أطفال كحد أقصى)، بالإضافة الى مكافآت ماليّة وصلت إحداها الى ألف دولار بعد استيلاء المقاتلين على الموصل في العام 2014.[5]
إذاً، حاولت "الدولة الاسلاميّة"، ونجحت الى حدّ بعيد في تأسيس نظام اقتصادي يكفي حاجاتها للاستمراريّة، ولتعطي صورة بأنها دولة فعليّة ذات سيادة، لديها بيروقراطيّة وتنظيم هرمي، ممّا يزيد من جاذبيّتها ويساعدها على توسيع نشاطها، فكيف تتوزّع مصادر التمويل؟

أولاً: التبرّعات
بحسب تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA صدر عام 2002، اعتمدت القاعدة

[1] Aaron Zelin, op.cit.
[2] Ibid.
[3] Hamza Hendawi and Qassim Abdul-Zahra**,** op.cit.
[4] Borzou Daragahi, "Biggest bank robbery that "never happened" - $400 m Isis heist", **in Financial Times,** 17 Jul 2014
[5] Dominic Evans, "Islamic State turns to selling fish, cars to offset oil losses: report", Reuters, 28 Apr 2016

في تمويلها على "مجموعة متنوّعة من الجهات المتبرّعة وجمع الهبات في بلدان الخليج".[1]
وسنة 2009 كشفت "ويكيليكس" عن برقية من وزيرة الخارجية الأميركية "هيلاري كلينتون" تشتكي فيها من أن متبرّعين خليجيّين يشكّلون أهم مصادر تمويل الجماعات الارهابية حول العالم.[2]
كما صدرت دراسة سنة 2013 عن المديرية العامة للسياسات الخارجية للبرلمان الأوروبي AFET بعنوان : "تورّط السلفية/الوهّابية في دعم جماعات الثوّار في جميع أنحاء العالم وتزويدها بالأسلحة"، تشير الى تورّط متبرّعين في تمويل تنظيمات مسلحة حول العالم.
بحسب وزارة الخزانة الأميركيّة سنة 2014، تحصل داعش على أموال من متبرّعين أثرياء. وعلى الرّغم من عدم اعتمادها على شبكات المتبرّعين الخارجيّين، إلّا أنّها تحافظ على روابط مع مموّلين في الخليج.[3]
في آذار 2014، ذكر وكيل وزارة الخزانة الأمريكية لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية David Cohen تقارير عن دعم قطر لمقاتلين إسلاميين في سوريا ووصف الأمر بـ"اجتهاد متسامح" للمتبرعين بدعم المقاتلين. وفي آب 2014 ، اتّهم وزير التنمية الألماني Gerd Müller قطر بتمويل داعش.[4]
لكنّ أيّاً من هذه التقارير لا يشير الى أسماء للمتهمين بالتمويل، ممّا يضع الأمر في إطار التبرّعات الفرديّة وبرغم الاتهامات الكثيرة لدول إقليمية بتمويل داعش، ما من دليل واضح على أنّ التبرّعات تتمّ برعاية رسميّة. وقد قال السفير الأميركي السابق في العراق James Jeffrey عن هذا الموضوع: "لم نجد أي دليل عن تمويل مباشر لداعش (من قبل دول معيّنة). لقد كان لدينا شكوك عن مواطنين أفراد، لكنه من الصعب حقاً الجزم."[5]
واستطاعت "الدولة الاسلاميّة" في مرحلة لاحقة تأمين الاستقلال المالي عن المتبرّعين الذين لم يعد باستطاعتهم إيجاد منافس لها،[6] بعد أن وضعت أسساً لتأمين مواردها. علماً أنّ التبرعات يمكن أن تدخل أيضاً في إطار تحرّك بعض المتطرّفين من تلقاء نفسهم لتنفيذ اعتداءات، تلبيةً لنداءات قياديّي "الدولة الاسلاميّة"، وقد حصل هذا الأمر مراراً في دول غربيّة.

ثانياً: الاتجار بالبشر وبيع الأعضاء

يقوم مقاتلو "الدّولة الاسلاميّة" بوضع ملصقات بالأسعار على بعض الأولاد في المناطق التي احتلّوها في سوريا والعراق[7]، خصوصاً اذا كان هؤلاء الأولاد من الأقليّات. وفي حين يساهم هذا الأمر في نشر الرّعب كجزء من استراتيجيّة هذه المنظّمة، فهو يساهم أيضاً في تمويل "الدّولة الاسلاميّة" إذ يُباع الأولاد كعبيد. وقد وردت تقارير عدّة للأمم المتحدة عن هذا الموضوع – كما عن تفخيخ الأولاد الذين يعانون مشاكل عقليّة أو تجنيد الأطفال بعمر ثماني سنوات وما فوق.[8]
وتقوم داعش ببيع فتيات ونساء مختطفات كعبيد لأغراض جنسيّة،[1] منهنّ نساء ايزيديّات[2] ويقدّر عددهنّ بحوالي 7000[3]. وقد قام الارهابيّون بنشر كتيّب، في ك1 2014 في الموصل بعنوان:

---

[1] باتريك كوكبيرن، المرجع السابق، ص 63
[2] المرجع نفسه، ص 63
[3] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, “Attacking ISIL’s Financial Foundation”, op.cit.
[4] Michelle Martin, Amena Bakr and Angus McDowall, "German minister accuses Qatar of funding Islamic State fighters", Reuters, 20 Aug 2014
[5] Andrew Hosken, op.cit., P 210
[6] Loretta Napoleoni, op.cit., P 61
[7] Renate Winter, expert with the U.N. Committee on the Rights of the Child, to CNN, 6 Feb 2015
[8] Faith Karimi and Greg Botelho, op.cit.

"أسئلة وأجوبة حول النّساء العبيد وحرّيّتهنّ"، وفيه تبريرات لممارسة الجنس مع فتيات لم يبلغن سنّ البلوغ الجنسي وبيع "الكافرات"، وشرائهنّ وتقديمهنّ كهدايا، كونهنّ "ممتلكات بشكل كامل". وبحسب بعض التقارير فإنّ هذا النشاط الإجرامي بات مرتبطاً بشبكات دوليّة للدعارة والإتجار بالبشر، ممّا يعطي دفعاً إضافيّاً للإمكانات الماديّة للتنظيم الارهابي.

تقوم الأمم المتحدة بالتحقيق في تقارير وردتها حول قيام مقاتلي "الدّولة الاسلاميّة" باستئصال الأعضاء البشريّة وبيعها، كما قال سفير العراق لدى الأمم المتحدة سنة 2015 أن المقاتلين قاموا بقتل 12 طبيباً لرفضهم استئصال أعضاء، كما عُثر على العديد من الجثث في مقابر عدّة وقد تمّ استئصال أعضاء منها.[4] وبحسب وزارة الخارجية الأميركيّة، ما من سبب للشكّ بهذه التقارير بعد قيام "الدولة الاسلاميّة" بفظائع مماثلة سابقاً.
كما قالت Nancy Scheper-Hughes، مديرة Organs Watch، وهو برنامج للبحث والتّوثيق حول تجارة الأعضاء في University of California :"ان سرقة الأعضاء خلال الحروب، الحروب الأهليّة، والحروب التي تشارك فيها جيوش غير نظاميّة، ليس بالأمر الغريب. فعندما تصبح الجثث بحالة سيّئة، يتمّ استئصال الأعضاء على أنّها سلع، فالطّلب على الأعضاء "الطّازجة" لا يمكن إشباعه. وتشكّل الكلى – المستأصلة من الأجساد الميتة دماغيّاً، أو من الذين تمّ اعدامهم بمساعدة "صائدي الأعضاء" المدرّبين – "الماسات الدّموية" للإتجار الإجرامي غير المشروع".[5]
وبحسب سفير العراق لدى الأمم المتحدة محمّد الحكيم، هناك سوق في أوروبا للأعضاء المسروقة، تقوم المنظّمة الإرهابيّة بتهريب الأعضاء اليها عبر المطارات التي سيطرت عليها، بعد صفقات مدبّرة بين وسطاء وشارين. وفي كانون الثاني 2015 قالت وكالة أنباء الأناضول التركية – شبه الرسميّة – أن داعش أعلنت إنشاء مدرسة للطبّ في شمال سوريا.

ثالثاً: الابتزاز والخطف
منذ سنة 2014، يقوم مقاتلو "الدولة الاسلاميّة" بإجبار سائقي الشّاحنات على دفع جزية. فقد تم فرض ضرائب للسماح بمرور الشاحنات في شمال العراق بقيمة 200 $ على الشاحنة،[6] وقد أخذ التنظيم هذه الممارسات عن تنظيم الزرقاوي قبله، وعن تنظيم الدولة الاسلامية في العراق كما سبق وذكرنا. كما يقوم المقاتلون بتهديد الشركات بالتفجير للحصول على المزيد من الأموال، سرقة المصارف ومحلّات الذهب.
وتنتزع داعش أموالاً من عابري السّبيل، القائمين بأعمال تجاريّة، أو ببساطة الذين يسعون إلى العيش في الإقليم الذي تنشط فيه. ففي مدينة الموصل العراقية، على سبيل المثال، قام الارهابيّون بالانتقال من منزل الى منزل، ومكان عمل الى مكان عمل، مطالبين بالأموال النّقدية تحت تهديد السلاح. وأُجبرت الأقليات الدينية كالمسيحيين على دفع الجزية. كما وردت تقارير عن مطالبة داعش بضريبة على عمليّات سحب الأموال النّقديّة من المصارف تصل الى 10%.

---

[1] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, "Attacking ISIL's Financial Foundation", op.cit.
[2] Faith Karimi and Greg Botelho, op.cit.
[3] Steve Hopkins, "Full horror of the Yazidis who didn't escape Mount Sinjar: UN confirms 5,000 men were executed and 7,000 women are now kept as sex slaves", **in Mail Online,** 14 Oct 2014
[4] Ray Sanchez, op.cit.
[5] Ibid.
[6] Mona Alami, op.cit.

ويعتبر الخطف من أكثر الطّرق الشائعة لدى المنظّمات الارهابيّة والثّوريّة عبر التّاريخ، وقد عُرفت بها القاعدة بشكل كبير.
تقوم داعش بخطف المدنيين الأبرياء للاستفادة من الفديات المدفوعة للإفراج عنهم. ففي ربيع 2014، أطلقت داعش سراح صحافيّين أسرى ورهائن أخرى من عدّة دول أوروبية، وفي المقابل، وفقاً لتقارير صحافية، تلقّت داعش دفعات عدّة بملايين الدولارات. وبالإجمال، حصلت داعش على 20 مليون دولار على الأقل من أموال الفدية سنة 2014[1] فيما تشير مصادر أخرى الى أن المبلغ قارب 45 مليون دولار.[2]
وقد تمّ خطف العديد من الفرنسيّين، الإسبان، الأتراك، الهنود، الصّينيّين، الأميركيّين، وغيرهم... وتبلغ الفدية المطلوبة عادة حوالي 100000 $ ووصلت الى 135 مليون دولار لقاء الصّحافي الأميركي James Foley[3]، قبل أن يتمّ إعدامه.

رابعاً: التهريب
تقوم "الدّولة الاسلاميّة" بعمليّات تهريب عبر الحدود السّوريّة- التّركيّة[4] كما تضع يدها على بعض المساعدات الانسانيّة التي تصل الى سوريا.
وتقوم بتدمير آلاف السنين من الحضارة في العراق وسوريا عن طريق نهب وبيع الآثار، فهذه التجارة غير الشرعيّة شهيرة للغاية على الصعيد العالمي وتديرها عصابات دوليّة. وبالرغم من عقيدة "الدولة الاسلاميّة" القاضية بتدمير الآثار، خصوصاً الدينيّة منها كونها تدخل في خانة عبادة الأوثان، نرى أن النزعة البراغماتيّة من جهة، والحاجة الى الأموال من جهة أخرى، قد دفعت بها الى بيع الآثار في بعض الأحيان.

خامساً: إكتفاء ذاتي وضرائب
بالإضافة الى النشاط الإجرامي، قامت "الدولة الاسلاميّة" ببناء نوع من الاقتصاد الداخلي المنتج الى حدّ ما، فقدّمت مساعدات لبعض المزارعين من أجل تأمين حاجاتها، وفرضت ضرائب على الشركات والمحلّات وجنت "ضرائب" تقدّر بمئات الملايين من الدّولارات سنويّاً، بحسب Daniel Glaser - مساعد وزير الخزانة لشؤون تمويل الإرهاب في مكتب الإرهاب والاستخبارات المالية.[5] هذا فضلاً عن العمود الفقري لاقتصاد "الدولة الاسلاميّة" إذا صحّ التعبير، وهو استخراج وبيع النفط، والذي سنفصّله في فقرة خاصة نظراً لأهميته.

لقد قمنا بعرض مصادر تمويل "الدولة الاسلاميّة" المختلفة كمقدّمة لوضع إطار لمواجهة هذا التمويل في إطار الإدارة الدوليّة، والذي سنفصّله لاحقاً، ونلاحظ من خلال ما تقدّم في إطار مواجهة التمويل ما يلي:
بشكل عام، قامت "الدولة الاسلاميّة" بمحاولة تأسيس نظام اقتصادي/مالي ونجحت في ذلك الى حدّ كبير، وهي تعتمد على تنوّع المصادر وتشعّبها. وتفرض طبيعة هذه المصادر تعاوناً بين مختلف الفاعلين لمواجهتها، فالتبرّعات من قبل المؤيّدين والداعمين تفرض مواجهة فكريّة- ثقافيّة بالدرجة الأولى، وهي مواجهة طويلة الأمد تعتمد على مساهمة الإدارة الدوليّة في نشر ثقافة تقبّل

[1] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, "Attacking ISIL's Financial Foundation", op.cit.
[2] Tom Keatinge, op.cit.
[3] Mona Alami, op.cit.
[4] Fehim Tastekin, "Turkey's Syria Borders an Open Door for Smugglers", www.al-monitor.com, in Loretta Napoleoni, op.cit., P 69
[5] Hamza Hendawi and Qassim Abdul-Zahra, op.cit.

الآخر، الاعتدال والديموقراطيّة. كما تفرض مواجهة مصادر التمويل الأخرى، من نقل أموال عبرالحدود، الى تجارة النفط، بيع الأعضاء، التهريب (وخصوصاً الآثار) تعاوناً بين الدول، الأجهزة الأمنية المحليّة، الاقليمية والعالمية، المنظمات الاقليمية والدولية (وفي طليعتها الأمم المتحدة)، المنظمات المصرفية العالمية والمصارف، المنظمات غير الحكومية، وغيرها، خصوصاً لناحية تبادل المعلومات وتقاطعها، والمحاصرة المالية لعصابات التهريب، الوسطاء، المسهّلين، وكلّ الجهات التي تساهم في تبييض الأموال في الدول العربية والغربية لصالح المنظمة الارهابية. مع العلم بأن شبكات إجراميّة معقّدة وعبر وطنيّة بهذا الحجم لن ينتهي نشاطها بمجرّد القضاء عسكرياً على "الدولة الاسلاميّة"، بل إنّ المواجهة ستتطلّب جهوداً مستقبليّة في ظلّ الإدارة الدوليّة.

الفقرة الثانية: علاقة الصراع النفطي العالمي بـ"الدولة الإسلاميّة"

في الفصل الأول، قمنا بمناقشة "الحرب الباردة النفطية"، كجزء من "الحرب الباردة الجديدة" والحرب الباردة الاقليمية التي تتفرع عنها، وقمنا بربطها بدور "الدولة الاسلامية" في خفض الأسعار، عرقلة مشاريع الأنابيب الروسية، واستنزاف المعسكر الشرقي. وفي هذه الفقرة، سنتناول علاقة "الدولة الاسلامية" بالصراع النفطي العالمي وكيفية تمويل التنظيم الارهابي بواسطة تجارة النفط.

فبالرغم من بدء العديد من الدّول والفاعلين بالتفتيش عن مصادر طاقة بديلة، من الواضح أن النفط سيلعب دوراً أساسيّاً في صنع السياسات الدولية خلال القرن الحالي على الأقلّ. وما يهمّنا في هذا السياق هو تأثير الدّول والفاعلين الجدد في مجال النفط على جهود مكافحة "الدولة الاسلاميّة"، سلباً أو إيجاباً.

ومع أنّه ما من أحد استطاع أو يستطيع ربط إنشاء "الدولة الاسلاميّة" بجهات أو فاعلين معيّنين بشكل قاطع، فإن التحدي عبر الوطني الذي فرضه هذا التنظيم، كغيره من التحدّيات، يمكن أن يتمّ استغلاله لأهداف اقتصاديّة أو سياسيّة، خصوصاً في ظلّ "الحرب الباردة الجديدة" التي ترخي بظلالها على مختلف الملفّات والتحدّيات.

بند أول: احتدام الصراع النفطي العالمي

وفقا للوكالة الدولية للطاقة(IEA)، إن إنتاج النفط الخام من الحقول الحالية، الواقعة بمعظمها على اليابسة أو في المياه الساحلية الضحلة ستنخفض بمقدار الثلثين بين عامي 2011 و 2035[1]، ممّا سيزيد بطبيعة الحال الصراع النفطي العالمي والسعي للحصول على النفط بأرخص الأسعار. هذا الصراع الذي امتدّ الى مختلف أنحاء الكرة الأرضيّة.

ففي الشرق الأقصى، ، ومع ازدياد حاجات الصين النفطيّة، قامت في أيّار 2014 بتركيب منصة تنقيب عن النفط في مياه متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي ممّا أثار اعتراض عدد من دول تلك المنطقة. فالصين تحاول عدم الاعتماد بشكل متزايد على مصادر نفطية إفريقية وشرق أوسطيّة، وتسعى الى الحصول على المزيد من المصادر المحليّة، وخصوصاً حقول النفط البحريّة في شرق وجنوب البلاد، لكنّ الحجم الحقيقي للموارد في هذه الحقول لا يزال غير معروف.[2]

ويشتدّ الصراع النفطي في البحار شبه المغلقة مثل بحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط حيث يكون من الصعب جداً ترسيم الحدود البحرية، بسبب السواحل المتعرّجة ووجود العديد من

[1] Michael Klare, "La guerre du pétrole se joue en mer", **in Le Monde Diplomatique,** Fév 2015, P 10

[2] Ibid., P 10

الجزر.[1] ويتميّز حوض بحر قزوين بكونه يتأثر بالنفوذ الروسي، وكذلك الحوض الشرقي للبحر المتوسط. ففي منطقة بحر قزوين التي تحدّثنا عن أهميّتها في "الحرب الباردة الجديدة" في الفصل الأول يحتدم الصراع بين إيران، أذربيجان، تركمنستان (التي ستبدأ التصدير الى أوروبا سنة 2019)، وروسيا بطبيعة الحال، مع تأمين الولايات المتحدة لحماية سياسية ومظلّة عسكريّة لدول المنطقة الساعية الى التحرّر من التأثير الروسي.

وفي شرق البحر المتوسط، تشكّلّ اسرائيل المستفيد الأكبر من استخراج النفط الطبيعي في الحوض المشرقي، الذي يقدّره مكتب الدراسات الجيولوجي في الولايات المتحدة United States Geological Survey ب3400 مليار م^3 من الغاز الطبيعي. فمنذ آذار 2013، أي مع إعلان البغدادي استبدال "الدّولة الاسلامية في العراق" بـ"الدّولة الاسلامية في العراق والشام" – بحسب تسلسل الأحداث الذي أوردناه في الفصل الأول – بدأت اسرائيل بعملية الانتاج. وسنة 2016، ومع عودة العلاقات الطبيعية بين إسرائيل وتركيا، سارع الرئيس القبرصي الى زيارة اسرائيل، في محاولة الدّول الاقليميّة الاستفادة من احتياط الغاز الطبيعي، مع انشغال جميع اللاعبين بالحرب مع "الدولة الاسلاميّة". مع العلم أنّ قبرص كانت قد أعطت ترخيص إلى شركة Noble Energy الأمريكية، Total الفرنسيّة، و Eni الإيطاليّة، لوضع محطات حفر في إقليمها البحري، إذ تنوي بدء الإنتاج في السنوات المقبلة. وقد رفضت تركيا بشدة هذه القرارات دعماً للقبارصة الأتراك.[2]

ويشكّل انخفاض أسعار النفط العامل الأكبر والنقطة الأهم في هذا الصّراع، إذ يشكّل سلاحاً تستخدمه الولايات المتحدة بمواجهة روسيا، كما تستخدمه دول مجلس التعاون بمواجهة إيران بالرغم من آثاره السلبيّة على جميع الدول المصدّرة للنفط.

<u>أولاً: الولايات المتحدة تسعى الى خفض الأسعار</u>

سنة 2012، طرح المرشح الرئاسي الأميركي في ذلك الوقت Newt Gingrich مشروعاً، وعد فيه بتخفيض سعر النفط الى 2.5$/الغالون، قائلاً: "طوّرت برنامجاً للطاقة الأميركيّة حيث أنّه لن ينحني رئيس أميركي في المستقبل أمام ملك سعودي". وتضمّنت الخطّة زيادة الإنتاج المحلي للطاقة إلى المستويات التي من شأنها أن تجعل المخاوف الجيوبوليتيكيّة ثانوية.[3] وقد قام Gingrich بحملة واسعة في هذا المجال من خلال إنتاج فيلم وحملات دعائية، و Lobbying على نطاق واسع، حول ضرورة الاستفادة من الموارد النفطيّة الأميركيّة بغية عدم الخضوع للسعودية، إيران، وفنزويلا، ولخفض أسعار النفط. وأُطلق على هذا الLobby اسم Citizens United، وضمّ فاعلين كبار، منهم عضو مجلس الشيوخ المخضرم Mitch McConnel. وقد كان هذا الأخير الداعم لمشروع قانون تخفيض أسعار النفط سنة 2008، الذي لم يمرّ، والذي كان يسمح للولايات باستكشاف النفط في الداخل والخارج للتصدي لارتفاع أسعار النفط. كما يُعرف عن McConnel أنّه كان من أهم الداعمين للحرب على العراق، ومن المعارضين لانسحاب الجيش الأميركي من العراق وللحكومة العراقيّة.

كما قامت إدارة الرئيس أوباما بالعمل على زيادة إنتاج النفط الصخري، مما ساهم بتأمين فرص عمل جديدة، وساهم بزيادة العرض، وبالتالي تخفيض الأسعار، علماً أنّ استيراد النفط من الشرق الأوسط أرخص من استخراج النفط الصخري.

وبالإضافة الى النتائج الإيجابية لهذا الانخفاض بالنسبة للولايات المتحدة في "الحرب الباردة الجديدة"، لقد كان هناك نتائج إيجابيّة إضافيّة على الصعيد المحلّي:

---

[1] Michael Klare, op.cit., P 10

[2] Ibid., P 10

[3] Charles Riley, "Gingrich's $2.50 gas promise", CNN Money, 24 Feb 2012

- ازدياد مبيعات شركات السيارات واستفادة شركات النقل والطيران خصوصاً بعد الأزمات التي عانت منها في السنوات السابقة.
- إعطاء دفع للصناعة الأميركية وانخفاض معدّل البطالة.
- إمكانية رفع الضريبة على الوقود.

ثانياً: أسباب انخفاض أسعار النفط منذ سنة2014

ومن أهمّ اسباب انخفاض أسعار النفط منذ سنة 2014، والتي تناولناها في الفصل الأول:

- اكتشاف النفط الصخري
- العمل على تطوير الطاقة البديلة مع زيادة الاحتباس الحراري.
- دخول دول على سوق الانتاج بشكل كبير:

فلأول مرّة منذ سنة 1975، تقدّمت الولايات المتحدة على المملكة العربية السعوديّة كأوّل مصدّر للنفط بسبب النفط الصخري. كما تتبع روسيا السعودية عن قرب وقد تخطّتها لبعض الوقت. كما دخل منتجون جدد الى السوق كالبرازيل، دول في أميركا الجنوبيّة، وبعض الدول الإفريقيّة، في حين يستمرّ اكتشاف آبار جديدة.[1]

- انخفاض الطلب العالمي بسبب انكماش الاستهلاك ووفرة العرض.
- سياسة الOPEC الإقصائيّة لمنتجي النفط غير التقليديّين[2]، بقيادة السعودية، ومحاربتِها للدول المنتجة من خارج OPEC.
- عدم الاتفاق داخل OPEC على تجميد الانتاج خلال عدّة إجتماعات ومشاورات، حتى أواخر 2016.
- نزعة إيران الى زيادة الانتاج بعد رفع العقوبات على أثر الاتفاق النووي، ورفض السعوديّة تخفيض الانتاج بالرغم من انخفاض الأسعار من أجل الحدّ من الأرباح الإيرانيّة في ظل ما أطلقنا عليه في الفصل الاول اسم "الحرب الباردة الاقليميّة".
- سعي السعودية الى محاربة إنتاج النفط الصخري ذات تكلفة الاستخراج المرتفعة أصلاً.
- عدم خفض الانتاج كجزء من استراتيجيّة الولايات المتحدة في "الحرب الباردة الجديدة" لتكبيد روسيا خسائر كبيرة. وقد استخدمت الولايات المتحدة سلاح النفط ضد روسيا وإيران سابقاً في عهد الرئيس ريغان في ثمانينيات القرن الماضي، لإحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو وطهران.[3]
- دخول منتجين غير شرعيين مثل "داعش" في سوريا والعراق والميليشيات في ليبيا، وغيرها من الجماعات.[4]

ثالثاً: أهمّ نتائج انخفاض الأسعار

- نتائج سلبيّة على الدّول التي تعتمد إيراداتها على مداخيل النفط بشكل أساسي (الدول الريعيّة) كروسيا، والسعوديّة وغيرها.
- ضرورة القيام بإصلاحات اقتصاديّة جذرية في هذه الدّول. وقد بدأت السعوديّة بهذه الاجراءات بالفعل. فمنذ مطلع 2016، بدأ المسؤولون السعوديّون يطلّون على الشاشات العالميّة ليعلنوا عن إجراءت جذريّة، منها إجراءات تقشّف، واستراتيجيّة للتقليل من الاعتماد

---

[1] Georges Labaki, "L'impact De La Chute Du Prix Du Pétrole Sur Les Pays Du Moyen-Orient: Crise Durable Ou Conjoncturelle?", **in Défense Nationale Libanaise,** Juillet 2016, P 28

[2] Ibid., P 29

[3] نبيل سرور، "الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية"، **الدفاع الوطني اللبناني،** نيسان 2016، ص 55

[4] المرجع نفسه، ص 54

على إيرادات النفط في الموازنة تدريجيّاً والتركيز بشكل أكبر على الاستثمار. كما ستقوم المملكة بتمويل النفقات بواسطة خصخصة ARAMCO، الشركة الرسمية التي تحتكر انتاج النفط في السعودية. فبيع 5% من أصول الشركة سيعود ب2000 مليار دولار ستُخصّص للخروج من الاعتماد على النفط.[1]

- إنّ التأثير السلبي الأكبر سيكون على روسيا، التي تعاني من أزمات اقتصاديّة. ومن جهة أخرى، ساعد الانخفاض الحاد في الروبل روسيا على الحدّ من الآثار السلبية بسبب عدم الارتباط الكبير بالدولار.
- بالنسبة لإيران، النتائج سلبيّة دون شكّ، لكنّ الاقتصاد الإيراني يتمتّع بمرونة عالية بسبب التأقلم مع العقوبات خلال فترة طويلة. أمّا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فالنتائج السلبيّة محدودة بسبب تمتّعها باحتياط هائل بالعملة الصعبة.

رابعاً: "الدولة الإسلاميّة" لاعب مهمّ في الصراع النفطي

بما يخصّ "الدولة الاسلاميّة"، فقد جاء توقيت بدئها باستخراج النفط مناسباً للعديد من الدول الأوروبيّة التي كانت تعتمد على النفط الروسي بشكل كبير قبيل الأزمة الروسية – الأوكرانيّة. ففي آذار 2014، قامت روسيا بضمّ القرم، وعلى الأثر، تفاقمت الأزمة بينها وبين الدّول الأوروبية، حيث كان النفط من أهم الملفّات المطروحة، مع قطع روسيا النّفط عن أوكرانيا في حزيران 2014.

وفي حزيران- تموز 2014، تمّ إعلان "خلافة أبو بكر البغدادي"، وبدأت "الدولة الاسلاميّة" بإنتاج النفط وتصديره بأسعار منخفضة، وتهريبه عبر معابر الى الدّول المجاورة، وبيعه بأسعار زهيدة في مطلع 2015، مما أدى الى تداعيات سلبيّة في سوق النفط، أتت لحسن حظّ الأوروبيين في المواجهة مع روسيا.

أمّا بالنسبة للصراع حول أنابيب النفط الذي فصّلناه في الفصل الأول، وللعبرة التاريخيّة، ليست المرّة الأولى التي تتصارع فيها قوّتان عالميّتان حول مرور أنابيب نفطيّة في المنطقة. ففي مطلع القرن الماضي، احتدم التنافس بين بريطانيا وفرنسا حول هذا الموضوع. فالأولى كانت تحبّذ مرور أنابيب النفط من الموصل جنوباً الى فلسطين الواقعة تحت سيطرتها، والثانية كانت تسعى الى مرورها في سوريا للسبب نفسه، وقامت الدّولتان باستغلال ثورة الدروز في سوريا من جهة، والثورة العربيّة في فلسطين من جهة أخرى لدعم حججها وتشكيل خطر على القوّة الأخرى. فهل يعيد التاريخ نفسه؟ وإذا كانت بريطانيا قد لعبت ورقة استيطان اليهود في فلسطين لتقوية موقفها ونفوذها، فهل تكون الورقة الكرديّة أو غيرها من الأوراق حاسمةً هذه المرّة كما سبق وتساءلنا؟ لمعرفة الأجوبة على هذه الأسئلة، لا بدّ من انتظار العشرات من السنين ليتمّ نشر الاتّفاقيّات التي تعقد سرّاً على هامش المفاوضات بين الدول الكبرى، لكنّ الواضح حتّى الآن، أنّ وجود "الدولة الاسلاميّة" وانتاجها للنفط بالرغم من الضربات الجوية والمحاولات البريّة ليس بالأمر البسيط، بل هو عامل محوريّ في "الحرب الباردة الجديدة".

ويبدو أنّ العديد من اللاعبين استفادوا من إنتاج "الدولة الاسلاميّة" للنفط بالرغم من عدم التورط المباشر مع التنظيم، كما أن سيطرتها على مناطق واسعة من سوريا والعراق تجعل مرور أنابيب النفط في المنطقة غير آمن، بالإضافة الى استغلال وجودها من قبل العديد من الفاعلين كما ذكرنا في الفصل الأول. فالتنظيم الارهابيّ بات يهدد الاستقرار في جميع الدول النفطيّة من ليبيا وصولاً الى الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي.

بند ثاني: تمويل "الدولة الاسلاميّة" بواسطة النفط

تشكّل عائدات النفط المصدر الأساسي لتمويل "الدّولة الاسلاميّة"، وقد ساهمت سيطرتها على

[1] Georges Labaki, op.cit., P 45

آبار ومصافي النفط، خصوصاً في سوريا، في جعلها فاحشة الثراء، (حوالي 4.5 مليار دولار[1])، علماً أنه ما من أحد استطاع تحديد الحجم الكامل لهذه الثروة. وسمحت لها سيطرتها على مراكز حدوديّة مهمّة بتهريب النفط الى تركيا، (وغيرها من الدول)، وبيعها في السوق السوداء. وقد قُدّر مدخولها في أوّل أسبوعين من تموز 2014 بمليون دولار يوميّاً، من مبيع النفط في السوق السوداء وحده، علماً أنّه يحتمل أن يكون أكثر بثلاث مرّات.[2]

وسنة 2015، تبيّن أن تنظيم "الدولة الإسلامية" يجني من بيع النفط من حقول الخام التي يسيطر عليها في سوريا والعراق من 40 الى 50 مليون دولار شهريّاً، بحسب وزير النفط العراقي السّابق وعضو لجنة الطّاقة في البرلمان العراقي "ابراهيم بحر العلوم"، كذلك صرّح Daniel Glaser – مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون تمويل الإرهاب في مكتب الإرهاب والاستخبارات المالية – أنّ "الدّولة الاسلاميّة" تجني حوالي 500 مليون دولار سنويّاً من النّفط (أي حوالي 40 مليون شهريّاً) ،[3] ممّا يتقاطع مع تقرير لما يعرف ب"ديوان الرّكائز" في "الدّولة الاسلاميّة"، يظهر أنّ عائدات النّفط من الحقول السّوريّة وحدها في نيسان 2015 بلغت 46.7 مليون دولار. كما يظهر التّقرير السّيطرة على 253 حقل نفطي في سوريا ، منها 160 صالحة للعمل، يديرها 275 مهندس ويعمل فيها 1107 عمّال.[4]
وتشكّل مبيعات النّفط مصدر التّمويل الأكبر، اذ تظهر الأرقام التي ذكرناها اعتماد التّنظيم على هذا المصدر بنسبة بين 50-62% بينما تقول دراسة لمعهد IHS أنّ النسبة هي حوالي 43%. وهو مصدر التمويل الوحيد الذي يتمتّع باستمراريّة.

أولا: "الدولة الاسلامية" تسيطر على حقول نفط سورية

في تموز 2014 سيطرت "الدولة الاسلاميّة على حقل "العمر" النفطي، أكبر حقول النفط في دير الزور[5]،والمنطقة الأساسية لإنتاج نفط داعش هي محافظة دير الزور شرق سوريا، حيث كان الإنتاج يبلغ بين 34000 و40000 برميل/اليوم بحسب السكان المحليين. وقد انخفض هذا الإنتاج بسبب الضربات الجوية لقوّات التحالف وروسيا. كما تسيطر داعش على حقل نفط القيارة قرب الموصل الذي ينتج حوالي 8000 برميل/ اليوم.[6]

[1] Andrew Hosken, op.cit., P 6
[2] Ibid., P 6
[3] Hamza Hendawi and Qassim Abdul-Zahra, op.cit.
[4] Ibid.
[5] "Islamic State 'seizes key Syria oil field' ", Al Jazeera, 3 Jul 2014
[6] Erika Solomon, Robin Kwong and Steven Bernard, "Inside Isis Inc: The journey of a barrel of oil", **in Financial Times,** 29 Feb 2016

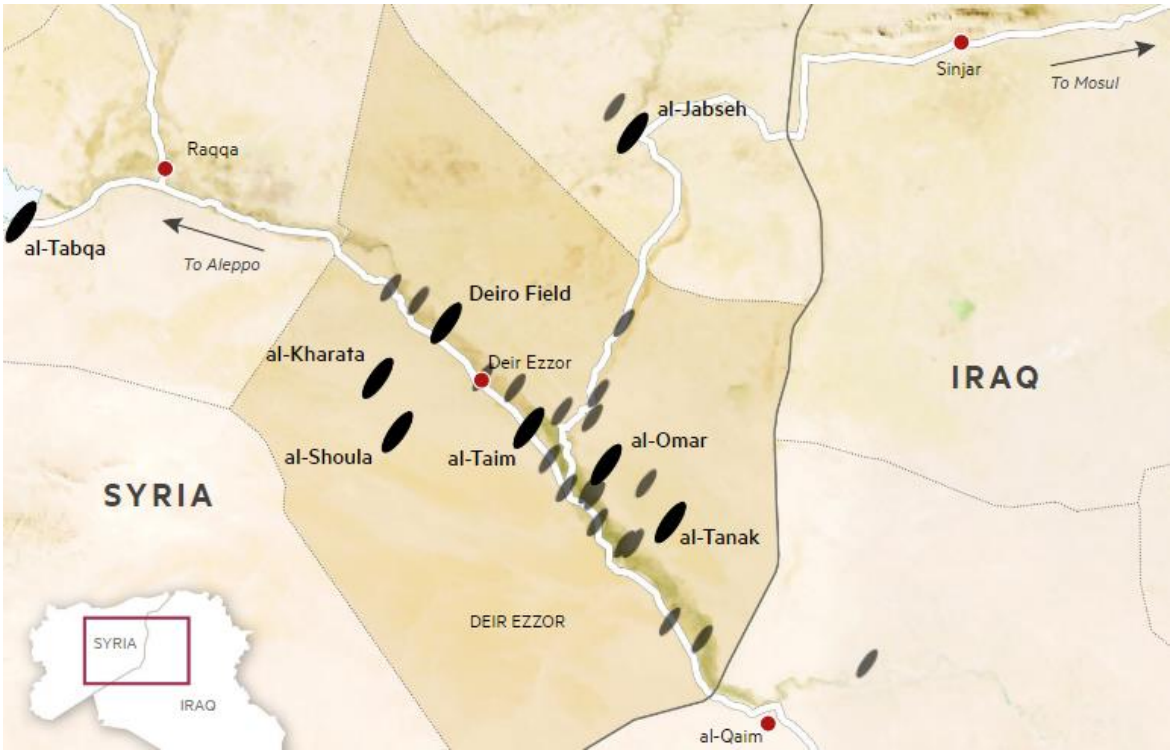

Source: Erika Solomon, Robin Kwong and Steven Bernard, op.cit.

ويتوزع إنتاج "الدولة الاسلاميّة" للنفط في سوريا على الشكل التالي:

الحقل	الإنتاج المقدر(برميل/اليوم)	السعر($/البرميل)
التنك	11,000-12,000	$40
العمر	6,000-9,000	$45
الطبقة	1,500-1,800	$20
الخراطة	1,000	$30
الشعلة	650-800	$30
ديرو	600-1,000	$30
التيم	400-600	$40
الرشيد	200-300	$25

Source: Erika Solomon, Robin Kwong and Steven Bernard, op.cit.

والملفت للنظر أن الأسعار في بعض الحقول النفطية تبلغ 40 أو 45 دولار/البرميل، أي أغلى من سعر السوق القانوني بعض الأحيان، وهي ظاهرة خطيرة، تدلّ أنّ "الدولة الاسلاميّة" لم تعد تصرّف الانتاج بسبب انخفاض أسعارها في السوق السوداء فقط، بل باتت وكأنها تتمتّع بحصّة في السوق. وهذا الأمر قد ينقلب ضدّها في حال وُجدت نيّة فعلية لقيام إدارة دوليّة لمكافحة تمويل "الدولة الاسلاميّة"، بغضّ النّظر عن حسابات اقتصاديّة لفاعلين إقليميين ودوليين.

ثانياً: استثمار "الدولة الاسلامية" لمنشآت نفط في العراق

في صيف 2014 قامت "الدّولة الاسلاميّة" بمهاجمة مصفاة "بيجي"، وهي الأكبر في العراق. كما استهدفت أجزاء من خط الأنابيب الذي ينتج 600000 برميل يوميّاً نحو تركيا، وقد تمّ تقاسم إدارة هذه الموارد مع القبائل السنيّة المحليّة التي كانت تشعر بالظّلم[1] بعد سقوط صدام حسين، وخسارتها لإمكانيّة الوصول الى موارد الدولة العراقيّة بعد وصول نوري المالكي الى السلطة. ومنذ 2014، هناك غموض وتضارب في المعلومات حول السيطرة على هذه المصفاة، فقيل أن "الدولة الاسلاميّة" سيطرت عليها في حزيران 2014، ثمّ أن الجيش العراقي قام بتحريرها، ثم سيطر التنظيم على قسم منها. وحتى سنة 2016 ما زال الصراع قائماً في المصفاة وبلدة بيجي. كما تسيطر "الدولة الاسلاميّة" على خط الأنابيب الأساسي من شمالي مدينة كركوك الى تركيا، حيث انخفض الانتاج من 3.4 مليون برميل/ اليوم الى 2.3.[2]

وتسيطر داعش على مصافي نفط من مختلف الأحجام والقدرات، وتكسب بعض الإيرادات من بيع المنتجات النفطية المكرَّرة.

تنتج "الدّولة الاسلاميّة" يومياً ما بين 10 و20 ألف برميل من حقول النفط في العراق، خصوصاً من حقلين خارج الموصل – بحسب "ابراهيم بحر العلوم" – ويتمّ نقل هذا النّفط الى مصافٍ مؤقّتة أنشأتها "الدّولة الاسلاميّة". [3] كما لدى التّنظيم منشآت صغيرة لتلبية متطلّبات "سوقه المحليّة"، كما يتم استخدام مسؤولين من شركات النّفط التي تملكها الدّولة العراقيّة في شمال البلاد. وصرّح مسؤولون عراقيّون سنة 2015 أنّ المسؤول عن إدارة قطاع النّفط لدى "الدّولة الاسلاميّة" يدعى "الحاج ضيا" وهو يتولّى التّنسيق مع المهندسين الأتراك والأكراد. [4]

وقد عملت الدّولة الاسلاميّة" على تطوير هذا القطاع عبر جذب خبراء أجانب وشراء معدات لتحسين إنتاجها. وحاولت واشنطن منذ سنة 2015 إجراء محادثات مع حكومات الدول في المنطقة بما في ذلك تركيا بهذا الشأن، معربة عن قلقها إزاء تزويد منشآت البنية التحتية للطاقة في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم بالمعدات الضرورية، خصوصاً وأنّ مهرّبين أتراك يقومون بإعادة بيع النفط، بحسب تصريح مسؤول أميركي لAssociated Press، وبحسب الاستخبارات العراقية فإن جزءاً منه يباع للعراق في المناطق الخاضعة لإدارة الأكراد، وذلك بالرغم من نفي الأكراد لهذه الاتهامات[5] والأعمال العسكرية الناجحة للميليشيات الكردية ضدّ "الدولة الاسلاميّة".

ثالثاً: مسار نفط "الدولة الاسلامية"

استطاعت استقلاليّة "الدولة الاسلاميّة" أن تستفيد من براعة "البغدادي" في التّحالف مع القبائل السنيّة في المنطقة لاستثمار الموارد، وعملوا سويّاً على تنظيم استخراج وتهريب النّفط، وبيعه أحياناً للسّلطة السّوريّة،[6] بحسب بعض المصادر.

واستغلّت داعش السوق السوداء القديمة وعميقة الجذور التي تربط تجّاراً في المنطقة وحولها من أجل تهريب وتصريف الإنتاج. فبعد استخراج النفط، تبيعه داعش للمهربين الذين يقومون بالمقابل بنقله الى خارج معاقلها بطرق متنوعة، مستخدمين عدة وسائل، من ناقلات كبيرة نسبياً

[1] Loretta Napoleoni, op.cit., P 63
[2] Andrew Hosken, op.cit., P 246
[3] Hamza Hendawi and Qassim Abdul-Zahra, op.cit.
[4] Ibid.
[5] Ibid.
[6] Loretta Napoleoni, op.cit., P 62

إلى حاويات أصغر.[1]
ويقوم التنظيم ببيع النفط الخام مباشرة الى تجّار مستقلّين (مهرّبين) في حقول النفط في سوريا. وقد كان المشترون يذهبون بواسطة الصهاريج مباشرة الى الحقول وينتظرون لمدّة أسابيع في الطوابير. ومع تكثيف الضربات الجويّة ضدّ الصهاريج، تكيّفت "الدولة الاسلاميّة" مع الوضع، فبات يتمّ تسجيل المشترين خارج الحقول، ويحصلون على رقم وموعد ليعودوا مع الصهاريج[2]. بالتالي، أصبحت الضربات الجوية أصعب بسبب عدم وجود طوابير من الصهاريج لضربها، علماً أنّ كلفة الصواريخ المستخدمة قد تكون أكبر من قيمة صهريج النفط الخام منفرداً ممّا يعقد عملية القصف الجوي مع استمرار الصراع لفترات أطول.
ويقوم التنظيم ببيع النفط للمهربين بأسعار مخفضة تبلغ **35 دولاراً للبرميل** الواحد، وتصل في بعض الأحيان إلى **10 دولارات للبرميل**، فيما أنّ **الأسعار الحالية في الأسواق العالمية تبلغ حوالي 50 دولاراً** للبرميل.

أ- من حقول النفط الى السوق الخارجي

بحسب تحقيق صادر سنة 2014 عن صحيفة The Wall Street Journal، يبدأ استخراج هذا النفط من شرق سوريا حيث كانت Total وRoyal Dutch Shell تعمل قبل أن تغادر البلاد على أثر أحداث 2011[3]. وقد سيطرت عدّة جماعات جهاديّة على حقول نفط أبرزها "الدولة الاسلاميّة".
يقوم المقاتلون بنقل النفط من الحقول الى مصافٍ أوّليّة (خصوصاً في الرقّة) حيث يعالَج ليصبح مادة المازوت، ثمّ يتمّ نقله الى الحدود التركيّة بواسطة صهاريج، ليتمّ تهريبه بواسطة شاحنات، أحصنة أو بغال، أو يتمّ تعويمه على النهر بواسطة عوّامات، أو يُضخ في أنابيب تحت الأرض[4] نحو الأسواق جنوب تركيا ونحو المناطق الخاضعة لسيطرة "الدولة الاسلامية" كالموصل.[5]

[1] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, “Attacking ISIL’s Financial Foundation”, op.cit.
[2] Erika Solomon, Robin Kwong and Steven Bernard, op.cit.
[3] Benoît Faucon and Ayla Albayrak, "Islamic State Funds Push Into Syria and Iraq With Labyrinthine Oil-Smuggling Operation", **in The Wall Street Journal,** 16 Sep 2014
[4] Erika Solomon, op.cit.
[5] Benoît Faucon and Ayla Albayrak, op.cit.

Source: Benoît Faucon and Ayla Albayrak, op.cit.

يمرّ معظم النفط المهرَّب من سوريا عبر المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في الشمال الغربي. يشتري السكّان النفط في السوق، يضعونه في مستوعبات ويحملونه بأنفسهم او على ظهور الحيوانات. وفي العراق، تم اعتراض الجزء الأكبر من عمليات التهريب عبر منطقة كردستان الشمالية، فأصبحت الطريق الآن تمرّ عبر محافظة الأنبار جنوباً نحو الأردن، على حدّ قول بعض السكّان المحليين.[1] كما يتمّ بيع المازوت من قبل بعض السكان في بلدات جنوب تركيا في محافظة هاتاي في الأسواق المحليّة بأسعار أرخص بحوالي 30% من الأسعار الشرعيّة بحسب سائقين وسكان من المحافظة المذكورة.

وتطرح الأسئلة التالية بعد استعراض هذه المعلومات:

- ما مدى صعوبة ضبط هذه الحدود؟
- هل أن التهريب يحصل فقط الى تركيا؟ ومن هي الدول أو الجهات الأخرى؟
- هل أن المدخول الهائل من عائدات النفط "للدولة الاسلاميّة" يقوم فقط على هذه التجارة البدائية، المعتمدة على عوامات في الأنهار وعلى ظهر الحيوانات؟
- هل يقتصر سوق تصريف الإنتاج على بعض البلدات الصغيرة جنوب تركيا حيث تُباع مادة المازوت؟
- أين يتمّ بيع مشتقات النفط الأخرى الأغلى ثمناً، كوقود الطائرات مثلاً؟ ومن يستفيد من هذه التجارة؟

لا بدّ أن الإجابة على هذه الأسئلة صعبة للغاية، وهي تتطلّب جهوداً مشتركة من قبل الأجهزة الأمنية في عدّة دول في المنطقة، هذه الجهود التي تبدو شبه مستحيلة في ظل الصراعات الإقليمية. وقد يكون أخطر ما في الأمر هو معرفة "الدولة الاسلامية" لمدى صعوبة التنسيق بين الأجهزة الأمنية لمختلف الدول حول هذا الموضوع، واستغلالها للتناقضات والحروب الاقليميّة الباردة مرّة جديدة.

[1] Erika Solomon, Robin Kwong and Steven Bernard, op.cit.

ب- السوق الداخلي لنفط "الدولة الاسلامية"

بعد تكرير النفط يتمّ شراؤه من قبل تجّار أو يتمّ نقله الى أسواق عبر سوريا والعراق. وفي هذه المرحلة تكون داعش قد فكّت ارتباطها بهذه التجارة. كما هناك أسواق يسيطر عليها التنظيم في بعض البلدات كمنبج (قبل تحريرها) أو الباب في ريف حلب الشرقي. وفي المدن التي تسيطر عليها داعش في العراق، كالموصل، يتمّ بيع النفط (الآتي من سوريا) في محطّات وقود صغيرة.[1] هذا الأمر يُصَعّب استهداف هذه المحطات بالضربات الجويّة بسبب وجودها في أماكن سكنيّة وصغر حجمها.

ومنذ أواخر سنة 2014، أعلنت وزارة الخزانة ألأميركيّة أنّ الغارات الجوية على مصافي النفط الخاصّة بداعش تهدد شبكات إمداداتها وتحرمها من الوقود المخصّص للبيع أو الاستخدام. وفي أيّار 2015، أعلنت الولايات المتحدة أنّ مجموعة خاصة من Delta Force قامت بعملية نوعية وقتلت مسؤول النفط لدى "الدولة الاسلاميّة" أبو سيّاف وألقت القبض على زوجته.[2]
كما أعلنت أنّ شركاء الولايات المتّحدة في المنطقة، بما في ذلك تركيا وحكومة إقليم كردستان، ملتزمون بمنع تدفق النفط المستمدّ من داعش ومن عبور حدودها. كما ذكرت وكالة الطاقة الدولية أن قدرة داعش على إنتاج، تكرير، وتهريب النفط قد أعيقت إلى حد كبير.[3] وبالرّغم من ذلك، ومن استمرار التّقارير المشابهة منذ سنتين، لا تزال "الدّولة الاسلاميّة" قادرة على إدارة نفسها ماليّاً بسبب تنظيمها الشّبيه بتنظيم الدّول واعتمادها على مصادر تمويل ذاتيّة. والأخطر، أن يكون هذا التّنظيم قد أسّس نظاماً اقتصاديّاً فعليّاً، ممّا يمنحة مناعةً ضدّ الحصار الاقتصادي والعقوبات ويؤخّر من سقوط دولته المزعومة. فبحسب Financial Times، قامت "الدولة الاسلاميّة" بشراء 5 مصافٍ جديدة بين سنتَي 2015و2016 منها في الطّبقة، الميادين، الطّيانة، البوكمال... كما قام بعض السكان المحليين ببناء مصافٍ بدائيّة وأبرموا اتفاقيات مع "الدولة الاسلاميّة".[4]

رابعاً: الجهود التركية المعلنة للتصدي لتهريب نفط "الدولة الاسلامية"

منذ سنة 2014، تقوم تركيا بمحاولات لوقف تهريب النفط تحت الضغط الدولي الكبير، والاتهامات الموجّهة إليها بغضّ النظر عن تهريب النفط عبر حدودها. ففي تموز 2014، أوقفت تركيا 80 شخصاً وصادرت 450000 ليتر من النفط المهرَّب على الحدود في محافظة هاتاي. وفي أيلول 2014، أعلن الجيش التركي عن مصادرة كميات كبيرة من النفط وشبكة من 2.3 كلم من الأنابيب المستخدمة لتهريب النفط على الحدود مع سوريا، خلال إغارات على نهر العاصي الذي يفصل بين محافظة هاتاي جنوب تركيا مع سوريا.

[1] Erika Solomon, op.cit.
[2] "US says IS head of oil operations killed in US raid in Syria", **in The Economic Times,** 17 May 2015
[3] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, "Attacking ISIL's Financial Foundation", op.cit.
[4] Erika Solomon, Robin Kwong and Steven Bernard, op.cit.

مصدر الخريطة الأساسي: www.hidropolitikakademi.org

وتستمرّ الاتّهامات من كلّ حدب وصَوب باتجاه تركيا، بالرغم من التدخل العسكري التركي سنة 2016 ضدّ "الدولة الاسلاميّة". علماً أنّ دخول الجيش التركي الى مناطق في سوريا والعراق اتى أيضاً ضدّ الميليشيات الكرديّة، التي تتمتع بدعم دولي، وحققت انتصارات مهمّة ضدّ "الدولة الاسلاميّة" بحيث باتت تتّجه الى إعلان دولة كرديّة في شمال سوريا والعراق مع نهاية الصراع، الأمر الذي تعارضه كل من تركيا وإيران، تحسّباً لتحرّكات مستقبليّة مشابهة من قبل الأكراد في هاتين الدولتين.

خامساً: من يشتري نّفط "الدولة الاسلامية"؟

ربّما يكون هذا السؤال الأكبر والأهم، فالاتّهامات كثيرة، ولكن ما من معلومات دقيقةحول الموضوع، خصوصاً وأن هذه النقطة تشكّل مادّة دسمة للاستغلال السياسي.

وفقا لمعلومات وزارة الخزانة الأميركيّة، اعتباراً من شهر أيلول 2014، كانت داعش تبيع النفط بأسعار مخفضة إلى حدّ كبير، الى مجموعة متنوّعة من الوسطاء، بعضهم من تركيا، الذين ينقلون النفط لإعادة بيعه. كما يبدو أنّ بعض النفط المستخرج من الأراضي التي تنشط فيها داعش، قد تم بيعه إلى الأكراد في العراق، ومن ثم تمّ بيعه إلى داخل تركيا. بالإضافة الى إشارة الوزارة المذكورة الى احتمال "أن تكون الحكومة السورية قد قامت بترتيبات لشراء النفط من داعش"[1] مع أن الأمر يبدو غريباً. وبحسب وزير المال العراقي هوشيار زيباري: "كانت داعش

[1] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, "Attacking ISIL's Financial Foundation", op.cit.

تبيع النفط للسلطات السوريّة. كما كانت تهرّب النفط الى العراق وتركيا وأجزاء مختلفة من المنطقة من خلال شبكات من المهرّبين. كما اعتقد بعض المراقبين أنّ سيطرة "الدولة الاسلاميّة" على حقول الغاز في تدمر قد تجبر الرئيس الأسد على شراء الكهرباء من التنظيم.[1]

وفي آذار 2016، أوردت وكالة Sputnik عن الصحيفة الروسيّة Trud وجود طريق لتهريب نفط داعش من تركيا الى بلغاريا، وأنّ السلطات البلغاريّة تحقق في الموضوع على نطاق واسع، ولكن لا تأكيداً رسمياً لهذه المعلومات[2] التي قد تدخل في نطاق الحرب الاعلاميّة.
وقد يكون هناك نفط مهرّب فعلاً من "الدولة الاسلاميّة" الى أوروبا، خصوصاً وان توقيت بدء التنظيم بإنتاج النفط جاء مريباً، بعد قطع روسيا النفط عن أوروبا على أثر ضمّ القرم.

سادساً: الإدارة الدولية في مواجهة الموارد النفطية للتنظيم

في جميع الأحول، وبغض النظر عن الاتهامات والاتهامات المضادّة، من الواضح أنّ "الدولة الإسلاميّة" تجعل من مكافحة إنتاجها وبيعها للنفط أمراً صعباً للغاية، لعدّة أسباب أبرزها:

- فك الارتباط مع النفط وإعطائه لمهربين محليين وشبكات مختلفة من الجريمة المنظّمة عبر الحدود، بعد أن تكون"الدولة الاسلامية" قد تقاضت الأموال التي تحتاجها.
- التوزيع بكميات صغيرة واستخدام منشآت صغيرة الحجم يصعب استهدافها وتبلغ تكلفة قصفها أكثر من قيمتها، كما يسهل استبدالها عند الحاجة.
- سقوط عدد كبير من المدنيين، من السكان المحليين الذين يتاجرون بالنفط أو يهرّبونه، ممّا يزيد النقمة الشعبية ضدّ الحكومتَين العراقيّة والسوريّة وضدّ التحالف الدّولي وروسيا، ويدفع بالسكان المستفيدين من هذه التجارة الى التمسّك "بالدولة الاسلاميّة" كون التعامل معها يشكّل مصدر الرزق الوحيد المتبقّي لهم.

ولا شكّ أيضاً أنّ مكافحة الإدارة الدوليّة لقطاع النفط لدى "الدولة الاسلاميّة" يدخل في صلب مواجهة تمويل التنظيم. والأمر يحتاج الى تعاون بين عدّة فاعلين:

- الدول الكبرى القادرة على تأمين المعلومات الدقيقة بواسطة أجهزة الاستخبارات العالميّة، والضغط باتجاه الخطوات العمليّة.
- الحكومات المحليّة: سوريا، العراق، وحتّى ليبيا حيث تسيطر مجموعات موالية "للدولة الاسلاميّة" على بعض منشآت النفط.
- دول المنطقة، وخصوصاً تركيا، والأردن، التي يحتمل أن يمرّ النفط المهرّب عبر أراضيها.
- المنظمات غير الحكومية، التي تقوم بدراسات حول الموضوع ويمكن أن تقدّم كمّاً هائلاً من المعلومات قد لا تملكها الحكومات.
- منظمة أوبك والوكالة الدولية للطاقة وغيرها من المنظمات التي يُفترض بها أن تقدّم اقتراحات في هذا المجال بسبب خبرتها الواسعة وإمكانياتها في مجال ضبط الأسواق.
- شركات النفط، التي كان لها تواجد كبير في المناطق والآبار التي تستخدمها "الدولة الاسلاميّة" ولا بدّ أن تملك معلومات تقنيّة تعرضها على باقي الفاعلين.
- المصارف والجهات المعنيّة بمكافحة تبييض الأموال، فالمبالغ التي يجنيها التنظيم الارهابي من جهة، والمهربون من جهة أخرى تقدّر بملايين الدولارات، بحيث يصعب تبييضها دون وجود شبكات إقليميّة ودوليّة تسهّل هذه العمليّات.
- الإعلام، الذي بات يشكّل سلاحاً لناحية توفير المعلومات. فمعظم الدراسات المتعلّقة بنشاط وتحرّكات مقاتلي التنظيم بات يوفّرها صحافيون يقومون بدراسات ميدانيّة،

[1] Andrew Hosken, op.cit., P 247
[2] "Daesh-Produced Fuel Sold at Bulgarian Gas Stations", **Sputnik**, 1 Mar 2016

ويتمتّعون بعلاقات مع السكان المحليين.
- السكّان المحليين، الذين يملكون المعلومات الدقيقة عن كلّ ما يجري فعليّاً على الأرض.

وحتّى الساعة، لم يحصل أي مؤتمر يجمع جميع هؤلاء الفاعلين، في سبيل القضاء على القدرات النفطيّة "للدولة الاسلاميّة"، باستثناء بعض اللقاءات، كاستضافة وزارة الخزانة الأميركية ووزارة الخارجيّة، أكثر من 20 دولة ومنظّمة لتحديد تدابير لعزل وتقويض داعش (وغيرها من المنظّمات) ماليّاً[1] في ت1 2014.

فالسباق الى الضربات الجويّة أثبت أنّه غير كاف لأسباب ذكرناها سابقاً. والمواجهة الفعليّة لا بدّ أن تتضمّن مؤتمرات يعرض فيها مختلف الفاعلين المعلومات التي توصّلوا إليها، والقدرات التي يملكونها، ليصار الى وضع استراتيجيّة كاملة للمواجهة، ويتمّ توزيع الأدوار على الدول والقوى والمنظمات والشركات، وغيرها.

لكنّ مؤتمرات واستراتيجيات كهذه تبدو بعيدة المنال، بسبب تضارب المصالح بين الفاعلين السابق ذكرهم، واستفادة العديد منهم من الانتاج النفطي "للدولة الاسلاميّة" بأسعار أقل من أسعار السوق، أو اتجاه بعض الدول لاستغلال وجود "الدولة الاسلاميّة" في الحرب الباردة الجديدة والحرب الباردة الاقليميّة. فالمواجهة الحقيقيّة في الإطار النفطي تبدأ بوجود نيّة فعليّة لدى مختلف الفاعلين بالمواجهة، الأمر الذي يشكّل الخطوة الأولى لعمل الإدارة الدوليّة.

الفقرة الثالثة: مواجهة الإدارة الدولية لتمويل "الدولة الإسلاميّة"

بند أول: "الدولة الاسلاميّة" تعاني من عبء مالي

سنة 2014، كان يقدّر عدد مقاتلي "الدولة الاسلاميّة" ب50000 مقاتل. وهي تسيطر على مناطق واسعة، بحيث أنّها باتت تحتاج الى إيرادات ثابتة ومتواصلة للاستمرار.

والعمليّات الارهابيّة التي تقوم بها "الدولة الاسلاميّة" هي عمليّات معقّدة ومكلفة للغاية. ويحلّل Andrew Hosken الأمر مركّزاً على التكلفة العالية للسيارات المفخّخة. فسعر الكيلوغرام الواحد من مادّة C4 المتفجّرة – وهي من الأكثر استعمالاً في التفجيرات – يتراوح بين ألفَي وثلاثة آلاف دولار تقريباً (في السوق السوداء). وسنة 2013 على سبيل المثال، وبحسب صحيفة "النبأ" الصادرة عن "الدولة الاسلاميّة"، قامت داعش بتفجير 615 سيارة مفخخة. فكلفة هذه الاعتداءات تبلغ 61.5 مليون دولار تقريباً.

وإذا أعطت "الدولة الاسلاميّة" الأولوية للتوسع، فإن هذا سيكون على حساب النفقات الإدارية والعسكرية والخدمات في العراق وسوريا، وبدون هذه الخدمات، سيكون رد الفعل الجماهيري كبيراً.[2] عندها ستصبح المشاكل الداخليّة "للدولة الاسلاميّة" أكبر من مشاكلها مع محيطها وستهددها من الداخل. لذلك، ما من اتّجاه واضح لدى التنظيم الارهابي لتوسيع رقعة الأراضي التي يسيطر عليها، بالرغم من البروباغندا التي تظهر هدفه بالسيطرة على قارّات عديدة. لكن "الدولة الاسلاميّة" أظهرت أنها تنظيم براغماتي يدرس خطواته بدقّة، وبالتالي فهو يتّجه الى الحفاظ على المناطق التي يسيطر عليها دون خوض مغامرات مكلفة، خصوصاً وأنه يتجه الى خفض رواتب المقاتلين، ورفع أسعار الكهرباء وغيرها من الخدمات الأساسية كالاشتراك في شبكات الهواتف النقالة والانترنت ، وفرض ضرائب زراعية جديدة.

فاستهداف البنية التحتية النفطية بما في ذلك حقول وصهاريج النفط من قبل طائرات التحالف

[1] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, "Attacking ISIL's Financial Foundation", op.cit.

[2] Mona Alami, op.cit.

والطّائرات الروسية، بدأ يؤثر تدريجيّاً بالإضافة الى الهجمات البريّة من قبل مقاتلي المعارضة الذين تدربهم الولايات المتحدة، قوات البشمركة، الجيش السوري مدعوماً من روسيا وإيران، وغيرهم من القوى على الأرض. مع اعتقادنا بأن هذه المواجهة العسكرية لن تكون حاسمة في القضاء على الموارد المالية للتنظيم الارهابي، بل قد تؤدي الى مشاكل طائفية ومذهبيّة لاحقة، لا تقلّ خطورة عن الحربين الأهليتين في العراق وسوريا.

وهناك معلومات عن نقص في السيولة لدى "الدولة الاسلاميّة"، التي قلّصت الرواتب الى النصف، وطلبت من سكّان الرقّة دفع فواتيرهم بالدولار الأميركي، كما تقوم بإطلاق المعتقلين لقاء 500$ للشخص الواحد. كما تعاني من نقص الخدمات في الأماكن السكنيّة. وهناك معلومات على أنه في الموصل، بدأت "الدولة الاسلاميّة" بتغريم السكان الذين لا يلتزمون باللباس المفروض عليهم، بدل جلدهم من أجل الحصول على المزيد من السيولة. وبحسب Soufan Group، فإن التنظيم يحاول الحصول على مصادر تمويل بديلة من ليبيا حيث الضغط أخف.[1] وهنا، يُطرح السؤال عن إمكانية نقل الأموال بين سوريا وليبيا في ظلّ عدم وجود حدود بريّة مشتركة، وصعوبة الحركة في البحر المتوسط، لذلك وجب التركيز مرّة جديدة على دور الإدارة الدولية في مكافحة دخول التنظيم الى النظام المصرفي لتمويل العمليات الخارجية ونقل الأموال، فضلاً عن مكافحة تبييض الأموال.

أ- "الدولة الاسلامية" تحاول تعويض الخسائر

أعلن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة مرّات عديدة عن استهداف منشآت النفط والبنية التحتية "للدولة الاسلاميّة" في العراق لتقويض القدرات النفطية وبالتالي المالية للتنظيم، فضلاً عن إعلان روسيا القيام بحملة جويّة مماثلة في سوريا. ووردت عدّة معلومات، وتمّ الاعلان عن تراجع قدرات التّنظيم، خصوصاً أنّ إمكاناته لناحية الدفاع الجوي ضعيفة للغاية. وأفادت شركة IHS للمعلومات والتحليل بأن إيرادات "داعش" انخفضت بمقدار الثلث منذ صيف 2015 إلى نحو 56 مليون دولار شهرياً. كما تمّ الحديث مراراً في الأوساط الدّوليّة والاعلامية عن تراجع مدفوعات "الدولة الاسلاميّة" لمقاتليها. ولكن، من جهة أخرى، وبسبب التنظيم الشبيه بدولة بيروقراطيّة، يبدو أنّ "الدولة الاسلاميّة" تطوّر مناعة ضدّ العقوبات والضّربات المتكرّرة وتعمل على إيجاد مصادر بديلة للإيرادات، ممّا يصعّب مهمّة محاربتها ماليّاً.

وقد ذكرت السلطات القضائية العراقية في 28 نيسان 2016 أن تنظيم "داعش" يجني ملايين الدولارات شهرياً من إدارة معارض سيارات ومزارع سمكية لتعويض تراجع دخل النّفط بعد هزائم في ميدان القتال. وكان خبراء أمنيون يقدّرون الإيردات السنوية للتنظيم، بحوالي 2.9 مليار دولار أكثرها من منشآت للنفط والغاز في العراق وسوريا[2]. وفي تقرير صادر عن السلطة القضائية الاتحادية العراقية، قال القاضي جبّار عبد الحجيمي: "آلية تمويل الإرهابيين في الوقت الحاضر تختلف عما كانت عليه قبل إعلان ما يسمى بدولة الخلافة قبل نحو عامين. بعد سيطرة القوات الأمنية على حقول نفطية عديدة اتخذها داعش مصدراً للتمويل، ابتدع التنظيم في العراق وسائل غير تقليدية لسد نفقات مقاتليه وإدارة شؤونه المالية." وبحسب التقرير: "إجراءات التحقيق قادت مؤخراً إلى نحو 2500 بحيرة أسماك في مناطق شمال العاصمة، مساحة الواحدة منها 500 متر مربع، تذهب عائداتها المالية إلى التنظيم"، كما أنّ بعض الملّاكين يفرّون من المنطقة ويهجرون مزارعهم في حين يتعاون آخرون مع داعش لتجنب استهدافهم. ويقول عبد الحجيمي

[1] Lori Hinnant, Zeina Karam, and Susannah George, "IS faces budget crunch, cutting perks and trimming salaries", Associated Press, 1 Feb 2016
[2] Dominic Evans, op.cit.

أنّ "داعش يتعامل مع ولاية شمال بغداد على أنها ثقله المالي فهي مصدر التمويل الرئيس له في العاصمة."[1]
ويقول التقرير المذكور أنّ المسلحين اعتمدوا على إيرادات مزارع سمك منذ سنة 2007، لكن المسؤولين لم يتنبّهوا للأمر قبل هذا العام.
كما أن "التنظيم يعتمد على تقاضي نسبة عشرة في المئة من كل شحنة دواجن يبيعها أصحاب الحقول في المناطق التي له نفوذ فيها." كما يفرض ضرائب على الفلاحين.
ويحصل المقاتلون، على إيرادات جديدة من خلال معارض السيارات والمصانع التي كانت الحكومة العراقية تتولى إدارتها قبل أن يسيطر التنظيم على تلك المناطق[2].

ب- صكّ عملة "الدولة الاسلامية"

في أيلول 2015، أعلنت "الدولة الاسلاميّة" عن بدئها بصكّ العملة، بناء على القيمة الذاتية للذهب، الفضة،[3] والنحاس. وتتألف من الدينار الذهبي، الدرهم الفضي، والفلس النحاسي، وقد تمّ توقيف 6 أشخاص في تركيا في ت1 2015 بتهمة صكّ عملة "الدولة الاسلاميّة"[4].
وتقدر قيمة القطعة الأهم (5 دنانير) وهي تزن 21.25 غراماً من الذهب 21 قيراطاً بـ694$.[5]

وبرغم البروباغندا حول هذه العملة، ما زال معظم عناصر "الخلافة" يعتقدون بأن الدولار سيبقى عملة الاحتياط الفعليّة، خصوصاً بما يتعلق بدفع الأموال للمقاتلين.[6]
وبالرغم من سعي داعش الى الابتعاد عن الاقتصاد الدولي، فإن أسس "العملة الجديدة" قد تجعل اقتصادها أكثر اعتماداً على التقلبات العالمية، منه على أسعار المعادن والسلع الثمينة. فبحسب أستاذ علم الاقتصاد التطبيقي في جامعة Johns Hopkins، Steven Hanke: "إن القوة الشرائية للنقود التي يصكونها تعتمد كلياً على القوة الشرائية للذهب والفضة والنحاس. السؤال المهم هو: من أين يحصلون على الذهب والنحاس؟ سيكون على داعش مصادرة المزيد من الممتلكات عن طريق السرقة وغنائم الحرب".[7]

---

[1] Dominic Evans, op.cit.
[2] Ibid.
[3] Andrew Hosken, op.cit., P 228
[4] "ISIS currency mint found in Turkey, 6 arrested", Russia Today, 7 Oct 2015
[5] Borzou Daraghi, "Isis declares its own currency", **in Financial Times,** 13 Nov 2014
[6] Andrew Hosken, op.cit., P 265
[7] Borzou Daraghi, op.cit.

من هنا، مهما حاولت "الدولة الاسلاميّة" الحصول على نوع من الاقتصاد المستقل عن النظام المالي والنقدي العالمي، لا بدّ لها من الوقوع في فخّ استخدام النظام المصرفي من جهة، والتداول من أجل عمليّات البيع والشراء التي تقوم بها، من نفط وآثار وذهب وفضة وغيرها، وهي نقطة ضعف يجب على الادارة الدولية استغلالها لتنشيف منابع التمويل للمنظمة الارهابية من جهة، والمساهمة في إلقاء القبض على المشغّلين، المسهّلين والمتعاملين معها من جهة أخرى.
وتقتصر هذه المواجهة حتى الآن على المواجهة الرسميّة التي أعلنتها بعض الدول فضلاً عن الأمم المتحدة.

بند ثاني: المواجهة الرسمية لتمويل التنظيم

أولا: استراتيجيّة وزارة الخزانة الأميركيّة[1]

في ت1 2014، استضافت وزارة الخزانة الأميركية ووزارة الخارجيّة، أكثر من 20 دولة ومنظّمة لتحديد تدابير لعزل وتقويض داعش (وغيرها من المنظّمات) ماليّاً. وتمّ الإعلان عن استراتيجية وفقاً لثلاث عناصر متعاضدة: [2]

أ- قطع إمكانيّة وصول داعش الى الإيرادات

1- مبيعات النّفط

- فرض عقوبات مالية على كلّ من يتاجر بالنفط المسروق من قبل داعش.

بالطّبع إن نفط داعش يتحرّك ضمن شبكات غير مشروعة تبقى إلى حد كبير خارج الاقتصاد الرسمي، حيث يكون الأفراد أقل عرضة للضغوط المالية. ولكن في مرحلة ما، يُكتسب هذا النفط من قبل شخص يعمل في الاقتصاد المشروع ويستخدم النظام المالي ولديه حساب مصرفي. قد تكون شركته مُمَوَّلة، قد تكون شاحناته مؤَمَّنة، قد تكون منشآته مرخَّصة. كل ذلك يجعل الميسّرين لأمور نفط داعش أكثر عرضةً.

- الاستفادة من ممانعة المصارف الراسخة لتسهيل تمويل الإرهاب حول العالم.

تعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة في المنطقة على تضييق الخناق على طرق تهريب النفط عبر الحدود وتحديد المتورطين في شبكات التهريب. وكانت السلطات التركية والعراقية الكردية على حد سواء قد قدّمت التزامات لمكافحة أيّ تهريب للنفط يحصل على أراضيها.
كما يلعب نظراء الولايات المتحدة العسكريون دوراً مهماً في الحدّ من مصدر التمويل هذا من خلال الغارات الجوية على أهداف متعلّقة بالنفط.

2- الخطف للحصول على فدية

جهود لترجمة التّوافق الدولي الناشئ ضدّ دفع الفديات للجماعات الإرهابية، إلى ممارسة أكثر اعتماداً على نطاق واسع، والاعتماد على سياسة الولايات المتّحدة بعدم دفع فديات وعدم تقديم تنازلات للجماعات الارهابيّة.

تعتمد هذه السياسة على افتراض سليم – أكدته التجربة – أن تطبيقاً صريحاً ومستمرّاً لسياسة عدم التّنازل يقلل وتيرة عمليات الخطف من خلال القضاء على الحافز الأساسي لاتّخاذ رهائن في

[1] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, "Attacking ISIL's Financial Foundation", op.cit.
[2] Ibid.

المقام الأول.
وتواصل الولايات المتحدة حثّ الدول الشريكة على الاشتراك في سياسة عدم دفع الفديات. وفي الوقت نفسه، تنظر إلى استخدام العقوبات الخاصة بمكافحة الإرهاب ضد الذين يطالبون أو يحصلون على فدية نيابةً عن المنظمات الإرهابية. وعملاً بتوجيهات الرئيس الأميركي، تستخدم الولايات المتحدة القوى العسكريّة، المخابرات، القوى الامنيّة، والقدرات الدبلوماسية لتأمين الإفراج عن الرهائن الأمريكيين. [1]

ولكن يهمّنا أن نفتح هلالين في هذا السياق، لنذكر صعوبة تطبيق هذه الخطّة بالنسبة لدول المنطقة، إذ إنّ هذه الدول تستخدم الوسطاء من أجل الحصول على معلومات عن المخطوفين والعمل على إطلاق سراحهم، وبالتالي فإن استهدافهم من قبل السلطات الأميركيّة دون التّنسيق مع الدّول العربيّة ودول الشّرق الأوسط قد يؤدّي الى إقفال القنوات الأمنيّة السريّة التي تعتمد عليها هذه الدّول حين تفشل في العمل الأمني- العسكري المباشر.
فالجهد السياسي- الأمني الغربي قد لا تقبله أحياناً بعض الثقافات الأمنية والشعبية في دول العالم الثالث. فدول المنطقة لا تملك الإمكانات العسكريّة، الأمنيّة، والدبلوماسية الغربيّة، وبالتالي تضطرّ الى اللّجوء الى مفاوضة الارهابيّين حفاظاً على سلامة الرّهائن، كما فعلت الحكومة اللبنانيّة في ملفّ العسكريّين وعناصر قوى الأمن المخطوفين لدى جبهة النصرة وداعش، والتي أدّت الى تحرير 3 عناصر من الجيش اللبناني و 13 عنصراً من قوى الأمن في ك1 2015، علماً أن داعش لا زالت تختطف 9 عسكريّين لبنانيين.
سنة 2013، رفضت مجموعة الثماني بشكل قاطع دفع الفديات للإرهابيين، لكنّ هذه الدّول تملك إمكانيّات هائلة للتعامل مع هذه الحالات. ففي 22 ت1 2015 قامت القوّات الخاصة الأميركيّة بالتّعاون مع القوّات الكرديّة بإنقاذ 69 رهينة من سجن "للدولة الاسلاميّة" في شمال العراق، كان سيتمّ إعدامهم في اليوم التالي.[2] يتطلّب هذا النّوع من العمليّات، أي الإغارات الأمنية الخاصة على نطاق واسع خلف خطوط العدوّ إمكانات عسكريّة وأمنيّة كبيرة، لا تملكها سوى جيوش معدودة على الأصابع، ومن هنا، على استراتيجيّة الولايات المتحدة أن تأخذ بعين الاعتبار الإمكانات المحدودة لباقي الدول، خصوصاً عندما تعتبر أن هذه الاستراتيجية قائمة على التعاون مع دول المنطقة الى حدّ بعيد.

3- المتبرّعين الخارجيّين[3]

قامت الولايات المتّحدة بفرض عقوبات على أكثر من 24 فرداً على علاقة بتنظيم القاعدة في العراق أو داعش خلال العشر سنوات الماضية أو نحو ذلك.

4- الابتزاز والجريمة

إنّ الأدوات المالية غير مناسبة بشكل خاص للتصدّي للابتزاز والجرائم التي تقوم بها داعش. لكن يمكن لوزارة الخزانة الأميركيّة تحديد وتعيين الأفراد الذين يشرفون على شبكات الابتزاز الخاصّة بالتنظيم. وأظهرت تجربة مكافحة شبكات ابتزاز القاعدة في العراق، التي تقلّدها داعش،

[1] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, "Attacking ISIL's Financial Foundation", op.cit.
[2] Martin Chulov, Fazel Hawramy, Sabrina Siddiqui, "US forces rescue Iraqi hostages facing "imminent execution" by Isis", **in The Guardian,** 22 Oct 2015
[3] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, "Attacking ISIL's Financial Foundation", op.cit.

أنّ وقف تدفق الإيرادات من شبكات الابتزاز ستتطلّب في نهاية المطاف كسر سيطرتها على الأراضي.

ب- تقييد وصول داعش إلى النظام المالي العالمي

تعتمد قدرة داعش على استخدام الأموال التي تجمعها بالشّكل الأكثر فعالية على إمكانيّة وصولها إلى النظام المصرفي في سوريا، العراق، ودولياً. فاستخدام النقد فقط مرهق وخطير – النقد صعب التّحريك، عرضة للسرقة، ويتطلب لوجستية معقدة للنقل. علاوة على ذلك، ستجد داعش صعوبة في تمويل العمليات الخارجية، بما في ذلك تسهيل حركة المقاتلين الأجانب، دون الوصول إلى النظام المالي الدولي. فعلى سبيل المثال، إنّ تمويل اعتداءات باريس في ت2 2015 تمّ بواسطة بطاقات مسبقة الدّفع لا يمكن تتبّع مشتريها ومتلقّيها، بحسب وزير المالية الفرنسي Michel Sapin[1]، ممّا يطرح ضرورة وضع خطّة بتعاون جميع الفاعلين، لإيجاد آليّة لمراقبة المعاملات المجهولة.

تقع عشرات من فروع المصارف في المناطق التي تسيطر عليها داعش. من خلال التعاون مع السلطات العراقية، الفروع الأساسيّة للمصارف، والمجموعة الماليّة الدوليّة، تهدف الولايات المتحدة وشركاؤها إلى منع داعش من استخدام تلك الفروع المصرفية.[2]

كما يلعب القطاع الخاص دوراً رئيساً في هذا العنصر من الاستراتيجيّة، إذ تقدّم تقارير قانون السرية المصرفية الى وزارة الخزانة الأميركيّة من قبل المؤسسات المالية، فتوفّر للسلطات الأميركيّة معلومات قيّمة حول النشاط المالي في المناطق التي تنشط فيها داعش. وتُستعرض هذه التقارير بعناية للبحث عن مؤشرات على تمويل داعش وتُنقل المعلومات بسرعة إلى السلطات المختصة.

ج- العقوبات الموجهة ضد قيادات داعش ومن يساعدهم

في 24 أيلول 2014، وجّهت وزارة الخزانة الأميركيّة عقوبات الى شخصَين رفيعَي المستوى مرتبطَين بداعش – أحدهما قام بترتيبات لتبرّع بقيمة مليونَي دولار من الخليج، وقائد عسكري كبير. كلاهما موجودان في سوريا.

وبحسب وزراة الخزانة الأميركيّة أيضاً، لا يمكن أن تلبّي داعش أكثر الاحتياجات الأساسية للشعب الذي تسعى إلى حكمه. في الواقع، هناك تقارير عن نقص الماء والكهرباء في الموصل حيث تفشل داعش في إيصالها. ومع إحراز تقدم في تخفيض عائدات داعش وحرية استخدامها، ستستغل هذه الثّغرة بشكل أكبر.

ويبقى السّؤال في هذا الإطار عن مصير ملايين الأبرياء الذين يعيشون في المناطق التي احتلّتها داعش، وهم لا يدينون بالولاء لهذه المنظّمات الإرهابيّة. إذ إنّ الملايين من السّوريّين والعراقيّين أُجبروا على العيش تحت حكم "الدّولة الاسلاميّة" وهم لا يجرؤون على مقاومتها، ولا يملكون الإمكانات والسّلاح لذلك أصلاً. وما يحصل على الأرض هو أنّ "الدّولة الاسلاميّة" باتت تؤمّن بعض أساسيّات الحياة لهؤلاء المدنيّين، وبالتالي يجب أن يؤخذ مصيرهم بعين الاعتبار في أيّة استراتيجيّة لمكافحة التنظيم الارهابي. ولكن، يبدو أنّ واضعي هذه الاستراتيجيّات لم يتعلّموا من الأخطاء السابقة في العراق، حيث قُطعت أساسيّات الحياة عن جميع السكان ولم يكن هناك خطط لمساعدتهم بعد القضاء على حكم صدّام حسين. والنّقطة الأخطر في هذا الإطار، هي أنّ أيّة

[1] Edith Lederer, "UN adopts resolution to disrupt Islamic State funds", Associated Press, 17 Dec 2015

[2] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, "Attacking ISIL's Financial Foundation", op.cit.

خطوات غير مدروسة يمكن أن تؤدّي الى تعاطف هؤلاء السكّان مع مقاتلي "الدّولة الاسلاميّة" إذا بدأوا يشعرون بأنّ مصيرهم واحد.

ثانياً: استراتيجية الأمم المتحدة بوجه الارهاب بشكل عام و"الدولة الاسلامية" بشكل خاص

أ- قرار مجلس الأمن 2178

وهو يهدف الى منع وقمع تدفق المقاتلين الأجانب والمال الى داعش وجبهة النصرة.

ب- القرار 2253

في ك1 2015، تبنى مجلس الامن قراراً بالاجماع بهدف تعطيل الإيرادات[1] التي تحصل عليها "الدّولة الإسلامية" من مبيعات النفط والآثار، دفع فديات الخطف وأنشطة إجرامية أخرى – وهو الهدف الذي اتفق وزراء الماليّة على أنه يشكل تحدّياً. وقد تمّ إدراج هذا القرار تحت الفصل السابع ممّا يسمح بتطبيقه بالقوّة. ويدعو القرار الأمين العام الى تقديم تقرير أوّلي على المستوى الاستراتيجي خلال 45 يوماً حول مصادر تمويل داعش والجماعات المرتبطة بها، بما في ذلك التجارة غير المشروعة في مجال النفط، الآثار وغيرها من الموارد الطبيعية، وكذلك تخطيط وتسهيل الهجمات، وتوفير تحديث المعلومات كل أربعة أشهر.
وهذا القرار الذي ترعاه الولايات المتحدة وروسيا، يرفع "الدولة الاسلاميّة" الى نفس مستوى القاعدة.

ووصف وزير الخزانة الأمريكيّة Jacob Lew داعش "بالهدف المالي الذي يشكل تحدّياً" لأنه وعلى عكس جماعات ارهابية أخرى مثل تنظيم القاعدة، فهو يحصل على حصة صغيرة نسبياً من تمويله من المتبرّعين في الخارج. وقال أنّ داعش تولد الأموال من النشاط الاقتصادي والموارد من الأراضي الواقعة تحت سيطرتها وقد تطور تمويلها من الاستيلاء على الأراضي ونهب خزائن المصارف إلى الاستفادة من مصادر دخل أكثر تجدّداً.
وفي ذلك اعتراف بأنّ هذه المنظّمة الارهابيّة قد شكّلت نواة اقتصاد، وبالتالي بات من الصّعب مكافحة تمويلها بواسطة الوسائل التي كانت تُعتمد لمكافحة تمويل الجماعات الارهابيّة الأخرى كالقاعدة. من هنا، فإن قيام الأم المتّحدة برفع "الدّولة الاسلاميّة" الى مستوى القاعدة لناحية فرض العقوبات هو أمر غير كافٍ. وقد يكون اعتراف الرئيس أوباما في نيسان 2016 أنّ القضاء على "الدولة الاسلاميّة" لن يكون خلال الثمانية أشهر المتبقّية من ولايته على الأرجح، ناجم عن وعي لهذه الوقائع المؤسفة.

في نفس الوقت، قال Lew أنّ لدى داعش نقاط ضعف لأنها تحتاج الى تدفّق واسع ومستدام من الدخل كي تدفع للمقاتلين، ولشراء الأسلحة، وتوفير الخدمات الأساسية للأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها.
وفي هذه النّقطة أيضاً اعتراف ضمني بتشكيل تنظيم "الدولة الاسلاميّة" لنواة دولة.
والأهمّ هو تشديد وزير الخزانة على أن "الدولة الاسلاميّة" تحتاج للوصول إلى النظام المالي الدولي لتأمين معدات النفط، الأسلحة، عتاد الاتصالات وغيرها من المواد المستوردة التي تتطلب منهم نقل الأموال، والتي توفر الفرص للهجوم.
وقد تشكّل هذه النقطة، النافذة التي تستطيع من خلالها الدّول، بالتعاون مع الأمم المتّحدة، والنّظام المصرفي العالمي، بالإضافة الى الأجهزة الأمنيّة الفاعلة في هذا المجال كالانتربول، أن تستهدف إيرادات "الدولة الاسلاميّة" وكل من يموّلها أو يساعد في هذا المجال.

[1] Edith Lederer, op.cit.

وبحسب وزير المالية الفرنسي Michel Sapin ، منذ حزيران 2014 (حتى ك1 2015)، قُتل 1600 شخص حول العالم في هجمات شنّتها داعش أو الجماعات المتطرفة الموالية لها. وما يميّز داعش ويجعلها قوية للغاية هو حقيقة أنها جمعت أموالاً حربيّةً لا بأس بها بوسائل متنوعة بما في ذلك التهريب، الابتزاز والإتجار.[1] والمجتمع الدولي لن يكون قادراً على استهداف عائدات المتطرفين من المناطق التي يسيطرون عليها إلّا من خلال تدمير داعش.
وهذا الأمر يدلّ مرّة أخرى أنّه وبالرغم من امكانيّة استهداف أموال "الدولة الاسلاميّة" خارج نطاقها الجغرافي، فإنّه من الصعب تدمير إمكانيّاتها الماليّة الداخليّة الشبيهة بالنظام الاقتصادي/المالي لدولة حقيقيّة، لذلك تتّجه مقاربتنا نحو الإدارة الدولية.
أما وزير المالية البريطاني George Osborne فقال أنّ إيرادات النّفط الخاصة بالتنظيم الارهابي تتقلّص بفضل المزيج من نوع العمل المالي الذي نقوم به، والعمل العسكري الصريح ضد حقول النفط الذي يُحدث تأثيره.

كما تطرق القرار لتهريب الآثار: تدين الأمم المتحدة تدمير التراث الثقافي في العراق وسوريا بشكل خاص من قبل داعش وجبهة النصرة بما في ذلك التدمير الذي يستهدف المواقع والأشياء الدينية. وتشير إلى قرارها بأنه على جميع الدول الأعضاء اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع الاتجار بالممتلكات الثقافية العراقية والسورية وغيرها من الممتلكات ذات الأهميّة الأثرية، التاريخية، الثقافية، العلمية النادرة، والدينية، والتي نُقلت بشكل غير شرعي من العراق منذ 6 آب 1990 ومن سوريا منذ 15 آذار 2011، بما في ذلك عن طريق منع التجارة عبر الحدود للمواد المشابهة، وبالتالي السماح بعودتها الآمنة في نهاية المطاف للشعبين العراقي والسوري.

وتناول القرار الإتجار بالنساء والأطفال: تشجيع جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تملك دليلاً [على هذه الجرائم] على لفت انتباه مجلس الأمن، بالإضافة إلى أيّة معلومات عن دعم الإتجار بالبشر للمرتكبين على الصّعيد المالي، والتّأكيد أنّ هذا القرار يتطلب من الدول ضمان أنّ مواطنيها والأشخاص على أراضيها لا يجعلون أيّة أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية متاحةً لصالح داعش، والإشارة إلى أن أي شخص أو كيان ينقل الأموال إلى داعش بشكل مباشر أو غير مباشر، وبشكل متصّل مع هذا الاستغلال وسوء المعاملة، سيكون عرضةً للإدراج على لوائح المجلس.

قال Je-Yoon Shin، رئيس "مجوعة العمل المالي" Financial Action Task Force (FATF) ، المتعددة الجنسيات: "تعمل داعش كدولة، وبالتالي فهي بحاجة إلى المال أكثر من الجماعات الإرهابية الأخرى. المال هو أكبر نقاط ضعفها"[2].
إنّ الإدارة الدّوليّة بحاجة الى تحويل نزعة هذا التنظيم الارهابي الى تأسيس اقتصاد كامل، والعمل كدولة بيروقراطيّة منظّمة، الى نقطة ضعف، لاستغلالها في محاربة "الدولة الاسلاميّة"، بالرغم من كون هذا الصراع معقّد وطويل الأمد.
فمهما بلغ تعامل "الدولة الاسلاميّة" بالسيولة النقدية، لا يمكنها أن تدير عملياتها معتمدة على المال النّقدي حصراً، ولا بدّ من أن تحاول، في مكان ما، الدخول الى النظام المصرفي من أجل تبييض الأموال، وخصوصاً من أجل تمويل عمليّاتها الخارجيّة، مع صعوبة نقل أموال نقديّة بشكل كبير على المطارات وعبر الحدود البريّة والبحريّة وصولاً الى الدول المجاورة. فمنظّمة

[1] Edith Lederer, op.cit.
[2] United Nations, Security Council, Resolution 2253, unanimously adopted at its 7587th meeting, Security Council Expands Sanctions Framework to Include Islamic State in Iraq and Levant, 17 Dec 2015

إرهابيّة بهذا الحجم بحاجة للوصول الى الأنظمة الماليّة العالميّة، أو الى وسطاء ورعاة يستطيعون الوصول الى هذه الأنظمة.
فأموال "الدولة الاسلاميّة"، وخصوصاً النفطية منها، تصل الى يد الوسطاء، المتعاونين، والمسهّلين الذين يملكون حسابات مصرفية، شركات، وأصول مختلفة من صهاريخ وآليات ومعدّات. كما لدى العديد منهم، بطبيعة الحال، حسابات في شركات التأمين على الأصول التي يملكونها ويديرونها، وبالتالي، فإن قدرة "الدولة الاسلاميّة" على إدارة أموال بهذا الحجم لا يمكن ان تكون معزولة عن الأنظمة الماليّة والمصرفيّة بنسبة 100%، خصوصاً مع الحاجة الى تبييض كمّيات هائلة من الأموال المتأتّية من التجارة بالنفط، الآثار، البشر، وغيرها. وهنا يبرز دور الإدارة الدوليّة في تحقيق أرضيّة للعمل والتنسيق بين الحكومات ووزارات المال، المنظّمات الدولية كالأمم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وغيرها، القطاع الخاص كشركات التّأمين، شركات النفط، المصارف، والمؤسسات الماليّة خصوصاً في العراق، سوريا، ليبيا والدول المحيطة، بالإضافة الى مؤسسات محليّة كمصالح تسجيل السيارات، غرف الصناعة والتجارة، بالإضافة الى أفراد قد يملكون معلومات عن الوسطاء وطرق تبييض الأموال في الحروب الدائرة في المنطقة. وبالطبع تضطلع المنظمات غير الحكوميّة بدور أساسي في تقديم الدراسات حول هذا الموضوع، فالآلاف من مراكز الدراسات حول العالم توجّه جهودها باتّجاه أنشطة "الدولة الاسلاميّة" وباتت تقدّم معلومات للحكومات لا تملكها الأجهزة الرسميّة، تماماً كما يفعل الإعلام الذي بات يقوم بتحقيقات جريئة ويحصل على المعلومات من خلال مصادر "خلف خطوط العدوّ". على سبيل المثال، قامت أكثر من 100 منظمة وفرد بتوجيه رسالة الى الرئيس أوباما لحث إدارته على إعلان جرائم "الدولة الاسلامية" إبادة جماعية ضدّ جميع الأقليات، بمن فيهم المسيحيين.[1]
أمّا بالنسبة للتبرعات والمتبرّعين، فهذه المعضلة تفرض ضرورة تعاون عدد كبير جداً من الفاعلين لكي تعطي العقوبات الدوليّة النتيجة المرجوّة، فبعض هؤلاء الأفراد قد يتمتّعون بنفوذ كبير في دولهم، بالإضافة الى إخفاء الأموال وتبييضها في دول ذات أنظمة ماليّة مناسبة لذلك، "كباناما" على سبيل المثال، بالإضافة الى دول تتمتّع بسريّة مصرفيّة عالية.
وتكمن الصعوبة أيضاً في مكافحة المموّلين "المتحمّسين" من تلقاء نفسهم لتمويل عمليّات صغيرة في دول خارج سوريا والعراق، بالإضافة الى استخدام الجمعيّات الخيريّة والإنسانيّة كغطاء لتمويل أعمال إرهابيّة.

إنّ تعاون مختلف الفاعلين في إطار الإدارة الدوليّة لا بدّ أن يبدأ بوجود نيّة للقيام بهذا الجهد المعقّد، وبعقد مؤتمرات يحضرها أخصائيون يمثّلون الفاعلين والحكومات للبحث في التفاصيل. وتكمن الأهميّة الإضافيّة لهذا التعاون، الذي لم نرَ خطوات ملموسة باتّجاهه، بكونه يؤسّس لنظام تعاون يمكن استخدامه لمكافحة تنظيمات إرهابيّة وتحديات عبر وطنيّة مستقبليّة محتملة، مع اعتقادنا بأن "الدولة الاسلاميّة" لن تكون التنظيم الارهابيّ الأخير، وتأكيدنا بأنها لن تشكّل التحدي عبر الوطني الأخير.

القسم الثاني: مواجهة "الدولة الاسلامية" من المنظمة الدولية الى الدول، مروراً بالاقليميات في إطار الإدارة الدولية

بعد أن ناقشنا تمويل "الدولة الاسلامية" في ظل الصراع النفطي المرتبط "بالحرب الباردة الجديدة"، والخطوات التي تمّت حتى الآن في إطار مواجهة هذا التمويل، والجهود التي نعتقد أنه

[1] Anugrah Kumar, "Over 100 NGOs, Leaders to Obama: ISIS Atrocities Against Christians, Other Minorities, Are Genocide", **in The Christian Post,** 18 Feb 2016

من الضروري اعتمادها من قبل مختلف الفاعلين في ظل الإدارة الدولية، سننتقل في هذا القسم لتناول الإدارة الدولية في المواجهة عن طريق التنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية، وفي طليعتها الأمم المتحدة، الدّول وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية – التي تقود التحالف الدولي لمواجهة "الدولة الاسلامية" – وروسيا، والاقليميات المؤثرة...
وقد حصلت جهود وخطوات مهمة في مواجهة "الدولة الاسلامية" من قبل الفاعلين السابق ذكرهم، وغيرهم، قد يكون أهمها التعاون الأميركي- الروسي في العراق بالتنسيق مع الأمم المتحدة وفاعلين غير حكوميين في ظل إدارة دولية فعالة، بالإضافة الى جهود في إطار المواجهة الثقافية-الفكرية، غير التقليدية، ومحاولات غربية لتقوية المجتمعات المحلّية للحد من تأثير الارهاب عبر الوطني.
من جهة أخرى، كان لبعض الخطوات آثار جانبية خطيرة، خصوصاً الضربات الجوية، وبعض الأعمال العسكرية على الأرض، التي لا تأتي ضمن استراتيجية كاملة وإدارة دولية فعالة. من هنا، نرى ضرورة أن تشكل الإدارة الدولية إطاراً شاملاً للمواجهة من قبل الدول وغيرها من الفاعلين.

فقرة أولى: إدارة دولية للمواجهة من خلال تحالفات الدول

ترتكز الأعمال العسكرية للتحالف بقيادة الولايات المتحدة على الضربات الجويّة لعدّة أسباب، أهمّها صعوبة قتال "الدولة الاسلاميّة" على الأرض. فالأعمال البريّة مكلفة على الصعد التالية:

- بشرياً بسبب سقوط العديد بين قتيل وجريح.
- ماديّا بسبب الحاجة الى نشر جنود في أماكن بعيدة عن قواعدها وتجهيزات لوجستيّة ضخمة.
- سياسيّاً: الدول الغربية غير قادرة على تحمّل المزيد من الضغط الداخلي الرافض لوقوع خسائر بشرية وتكلفة اقتصادية من أموال دافعي الضرائب، خصوصاً مع الأزمات التي تشهدها دول عديدة.
- ثقافياً وإعلاميّاً: فدخول جيوش غربية لقتال "الدولة الاسلاميّة" سيؤدي الى تعاطف لدى الأفراد الذين يمكن أن يشكّلوا مادّة للتطرف، مع الإيحاء بان الحرب تأخذ طابعاً طائفيّاً.

بند أول: تعاون الدول وباقي الفاعلين لإنجاح الحرب على "الدولة الاسلامية"

أولاً: سلبيات الضربات الجوية في العراق وسوريا

تتسابق القوى العظمى ودول المنطقة في الإعلان عن عدد الضربات الجوية ونتائجها المرجوّة والعملانيّة، لكنّ سلبيّات هذه الضربات قد تكون أكثر من إيجابيّاتها:

- التّكلفة العالية والأموال الطائلة التي يمكن أن يتمّ إنفاقها على التنمية في العراق وسوريا والدول التي يتمّ تجنيد المقاتلين فيها.
- سقوط أعداد كبيرة من المدنيين كون مقاتلي "الدولة الاسلاميّة" يتحصّنون في مناطق سكنيّة متّخذين دروعاً بشريّة، الأمر الذي يؤدّي الى زيادة الأحقاد ضدّ الدول التي تقاتل التنظيم ويرتدّ سلباً على المدى البعيد.
- إنّ العدد الكبير للضربات الجويّة على مدى سنوات بات يرتدّ سلباً كونه أثبت عدم فعاليّة هذه الضربات، "فالدولة الاسلاميّة" ما زالت موجودة على الأرض وذات

قدرة قتاليّة عالية لناحية ما يعرف في العلوم العسكريّة بالWarFighting Functions وهي:[1]

- الاستخبارات Intel
- الحركة والمناورة Movement and Maneuver
- اللوجستية (الاكتفاء) Sustainment
- الحماية Protection
- القوة النارية Fires
- القيادة والسيطرة Mission Command

- الكلفة العالية لعمليّة إعادة الاعمار في المستقبل. فالدمار الهائل في سوريا يصعب حتّى تصوّره، كذلك الآثار الاقتصاديّة التي ستترتب على الحرب بعد انتهائها. ففي 21 ت1 2015، قال مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي مسعود أحمد: "إذا توقّفت الحرب غداً في سوريا، وحقّقت نموّ 3% كل سنة، فهي بحاجة الى 20 سنة لتحقيق نسبة الواردات التي كانت قبل الحرب".[2]
- زيادة الهجرة، التي تستغلّها "الدولة الاسلاميّة" لتهريب المقاتلين الى دول أخرى.
- التكلفة الهائلة التي يتمّ تكبّدها لاستهداف قيادات "الدولة الاسلاميّة"، التي تعيّن قيادات أخرى خلال ساعات، وتحوّل القادة المستهدفين الى "شهداء للتنظيم".
- معظم الضربات الجويّة التي تقوم بها دول غير الولايات المتحدة وروسيا تأتي كردّ "إعلامي" محدود على هجمات التنظيم للتخفيف من النقمة الشعبية ولا قيمة عسكريّة استراتيجيّة لها، كضرب فرنسا لأهداف في الرقّة بعد اعتداءات باريس سنة 2015، ضرب الأردن لبعض الأهداف على أثر قتل الطيار الأردني معاذ الكساسبة، ضرب مصر لأهداف في ليبيا على أثر قتل "الدولة الاسلاميّة" ل21 مصريّاً على شاطئ ليبيّ، وفي تمّوز 2015، الضربات الجويّة التركية ردّاً على عمليّة قادها التنظيم متجاوزاً الحدود التركيّة.
- <u>الدّمار الكبير كنتيجة للضرات الجويّة</u>

يعيق هذا الدّمار العمليّات العسكريّة للقوى التي تقاتل "الدولة الاساميّة" على الأرض، لجهة عدم إمكانيّة استخدام الآليات الثقيلة. فعلى هذه القوى أن تقاتل الارهابيين بواسطة الأسلحة الخفيفة من شارع الى شارع وسط الدّمار، ممّا يجعل موازين القوى شبه متساوية.

بعد إعلان تحرير الرّمادي – علماً أنّ معلومات تشير الى عدم تحريرها بالكامل – تبيّن أنّ المنطقة دُمّرت بشكل كامل، بعد أن كانت تأوي حوالي مليون عراقي. وقد قامت القوات العراقية، مدعومة من الطيران الحربي الأميركي بتحرير المدينة بعد 8 أشهر من القتال، لكنّ الثّمن كان المدينة نفسها. وقد تضرر أو دُمّر أكثر من 3000 مبنى وحوالي 400 طريق وجسر ما بين أيّار2015، عندما سقطت الرمادي بيد "الدولة الاسلاميّة"، و22 ك2 2016بعد أن انتهى القسم الأكبر من الأعمال القتاليّة. وخلال الفترة نفسها تقريباً، قُتل حوالي 800 مدني في الاشتباكات، الغارات الجوية وعمليات الإعدام.[3]

وتعود الأسباب الى استخدام داعش استراتيجيّة الأرض المحروقة في الدّفاع، فضلاً عن التفخيخ والعبوات غير النظاميّة بشكل كبير، بالإضافة الى استخدام المدنيين كدروع بشريّة. أمّا القوات الهجوميّة في القتال في الأماكن المبنيّة، فتستخدم الطيران والمدفعيّة على نطاق واسع لحماية

[1] ADP 3-0 Unified Land Operations, Headquarters, Department of The Army, Oct 2011, PP 13-14

[2] مسعود أحمد، مركز دبي المالي العالمي، مقابلة مع Associated Press، 21 ت1 2015

[3] Susannah George, Desmond Butler and Maya Alleruzzo, "Iraq routed IS from Ramadi at a high cost: A city destroyed", Associated Press, 5 May 2016

قوّات المناورة، ممّا يؤدّي الى تدمير كبير، فضلاًعن اضطرارها الى تفجير المباني المفخّخة معظم الأحيان بسبب خطورة تفكيك العبوات.
ونتيجة لذلك، يعيد التحالف – بقيادة الولايات المتحدة – والمسؤولون العراقيون النظر في التكتيّة في معركتهم ضدّ "الدولة الاسلاميّة" لاستعادة الأراضي. فيقوم التحالف بخفض غاراته الجوية في المناطق الآهلة المحاصرة واستخدام ذخيرة أكثر دقّة. كما تُبذل حالياّ جهود لزيادة تدريب الفرق المتخصصة بالتعامل مع المتفجرات.[1] وبالرغم من ذلك، لقد اثبتت التجربة أن القتال في الأماكن الآهلة لا بدّ أن تكون له نتائج إنسانيّة كارثيّة، خصوصاً ضدّ مجموعات إرهابيّة لا تخشى عناصرها الموت أو قتل الأبرياء.
ومع بدء معركة الموصل، التي ستكون أصعب المعارك، بدأت بوادر أزمة ما بعد "الدولة الاسلامية" بالظهور. فبالرغم من موقف التحالف الدولي والولايات المتحدة بأن القوى التي تقاتل على الأرض عراقيّة فقط، تشير المواقف الإقليميّة الى صراع ضمني مستقبلي بين القوى المدعومة من إيران وفي مقدّمتها قوات الحشد الشعبي، القوات السنيّة التي درّبتها تركيا للمشاركة في المعارك، والبشمركة الكرديّة.
وفي حين قال أحد الدبلوماسيّين الغربيّين: "هم يعلمون بأنه لا يمكنهم [مقاتلي داعش] تحويل الموصل إلى موقف للسيارات"[2]، تبدو هذه المراهنة خطيرة، خصوصاً وأنّ "الدولة الاسلاميّة" قد تستشرس في الدفاع عن عاصمتها الاقتصاديّة، إذ إن خسارتها قد تعني هزيمة كبيرة لها. من هنا، أوضح الرئيس أوباما أن هزيمة داعش لن تكون خلال ولايته. ويعيش في الموصل حاليّاً بين مليون ومليون ونصف نسمة، منهم من يرحّب "بالدولة الاسلاميّة" ومنهم من يعاديها دون أن يستطيع تغيير الأمر الواقع. ولكن، بالإضافة الى الدمار الهائل المتوقع في حال حصول المعركة على نطاق واسع، قد تزيد معركة كهذه من تأييد السكان لداعش، عندما يسقط ضحايا مدنيّون من أهلهم.

لقد قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها، بالإضافة الى روسيا، في سوريا والعراق بآلاف الضربات الجوية حتى الآن. وقد زوّدت القيادات العسكرية الأميركيّة الاعلام بأرقام حول الموضوع سنة 2015، أتت على الشكل التالي:

[1] Susannah George, Desmond Butler and Maya Alleruzzo, op.cit.
[2] Ibid.

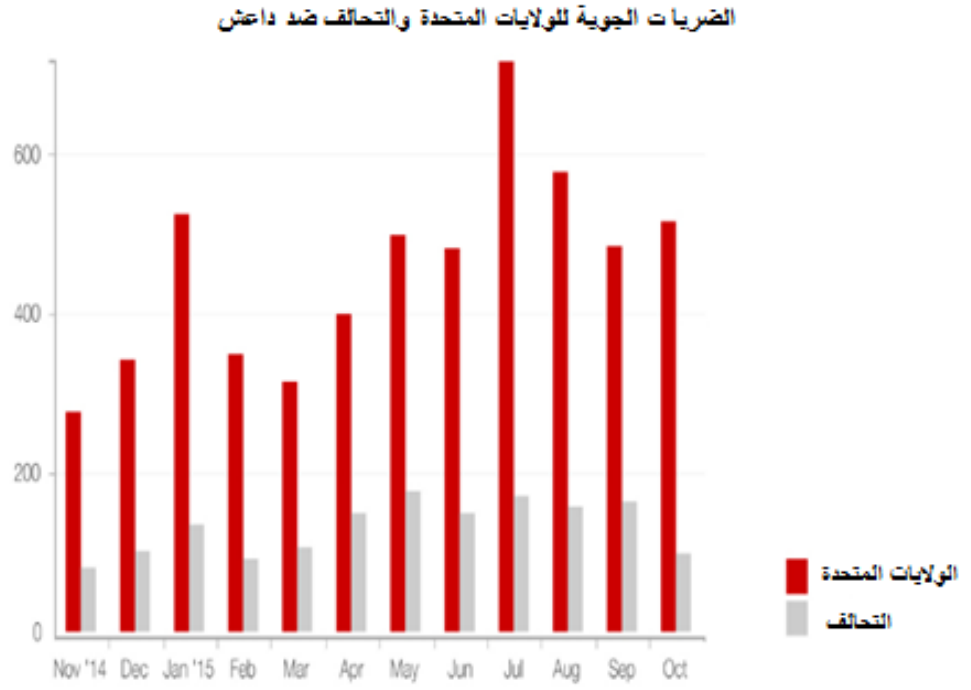

Source:, Ashley Fantz, "War on ISIS: Who's doing what?", CNN, Pentagon, 27 Nov 2015

علماً أن 66% من هذه الضربات تمّت في العراق، بسبب تعقيدات الحرب السوريّة.

Source: Ashley Fantz, op.cit.

نلاحظ من خلال هذه الرسومات البيانيّة الصادرة عن البنتاغون أواخر سنة 2015 أنّ الضربات الجوية للولايات المتحدة والتحالف الدولي تبلغ ضعف الضربات للقوى الأخرى. ويعود الأمر لعدّة أسباب، أبرزها قدرة الولايات المتحدة على القيام بعمليّات جويّة في مختلف أنحاء العالم لفترات طويلة، وهي عمليّات معقّدة للغاية تتطلب ميزانيّة ضخمة واستراتيجيّة محضّرة مسبقاً.

عدد الطائرات المشاركة في الضربات الجوية

Source: Number of fixed-wing aircraft deployed to the region HIS Jane's, Nov 2015
Ashley Fantz, op.cit.

ويتمّ تركيز معظم القوى على الضربات في العراق بسبب تعقيدات الحرب السوريّة إذاً ودخول روسيا (خريف 2015) وإيران بشكل مباشر على خطّ المواجهة. فبالرغم من بعض الضربات الأميركيّة على الأراضي السوريّة، لا يمكن أن يتمّ هذا الأمر بشكل متواصل بسبب الوجود الروسي، وخطورة سقوط طائرات أو طيارين على هذه الأراضي. ففي مطلع 2015 وُضعت وحدات أميركيّة للبحث والإنقاذ في شمال العراق تحسّباً لإسقاط داعش لطائرات التّحالف بعد أن عبّرت الإمارات العربيّة المتّحدة عن قلقها من سقوط الطائرات[1] وعلّقت مشاركتها في الضّربات الجويّة لفترة. ومن الصعب نشر وحدات مشابهة في سوريا لتطمين دول التحالف.

وقد حاول التحالف الدولي، كما روسيا، استهداف المنشآت النفطية "للدولة الاسلاميّة" كوسيلة لوقف أحد أهم مصادر التمويل للتنظيم. لكنّ الأمر لم يكن سهلاً لأسباب فصّلناها سابقاً.
وتعتمد استراتيجيّة التحالف الجديدة على استهداف عملية استخراج النفط، بدلاً من المصافي والأسواق كما كانت تفعل سابقاً. وأعطت هذه الجهود مفعولاً إذ انخفض الانتاج 30% في كانون الأول 2015 في حقلَي العمر والتنك، لكن سرعان ما تعافى الانتاج من جديد بحسب السكان

[1] Barbara Starr, "Official: U.S. Military moved search and rescue assets to Northern Iraq", CNN, February 4, 2015

المحليين.[1]

ثانياً: إمكانيات الحرب البرية ضد "الدولة الاسلامية"

لقد فهم قياديّو "الدولة الاسلاميّة" تعقيدات العالم المتعدد الأقطاب، وتبعات "الحرب الباردة الجديدة"، وما ينتج عنها من تحالفات ظرفيّة معقّدة في الشرق الأوسط. وراهنت على عدم إمكانيّة قيام تدخل دوليّ فعّال في العراق وسوريا. وقد واجهت الولايات المتحدة فعلاً صعوبات كبيرة من أجل قيام تحالف فعال، وإيجاد نافذة للتدخل في العراق وسوريا.

وطرحت الدول الغربية السؤال التالي: هل يمكن إرسال جيوش غربية لقتال داعش على الأرض، مع ما ينتج عن ذلك من ضحايا عسكريّين ومدنيّين ويسبب فوضى عارمة في منطقة الشّرق الأوسط قد تخرج عن السّيطرة كلّيّاً؟

في الواقع، لا يبدو أنّ الخطط المعلنة حاليّاً والضّربات الجويّة ستحقق الهدف النهائي بالرّغم من الكلفة الماديّة العالية.

والتدخّل الغربي في سوريا تحت راية الأمم المتّحدة سيبقى معلّقاً بسبب الفيتو الرّوسي-الصّيني.

كما أنّ التدخّل في العراق مقتصر على الضّربات الجويّة لمساندة القوى المحليّة والاقليميّة.

والمشكلة الأكبر في هذا الإطار، هو أنّ القوى الرّسميّة المتمثّلة بالجيش العراقي والقوى الأمنيّة لا تظهر النيّة الحقيقيّة للقتال، على عكس الميليشيات الاقليميّة، والتي قد يؤدّي الدّعم الدّولي لها في الدّاخل العراقي الى المزيد من التطرّف. في حين قد تشجّع النّتائج التي حقّقتها "الدّولة الاسلاميّة" مجموعات أخرى على محاولة القيام بالمثل.

لذلك إنّ دعم شعوب المنطقة عسكريّاً لقتال "الدّولة الاسلاميّة" عمليّة معقّدة وذات تبعات خطيرة. فدعم البشمركة أدّى الى نفور وتدخّل عسكري تركي، وقد يؤدّي الى مزيد من العداء التّركي للأكراد. فقد زادت حدّة المواجهات مؤخّراً في تركيا، مع شعور الأكراد بالاضطهاد من جهة، وشعور الأتراك بمشروع دوليّ لقيام دولة كرديّة مستقبلاً.

كما أنّ مساعدة الميليشات المدعومة من إيران لقتال "الدّولة الاسلاميّة" على الأراضي العراقيّة، له تداعيات خطيرة على وحدة الجيش العراقي، خصوصاً بعد أن ظهرت عدم نيّة هذا الجيش للقتال سابقاً، لأسباب مذهبيّة واضحة. وكان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي قد أعلن سنة 2014 أنّه أوقف رواتب 50000 جندي عراقي، لا يحضرون الى مراكز عملهم، وسط انتقادات لصحّة هذه المعلومات الصّادرة عنه.[2] فضلاً عن التعقيد المتمثل بتدريب تركيا لمقاتلين عراقيين سنّة للمشاركة في المعارك تحضيراً لمرحلة ما بعد "الدولة الاسلاميّة".

على أثر هذه التعقيدات التي تعيق القتال على الأرض، قامت الولايات المتحدة بالاعتماد على خطط بديلة.

أ- الولايات المتحدة تقود التنسيق بين الفاعلين لإدارة الحرب البرية

بعد أن هزم الجيش العراقي بسرعة في عدّة مدن ممّا أدّى الى سيطرة "الدولة الاسلاميّة" على مناطق واسعة، حذّر وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر في أيّار 2015 أنّ القوّات العراقيّة لن تتمكن من هزيمة "الدولة الاسلاميّة" حتّى تطوّر "نيّة القتال"، وذلك على أثر هزيمة الجيش العراقي في الرمادي، ومن ضمنه قوّات النّخبة الخاصّة بمكافحة الارهاب.[3] كما أعلن متحدث باسم البنتاغون أنّ قوات الأمن العراقية تخلّت عن دبابات وقطع مدفعيّة وناقلات جند وعربات

[1] Erika Solomon, Robin Kwong and Steven Bernard, op.cit.

[2] Yousuf Basil and Ben Brumfield, "Iraq's army weakened from within by 50,000 'ghost' soldiers", CNN, 1 Dec 2014

[3] Greg Jaffe and Loveday Morris, "Defense Secretary Carter: Iraqis lack 'will to fight' to defeat Islamic State", **in The Washington Post,** 24 May 2015

قتال بعد "هروبها"[1]. هذا الأمر دفع بالولايات المتحدة الى إعادة تزويد الجيش العراقي فيما بعد بأسلحة مضادة للدروع بالرغم من خطر وقوعها من جديد بيد مقاتلي الدولة الاسلاميّة". كما قال المستشار العراقي هاشم الهاشمي أن قادة أمنيين عراقيين تلقّوا رشاوى من الجهاديين مقابل تسليمهم خططاً عن المعارك ومعلومات لوجستيّة.[2]

يتخوّف الأميركيون، (والدول الغربية بشكل عام) ممّا يسمّى Mission Creeps، وهي لعنة رافقت الأميركيين خلال تدخّلاتهم في فترة ما بعد الحرب الباردة. فتدخّل صغير، مصمّم ليكون محدود الأهداف والفترة الزمنية، يخلق مصالح والتزامات على الأرض تتطلب تدخّلات أكثر من أجل استمراريّة الجهود.[3] هذا التورط حصل خلال إدارة بوش الابن وطوني بلير في العراق وأفغانستان، وقد وعت إدارة أوباما هذا الأمر، فظهر اعتماده على القوة الناعمةّ Soft Power بشكل أكبر، وعلى الدبلوماسيّة المكوكيّة والمباشرة، تدريب مقاتلين محليين ودعمهم وفي مقدّمتهم الأكراد، الحصار غير المباشر، بالإضافة الى الدعوة لمكافحة التنظيم الارهابي في إطار الإدارة الدوليّة بالتنسيق مع الفاعلين الجدد. وبالتالي، قد تشكّل سياسة أوباما مدخلاً الى مكافحة الادارة الدوليّة "للدولة الاسلاميّة" في حال تمّ فصلها عن مصالح الفاعلين المختلفين في السياسة الأميركيّة، والمصادر الأخرى لصنع القرار.

وقد طرحت إدارة أوباما التساؤل التالي: "كيف نجد شركاء فعالين – ليس فقط في العراق بل في سوريا واليمن وليبيا – يمكننا العمل معهم؟ ".

ويبدو أنّ الجواب بدأ يظهر في أواخر 2015 و2016.

ففي العراق، انتقلت القوات الخاصة الأميركية من تدريب عناصر الجيش العراقي وإرسالهم الى الجبهات، الى قيادة العمليّات العسكريّة، خصوصاً بسبب الحاجة الى توجيه ضربات طيران التحالف، وهي عمليّة تقنيّة معقّدة للغاية لا يمكن للجيش العراقي القيام بها. فضلاً عن ذلك، يقوم الطيران الأميركي بتغطية جويّة للقبائل السنيّة التي تمّ إشراكها في القتال، والميليشيات المدعومة من إيران.

وكان السيناتور John McCain قد أعلن سنة 2015 انّ 75% من المهام القتالية الجوية الأمريكية في العراق وسوريا تعود الى قواعدها دون أن تستخدم سلاحها أو ترمي قنابل، بسبب عدم وجود أحد على الأرض باستطاعته تحديد هدف متحرّك. كما أعلن مسؤولون أميركيّون أنّهم فاوضوا على صفقة جديدة مع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي لتسهيل إرسال شحنة الأسلحة الى مقاتلي القبائل الذين قالوا بأنهم لا يلقون دعماً من بغداد في مواجهة "الدولة الاسلاميّة".[4] كما أعلنت الولايات المتحدة عن نشر حوالي 50 عنصر من القوات الخاصة لتدريب ومساعدة الثوار من عرب وأكراد على قتال داعش.

وفي سوريا، ظهر في مطلع سنة 2016 الدعم الأميركي الواضح لمجموعات مسلّحة بوجه "الدولة الاسلاميّة"، وخصوصاً الأكراد، كما ظهرت صور على مواقع التواصل الاجتماعي لجنود من القوات الخاصة الأميركيّة بلباس البشمركة.

وفي "الحسكة" شمالي سوريا، تقوم الولايات المتحدة بدعم ومساندة "وحدات حماية الشعب" التابعة "لقوات سوريا الديموقراطية" والمؤلفة من أكراد وعرب، فهذه الوحدات التي تضمّ حوالي 25000 رجل وامرأة، أصبحت من أكثر شركاء الولايات المتحدة فعاليّةً على الأرض، بعد أن

---

[1] Richard Spencer, "Iraqi army "abandoned tanks, artillery and Humvees" to Isil in fall of Ramadi", **in The Telegraph,** 19 May 2015

[2] Ibid.

[3] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy,** op.cit., P 298

[4] Greg Jaffe and Loveday Morris, op.cit.

أخرجت داعش من كوباني سنة 2014 بمساعدة الضربات الجويّة[1] واستطاعت تحرير منبج سنة 2016.
وإذا أردنا جمع أهمّ الجهود العسكرية لحصار "الدولة الاسلاميّة" والتقدّم بريّاً يمكننا النظر الى الخريطة التالية التي تعطي فكرة **تقريبيّة** عن التقدّم العسكري لسنة 2016 بشكل عام:

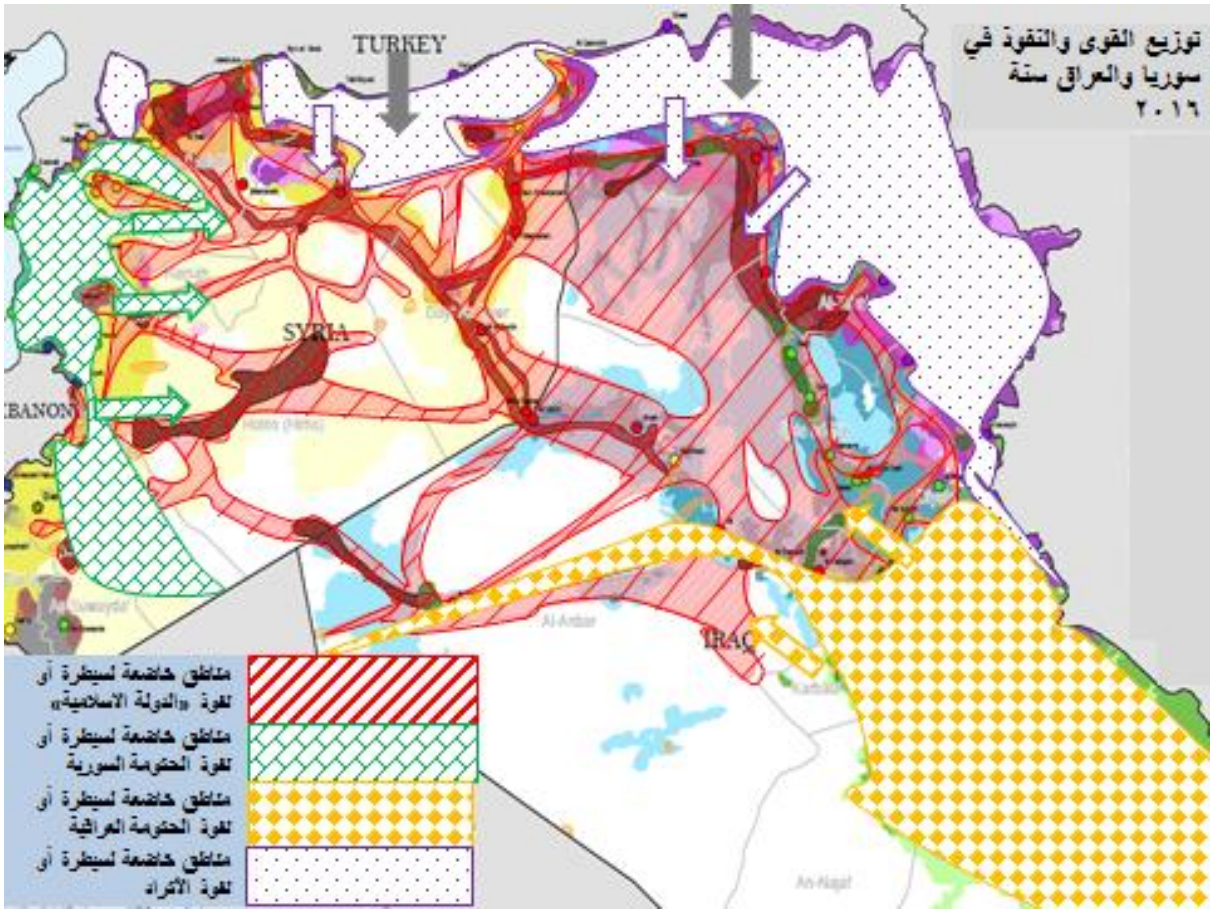

المصدر الأساسي للخريطة قبل إضافة المعلومات:
https://q.publicintelligence.net/wp-content/uploads/2016/12/USArmy-EthnicGroupsISIS.png

ونلاحظ من خلال الجمع بين مناطق السيطرة والنفوذ على خريطة واحدة أنّ القوات الحكوميّة العراقيّة– المعززة بميليشيات الحشد الشعبي وبغطاء جوّي وتنسيق مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة – تهاجم "الدولة الاسلاميّة من الجهة الشرقية والجنوبية الشرقية، في حين يهاجم الجيش السوري – معززاً بمقاتلين مدعومين من إيران وبغطاء جوي روسي – من الجهة الغربية والجنوبية الغربية، كما يهاجم الأكراد من الشمال، مدعومين من الولايات المتحدة وروسيا على حدّ سواء – البشمركة في العراق ووحدات الحماية الشعبية التابعة لحزب العمال الكردستاني في سوريا، في ظلّ "قوات سوريا الديموقراطيّة". هذا بالإضافة الى دخول الجيش التركي بشكل محدود في شمال العراق وسوريا، لحماية الحدود من مقاتلي "الدولة الاسلاميّة" والأكراد على حدّ سواء.
كما نلاحظ التنسيق الكبير بين الولايات المتحدة وروسيا في العراق في إدارة دوليّة لمواجهة

[1] Clarissa Ward, "Inside Syria: The farm airstrip that's part of the U.S. fight against ISIS", CNN, 3 Feb 2016

التنظيم الارهابي بينما يستمرّ الصراع بين القطبَين في سوريا، مع إبقاء "القنوات الأمنية الخلفية" مفتوحة، تماماً كما كان يحدث خلال الحرب الباردة، لتجنّب الاحتدام المباشر. ولا يغيب دور فاعلين آخرين عن مواكبة الأعمال العسكرية، من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، أو الاقليمية كمجلس التعاون الخليجي، أو المنظمات الانسانية التي تعنى بأعمال الإغاثة للاجئين والجرحى والمفقودين، ممّا يشير الى إدارة دوليّة غير تقليدية لمواجهة "الدولة الاسلاميّة" على الأراضي السورية، وخصوصاً العراقيّة.

من جهة أخرى، تظهر التناقضات في مصالح الفاعلين الاقليميين وخصوصاً تركيا وإيران. فتركيا تسعى الى تأمين حدودها ومنع قيام الدولة الكردية قبل كلّ شيء، مع الإيحاء بأن أولويتها قتال "الدولة الاسلاميّة". وبالنسبة لإيران، يشكّل مقاتلون مدعمون من قبلها بشكل مباشر رأس الحربة في القتال البري إن كان في العراق أو في سوريا، ويحظى هؤلاء المقاتلون بدعم أميركي في العراق، وروسي في سوريا، مع سعي كلّ من الولايات المتحدة وروسيا، بالتنسيق مع إسرائيل، الى الحدّ من النفوذ الإيراني في مرحلة ما بعد الحرب.

وبالنسبة "للدولة الاسلاميّة" فهي تهاجم بشكل غير مركزي في العراق وسوريا والعديد من دول العالم، وتدافع عن طريق التخلي عن المناطق المعزولة لنقل المقاتلين بشكل مستمرّ الى مناطق آمنة نسبياً. بذلك تخفف من تداعيات تقلّص مساحة الأراضي التي تسيطر عليها كما يظهر في الخريطتَين التاليَتَين:

الأراضي التي كانت تسيطر عليها "الدولة الاسلامية" في أوائل سنة 2016: حوالي 78000 كم^2

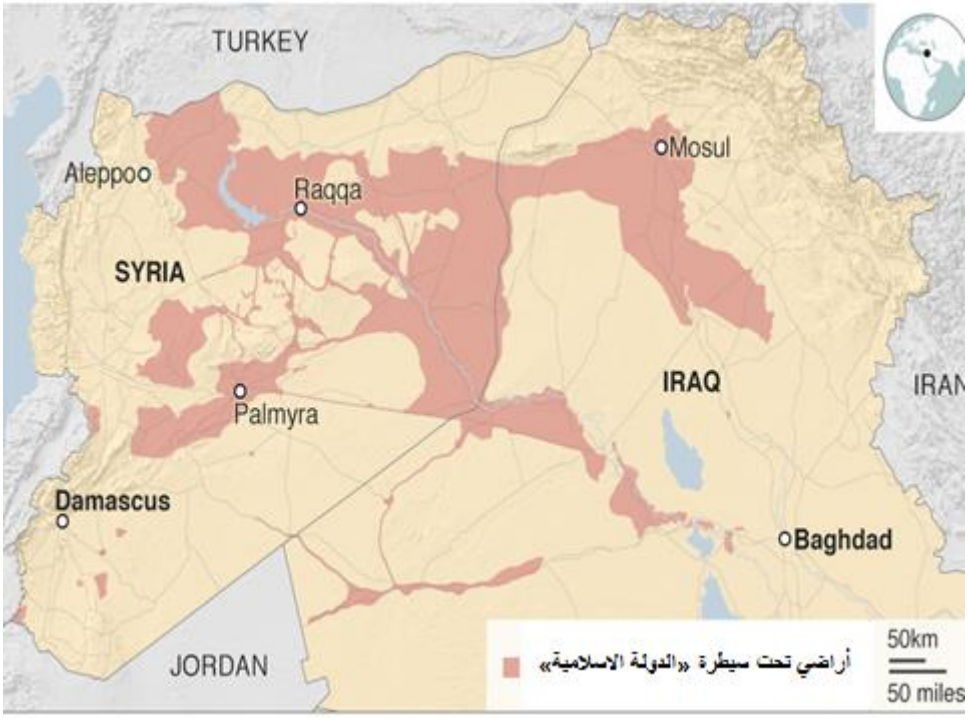

Source: ‘’Islamic State and the crisis in Iraq and Syria in maps’’, BBC News, 3 Apr 2017

الأراضي التي كانت تسيطر عليها "الدولة الاسلامية" في أواخر سنة 2016: حوالي 60400 كم^2

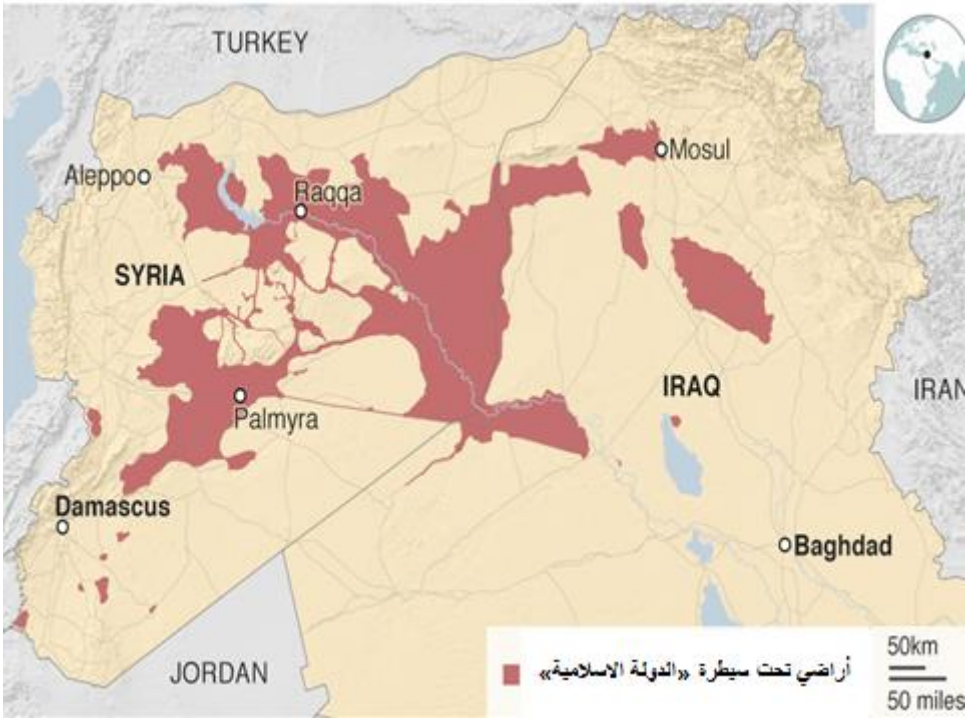

Source: ‘’Islamic State and the crisis in Iraq and Syria in maps’’, op.cit.

ونلاحظ أيضاً تحرير المناطق الجنوبية من العراق والمناطق الشمالية من العراق وسوريا، مما يدلّ على فعالية القتال البري للمقاتلين الأكراد وقوات الحشد الشعبي، بينما يبقى التقدم البري في سوريا بطيئاً للغاية بسبب تعقيدات الأزمة السورية وارتباطها بسياسات ومصالح مختلف الفاعين. فحتى الآن، نجحت الولايات المتحدة وروسيا بشكل لا بأس به في مكافحة "الدولة الاسلامية" في العراق في إطار الإدارة الدوليّة، لكنّ الجهود تبقى ناقصة لمرحلة ما بعد الحرب بسبب التركيز شبه الحصري على الجانب العسكري، واحتمال ظهور منظمات أخرى في المستقبل.

ولهذا التعاون بين الولايات المتحدة، الحكومة العراقيّة، الحكومة الإيرانيّة، القبائل السنيّة والبشمركة حسنات وسيّئات. فهو محاولة لتشكيل قوّة عسكريّة فاعلة لمواجهة "الدولة الاسلاميّة" ولبناء شراكة لمرحلة ما بعد "الدولة الاسلاميّة". ولكن، من جهة أخرى، قد يؤدي هذا التحالف الى زيادة التطرف واستقطاب مقاتلين ومتطوعين جدد لصالح داعش، التي أتقنت اللعب على التناقضات خلال السنوات السابقة، فضلاً عن عدم ضمان استقرار الوضع بين القوى التي يتمّ تسليحها وتدريبها بعد تحرير جميع المناطق، فقد يقع العراق من جديد في صراعات شبيهة بتلك التي حصلت بعد الإطاحة بصدام حسين، أو بنظام الطالبان في أفغانستان. من هنا، يجب التركيز بشكل أكبر على عمل عسكري قادر على بناء مؤسسات بعد انتهائه، وعلى إدارة دوليّة لبناء دول ديموقراطيّة وتمثيلٍ لجميع المكوّنات، بالارتكاز على عملية تنمية اقتصادية واجتماعيّة مستقبليّة.

إذاً، مع أهميّة ما قامت وتقوم به الأمم المتحدة من جهود لمكافحة التطرف المؤدي الى الارهاب، خصوصاً لناحية الدعوة الى إشراك فاعلين غير حكوميين والاعتماد على إمكانياتهم الكبيرة في هذا المجال، لم تُطلق المنظّمة الدولية عجلة الإدارة الدوليّة، مع غياب استراتيجيّة واحدة لجميع المكوّنات المطلوبة.
وبالرغم من أهميّة الضربات الجويّة التي يقوم بها التحالف الدولي من جهة، وروسيا من جهة

أخرى، فإن الهدف العسكري والسياسي النهائي لهذه الضربات يبقى غير كافٍ لوحده، لردع التنظيم الارهابي ونهيه عن القيام باعتداءاته في الدول الغربية المشاركة نفسها. كما أنّ دعم الولايات المتحدة وروسيا لأعراق وطوائف وجهات محليّة وإقليميّة لقتال "الدولة الاسلاميّة" في الحرب البريّة، وبالرغم من تحقيقه انتصارات عديدة، قد يؤجّج الصراع في المستقبل. لذلك، فالمقاربة يجب أن تكون اوسع وأعمق لناحية إشراك جميع الفاعلين ضمن استراتيجيّة كاملة، تأخذ بعين الاعتبار التأسيس لمرحلة ما بعد الضربات، ولمرحلة ما بعد "الدولة الاسلاميّة".

ثالثاً: التحالفات الاقليمية في ظل الإدارة الدولية

تطوّر مفهوم الاقليميّة خصوصاً في فترة ما بعد الحرب الباردة، مع تطوّر العولمة والثورة التكنولوجيّة التي لن تتوقّف عند حدّ معيّن. حتّى أصبح بإمكاننا القول أنّ عامل الجغرافيا لم يعد الوحيد الذي يتحكّم بالتحالفات الاقليمية بشكل كبير، بل أضيف إليه عامل الوظيفيّة. فنرى مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال، يدعو المغرب للانضمام إليه، فيما نرى أوروبا تصعّب عمليّة انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، بالرغم من الحدود الجغرافيّة المشتركة، ومن كون تركيا عضواً في حلف شمال الأطلسي.

من هنا، تبرز الحاجة الى تطوير المنظّمات الاقليميّة لتواكب الجهود الأمنيّة للإدارة الدوليّة، بالتوازي مع تطوير المنظمات الدوليّة للغرض نفسه، وفي طليعتها الأمم المتحدة.

ومن أهمّ الاقليميّات التي تحاول وضع استراتيجيّة لمواجهة "الدولة الاسلاميّة"، التحالف الإسلامي والاتحاد الأوروبي.

أ- مشاركة الدول العربيّة والاسلاميّة في مواجهة "الدولة الاسلامية"

قبيل ظهور الربيع العربي، كانت الدول العربيّة تعيش أوضاعاً أمنيّة مستقرّة بحسب المفهوم القديم للأمن، وأوضاعاً أمنيّة مزرية بما يخصّ الأمن الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي.

فالحكومات الحاصلة على دعم أو على الأقلّ رضى الدّول الكبرى كانت تسيطر على موارد الدول والمناصب السياسية والإدارية، في حين كانت تتشكّل قوى معارضة في الظلّ، بعضها ذات طابع ديني، وبعضها الآخر ذات طابع علماني متأثر بأفكار الحريّة والديموقراطيّة الغربيّة وحقوق الانسان.

ومع وصول الثورات الاجتماعيّة الى نقطة اللاعودة، ونجاح بعضها وفشل بعضها الآخر، استفادت بعض القوى المتطرّفة من عدم وجود استراتيجيّات لما بعد الثورة – كون هذه الثورات لم تنطلق من ثورات ثقافيّة بالأساس – لتخرج من الظل وتصل الى السلطة كما حصل في مصر، أو لدفع التحركات الشعبية باتّجاه التطرف كما حصل في سوريا.

كما يشهد العالم العربي اضمحلالاً سياسياً سبق أن تحدثنا عنه، بالإضافة الى صراعات مذهبيّة شرسة، ممّا يساهم في تعقيد الأمور لجهة محاربة الارهاب، وخصوصاً "الدولة الاسلاميّة"، ويعقّد إمكانيّة تدخّل الإدارة الدوليّة بشكل فعّال.

فالثورات العربية التي عُرفت بالربيع العربي لم تأتِ نتيجةً لثورات ثقافية، ولا تتويجاً لمسار طويل من التطوّر الاجتماعي والسياسي نحو المزيد من الحريّة والفرديّة. فالفرد العربي لا يتمتّع بهامش واسع من الحريّة الخاصّة في حياته اليومية والاجتماعيّة والفكريّة. كما أنّ ثقافة الفردية والليبرالية لم تدخل العالم العربي من الباب العريض، لا بل يرفضها السواد الأعظم من العرب لاعتبارات متعلّقة بالتقاليد والدين والعلاقات التي تحكم المجتمعات من المحيط الى الخليج.

لذا، أتت الثورات العربيّة مستوردة، "معلّبة" وجاهزة، بالرغم من نزول الملايين من المتظاهرين الى الشوارع لإسقاط الأنظمة التي تشبههم الى حدّ بعيد. فالعلاقات الاجتماعية- السياسية العربية لا زالت مبنيّة على الأبويّة والهرميّة الصّارمة، من الأب في المنزل، الى رجل الدين في المجتمع الصغير الى "الزعيم" في السّلطة، حتّى أنّ كلمة "زعيم" تُستعمل في بعض الكتابات الأجنبيّة كما هي: "Zaïm"، بسبب عدم وجود ما يشبه هذا الوصف في الدول الغربية.

أمّا تسمية "الربيع" فقد تجد جذورها في ما عُرف بـ"ربيع الشعوب" في القرن التاسع عشر في أوروبا، وهي ثورات تختلف في جوهرها عن الثورات العربية المستوردة، وقد انتقلت بحسب "مفعول الدومينو" Domino effect، بين الدول الإيطالية، الدول الألمانية، النمسا والمجر، بولندا، سويسرا، وغيرها وبالطبع، الثورة الفرنسية[1].

وقد اتّفق معظم المفكرين حول العالم أنّ ما حصل في العالم العربي يمكن تفسيره بنظريّة الـDOMINO، هذه النظرية البسيطة نسبياً المرتكزة على مقولة للرئيس الأميركي *Dwight D. Eisenhower*، في إجابة على سؤال حول انتشار الشيوعية سنة 1954: *"لديك صف من حجارة الدومينو ، إذا أوقعت الحجر الأول، من المؤكد أن الحجر الأخير سيقع بسرعة كبيرة."*

في ك1 2010، قام الشاب التونسي محمد بوعزيزي بإحراق نفسه احتجاجاً في تونس، فنزل التونسيّون الى الشارع لإسقاط الرئيس زين العابدين بن علي، فوقع أول حجر دومينو، ثمّ انتقلت الاحتجاجات الى مصر لإسقاط الرئيس مبارك، وهكذا دواليك، وصولاً الى ليبيا وسوريا.

وقد استفادت دول إقليمية وكبرى عديدة من الصراعات الداخليّة في العالم العربي حتى طغى طابع "الثورات المستوردة" على الحراك الشعبي الواسع، وجنحت التحركات نحو المزيد من التطرف على أثر ردّات الفعل وردّات الفعل المضادة من قبل الحكومات وضدّها. لذا، لا بدّ من جهود عربيّة بالدرجة الأولى، بالتعاون مع مختلف الفاعلين في ظلّ الإدارة الدوليّة، لمواجهة التطرّف المسلّح من جهة، ومحاولة إعادة تصويب أهداف الحراك الشعبي من جهة أخرى.

قال Thomas Edward Lawrence المعروف بـ"Lawrence العرب":[2]

"لا تحاولوا أن تفعلوا الكثير بأنفسكم. من الأفضل أن يُحتمل قيام العرب بذلك على أن تفعلوه أنتم بإتقان. إنّها حربهم، وأنتم هنا لمساعدتهم، وليس للفوز بالنيابة عنهم. في الواقع، في ظل الظروف الغريبة في جزيرة العرب، لن يكون عملكم بالجودة التي تعتقدونها".

لم تؤخذ نصيحة Lawrence بعين الاعتبار على صعيد واسع. فالعرب الذين يعرفون الميدان والشعوب والقبائل والتعقيدات لم يدخلوا على خطّ المواجهة بشكل مباشر، باستثناء بعض القبائل والتنظيمات التي لا تمثّل الأكثريّة الساحقة من الشعوب العربيّة، صاحبة الموارد البشريّة والماديّة الهائلة. وفي هذا الإطار، تحاول كلّ دولة عربيّة حماية نفسها وفقاً لمصالحها في ظلّ غياب استراتيجيّة موحّدة.

وفي حين تتدخّل روسيا مباشرة في سوريا، ويتدخّل التحالف الدّولي في العراق، بالإضافة الى دول إقليميّة عديدة كإيران وتركيا، يظهر السؤال المنطقي عن دور جامعة الدّول العربيّة في قتال "الدولة الاسلاميّة"، إذ لم يكن هناك دور حاسم للجامعة لا في ميدان القتال ولا على الصعيد السياسي. فدور الجامعة شبه معطّل منذ سنوات على أكثر من صعيد، ولم تستغلّ قتال التنظيمات المتطرّفة كنافذةٍ للعودة الى لعب دورها المطلوب.

بالمقابل، ومع تحوّل مفهوم الاقليميّة نحو الوظيفيّة، يظهر دور أكبر لمجلس التعاون الخليجي، وبشكل خاص على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، حيث شكّل المجلس نواة التحالف الاسلامي لقتال المتطرفين في المنطقة.

1- التّحالف الاسلامي يدخل المواجهة

في أواخر سنة 2015 تمّ الإعلان عن تأسيس تحالف يضمّ 34 دولة عربيّة وإسلاميّة من أجل قتال "الدولة الاسلاميّة". ويوجّه هذا التحالف رسالة قويّة عن رفض الدّول الاسلاميّة لممارسات التنظيم الارهابي الذي يشكّل خطراً على الشعوب الاسلاميّة بالدّرجة الأولى. ويطمح التحالف الى تأسيس مركز عمليات مشترك في العاصمة السعودية. وقال وزير الدفاع السعودي، محمد بن

[1] Amin Maalouf, **Un Fauteuil Sur La Seine,** Grasset, Paris, 2016, P 215

[2] https://en.wikiquote.org/wiki/T._E._Lawrence

سلمان، إن التحالف الجديد سينسق الجهود ضد المتطرفين في العراق، سوريا، ليبيا، مصر، وأفغانستان. ويبقى الجهد ناقصاً في ظلّ غياب العراق، سوريا، وأفغانستان عن التحالف الذي يضمّ: السعودية، البحرين، بنغلادش، بنين، تشاد، جزر القمر، ساحل العاج، جيبوتي، مصر، الغابون، غينيا، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، ماليزيا، المالديف، مالي، المغرب، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، باكستان، فلسطين، قطر، السنغال، سيراليون،الصومال، السودان، توغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية، واليمن.[1]

وتبقى القيمة الكبرى لهذا التحالف معنويّة في ظلّ عدم إمكانيّة هذه الدّول إرسال جيوشها للقتال خارج حدودها نظراً لإمكاناتها المحدودة ومشاكلها الدّاخليّة المعقّدة فضلاً عن علاقاتها الشائكة مع العراق وسوريا حيث يسيطر النفوذ الإيراني.

2- ضرورة إشراك الإدارة الدولية للجيوش العربيّة والقبائل

لم تُبدِ أيّة دولة من دول حلف شمال الأطلسي أو الدول العربيّة قبولها بإرسال جيوشها لقتال "الدولة الاسلاميّة" بشكل مباشر (باستثناء الجيشين العراقي والسوري بطبيعة الحال)، بل لا تستمر بالمشاركة في النزاع بالوكالة مع مراعاة مصالحهم الخاصة.[2] وفي شباط 2015، ذكرت صحيفة Times البريطانيّة أنّ هناك استياءً من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربيّة المتّحدة من استراتيجية الولايات المتحدة لمحاربة داعش. فرأت الدولتان ضرورة تزويد العشائر السنيّة جنوب العراق بالسلاح من أجل مشاركتها في العمليات العسكرية. وبحسب تقرير صادر عن الدولتين، فإن "الدولة الاسلاميّة" استطاعت الحصول على تأييد العشائر السنيّة التي تعرّضت لنوع من الاضطهاد من قبل الحكومة العراقيّة، وبالتالي، فإن أي هجوم على الموصل بغطاء جوّي أميركي ومشاركة الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران بقيادة قائد الحرس الثوري ستساهم في الدعاية التي تبنّتها "الدولة الاسلاميّة".

وبالرغم من محاولة العبادي زيادة تمثيل العرب السنّة في الحكومة، فإن الأمر غير كافٍ. ومن أجل القضاء على "الدولة الإسلامية" وضمان عدم ظهور تنظيم شبيه في المستقبل، يجب منح العشائر السنيّة تمثيلاً أوسع في السلطة وضمان المساواة بين المواطنين العراقيين في العراق، كما بين المواطنين السوريين في سوريا.

في نيسان 2016، قام الجيشان الإماراتي والسّعودي بعمليّة هجوميّة نوعيّة معقّدة، مع تنسيق بين وحدات جويّة، أرضيّة وبحريّة للسيطرة على ميناء المكلّا في اليمن[3]، وتحرير المكلّا، عاصمة محافظة حضرموت، من تنظيم القاعدة، بعد أن كان التنظيم الارهابي يسيطر عليها منذ سنوات، بالإضافة الى مناطق أخرى في اليمن. وتدلّ هذه العمليّة على قدرة بعض الجيوش العربيّة على مواجهة الإرهاب بشكل مباشر، والقيام بعمليّات بريّة بدعم من المواطنين، على عكس الجيوش الغربيّة التي قد تواجه أزمات شعبيّة داخليّة كبيرة في حال قررت إرسال قوّات بريّة الى المناطق التي تسيطر عليها القاعدة أو "الدّولة الاسلاميّة". ومع ذلك، لا تظهر إمكانيّة حقيقيّة لتقوم الدول العربيّة بقتال "الدولة الاسلاميّة"، خصوصاً وأن تدخلها في العراق وسوريا لن يكون مقبولاً من حكومات هذه الدول التي بات أقرب الى المحور الإيراني، في "الحرب الباردة الاقليميّة".

إذاً، إنّ دور الدّول والإقليميّات غير كافٍ حتّى الآن، إن كان في إطار الإدارة الدّوليّة أو بشكل مستقلّ إذا صحّ التعبير. فأوروبا تعاني من مشاكلها الاقتصاديّة ومشكلة اللاجئين، وتقوم دولها بجهود داخلية لمكافحة التطرّف المؤدي الى الإرهاب. وتأخذ هذه الترتيبات والإجراءات طابع

---

[1] دون مؤلف، "السعودية تعلن تأسيس تحالف يضم 34 دولة "لمحاربة الارهاب"، BBC عربي، 15 ك1 2015

[2] Loretta Napoleoni, op.cit., P 55

[3] Thomas Joscelyn, "Arab coalition enters AQAP stronghold in port city of Mukalla, Yemen", **in FDD's Long War Journal,** 25 Apr 2016

الاندماج لمختلف الطوائف الدينيّة، ممّا يطرح إشكاليّة تتلخّص بالسؤال التالي: "الخصوصيّة على حساب العلمانيّة أم العلمانيّة على حساب الخصوصيّة؟". كما تشارك دول أوروبية في التحالف الدولي لقتال "الدولة الاسلاميّة" لكنّ دورها محدود للغاية.
أمّا على الصعيد العربي، فإن دور الجامعة العربيّة شبه معدوم، ودور مجلس التعاون محدود. أمّا التحالف الاسلامي فلم يقم بعمليات هامّة على الأرض. وتتعقّد الأموربسبب الصراعات الطائفيّة التي تمنع التدخّل العربي حاضراً أو مستقبلاً على الأراضي السوريّة والعراقيّة ضدّ "الدولة الاسلاميّة"، كما قد يساهم تدخّل قوات الحشد الشعبي بزيادة التطرّف وإن كان يحقق انتصارات على الأرض، تماماً كما تساهم انتصارات الأكراد بخفض مستوى التعاون التركي.
فالمعضلة الأساسيّة بالنسبة للدول الكبرى تمثّلت بإيجاد حلفاء قادرين على التدخل على الأراضي السوريّة والعراقيّة والقيام بأعمال عسكريّة بريّة، فتمّ اللجوء الى الأكراد وقوات الحشد الشعبي والميليشيات المدعومة من إيران، لعدم قدرة القوى الباقية على التدخل للأسباب التي سبق أن ذكرناها. وبالرغم من الانتصارات العسكريّة ، نتوقّع أن تأتي نتائج هذا النوع من التدخّل العسكري سلبيّة، خصوصاً بعد القضاء على "الدولة الاسلاميّة" بسبب مساهمته في تأجيج الصراع الطائفي والتأسيس لحروب أهليّة ومنظمات ارهابيّة جديدة.
ويصبّ الجهد المطلوب من الدول والإقليميّات في إطار مكافحة التطرّف عن طريق معالجة أسبابه الأساسيّة وفي طليعتها الحرمان الاقتصادي وضعف التنمية، الشرخ الاجتماعي الناتج عن الصراعات الطائفيّة، والتهميش السياسي المتمثّل بغياب التمثيل العادل في السلطة. مع العلم أنّ معالجة هذه المشاكل لا يمكن أن تقوم بها الدول والاقليميّات بشكل منفرد، بل بالتنسيق مع الفاعلين الجدد عن طريق الإدارة الدوليّة، وتكمن نقطة الانطلاق في خفض التركيز على العمل العسكري، لمصلحة الأنشطة الاقتصادية- الاجتماعيّة والسياسية.

بند ثاني: التعاون الأميركي-الروسي في العراق في إطار الادارة الدولية لمواجهة "الدولة الاسلامية"

قبل حرب الخليج الأولى، كان العراق يدور في فلك الاتّحاد السوفياتي الذي كان يزوّده بالأسلحة الشرقية، ويؤثّر في سياسته الخارجيّة. وبعد انتهاء الحرب الباردة والحربَين الأميركيّتَين على العراق، ومع وجود عشرات الآلاف من الجنود الأميركيين على أرض العراق بات التأثير الأميركيّ مباشراً، حيث وضع الأميركيّون أسس منتظم سياسي ساهم في تعميق الأزمة الطائفية بسبب دعم مذاهب وجهات ضدّ أخرى.
ومع خروج الولايات المتحدة من العراق في عهد أوباما، وتسلّم حكومة المالكي زمام الأمور، بدأ النفوذ الإيراني بالدخول بشكل سريع الى البلاد، حتى ارتبطت السياسة الخارجية العراقية بالسياسة الخارجية الإيرانيّة في ملفّات عديدة. وبعد أن كانت سوريا الملاذ الأخير للامتداد الروسي في المنطقة، "تسلّل" النفوذ الروسي الى العراق من جديد خصوصاً بعد أحداث الربيع العربي ، وامتداد "الدولة الاسلاميّة" في العراق وسوريا، وكان على الولايات المتحدة أن تعود تدريجياً عن طريق إرسال الخبراء العسكريين وتأمين مستلزمات الحرب الجويّة، من قصف بالطيران، الى العمليّات بواسطة الطائرات دون طيّار، الى الاستطلاع الجوّي وتحديد الأهداف على الأرض. وبالتوازي، ومع التدخّل العسكري الروسي المباشر في سوريا بطلب من الحكومة السوريّة، بدأت الولايات المتحدة بالتدخل تدريجياً، من خلال دعم مقاتلي المعارضة، المقاتلين الأكراد، حتى قامت بتنظيم قوّات "سوريا الديموقراطيّة" وأنشّأت مهابط ميدانيّة للطائرات في شمال سوريا للقيام بعمليّات عسكريّة خاصّة دقيقة. وكان التدخل الأميركي قد بدأ بشكل بسيط عن طريق إرسال 40 عنصراً من القوات الخاصة للعمل مع القوات التركية على الحدود[1]. وفي عهد

[1] Gordon Lubold, Adam Entous and Dion Nissenbaum, "U.S. Special Forces to Aid Turkish Troops in Syria", **in The Wall Street Journal**, 16 Sep 2016

دونالد ترامب، بدأت الولايات المتحدة بنشر قوّات من مشاة البحريّة بأعداد قادرة على القيام بعمليّات عسكريّة مستقلّة عند الحاجة.
إنّ هذا التدخّل الأميركي والروسي في العراق وسوريا فرض على طرَفَي "الحرب الباردة الجديدة" التعاون والتنسيق، على الصعيد العسكري التّقني بدايةً لتجنّب الاصطدام والحوادث التي يمكن أن تنشأ، ثمّ على الصعيد السياسي لتجنّب الاصطدام الشامل.
وبعد القضاء على "الدولة الاسلاميّة"، أو قبيل حصول هذا الأمر، سيكون على الولايات المتحدة وروسيا تقاسم النفوذ والأدوار في سوريا والعراق، مع الأخذ بعين الاعتبار لمصالح مختلف الفاعلين، من دول (تركيا، إيران...)، الإقليميات (مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد الأوروبي...)، الشعوب المختلفة (الأكراد...)، القبائل والسلطات المحليّة، المذاهب، الميليشيات والمنظمات العسكريّة، وبالطبع الشركات الكبرى وفي طليعتها شركات الأسلحة، النفط، إعادة الإعمار، التأمين والأمن.
وتبرز إشكاليّة كبرى في هذا الإطار، تتمثّل بالاستياء والغضب الخليجيَّين من التنسيق والتعاون بين "المعسكر الغربي" بقيادة الولايات المتحدة، و"المعسكر الشرقي"، وخصوصاً إيران. هذا الأمر الذي يمكن أن تكون له تداعيات خطيرة في إطار زيادة التطرّف، ومرحلة ما بعد "الدولة الاسلاميّة" التي قد تشهد ظهور منظّمات مشابهة.

أولاً: العودة الروسية القوية الى العراق وسوريا ومواجهة "الدولة الاسلامية"

بعد تراجع النفوذ الروسي في المنطقة على أثر انهيار الاتحاد السوفياتي، وبعد ضيق سوق تجارة السلاح الروسي، استفاد الرئيس بوتين من الربيع العربي والأعمال المسلّحة من جهة، ومن تراجع حدّة تدخّل الرئيس أوباما، ليعيد إحياء العلاقات الروسية مع العراق، مصر، فلسطين، تركيا، دول الخليج، بالإضافة الى إسرائيل. وقد استغلّ بوتين تراجع العلاقة بين الولايات المتحدة وهذه الدول. فإدارة الرئيس السيسي مستاءة من دعم الولايات المتحدة للإخوان المسلمين، دول الخليج بدورها معترضة على الاتفاق النووي الإيراني، والدعم العسكري الأميركي لإيران في العراق، كما تعاني العلاقة التركية- الأميركية من أزمة عميقة قد تمتدّ لسنوات. فضلاً عن ذلك، تراجعت العلاقة الأميركية- الاسرائيلية في عهد أوباما على خلفيّة ملفات عدّة أهمّها الاتفاق النووي. هذا الاتّفاق الذي ساهمت روسيا بإنضاجه، فمن جهة ساعدت إيران على الحصول على شروط أفضل، ومن جهة أخرى، أدّت تداعيات الاتفاق الى تقارب روسي مع دول عربيّة عديدة، ومع إسرائيل. وفي هذا الإطار، ربما تكون روسيا قد أعطت ضمانات للعدو الاسرائيلي في الملف السوري، فنرى الطائرات الاسرائيلية تقوم بقصف أهداف محددة داخل الاراضي السورية بالرغم من سيطرة روسيا على الأجواء السورية، والحاجة الى التنسيق معها لتجنّب حوادث الاقتراب من الطيران الحربي الروسي، أو الصواريخ وقذائف المدفعية التي تقوم بإطلاقها بشكل شبه يوميّ.

وفي سوريا، ساهمت روسيا بشكل مباشر بصمود الحكومة عبر تدخّلها في عدّة مجالات. فعلى الصعيد العسكري، كان التدخّل الروسي حاسماً، إذ أقحمت أسلحة ثقيلة ونوعية، خصوصاً الطيران الحربي والدعم الجوي القريب للقوات البريّة، بالإضافة الى تنسيق العمليّات، والدعم العسكري لبعض الفصائل والفاعلين. وعلى الصعيد الدبلوماسي، قدّمت روسيا دعماً واضحاً للحكومة السورية، على عكس الدعم الغربي المتقطّع والمبهم لحلفائه في هذا الإطار. وفي مجلس الأمن استخدمت روسيا حقّ النقض عدّة مرات لحماية الحكومة السورية، كما ساهمت في إنضاج الاتفاق حول الأسلحة الكيميائيّة، فخففت الضغط الدولي على الحكومة السورية من جهة، وساعدت إدارة أوباما على تجنّب الإحراج بعد التهديد الأميركي باستخدام القوّة في حال استخدام السلاح الكيميائي. وقد أنتج التنسيق الروسي- الأميركي وقف اطلاق نار عدّة مرّات، لكنّ ضبط الجهات المتقاتلة لا زال عصيّاً على الطرفَين.
وبالتعاون مع العراق، إيران وسوريا، قادت روسيا مشروع قيام مركزمشترك للمعلومات في

بغداد، لجمع، دراسة وتحليل المعلومات عن الأوضاع في الشرق الأوسط، من أجل محاربة "الدولة الاسلاميّة" بشكل أساسي،[1] وبالطبع، يساهم هذا المركز في التنسيق بين دول هذا "المعسكر" بمواجهة "المعسكر الآخر". كما قامت بوضع اتفاقيات للتعاون مع إسرائيل والأردن في سوريا.[2]

من جهة أخرى، عادت روسيا الى الواجهة كمصدّر للسلاح بعد سنوات طويلة من التراجع في هذا المجال، بسبب شبه الحصار الأميركي لأسواق تصريف السلاح الروسي. فقد رفعت روسيا الحظر الذي وضعته بنفسها سنة 2010 على الأسلحة المتوجّهة الى إيران، ممّا سمح لها بتنفيذ عقد بقيمة 800 مليون دولار لقاء بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات من نوع S-300. وقد أصبحت روسيا ثاني دولة مصدرة للأسلحة في العالم وحافظت على هذه المرتبة سنة 2016 مع اتفاقيات بقيمة 15 مليار دولار صُدرت الى 52 دولة. مع العلم أن للحرب السورية دوراً كبيراً في هذا الإطار إذ إنّ الطلب يزيد بشكل كبير في عالم تجارة الأسلحة، على تلك التي يتمّ اختبارها في الحرب.

ثانياً: تدخل الولايات المتحدة ضد "الدولة الاسلامية" في العراق وسوريا

تقود الولايات المتحدة التحالف الدولي لمحاربة "الدولة الاسلاميّة" منذ آب 2014 وهو يضمّ اليوم أكثر من 60 دولة، معظمهم لا يشارك في المعارك. وبعد انهيار الجيش العراقي إبّان اجتياح الموصل من قبل داعش، حاولت الولايات المتحدة مراراً إعادة بناء هذا الجيش، ورفضت تزويده بأسلحة نوعيّة – أبرزها الدعم الجوي القريب – "بسبب عدم وجود نيّة للقتال لدى هذا الجيش" على حدّ قول وزير الدفاع الأميركي السابق. لكنّ الولايات المتحدة عادت وأطلقت برنامج BPC (Building Partner Capacity) لمساعدة الحكومة العراقية على تحضير القوى اللازمة لاستعادة الأراضي من "الدولة الاسلاميّة" بمشاركة 12 دولة. وتحقق هذه القوى انتصارات متتالية على الأرض بدعم من الجيش الأميركي والمقاتلين المدعومين من إيران، بالإضافة الى قوّات كرديّة، وقوى تركيّة محدودة في بعض المناطق. ويسود بعض الاستغراب والغموض لدى المطّلعين على هذا الملفّ، خصوصاً لناحية السرعة في إعادة بناء ألوية هُزمت بالكامل من جهة، والمعلومات والتقارير الواردة من المعارك على الأرض، والتي تفيد أنّ القتال الأساسي تقوم به ميليشيات الحشد الشعبي، وسط تركيز يوميّ من وسائل الاعلام الأميركيّة والأوروبيةّ على أنّ الجيش العراقي والشرطة هما اللذان يقومان باستعادة الأراضي من الارهابيين.

إذاً، تعتمد الولايات المتحدة سياسة معقّدة في قتال "الدولة الاسلاميّة" والتنسيق مع مختلف الفاعلين في العراق وسوريا. ففي سوريا، تساند الولايات المتحدة مقاتلي المعارضة وتزوّدهم بأسلحة نوعيّة أهمّها الصواريخ المضادة للدبابات، كما تزوّد بعض الفصائل الكرديّة بالمدرعات، علماً أن الأكراد يحصلون على دعم روسي أيضاً بشكل عام. وفي العراق، تساند وتدعم الولايات المتحدة المقاتلين المرتبطين بإيران **بالتنسيق مع روسيا.** بينما في اليمن، يظهر الموقف الأميركي الرسمي معارضاً للتدخل العسكري من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، لكنّها لا تمنعه، بل تقوم بالاتفاق مع الجيوش الخليجيّة، بمراقبة الأهداف المختارة للضربات الجويّة.

التدخل التركي

تظهر رغبة الرئيس إردوغان بإشراك جيشه في تحرير الموصل، فيظهر بمظهر حامي السنّة في المدينة بمواجهة الميليشيات الشيعية وإيران. بينما يرفض العبادي وجود 3000 جندي تركي على

[1] "Russia, Iran, Iraq & Syria setting up "joint information center" to coordinate anti-ISIS operations", RT English, 26 Sep 2015

[2] Katya Golubkova and Maria Tsvetkova, "Russia, Jordan agree on military coordination on Syria", Reuters, 23 Oct 2015

الأراضي العراقيّة.[1]

ثالثاً: تعاون الولايات المتحدة، روسيا، والأمم المتحدة مع باقي الفاعلين في العراق في إطار الإدارة الدولية لمواجهة "الدولة الاسلامية"

في ظلّ "الحرب الباردة الجديدة" حول العالم، والحرب المستعرة في الشرق الأوسط وخصوصاً في العراق وسوريا، ظهر تقاطع مصالح بين عدّة فاعلين ولاعبين، خصوصاً مع امتداد الأزمة وتشعّبها. وبدأ يظهر تقاطع مصالح أميركية- روسية في العراق، في إطار الإدارة الدوليّة، وبرعاية من الأمم المتحدة ومؤسسات عديدة، من أهمها صندوق النقد الدولي.

ومن أهمّ الخطوط العريضة التي تحكم العلاقات المتعلقة بالعراق وتؤثر في تقاطع المصالح أنّ روسيا والولايات المتحدة لا تمانعان زيادة النفوذ الإيراني في العراق، بل تحاولان احتواءه في سوريا تمهيداً لمرحلة ما بعد الحرب. كما تخشى روسيا تأثير زيادة التطرّف في المنطقة بسبب الجمهوريات الاسلامية على حدودها الجنوبية وفي مجال نفوذها في آسيا الوسطى، التي تبقى قلب الصراع في الحرب الباردة الجديدة.

كما يظهر تقاطع المصالح في دعم الأكراد من قبل الأميركيين والروس. فالأكراد أثبتوا فعالية وإرادة في قتال "الدولة الاسلاميّة"، خصوصاً وأن القضاء على التنظيم الارهابي قد يعني إعادة تأسيس دولة كرديّة، ممّا يشكّل معارضة تركيّة قويّة، وقد يشكّل معارضة إيرانيّة أقوى بسبب الامتداد الكردي في كلّ من العراق، سوريا، تركيا وإيران.

ويستفيد الأكراد في كلّ الأحوال، فالتنافس الأميركي-الروسي يؤدي الى محاولة استمالتهم وإرضائهم من الجانبين كحليف داخلي قوي، فيما يؤدّي الاتفاق بين العملاقَين الى التلاقي في موضوع دعمهم عسكرياً وسياسياً. كما بات التعاطي الدولي مع الأكراد يتجه الى اعتبارهم دولة قائمة أكثر فاكثر. فالولايات المتحدة باتت تزود الأكراد بالذخيرة بشكل مباشر، بالاتفاق مع بغداد بموجب برنامج FMS الأميركي[2] ولم يعد التزويد بالأسلحة يتمّ عبر الCIA بل بشكل مباشر[3]. فالقوى الكردية باتت الحليف الأميركي المفضّل على الأرض في الحرب ضدّ داعش، إن كان البشمركة في العراق، أو وحدات الحماية الشعبيّة المقرّبة من حزب العمال الكردستاني في سوريا.

بدأت الولايات المتحدة كما روسيا بإرسال مساعدات للعراق بهدف محاربة داعش منذ سنة 2014. وفي أيلول 2015، دعا الرئيس بوتين الى "تحالف دولي حقيقي أوسع".[4]

وانتقل الأميركيون والروس من مرحلة تلاقي المصالح في بعض الملفّات في العراق الى التنسيق المباشر في إطار الإدارة الدوليّة. فعلى الصعيد العسكري، قامت الدولتان بإعادة إحياء العلاقات العسكرية في 18 أيلول 2015 بهدف محاربة "الدولة الاسلامية"، ثم التقى الرئيسان أوباما وبوتين لهذه الغاية. وبالرغم من التنسيق والتعاون فإن كل طرف يحاول زيادة نفوذه على حساب الآخر. فالولايات المتحدة أوضحت للقادة العراقيين أنه عليهم الاختيار بين المساعدة الأميركية لمحاربة "الدولة الاسلامية" او الطلب من روسيا أن تتدخل.[5] فالعمليات العسكرية المباشرة في

---

[1] Akram Belkaïd, "Internationalisation des guerres du Proche-Orient: Casse-tête américain à Mossoul'', **in Le Monde Diplomatique**, Nov 2016, P 15

[2] Zalmay Khalilzad, "To fight the Islamic State, Kurdish and Iraqi forces need expedited aid", **in The Washington Post**, 5 Aug 2014

[3] David Cloud and Brian Bennet, "U.S., allies rush heavy weapons to Kurds to fight militants in Iraq", **in Los Angeles Times**, 11 Aug 2014

[4] Priyanka Boghani, "Who's Who in the Fight Against ISIS?", **in Frontline,** 11 Oct 2016

[5] "US to Iraq: If Russia helps you fight ISIS, we can't", CBS News, 21 Oct 2015

العراق كانت ولا زالت بقيادة الولايات المتحدة، كما أن العمليات العسكرية في سوريا كانت ولا تزال بقيادة روسيا.
وبدأ الطرفان بتنسيق ضرباتهما الجويّة سنة 2016. مع العلم بأن تنسيق الضربات الجويّة عمليّة عسكرية معقّدة للغاية بحاجة الى احتراف وتنسيق على أعلى المستويات. فالممرات الجويّة عليها أن تأخذ بعين الاعتبار عشرات الأمور أبرزها:

- الطلعات الجوية للطرفين.
- القطاعات الآمنة للطيران.
- الأسلحة المضادة للطائرات.
- رمايات مدفعيّة الميدان والصواريخ.
- خطوط الطيران المدني...

بالإضافة الى ذلك، تمّ تنسيق عمليات إلقاء مساعدات من الطائرات، وهي عمليات أكثر صعوبة وتعقيداً ممّا يعتقد العديد من المتابعين، تظهر التعاون مع مؤسسات إنسانيّة دوليّة بشكل غير تقليدي.
ومن ضمن التعاون العسكري الأميركي- الروسي، قام قادة من جيوش الدولتين بالإضافة الى تركيا باجتماعات لمناقشة "خطر النزاع" أثناء محاربة داعش في أنطاليا- تركيا.
وقبيل انطلاق عمليّة استعادة الموصل، شكك مسؤولون في البنتاغون بقدرات الجيش العراقي. فهم لم ينسوا ما حصل سنة 2014 عندما انسحب الجيش العراقي الذي كان يفوق أعداد الجهاديين من المدينة، وترك سلاحه للارهابيين. من هنا، فإن العمليات البرية لا تقتصر على الجيش والشرطة، بل هي مدعومة من قوى إضافية، في طليعتها الميليشيات المدعومة من إيران، والبشمركة. وفعلياً، يشارك العديد من الفاعلين في دعم الحكومة العراقية عسكرياً، سياسياً، إنسانياً واقتصادياً بوجه "الدولة الاسلامية". ويظهر التعاون والتفاعل الكبيرين بين الولايات المتحدة وروسيا، من القوات الجوية وإدارة العمليات العسكرية، الى خبراء القوات الخاصة والمستشارين الأمنيين، الى أجهزة الاستخبارات التي تلعب دوراً كبيراً بالتنسيق مع إدارة العمليات لتحديد الأهداف، بتعاون وثيق مع المنظمات الانسانية لتنظيم أوضاع مئات الآلاف من اللاجئين والجرحى. وتحاول الأمم المتحدة وضع إطار عام للتنسيق في ظل الإدارة الدولية، كما تسعى مؤسسات دولية، في طليعتها صندوق النقد الدولي الى تقديم الدعم اللازم لمنع انهيار الاقتصاد العراقي بسبب الأعباء الهائلة الناتجة عن الأعمال العسكرية الضخمة.
وقام صندوق النقد الدولي بتأمين مبلغ 700 مليون دولار أميركي لتعويض عجز الموازنة العراقي المتزايد الذي اقترب من 25 مليار دولار سنة 2015. كما وافق الصندوق على قرض بقيمة 5.34 مليار دولار لمدة ثلاث سنوات للعراق، يركّز على وضع سياسات مالية واقتصادية لمساعدة البلد على التعامل مع انخفاض أسعار النفط وضمان القدرة على تحمّل الديون.
بالإضافة الى ما تقدّم، تحاول وسائل الاعلام العالميّة والعربية، وفي طليعتها وكالات الأنباء ووسائل الاعلام الأميركية والروسية الإضاءة على الدور الكبير الذي يلعبه الجيش العراقي والشرطة – بشكل مبالغ فيه أحياناً – لإظهارهما كقوة شرعية قادرة على الإمساك بزمام الأمور.
ونلاحظ من خلال متابعتنا لتطور برامج التدريب في الجيش الأميركي أن هذا الأمر ليس عشوائياً. فبعد خروج الجيش الأميركي من العراق واستقائه دروساً وعبراً عديدة من المعارك والحروب في الشرق الأوسط، بات هذا الجيش يركز في تدريبه لضباطه على أوامر العمليات، على ضرورة إظهار الجيوش المحليّة لكلّ دولة عربيّة بمظهر القوة والقدرة، لإعطاها المزيد من الشرعية في المراحل التي تلي انتهاء العمليات القتالية المباشرة. وتواجه الولايات المتحدة وروسيا في هذا الإطار تحدياً كبيراً يتمثّل بالمعلومات عن قيام بعض الميليشيات بجرائم حرب وعمليات تصفية حساب على أساس مذهبي في العديد من المناطق المحرَّرة.
كما تقوم الولايات المتحدة بالتنسيق مع الميليشيات المدعومة من إيران بشكل مباشر في العراق، بالرغم من نفي وزير الدفاع السابق Ash Carter للأمر. فقد قامت الطائرات الحربية الأميركية

مراراً بقصف مواقع لداعش قبل اقتحامها من القوات العراقية المدعومة من هذه الميليشيات. وقد وُجّهَت عدة اتهامات لهذه الميليشات بالقيام بأعمال اعتقال وإعدام على أساس مذهبي.[1] وحاولت الإدارة الأميركيّة الإيحاء بأن التنسيق مع إيران في العراق غير ممكن، فأعلن أوباما أنّه على العراق احترام سيادة العراق والتوقف عن التدخل بشكل أحادي على الأراضي العراقيّة. وفي هذا الإطار بحسب دبلوماسي أميركي، أبلغ العبادي الأميركيين بأنه لا يمكنهم التقرب من إيران من جهة، والطلب من العراق عدم التحالف معها. [2]

من جهة أخرى تحاول الأمم المتحدة وضع إطار للتنسيق بين الفاعلين لمحاربة "الدولة الاسلاميّة" على الأراضي العراقية في ظلّ الإدارة الدوليّة، وحتى الدول التي تمانع عادة التدخلات الغربية في المنطقة تساند التحالف في العراق، كروسيا، الصين، والجزائر.[3]
وتقوم المنظمة الدولية بجهود لمعالجة الهجرة الضخمة ضمن أكبر عمليّة إنسانيّة تمّت سنة 2016. وتقدّر المنظمات غير الحكومية المتمركزة في كردستان العراق إمكانية وجود 500 ألف شخص على الطرقات. مع العلم أن هذه المنظمات كما الأمم المتحدة تعاني من ضعف التمويل في هذا الإطار.[4]
وتقوم المنظمات غير الحكومية بتقديم المساعدات الإنسانية المختلفة للّاجئين والجرحى والمشردين من جراء الأعمال القتالية، بالإضافة الى توثيق المعارك وجرائم الحرب، وتشكل مصدراً مهماً للمعلومات تستفيد منه المنظمة الدولية بالإضافة الى باقي الفاعلين. وقد تم فتح تحقيقات بجرائم حرب عديدة كجرائم الإبادة بحق الأيزيديين وغيرها.

وقد أصدرت الأمم المتحدة عدّة قرارات متعلقة بمكافحة الارهاب، وخصوصاً "الدولة الاسلاميّة"، سبق أن ذكرنا بعضها. كما دعا مجلس الأمن سنة 2015 الدول القادرة، الى الاشتراك بقتال الدولة الاسلاميّة في سوريا والعراق، على الأراضي الخاضعة لسيطرة داعش، وشجّع الدول على زيادة الجهود لوقف تدفق المقاتلين الأجانب الراغبين للقتال مع التنظيم ومنع وقمع تمويل الإرهاب[5]. وهذه الدعوة لقتال الارهابيين "على الأراضي الخاضعة لسيطرة داعش" تشكّل غطاءً وإطاراً لجهود الفاعلين من دول ومنظمات تحاول القضاء على "الدولة الاسلاميّة"، خصوصاً وأن مجلس الأمن أعطى ضوءاً أخضرهو بمثابة تكليف مبطّن للولايات المتحدة وروسيا للتنسيق على الأراضي العراقيةّ.

ويخفي التنسيق الأميركي- الروسي في العراق، في إطار الإدارة الدولية صراعاً ضمنياً. فبعد أن ترددت الولايات المتحدة في إرسال مساعدات عسكرية للحكومة العراقية، على أثر هزيمة الجيش العراقي في الموصل، وخصوصاً التردد في إرسال طائرات حربية من نوع F-16 وطوافات هجوميّة، بدأت الحكومة العراقية بالتنسيق مع روسيا للحصول على مساعدات مماثلة، من أهمّها 12 طائرة حربية روسية. وأرسل أوباما 300 مستشار عسكري من القوات الخاصة،

---

[1] Priyanka Boghani, op.cit.
[2] Akram Belkaïd, “Difficile rééquilibrage stratégique dans une région qui s’embrase: Washington débordé par l’affrontement entre Riyad et Téhéran”, **in Le monde diplomatique,** Mai 2015, PP 4-5
[3] Alain Gresh, «Une coalition sans précédent, des maillons faibles: «Guerre contre le terrorisme», acte III», **in Le monde diplomatique,** Oct 2014, P 8
[4] Akram Belkaïd, “Internationalisation des guerres du Proche-Orient: Casse-tête américain à Mossoul’’, op.cit., P 15
[5] Security council unanimously calls on UN members to fight Isis", **In The Guardian**, 21 Nov 2015

بعد أن أرسلت إيران مستشارين مماثلين من فيلق القدس[1]. وأعلنت روسيا عن جهوزيّتها لبيع طائرات مدنيّة للعراق وتأمين دعم عسكري. كما تمّ الإعلان عن تنسيق أمني لناحية المعلومات الاستخباراتية. كما استثمرت روسيا ملايين الدولارات في قطاع الطاقة العراقي.[2]
وتحاول الولايات المتحدة التأثير سلباً على العلاقة بين بغداد وموسكو فيما تحاول روسيا الردّ باتّهام التحالف الدولي بجرائم حرب[3] وتستثني منها الحكومة العراقية.
أمّا بالنسبة للولايات المتحدة وإيران، فالأخيرة لم تشترك رسمياً بالتحالف، بالرغم من التغطية الجوية والدعم الناري اللذين يؤمنهما التحالف في العراق للعمليات البرية التي يقودها جنرالات إيرانيّون. فالولايات المتحدة تحاول الإيحاء لإيران بأنّ الأخيرة لن تستفيد من الوضع لتظهر بمظهر المنتصرة على منظمة الدولة الاسلاميّة، كون الأمر سيؤدي الى ذعر ممالك الخليج.[4]
بالإضافة الى ذلك، تحاول إيران التخفيف من آثار التدخّل الأميركي والروسي في العراق وسوريا على دورها في المنطقة، خصوصاً من النواحي التالية:

- قيام دولة كردية، ممّا قد يدفع أكراد إيران الى المطالبة بحكم ذاتي مستقبلاً.
- التنسيق الواضح بين الولايات المتحدة، روسيا، والعدو الإسرائيلي، واستخدام الأجواء السورية التي تسيطر عليها روسيا لضرب مواقع موالية لإيران في سوريا.
- محاولة الولايات المتحدة للتخفيف من مكاسب إيران في العراق كما ذكرنا، ومحاولة روسيا للحدّ من مكاسب إيران في سوريا، في مرحلة ما بعد الحرب.

إذاً، بالرغم من حماوة "الحرب الباردة الجديدة"، وتداعياتها على "الحرب الباردة الاقليميّة"، استطاعت الإدارة الدوليّة الاستفادة من تقاطع المصالح بين الولايات المتحدة وروسيا، لمواجهة "الدولة الاسلاميّة" على أرض العراق من خلال سياسات الدول الكبرى، وبالتعاون مع فاعلين غير حكوميين كبعض المنظمات الانسانية. ونجحت الأمم المتحدة جزئياً في حثّ الدول على اتّباع سياسات تتقاطع مع هذا الاتّجاه، وتدفع نحو تنسيق عسكري، سياسي واقتصادي لإنجاح عمليّة تحرير العراق من التنظيم الارهابيّ. ولهذا التعاون من خلال سياسات الدول الكبرى في إطار الإدارة الدوليّة أهميّة كبرى، إذ يمكن أن يشكّل مقدّمة لتعاون أشمل لمكافحة الارهاب عبر الوطني، ومرحلة ما بعد "الدولة الاسلاميّة" مع ما ستحمله من تحديات جديدة، إذ إنّ تحرير الموصل وباقي المناطق العراقية لن يكفي للقضاء على الفكر السلفي الجهادي عبر الوطني.

الفقرة الثانية: الإدارة الدولية عن طريق مواجهة الدول والأمم المتحدة للـ"دولة الاسلامية"

منذ بدايات القرن الماضي، تمّ استخدام الحركات المسلّحة في حروب بالوكالة بين الدول الكبرى، في مختلف أنحاء العالم، قد يكون أبرزها وأكثرها تعقيداً ما حصل خلال الغزو السوفياتي لأفغانستان، وقيام حلف بيشاور الذي جعل من الجهاد وسيلة تُستثمر في الحرب الباردة كما سبق وذكرنا. وقد كان لهذا الأمر تداعيات خطيرة، لمساهمته بتأسيس الجهاد عبر الوطني وقتل العديد من الأبرياء حول العالم.
واليوم، يبدو أن العديد من الدول تستفيد بطريقة او بأخرى من وجود "الدولة الاسلاميّة" في الحروب الباردة المختلفة، دون أن تتعامل معها بشكل مباشر، ولا بدّ أن تكون للأمر تداعياته

[1] Rod Nordland, " Russian Jets and Experts Sent to Iraq to Aid Army", **in The New York Times,** 29 June 2014
[2] Saif Hameed, "Russia boosts ties with Iraq in challenge to U.S. influence", Reuters, Baghdad, 11 Feb 2016
[3] "Russia accuses US-lead coalition of "war crimes" in Iraq", AFP, 22 oct 2016
[4] Akram Belkaïd, "Internationalisation des guerres du Proche-Orient: Casse-tête américain à Mossoul'', op.cit., P 15

الخطيرة.
من هنا، فإنّ مواجهة "الدّولة الاسلاميّة" من قبل الدّول تبدأ بوجود نيّة حقيقية في مكافحتها، والأمر ينسحب على جميع الفاعلين الجدد، وجميع "أدوات"الادارة الدّوليّة.
وتنطلق "الدولة الاسلاميّة" ومختلف المنظمات الارهابيّة من دول تعاني من ضعف الحوكمة، حيث يسود الفساد ويغيب التصميم على سدّ الثغرات الأمنيّة، خصوصاً بما يختصّ بالأمن الاجتماعي والاقتصادي. وبما أنّ الدولة تبقى لاعباً أساسيّاً في ظلّ الإدارة الدولية، لا بدّ من مشاركتها بشكل محوريّ في استراتيجيّات مكافحة التطرّف المؤدّي الى الإرهاب، خصوصاً لناحية التّنمية، التي تشكّل العصب الأساسي لوقف زحف التطرّف بشكل سريع.

ومن الضروري الإشارة الى إنّ استجابة الدولة لخطر "التعصّب العنيف والتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب" Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism (*VERLT*) يجب أن تكون مستندة إلى الأدلة ومتناسبة لتجنب فقدان ثقة ودعم الجمهور، بالإضافة الى تجنّب إظهار الارهابيّين كضحايا، وغيرها من الأشكال غير المقصودة التي تؤكد صحة وجهة النظر الإرهابية.[1] لذلك، فإن الجهود المنفردة للدول، المرتكزة على مصالح كلّ منها، وغير المنسّقة ضمن استراتيجيّة كاملة في إطار الادارة الدولية تؤدي الى تناقضات في الجهود والأنشطة، تستغلّها "الدولة الاسلاميّة" للاستمرار، وللحصول على المزيد من المساعدات والمقاتلين.
فعلى سبيل المثال، الولايات المتّحدة، أوروبا وروسيا يدعمون الأكراد: البشمركة وحزب العمّال الكردستاني، علماً أنّ هذا الأخير على لائحة الارهاب بالنسبة لعدّة دول، وبالرّغم من عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي. هذا الأمر أدّى الى دخول تركيا في المعركة ضد الأكراد بالاتفاق مع ايران التي تدعم الحكومة السورية. وبدورها تعادي الحكومة السورية الأكراد الذين أعلنوا قيام دولتهم في شمال سوريا. ويظهر التقارب الروسي مع تركيا والاكراد في نفس الوقت، كما تنسّق روسيا مع اسرائيل التي قصفت مراراً مواقع للجيش السوري. وفي حين تعلن الولايات المتحدة عداءها للميليشيات المدعومة من إيران في سوريا، فإنها تعتمد على هذه الميليشيات في العراق، كرأس حربة العمليّات البريّة في مواجهة "الدولة الاسلاميّة". هذه التناقضات، وغيرها من الاتّفاقات والمعاهدات التي يمكن أن تكون قد عُقدت سرّاً، تشكّل عامل قوّة "للدولة الاسلاميّة"، التي استفادت وتستفيد منها، وتعرقل عمليّة التصدّي للتنظيم الارهابي بشكل فعّال.
لذا، لا بدّ من ضغط من قبل الرأي العام العالمي، المنظمات غير الحكوميّة، ومنظّمات حقوق الانسان على الحكومات في المنطقة والعالم، لوضع المصالح السياسية والاقتصاديّة جانباً في هذا الصراع، مع الاعتراف بصعوبة هذا الأمر.
ومن سلبيّات مواجهة الدول بشكل منفرد للتنظيم الارهابي، هو بطء الدول خصوصاً في المواجهة الماليّة، بسبب البيروقراطيّة والقوانين الخاصّة بكلّ دولة في هذا المجال، وقد قال Je-Yoon Shin، رئيس "مجموعة العمل المالي"، التي وضعت معايير عالمية لمكافحة تمويل المتطرفين، أنّه يجب على جميع الدول التركيز بشكل عاجل على تحقيق المعايير وعدم الاكتفاء بتمرير القوانين والقرارات. فقد قام عدد قليل من البلدان بتأمين إدانات لتمويل الإرهاب، ومعظمها بطيئة جداً في تنفيذ تجميد الأصول"[2].

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 40
[2] United Nations, Security Council, Resolution 2253, unanimously adopted at its 7587th meeting, Security Council Expands Sanctions Framework to Include Islamic State in Iraq and Levant, op.cit.

بند أول: مواجهة بعض الدّول للتطرّف وبشكل خاص للـ"دولة الاسلاميّة"

أولاً: الولايات المتحدة الأميركية تتدخل بشكل غير مباشر

قد تكون الولايات المتحدة من أكثر الدول تمسّكاً بعدم التدخل العسكري المباشر ضدّ "الدولة الاسلاميّة"، بسبب ما يسمّيه الأميركيّون "زحف المهمة" Mission Creep والتي كانت لعنة السياسة الخارجيّة الأميركيّة بعد الحرب الباردة. وقد استعرضنا استراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة تمويل "الدولة الاسلاميّة"، بالإضافة الى دورها كقائد للتحالف الدولي. وبحسب نائب وزير الخزانة الأميركيّة لشؤون الإرهاب والاستخبارات الماليّة David Cohen: "تتضمن استراتيجية الولايات المتحدة الواسعة لتفكيك وهزيمة داعش: حملة منهجيّة من الغارات الجوية، توفير دعم إضافي للجيش العراقي والمعارضة السورية المعتدلة، إيصال المساعدة الإنسانية بسبب الحاجة الماسة إليها، اتّخاذ تدابير لوقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى داخل وخارج سوريا والعراق، ومنافسة الأفكار الملتوية التي تسردها داعش، ونحن في وزارة الخزانة نكثّف تركيزنا على تقويض الموارد الماليّة لداعش".[1]

إذاً، تتضمّن هذه الاستراتيجيّة أعمالاً عسكريّة غير مباشرة، مساعدات إنسانيّة، عمليّات أمنيّة، جهوداً فكريّة، وخطوات ماليّة. ولكن هل تستطيع الولايات المتحدة أن تقوم بهذه الخطوات بمفردها، أو بمساعدة دول التحالف، دون العمل في إطار الإدارة الدوليّة؟

الواضح أن عمل التحالف الدولي أساسي وضروري، ولكنّه لن يكون كافياً للقضاء على "الدولة الاسلاميّة" ولا للقضاء على التطرّف الذي أدّى الى تكوينها. كما أنّ دعم شعوب المنطقة عسكريّاً، وإن حقق انتصارات على الأرض، لن يشكّل خاتمة لصعود وانتشار المنظّمات الارهابيّة في المنطقة.

دعم المعارضة السّوريّة والجيش العراقي بمواجهة "الدولة الاسلامية"

في حزيران 2014 طلب الرئيس أوباما من الكونغرس 500 مليون دولار لدعم المعارضة السّوريّة التي اعتبرها أفضل بديل للارهابيّين.[2] لكنّ داعش استولت على عدد كبير من الأسلحة المعطاة من قبل حلفاء الولايات المتّحدة للمعارضة السّوريّة.

وكانت الولايات المتّحدة قد قامت بتسليح الجيش العراقي قبل ظهور داعش ولم تظهر نيّة الجيش العراقي للقتال. لذا، وعندما طلب هذا الأخير طائرات للدعم الجوي المباشر Close Air Support (CAS) سنة 2015، كان ردّ وزير الدّفاع الأميركي: "ليس لديكم النيّة للقتال" كما سبق وذكرنا.

كما أعلنت الولايات المتّحدة فشل برنامج تدريب مقاتلين من المعارضة السورية، إذ رفضوا قتال داعش بعد إبلاغهم بأنهم لن يقاتلوا الجيش السّوري.

كما تمّ نشر قوّات خاصة أميركيّة في العراق، وبين صفوف البشمركة الكرديّة والجيش في شمال سوريا على حدّ سواء، بهدف التدريب، جمع المعلومات، تنسيق العمليّات العسكريّة وتوجيه الدّعم الجوّي.

وفي شباط 2015، أعلن الرئيس أوباما عن استراتيجيّة الأمن القومي – على الرئيس الأميركي إرسال استراتيجية للأمن القومي سنوياً الى الكونغرس – وركّز على أهميّة اتخاذ خيارات صعبة لتجنّب القيام بالتّجاوزات التي تحصل لدى اتخاذ قرارات تستند على الخوف: "التّحدّيات التي

---

[1] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, "Attacking ISIL's Financial Foundation", op.cit.

[2] باتريك كوكبيرن، المرجع السابق، ص 32

نواجهها تتطلّب صبراً وإصراراً". كما نصّت الاستراتيجيّة على استمرار دعم الحكومة العراقيّة ضدّ داعش، والعمل على تدريب وتسليح"معارضة سوريّة معتدلة" لقتال الارهابيّين في بلدهم[1].
وقد وضّحت مستشارة الأمن القومي Susan Rice أنّ الأخطار التي تواجهها الولايات المتّحدة ليس لديها طابع وجودي كتلك التي واجهتها خلال الحرب العالميّة الثّانية أو الحرب الباردة، كما قالت: "هناك انخفاض لخطر مذهل مثل 11 أيلول وازدياد لاحتمال اعتداءات شبيهة باعتداءات بوسطن، أوتاوا، سيدني وباريس".
فنيّة الرئيس أوباما كانت واضحة بعدم التّدخّل في المشاكل البعيدة عن الولايات المتحدة، وهو سعى الى إعادة ضبط وتركيز السياسة الخارجيّة بعيداً عن الشرّق الأوسط، نحو مناطق سريعة النمو كآسيا وافريقيا.[2] وفي شباط 2015، أوضح أوباما للكونغرس أنّ اذن استخدام القوة العسكرية لا يدعو الى نشر قوّات على الأرض في العراق أو سوريا، وأنه مقتنع بأن الولايات المتحدة لا يجب أن تعود الى حرب بريّة أخرى في الشرق الأوسط.[3]
وتبقى السياسة الأميركيّة الأكثر تعقيداً بسبب الاختلاف الدائم في وجهات النظر بين الأحزاب، وصانعي السياسات من القطاع الخاص والـEstablishment، واللوبيات وغيرهم. وقد ظهرت نزعة الرئيس Trump الى نشر قوات أميركية بشكل أكبر في مواجهة "الدولة الاسلاميّة".

ثانياً: روسيا تعلن التدخل العسكري المباشر بوجه الارهاب

في تشرين الثاني 2015، تحطّمت طائرة روسيّة في سيناء وأعلنت مجموعة موالية "للدولة الاسلاميّة" أنها أسقطتها بواسطة صاروخ. وبالرّغم من استبعاد هذه الفرضيّة بسبب عدم توفّر صواريخ تصل الى هذا المدى، لدى هذه المجموعات. فقد شكّلت هذه الحادثة نقطة تحوّل في سياسة التّدخّل الروسي في سوريا، تماماً كما شكّلت اعتداءات 11 أيلول نقطة تحوّل في السّياسة الأميركيّة. فبعد الاتّفاق النّووي الإيراني، والتّخوّف من تقارب أميركي- إيراني أكبر، وسّعت روسيا تدخّلها العسكري في سوريا، حتّى أنّها لوّحت بإعطاء الحرب طابعاً دينيّاً للحصول على تأييد أكبر من الشّعب الرّوسي، معلنة عودة روسيا بقوّة الى الشّرق الأوسط.
ومع وصول جثامين قتلى الطّائرة الرّوسيّة، توقّع العديد انقسام الرّأي العام الروسي باتّجاهين[4]: الأوّل هو نزعة الى الانتقام عن طريق ضرب "المجاهدين" بقوّة أكبر، والثّاني يقول بضرورة وقف العمليّات العسكريّة في سوريا تجنّباً لمزيد من التّورّط، وتجنيب الشّعب الرّوسي استهداف المدنيّين الرّوس في دول الشّرق الأوسط وآسيا. ولكن مع الوقت، تبيّن أن الشعب الروسي يؤيّد سياسة الرئيس بوتين التوسعيّة، أو على الأقل لا يعارضها، مع وعوده بإعادة أمجاد الامبراطوريّة الروسية.

لم يأخذ التدخل الروسي المباشر في سوريا، ولا التدخل الأميركي غير المباشر في العراق بعين الاعتبار إمكانيّة أن تؤدّي هذه التدخلات الى زيادة التطرف المذهبي، أو أن يتمّ استغلالها من قبل "الدولة الاسلاميّة" لتجنيد المزيد من المقاتلين والحصول على تبرّعات ماديّة. فقد قامت روسيا بقصف العديد من الفصائل التي درّبتها "وكالة المخابرات المركزية" CIA لتقاتل "الدولة الاسلاميّة"، بالإضافة الى قصف جبهة النصرة والفصائل الأخرى، ولم يقتصر تدخّلها على قصف "الدولة الاسلاميّة".

---

[1] "Obama security agenda urges ‘strategic patience,’ drawing criticism amid ISIS threat", FoxNews, Feb 7, 2015
[2] Ibid.
[3] Jim Acosta and Jeremy Diamond, ”Obama ISIS fight request sent to Congress", CNN, 12 Feb 2015
[4] Daniel Treisman, op.cit.

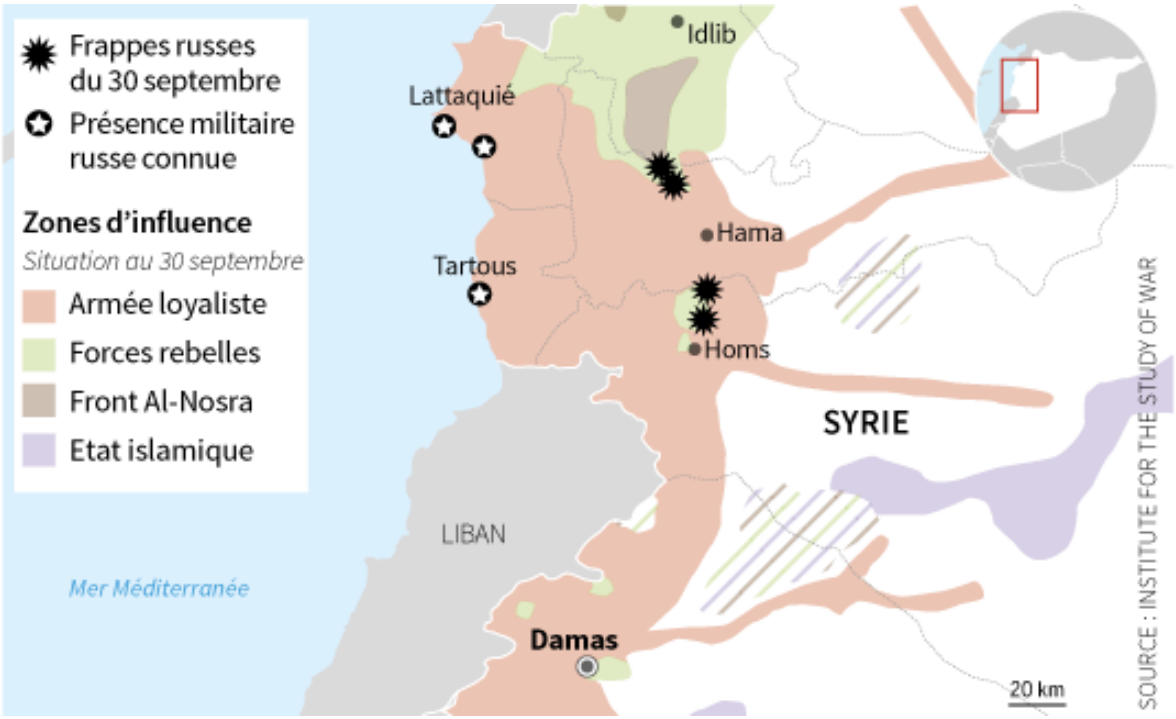

Source: S.A., "Le point sur l'intervention militaire russe en Syrie", **in Le Monde**, 7 Oct 2015

وتُظهر هذه الخريطة الضربات الجوية الروسية بعد أسبوع من بدء الحملة، التي استهدفت مناطق تسيطر عليها جبهة النصرة وفصائل معارضة غير "الدولة الاسلاميّة". ولهذا الأمر سلبيّات في تعقيد الأزمة السوريّة وإمكانيّة أن تتوحّد الجماعات المتطرّفة، وهذا ما حصل في حلب مع قيام جميع الفصائل الإسلاميّة بهجوم معاكس مشترك. إنّ خطوات كهذه قد تؤدّي الى إعلان فصائل متشددة الولاء "للدولة الاسلاميّة" على المدى البعيد، أو على الأقل، أن يلتحق مزيد من المقاتلين بالتنظيم الارهابي. وتقوم روسيا بضرب المعارضة بالتوازي مع دعم الولايات المتحدة للمليشيات التي تدور في فلك إيران في العراق، الأمر الذي يصبّ لمصلحة "الدولة الاسلاميّة" والأفكار التي تروّج لها.

السياسة الروسية في داغستان تعقّد الأزمة

وتتّبع روسيا سياسة التضييق على المسلمين في جمهوريات جنوب الاتحاد الروسي، بحجّة ذهاب العديد من تلك المناطق للقتال في سوريا والالتحاق "بالدولة الاسلاميّة"، وخصوصاً في جمهوريّة داغستان، حيث تتمّ مراقبة المسلمين المتديّنين، وتقوم قوات الأمن بمداهمات وتوقيفات بشكل روتيني. وبحكم الموقع الجغرافي بجوار الشيشان، والأحداث التي حصلت في تلك المنطقة، بالإضافة الى تصرّفات الشرطة وأجهزة الأمن الروسيّة، فقد شكّلت داغستان، وخصوصاً مدينة Komsomolskoye أرضاً خصبةً للتجنيد في صفوف "الدولة الاسلاميّة". وبحسب الشرطة الاقليميّة فإن ثلث الروس الذين يُعتقد أنهم التحقوا "بالدولة الاسلاميّة" (وعددهم حوالي 3000) هم من داغستان، التي يبلغ عدد سكانها 3 ملايين نسمة.[1] واللافت هو وضع قوى الأمن الروسية لما يعرف "باللائحة الوهابية"، والتي تسمح بتوقيف من يرد اسمه عليها أو مداهمته أو الاتصال به من الشرطة للاستعلام عن مكانه وما يقوم به في أيّ وقت[2]، أي بمضايقة من يرد اسمه على

[1] Nataliya Vasilyeva, "Russian crackdown on Muslims fuels exodus to Islamic State", Associated Press, 25 Nov 2015
[2] Nataliya Vasilyeva, op.cit.

هذه اللائحة في أي وقت من الأوقات. إنّ مجرد تسمية هذه اللائحة باللائحة الوهابية كفيل بإثارة النعرات الطائفية في جمهوريات جنوب روسيا، ومن الطبيعي أن تؤدي ممارسات قوى الأمن الى التحاق المزيد من الشباب "بالدولة الاسلامية" بهدف الانتقام. فطبيعة الحرب على هذه المنظّمة تفرض على الأجهزة الأمنية استراتيجيّة متكاملة لاستمالة العقول والقلوب بدلاً من زيادة الضغط على طائفة واحدة. فالعديد من الشبان الذين يتعرضون للضرب والإهانة من قبل الأجهزة الأمنية في مختلف الدول، يتحوّلون الى ناقمين على هذه الأجهزة بعد أن يكونوا غير مبالين وغير معبّئين سياسيّاً ولا طائفيّاً.

Source: https://ar.wikipedia.org/

بند ثاني: الأمم المتحدة في مواجهة التطرف المؤدي الى الارهاب و"الدولة الاسلامية"

كلّما حصل تهديد مباشر للأمن والسلام الدوليين، تتّجه الأنظار الى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدّوليّة. فهذه المنظمة الجامعة من المفترض أن تشكّل رأس حربة الدفاع عن الدول الأعضاء والشعوب بمواجهة تهديدات كبيرة، كتلك التي تشكّلها "الدولة الاسلاميّة" في منطقة الشرق الأوسط والعالم. لكنّ هذه المنظّمة لم تعد قادرة على مواجهة التّحديات المعاصرة بشكل قاطع، لعدّة أسباب متعلّقة بتعقيدات هذه التحدّيات المعولمة، من هنا، تبرز ومنذ سنوات أصوات عديدة مطالبة بإحداث تغييرات جذريّة في آلية اتّخاذ القرار والعمل داخل الأمم المتحدة، وخصوصاً في مجلس الأمن الذي يصطدم بحائط حقّ النقض عند الاستحقاقات والأزمات الكبرى. ففي العديد من المحطات، وقفت الأمم المتّحدة مكبّلة اليدين أمام الإبادة الجماعية التي تعرّضت لها شعوب منطقة الشرق الأوسط، وعدّة شعوب حول العالم، في ظلّ تضارب المصالح بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، خصوصاً مع ظهور "الحرب الباردة الجديدة". ومن الواضح أنّ هيكليّة المؤسّسات العالميّة الحاليّة غير مناسبة لتوفير المستوى اللّازم من التّعاون.[1] من هنا ضرورة تحديث هيكليّة المؤسّسات الدّوليّة لتحقيق تعاون أكبر مع المؤسّسات غير الرّسميّة والعمل على مواجهة الارهاب والتطرّف بوسائل حديثة في ظلّ الإدارة الدوليّة. وقد كان للأمم المتحدة جهود عديدة في محاولة إيجاد ارضيّة مشتركة لاحترام الأديان والتسامح، كمقدّمة لمحاربة الفكر المتطرّف. ومنذ سنة 2010، ظهر صراع الحضارات حول هذه النقطة

[1] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy,** op.cit., P 36

مرّة جديدة، بسبب النزعة الغربيّة نحو الحرية الفرديّة المطلقة، بمقابل ثقافات أخرى لا تقبل تشويه سمعة الأديان ولو بواسطة الكاريكاتور أو الفنّ. فتفسير مفهوم الحريّة الفرديّة يختلف بين الدول الغربيّة والدول العربيّة على سبيل المثال.
ففي ت$_2$ 2010 قامت الجمعية العامة بالتصويت على إدانة "تشويه سمعة الأديان". لكنّ التناقض بدا واضحاً في الجمعيّة العامة مع معارضة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفائهما للقرار، وتأييد الدّول ذات الأكثريّة الاسلاميّة له[1]. ومع أنّ القرار يدين الفوبيا ضدّ الإسلام، الهوديّة والمسيحيّة، فإن الدول الغربية اعتبرت أن فيه تعدّياً على حرية التعبير. علماً أن الولايات المتحدة كانت قد دعمت مصر في ت$_1$ 2009 في قرار في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للاعتراف باستثناءات لحرية التعبير المتعلقة بالأحكام المسبقة السلبيّة، العرقيّة والدينيّة. وفي نيسان 2011، أقرّ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة القرار 18/16 الذي يدعو الدول الأعضاء الى فرض قوانين ضدّ الخطاب الذي يتضمن تمييزاً أو تشهيراً بالأديان.[2]
ومن الواضح أن السنوات المقبلة ستشهد صراعاً ثقافياً بين اتّجاهين: الأول مدعوم من الدّول الغربيّة (أوروبا والولايات المتحدة) ويتمثّل بحريّة التعبير المطلقة باعتبارها حقّاً من حقوق الانسان، والثاني مدعوم من الدّول ذات الأكثريّة الاسلاميّة، ويدعو الى وضع ضوابط لحريّة التعبير تضمن عدم التعرض للمقدسات. ويواجه الاتجاه الثاني صعوبات كبيرة بسبب استحالة وضع ضوابط فعليّة في عالم اليوم، مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، حيث لم يعد التعبير عن الرأي يقتصر على وسائل الاعلام الرسمية والتقليديّة. من هنا، تواجه الأمم المتحدة تحديات كبيرة، منها ما يتعلّق بالصراع بين الدول حول هذا الموضوع، ومنها ما يتعلق بإمكانية تطبيق أي قرار باتجاه وضع الضوابط المذكورة.

أمّا بالنسبة لمكافحة الارهاب، صدرت عدّة قرارات عن الأمم المتحدة أبرزها:

<u>أولاً: قرار مجلس الأمن رقم 1373 (2001)</u> [3]

يفرض القرار واجباً قانونياً على جميع الدول يتمثّل بوضع أطر تشريعية، تنظيمية ومؤسساتية ملائمة، بما في ذلك:[4]

- الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم، الصريح أو الضمني، إلى كيانات أو أشخاص متورطين في أعمال ارهابيّة.
- منع وقمع تمويل الإرهاب.
- قمع تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية.
- القضاء على تزويد الإرهابيين بالأسلحة.
- منع حركة الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية.
- منع الملاذات الآمنة للذين يمولون، يخططون، يدعمون أو يرتكبون أعمالاً إرهابية، أو يوفّرون ملاذات آمنة.
- ضمان أن أي شخص يشارك في التمويل، التخطيط، الإعداد أو ارتكاب أعمال إرهابية أو يدعم أعمالاً إرهابيّة، يتمّ تقديمه للعدالة.

---

[1] Louis Charbonneau, " Support for UN vote against defaming religion wanes", Reuters, 23 Nov 2010
[2] Robert Spencer, op.cit., PP 67-68
[3] United Nations, Security Council, Resolution 1373 adopted by the UN Security Council at its 4345th meeting, 28 Sep 2001
[4] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., PP 31-32

- تؤمن [الدول] بعضها لبعض أكبر قدر من المساعدة القانونية المتبادلة المتعلّقة بالمسائل الجنائية المرتبطة بالارهاب.

ثانياً: تقرير الأمين العام في 2 أيار 2006 بعنوان: "Uniting against terrorism, recommendations for a global counter-terrorism strategy"

حثّ الأمين العام مؤسّسات الأبحاث حول العالم لاستثمار المزيد من العمل في دراسة الدّيناميّات الكامنة وراء الارهاب.[1] وتضمّن هذا التّقرير نقاطاً أساسيّة لمكافحة الارهاب:

أ- ثني الجماعات بعدم اللجوء إلى الإرهاب أو نصرته.

1- الارهاب غير مقبول.

2- يجب علينا معالجة الظروف المعرَّضة للاستغلال من قبل الإرهابيين.

- الأيديولوجيات المتطرفة ورفع صفة الانسان عن الضحايا.
- النزاعات العنيفة.
- سوء الإدارة، انعدام الحقوق المدنيّة، وانتهاك حقوق الإنسان.
- التمييز الديني والعرقي، الاستبعاد السياسي والتهميش الاجتماعي-الاقتصادي.

ب- حرمان الارهابيين من الوسائل لتنفيذ هجوم.

1- الحرمان من الدعم المالي.

2- منع الوصول إلى الأسلحة، بما فيها أسلحة الدمار الشامل.

3- منع الوصول إلى المجندين والاتصال وذلك بالتصدي لاستخدام الإرهابيين للإنترنت.

4- حرمان الإرهابيين من إمكانية السفر.

5- حرمان الإرهابيين من الوصول إلى أهدافهم وتحقيق الأثر المطلوب من هجماتهم.

ج- ردع الدول عن دعم الجماعات الإرهابية.

د- تطوير قدرات الدول على منع الإرهاب.

1- المجالات ذات الأولوية:

- تعزيز سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، ونظام عدالة جنائيّة فعّالة.
- تعزيز جودة التعليم والتسامح الديني والثقافي.
- مكافحة تمويل الإرهاب.
- ضمان أمن النقل.
- تسخير قوة الإنترنت لمكافحة الإرهاب.
- تحسين حماية الأهداف الضّعيفة والرد على الهجمات عليها.
- تعزيز قدرات الدول على منع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة النووية، البيولوجية، الكيميائية أو المواد المشعّة، وضمان استعداد أفضل لهجوم من هذا النوع.

2- توفير الموارد المناسبة لمكافحة الإرهاب.

3- تعزيز نظام متماسك للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على نطاق واسع.

- تحسين تبادل المعلومات.
- تبسيط آليات الإبلاغ.

[1] United Nations, Secretary General's Report: "Uniting Against Terrorism: Recommendations for a Global Counter-Terrorism Strategy", 2 May 2006

- مأسسة "فرقة العمل المعنيّة بالتنفيذ في مجال مكافحة الارهاب".

ه- الدفاع عن حقوق الإنسان في سياق الإرهاب ومكافحة الإرهاب.

ثالثاً: "استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"[1] التي تبنّتها الجمعيّة العامّة في 20 أيلول2006وتمّ التّأكيد عليها في 8 أيلول 2010

تضمّنت نقاطاً تستند على تقرير الأمين العام السابق ذكره:

أ- التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب.

ب- تدابير لمنع الإرهاب ومكافحته.

ج- التدابير الرامية إلى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

د- التدابير الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وحكم القانون بوصفه الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب.

وتبرز أهميّة هذه الاستراتيجية، والتقرير الذي استندت عليه، في خروجها من المقاربة التقليدية مع دعوتها الى دعم مؤسسات الأبحاث، ومع إضاءتها على جذور الارهاب وأسبابه العميقة المتمثّلة بضعف التنمية، انعدام حقوق الانسان وسوء الإدارة، فضلاً عن التهميش السياسي والتمييز. ومع أنّ التقرير دعا الى مكافحة تمويل وتجنيد الارهابيين، سيادة القانون، جودة التعليم، استخدام الانترنت لمكافحة الارهاب وتبادل المعلومات... لكن على أرض الواقع، لم تكن الخطوات العمليّة كافية لمنع ظهور "الدولة الاسلاميّة" بعد ثماني سنوات وانتشار الارهاب عبر الوطني على نطاق واسع، وقد يعود السبب الى غياب الادارة الدوليّة الفعّالة.

رابعاً: قرار مجلس الأمن رقم 2178 الذي اتخذه المجلس في 24 أيلول2014 **لمواجهة "الدولة الاسلامية"[2]**

يهدف الى منع وقمع تدفق المقاتلين الأجانب والمال الى **داعش وجبهة النصرة**.

تلاحظ الأمم المتحدة مع التّقدير الأنشطة التي تضطلع بها في أجهزتها في مجال بناء القدرات، وبخاصّة أجهزة "فرقة العمل المعنيّة بالتنفيذ في مجال مكافحة الارهاب" Counter-Terrorism Implementation Task Force (CTITF) ، ومنها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNCCT)، وكذلك الجهود التي تبذلها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (CTED) لتيسير المساعدة التقنية، وتحديداً من خلال تعزيز التواصل بين مقدمي المساعدة في بناء القدرات والمتلقّين، بالتنسيق مع المنظمات الأخرى ذات الصلة الدولية، الإقليمية ودون الإقليمية، لمساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

الاشارة الى ان أعمال المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)، ولا سيما اعتماده مجموعة شاملة من الممارسات الجيدة لمعالجة ظاهرة المقاتلين الإرهابيّين الأجانب ، ونشره عدة وثائق إطاريّة أخرى، بعضها في مجالات مكافحة التطرف العنيف، والعدالة الجنائية، السجون، الخطف للحصول على فدية، تقديم الدعم لضحايا الإرهاب، والشرطة الموجّهة الى المجتمع، لمساعدة الدول المهتمّة في التنفيذ العملي للإطار القانوني والسياسي لمكافحة الارهاب في الأمم المتحدة.

---

[1] الأمم المتّحدة، الجمعيّة العامّة، "الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب"، 20 أيلول 2006

[2] United Nations, Security Council, Resolution 2178, adopted by the Security Council at its 7272nd meeting, 24 September 2014

تقدير جهود الإنتربول للتصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الارهابيون الأجانب، بما في ذلك تبادل المعلومات المتعلّقة بإنفاذ القانون على الصّعيد العالمي، من خلال استخدام شبكة اتصالاته الآمنة، قواعد البيانات، ونظام الانذارات الاستشارية، نظم لاقتفاء المسروقات، أوراق الهوية المزورة وثائق السفر، ومنتدى الإنتربول لمكافحة الإرهاب وبرنامج المقاتلين الارهابيين الأجانب.

دعوة الدول إلى ضمان – وفقاً للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي اللاجئين – عدم استغلال وضع اللاجئين من قبل المرتكبين، المنظمين أو المساعدين على الأعمال الإرهابية، بما في ذلك المقاتلين الارهابيين الأجانب.

تشجيع الدول الأعضاء على القيام بتقييم المخاطر للمسافرين القائم على الأدلة، وإجراءات التفتيش بما في ذلك جمع وتحليل بيانات السفر، دون اللجوء إلى التصنيف على أساس الأفكار المسبقة المبنيّة على التمييز العنصري المحظور بموجب القانون الدولي.

على جميع الدّول تجريم التوفير أو الجمع المتعمد ، بأي وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، للأموال من قبل مواطنيها أو على أراضيها بقصد استخدامها، أو مع العلم أنّه سيتم استخدامها، من أجل تمويل سفر الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير الدول التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيّتها، بغرض ارتكاب، التخطيط، أو التحضير، أو المشاركة في الأعمال الإرهابية أو تقديم أو تلقي تدريب الإرهابيين.

ومن أهداف قرار مجلس الأمن 2178 الذي يهدف الى منع وقمع تدفق المقاتلين الأجانب والمال الى داعش وجبهة النصرة، والقرار 2253 لمكافحة تمويل داعش، فضلاً عن استراتيجية وزارة الخزانة الأميركية:

أ- مواجهة التطرف العنيف من أجل منع الإرهاب

التأكيد على أن مكافحة التطرف العنيف، الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب، بما في ذلك مكافحة التحريض على التطرف والتجنيد، وحشد الأفراد في جماعات إرهابية ليصبحوا مقاتلين إرهابيين أجانب، هي عنصر أساسي لمعالجة تهديد السلام والأمن الدوليّين الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

ب- تشجيع الدول الأعضاء على إشراك المجتمعات المحلية المعنية والفاعلين غير الحكوميّين في تطوير استراتيجيات لمواجهة الطرح المتطرف العنيف الذي يمكن أن يحرض على الأعمال الإرهابية، معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار التطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب، بما في ذلك زيادة إمكانيّات الشباب، الأسر، النساء، والقادة الدينيّين، الثقافيّين والتربويّين، وجميع المجموعات المعنية الأخرى في المجتمع المدني، واعتماد نهج لمواجهة التجنيد لهذا النوع من التطرف العنيف وتعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي.

ونلاحظ من خلال قرارات الأمم المتحدة، أنّ الدّولة هي الفاعل الأساسي في مكافحة الارهاب و"الدولة الاسلامية"، فهي توزّع الأدوار على باقي الفاعلين في ظل الإدارة الدولية وتراقب تنفيذ القرارات. ويبدو أنّ هذه القرارات، على أهميتها، تبقى ناقصة في ظلّ عدم قيام شراكة فعليّة في إطار الإدارة الدوليّة لمكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب بشكل عام، و"الدولة الاسلاميّة" بشكل خاص، وجميع المنظّمات التي يمكن أن تظهر في المستقبل المتوسّط أو البعيد.

فقرة ثالثة: مقاربة بعض الدول للمواجهة الثقافية-الاجتماعية للـ"دولة الاسلامية" في اطار الادارة الدولية

بند أول: بين حرية الأديان ومكافحة الارهاب

أولاً: العلمانية الفرنسية والتنسيق مع الطوائف

تشكّل الدّولة الفرنسيّة نموذجاً للعلمانيّة المتمثّلة بفصل الدّولة عن الدّين، وتحاول فرنسا إزالة جميع المظاهر الدينيّة، مسيحيّة كانت أم إسلاميّة، من الحياة المدنيّة، والعمل على اندماج المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعيّة دون تمييز. ومع ازدياد أعداد المسلمين في فرنسا، اصطدم المجتمع الفرنسي بعدّة عقبات، كان أبرزها قضيّة الحجاب لدى المرأة التي اعتبرها البعض مخالفةً لمبدأ منع المظاهر الدينيّة، فيما شدد البعض الآخر على كونها تدخل في خانة الحريّة الشخصيّة، وحريّة ممارسة الشعائر الدينيّة، هذا بالإضافة الى قضايا مختلفة متعلّقة ببيع الكحول، الرسوم الكاريكاتوريّة، وغيرها... والواضح أنّ الرأي العام الفرنسي بدأ ينقسم حول المواضيع المتعلّقة بإعطاء كلّ طائفة خصوصيّتها، ممّا ساهم في صعود اليمين المتطرف من جديد، علماً أنّ الأمر لا يقتصر على فرنسا بل على عدّة دول أوروبيّة كألمانيا وغيرها.

أ- الدولة الفرنسية بمواجهة الارهاب و"الدولة الاسلامية"

منذ سنوات، تحاول فرنسا تأسيس علاقة إيجابيّة بين مؤسسات الدولة والمؤسسات والجمعيّات المعنيّة بشؤون المسلمين.

يعيش في فرنسا حوالي 5 ملايين مسلم، أي حوالي 8% من السكان (أكبر مجتمع إسلامي في أوروبا الغربية)[1]، وحوالي 1800 إمام، 25% فقط منهم من الفرنسيين يتلقون تدريبهم في المراكز التالية: الجامع الكبير في باريس، جامع في Strasbourg، وجامع في Nièvre تابع لUOIF (اتحاد المنظمات الاسلامية في فرنسا) القريب من الإخوان المسلمين. والباقون يأتون بأغلبيتهم من المغرب، الجزائر، تونس وتركيا لمدّة أربع سنوات، وهم يتلقّون بالتالي تدريبهم خارج أوروبا.

ويفترض بـ"المجلس الفرنسي للديانة الاسلامية" CFCM العمل على محاربة الأصولية والتطرف لكن عمله بقي خجولاً. وفي 14 آذار 2013، قام وزير الداخلية الفرنسي Manuel Valls، ووزيرة التعليم العالي والأبحاث Geneviève Fioraso بتكليف Francis Messner من المركز الوطني للبحث العلمي CNRS بإعداد تقرير حول أعداد الأئمّة المسلمين في فرنسا وأوروبا لمعرفة ما هي المتطلبات لتدريب الأئمة التي يمكن لدولة علمانية أن تطلبها.[2]

هذا بالاضافة الى محاولة مشاركة فرنسا في تطوير الفكر القرآني عن طريق طرح فكرة تأسيس معهد للتعاليم الاسلامية من قبل الخبير في الشؤون الاسلامية الفرنسي-المغربي محمد أركون منذ 30 سنة.[3] لكن الجهد الفرنسي في هذا الإطار لم يمنع من زيادة التشنّج الاجتماعي الذي وصل الى مراحل غير مسبوقة.

ب- خطّة سنة 2015 للتوعية والتنسيق مع مختلف الأديان

في شباط 2015 أعلنت فرنسا خطة تتعلق بالمجتمع المسلم تتضمن طرق تعزيز الحوار، توفير الأمن للمسلمين، تدريب الأئمة وتمويل المساجد. وقال وزير الداخلية Bernard Cazeneuve:

---

[1] "France to reveal plan regarding its Muslim community", op.cit.

[2] Jean-Paul Willaime, "La république et la formation des imams", **in Réforme,** 13 Janvier 2015

[3] Pierre Conesa, "Comment tarir les sources du recrutement salafiste armé", **in Le Monde Diplomatique,** Février 2015, P 15

"المجلس الفرنسي للديانة الاسلاميّة"، (CFCM) Le Conseil Français du Culte Musulman، هو على استعداد للقتال "ضد جميع أعمال التمييز" بما أنّ "الغالبية العظمى من المسلمين في فرنسا ملتزمة بمبادئ وقيم الجمهورية"، في حين قال رئيس الحكومة Manuel Valls أنّ فرنسا "تسعى لوضع نموذج للإسلام مندمج تماماً، ومتوافق تماماً مع قيم الجمهورية". وقد طلب رئيس المجلس الفرنسي للديانة الاسلاميّة "دليل بوبكر" دعم السلطات في تدريب الأئمّة "لضمان عدم نشرهم رسائل متطرّفة"[1].

وبذلك تكون فرنسا من الدّول العلمانيّة الغربيّة القليلة التي تحاول التدخّل في تدريب رجال دين، بتوصية من المجالس الاسلامية وبالتنسيق معها، لضمان الحفاظ على الحرية الدينيّة من جهة، وانصهار جميع المواطنين ضمن مبادئ الجمهوريّة العلمانيّة من جهة أخرى. ولهذه الخطوات أهميّة كبيرة، حيث يجب أن تشكل نقطة انطلاق لنشر الحوار بين الثقافات والديانات، كوسيلة لمكافحة التطرف.

كما قامت تجمّعات إسلاميّة بتحرّكات للتوعية ضد الفكر الجهادي، أهمّها في مدينة "ليون" من قبل"تجمع المسلمين في فرنسا" Rassemblement des Musulmans de France ، تحت عنوان: "الأصولية، التطرف الديني، الجذور والمعالجة". وتبرز أهميّة التحركات المماثلة في الإضاءة على حقيقة الدين الاسلامي، ومنع تشويه صورته كما تفعل المنظمات الارهابية.

ج- المجلس الاستشاري الوطني للأخلاقيات (CCNE) Conseil Consultatif National d'Ethique

كانت السلطات الفرنسية تقوم باستشارة "الطوائف الدينية الستّة الكبرى" (كاثوليك، يهود، بروتستانت، أرثوذوكس، بوذيّين، ومسلمين) في الأمور ذات الطابع "الأخلاقي" بالرغم من علمانية الدولة[2]، كون ذلك لا يتعارض مع فصل الدولة عن الدين. وكان "المجلس الاستشاري الوطني للأخلاقيات" CCNE يضم رجال دين يمثّلون الطوائف الدينية – فضلاًعن علماء، أطباء، فلاسفة، حقوقيّين، وصحافيّين، علماً أن المجلس المذكور قد يكون الوحيد على صعيد العالم، غير خاضع لأيّة سلطة وصاية.[3] ومنذ نهاية العام 2013 لم تعد الطوائف الدينية ممثلة في هذا المجلس في وقت قامت حركات متطرفة بعدّة اعتداءات في فرنسا منها الاعتداء على صحيفة Charlie Hebdo.

المجالس الاستشارية المماثلة قد يكون لها دور كبير في مكافحة التطرف لناحية إحساس الجماعات الدينية بقدرتها على إبداء الرأي في مجتمع بات يعتبر أنّ المنطق هو المصدر الأساسي للتكوين الأخلاقي للإنسان ونزعته الى الخير في المجتمع عوضاً عن الدين الذي كان يعتبر المصدر الأساسي للأخلاق والخير.

والدّولة الفرنسية اليوم – والدول الأوروبيّة بشكل عام – بأمسّ الحاجة الى خطوات حواريّة كالتي ذكرناها، خصوصاً مع كثرة الأحداث التي تظهر شرخاً اجتماعيّاً، من طرد بعض المسلمين من أماكن عامة كالمطاعم، الى مشكلة لباس البحر الخاص بالمحجبات والصراع بين بعض البلديات ومجلس شورى الدولة حول الموضوع، الى تعدّي بعض الشبان المسلمين على الأماكن التي تقدّم الكحول ولحم الخنزير وغيرها من الحوادث.

وفي أيلول 2016، حكمت محكمة في مدينة مرسيليا على رجل بسبب اطّلاعه على مواقع الكترونية تنشر دعاية "للدولة الاسلاميّة" في مكتبة عامّة.

فالدولة الفرنسية كانت قد أصدرت قانوناً في حزيران 2016 يمنع الاطّلاع على مواقع تدعو الى

---

[1] "France to reveal plan regarding its Muslim community", op.cit.

[2] Anne-Cécile Robert, "Assauts contre les Lumières", **in Le Monde Diplomatique,** Février 2015, P 19

[3]Entretien avec Didier Giscard dans l'émission "Avec ou sans rendez-vous" sur "France Culture", 19 Juin 2007

أعمال إرهابيّة، إلّا إذا كان هذا الاطّلاع بنيّة حسنة من قبل أصحاب بعض المهن كالصحافيين والباحثين.[1]
وتكمن خطورة هذا القانون في كونه يشكّل حكماً على النوايا، في بلد رائد في مجال الحريّات وحقّ الاطّلاع والوصول الى المعلومات.
لقد كانت الدولة الفرنسية تسعى لوضع برامج لمكافحة التطرف المؤدي الى الارهاب كما رأينا، لكنّ ذلك لم يمنع حصول أعمال إرهابية على أراضيها، كون الارهاب انتقل من الارهاب الدولي الى الارهاب عبر الوطني. وبالنسبة للمواجهة المباشرة مع "الدولة الاسلامية"، فرنسا عضو في التحالف الدولي لمحاربة التنظيم، وأحد اهم حلفاء الولايات المتحدة في هذا المجال. كما تسعى الى مساعدة دول عربية عديدة، منها السعودية ولبنان في مجال مكافحة الارهاب. وقد أكد وزير الدفاع الفرنسي Jean-Yves Le Drian، أنّ ضرب داعش في المشرق هو في الوقت عينه حماية للأراضي الفرنسية.[2]
وقبل اعتداء Nice في تموز 2016، كانت "لجنة التحقيق بشأن الوسائل التي تستخدمها الدولة لمكافحة الإرهاب" المعروفة بلجنة Fenech قد عرضت مجموعة من التوصيات لمواجهة "الدولة الاسلامية"، من أهم ما جاء فيها:[3]

- الانخراط بشكل قوي مع الحكومة العراقية والتحالف الدولي للتدخل عسكرياً بشكل أوسع في العراق، بما في ذلك التدخل البري، مع اتفاق مسبق ومشترك على الهدف العسكري واستراتيجية الخروج، في سبيل استعادة آخر الأراضي المحتلة من قبل داعش.
- المبادرة باتجاه الحكومة التركية والتحالف الدولي لتأمين الحدود التركية-السورية ووقف تدفق المقاتلين "الفرانكوفونيين" العابرين من منطقة منبج.

إذاً، تركّز الحكومة الفرنسية في المواجهة، على التصدي للتطرف المؤدي الى الارهاب أكثر من التركيز على "الدولة الاسلامية" في استراتيجيتها الواسعة. أمّا المواجهة المباشرة لهذا التنظيم فهي بشكل عام من خلال التحالف الدولي والتعاون مع حكومات عربية وشرق أوسطية، خصوصاً بما يخص الاستخبارات والمعلومات الأمنية. فالقصف الجوي الفرنسي على مواقع "الدولة الاسلامية" اقتصر على 20 قنبلة قُصفت على الرقّة، كردّة فعل على اعتداءات باريس، تماماً كما فعلت الأردن بعد قتل الطيار معاذ الكساسبة. وبحسب معلومات خاصة، فقد قامت الولايات المتحدة بجميع الإجراءات اللوجستية واستطلاع الأهداف لتتمكن الطائرات الفرنسية من إلقاء القنابل.

ثانياً: المملكة المتّحدة تركّز على المواجهة الفكريّة- الثقافيّة والأمنية

تركّز المملكة المتحدة في مواجهتها "للدولة الاسلاميّة" على المواجهة الفكريّة والثقافيّة وتبدو سياستها ناجحة ومثمرة.
تخضع المملكة المتّحدة المتّهمين بالارهاب ل"تدابير منع الارهاب والتّحقيق" Terrorism Prevention and Investigation Measures (Tpims) التي تجبر البعض للخضوع لبرنامج "محو التّطرّف". وبموجب قرار من المحكمة يتمّ وضع قيود على تحرّكات ونشاطات المتّهمين عندما لا توجد أدلّة كافية لتوجيه اتّهامات.[4] ويتميّز البرنامج البريطاني كما البرنامج الدّانماركي في هذا الإطار بالتّمييز بين أنواع الجناة الارهابيّين، ممّا يساعد على إعادة تأهيل من

[1] S.A., "Deux ans de prison ferme pour consultations répétées de sites djihadistes dans une bibliothèque", **in Le Monde,** 15 Sep 2016
[2] Philippe Leymarie, "Mission impossible? La France en guerre contre le terrorisme d'opportunité"**, in Le Monde Diplomatique,** 29 Juillet 2016
[3] Ibid.
[4] Clarke Jones, **"**Beware teen braggers: Why Australia's tough new terror laws could misfire", CNN, 30 Oct 2014

يمكن إعادة تأهيلهم، واستخدام تجربتهم لنشرها بغية استمالة المجنّدين المحتملين قبل قيامهم باعمال عنف.
ومن البرامج المبتكرة التي قامت بها المملكة المتحدة، برنامج "مساعدة سوريا"، وهو برنامج توعية أطلق سنة 2013، من أجل توجيه من يرغب بالذهاب للقتال في سوريا، نحو عمل سلميّ لمساعدة السّوريّين. حيث قام جهاز حكومي، وهو الذراع الدعائية للحكومة، "وحدة بحوث المعلومات والاتصالات" The Research Information and Communications Unit (Ricu) ، ، بالتعاقد سرّاً مع Breakthrough Media Network لادارة البرنامج الانساني من أجل إبقاء تدخّل الدّولة في هذا الأمر مخفيّاً، وبالتالي استقطاب الشباب البريطاني نحو مراكز عمل البرنامج بدل أن يتوجّهوا الى سوريا، وفي الوقت عينه، يصبح لدى السلطات البريطانيّة قاعدة بيانات تشمل الأفراد المهتمّين بالذهاب للقتال في سوريا.
يظهر برنامج "مساعدة سوريا" على أنّه حملة مستقلّة لتوفير المأوى، المياه والتعليم للسوريّين الهاربين من منازلهم خلال الحرب الأهليّة.[1] ويعرّف البرنامج عن نفسه بأنّه "مورد على شبكة الانترنت لتقديم المشورة الجيدة والتوجيه لكل من يريد جمع الأموال والمساعدات لسوريا".
وأظهرت وثائق مسرّبة الى صحيفة The Guardian أنّ جهاز البروباغندا كان يستخدم الحملة كمخطط لمكافحة التطرّف، تستهدف البريطانيّين الذين يريدون مساعدة المسلمين في سوريا[2]، وتوجيههم الى العمل الانساني في بريطانيا بدل القتال في سوريا وخصوصاً الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و39 سنة.
تمّ الترويج للحملة في الجامعات على أساس أنها إنسانية دون الإعلان عن ارتباطها بالحكومة. ونشرت الحملة إعلانات لأكثر من مليون مستخدم على Facebook بالإضافة الى أخرى على Twitter وتوزيع 760000 منشور، والتحدّث الى الطلاب في المعارض الجامعيّة سنة 2013 و2014 وأفلاماً على موقع الحملة الالكتروني و قناة YouTube الخاصة بها.
وبحسب الأبحاث الخاصة بهذا البرنامج، إنّ "المسلمين البريطانيين متحمّسون للسفر الى سوريا لسببَين أساسيَّين، الجهاد أو تأمين الدعم الانساني للمسلمين." وقد تمّ تشجيع المسلمين البريطانيين على الانخراط مع الجمعيات الخيرية في المملكة المتحدة "كوسيلة بديلة لتلبية الرغبة في مساعدة الشعب السوري".[3]
وبالرغم من نجاح هذا البرنامج على حدّ قول القيّمين عليه، تجدر الاشارة الى نتائج عكسيّة قد تصدر بعد أن ظهر للعلن، للسببين التاليين: أولاً، توجّه البرنامج للمسلمين البريطانيّين، وكأنّه يوحي بأنّ جميع المسلمين معرّضون لمساندة الجهاد في سوريا، وهو أمر غير مقبول، والثاني، استغلال شبّان للعمل في البرنامج دون إطلاعهم على أنه برنامج لمكافحة الارهاب بإدارة جهاز حكومي.
وبالإضافة الى هذا البرنامج، تحاول بريطانيا الاستفادة من خبرة الأفراد الذين انخرطوا في تنظيمات جهاديّة قبل أن يهجروها ليعودوا للانخراط في المجتمع، ويتمّ تشجيعهم للظهور في الإعلام وإطلاع الشباب على الفظائع التي تقوم بها التنظيمات الارهابيّة، وعلى الاختلاف بين ما تروّج له وما يحصل على أرض الواقع.
وعلى الصعيد الأمني، تعتبر أجهزة الاستخبارات البريطانية من الأجهزة الأكثر فعالية في الدول العربية والشرق الأوسط، وهي تساهم بدور كبير في مواجهة "الدولة الاسلامية" في هذا الإطار، فضلاً عن تدريب جيوش عربية لمواجهة التنظيم وحماية الحدود. كما تقوم شركات أمنية متعاقدة مع الحكومة البريطانية بتدريب مقاتلين من القبائل السنية العربية، في الأردن، لزجّها في القتال

[1] Ian Cobain, Alice Ross, Rob Evans and Mona Mahmood, "Help for Syria: the "aid campaign" secretly run by the UK government, **in The Guardian**, 3 May 2016
[2] Ibid.
[3] Ibid.

تباعاً.

ثالثاً: النمسا ومنتدى الحوار حول الإسلام

في ك2 2012، أطلقت وزارة الداخلية الاتحادية النمساوية حواراً لمناقشة مجموعة من المواضيع المتعلقة بالإسلام والمسلمين في النمسا بالشراكة مع المجتمع الإسلامي. وعُقد 50 اجتماعاً طوال عام 2012، بمشاركة أكثر من 100 خبير ونساء ورجال من المجتمع الإسلامي في النمسا، ومنظمات أخرى من المجتمع المدني، وسلطات أكاديمية وحكومية بما في ذلك الأجهزة الأمنية. ركزت مجموعات العمل، على التوالي، على تعليم وتدريب الأئمة، الهويّة والاندماج، القيم الاجتماعية والتحديات، أدوار الجنسين، الدولة والإسلام، وكذلك الإسلام ووسائل الإعلام. كما كان هناك حوار حول "الإسلام والاسلاموفوبيا"، تأثير التطرف على الاندماج الاجتماعي، وخصوصاً لناحية احتمال نشر التطرف بين الشباب. [1]

في شباط 2015 قام البرلمان النمساوي بإصدار قانون أشعل احتجاجات المسلمين ضدّه. ففي حين أكّدت النمسا على حماية الأعياد الدينية والتدريب للأئمة، منَعَ القانون التّمويل الخارجي للأمور الدينية الاسلاميّة، في حين يسمح القانون بهذا الأمر للديانتين المسيحيّة واليهوديّة[2]. وبالرغم من جهود الدّولة النمساويّة، اعتبر المسلمون أنّ هذا القانون مجحف بحقّهم كونه لا يساوي بين الأديان.

رابعاً: تركيا دولة محورية في مواجهة "الدولة الاسلامية"

ظهر التّباين الكبير في استراتيجيّة الدّول المشاركة في التّحالف الدّولي ضدّ "الدّولة الاسلاميّة" عندما وقفت الدّبابات التّركيّة تشاهد مذابح داعش في كوباني، ممّا أثار اعتراض الولايات المتّحدة التي أرادت مشاركة تركيا في هذه العمليّة، بالرّغم من إعلان وزير الخارجيّة جون كيري أنّ كوباني ليست نقطة استراتيجيّة بالنّسبة للولايات المتّحدة. فتركيا كانت ترفض الدّخول في عمل عسكري الّا من ضمن استراتيجيّة أوسع لإنهاء حكم الرّئيس السّوري، بينما تركّز الولايات المتّحدة وحلفاؤها على "الدّولة الاسلاميّة" باعتبارها التّهديد الأكبر.[3] كما أنّ تركيا حذرة من تزايد الدّور الكردي الذي قد يؤدّي الى اعلان الدّولة الكرديّة مستقبلاً، الأمر الذي دفعها الى التدخل مع وضوح الاتّجاه الى قيام دولة كرديّة في نهاية المطاف. ففي العراق، يتمتّع اقليم كردستان باستقلال ذاتي ويجذب استثمارات أجنبيّة، وحالته الاقتصاديّة جيّدة جدّاً، وفي سوريا، يتمتّع الأكراد باستقلاليّة كبيرة ويحصلون على دعم الغرب وروسيا في قتالهم "للدولة الاسلاميّة" ويحققون انتصارات. أمّا في إيران، فمن المستبعد أن يقوم الأكراد بحركة نحو الاستقلال بسبب القدرة العالية للدولة، وكون معظم الأكراد الإيرانيين من الطّائفة الشّيعيّة. يبقى على تركيا أن تمنع الأكراد من التمتّع باستقلاليّة أكبر.

وقام الجيش التركي باجتياز الحدود العراقيّة الى مناطق قريبة من الموصل مما أدّى الى استدعاء وزير الخارجية العراقية للسفير التركي في ك1 2015. وقامت تركيا بقصف مواقع الأكراد في تركيا وشمال العراق، ممّا زاد من شعبيّة الرئيس اردوغان وحزبه لدى اليمين القومي، كما تدخّلت في سوريا ضدّ الأكراد و"الدولة الاسلاميّة" على حدّ سواء. فخطاب الرّئيس التركي عن قيامه بحرب منسّقة على "الدّولة الاسلاميّة" و"حزب العمّال الكردستاني" في الوقت عينه أدّى

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 73

[2] "Austria passes controversial reforms to 1912 Islam law", BBC News, 25 Feb 2015

[3] Lefteris Pitarakis and Bassem Mroue, "US, allies chafing at Turkish inaction on Syria", Associated Press, 8 Oct 2014

الى تّأييده من قبل هذا اليمين القومي.[1] وبعد التّفجير الارهابي في أنقرة في تشرين الأوّل 2015، سارعت السّلطة التّركيّة الى اتّهام "الدّولة الاسلاميّة" أو حزب العمّال الكردستاني. وفي أحد أحياء اسطنبول (Besiktas)، رفع متظاهرون شعارات: "لا نريد عمليّات عسكريّة ضدّ حزب العمّال الكردستاني، بل نريد مجازر!"[2] وجاءت محاولة الانقلاب الفاشلة لتطلق يد الحكومة التركيّة، التي استغلّت الوضع لتحقيق أهداف محليّة وإقليميّة.
ومع توسيع التدخل الإيراني في العراق، بالإضافة الى دور البشمركة في قتال "الدولة الاسلاميّة"، قامت تركيا بتدريب مقاتلين عراقيين سنّة للمشاركة في الأعمال القتاليّة تمهيداً لمرحلة ما بعد الانتصار العسكري على "الدولة الاسلاميّة" وتوزيع النفوذ.

تراهن تركيا على موقعها الجغرافي الذي يجعلها حليفاً لا غنى عنه، لذلك تحاول استغلال الأمر لتوسيع استراتيجيّة التّحالف، ممّا أدّى الى اعتراض واشنطن وحلف الأطلسي.[3] وبالفعل، فبالرّغم من الانتقادات الغربيّة الشّديدة للانتخابات التّشريعيّة في تشرين الثاني 2015، عبّر الاتّحاد الأوروبي عن التزامه بالعمل مع الحكومة التّركيّة والتّعاون في كافّة المجالات. فالاتّحاد الأوروبي بحاجة الى تركيا لاستيعاب المزيد من اللّاجئين ومراقبة الحدود، فتركيا باتت تشكّل منطقة عازلة بين أوروبا والدّول "المصدّرة للاجئين".
لقد استفادت "الدّولة الاسلاميّة" من هذه التّناقضات، بالاضافة الى عدم الوضوح في النّظام العالمي لتقوّي موقعها وتستمرّ في بحثها عن الشّرعيّة وبناء الأمّة. هذه التّناقضات أدّت الى تقليص فعاليّة العمليّات العسكريّة وحتّى الحصار الاقتصادي – اذا صحّ التّعبير – على "الدّولة الاسلاميّة". ويصرّح معظم مقاتلي "الدّولة الاسلاميّة" بأنّهم دخلوا الأراضي التي تسيطر عليها هذه الأخيرة عبر الأراضي التّركيّة، كما تحدّثت العديد من التّقارير الصّحافيّة عن تهريب النّفط عن طريق تركيا. وانتظرت هذه الأخيرة حتّى شهر تمّوز 2015 لتقصف داعش، وتركّز القصف على المناطق الكرديّة والمنطقة الآمنة التي اتفقت تركيا وأميركا على إقامتها بعمق 50 كليومتراً[4].

إذاً، إنّ مستقبل "الدولة الاسلاميّة" والمنطقة يتوقّف الى حدّ كبير على سياسة تركيا في الأشهر القادمة. فالأراضي التركيّة تشكّل ممراً للمقاتلين والبضائع المهرّبة وفي طليعتها النفط، بحسب تقارير غربيّة وعالميّة، وبحسب تصريحات مقاتلي "الدولة الاسلاميّة"، بالرغم من الجهد الذي تظهره تركيا لضبط الحدود. وتقوم تركيا، حليفة الولايات المتحدة الاستراتيجيّة، بتقارب مع روسيا وإسرائيل، كما تتدخّل عسكريّاً في العراق وسوريا بشكل محدود، ضدّ "الدولة الاسلاميّة" وضدّ الأكراد الذين يقاتلون "الدولة الاسلاميّة". وبالتالي، فإنّ أيّة استراتيجيّة لمكافحة التنظيم الارهابي تتطلّب أن تلعب تركيا دوراً إيجابيّاً، وأن يتمّ التنسيق مع مؤسساتها، وخصوصاً الأمنية والإنسانيّة منها.

خامساً: المملكة العربية السعوديّة في المواجهة

لا بدّ من أن تلعب المملكة دوراً أساسيّاً في أيّة استراتيجيّة أو خطّة لمكافحة الفكر المتطرّف والارهاب، عسكريّة كانت أم فكريّة، لما تمثّله من رمز ومركز قرار في العالم العربي والاسلامي.
على الصعيد الفكري والمعنوي، يبدو أنّ هناك وعياً كبيراً لدى قيادة المملكة لضرورة عزل

[1] Marie Jégo, "En Turquie, le triomphe d'Erdogan", **in Le Monde,** 2 Nov 2015
[2] Ibid.
[3] Lefteris Pitarakis and Bassem Mroue, op.cit.
[4] راجح الخوري، "الأسد أعلن قيام "دولة الساحل !"، **النّهار**، 29 تمّوز 2015

المتطرّفين عن طريق التّوجّه الى منابع التّطويع والعمل على نشر افكارٍ أكثر اعتدالاً. وتحاول المملكة القيام بهذا الأمر عن طريق إعادة تأهيل المحكومين بجرائم لها علاقة بالارهاب.
وتتمثّل المقاربة السّعوديّة بإعادة تأهيل أولئك الذين ارتكبوا آثاماً في الخارج ولم يشاركوا في هجمات في الداخل. وتتمّ إعادة التّأهيل هذه في "سجن الحائر" جنوب الرّياض الذي يستوعب أكثر من 5000 سجين. ويعتقد السعوديون أنّ هذا النهج أكثر فعالية من إرسال السجناء إلى خليج غوانتانامو على سبيل المثال.[1] ويتميّز السّجن (مركز إعادة التّأهيل) بمواصفات الرّفاهية للسجناء، وهو قريب من الفرع المحلي لمركز الأمير محمد بن نايف للمشورة والرعاية، وهو برنامج إصلاح حيث يعمل علماء نفس ورجال دين، يحاولون محو التّطرف من فكر السجناء عن طريق تعليمهم "فكر الشّريعة الصّحيح"، على حدّ قول الطبيب النفسي "ناصر العجمي". ويتم تقييم النزلاء الذين وصلوا حديثاً من قبل طبيب نفسي لتحديد العوامل الاجتماعية التي قد تكون أدّت بهم إلى "الضلال".
ويلتقي السجناء مع رجال الدين للحديث عن الايديولوجيا، لتصحيح سوء الفهم حول الجهاد، حيث أنّ الحروب في سوريا والعراق لا تستوفي شروطه كونها حروب طائفية وسياسيّة أكثر ممّا هي دينيّة، على حدّ قول أحد رجال الدّين في المركز. وينبغي على الأفراد أن يطيعوا حكامهم، لا أن يعلنوا الجهاد من تلقاء أنفسهم.[2] علماً أنّه بحسب العقيدة الوهّابيّة، يعتبر خادم الحرمين الشّريفين صاحب الحقّ الوحيد بإعلان الجهاد كما سبق وذكرنا.
من هنا، يشكّل إعادة ربط الجهاد بقرار الملك السّعودي عاملاً مهمّاً في نزع الشّرعيّة التي تحاول "الدّولة الاسلاميّة" إقناع الشّباب بها، ووسيلة أساسيّة لإضعاف موقع البغدادي كخليفة مزعوم.
وتبدو المقاربة السّعوديّة أكثر منطقيّةً، إذ تركّز على إعادة الجهاديّين الى المجتمع، خصوصاً أولئك الذين لم يرتكبوا جرائم، بدل من إعطائهم ذريعة للاستمرار بنشر الأحقاد بحجّة أنّ الشباب الاسلامي مستهدف من الغرب والحكّام العرب المتحالفين معه. وتشكل تجربة التوليف بين الليبرالية الاقتصادية والوهابية نقطة مهمّة في عمل الإدارة الدولية على مكافحة الفكر المتطرف و"الدولة الاسلاميّة" إذا تمّ التعامل معها بانفتاح وإيجابية.
كما تقوم المملكة بجهد عسكري لم يات بثماره على الأرض بعد، يتمثّل بقيادتها للتحالف الإسلامي الذي أُعلن عن تأسيسه في أواخر سنة 2015.

سادساً: المقاربة الأسترالية

سنة 2014 أصدر البرلمان الأوسترالي تشريعاً لمكافحة الارهاب، يسمح للأجهزة الأمنيّة بالقاء القبض على المشتبه بهم بتهم الارهاب بدون تفسير. يطال القانون الأشخاص الذين يشتبه بأنّهم يريدون السّفر للمشاركة بأعمال ارهابيّة، والمقاتلين العائدين الى أوستراليا، بالإضافة الى الأشخاص الذين "يدافعون عن الارهاب".[3] ويشكّل هذا القانون سابقة في دولة ديموقراطيّة كأستراليا كونه يحكم على النّوايا بنسبة كبيرة، ويحتمل تأويلات وتفسيرات غريبة عن الأعراف القانونيّة المعهودة، ويمكن أن يؤدّي الى توقيف الأبرياء الذين يسافرون الى مناطق القتال لأسباب أخرى. وبذلك، فإنّ هذا القانون، كما الـ Patriot act الذي صدر في الولايات المتّحدة على أثر اعتداءات 11 أيلول يشكّل تجسيداً لما طرحناه سابقاً عن اتّجاه ثقافة حقوق الانسان لتكوين ايديولوجيا. وكما أنّ Patriot act لم تكن له نتائج إيجابيّة على صعيد مكافحة الارهاب على المدى البعيد، فلا بدّ أن يلاقي هذا القانون المصير نفسه. لا بل قد يؤدّي الى نتائج عكسيّة عن طريق شعور شريحة من الشّباب بالاستهداف والاضطهاد، إذ أصبح باستطاعة الشّرطة توقيف

[1] Ben Hubbard, " Inside Saudi Arabia's Re-education Prison for Jihadists", **in The New York Times,** 9 Apr 2016
[2] Ibid.
[3] Clarke Jones, op.cit.

مشتبه به بناء على الاعتقاد أنّ لديه نيّة القيام بعمل ارهابي.

سابعاً: الدّانمارك

اعتمدت الدّانمارك مقاربة تحيط بالمشكلة بشكل أكبر، اذ تعمد الى دراسة كلّ حالة بمفردها وتقييمها، وتقديم فرصة لإعادة التّأهيل بدون السّجن.[1] وتعتمد هذه السياسة، كما السياسة البريطانيّة على التمييز بين الحالات بحسب درجة تورّط الأفراد لتحديد إمكانيّة وطريقة إعادة الانخراط في المجتمع.

ثامناً: تعاطي الدول الأوروبيّة مع الارهاب عبر الوطني

في ظلّ الشّرخ الكبير القائم بين الولايات المتّحدة والعالم الاسلامي – أو قسم منه – من جهة، وشبه العداء بين القسم الآخر وروسيا بسبب النّزعة التّوسّعيّة المتجدّدة والتّدخّل العسكري في الآونة الأخيرة، على الاتّحاد الأوروبي القيام بدور الوسيط الثّقافي بين الدّول التي تشكّل منبعاً لتطويع المقاتلين الاسلاميّين من جهة، والغرب من جهة أخرى. فقد طوّرت أوروبا – خصوصاً فرنسا وبريطانيا – خلال القرون الماضية علاقات مع الدّول العربيّة والشّرق أوسطيّة بحكم الاستعمار أو الانتداب ونسجت علاقات ثقافيّة عميقة، لم تستطع الولايات المتّحدة التّمثّل بها. لكنّ تلكّؤ الدّول الأوروبيّة في أداء دورها العالمي التّاريخي، وانصرافها الى مشاكل الاتّحاد الاوروبي خلق شرخاً بين الغرب ودول العالم الثّالث بشكل عام، والدّول العربيّة والاسلاميّة بشكل خاص. لذا، لا بدّ من خطّة أوروبيّة متكاملة وتوزيعٍ للأدوار لإعادة التّرابط الثّقافي المطلوب بين الشّرق والغرب، في إطار الإدارة الدولية.

في مطلع سنة 2015 ظهرت ***خطّة المفوّضيّة الأوروبيّة لمكافحة الارهاب***، والتي تتطلّب جمع وتخزين المعلومات – على نطاق واسع – عن جميع المسافرين من والى أوروبا لفترة تصل الى 5 سنوات. علماً أنّ محكمة العدل الاوروبية كانت قد حكمت بأنّ جمع المعلومات الشّخصيّة بدون ضمانات مفصّلة هو تعدّي شديد على الحريّة الشّخصيّة. وتتضمّن هذه الخطّة جمع 42 معلومة عن المسافر بما فيها تفاصيل عن بطاقات الائتمان، وحتّى عن تفضيله لوجبات معيّنة (كالحلال للمسلمين) وتخزين المعلومات لخمس سنوات بغية استعمالها من قبل الشرطة والسلطات الأمنيّة.[2] وتصطدم هذه الخطط بمعارضة في البرلمان الأوروبي والـEuropean court of justice .

وقد قال نائب رئيس لجنة الحريّات المدنيّة في البرلمان الأوروبي Jan Philipp Albrecht أنّ الخطّة تشكّل خرقاً للحقوق الاساسيّة، وأنّه يجب التّركيز على المشتبه بهم.

إنّ خططاً أمنية كهذه من شأنها أن تعقّد الأزمة، مع زيادة التطرّف في أوروبا وقيام العديد من المتأثرين بأفكار "الدولة الاسلاميّة" باعتداءات شبه يوميّة، ومع صعود التيارات اليمينيّة الراديكاليّة والمتطرّفة من جهة أخرى. وتحاول الدول الأوروبيّة التخفيف من حدّة التطرّف عبر التعاطي بإيجابيّة مع موضوع اللاجئين واستقبال الأعداد الممكنة، ممّا يثير انتقادات يمينيّة متزايدة ويخفف من شعبية الأحزاب اليسارية أو حتى الاحزاب المائلة الى الوسط.

كما تحاول أوروبا تفعيل عمل جهاز مراقبة الحدود Frontex، للتخفيف من تدفق عناصر تابعين أو متأثرين بـ"الدولة الاسلامية" بين الدول الأوروبية، بالإضافة الى الدوريات البحرية المكثفة في البحر المتوسط لمحاولة منع مقاتلي التنظيم من التسلل مع المهاجرين من السواحل الشمالية لإفريقيا وصولاً الى الشواطئ الأوروبية، وخصوصاً الإيطالية واليونانية. كما تشارك معظم الدول الأوروبية في التحالف الدولي لمواجهة "الدولة الاسلامية" بقيادة الولايات المتحدة، وتسعى الى تبادل المعلومات الاستخبارية والأمنية بشكل أفضل. كما تقوم بالتنسيق مع مختلف الفاعلين

---

[1] Clarke Jones, op.cit.

[2] Alan Travis, "European couter-terror plan involves blanket collection of passengers' data", **in The Guardian,** 28 Jan 2015

من جمعيات ومنظمات حكومية وغير حكومية لإدارة أزمة اللاجئين التي يتطلب الغوص في تفاصيلها دراسة خاصة.
ومن جهة أخرى، باتت أزمة اللجوء الناتجة عن "الدولة الاسلامية" بشكل أساسي تشكل تهديداً جدياً لوحدة الاتحاد الأوروبي، خصوصاً مع العودة الى منطق القوميات الذي تبنّه الأحزاب الأوروبية اليمينية الراديكالية والمتطرفة.

المقاربة الأوروبية الحساسة للمظاهر الدينية الإسلامية

ظهر اختلاف كبير في مقاربة الدول الأوروبيّة للمواضيع المتعلّقة بخصوصيّات الأديان، وفي طليعتها الإسلام. فعلى سبيل المثال، تعاطت الدول الأوروبيّة بشكل مختلف مع قضيّة ارتداء الحجاب في العلن، فكان الأثر سلبيّاً أحياناً وإيجابيّاً أحياناً أخرى لناحية اندماج المسلمين في المجتمعات الأوروبيّة.

أ- في فرنسا

تمّ منع ارتداء الحجاب في فرنسا منذ نيسان 2011 تحت طائلة دفع غرامة بقيمة 150€، بالإضافة الى الخضوع لدروس في المواطَنة، وغرامة 30000 € لمن يُجبر امرأة على ارتداء الحجاب. وأيدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هذا الحظر في 2 تموز 2014 بعد لجوء امرأة فرنسية اليها.[1] كما قام رؤساء بعض البلديات بمنع لباس البحر الخاص بالمحجبات Burkini في آب 2016 ممّا أثار ردود فعل كثيرة بين مؤيد ومعارض.

ب- في بلجيكا

دخل قانون حظر النقاب لكامل الوجه حيز التنفيذ في بلجيكا في تموز 2011. وفي ك1 2012، رفضت المحكمة الدستورية البلجيكية الاستئنافات في موضوع الحظر، وحكمت بأنه لا ينتهك حقوق الإنسان.[2]

ج- في إسبانيا

أعلنت مدينة برشلونة، بالإضافة الى مدينتين صغيرتين في كاتالونيا، حظر النقاب الاسلامي على كامل الوجه في بعض الأماكن العامّة كالمكاتب البلديّة، الأسواق الشعبيّة والمكتبات. ولكن، في بلدة Lleida، ألغت المحكمة الاسبانية العليا الحظر في شباط 2013 واعتبرته انتهاك للحريات الدينيّة.

د- في المملكة المتحدة

تركت للمدارس حريّة القرار في هذا المجال بالرغم من الجدل حول إمكانيّة حظر الحجاب في الأماكن العامّة. كما كان هناك استنكار عام لحظر البركيني في فرنسا.

ه- في هولندا

فشلت محاولات عديدة للأحزاب اليمينيّة لفرض الحظر.

و- في تركيا

في ت1 2013، رفعت تركيا حظر ارتداء الحجاب في المؤسسات الرسميّة، وأبقت عليه في مؤسسات القضاء، الجيش والشرطة، وذلك بعد عشرات السنين من القوانين المستمدّة من مبادئ

[1] "The Islamic veil across Europe", BBC News, 1 Jul 2014
[2] Ibid.

الدولة العلمانيّة التي فرضها مصطفى كمال، وصعود التيارات الاسلاميّة، ووصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم بتأييد شعبي كبير. ممّا يؤكّد على أنّ التغيير الديموقراطي لا بدّ أن يحصل من القاعدة الى القمّة وليس بالعكس، فلا بدّ للقوانين المجتمعيّة أن تعود لتتحكّم بالقوانين على صعيد الدّولة ولو بعد سنوات وعقود، وأنّ الدّولة العلمانيّة تبدأ بمسار العلمنة من تحت الى فوق.

ز- في إيطاليا

قامت عدّة بلدات بمنع الحجاب الذي يغطّي الوجه وخصوصاً في شمال إيطاليا حيث ينتشر العداء للمهاجرين بشكل أكبر.

ح- في الدانمارك

سنة 2008 مُنع القضاة من ارتداء الشعارات الدينيّة في المحاكم بما فيها الحجاب، الصليب، وغيرها...
كما قامت صحيفة دانماركيّة برسم النبي محمد (صلعم) بشكل كاريكاتوري مما أشعل احتجاجات في العالم الاسلامي[1].

ط- في ألمانيا

هناك حظر على ارتداء الحجاب من قبل المدرّسات في المدارس في حوالي نصف الولايات الألمانيّة ال16.[2] وفي ك1 2016، قالت المستشارة ميركل بأنه يجب منع الBurka خلال حملتها للترشح لولاية رابعة. ويأتي هذا التطور مع ازدياد شعبية اليمين المتطرف في البلاد على حساب شعبيّتها.[3]

ي- في روسيا

تمّ منع الحجاب في منطقة Stavropol، وقامت المحكمة العليا بدعم القرار سنة 2013. أمّا في الشيشان فتمّ تحدّي القرار سنة 2007 وفُرض الحجاب في المباني الحكوميّة. كما دعم الرئيس Kadyrov قيام الرجال بإطلاق الPaintball على النساء اللواتي لا يلتزمن باللباس.[4]

ك- في سويسرا

في أيلول 2013، صوّت 65% من المقترعين لصالح منع الحجاب في منطقة Ticino الناطقة باللغة الإيطاليّة.

ل- في بلغاريا

تمّ إقرار منع الحجاب في أيلول 2016.

وما زالت القضايا المتعلّقة بالمظاهر الدينيّة تثير الجدل في البرلمانات والشوارع الأوروبية، لكن أيّة قرارات بهذا الشأن لابد أن تستند الى معايير العدالة بين الطوائف والجماعات، احترام حقوق الانسان، واحترام ثقافة الشعوب. فـ"الدولة الاسلامية" تقوم باستغلال الممارسات المعادية للدين الاسلامي لتأليب مؤيديها ضدّ الدول الغربية وحثّهم على القيام بأعمال إرهابية.
وفي إطار حرية الأديان ومكافحة الارهاب، لا بدّ من التوقّف عند الأنموذج الثقافي الذي يمكن أن

---

[1] "The Islamic veil across Europe", op.cit.
[2] Ibid.
[3] Lizzie Dearden, "Burqa bans: After Angela Merkel calls for prohibition on full veils, what is the situation in other European countries, **in The Independent,** 6 Dec 2016
[4] "The Islamic veil across Europe", op.cit.

يشكّله لبنان، من خلال "معادلة البقاء"، المرتكزة على تنوّع الطوائف الدينية، ودعمها للجيش في مكافحة إرهاب داعش وغيرها، ورفض وجود بيئة حاضنة للارهابيين، من خلال تعاون جميع المواطنين مع الأجهزة الأمنية.

بند ثاني: مواجهة "الدولة الاسلامية" عبر التعاون مع المجتمعات الاسلامية في الدول الغربية

بعد أن استعرضنا بشكل سريع سياسات بعض الدّول في مكافحة التطرّف والارهاب، لا بدّ أن نتطرّق لتعامل الأجهزة الأمنيّة مع المواطنين، وهي نقطة شائكة ومحوريّة. ففي عالم اليوم، لم يعد عمل الأجهزة الأمنية في مكافحة الارهاب يقتصر على ملاحقة المجرمين وسوقهم الى العدالة، بل توسّعت مهامهم لتشمل سياسات استباقيّة تركّز على العلاقة الحسنة مع المجتمعات المحليّة والتنسيق مع الفاعلين الجدد، لاستمالة الناس في "السباق" مع المنظمات الارهابية ذات الفكر عبر الوطني وفي طليعتها "الدولة الاسلامية" للوصول الى عقول وقلوب الأفراد.
فمن الضروري أن تميّز الأجهزة الأمنية في مكافحتها للارهاب بين الارهابيين، المشتبه بهم، والأبرياء، وألّا يتمّ استغلال مكافحة الارهاب كذريعة للقضاء على المعارضة. وقد نبّه بان كي مون لهذا الأمر قائلاً بأن المتطرّفين يحرّضون على هذه الممارسات عن عمد، ويجب ألّا نقع في هذا الفخّ.[1]

أولاً: الشرطة المجتمعيّة بمواجهة "الدولة الاسلاميّة"

بعد الاعتداءات المتكرّرة "للدولة الاسلاميّة" في أوروبا، نلاحظ من خلال متابعة آراء الأمنيين وجود تيّارَين لمقاربة موضوع التعديلات الواجب إدخالها على عمل الأجهزة الأمنيّة. يتمثّل الأول بالاتّجاه الى تعديلات تسمح بحريّة عمل أكبر،على حساب القوانين والأعراف التي تحفظ حقوق الانسان، وخصوصيّات المجتمعات، فيما يتّجه الثاني الى التّعاون مع المجتمعات المحليّة عن طريق ما يعرف "بالشرطة المجتمعيّة"، أو الشَّراكة بين الشرطة والعامّة. وتعرّف "منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا" الشرطة المجتمعيّة[2] بأنها "فلسفة واستراتيجية تنظيمية، تعزز جهداً تعاونياً قائماً على الشراكة، بين الشرطة والمجتمع، من أجل أن يتمّ وبشكل أكثر فعالية وكفاءة، تحديد، منع، وحل مشاكل الجريمة، الخوف من الجريمة، قضايا السلامة والأمن الجسدي، الفوضى الاجتماعية، وتدهور الوضع في المحيط، في سبيل تحسين نوعية حياة الجميع".
ومن الضروري التمييز بين الشرطة المجتمعيّة وبين عمليّات مكافحة الارهاب، بالرغم من ضرورة التعاون وتبادل المعلومات بين الاثنين، وبالرغم من إمكانيّة تطبيق فلسفة الشرطة المجتمعية في عمليّات مكافحة الإرهاب.[3]

لقد أثبتت التجربة أن تعامل الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة مع الناس في مجتمع ما بشكل عنيف، وعلى أساس أنّ الجميع "إرهابيّون حتّى إثبات العكس" له ارتداد سلبيّ خطير على مكافحة الارهاب، إذ إنّه يخدم حجّة "الدّولة الاسلاميّة" ويدفع بالعديد من الشبّان المتحمّسين الى الالتحاق بها، علماً أنّ قسماً كبيراً منهم ما كان ليقوم بذلك لولا الممارسات العنيفة السّابقة الذّكر. وربّما تكون تجربة الجيش الأميركي وحلفائه في العراق المثل الأكبر على هذه الفكرة، إذ إنّ التّعاطي مع المواطنين العراقيّين الأبرياء على أنّهم يتعاونون مع المجموعات الارهابيّة، أدّى الى

[1] Washington Summit, Preventing violent extremism, promoting human rights go hand-in-hand, Ban tells Washington Summit, op.cit.
[2] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 76
[3] Ibid.

التحاق الآلاف من الشّبان فعلاً بتلك المجموعات. وقد قامت القوى المسلّحة الأميركيّة بتعديلات عديدة على مناهج التّدريب والعقيدة العسكريّة تجنّباً لهذه الممارسات في المستقبل، ترتكز على فكرة "كسب القلوب والعقول" Winning hearts and minds، كما تمّ تعميم كتب على العسكريّين، تتحدّث عن جرائم ارتكبها جنود أميركيّون في العراق، ككتاب:
Black Hearts: One Platoon's Descent Into Madness in Iraq's Triangle of "Death" الذي يتحدّث عن قيام مجموعة من الجنود باغتصاب فتاة قاصر وقتلها مع افراد عائلتها.
هذا الوعي لدى الجيش الأميركي لأخطاء الماضي وضرورة زيادة احترام حقوق الانسان لدى التّعامل مع مجتمعات يُشتبه بإيوائها إرهابيّين، قابله وعي لدى الأجهزة الأمنيّة الأوروبيّة لهذا الموضوع، من هنا، حاولت هذه الدّول استقبال أعداد متزايدة من اللاجئين بالرغم من كون هذه القرارات غير شعبيّة، وقد أدّى، في ألمانيا مثلاً، الى تراجع شعبيّة الحزب الحاكم، الحزب الديموقراطي المسيحي، لصالح حركات متشددّة كالحزب البديل لألمانيا The Alternative for *Germany (AFD)* المعادي للمسلمين.
فيما قامت دول أمثال كندا بتمارين مشتركة بين المجتمع المحلّي والسكان في سبيل التوعية حول دور الشرطة في مكافحة الارهاب واحترام حقوق الانسان.[1]

كما توضح منظمة الأمن والتعاون في أوروربا كيفية تطبيق الشرطة المجتمعيّة بشكل يساعد على مكافحة الارهاب، وخصوصاً لناحية مكافحة التّجنيد، والحقيقة أنّ هذه المقاربة تنطبق بشكل كبير على الخطوات الواجب اتّباعها لناحية علاقة الشرطة بالمجتمعات التي تعتبر نفسها مهمّشة، في مواجهة استراتيجيّة "الدولة الاسلاميّة". من هنا أردنا التطرق الى نقاطها الأساسية.
فعندما تطبّق الشرطة المجتمعية بشكل ديموقراطي، يمكن أن تساهم في مكافحة الارهاب بالطرق التالية:[2]

- **تثبيت احترام الشرطة لحقوق الإنسان وسيادة القانون:**

يمكن أن تساعد الشرطة المجتمعية على الحد من الانتهاكات المحتملة لحقوق الانسان وتقويض سيادة القانون من قبل جهاز الشرطة أو بعض عناصر الشرطة، الأمر الذي يؤجج الشعور بالظلم والعزلة لدى شرائح معينة من السكان. يستتبع ذلك أيضاً تزويد عناصر الشرطة بالمعرفة الضروريّة، السلوك والمهارات لحماية حقوق الإنسان خلال مزاولة العمل.

- **تحسين تصوّر العامة لتفاعلهم مع الشرطة.**

ثقة الجمهور في الشرطة ليست النتيجة المرجوة من الشرطة المجتمعية فقط، بل شرطاً مسبقاً لنجاحها.

- **تحسين التواصل مع الجمهور حول مكافحة الإرهاب.**
- **زيادة اليقظة العامة والقدرة على الصمود.**
- **تعزيز فهم الشرطة للمجتمعات كأساس للتشارك والتعاون معها بشكل أفضل.**

إنّ إبقاء عناصر الشرطة في مراكزهم لفترة طويلة يساعدهم على فهم هذه المجتمعات وبناء الثقة معها.

- **المساعدة على تحديد ومعالجة القضايا المتعلّقة بسلامة المجتمع والشكاوى.**

غالباً ما ترتبط الأسباب التي تدفع الناس الى التطرف والعنف بالمظالم، الحقيقيّة أو المُتَصَوَّرة، بما في ذلك انتهاكات حقوقهم وتجاربهم مع التمييز، والسياسات المثيرة للجدل. يساعد الاشتراك مع المجتمع المحلي الشرطة على معالجة هذه المظالم والتأثير على الأفراد الذين يمكن أن يتمّ

---

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approachop.cit., P 99
[2] Ibid., P 85

تجنيدهم. وفي حال لم تكن الحلول من ضمن صلاحيّات الأجهزة الأمنيّة، يمكن أن توجّه هذه الأخيرة السكان الى المراجع المختصة.

- **تسهيل تحديد الحالات في الوقت المناسب وإحالة الحالات الحرجة.**

الاستجابة للحالات الحرجة الناشئة، التي لديها القدرة على التصعيد نحو العنف بالاستناد الى وقائع ملموسة.

- **تحسين العلاقات بين الشرطة والأفراد والجماعات، الذين كان من الصعب الوصول اليهم أو لم يتم التوجه اليهم.**

إنّ معرفة المجتمع المحلّي، والتعاون مع شركاء في هذا المجتمع على أساس الثقة، يساعد على التوجّه الى الأفراد والجماعات المهمّشة التي قد تكون عرضة للتجنيد الارهابي.

وتكمن أهميّة برامج الشرطة المجتمعيّة في عدّة نقاط، أبرزها:

- تحديد الحالات الحرجة في مرحلة مبكرة في المجتمعات المحلية وإحالتها إلى الشّركاء المعنيين.
- إيصال المعلومات والرسائل الأساسية للجمهور، لتبديد المفاهيم الخاطئة والشائعات.
- بناء الثقة والاحترام المتبادل كأساس لمزيد من التعاون.[1]

على الشرطة فهم حاجات ومخاوف كلّ مجتمع قبل التوجّه اليه، وعدم إصدار أحكام مسبقة أو افتراضات قد تكون خاطئة، حول مشاكل وطريقة تفكير أعضاء المجتمع، بناءً على دينهم أو عرقهم أو أصولهم. فهذه الهواجس والمخاوف تختلف من مجتمع محليّ لآخر خصوصاً لناحية مكافحة الارهاب والتّجنيد الارهابي.

ثانياً: مكافحة إرهاب "الدولة الاسلامية" من خلال التوجه للمجتمع

عند تعامل الأجهزة الأمنيّة مع مختلف المجتمعات، من الضروري أن ينتبه القادة الأمنيّون الى عدم الإيحاء بأنّ مجموعة معيّنة من السكّان قيد المراقبة أكثر من غيرها، أو أنّ طائفة معيّنة متهّمة بالارهاب، ممّا قد يكون له ارتدادات عكسيّة، كونه يخدم وجهة نظر الارهابيّين، وخصوصاً "الدولة الاسلاميّة" التي تنشر أفكاراً مستندةً على وجود مظالم بحقّ المسلمين.

كما يجب الانتباه الى عدم الظهور بمظهر الدّاعم لفئة معيّنة على حساب أخرى، أو طائفة معيّنة على حساب أخرى كونه يؤدّي الى النتائج السابق ذكرها.

على سبيل المثال، سنة 2012، تبيّن لوسائل إعلام عدّة أنّ شرطة New York كانت ولسنوات عديدة تُرسل عناصر الى المساجد والمنظمات الطلّابيّة وحتّى المقاهي والمطاعم التي يتردّد إليها سكّان من أصول شرق أوسطيّة وإسلاميّة، من أجل التنصّت على الأحاديث التي تحصل في تلك الأماكن، دون معلومات مسبقة عن إمكانيّة وجود مشبوهين. وقد أثار الموضوع سخط منظّمات حقوق الانسان، والسكّان[2] الذين اعتبروا أنفسهم مستهدفين دون وجه حقّ.

من هنا، من الضروري أن تحترم جهود مكافحة الارهاب حقوق الانسان، وترسيخ معايير حقوق الإنسان في عمل الشرطة ضد الإرهاب، عن طريق[3]:

- **التدريب في مجال حقوق الانسان.**
- **اختبار امتثال الاجراءات لحقوق الانسان.**

---

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 127

[2] Colin Moynihan, "A New York City Settlement on Surveillance of Muslims, **In The New Yorker**, 7 Jan 2016"

[3] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approachop.cit., PP 100-102

- **تخصيص مستشارين في حقوق الانسان (مع عناصر مكافحة الارهاب).**
- **التقييم:** حول امتثال الاجراءات لمبادئ حقوق الانسان.
- **تقييم التأثير على المجتمع المحلي:** من الأفضل أن يتمّ تقييم تأثير إجراءات مكافحة الارهاب على مجتمع ما بإشراك فاعلين من هذا المجتمع.
- **أن تفرض إجراءات القيادة إبقاء سجلّات بشكل دقيق لجميع العمليات.**
- **وضع آليات قوية للرقابة والمساءلة.**

إذاً، تكتسب علاقة الأجهزة الأمنيّة بالمجتمعات المحليّة أهميّة قصوى في العمل على مكافحة التطرف بشكل عام، و"الدولة الاسلاميّة" بشكل خاص. وأصبح من الضروري أن تأخذ الدّول بعين الاعتبار النقاط السابق ذكرها وتعميمها لتصحيح الخلل بين المجتمعات والشرطة، سيّما وأن هذه الأخيرة تشكّل صلة الوصل الأولى بين المواطن والدولة.

ثالثاً: الادارة الدولية واستقطاب الشباب المسلم

يُقَسّم الداعية الاسلامي المصري فاضل سليمان الإسلاميين الى فئتين: "فئة تريد أن تحقق أهدافها بالوسائل السلمية، وثانية من خلال العنف. الشباب ينضم الى الفئة الناجحة".[1]
وتتقاطع أقوال سليمان مع إفادات العشرات من المقاتلين الذين انضمّوا الى "الدولة الاسلاميّة" خلال السنوات الماضية، والذين يقولون بأنهم التحقوا بهذا التنظيم دون سواه كونه يوحي بالقوّة والفوز. من هنا، تظهر أهميّة الإدارة الدّوليّة في استقطاب الشباب الى المربّع السلمي، وإقناعه بأن التنظيم الارهابيّ خاسر لا محالة، من خلال وسائل لا تملكها الدول بالضرورة، كالإعلام، مواقع التواصل، المنظّمات غير الحكوميّة وغيرها.
استعانت عدة دول اسكندنافية بسليمان للتعامل مع الشبان الذين هاجروا للقتال في سوريا في حال قرروا العودة "فكان الحل بالنسبة اليه إرسال وفود الى المطار لاستقبالهم بالورود لأن ذلك يؤدي الى عدم نقلهم العنف الى بلدهم، أما اذا اعتقلوا وتم تعذيبهم فنكون حينها قد صنعنا مجرماً رسمياً. فكل حادثة ستؤدي الى تجييش أكبر ضد الاسلام وتصبّ في مصلحة المتطرفين غير المسلمين، ما يزيد من التطرف وسط المسلمين".
وقامت عدّة دول بمبادرات تجاه الشباب، بالتعاون مع فاعلين مختلفين من جمعيات ومنظمات غير حكومية وأفراد، يمكن الاستفادة منها وتطويرها، وهي تزيد ثقة الشباب بالدّول التي يعيشون فيها أو يحملون جنسيّتها، وتخفّف من شعورهم بالعزلة، التّهميش، أو الاستهداف. فعلى سبيل المثال، قامت الشّرطة السّويديّة بعقد محادثات طوعيّة مع الأفراد، وبالأخص المراهقين، الذين هم عرضة للانجرار نحو الأنشطة المخلّة بالأمن، على ألّا يكونوا من المشتبه بهم. وهذا جزء من العمل الوقائي. كما قد يشارك الأهل والأقرباء بهذه الأحاديث.
وقامت **الشّرطة النروجيّة** سنة 2003 بمحادثات مع منظّمة يمينيّة متطرّفة كان من المحتمل أن تتحوّل الى منظّمة عنيفة، من أجل توعيّة الشباب الى مخاطر الانضمام الى منظّمات مشابهة. فقام أكثر من نصف الشباب بترك هذه المنظّمة. كما قامت شرطة الخيالة الكندية الملكية ببرنامج التوعية للشباب حول الأمن القومي، بسبب التخوّف من ظاهرة العنف السياسي لدى الشباب.[2]
واليوم، تحتاج معظم الدّول الى سياسات مشابهة، لتوعية الشّباب حول مخاطرالانضمام الى المنظّمات المتطرّفة، وكيفيّة استغلال هذه المنظّمات لهم، لتجنيدهم لأعمال إرهابيّة أو أنشطة داعمة للارهاب. ويقوم هذا النوع من البرامج بنشر وجهة نصر مناهضة للأفكار التي تنشرها

[1] محمد نمر، "داعية اسلامي يتحدّث الى النهار عن الاسلام وحرية التعبير"، **في النهار**، 18 شباط 2015،ص4
[2] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 136

"الدولة الاسلاميّة" من أجل تكذيب ما تبثّه من تفسيرات غير صحيحة للدين الاسلامي. ولا بدّ من الاستعانة برجال دين من أجل تكذيب هذه الأفكار المتطرّفة ونشر الأفكار الحقيقيّة للأديان السّماويّة.

ومن الأمثلة المهمّة أيضاً على برامج التعاون بين الدّولة والمجتمعات المحليّة، برنامج **Schnittmengen**، وهو تعاون بين المركز الاسلامي وشرطة منطقة Gütersloh في ألمانيا، أطلقته وزارة الداخليّة الفدراليّة. يهدف البرنامج الى رفع مستوى الوعي من خطر "التعصّب العنيف والتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب" Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism (*VERLT*)، وتحديد الأمثلة الناجحة للشراكات بين المجتمعات الإسلامية والسلطات الأمنية، وتشجيع وتقديم الدعم المالي لتطوير مشاريع أخرى يقودها المجتمع.

يتوجه البرنامج بشكل خاص الى الشباب بين 15 و 25 سنة. ويهدف إلى رفع وعيهم حول العنف، لتسليط الضوء على كونهم يتشاركون احتياجات وتطلعات مع بقية أفراد المجتمع، تعزيز السلوك المتسامح والشعور بالانتماء للمجتمع بين المشاركين، وذلك لتحسين تطلّعاتهم نحو الأجهزة الأمنية والسلطات الأخرى من خلال التفاعل الإيجابي.[1]

وبحسب منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا، يمكن أن تشمل المقاربات تجاه الشباب الأمور التالية:[2]

- تقديم عناصر الشرطة تدريباً للشباب يشمل الرياضة والفنّ وغيرها من الأنشطة التي تؤمّن التواصل والتفاعل وتروّج لوسائل التعبير السلمي.
- تقديم عناصر الشرطة نصائح للوقاية من الإرهاب كجزء من مبادرات التوعية العامة لتوجيه الشباب حول بقائهم بأمان.
- وجود الشرطة على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل التواصل مع الشباب، وإجراء حوار مثمر حول الأحداث المثيرة للجدل.

وعلى الإدارة الدولية تعميم تجربة بعض الدول التي ذكرناها، وخلق الأجواء المناسبة للتعاون بين الدول، الجمعيات، المنظمات غير الحكومية، الأفراد ورجال الدين، لاستقطاب الشباب الى المربّع السلمي، وتعميم ثقافة التسامح، لقطع الطريق على "الدولة الاسلامية" وغيرها من المنظمات عبر الوطنية التي قد تظهر بعدها وتحاول تجنيد الشباب للقيام بأعمال إرهابية.

رابعاً: عزل المتطرّفين ودعم الاسلام المعتدل

ربما تكون الطريقة الأكثر فعالية لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابع التّطويع للجهاديّين هي العمل بجد لعزل الإرهابيين عن الفئة المستهدفة التي يبغون تطويعها، وذلك بالتأكيد على أنّ الإرهابيين لا يمثّلون الإسلام وتركيز الجهود بشكل فرديّ على الأفراد الذين يرتكبون الإرهاب فعلاً ويسهّلونه، وملاحقتهم، مع أقلّ قدر ممكن من الأضرار الجانبية. بالإضافة الى بناء تحالفات قويّة في العالم الإسلامي.[3]

ضرورة تعاون الإدارة الدولية مع رجال الدين

عرفت أوروبا في السنوات السابقة حركة اجتماعيّة شبابيّة مناهضة لرجال الدين من مختلف

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., PP 147-148

[2] Ibid., P 138

[3] Susan Hasler, op.cit.

الطوائف. وقد أثارت هذه النزعة سخط الشباب المتديّن: منهم الشباب المسلم، ومنهم الشباب المسيحي اليميني الذي اتّجه الى التكتّل من جديد.
وبات من الضروري تعاون الدّول، الأجهزة الأمنيّة، ومختلف الفاعلين مع المنظّمات الدينيّة ورجال الدّين وألّا تتوجّه جهود مكافحة الارهاب ضدّ طائفة دينيّة معيّنة أو معتقدات معيّنة، ممّا يخدم جهود "الدولة الاسلاميّة" للتجنيد والحصول على الدّعم المادي والمعنوي. وقد وعت عدّة دول علمانيّة لضرورة قيام هذا التعاون، كما ذكرنا سابقاً.
وتحتاج الأجهزة الأمنية للتعامل مع القادة الدينيين والمنظمات الدينية لعدة أسباب[1]، منها:

- يمكن أن يوفّروا تقييماً مهمّاً لتأثير تدابير مكافحة الإرهاب على مجتمعاتهم ونظرة هذا المجتمع إليها.
- يمكن أن يساعدوا أجهزة إنفاذ القانون على فهم أفضل لمجتمعاتهم وتكييف مبادراتهم مع المجتمع.
- يمكن أن يكونوا على بيّنة من وجود أفراد أو مواد داخل المجتمع، توفّر وجهات نظر لتبرير الإرهاب.
- يمكن أن تساعد وجهات نظرهم الأجهزة الأمنيّة على تقييم ما إذا كانت الرّوايات التي تبرر الإرهاب تحقّق تقدّماً مع أشخاص معينين.
- قد يكونوا في وضع أفضل لتحدّي بعض جوانب الرّوايات التي يستخدمها الإرهابيون لتبرير الإرهاب بشكل استباقي وفعّال.

ومن الضروري قبل كلّ شيء أن تعمل السّلطات السياسيّة بشكل عام والأجهزة الأمنيّة بشكل خاص على بناء الثّقة مع القيادات الدّينيّة، واحترام خصوصيّاتها، كما الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات والخلافات الموجودة بين المذاهب أو داخل المذهب الواحد بعض الأحيان. وأن توضح السّلطة بأنها لا تحمّل طائفة أو ديناً مسؤوليّة انتشار التطرّف والارهاب.
كما أنّه يجب التعاون مع القادة الدّينيّين الذين يتمتّعون بنوع من الشّرعيّة والتّأييد داخل مجتمعاتهم، إذ إنّ بعض القادة قد لا يمثّلون هذه المجتمعات بسبب خلافات مع القاعدة الشّعبيّة، وبالتالي فإنّ اختيار السلطة السياسية والأجهزة الأمنيّة للقادة الدّينيّين الذين سيتمّ التعاون معهم بشكل خاطئ، قد يؤدّي الى نتائج عكسيّة، كنفور قسم كبير من أعضاء هذا المجتمع، أو زيادة التطرف وبالتالي العنف.
وسبق أن فوّتت الدّول الغربيّة –وخصوصاً الولايات المتّحدة – فرصة مهمّة بعد تحقيق نجاح في استهداف قيادات القاعدة حول العالم وتفكيك قسم كبير من شبكاتها. فهذا العمل الأمني كان يجب أن يُستكمل بجهود سياسيّة داعمة للمسلمين المعتدلين حول العالم، لمساعدتهم على عزل المتطرّفين. لكنّ هذا الاتجاه يتطلّب التزاماً أميركيّاً بالسّلام في الشّرق الأوسط.[2] واليوم، بات من الضّروري القيام بخطوات في هذا الاتّجاه، اذ أنّ العالم بحاجة لدعم رجال الدّين لنشر الصورة الحقيقيّة عن الأديان السماويّة.

<u>خامساً: إبتعاد الإدارة الدولية عن التسويق لمعلومات غير دقيقة أساسي في المواجهة</u>

قامت الولايات المتحدة بحملات إعلاميّة ضدّ قادة الجهاد في العراق تمهيداً للتدخل العسكري الأميركي.
لكنّ ما لم يكن بالحسبان هو أن تؤدّي هذه الحملات الى تعاطف "جهاديّ" مع هذه القيادات، وفي طليعتها أبو مصعب الزرقاوي. فعندما قام Colin Powell بتقديم الزّرقاوي للعالم كرجل

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 146
[2] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 70

القاعدة في العراق، أصبح هذا الأخير بسرعة "نجم الجهاد" وبدأت العديد من الجهات حول العالم بتمويله[1]، كما تمّ ربط الزّرقاوي والقاعدة بالرّئيس السّابق صدّام حسين وأسلحة الدّمار الشّامل – التي لم يتمّ العثور عليها. فسنة 2003، قال Colin Powell خلال خطاب في الأمم المتّحدة أنّ الزّرقاوي هو صلة الوصل بين القاعدة وصدّام حسين، وتبيّن لاحقاً أنّ علاقة الزّرقاوي بالقاعدة في تلك الفترة كانت ضعيفة، وعلاقة حسين بالقاعدة لم تكن موجودة لكنّ النتيجة أتت عكسيّة: فقد بدأ الزّرقاوي على الأثر بتلقّي الدّعم المادي والمعنوي والمقاتلين من المتطرّفين حول العالم عبر الحدود السّوريّة.[2] ومع سقوط حسين وعزل عناصر حزب البعث، بدأوا بالالتحاق بالمتطرّفين بهدف الانتقام والحصول على المال. كما أنّ اجتياح العراق سنة 2003 بسبب الاتّهامات بعلاقة العراق بالقاعدة وحيازة أسلحة الدّمار الشّامل أدّى الى نوع من العداء العام ضدّ الولايات المتّحدة في الشّرق الأوسط.[3]

وقد قال رئيس الوزراء البريطاني السّابق "طوني بلير" في مقابلة سنة 2015: "إنني أعتذر لكون المعلومات الأمنيّة التي حصلنا عليها كانت خاطئة، فبالرّغم من استعماله [صدّام حسين] الأسلحة الكيميائيّة ضدّ شعبه وضدّ آخرين على نطاق واسع، لم يكن البرنامج الذي اعتقدنا بوجوده، موجوداً بهذا الشّكل."[4] كما اعتذر "بلير" عن الخطأ بعدم فهم ما سيحصل بعد الإطاحة بحكم صدّام حسين. وقال صراحة أنّ اجتياح العراق سنة 2003 كان السّبب الرئيس في ظهور "داعش".[5]

فالاطاحة بالنّظام العراقي دون خطّة واضحة كان أحد أسباب الحرب الطّائفيّة في العراق، التي أدّت بدورها الى تقوية القاعدة ثمّ "الدّولة الاسلاميّة" بعد أن قتل عشرات الآلاف من العراقيّين، بالاضافة الى أكثر من 4000 جندي أميركي، و179 بريطاني.[6] وبعد سقوط صدّام حسين، بدأ الضبّاط والعسكريّون المقرّبون منه – والذين كانوا بعيدين عن الانتماءات الطّائفيّة – بالالتحاق بالقاعدة، وليس العكس.

إنّ التّسويق لمعلومات غير دقيقة واتّهامات غير مبنيّة على أدلّة ملموسة في مجال الارهاب غالباً ما يؤدّي الى تحويل الإدراك الى حقيقة Perception becomes reality. فعلى سبيل المثال، قد يتمّ اتّهام شخص بالارهاب – دون الاستناد على مفهوم واضح للارهاب – ويتلقّى معاملة سيّئة من رجال الأمن، كالضّرب والتّعذيب، وفي النّهاية يتحوّل من شخص بريء الى شخص يسعى للانتقام من رجال الأمن، أي الى إرهابي بحسب المفهوم الغامض نفسه الذي أدّى الى توقيفه بالأساس.

من هنا، بات من الضّروري ألّا تقع الجهات الرّسمية – وعلى رأسها الدّول – في الأخطاء نفسها فتنشر معلومات غير دقيقة تتحوّل بسبب هذا النّشر الى حقيقة، وتخلق الدّول منظّمات إرهابيّة أو تقوّيها بسبب الادراكات الخاطئة، عن قصد أو عن غير قصد.

فبالعودة الى المثل العراقي، استخدمت ادارة الرّئيس بوش مفهوماً واسعاً للارهاب كتبرير لإعطاء أولويّة للحملة ضدّ الرئيس صدّام حسين، متجاهلة العداء الايديولوجي للعراق تجاه القاعدة، وعداء القاعدة تجاه نظام حسين.[7]

---

[1] Loretta Napoleoni, op.cit., P 93

[2] Jim Frederick, op.cit., P 45

[3] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., PP 66-67

[4] Jethro Mullen, "Tony Blair says he's sorry for Iraq War "mistakes," but not for ousting Saddam", CNN, 25 Oct 2015

[5] Ibid.

[6] Ibid.

[7] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 68

من هنا، على الإدارة الدولية الاستفادة من العبر السابقة، والأخطاء التي قامت بها دول وأجهزة أمنية عديدة، خصوصاً وأن مواجهة الارهاب عبر الوطني أدقّ من التعاطي مع الارهاب الدولي، بسبب تأثير "الدولة الاسلامية" على الأفراد بشكل مباشر.

سادساً: التعاون بين الدول يشكّل أساس المواجهة

تشدد الأمم المتحدة في جميع قراراتها المتعلقة بمكافحة الارهاب على ضرورة تعاون الدول في هذا الشأن. وفي اجتماع مجلس الأمن في 17 كانون الأول 2015 لاقرار القرار رقم 2253 الهادف الى مكافحة تمويل داعش، تمّ إعلان التالي:

تدرك الأمم المتحدة أهمية تبادل المعلومات داخل الحكومات وبينها لمواجهة تمويل الإرهاب بفعالية ، وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة ممارسة اليقظة بشأن المعاملات المالية ذات الصلة، وتحسين القدرات على تبادل المعلومات والممارسات داخل الحكومات وبينها من خلال سلطات وقنوات متعددة، بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون، الاستخبارات، أجهزة الأمن، ووحدات الاستخبارات المالية، كما تدعو الدول الأعضاء لتحسين التكامل والاستفادة من الاستخبارات المالية مع أنواع أخرى من المعلومات المتاحة للحكومات الوطنية، لمواجهة أكثر فعالية لتهديدات تمويل الإرهاب التي تمثلها داعش وتنظيم القاعدة، وما يرتبط بهما من أفراد، جماعات، مشاريع وكيانات.

إذاً، تنطلق مكافحة "الدولة الاسلاميّة" على مستوى الدول، من التعاون وتبادل المعلومات والخبرات. فإذا كان التحدّي عبر وطني، لا يمكن لدولة واحدة أن تعالج الأزمة بإقفال حدودها وعزل نفسها عن باقي الدول التي تعاني من المشاكل نفسها. فالأفكار عبر الوطنيّة لا تعرف ولا تعترف بحدود جغرافيّة، ولا تكترث لأعداد وتجهيزات حرّاس الحدود.

وعلى الدّول أن تقوم بإجراءات ونشاطات عديدة من ضمن الإدارة الدولية لهذا التحدّي الأمني، تبدأ بوجود نيّة فعليّة بإيقاف الحروب بالوكالة، ودعم التنظيمات المسلّحة والتنظيمات المضادّة التي يمكن أن تتحوّل الى أدوات لزيادة التطرّف والارهاب، وتغذية "الدولة الاسلاميّة". فقد تبيّن أن هذه الأخيرة استفادت من التناقضات في سياسات الدول الكبرى ودول المنطقة للحصول على المساعدات المالية والبشريّة كما سبق وذكرنا.

كما يتوجّب على الدّول القيام بتعديلات وإجراءات داخليّة لمكافحة التطرف المؤدي الى الارهاب، والذي بات يؤدّي الى التحاق الشباب "بالدولة الاسلاميّة":

- المشاركة السياسية وضمان وصول المواطنين بشكل عادل الى المناصب والمراكز والموارد.
- التنمية، خصوصاً في المناطق والمجتمعات التي تعاني من حرمان مزمن.
- الحفاظ على خصوصيّة الأديان من جهة، والانتباه لعدم تعارض هذه الخصوصيّة مع مبادئ الدّولة العلمانيّة من جهة أخرى، بشكل يؤجج الأحقاد ضدّ المتديّنين.
- إشراك رجال الدين في القرارات والقوانين التي ترعى تنظيم الأمور الداخليّة المتعلّقة بالصلاة والعبادة.
- تعامل الأجهزة الأمنيّة مع المواطنين باحترام ووفق القوانين التي ترعى حقوق الانسان.
- تفعيل الشرطة المجتمعيّة.
- التنسيق مع المجتمعات المحليّة.
- استقطاب الشباب الى "المربّع السلمي"، عن طريق حملات توعية خصوصاً على شبكة الانترنت، بمشاركة رجال دين وأخصّائيين في علم النفس. ويمكن أن تستند هذه الحملات على البرامج التي أجريت في دول أوروبية عديدة.
- إعادة تأهيل الأفراد الذين حاولوا الالتحاق بتنظيم "الدولة الاسلاميّة" ثمّ عدلوا عن رأيهم، أو عادوا الى دولهم بعد أن رأوا أن ما يحصل على أرض الواقع مختلف عن

بروباغندا التنظيم الارهابي. فيمكن أن يساهم هؤلاء الأفراد في البروباغندا المضادّة في سبيل عزل التطرف.

القسم الثالث: مواجهة الفاعلين الجدد لـ"الدولة الاسلامية" في ظل الإدارة الدولية

بعد أن تناولنا الأهمية الأمنية للإدارة الدوليّة بشكل عام، خصوصاً بما يخصّ المضامين الجديدة للأمن، وتطوّر الارهاب وصولاً الى الارهاب عبر الوطني، وبعد أن تبيّن لنا أهميّة الإدارة الدّوليّة في مكافحة التطرف، و"الدولة الاسلاميّة" بشكل خاص، سنحاول وضع إطار عام لعمل الإدارة الدّوليّة بهذا الاتّجاه، مركّزين على مدى الوعي لهذه النقاط على الصعيدين الدولي والمحلّي، الخطوات والمواقف التي صدرت دعماً لهذا التوجّه، والخطوات التي نعتقد أنّ دعمها سيساهم في مكافحة "الدولة الاسلاميّة" أو أيّ تنظيم مشابه قد يظهر في المستقبل القريب والبعيد كنتيجة للأسباب التي تناولناها في هذه الرسالة.

الفقرة الأولى: الأطر العامّة للمواجهة عن طريق الإدارة الدولية

ليس كلّ من هو متطرّف إرهابيّاً بالضرورة، لكنّ كلّ إرهابي هو متطرّف بالأساس.

إنّ الضربات العسكرية للتنظيم الإرهابي تقضي على بعض الإرهابيين لكنّ معالجة الاسباب بعمق تتطلب إدارة دوليّة بشكل أوسع. فما هي الخطوات التي تمّت حتى الآن وما هي الخطوات المطلوبة؟

بند أوّل: الطابع السياسي- الاجتماعي والثقافي لجهد الإدارة الدولّية

بحسب نائب وزير الخزانة الأميركية لشؤون الارهاب والمخابرات الماليّة: "حتى مع تقدم الحملة العسكرية الحيوية، نعترف أنّ الحلول الوحيدة للصراعات في العراق وسوريا سياسيّة بطبيعتها. فيجب مواجهة الاديولوجيا البغيضة التي تروّجها داعش".[1]

فالتّدخّل العسكري وتدخّل "الدّول" لا يكفي، بالرغم من أهمّيته. وعلى حدّ قول رئيس الوزراء البريطاني السّابق "طوني بلير": لقد حاولنا التدخّل ونشر القوّات في العراق، حاولنا التّدخّل بدون نشر قوّات في ليبيا، وحاولنا عدم التدخلّ كليّاً بل المطالبة بتغيير النّظام في سوريا ومن غير الواضح بالرّغم من عدم نجاح سياستنا، اذا كانت السّياسات اللّاحقة قد نجحت ".[2]

ولا بدّ من ربط التدخل العسكري أو السياسي بالجهود لتحقيق الاستقرار على المستوى الدولي كما على المستوى الاقليمي. وبحسب Brzezinski: "بدون استقرار جيوسياسي جذري، إن أي جهد لتحقيق التّعاون العالمي الضّروري سيبقى ناقصاً. في الواقع، إعادة توزيع القوّة على الصّعيد الدّولي، والنّهضة السّياسيّة واسعة النّطاق، تزيد من هشاشة العلاقات الدّوليّة المعاصرة."[3]

والمواجهة لم تعد مسألة بوليسية- قضائية. مكافحة العقائد الدينية المتطرفة تتطلب سياسة واسعة ضد التطرف تعتمد على تحريك النخب ومراكز السلطة المؤثرة على الفكر لدى الشباب.

والخطاب المضاد للفكر "الجهادي" يجب أن ينطلق من أرضية تنسيق بين الفاعلين من القطاع الخاص، الجمعيات، والجهات الرسمية، من خبراء في الفكر الاسلامي، الاتصالات، علماء النفس... بهدف بثّ أفكار دينية واجتماعية مناهضة للتطرف، مع اختيار وسائل الاعلام المناسبة. هذا الجهد لا يمكن أن تضطلع به الوزارات والادارات الرسمية. علماً أن هذا الأمر

---

[1] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, "Attacking ISIL's Financial Foundation", op.cit.

[2] Jethro Mullen, "op.cit.

[3] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 1

يعتبر بمثابة ثورة في دول كفرنسا مثلاً حيث جرت العادة أن تقوم الدولة بهذه الأمور.[1]
فمواجهة الجهاد السلفي عبر الوطني مواجهة سياسية بامتياز، تعطي نتائجها القصوى في إطار الإدارة الدوليّة للتحديات الأمنية الحديثة، عن طريق تعاون بين السلطات والمؤسسات السياسية الرسمية، ومختلف الفاعلين المؤثرين في معالجة جذور الأسباب المؤدية الى التطرّف فالإرهاب.

أولاً: نتائج المواجهة العسكرية لـ"الدولة الاسلامية" تعقد الأزمة

قد تكون نتائج المواجهة العسكرية مرضية للبعض، خصوصاً لناحية استثمار الانتصارات على مقاتلي "الدولة الاسلاميّة" في السياسة. لكن على مستوى مواجهة الجهاد عبر الوطني واستمراريّة مكافحة التطرف لمنع ظهور تنظيمات مشابهة "للدولة الاسلاميّة" في المستقبل تبقى نتائج المواجهة العسكريّة، محدودة للغاية.
فهناك مبدأ قديم في العلم العسكري فحواه أنّه في الحرب بين جيش نظامي ومسلّحين غير نظاميّين: إذا لم يربح الجيش، فهو يخسر، أمّا المسلّحين، إذا لم يخسروا فهم يربحون. لذلك، فإن عامل الوقت، في أيّ عملٍ عسكريّ ضدّ "الدولة الاسلاميّة" يلعب لمصلحة هذه الأخيرة على الصعيد الاستراتيجي، وإن أضرّ الحصار بمقاتليها على الصعيدين العملاني والتكتي. بالإضافة الى ذلك، إنّ الجيوش النظاميّة بحاجة الى انتصارات كبيرة وشاملة لاستثمارها في السياسة خصوصاً مع غياب الحلول السياسية الجديّة المطروحة من قبل الحكومات الرافضة لتعميم المشاركة السياسية على نطاق واسع. أمّا الارهابيّون، فهم بحاجة الى انتصارات صغيرة لاستثمارها في الحصول على المزيد من الدعم بالمال والرجال، فيقومون بأعمال إرهابيّة فرديّة في الدول العربيّة والغربيّة كلّما ضاق عليهم الخناق، ويتمّ استثمارها للضغط على الحكومات.
وقد زادت النّقمة الشعبيّة في أوروبا على السلطات السياسية بشكل كبير، وباتت تحاول دفعها باتّجاه اتّخاذ إجراءات مشدّدة ضدّ العرب والمسلمين، وهو تماماً ما تريده "الدولة الاسلاميّة" للحصول على المزيد من الدعم. فنرى رئيس الولايات المتحدة الأميركية Donald Trump، يكاد يحصر مكافحة "الدولة الاسلاميّة" بالقصف الجوي والتضييق على المسلمين. لذلك، تبرز الحاجة الى إدارة دوليّة لهذا الملف، من قبل فاعلين لا يضعون الحسابات السياسية والانتخابيّة في سلّم الأولويّات، ويتقاسمون الضغط الكبير الذي لم تعد الحكومات قادرة على تحمّله مع سقوط عشرات الضحايا بشكل شبه يوميّ، في دول لم تعرف هذه الكوارث منذ الحرب العالميّة الثانية.
وفي هذا الإطار، مع كلّ احتفال بتحرير منطقة من العراق، يقوم مقاتلو "الدولة الاسلاميّة" باعتداءات أكثر دمويّة في مناطق مختلفة، تبرهن، للأسف، عن تمتّعهم بقدرة عالية على الحركة والمناورة بمجموعات صغيرة، والقدرة على نقل المتفجّرات بكميّات كبيرة. ففي تموز 2016، أي بعد تحرير تكريت، الرمادي والفلوجة، قامت "الدولة الاسلاميّة" باعتداء بالمتفجرات من أكبر الاعتداءات في تاريخ الحروب على أرض العراق، ذهب ضحيّته 115 شخص في وسط بغداد، وبعد كلّ معركة في العراق، سوريا، ليبيا أو حتّى سيناء، يقوم التنظيم الارهابي والجماعات الموالية له باعتداءات في الخارج تخفف الضغط الداخلي وترفع من معنويات مناصري "الدولة الاسلاميّة" حول العالم.
بالإضافة الى ذلك، تعتمد القوى التي تقاتل "الدولة الاسلامية" والمدعومة من التحالف الدولي أو روسيا، في العراق كما في سوريا، على الهجوم الشامل دون الأخذ بعين الاعتبار للضحايا المدنيين الذين اتخذهم التنظيم دروعاً بشرية. وبالرغم من تغطية الإعلام لسقوط الآلاف من هؤلاء الضحايا على أنه أمر طبيعي في العمليات العسكرية، إلّا أنّ آثار هذه السياسة قد تكون خطيرة للغاية حتى بعد القضاء على "الدولة الاسلامية" كتنظيم مسلّح.
من هنا، فإنّ الاعتماد الكلّي على تطوّرات مسارح القتال دون تفعيل المشاركة السياسية لن

[1] Pierre Conesa, "Comment tarir les sources du recrutement salafiste armé", op.cit., P 14

يأتي بالنتائج المرجوّة في تقويض أساسات ومراكز ثقل هذا التنظيم الارهابي، ومنع ظهور تنظيمات أخطر في المستقبل.

ثانياً: خطوط عريضة للخطوات المطلوبة من الإدارة الدولية

قالت Hillary Clinton سنة 2011: "نحن في حرب معلومات، ونحن نخسرها".[1] وكان أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون قد أوضح أنه "بالرغم من كون العمليات العسكرية مصيريّة، ولكنها لا تجسّد الحل بأكمله، فمع أنّ الصواريخ قد تقتل الإرهابيين، الحكم الرشيد يقتل الإرهاب. حقوق الإنسان، المؤسسات الخاضعة للمساءلة، تأمين الخدمات بشكل عادل، والمشاركة السياسية، هي من بين أقوى الأسلحة التي نملكها. فمكافحة الارهاب تبدأ في صفوف الدراسة".[2] ويلخّص هذا القول إطار مواجهة الإدارة الدولية "للدولة الاسلاميّة" بشكل عام. **فالديموقراطية، المشاركة السياسية، والتنمية** تعالج صلب الموضوع، وتقضي بشكل تدريجي على أسباب الارهاب عبر الوطني من جذوره.

إنّ القضاء على "الدولة الاسلاميّة" عسكريّاً دون معالجة الأسباب التي أدّت الى ظهورها بهذا الشكل المدوّي، ونجاحاتها المؤسفة في تحقيق العديد من أهدافها، قد يؤدّي الى ظهور مجموعات مشابهة في المستقبل. فكما قال John Esposito: "عندما يتحدث الناس عن مقاربة الحكومات الغربية لهذه المشكلة (داعش)، يقومون باختصارها بالدين والايديولوجيا ثم يقولون: "لنحصل على تأييد بعض رجال الدين المسلمين لمشروعنا، ومن ثم نرسل الطائرات بدون طيّار." لكنّ هذا لن ينجح، إلّا في حال قاربنا المشاكل في المنطقة، والمسائل كالحوكمة. فالحكومات تصبح أكثر تشدداً في هذه المنطقة. والحكومات الاستبداديّة تصبح أيضاً أكثر استبداداً. يجب مقاربة الأسباب الكامنة".[3]

وفي تموز 2016، قبيل تحرير منبج، وبعد تحرير العديد من المناطق العراقية، عبّر وزراء دفاع أكثر من 30 دولة مجتمعين في واشنطن عن قلقهم إزاء ما سيحصل بعد الهزيمة المفترضة لتنظيم الدولة الاسلاميّة، وعن جهوزية الدول للمساعدة في تحقيق استقرار وإعادة بناء المدن المدمَّرة، على حدّ قول وزير الدفاع الأميركي Ashton Carter.[4] والواقع أن الدول المجتمعة لن تستطيع تحقيق هذه الجهوزيّة دون إشراك القطاع الخاص، المنظمات غير الحكوميّة، المؤسسات الماليّة الدولية، وسائل الاعلام، وغيرهم من الفاعلين الجدد الذين يشكّل عملهم العمود الفقري لإعادة بناء الحجر، والثقة، لضمان عدم قيام حركات مماثلة في المستقبل.

وفي اليوم الرابع من منتدى Davos 2016، تناول المنتدى موضوع التّطرف العنيف، من نافذة الحلول اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة، خصوصاً مع التهديد الذي باتت تشكّله "الدولة الاسلاميّة" على الصعيد العالمي. وتمّ التشديد على أنّ الطائرات بدون طيّار، الدبابات، والقصف قد يطيحون في نهاية المطاف بالتجسيد للتعصب العنيف الذي شكّلته داعش مؤخراً، كما يتوقّع البعض. لكنّ نزعات خبيثة جديدة قد تتشكّل ببساطة، تتحوّر وتنتشر في الفراغ الذي سيحدث، إذا لم تقم المجتمعات المنفتحة "بتلقيح" المجتمعات ضدّ القوى الثقافيّة، الاقتصاديّة والنفسيّة التي تشجّع

[1] Thomas Koruth Samuel, "Contesting the Space and Challenging the Terrorist Narrative", op.cit., P 12

[2] Washington Summit, Preventing Violent Extremism, promoting human rights go hand-in-hand, Ban tells Washington summit, op.cit.

[3] Andrew Hosken, op.cit., PP 255-256

[4] Lolita Baldor, "Defense, foreign ministers to plan next steps against IS", Associated Press, 20 Jul 2016

البعض على الحقد والقتل باسم تفسير كاذب ومُحَرَّف للدين.[1]
من جهة أخرى، من الضروري العمل على التمييز بين العقائد والشعوب، لتجنب تكرار الأخطاء السابقة، والتي كان لها ارتدادات سلبيّة على صعيد التطرف.
فبعد اعتداءات 11 أيلول على سبيل المثال، تمّ شمل العديد من العقائد والجماعات في الحرب على الارهاب، معظمها لم تكن على علاقة بتنظيم القاعدة. فقد تم توجيه هذه الحرب، عسكرياً أو إعلاميّاً، باتجاه القاعدة، الطالبان، القبائل الأفغانيّة، الوهابيين، البعثيين العراقيين، القبائل العراقيّة، وحتّى ضدّ العرب والمسلمين بشكل عام، مع حصول مضايقات وتوقيفات عشوائيّة بشكل مخالف لأبسط حقوق الانسان بعض الأحيان.
وفي هذا السياق أيضاً، قد يكون العدوّ الأول للإدارة الدّوليّة، قبل "الدولة الاسلاميّة"، هو جهل الغرب لثقافة شعوب منطقة الشرق الأوسط، ولديناميكيّة العلاقات المعقّدة والمتشابكة التي تحكم هذه الشعوب، والمؤثرة على العلاقات المجتمعيّة بين مكوّناتها. وقد زادت التناقضات في الحرب على "الدولة الاسلاميّة" التي سبق أن تناولناها من حدّة هذه الأزمة واستفاد منها التنظيم الارهابي.
لذا عندما تفتّش الإدارة الدوليّة عن حلفاء مباشرين من شعوب المنطقة، عليها تجنّب الوقوع في فخّ دعم طوائف ضدّ طوائف أخرى، أو عرقيّات ضدّ أخرى، أو عقائد دينيّة ضدّ أخرى. فعليها أن تنطلق من فكرة أنّ لكلّ شعب وطائفة وعرق وعقيدة في الدول العربيّة خصوصيّتها وتاريخها وثقافتها وحضارتها. فلا يمكن أن تدعم الاخوان المسلمين في مصر كالفريق السياسي المؤسس للديموقراطية بوجه الجيش المصري، ولا أن تدعم انقلاباً في تركيا ضدّ الحزب الحائز على أعلى نسبة تأييد شعبي منذ عقود، ولا أن تدعم الأكراد بشكل يستفزّ تركيا، سوريا، إيران والعراق، ولا أن تدعم مسلّحين مدعومين من إيران ضدّ آخرين في العراق، ولا مسلّحين مدعومين من دول خليجيّة ضد آخرين في سوريا، ولا أن تطلب من مسيحيي العراق أن يذهبوا ببساطة الى أوروبا لأن عودتهم الى أرضهم أصعب من نقلهم الى الدول الغربيّة.
هذه الأخطاء وسواها قوّضت وقيّدت فعاليّة الدول، المنظمات الحكومية، والمنظمات الدوليّة في مواجهة "الدولة الاسلاميّة"، لا بل شكّلت عاملاً مساعداً لهذا التنظيم. فعلى الإدارة الدوليّة الانطلاق من مبادئ الديموقراطيّة والمشاركة السياسية للجميع والتنمية المتوازنة لتكون الأداة الفعالة في الصراع ضدّ التطرّف والحذر من أن تتحول الحرب الباردة الاقليميّة الى حرب طائفيّة شاملة.

أ- مقاربة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)

بحسب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: "تشمل المقاربة الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب في كثير من الأحيان عدة أهداف، لمعالجة مراحل زمنية مختلفة من حصول الارهاب.
ويمكن تصنيف هذه الأهداف على النحو التالي:[2]
- منع الرجال والنساء من أن يصبحوا إرهابيين.
- توفير الفرص والدعم للأفراد الذين هم معرَّضين، أو مشاركين في ما يعرف "بالتعصّب العنيف والتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب" Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism (*VERLT*) ، من أجل فك هذا الارتباط.
- حرمان المشتبه بأنهم ارهابيين من الدعم، الموارد، والوسائل اللازمة لتنظيم أنفسهم أو للتخطيط وتنفيذ هجمات.

---

[1] Violent Extremism: From Global Threat to Local Solution, World Economic Forum Annual Meeting, Davos, Switzerland, 23 Jan 2016
[2] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 31

- التحضير لحالات الهجمات الإرهابية ، والحماية ضدّها ، من أجل تقليل قابليّة تعرّض الأهداف المحتملة، ولا سيما البنية التحتية الحسّاسة.
- ملاحقة الإرهابيين المشتبه بهم لإلقاء القبض عليهم وتقديمهم للعدالة.
- الرد على الهجمات الإرهابية من خلال تدابير تتناسب مع تخفيف أثر هذه الهجمات ومساعدة الضحايا.

بالإضافة الى ما تقدّم، لعّل اهم ما في مقاربة هذه المنظمة، في إطار مواجهة الإدارة الدولية للـ"دولة الاسلامية"، هو التركيز على معالجة الشروط العديدة التي تؤدّي إلى الإرهاب، وخاصة الهيكلية والعوامل الدّافعة ، والاعتماد على الجهود المبذولة في المجالات ذات الصلة، بالرغم من كونها غير المحددة لمكافحة الإرهاب بالضرورة، مثلاً:
- معالجة العوامل الاجتماعية - الاقتصادية السلبية، كالفساد وغياب الحوكمة، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب.
- تعزيز المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون، تعزيز الحوار بين الدولة والمجتمع، وضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- مكافحة التعصب والتمييز، فضلاً عن تعزيز الاحترام المتبادل، التعايش والعلاقات المنسجمة بين الأعراق، الأديان، الجماعات اللغويّة، وغيرها.
- تجنّب الصراعات العنيفة، فضلاً عن تعزيز التّسوية السّلمية للنزاعات وحل النزاعات الحاليّة.
- دعم حركات "الثورة" ضد "الدولة الاسلاميّة" من الداخل، التي بدأت تواجهها، كثوّار الرقّة على سبيل المثال. في سنة 2014، كانت "عشيرة البونمر" قد حاربت داعش في الأنبار، الى أن نفذت منها الذخيرة، الطعام والمحروقات، فقامت داعش بالقضاء عليها[1] من خلال مجزرة كبيرة، إذ لم تتلقّ هذه العشيرة الدعم اللازم من أيّة جهة.

كما على الدّول أن تكون حريصةً على عدم إضافة نزعة تأتي بنتائج عكسية عن طريق صياغة ومعالجة هذه القضايا من منظور مكافحة الإرهاب فقط. [2]

وتشكل مقاربة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خطّة طريق لعمل الإدارة الدوليّة في مواجهة الارهاب عبر الوطني اليوم، إذ تركّز على العوامل الدافعة والجهود غير المحددة لمكافحة الارهاب. فهي بمثابة خروج عن المقاربة الأمنية التقليديّة لمكافحة الارهاب نحو اتّجاه أكثر انفتاحاً وعمقاً. ولكن، يبقى أن تترافق هذه المقاربة مع خطوات عمليّة تتجسّد بمؤتمرات لإشراك الفاعلين وتوزيع الأدوار بحسب إمكانات جميع الأطراف.

ب- التصدّي لمحاولة "الدولة الاسلاميّة" الحصول على شرعيّة

لقد أكّد كلّ من قائد القوّات الخاصّة الأميركيّة في الشّرق الأوسط الجنرال Michael Nagata وقائد قوّات التّحالف الدّولي ضدّ داعش الجنرال John Allen أنّه ليس هناك فهم كافٍ لايديولوجيّة داعش، وأنّ نزع الشّرعيّة الايديولوجيّة هي أمر مصيري لهزيمتها.
فقد ركّزنا في الفصل الأول على أنّ هذا التنظيم الارهابي يسعى للحصول على شرعيّة فيقوم بخطوات براغماتيّة في هذا الاتّجاه، ومشاريع يقول أنها لصالح السكّان الخاضعين لسلطته بغية الحصول على تأييدهم، فضلاً عن إعلان أبو بكر البغدادي خليفةً على المسلمين ودعوته "الأمة الاسلاميّة" للهجرة الى "أرض الخلافة".

---

[1] David Stout, "Iraq Confirms ISIS Massacre of Sunni Tribe", **in Time,** 4 Nov 2014
[2] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 42

هذه السياسة، لا تنطوي على العديد من العراقيين والسوريين الخاضعين لسطوة التنظيم والذين يعانون الأمرّين يومياً، وباتوا يشكلون دروعاً بشريّة للارهابيين من جهة، وأهدافاً لهجمات وقصف جميع الجهات التي تقاتل التنظيم، والتي تتعامل معهم بعض الأحيان على أنهم مجرّد أضرار جانبيّة، لن يأبه العالم كثيراً لموتهم أو حياتهم. والواقع المرير يظهر أن الدول والمنظمات الدوليّة لم تقم بواجبها تجاه هؤلاء الأبرياء باستثناء إظهار القلق والاستنكار.
بالمقابل، تشكّل السياسة السابق ذكرها مادّة دسمة لبروباغندا "الدولة الاسلاميّة" وتسويقها لأفكارها الارهابية حول العالم فتستقطب المقاتلين والأموال، كما تدفع بعض المتأثرين بهذه الافكار الى القيام باعتداءات في دول عديدة حول العالم.

إنّ مواجهة "الدولة الاسلامية" في هذا الإطار تستوجب إدارة دوليّة بالاتجاهات التالية:

- **إعتماد سياسة إعلاميّة وإعلانيةّ** عبر المرئي والمسموع والمكتوب، بالإضافة الى مواقع التواصل الاجتماعي، تركّز على الحياة المريرة والصعبة التي يعيشها السكّان الخاضعون لسيطرة التنظيم، والجرائم التي تُرتكب بحقّهم، فضلاً عن كون التنظيم يقتل المسلمين بأبشع الطرق، ولا يدافع عنهم كما يدّعي. فقد بات من الواضح أن الحرب على الارهاب عبر الوطني أهم من الحرب على الارهابيين، وفي الوقت عينه هي أكثر تعقيداً. فوظيفة الادارة الدولية في هذا الاتجاه تتطلب "الترويج" للاعتدال والتسامح بشكل أسرع وأفضل من بروباغندا "الدولة الاسلاميّة". والأفضل، هو أن تركّز البروباغندا المضادة على كون "الدولة الاسلاميّة" زادت من آلام المسلمين بدل أن تخفّفها، على الصعيدَين المعنوي والجسدي، فمعظم الذين قتلتهم او ساهمت بقتلهم هم من المسلمين.

- **التعاون مع رجال الدين المسلمين** لإيصال صوتهم ورسالتهم الداعية الى عمل الخير ورفض الارهاب. فمن غير المقبول أن تقوم وسائل الإعلام العربيّة والعالميّة بتغطية ما تقوم به "الدولة الاسلاميّة" من جرائم يوميّة، ولا تغطّي جهود رجال الدين المسلمين والمراجع الاسلاميّة الرسميّة.
وبحسب فوّاز جرجس[1]: "كل ما هو متعلق بالحركات الجهاديّة يدور حول الشرعيّة، الشرعنة، وعلم الدين. عليك استخدام العلم الديني لإضفاء الشرعية على أفعالك. لا يمكن أن تقتل من أجل القتل فقط... في الإسلام، للجهاد قوانين وقواعد عديدة."[2] وفي هذا السياق، سبق أن ذكرنا أن "الدولة الاسلاميّة" تحاول إعطاء شرعيّة لأفعالها عبر تفسير نصوص دينيّة تبدأ بشرعنة خلافة البغدادي ولا تنتهي بتبرير القتل وسبي النساء.

- **إعادة بناء الثقة بين المواطن العربي والدّولة** بعد الاضمحلال السياسي لعقود طويلة وغياب السياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تساعد على تكوين طبقة وسطى معتدلة تدفع باتجاه التحوّل الديموقراطي. وقد شكّل الربيع العربي فرصة لتحقيق الخطوة الأولى، لكنّ الثورات تحوّلت الى أعمال مسلّحة من قبل متطرّفين بسبب قمع السلطات السياسية من جهة، وعدم قيام ثورات ثقافيّة فعليّة من جهة أخرى.

- **بناء الثقة مع الغرب:**
لا بدّ أن يبدأ هذا المسار بوقف الشعارات الرّنانة التي لم يعد المواطن العربي يتقبّلها. وقد لخّصها Peter Harling بالتالي: "إيران تقول للغرب: أحبّونا لأن داعش تهددنا. والأنظمة

[1] بروفسور في جامعة London School of Economics

[2] Andrew Hosken, op.cit., P 244

العربية لشعوبها: لن نتنازل عن شيء لأن داعش تهددنا... والولايات المتحدة تقول: لا نتدخل في سوريا لأن داعش تهددنا، لكننا نضرب في العراق لأن... داعش تهددنا."[1] إنّ هذه المواقف المتقلّبة تذكّر الشعوب العربيّة بامتناع حكوماتها عن القيام بسياسات اجتماعيّة بحجّة أولويّة القضيّة الفلسطينيّة، وامتناع الغرب عن الضغط على هذه الأنظمة نحو المزيد من الديموقراطيّة بحجّة أنّ الأنظمة الدكتاتوريّة قد تسرّع عمليّة التّنمية، ليتبيّن بعد عشرات السنين التراجع المتواصل للتنمية وللقضيّة الفلسطينيّة على حدّ سواء.

ثالثاً: مواجهة الإدارة الدولية لتجنيد الارهابيين من قبل "الدولة الاسلامية"

إنّ نقطة الانطلاق هي النّظر الى "الدّولة الاسلاميّة" من منظار بعض العراقيّين والسّوريّين، الذين يعتبر قسم كبير منهم أنّهم تعرّضوا للظلم، بعد عقود من الفوضى والفساد وعدم القدرة على المشاركة في السّلطة والوصول الى الموارد بشكل عادل.

ووفقاً للعديد من المتأثّرين بهذه الأفكار حول العالم، لقد أقامت "الدّولة الاسلاميّة" شرع الله على الأرض، وهي تقوم بأعمال إنماء اجتماعي غابت لعقود عن هذه المنطقة، كإعادة بناء المدارس، المستشفيات، إعادة الكهرباء والمياه، ودفع تكاليف الطّعام والوقود، فضلاً عن حملات التّطعيم ضدّ شلل الأطفال، فيما لم تستطع الأمم المتّحدة القيام بهذه الأمور.[2]

ويجب أن تنصب الجهود على مكافحة "الجهاد عبر الوطني" كفكرة، أكثر من مكافحة "الارهاب الدولي". إذ ليس بالضرورة أن يكون السلفي إرهابياً ولكن كل ارهابي سبق أن مرّ بمرحلة التطرف السياسي.[3] وكنّا قد ذكرنا في الفصل الأول الفوارق الأساسيّة بين القاعدة و"الدولة الاسلاميّة" وكيف انتقل الارهاب من الارهاب الدولي الى الارهاب عبر الوطني. لذا لا بد من استهداف "التطرف" كايديولوجيا عبر وطنية قبل استهداف "الارهاب الدولي" كما كانت تتم مواجهة القاعدة خصوصاً بعد اعتداءات 11 أيلول.

أ- سياسة الولايات المتحدة لمواجهة تجنيد الارهابيين

اقترح أوباما في شباط 2015 مقاربة لتركيز الجهود في عدّة مجالات من أجل استدراك ومنع الجماعات الارهابيّة من التّحريض على التطرف، التجنيد، أو حثّ الآخرين على العنف في المقام الأول، من أهم ما تضمنتها:[4]

- مواجهة الإيديولوجيات المشوهة التي تستخدمها هذه الجماعات الإرهابية لتحريض الناس على العنف. فالقاعدة وداعش يتعطّشان للشرعيّة، ويصوّران وكأنهم قادة دينيّون ومحاربون يدافعون عن الاسلام. ويعتمدان في التّجنيد على قولهما بأن الولايات المتّحدة – والغرب بشكل عام – في حرب على الاسلام. لذلك لا يجب إعطاؤهما الشرعيّة التي يسعيان إليها. بالإضافة الى رفض الرواية التي تقول أن هناك حرباً بين الغرب والاسلام أو بين الحياة العصرية والاسلام. هذا وتتحمّل بعض المجتمعات الإسلامية والعربية مسؤولية أيضاً في هذا الإطار.

في بعض المجتمعات الإسلاميّة التي لا تتبنى تكتيكات داعش ولا العنف، تنتشر أفكار فحواها أن العالم الاسلامي عانى من الظلم تاريخيّاً – وهو أمر دقيق أحياناً – وأن العديد من العلل في الشرق

[1] Peter Harling, "Etat islamique, un monstre providentiel", **in Le Monde Diplomatique,** Sep 2014

[2] Francesca Borri, "Behind the balck flag: Current, former ISIL fighters speak", US News, 25 June 2014

[3] Pierre Conesa, "Comment tarir les sources du recrutement salafiste armé", op.cit., P 15

[4] The White House, Office of the Press Secretary, Remarks by the President in Closing of the Summit on Countering Violent Extremism, Washington, 18 Feb 2015

الأوسط مصدرها الاستعمار والمؤامرة، وأن الاسلام لا يتناسب مع الحداثة والتسامح أو أنّه تلوّث بالمبادئ الغربيّة. هذه الأفكار موجودة في بعض المجتمعات حول العالم ممّا يجعل الأفراد – وخصوصاً الشباب – أكثر جهوزيّةً للتطرف. لذا على القادة المسلمين بذل المزيد من الجهد لإضعاف فكرة أن الدول الغربية عازمة على قمع الإسلام، وأن هناك صراع كامن بين الحضارات.

- التشديد على ضرورة إيجاد طرق جديدة لنشر أصوات السلام والتسامح على شبكة الانترنت، وخصوصاً من خلال نشر شهادات الأشخاص الذين التحقوا بالجماعات الارهابيّة ثمّ أدركوا أنهم على خطأ.

- معالجة المظالم التي يستغلّها الارهابيّون، بما في ذلك المظالم الاقتصاديّة.
عندما يكون الملايين من الناس - خاصة الشباب - فقراء وليس لديهم أمل في المستقبل، عندما يلحق الفساد بالناس إهانات يومية، وعندما لا يكون هناك منافذ ليتمكن الناس من التعبير عن همومهم، يزداد الاستياء. ينمو خطر عدم الاستقرار والتطرف. عندما لا يؤمَّن التعليم للشباب، يصبحون أكثر عرضة لنظريات المؤامرة والأفكار المتطرفة. ثمّ يتدخل الارهابيون لتقديم المال للمجنّدين وتقديم خدمات اجتماعيّة لا تقدّمها الحكومات المحليّة.

وتظهر بوضوح إشارة الإدارة الأميركية الى الوضع في العراق بشكل خاص والعالم العربي بشكل عام، الذي سبق أن تحدّثنا عنه، وسعي "الدولة الاسلاميّة" للحصول على الشرعيّة من خلال تقديم خدمات للعراقيين في بعض المناطق. واقتراح هذه الحلول على المستويين الدولي والمحلي ترتكز على الإدارة الدوليّة. فعلى الصعيد الدولي على المجتمع الدولي أن يقدّم شيئاً أفضل، والولايات المتحدة تعتزم تعزيز التنمية والنمو، وقيادة جهد دولي ضد الفساد بسبب ضرورة استبدال ثقافة الفساد بالادارة الرشيدة التي لا تفضّل جماعات معيّنة على أخرى.
وعلى الصعيد المحلي على الدّول أن تستثمر في التعليم، والولايات المتحدة ستسمر بإقامة شراكات جديدة في ريادة الأعمال Entrepreneurship والابتكار، والعلوم والتكنولوجيا.

- السعي الى التغيير السلمي. فالجماعات الارهابيّة تدّعي أنّ التغيير لا يمكن أن يتمّ إلّا من خلال العنف. وإذا لم يكن التغيير السلمي ممكناً، فذلك يصب في مصلحة بروباغاندا الارهابيّين.

- إدراك أنّ أفضل شركاء للولايات المتحدة في هذه الجهود، للمساعدة على حماية الأفراد من الوقوع كضحايا للايديولوجيات المتطرفة هم المجتمعات المحليّة، وأفراد عائلاتهم. فالقاعدة وداعش يحاولان غسل أدمغة الشباب المسلم.
هؤلاء الارهابيون يشكلون خطراً على هذه المجتمعات بالدرجة الأولى، مما يعني أنه على المجتمعات المحلية تولّي القيادة في حماية نفسها. وعلى العائلة، الأصدقاء، رجال الدين والمعلّمين التنبه الى التغيرات في شخصية الشباب والتدخل في الوقت المناسب.

ب- مقاربة الأمم المتحدة لمواجهة تجنيد الارهابيين
كما كان للأمم المتحدة دور في وضع إطار عام لمواجهة تجنيد الارهابيين وانتقالهم من خلال عدّة قرارات أبرزها **قرار مجلس الأمن رقم 2178**. و بحسب هذا القرار:
"تدرك الأمم المتّحدة أن التصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الارهابيون الأجانب يتطلب معالجة شاملة للعوامل الكامنة، بما في ذلك منع التطرف المؤدي للإرهاب، منابع التّجنيد ، ومنع سفر المقاتلين الارهابيين الأجانب، تعطيل الدعم المالي للمقاتلين الارهابيين الأجانب، مكافحة التطرف العنيف، الذي يمكن أن يؤدّي إلى الإرهاب، مواجهة التحريض على ارتكاب أعمال

إرهابية بدافع التطرف أو التعصب، تعزيز التسامح السياسي والديني، التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي الشامل، إنهاء وتسوية النزاعات المسلحة، وتسهيل إعادة الاندماج والتأهيل. وإذ تدرك أيضاً "أن الإرهاب لن يهزم بالقوة العسكرية، تدابير إنفاذ القانون، والعمليات الاستخباراتية وحدها، وتؤكد الحاجة إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، كما وردت في الرّكيزة الأولى من **"الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب"**[1] التي سبق وتحدثنا عنها. ومن أبرز الأفكار الواردة في هذه الرّكيزة:[2]

- مواصلة تعزيز وتحقيق أفضل استفادة ممكنة من قدرات الأمم المتحدة في مجالات كمنع النزاعات، التفاوض، الوساطة، التوفيق، التسوية القضائية، حكم القانون، حفظ السلام وبناء السلام.
- مواصلة ترتيب المبادرات والبرامج تحت رعاية الأمم المتّحدة لتعزيز الحوار، التسامح والتفاهم بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان، وتعزيز الاحترام المتبادل. منع الإساءة إلى الأديان، القيم الدينية، المعتقدات والثقافات. والترحيب بمبادرة الأمين العام حول "تحالف الحضارات".
- تعزيز ثقافة السلام، العدالة والتنمية البشرية، التسامح العرقي، القومي والدّيني. تشجيع منظّمات الأمم المتحدة للتربية، العلم والثقافة لكي تلعب دوراً رئيساً.
- التصميم على ضمان تحقيق الأهداف والغايات التّنموية في الوقت المناسب وبشكل كامل كما تمّ الاتّفاق في مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسيّة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. الالتزام بالقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، التنمية المستدامة والرخاء الشامل للجميع.
- السعي إلى تحقيق وتعزيز خطط التنمية والإندماج الاجتماعي على جميع الصعد بوصفها أهدافاً في حدّ ذاتها، مع الاعتراف بأن النّجاح في هذا المجال، وخاصّة على صعيد البطالة لدى الشباب، يمكن أن يحدّ من التهميش والشعور اللّاحق بأنّهم ضحايا، ممّا يغذي التطرف وتجنيد الإرهابيين.
- تشجيع منظومة الأمم المتحدة ككل على رفع مستوى التعاون والمساعدة اللذين تقدّمهما في مجالات حكم القانون، حقوق الإنسان والحكم الرشيد، لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب وإدانته.

هذا بالإضافة الى التأكيد على ضرورة تعاون الدول الأعضاء لمنع الإرهابيين من استغلال التكنولوجيا، الاتصالات والموارد للتحريض على دعم الأعمال الإرهابية، مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والامتثال للالتزامات الأخرى المترتبة بموجب القانون الدولي.

وبالرغم من كون "الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب" ترتكز على شعارات قد يراها البعض تقليديّة وغير قابلة للتطبيق فإن **قرار مجلس الأمن رقم 2178** يركّز على جوهر المشكلة وجوهر الحلّ أي مواجهة التطرف المؤدي للإرهاب والتنمية الاقتصاديّة بدل المواجهة العسكريّة البحتة. والملفت أنّ النقاط الواردة في الاستراتيجيّة كما في القرار المذكور لا يمكن تطبيقها من قبل الدّول فقط، بل تتطلّب تعاوناً بين فاعلين غير تقليديين في المجالات الاقتصاديّة، الاجتماعيّة والثقافيّة.

[1] الامم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم 2178، 24 أيلول 2014
[2] الأمم المتّحدة، الجمعيّة العامّة، "الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب"، المرجع السابق

إذاً، ترتكز مواجهة الإدارة الدوليّة لتجنيد الارهابيين على مواجهة الايديولوجيا المشوّهة التي تبثّها "الدولة الاسلاميّة". ولا بدّ أن يلعب القادة ورجال الدين المسلمين دوراً رائداً في هذا الاتّجاه. من جهة أخرى، لا يمكن مواجهة هذا التجنيد على المدى البعيد دون السير بعمليّة التنمية المستدامة في الدول العربية ودول العالم الثالث التي تشكّل منابع للجهاديين، لمعالجة المظالم الاجتماعيّة والاقتصاديّة، بالإضافة الى السير في عمليّة "الدّمقرطة" لمعالجة المظالم السياسية وأزمة المشاركة في السلطة.
هذه السياسات لا يمكن أن تتطوّر دون بناء الثقة التي ذكرناها سابقاً بين المجتمعات المحليّة والدولة، الارتكاز على مبدأ عدم التمييز بين العقائد والطوائف والمجتمعات، تمهيداً للتعايش على مستوى السلطة.
كما تجدر الإشارة الى ضرورة معالجة الأفراد الذين يشكّلون موضوعاً قابلاً للتجنيد كإرهابيّين، أو تمّ تجنيدهم من قبل جماعات متطرّفة دون أن "تتلطّخ أيديهم بالدماء". أي ضرورة التّمييز بين الارهابيّين، أي الذين ارتكبوا أو حاولوا أو ساعدوا على ارتكاب عمل إرهابي، وبين الأشخاص الذين يشكّلون هدفاً سهلاً للتجنيد، أو الذين التحقوا بمنظّمات وجهات تعمل على بثّ أفكار متطرّفة تمهيداً لإلحاقهم بالجماعات الارهابيّة. من هنا، يجب التّعامل مع كلّ حالة بطريقة مختلفة، كي لا يتحوّل من يمكن إنقاذهم الى إرهابيّين فعليّين. وقد أعطت عدّة دول أهميّة قصوى لهذا الموضوع، فيما تستمرّ أخرى في الخلط بين المفاهيم والحالات الإجراميّة، فيتمّ إلقاء القبض على أفراد لمجرّد تواجدهم في المكان الخطأ والزمان الخطأ، أو حتّى بناءً على شكلهم، ليتحوّلوا الى إرهابيين بسبب حقدهم على الأجهزة الأمنية.
وبسبب صعوبة الوصول الى الأفراد المهيَّئين نفسيّاً وفكرياً ليشكّلوا إرهابيين محتملين، قبل انتقالهم الى الفعل الإجرامي، من الضروري التعاون بين الأجهزة الأمنية وفاعلين آخرين، كالمعلّمين في المدارس والجامعات، رجال الدين، الناشطين الاجتماعيّين، الأهل، والمجتمعات المحليّة بشكل عام.

وفي إطار السعي لوضع إطار لمواجهة الإدارة الدولية للـ"دولة السلامية" خصوصاً على الصعيد السياسي- الاجتماعي وعلى الصعيد الثقافي، وضع Peter Bergen[1] في أيلول 2015، عشر "أفكار" من أجل هزم داعش، هي بمثابة إطار للمواجهة، تتّفق كليّاً مع مقاربتنا للموضوع، المرتكزة على الحاجة الى إدارة دوليّة للتحدّي القائم، وقد جاءت هذه النقاط على الشكل التالي:[2]

1- حثّ المنشقّين عن داعش على التحدّث عن حكايتهم بشكل علني، أنّ داعش لم تخلق مدينة فاضلة في المناطق التي تسيطر عليها، بل الجحيم على الأرض.
2- دعم الأصوات المشابهة للمجموعة المناهضة لداعش "الرقّة تُذبح بصمت" التي تنشر صوراً لصفوف الانتظار للحصول على الخبز في الرقة (عاصمة "الدولة الاسلامية") ممّا يقطع الطريق على بروباغندا داعش القائلة بأنها دولة فاعلة حقاً.
3- دعم عمل الجهاديين السابقين أمثال الكندي "مبين شيخ"، الذي يتدخل مباشرة مع الشباب عبر الانترنت، عندما يرى أنّه تمّ تجنيدهم بشكل افتراضي لصالح داعش.
4- دعم عمل رجال الدين أمثال الإمام "محمد ماجد" الذي أقنع عدد من المسلمين الأميركيين الذين استمالتهم داعش بأن ما تقوم به هو ضدّ الاسلام.
5- زيادة الضغط على شركات مواقع التواصل كـTwitter لتقوية شروط الاستخدام في سبيل القضاء على الأمور المشجّعة للعنف.

[1] كاتب سياسي، بروفيسور في جامعة Arizona State، نائب رئيس مركز أبحاث New America، ومحلّل الأمن القومي لمحطة CNN

[2] Peter Bergen, op.cit.

6- الابقاء على الحملة العسكرية ضدّ داعش.
7- استحسان العمل الذي قام به الأتراك لوقف تدفق المقاتلين الأجانب عبر بلدهم الى داعش وحثّهم على القيام بالمزيد.
8- تأمين بدائل لمجنّدي داعش الشباب الذين ليس لديهم تاريخ عنيف، أي بدل أن يُسجنوا لمدّة طويلة لمحاولتهم الالتحاق بداعش، يخضعون لفترة طويلة من "الإدانة مع وقف العقوبة". هذا الأمر سيشجّع العائلات على اللجوء للأجهزة الأمنية في حال حاول أولادهم الالتحاق بالتنظيم الارهابي.
9- إطلاع الأهل المسلمين على الرسالة المغرية التي تبثها داعش عبر الانترنت وتستهدف أولادهم.
10- الضرب وبلا هوادة لأفكار داعش التي تصوّر نفسها وكأنها المدافعة عن المسلمين.

إذاً، إذا أردنا وضع إطار لمواجهة الإدارة الدّوليّة "للدولة الاسلاميّة" يمكن توزيع الجهود على الصّعد التالية:

- الإطار السياسي: ويتمثّل بالتركيز على نشر الديموقراطيّة والمشاركة السياسية العادلة لجميع الجماعات في الدّول العربيّة والدّول التي تشكّل منبعاً للجهاديين. فالحلّ السياسي لا يجب أن يقتصر على وقف إطلاق نار من هنا، أو مفاوضات لإخراج مقاتلين من هناك – بالرغم من أهمية هذه الاتفاقيات – بل على الإدارة الدوليّة العمل على الترويج لحلول ذات طابع ديموقراطي تضمن اطمئنان المكونات الأساسيّة للمجتمعات التي تعاني من التهميش السياسي وانعدام إمكانيّة الوصول الى الموارد.

- الإطار الاقتصادي: إطلاق عمليّات تنمية حقيقيّة تساعد على تشكيل طبقة وسطى. فقد أثبتت التجارب أن توسيع هذه الطبقة يؤدّي الى زيادة الاستقرار السياسي- الأمني والسير باتّجاه الديموقراطيّة الحقيقية.

مع العلم بأن توسيع الطبقة الوسطى يؤدي الى تشكيل جماعات ضاغطة ومطالب سياسية للمشاركة، على الحكومات التعامل معها بانفتاح إذ إنّ قمعها يؤدي الى الدخول في دوّامة العنف، فالإرهاب.

- الإطار الثقافي: محاربة فكرة الشرعية التي تحاول "الدولة الاسلاميّة" الترويج لها عن طريق إيصال أصوات رجال الدين المسلمين ومساعدتهم على نشر الأفكار المعتدلة خصوصاً عبر شبكة الانترنت، كما التصدي للفكر الجهادي الداعشي، بالتوجّه الى الشباب المعرّض للتأثر بهذه الأفكار المشوّهة.

مواجهة التجنيد الذي يحصل على نطاق واسع باستخدام أدوات عولمة الفرد، وذلك عبر التوجّه الى المجتمعات المحليّة، ومعالجة المظالم السياسية والاقتصاديّة. هذا الأمر يبدأ بتفهّم وجهة نظر المجتمعات المحرومة اقتصاديّاً وسياسياً، والعمل على تنمية ثقافيّة واقتصادية لهذه المجتمعات.

- الإطار المالي: وهي مواجهة مباشرة سبق أن تحدّثنا عن أهميّة الإدارة الدوليّة في تفعيلها.

لقد بدأ عدة فاعلين ودول بالقيام بجهود في هذه الاتّجاهات ولكن، بغياب التنسيق ضمن استرتيجية للإدارة الدوليّة، عن طريق مؤتمرات مشتركة، باستثناء مؤتمر واشنطن سنة 2015 الذي ركّز على التنمية بشكل كبير وإشراك جميع الفاعلين.

لذا، وجب استكمال ما بدأه مؤتمر واشنطن وصولاً الى استراتيجيّة كاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ مواجهة الإدارة الدولية "للدولة الاسلاميّة" هي مواجهة للجهاد عبر الوطني الذي سيؤسس حتماً لتنظيمات مشابهة في المستقبل.

بند ثاني: مواجهة الادارة الدولية للـ"دولة الاسلامية" عسكرياً وثقافياً من خلال الحرب الاكترونية

"الإرهاب هو في المقام الأول عمل خطابي ينوي إيصال رسالة. دون جمهور، تبقى دون فائدة تذكر".[1]

في نيسان 2016، عُقد اجتماع في وكالة المخابرات المركزيةCIA لوضع إطار للمواجهة السيبرانية للـ"دولة الاسلامية". وقد أوضح أوباما أنّ العمليّات السّيبرانيّة للولايات المتحدة "تخرّب القيادة والسيطرة والاتصالات [لداعش]".كما قالت مستشارة الأمن القومي للرئيس أوباما، Susan Rice ، في حديث إلى طلاب أكاديمية سلاح الجو أنّه كان لا بد من النظر الى الحرب ضد "الدولة الإسلامية" على أنها حرب متعدّدة الجبهات وأن أجهزة الكمبيوتر هي مجرد سلاح آخر في الترسانة. "فالدولة الإسلامية تستخدم الفضاء السيبراني بشكل فريد" للتجنيد، الاتصال عبر التطبيقات المشفرة، وتنسيق العمليات من سوريا إلى أوروبا.[2] والأهم في هذا الإطار، ما قالته كبيرة مستشاري الرئيس أوباما لمكافحة الارهاب Lisa Monaco، وهو أنّه في هذا النزاع مع "الدولة الاسلامية" لا يمكن الانتصار عن طريق القتل ولا عن طريق الضغط على مفتاح محو المعلومات.

وبالتالي، يجب أن تشكّل الحرب الالكترونيّة جهداً إضافيّاً من جهود الإدارة الدّوليّة لمواجهة "الدولة الاسلاميّة"، خصوصاً وأنّ أهميّتها الكبرى تكمن في استخدامها على جبهتَين أساسيّتَين: الجبهة العسكريّة والجبهة الفكريّة.

فعلى الصعيد العسكري، تشكّل الحرب الالكترونيّة جزءاً لا يتجزأ من الحرب الحديثة، تستخدمها الجيوش النظاميّة، كما الإرهابيّين لأغراض هجوميّة، دفاعيّة، وخاصّة، لن ندخل في تفاصيلها في هذه الرسالة. وعلى الصعيد الفكري، أصبحت الوسائل الالكترونيّة العمود الفقري لصنع الرسائل وإيصالها، ونشر الأفكار والآراء بشكل بات يؤثّر على الأفراد في جميع أنحاء العالم.

أولاً: المشاعات الدوليّة غير المألوفة The uncommon global commons

يعرّف Brzezinski "المشاعات الدّوليّة" Global Commons بأنها: "مناطق من العالم تتشاركها جميع الدّول، يمكن اختصارها بمجموعتين من الاهتمامات العالميّة:

- "المشاعات الاستراتيجيّة": المجالات البحريّة والجويّة، مجالات الفضاء الالكتروني Cyberspace Domains، والمجال النّووي، بما يتعلّق بالسّيطرة على انتشارها.
- "المشاعات البيئيّة": تتضمّن التّأثيرات الجيوسياسيّة على إدارة الموارد المائيّة، القطب الشّمالي، وتغيّر المناخ العالمي".

وبالرغم من أهميّة "المشاعات البيئيّة" في "الحرب الباردة الجديدة" فإن ما يهمّنا في إطار الحرب الاكترونيّة يدخل ضمن "المشاعات الاستراتيجيّة".

لقد سيطرت الولايات المتّحدة لسنوات طويلة على هذه المجالات لتشكّل ما يسمّى "بالنّظام العالمي الجديد".[3] من جهة، كانت سيطرة الولايات المتّحدة مهمّة لإصلاح وحماية المشاعات الدّوليّة، ومن جهة أخرى، حاولت بناء عالم يتناسب مع مصالحها. واليوم، تلعب القوى النّاشئة – الصّين، الهند، البرازيل وروسيا – دوراً أكثر تكاملاً في هذا النهج من الإدارة الدّوليّة.[1]

---

[1] Afzal Ashraf, "Viewpoint: Confrontation key to tackling violent extremism", BBC News, 25 Dec 2014

[2] David Sanger, "U.S. Cyberattacks Target ISIS in a New Line of Combat", **in The New York Times,** 24 Apr 2016

[3] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 110

ومع إعادة توزيع القوى والمفهوم الجديد للإدارة الدّوليّة، تغيّر الوضع بالنّسبة لإدارة المشاعات الدّوليّة وبات الفاعلون الجدد يلعبون دوراً أكبر بالرّغم من استمرار الولايات المتّحدة بلعب الدّور الأكبر، فهي تتحكّم بالانترنت لناحية إمكانيّة استعماله ومراقبة الفضاء الالكتروني، بواسطة كيان خاص لا يبغي الرّبح، مقرّه كاليفورنيا: " Internet Corporation of Assigned Names and Numbers" (ICANN)[2].

وقد ظهرت فضائح عديدة متعلّقة بالموضوع كالتّنصت على المستشارة الألمانيّة أنجيلا ميركل وغيرها. كما تستمرّ الولايات المتّحدة بمشروع الطّائرات الحربيّة الجديدة F-35 – أغلى سلاح أميركي في التّاريخ – بالرّغم من المعارضة الدّاخليّة الشّديدة، اذ يعتبر سلاحاً استراتيجيّاً للسيطرة على المجالات الجويّة والفضاء الالكتروني بشكل غير مسبوق.

إنّ المشاعات الدّوليّة ستصبح في السّنين القادمة أكثر اكتظاظاً بالفاعلين واللّاعبين غير التّقليديّين، وقد بات الجهاد عبر الوطني يستخدم مجالات عدّة متعلّقة بالمشاعات الدّوليّة، أهمّها الفضاء الاكتروني، بالإضافة الى امكانيّة حصوله على سلاح نووي يوماً ما، خصوصاً مع وجود أسلحة نووية مفقودة منذ انهيار الاتّحاد السوفياتي. وقد استفادت "الدولة الاسلاميّة" من سهولة الوصول الى الفضاء الإلكتروني لنشر أفكارها المرتبطة بالجهاد عبر الوطني، لتجنيد الإرهابيين، وتفعيل البروباغندا على نطاق واسع.

من هنا، بات من الضّروري إعطاء الفاعلين الجدد دوراً أكبر في محاربة التّطرّف بشكل عام، و"الدّولة الاسلاميّة" بشكل خاص، خصوصاً في إطار الحرب الالكترونيّة حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد، لا بل لم يعد بإمكانها السيطرة على تدفّق المعلومات.

ثانياً: أسلحة الانترنت السرية بمواجهة "الدولة الاسلاميّة"

بعد أن أثبتت "الدولة الاسلاميّة" فعاليتها في استخدام وسائل الاتصالات الحديثة والتشفير للتجنيد وتنفيذ العمليات، قامت الولايات المتّحدة في نيسان 2016، ولأول مرّة بتوجيه أحد أسلحتها السريّة ضدّ "الدولة الاسلاميّة"، وهو ما يعرف "بالقيادة السّيبرانيّة" Cyber Command، الذي أنشئ سنة 2010، لشنّ هجمات الكترونيّة. فقد كانت وكالة الأمن القومي NSA – المتخصصة بالمراقبة الإلكترونية – تتنصت منذ سنوات على مسلّحي "الدولة الاسلامية"، لكن نظيرها العسكري Cyber Command، كان يركز بشكل أوسع على الدّول التي تقوم بهجمات الكترونية ضدّ الولايات المتحدة (روسيا، الصين، إيران وكوريا الشمالية).

والهدف من الحملة الجديدة هو تعطيل قدرة "الدولة الإسلامية" على نشر أفكارها، جذب أنصار جدد، تعميم أوامر من القادة والقيام بالوظائف اليوميّة، كدفع الأموال الى المقاتلين على سبيل المثال. كما يمكن أن تردع المجندين المحتملين بسبب قلقهم حول أمن اتّصالاتهم مع الجماعة المسلحة. كما أنّ قليلاً من التّباهي بهذا السّلاح قد يحطّ ثقة العدو في اتصالاته، يشوّش وحتى يردع بعض النشاطات.[3]

وعلى صعيد العمليّات العسكريّة الخاصّة، بدأ الجهد بمراقبة عادات الإنترنت لقادة التّنظيم، والآن، تقضي الخطّة بتقليدهم أو تغيير رسائلهم، بهدف إعادة توجيه المسلحين إلى مناطق أكثر عرضة للهجوم من قبل الطائرات بدون طيار الأمريكية أو القوات البرية المحلّية. بالإضافة الى هجمات سيبرانيّة لقطع التحويلات الماليّة الالكترونية وتضليل المدفوعات.[4]

وتجدر الإشارة الى أن الولايات المتّحدة لم تكن تعترف بوجود هكذا سلاح سيبراني هجومي، كون استخدامه يطرح اسئلة تتعلّق بسيادة الدّول، لكن هذا الأمر لا ينطبق على "دولة التنظيم

---

[1] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 110

[2] Ibid., P 113

[3] David Sanger, op.cit.

[4] Ibid.

الارهابي".
ويشكّل استخدام هذا السلاح معضلة بالنسبة للعمليات العسكرية إذ أنّ المقاتلين الارهابيّين قد يلجؤون الى وسائل أخرى للاتصال ممّا يصعّب إمكانيّة التنصت على اتصالاتهم. ويشكّل هذا الأمر صراعاً داخليّاً في وكالات الأمن الأميركيّة، بين الضباط الأميركيّين المعترضين على هذه المقاربة الهجوميّة المكشوفة، والموظّفين المدنيّين الذين يعملون على هذه البرامج في وكالة الأمن القومي.
من هنا، ضرورة القيام بهجمات سيبرانيّة مدروسة ومتوازنة من ضمن استراتيجيّة حربيّة كاملة.
إنّ النقاش السّاخن بين مؤيّدي التدخّل الالكتروني الهجومي ومعارضيه الذين يفضّلون التدخّل السلبي للحصول على معلومات فقط، نقاش قديم يعود الى الحرب العالميّة الثانية حين اخترع البريطانيّون جهازاً استطاع فكّ شيفرة المنظومة الألمانيّة ENIGMA، ولكلّ وجهة نظر إيجابيّاتها وسلبيّاتها. وتقول "الأسطورة" أنّ ونستون تشرشل قرّر السماح للنازيين بقصف "كوفنتري"، ممّا كلّف مئات الأرواح، بدلاً من الكشف عن أن بريطانيا فكت الشّيفرة الألمانية.[1]
ومن الضروري أن تدخل الحرب الالكترونيّة في استراتيجيّة الإدارة الدوليّة لمواجهة "الدولة الاسلاميّة" على الجبهتَين العسكريّة- الأمنيّة والفكريّة بشكل متوازن.

ثالثاً: الإدارة الدولية للحرب الالكترونيّة الفكريّة ضدّ "الدولة الاسلامية"

لقد كان "الفاعلون الالكترونيّون" سبّاقين في المواجهة الفكريّة- المعنويّة "للدولة الاسلاميّة" والتطرّف، وقد أتت خطواتهم مدعومة من بعض الدّول التي أعطت أهميّة لهذا الموضوع.

أ- برامج للتوعية العامّة من قبل الشّرطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي

منذ أيلول 2008 قدّمت شرطة هلسنكي- فنلندا، برنامج **"الشرطة المجتمعية الافتراضيّة" Virtual community policing** ، لضمان وجود الشرطة، رؤيتها، وتوعيتها على شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.
ويقوم عناصر من الشرطة، الموجودون بشكل دائم على الانترنت[2]، بتعزيز مشاعر الأمان على الشبكة بين المستخدمين، والاستجابة للكشف عن الأعمال المشبوهة.كما يقومون بمناقشة مع المستخدمين حول أمور أمنيّة تهمّهم.
كما قام مجلس الشرطة وحرس الحدود في إستونيا في 2 حزيران 2011 بتفعيل برنامج مشابه للتفاعل مع المواطنين على الانترنت.
تكمن أهميّة هذه البرامج وغيرها من البرامج العديدة المشابهة، في تعاون الدّولة والأجهزة الأمنية مع الفاعلين الجدد في المشاعات الاستراتيجيّة، دون الحدّ من الحريّة في هذه المساحات، بهدف الحصول على معلومات حول الاتّجاهات والتحرّكات المشبوهة التي يمكن أن تهدّد الأمن الإنساني. كما تساهم هذه البرامج ببناء وزيادة الثقة بين المجتمعات من جهة، وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى.

1- في الولايات المتحدة

أطلقت وزارة الخارجية الأمريكية حملة **"فكّر مرّة أخرى واستدر بعيداً" Think Again Turn Away** في أيلول 2014، وهي تستخدم فيديو توضيحي يتضمّن صوراً خاصة صورّها مقاتلو "الدولة الاسلامية" بأنفسهم.
وعلى صعيد وسائل التواصل الاجتماعي، تعمل الولايات المتحدة بالاشتراك مع حكومات أجنبيّة،

[1] David Sanger, op.cit.
[2] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 123

المجتمع المدني، والقطاع الخاص، لإضعاف شرعية وصدى الرسائل والروايات المتطرفة العنيفة، ومن أهمّ الخطوات:

- شراكة مع الإمارات العربية المتحدة لإنشاء شبكة إلكترونية لمكافحة البروباغندا الداعشيّة وجهودها للتجنيد، بشكل مباشر ومن خلال التعاون مع المجتمع المدني والقادة الدينيّين.
- خطوات لتمكّن طلاب الجامعات في الولايات المتحدة، كندا، شمال افريقيا، الشرق الأوسط، أوروبا، أوستراليا، وآسيا، من تطوير محتوى رقمي لمواجهة رسائل التطرف العنيف.
- تنظيم "**مخيّمات تكنولوجيّة**" بشراكة بين الولايات المتحدة، شركات تواصل إجتماعي، حكومات، المجتمع المدني، وقادة دينيين لتطوير محتوى إلكتروني يضرب روايات التطرف العنيف ويقدّم بدائل إيجابيّة.

2- في فرنسا

في أيلول 2014، كلفت الحكومة الفرنسية منظمة لمكافحة التطرف تدعى Le Centre de Prévention contre les dérives sectaires liées à l'Islam (CPDSI) بالمساعدة على مكافحة تجنيد الجماعات الجهادية للشباب الفرنسي عبر الانترنت. وقالت مديرة المركز دنيا بوزار: "التجنيد والاتصالات الأولى غالباً ما تتم على شبكة الانترنت."[1] وبحسب وزير الداخلية الفرنسي Bernard Cazeneuve تبلغ هذه النسبة 90%.

ونلاحظ أن الحكومة الفرنسيّة لم تحذُ حذو الرئيس أوباما في تجنّب وضع كلمة الإسلام الى جانب كلمة التطرّف، بل ركّزت على أن هذا التطرّف هو تحوير للإسلام.

وبحسب دراسة لمركز CPSDI فإن حجج "الدولة الاسلامية" الالكترونية تستهدف خمس فئات مختلفة من الأفراد الذين يمكن أن يكونوا عرضة للتجنيد مثل "الفارس البطل" للرجال أو "قضية إنسانية" للنساء. وتشمل فئات أخرى شباباً متعطشين لألعاب الفيديو الحربية، المراهقين الذين يبحثون عن قائد بلا هدف، أو الناس الذين هم ببساطة "بحاجة إلى السلطة". كما أنّ معظم الأسر التي ينخرط مراهقوها بالجماعات الجهادية تعتبر نفسها غير متديّنة أو ملحدة[2].

من جهة أخرى، غالباً ما يتعرض هذا النوع من الحملات لانتقادات لاذعة بسبب تعميمه الشبهات الإرهابية على مجتمعات بأكملها. فيقول بعض المسلمين في بلدان ناطقة باللغة الفرنسية أن هذه الحملة مهينة ثقافياً، وتصوّر المسلمين كمجموعة مدعاة للسخرية، ممّا يساهم في زيادة الأزمة التي يعاني منها المجتمع الفرنسي.

وفي شباط 2015 بدأت فرنسا حملة قويّة على شبكة الانترنت للتوعية ضد التجنيد الذي تقوم به "الدولة الاسلاميّة". في ذلك الوقت، كانت التقارير تشير الى ذهاب حوالي 3000 أوروبي للقتال في العراق وسوريا، والى عودة حوالي 500 منهم الى أوروبا. ورأت فرنسا أن الجهاديين قد نجحوا في تجنيد العديد من الفرنسيين، فقد قال رئيس الوزراء Manuel Valls أنّه يعتقد بوجود 400 فرنسي يقاتلون في العراق وسوريا، وحوالي 1000 متورّطين مع هذه الجماعات. وبعد يومين من انطلاق الحملة قامت "الدولة الاسلاميّة" بحملة للسخرية من الحملة الفرنسية عبر شبكة الانترنت.

[1] Margot Haddad, " French government fighting online war against jihadist youth recruiting", CNN, 23 Feb 2015

[2] Ibid.

ب- إلزاميّة التعاون مع القطاع الخاص في ظل الإدارة الدولية

لقد بات للشركات العاملة في مجال مواقع التواصل الاجتماعي نفوذ كبير، يضاهي نفوذ الدول بعض الأحيان، فنرى على سبيل المثال Mark Zuckerberg يلتقي رؤساء الدّول حول العالم، كما يفعل وزراء الخارجية عندما يمثلون دولهم. فهذه الشركات باتت تمثل كيانات بحدّ ذاتها، لا يمكن تجاهلها، بل فرضت على الجميع التعامل معها ضمن شروطها. من هنا، فإما التعامل معها بإيجابيّة، وإمّا مواجهتها في حرب خاسرة. وقد حصلت عدّة دعاوى قضائيّة بين الدول وهذه الشركات، كدعوى بين Google والدولة الاسبانية، وأخرى بين Google والاتحاد الأوروبي، واتهامات Sony Pictures لكوريا الشمالية بالقرصنة، وغيرها، ممّا يزيد النفور أحياناً بين السلطات السياسية وشركات التواصل الاجتماعي.

ومهما حاولت بعض الحكومات قمع هذه الشركات، لا بدّ من الاعتراف باهمية التعاون في مكان ما. فخلال محاولة الانقلاب سنة 2016 في تركيا، قام الرئيس اردوغان بتوجيه ندائه الشهير الى الشعب التركي عبر تطبيق Facetime. فلم يتبقّ أمام الرئيس الذي حاول السيطرة على مواقع التواصل والضغط عليها سوى هذا التطبيق ليتواصل مع قاعدته الشعبية.

على شركات ومواقع التواصل الاجتماعي ان تلعب دوراً أساسياً في مواجهة "الدولة الاسلاميّة". فالتنظيم الارهابي يستخدم التطبيقات المختلفة لبثّ رسائله المتطرّفة وتوسيع قاعدة التأييد له، للتجنيد والحثّ على القيام باعتداءات إرهابيّة، وللتواصل بعض الأحيان. وباستطاعة شركات التواصل القيام بجهد هجومي وجهد دفاعي في هذه الحرب. يتمثّل الجهد الدفاعي بقطع الطريق على مؤيّدي "الدولة الاسلاميّة" وقياداتها عبر مواقع التواصل، والجهد الهجومي بالتعاون مع باقي الفاعلين للمساهمة بنشر أفكار الاعتدال والتسامح ونزع الشرعيّة عن التنظيم الارهابي.

وبهذا الاتجاه، قامت المستشارة الرئاسية الأميركيّة لشؤون مكافحة الإرهاب Lisa Monaco بقيادة الجهود لدراسة كيفية تعطيل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتجنيد. فالتقت المسؤولين التنفيذيين في مجال التكنولوجيا في Silicon Valley، وفي أوستن بولاية تكساس، بالإضافة الى بوسطن وواشنطن من أجل التوصل إلى خطة أكثر تكاملاً، للقضاء على إعلاناتٍ على مواقع التواصل، وتشجيع تطوير وجهة نظر مواجِهة.[1] وقد شمل الجهد تضخيم شهادات مجندين هاربين من "الدولة الاسلامية"، وهم يصفون وحشية المجموعة ويشكّكون بتمسّكها بالمبادئ الحقيقية للإسلام. هذا وتزداد فعالية Facebook، You Tube، وTwitter في إيجاد وإزالة إعلانات "الدولة الاسلاميّة" – حيث يمكنهم القيام بذلك دون أمر من المحكمة كون هذه الإعلانات تنتهك شروط الخدمة لهذه الشركات.[2] وعلى سبيل المثال، سنة 2015، قامت Twitter وبصمت، بإغلاق 2000 حساب مستخدم من قبل مؤيدين لداعش، لكن التنظيم ما زال يستخدم منصّات تواصل اجتماعي أخرى لنشر أفكاره.[3]

ج- إستخدام أدوات الحرب الالكترونية بذكاء كي لا يقدّم خدمة "للدولة الاسلاميّة"

في آب 2016، إتهمت لجنة في البرلمان البريطاني Google و Facebook وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي بعدم استخدام وسائل كافية لمنع الجهاديين من استخدام المواقع. واقترحت اللجنة الاستعانة بخبراء في الألعاب الالكترونية لمواجهة الدعاية التي يبثّها الإرهابيون. والواقع أنّ القضاء على إمكانية استخدام "الدولة الاسلاميّة" لمواقع التواصل الاجتماعي أمر شبه مستحيل بالرغم من الجهود الكبيرة في هذا المجال.

كذلك بالنسبة للإعلام، فبالرغم من الجهد الكبير في تغطية الأحداث والوصول الى الملايين من

---

[1] David Sanger, op.cit.
[2] Ibid.
[3] Peter Bergen, op.cit.

المشاهدين حول العالم، كان للإعلام دور سلبيّ في "الحرب على الارهاب"، من خلال نقل صورة أكثر تفاؤلاً أحياناً، وأكثر ظلاماً أحياناً أخرى، فيُظهر جهات منتصرة وأخرى مهزومة، في حرب لم تعرف ايّ منتصر حتّى الآن. ففي أفغانستان أوحى الاعلام الغربي أن مقاتلي الطالبان هزموا بالكامل، ليعودوا ويسيطروا على مناطق واسعة من البلاد بعد انسحاب الولايات المتحدة. وفي العراق، أوحت وسائل الاعلام أنّ الحرب انتهت بمجرّد اجتياح قوّات التحالف للبلاد وتدمير تمثال صدّام حسين، لتبدأ بعدها أسوأ حرب أهليّة حصدت أعداداً مخيفة من القتلى والجرحى. كما أوحت وسائل الاعلام استتباب الأمن والنظام قبيل خروج الجيش الأميركي، لتبدأ مرحة "الدولة الاسلاميّة" الدّامية. وفي ليبيا، هلّلت وسائل الاعلام لمقتل القذافي وبدأ الحديث عن ليبيا الديموقراطيّة، لتستعر الحرب بشكل كبير، قبل أن تدخل "الدولة الاسلاميّة" على الخط.
ويظهر الدور السلبي لوسائل الإعلام أيضاً بسبب كون تغطيتها للأحداث المتعلّقة "بالدولة الإسلاميّة" تؤدي الى نشر بروباغندا التنظيم بشكل غير مباشر وقد سبق أن ناقشنا هذا الموضوع.
فمن الضروري أن تتصرف وسائل الاعلام، على أنواعها، بذكاء أكبر، في مواجهة التطرف و"الدولة الاسلاميّة" ولو كان الأمر على حساب تحقيق الأرباح بعض الأحيان، إذ إن بعض الأخطاء قد تساهم، ولو عن غير قصد، في إيصال الرسائل التي يريد الارهاب بثّها. على سبيل المثال، بعد التفجير الذي قام به الأخَوان Tsarnaev في ماراتون بوسطن في 15 نيسان 2013، قامت مجلة Rolling Stones بتصوير Dzhokhar Tsarnaev على أنّه نجم، وضحيّة معتقل، ممّا أثار تعاطفاً معه لدى العديد من المراهقين الأميركيين.[1]

إنّ العنف الكبير والدمويّة المخيفة التي تبثّها "الدولة الاسلاميّة" ليست بجديدة في الحروب، إن كان في التاريخ القديم، الحديث، أو المعاصر. فظاهرة قطع الرؤوس على سبيل المثال انتشرت في العراق على نطاق واسع خلال الحرب التي تلت الاجتياح الأميركي خصوصاً من قبل الجماعات التي قادها أبو مصعب الزرقاوي. بالإضافة الى فظائع الطالبان، بوكو حرام، الميليشيات في حروب كوسوفو ويوغوسلافيا، وممارسات وحشيّة عرفتها حروب في إفريقيا، لبنان، أميركا اللاتينيّة...
لكن ما تغيّر، مع "الدولة الاسلاميّة"، هو استخدامها لوسائل الاعلام بشكل ذكي، والأخطر هو نشر أفكارها عبر وسائل الاعلام العالمية ومواقع التواصل الاجتماعي. فعندما تحاول وسائل الإعلام ملاحقة الخبر ونشر الفظائع التي تقوم بها "الدولة الاسلاميّة"، تكون في الوقت عينه في صدد تأمين أرضيّة لنشر الأفكار المتطرّفة التي تساعد "الدولة الاسلاميّة" على نشر الرعب والحصول على مساعدات ماليّة، بالإضافة الى تجنيد المقاتلين حول العالم. فهذا التنظيم الارهابي لم يعد بحاجة الى إنشاء محطّات تلفزيونيّة ووسائل إعلام خاصّة به كونه بات يستخدم أهم المحطات والوسائل العالميّة. فعلى سبيل المثال، حين يتمّ نشر أفلام وثائقيّة وتحقيقات عن تهريب الآثار أو الإتجار بالأعضاء البشريّة والنساء وغيرها وتهريبها الى دول غربيّة، فهذا الأمر يشجّع "مافيات" التهريب والعصابات الدولية حول العالم على تأمين الاتصال مع "الدولة الاسلاميّة" من أجل تحقيق الأرباح.
لقد شبّه الرئيس أوباما جرائم "الدولة الاسلامية" بجرائم النازية، ولكن يجب الانتباه الى الفروقات الأساسيّة في البروباغندا بين الاثنين، مما يوضح ضرورة اختلاف المقاربة في مكافحة "الدولة الاسلامية". فالنازية كانت تسعى الى تبرير الجرائم والإعدامات الجماعية التي ترتكبها، لكنها كانت تستخدم لهذه الغاية الإعلام الخاص بها وتقمع وسائل الإعلام الباقية، وخصوصاً الجرائد في المناطق التي تقع تحت سيطرتها. أمّا "الدولة الاسلاميّة"، فتحاول أيضاً إيجاد تبريرات للجرائم التي ترتكبها بحقّ الأبرياء، ولكنّها تستخدم وسائل الإعلام العالميّة لبث البروباغندا

[1] Robert Spencer, op.cit., PP 24-25

الخاصة بها، وفي مناطق لا تخضع لسيطرتها العسكرية المباشرة. من هنا، فإن المقاربة العسكرية- الأمنية لخطر النازية مثلاً، والأخطار السابقة لا يمكن أن تشكل أرضيّة لمواجهة "الدولة الاسلاميّة"، لا بل قد تلعب دوراً سلبيّاً وتقوّي حجج الارهابيين.
وقبل "الدولة الاسلاميّة"، كانت "الدولة الاسلاميّة في العراق" قد اعتمدت على وسائل إعلام خاصّة بها من أجل نشر أفكارها، خصوصاً مع إعطاء أبو مصعب الزرقاوي، وبعده أبو عمر البغدادي أهميّةً كبرى للبروباغندا. واستطاعت القوى المسلّحة الأميركيّة تدمير وسائل البروباغندا الخاصة "بالدولة الاسلاميّة في العراق"، لكنّ جميع الجيوش والدّول تواجه صعوبة مطلقة في فعل الأمر نفسه مع "الدّولة الاسلاميّة" كونها لا تعتمد بشكل أساسي على وسائلها الخاصة، بل على وسائل الاعلام العالميّة ووسائل التواصل الاجتماعي.
لذلك يجب اللجوء الى الإدارة الدولية للمواجهة بوسائل غير تقليديّة، علماً أنّه ما من سلطة قادرة على فرض رقابة مسبقة على وسائل الاعلام حول العالم، خصوصاً وأن فكرة الرقابة المسبقة بحدّ ذاتها مرفوضة في عالم اليوم.

يبقى السؤال عن الخطوات العمليّة التي يمكن أن تقوم بها وسائل الاعلام، والتي يجب ان تتضمّنها الخطط الدّولية والمحليّة في مجال الحرب الاعلامية والالكترونية على "الدولة الاسلاميّة".
إنّ إجبار الشركات المزوّدة للانترنت والشّركات المسؤولة عن أهم التطبيقات الالكترونيّة على حجب كل ما يتعلّق بالتنظيم الارهابي يبدو أمراً صعباً، إذ سيجد الارهابيّون طريقهم للولوج من خلال آلاف المستخدِمين المؤيّدين أو المتعاطفين معه، أو من خلال الحسابات الوهميّة، لكنّ ذلك لا ينفي مسؤوليّة الشركات التي تملك وتدير هذه المواقع.
من جهة أخرى، إنّ إهمال أخبار "الدّولة الاسلاميّة" عن قصد أو تجاهلها هو أمر غير واقعي وغير قابل للتطبيق، بسبب مسؤولية وسائل الإعلام عن تغطية ونقل الأخبار، ممّا يحدّ من الخيارات بشكل أكبر. ومن جهة أخرى، عندما يعلّق الصحافيون والسياسيون على أعمال الارهابيين عبر وسائل الاعلام، فهم يقدّمون لهم خدمة مجانيّة ووسيلة لإيصال رسائلهم.
يبقى بيد الإعلام والحرب الالكترونيّة عدّة أوراق يمكن التركيز عليها، بالإضافة الى جميع الخطوات التي سبق أن ذكرناها، أو التي سبق لبعض الدول أن باشرت بها، من برامج التوعية الى أسلحة الانترنت السريّة.
ومن أهم الأوراق، الإضاءة على إخفاقات "الدولة الاسلاميّة"، بالإضافة الى التركيز على رفض الأكثريّة السّاحقة من المسلمين حول العالم لممارسات "الدولة الاسلاميّة" وأفكارها، والتركيز على رفض المراجع الدّينيّة الاسلاميّة الرّسميّة لجميع التّفسيرات الخاطئة للدين الاسلامي التي يبثّها الارهابيّون. فيمكن التعاون مع رجال الدين لتأمين تدخّلهم بشكل ممنهج عبر مواقع التواصل، بالإضافة الى مرشدين إجتماعيين ورجال أمن، بهدف التوعية وتوجيه الشباب حول المبادئ الصحيحة للأديان، ونشر أفكار التسامح وتقبّل الآخر.
بالمقابل، تحاول "الدولة الاسلامية" إظهار نفسها على أنها أرض الوَفرة، من خلال نشرها صوراً لأناس يجمعون الفواكه والخضار من حقولهم أو يتسوّقون في الأسواق، عبر مواقعهم الاكترونية. لكن الحقيقة على الأرض مختلفة. ففي نيسان 2015، بدأت تظهر صور لطوابير الطعام في الرقّة، بالإضافة الى تقارير عن الأوبئة.[1] إنّ تركيز الإعلام ومواقع التواصل على هذه الأمور، بدل التركيز المستمرّ على المواكب السيّارة لمقاتلي التنظيم وهم يعرضون قواهم وأسلحتهم من شأنه أن يساهم في التخفيف من جاذبيّته لدى الأفراد الذين لديهم استعداد للالتحاق به أو التأثر بأفكاره.

[1] Simon Tomlinson, "The caliphate's food queues: Hundreds queue for hours as they wait for food in ISIS capital", **in Daily Mail,** 7 Apr 2015

كما أنّ دعم وسائل الحرب الالكترونيّة للإسلام الصحيح والرسمي، من شأنه أن يضعِف الروايات التي يحاول المتطرّفون بثّها، ولكن حتّى الآن، ما من تغطية كافية لهذه الأفكار المعتدلة، بل تفضّل وسائل الاعلام التّركيز على أخبار "الدولة الاسلاميّة" التي تشكّل مادّة دسمة للسبق الصّحفي وتحقّق نسب مشاهدة عالية، والأمر سيان على شبكة الانترنت ومواقع التواصل، حيث يبحث الناس عن الأمور الغريبة والمثيرة للجدل كقطع الرّؤوس وتجنيد الأطفال وغيرها...
وفي إطار الإضاءة على المعاملة السيئة التي تقوم بها الفصائل الجهادية في سوريا، كداعش وغيرها، تجاه مقاتليها، قامت صحيفة Le Monde في 2016/6/2 [1] بجهود ملفتة، إذ قامت بنشر تحقيق عن معاناة مجموعة من الشبان الفرنسيين الذين دخلوا سوريا عبر تركيا سنة 2013، الى مخيّم تدريب لداعش. وقد حاول بعضهم الهرب فتعرضوا لأبشع أنواع التعذيب. وتورد الصحيفة الممارسات التي تعرضوا لها بطريقة مقزّزة، وتركّز على ثلاثة أمور:

- سوء المعاملة التي يتعرض لها مقاتلو داعش، على عكس ما يعتقد الشبان الذين يذهبون الى سوريا للالتحاق بالتنظيم.
- الفوضى في توزيع المقاتلين على مخيّمات التدريب وتأمين حاجيّاتهم.
- المقاتلون غالباً ما يلتحقون من أجل القتال ضدّ النظام السوري وينتهي بهم المطاف بالقتال ضدّ منظمات جهاديّة أخرى.

كما قامت بعض الدول بجهود كبيرة في مجال الاتصالات الاستراتيجية لمواجهة البروباغاندا الارهابية من خلال وسائل الإعلام التقليدية والحديثة. ويسعى عدد من المبادرات، بشكل خاص، بقيادة الحكومات و/ أو منظمات المجتمع المدني، الى إبراز الأصوات الدّاعية للتسامح ونبذ العنف، وتسليط الضوء على محنة ضحايا الإرهاب وتشجيع التضامن معهم، أو تشجيع المتطرفين السابقين على التّحدث علناً ضد التطرف العنيف والإرهاب.[2] وتقوم بعض المحطات التلفزيونيّة العالميّة اليوم بحوارات تلفزيونيّة مع جهاديّين سابقين يخبرون كيف تمّ خداعهم حين ظنّوا بأن الالتحاق بجماعات متطرّفة يخدم قضيّةً ما، في حين تبيّن لهم لاحقاً أنّ هذه الجماعات لا تمتّ الى الدّين بصلة. ومن أهم هؤلاء، السياسي البريطاني "ماجد نوّاز" الذي يظهر باستمرار على وسائل إعلام غربيّة ليخبر عن تجربته السّابقة مع جماعات جهاديّة.

قال الدّاعية الاسلامي المصري فاضل سليمان: "العمل العسكري على داعش غير مجدٍ لأنها تعيش بين المدنيّين، ومهاجمتها من 80 دولة والانتهاء بالفشل يعني تثبيتها... لا بد من سحب وقود الشباب الذي يغذي هذا التنظيم، عبر إعطاء فرصة جديدة لهم للمشاركة وتحقيق الحلم بالوسائل السّلمية... وبدلاً من المؤتمرات والأكل والشرب كان يمكن الإنفاق على شركات إنتاج تعليمية..."[3]
إذاً، تشكّل الحرب الالكترونيّة، والحرب الإعلاميّة جبهة مهمّة من جبهات مواجهة "الدولة الاسلاميّة" خصوصاً وأن هذه الأخيرة تعتمد على الإعلام والتطبيقات الالكترونية بشكل أساسي للبروباغندا ولأغراض أخرى.
وعلى الإدارة الدولية أن تواجه حملات "الدولة الاسلاميّة" في هذا المجال بالارتكاز على تعاون وثيق بين الدول وأجهزتها الأمنية من جهة، والفاعلين الآخرين من جهة أخرى، من شركات معنيّة بالموضوع، رجال الدين، المرشدين الاجتماعيين، مقاتلين سابقين في التنظيمات الجهاديّة،

[1] Lucie Soullier, "Filière djihadiste de Strasbourg: en Syrie, "tout s'est effondré comme un château de cartes"", **in Le Monde**, 2 juin 2016
[2] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 45
[3] محمد نمر، المرجع السابق، ص 4

وغيرهم، بالارتكاز على توازن بين الجانب الأمني- العسكري (الدفاعي والهجومي) الذي تقوده الجيوش وأجهزة الأمن، والجانب الفكري- الثقافي الذي لا بدّ أن يكون بقيادة مفكّرين ومثقّفين في إطار الإدارة الدوليّة.
كما على الإدارة الدوليّة الاعتماد على مقاربات بنّاءة، والتنسيق مع وسائل الإعلام وشركات التواصل الاجتماعي للعمل على محاربة الفكر المتطرّف وعدم الاكتفاء بتغطية العمليّات العسكريّة والمجازر، بالإضافة الى التضييق قدر الإمكان على استخدام "الدولة الاسلاميّة" للانترنت، والضغط على بعض الدول العربيّة لإقفال المحطّات التلفزيونيّة التي تبثّ أفكاراً متطرّفة، والتي باتت بمثابة ناطق رسمي باسم "الدولة الإسلاميّة"، خصوصاً لناحية بثّ أفكار تحرّض على الفتن المذهبيّة. ومع أننا لن نقوم بتسمية بعض هذه المحطات التي لا يتعدى عددها أصابع اليد الواحدة، الى أنها لا زالت تبثّ عبر أقمار اصطناعية عربية بالرغم من عدّة دعوات لإقفالها. كما يمكن للإدارة الدولية أن تساهم بتطوير وسائل الإعلام في الدول العربيّة، التي تبدو حملات بعضها ضدّ التطرّف بدائيّة بالمقارنة مع إعلام "الدولة الإسلاميّة" الفائق التطوّر.

الفقرة الثانية: الدمقرطة والتنمية لمواجهة "الدولة الاسلامية" على المدى البعيد في إطار الادارة الدولية

بعد أن تناولنا الأطر العامّة للمواجهة سنناقش مواجهة الإدارة الدوليّة "للدولة الاسلاميّة" على المدى البعيد عن طريق بناء الأمّة ودولة المؤسسات، نشر الديموقراطيّة، والتنمية، مع التركيز على دور الفاعلين الجدد، الدول والمؤسسات الدوليّة على حدّ سواء. مع العلم أنّ القضاء على هذا التنظيم دون تفعيل مسار الدمقرطة والتنمية في الدول العربيّة والشرق الأوسط قد يؤدّي الى ظهور تنظيمات مشابهة في المستقبل، كنتيجة للظروف العامّة ولأسباب الأزمات التاريخيّة التي تعاني منها المنطقة.

بند أول: بناء الأمّة وبناء الدّولة

حاولنا في الفصل الأوّل تحليل عمق الأزمات العربيّة التي أدّت أو ساهمت في ظهور "الدولة الاسلاميّة" تمهيداً لمعرفة ما يمكن أن تقدّمه الإدارة الدولية للمساهمة في معالجة هذه الأزمات. وقد تحدّثنا بإسهاب عن أسباب هذه الأزمات والتي يمكن أن نلخّصها بالتالي:

- الانحلال السياسي Political Decay
- عدم تطوّر المؤسسات
- الحكم بالقانون بدل حكم القانون
- بناء الدولة قبل استكمال بناء الأمّة
- تقديم الهويّة الطائفيّة على الهويّة الوطنيّة
- ضعف الهيكليّات المواطنيّة
- التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفساد
- غياب التنمية السياسية
- تراجع صفة الشرعيّة
- الأوضاع الداخليّة في العراق وسوريا

وفي إطار إعادة بناء الأمّة والدولة، أو على الأقلّ ترميم ما قد تهدّم أو تضرّر، يمكننا القول أنّ بناء الدولة مرتبط ببناء الأمة بشكل كبير، من أجل إضفاء الشرعيّة على الدّولة وتأمين استمرار المؤسسات الدستوريّة والقانونيّة، واعتبار المحافظة عليها أولويّة غير مرتبطة باللعبة السياسية ومصالح المكونات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية.

أولاً: بناء الهويّة الوطنيّة في الدول العربية لمواجهة "الدولة الاسلامية"

السّؤال: كيف استطاعت مجموعة مسلّحة من بناء دولة، أو شبه دولة، عسكريّاً وايديولوجيّاً على أراضي دولتين كانتا تظهران بمظهر الدّولة العسكريّة الايديولوجيّة ذات الحزب الواحد؟
الواقع أنّ نوعاً من الانهيار التدريجي "للأمّة" كان قد بدأ بالظهور في كلّ من العراق وسوريا، بالإضافة الى ظهور هوّة بين الشّعب والسّلطة، ممّا ساهم في انهيار مؤسسات الدّولة، وقيام منظّمة ارهابيّة بمحاولة بناء أمّة على أنقاض الأمم المتعثّرة في هذه المرحلة من التّاريخ.
من هنا على الإدارة الدوليّة المساهمة في إعادة ترميم الدّولة-الأمّة في كلّ من سوريا والعراق، للحؤول دون تكرار تجربة "الدولة الاسلاميّة".

وقد شكّل إعلان قيام "الدولة الاسلاميّة" في أوائل شهر رمضان 2014 تحدياً قويّاً من قبلها لشرعيّة 57 دولة، يتبع معظم مواطنيها الدين الاسلامي.[1] وقد اعتبر التنظيم نفسه حارساً لمصالح الأمّة الاسلاميّة غير آبه بوجود مرجعيّات دينيّة وسياسية للمسلمين.

وبالعودة الى النّقاط الأربعة التي يقترحها Francis Fukuyama لبناء الهويّة الوطنيّة، نتساءل كيف يمكننا الاستفادة منها لبناء دول ديموقراطيّة على غرار الدول الأوروبيّة، وإعادة توجيه حراك الربيع العربي في هذا الاتجاه، مثلما أعيد توجيه الثّورة الفرنسيّة عدّة مرّات بعد أن صادرها نابوليون بونابارت.

1- تعديل الحدود للتتناسب مع الهويّات الوطنيّة المفترضة:
يظهر هذا الطّرح جديّاً على السّاحة الاقليميّة. فالدّعم الدّولي للأكراد مثلاً قد يؤدّي الى خلق دولة كرديّة معترف بها. فبعد أن حصل اقليم كردستان العراق على حكم ذاتي، يظهر الدّعم الدّولي باتجاه قيام دولة كرديّة في شمال سوريا والعراق على الأقل، بالإضافة الى الحديث المستمرّ عن إمكانيّة أعادة تقسيم الحدود الجغرافيّة في الشرق الأوسط وقيام دول "أكثر تجانساً" على الصعيد الطائفي.
فهل سيتمّ تعديل الحدود في المنطقة بشكل طائفي أو مذهبي كمحاولة لبناء أمم ديموقراطيّة؟
ويبقى السّؤال المطروح عن المناطق التي تسيطر عليها "الدّولة الاسلاميّة" حاليّاً في سوريا والعراق، هل سيتمّ التّسليم بوجود هويّة وطنيّة للجهاديّين المتطرّفين وينجح بالتالي مشروع البغدادي لبناء الأمّة التي يتحدّث عنها ؟

2- نقل أو القضاء على سكّان لخلق وحدات سياسيّة اكثر تجانساً:
عندما بدأت "الدّولة الاسلاميّة" بالاستيلاء على أملاك المسيحيّين في العراق، وبقتل الأزيديّين، والمسلمين على حدّ سواء، أبدت عدّة دول أوروبيّة استعدادها لاستقبال المهاجرين على أراضيها، في حين لم تظهر نيّة أو خطّة واضحة لإعادتهم الى أراضيهم، ممّا طرح تساؤلات عن التّسليم بالأمر الواقع القاضي بنقل الأقليّات الى أماكن أخرى وخلق وحدات سياسيّة متجانسة في المناطق الجغرافيّة.

3- الاستيعاب الثقافي
أن تقوم الأقليّات في الشرق الأوسط بالتّخلّي عن عاداتها وثقافتها لتتناسب مع ثقافة الأكثرية أمر شبه مستحيل، فقد أثبتت التّجربة أنّ الأقليّات والأكثريّات قد لا تكون عدديّة في هذه المنطقة، بل هي أكثر ارتكازاً على أدوارها التاريخيّة والثقافيّة.

[1] Loretta Napoleoni, op.cit., P 16

4- تعديل الهويّات الوطنيّة المفترضة لتتناسب مع الواقع السّياسي.
يبدو هذا الأمر صعباً أيضاً في ظلّ تمسّك الجماعات بهويّتها الأصليّة، وعودتها الى الهويّة الطّائفية التي كانت قد اضمحلّت لعقود، بسبب الفراغ الايديولوجي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.
لقد استفادت الدّيموقراطيّات النّاجحة من مشاريع بناء الأمّة التي تمّت بوسائل عنيفة وغير ديموقراطيّة. ولا يقتصر الأمر على أوروبا بل يتعدّاه الى دول نامية كاندونيسيا وتانزانيا.[1] فهل يحصل الأمر نفسه في الدّول العربيّة وتؤسس مرحلة ما بعد "الدولة الاسلاميّة" لبناء ديموقراطيات تقبل التعددية والمشاركة في السلطة، أم أنّ هذا الأمر غير قابل للتطبيق بالاعتماد على الحدود الجغرافيّة والثقافيّة الحاليّة؟

في مطلق الأحول لا بديل عن بناء دول بيروقراطيّة قويّة تقوم بسياسات اجتماعيّة، في مجال التّعليم والتّوظيف والطّبابة والتنمية بشكل عام، مع آليّات رقابة فعّالة لعدم الوقوع مجدّداً في الفساد الذي أصبح مستشرياً في الدّول العربيّة. علماً أنّ هذا المسار الطويل يبدأ بثورة ثقافيّة مشابهة للثورات الثقافيّة التي حصلت في أوروبا تمهيداً للديموقراطيّة، وهذا الأمر يبدو بعيد المنال في الدول العربيّة بالرغم من وجود طبقة مثقّفة لا يستهان بها.

ثانياً: بناء الدولة
تظهر التجربة الأوروبية، والفرنسية خصوصاً، مدى صعوبة بناء الدولة بعد الثورة. وقد ساهم تراجع مشروع بناء الدول في بروز منظّمات إرهابيّة في حالات عديدة، "كالدولة الاسلاميّة" (في العراق وسوريا)، بوكو حرام في نيجيريا، الطالبان في أفغانسان وباكستان وغيرها.
فقد استغلّت بوكو حرام الاستياء من الفساد الاقتصادي وعدم فعالية الدولة النيجريّة، والفساد في وزارة الدفاع والجيش النيجيري.[2] واستفادت "الدولة الاسلاميّة" من الحرب في سوريا وفقدان الحكومة للسيطرة على مناطق واسعة، بالإضافة الى تاريخ العلاقة بين الحزب الحاكم وشرائح واسعة من المجتمع، كما استفادت في العراق من تدمير المؤسسات والجيش بعد الاجتياح الأميركي، واستياء الملايين من العراقيين من سياسة الحكومة المدعومة من الخارج.
وفي باكستان، استمرّت الطالبان بسبب ضعف التزام الجيش الباكستاني بالقضاء عليه كليّاً. كما قامت أفغانستان بإيواء قائد الطالبان الباكستاني "الملّا فضل الله"، بعد أن كان الجيش الباكستاني قد تنازل لطلبات هذا الأخير بفرض الشريعة الاسلامية في مناطق معيّنة.[3] فضلاً عن وجود أسامة بن لادن لسنوات في مجمّع سكني يبعد مسافة قريبة عن مراكز للقوى الأمنية الباكستانية، قبل أن تقوم القوّات الخاصة الأميركيّة بقتله.
بحسب البعض، لم تنجح أفكار الارهابيّين بالاستمرار بسبب جاذبيتها بل بسبب فشل أشكال الحكومات البديلة، في الدول المعنيّة بتأمين الكرامة والحياة المناسبة التي يطلبها مواطنوها.[4]
من هنا، إنّ بناء دول قادرة ومقتنعة بمكافحة التطرف شرط أساسيّ لمكافحة التطرف على المدى البعيد. فلا يمكن للغرب وللإدارة الدولية مواجهة "الدولة الاسلاميّة" إذا لم تتأمن الأرضيّة في دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وإفريقيا. ففي ليبيا على سبيل المثال، عمدت الولايات المتحدة وعدّة دول الى تسليح القوى العسكريّة الليبية لمواجهة "الدولة الاسلامية" التي فرضت سيطرتها على مناطق في شمالي البلاد. لكنّ عدم وجود إدارة دوليّة فعّالة للأزمة الليبيّة وعدم التمكّن من قيام دولة ليبيّة بيروقراطيّة ديموقراطيّة قد يؤدي الى تكرار التجربة العراقيّة، عندما عمدت الولايات المتحدة الى تدريب وتجهيز الجيش العراقي الذي ألقى السلاح في أول مواجهة مع

[1] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy**, op.cit., P 333
[2] Afzal Ashraf, op.cit.
[3] Ibid.
[4] Ibid.

عناصر التنظيم.
لذا، تبقى الثورة الثقافيّة نقطة انطلاق لبناء الدولة الديموقراطيّة التي تبدو أشبه بحلم في العالم العربي، دولة المؤسسات الدستورية وحكم القانون، والتي تشكّل الضمانة لمكافحة التطرف والارهاب بشكل فعّال في العقود القادمة. وعلى الإدارة الدوليّة أن تساهم في هذه الثورة الثقافيّة، من خلال عمل المنظمات غير الحكوميّة، الجمعيّات، الجامعات، وسائل الاعلام، وغيرها من الفاعلين، بالتوازي مع إطلاق عمليّة تنمية سياسية واقتصاديّة.

بند ثاني: الديموقراطيّة كضمانة لمواجهة التطرف و"الدولة الاسلامية" على المدى البعيد

لقد تناولنا في الفصل الأول موضوع الانحلال السياسي في العالم العربي وتطوّر المؤسسات وقلنا أنّه في معظم الدول الغربيّة أدّى النمو والتنمية الاقتصاديّة الى تعبئة اجتماعيّة ومطالبة بالمشاركة السياسية وصولاً الى الديموقراطية والليبراليّة، بالتوازي مع التنمية السياسية لجهة بناء الدولة، حكم القانون والمحاسبة الديموقراطيّة.
أمّا في الدول العربيّة فحصل بعض النمو دون تنمية حقيقية، وعندما وصلت المجتمعات الى مرحلة المطالبة بالمشاركة السياسية كانت ردّة فعل السلطة قمعيّة بالتوازي مع غياب التنمية السياسية لناحية الحكم بالقانون بدل حكم القانون وغياب المحاسبة الديموقراطيّة. هذه الأمور أدّت الى زيادة التطرف الديني، تداعي الدولة وبالتالي عدم احترام العنف الشرعي. وأتت "الدولة الاسلاميّة" كإحدى نتائج هذا المسار غير الطبيعي للديموقراطيّة.
وممّا ساهم في هذه الأزمة عدم وجود استراتيجيّة للمساعدة على بناء دول ديموقراطيّة خصوصاً بعد الحرب على العراق، وتعامل بعض الحكومات الغربيّة مع الشعوب العربية دون تمييز بين العقائد والمفاهيم، ودون فهم العلاقات المتشابكة التي تحكم شعوب المنطقة.
وبالتالي، فإنّ الديموقراطيّة تشكّل الضمانة لمواجهة الجهاد عبر الوطني، الذي يشكل العمود الفقري "للدولة الاسلاميّة".

أولاً: أهمية تشكيل الطبقة الوسطى الجديدة

أظهرت مؤشرات النمو البشرية التي جمعتها الأمم المتحدة، زيادة بنسبة 28% في مصر و30% في تونس بين سنتي 1990 و2010، بالإضافة الى زيادة في عدد خرّيجي الجامعات خصوصاً في تونس.
كما أنّ ظهور طبقة وسطى جديدة، كان أحد العوامل المساعدة على ظهور الربيع العربي. ويقول Fukuyama في هذا الاطار، أن ما شهده العالم العربي هو "حالة Huntington": (A Huntington Event)، إذ إنّه تحت سطح الحكومات المستبدّة التي تبدو منيعة، كان يحدث تغيير اجتماعي، ونفَّسَ الفاعلون الجدد عن غضبهم من الأنظمة التي لم تتحسّب لاستيعابهم في مؤسسات جديدة.[1]

كما تشكّل العولمة – وانتشار الأفكار – إحدى أهم أسباب "زيادة الطلب على الديموقراطّيّة" حول العالم. فالمجموعات الاجتماعية الجديدة باتت تتحرك حول العالم فنرى مظاهرات بشكل غير متوقّع من تونس الى كييف الى اسطنبول الى ساو باولو، حيث يريد الناس أن تقوم الحكومات بالاعتراف بالمساواة وكرامتهم كبشر. وهناك اتّجاه الى مسار النمو السياسي ونداء عالمي لقيام حكومات مسؤولة تعترف بالكرامة المتساوية لمواطنيها.[2] وفي العراق وسوريا، من أجل التخلّص

[1] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy,** op.cit., P 50
[2] Ibid., P 548

من ظاهرة التطرف بشكل عام، و"الدولة الاسلاميّة" بشكل خاص، وحتّى بعد القضاء عليها عسكرياً، لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار للمكوّنات الأساسيّة للمجتمع وإشراكها في السلطة بشكل عادل، فضلاً عن الاعتراف بدورٍ الشباب المنفتح الذي بات يشكّل جماعة سياسية- اقتصاديّة بحدّ ذاتها، تؤثّر فيها العولمة والأفكار الغربيّة، وقد ظهر الأمر جليّاً في تحرّكات الربيع العربي في تونس ومصر وغيرها.

إنّ تجاهل هذا الحراك الاجتماعي- السياسي، وعدم إشراك المكوّنات الاجتماعيّة الأساسيّة في السلطة بشكل عادل، وعدم ضمان وصولها الى الموارد، حتى بعد القضاء على "الدولة الاسلاميّة" كتنظيم، لا بدّ أن يعيد إحياء افكار التطرف لتشكيل منظمات جديدة، تماماً كما تشكّل تنظيم الدولة الاسلاميّة على أنقاض منظمات أخرى، اعتقدت الحكومات العربيّة والغربيّة أنها قضت عليها. فالقضاء على تنظيم متطرّف قد يكون ممكناً عسكرياً، ولكنّ مكافحة أفكاره لا بدّ أن تمرّ بمسار الديموقراطيّة.

من هنا، ضرورة التنبّه الى أنّ قتال الجماعات المتطرّفة التي صادرت الربيع العربي في بعض الدول العربيّة، وفي طليعتها "الدولة الاسلاميّة"، لا بدّ أن يأخذ بعين الاعتبار استيعاب الطبقة الوسطى الجديدة، فضلاً عن الشباب العربي المثقّف. وهذا الأمر لا يمكن أن يتمّ إلّا من خلال الديموقراطيّة.

ومستقبل الاستقرار في المنطقة سيعتمد بشكل كلّي على ظهور المؤسسات السياسية لتوجيه المشاركة باتجاه سلمي. هذا يعني نمو الأحزاب السياسية، انفتاح وسائل الاعلام للسماح بمناقشة واسعة للمواضيع السياسية، وقبول القواعد الدستوريّة لتنظيم النزاع السياسي.[1] فالقضاء على "الدولة الاسلاميّة" دون أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، سيكون مقدّمة لبروز تنظيمات إرهابيّة لا تقلّ خطورة، تستفيد من خبراتها عبر الوطنيّة لتنفيذ أعمال اجراميّة في جميع أنحاء العالم.

وقد اعتاد العالم العربي على دخول مجموعات جديدة الى السلطة عن طريق الانقلابات العسكريّة، الأمر الذي يؤدّي الى ظهور مجموعات قمعيّة جديدة وتغيّر المجموعات المقموعة. هذه الدوّامة أدّت الى المزيد من التطرّف في العالم العربي ولا يمكن الخروج منها دون الاعتراف بمبدأ المحاسبة السياسية، المشاركة العادلة، وحريّة المعارضة السلميّة.

<u>ثانياً: مساهمة الإدارة الدولية في نشر الدّيموقراطية</u>

"العنصر الأساسي للاستقرار والتقدم الحقيقي والدائم ليس بتقليل الديمقراطية؛ بل بمزيد من الديمقراطية. بالمؤسسات التي تدعم حكم القانون، وتطبّق العدالة على قدم المساواة، بالقوى الأمنية والشرطة التي تحترم حقوق الانسان وتعامل الناس بكرامة. بحرية التعبير والمجتمعات المدنيّة القويّة حيث يتمكّن الناس من التجمع والدعوة إلى التغيير السلمي. بحريّة الدين ... كلّ ذلك جزء من مكافحة التطرّف العنيف".[2] هكذا اختتم أوباما مؤتمر مكافحة التطرف العنيف في شباط 2015. فبالرغم من جهود عديدة لمواجهة "االدولة الاسلامية" في إطار الإدارة الدولية، أبرزها جهود عسكرية ومالية، تبقى الدمقرطة هي الضمانة لمكافحة هذا التنظيم، والتنظيمات المشابهة على المدى البعيد.

ويشدد قرار مجلس الأمن رقم 2178: "على أن احترام حقوق الإنسان، الحريات الأساسية، وسيادة القانون يكمّل ويعزّز التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب، وهو جزء أساسي من الجهد الناجح لمكافحة الإرهاب، ويشير إلى أهمية احترام حكم القانون وذلك لمنع ومكافحة الإرهاب، ويشير الى أن عدم الإذعان لهذه الالتزامات الدولية وغيرها [...] هو أحد العوامل التي تساهم في

---

[1] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy,** op.cit., P 50

[2] The White House, Office of the Press Secretary, Remarks by the President in Closing of the Summit on Countering Violent Extremism, op.cit.

زيادة التطرف وتعزيز الشعور بالإفلات من العقاب".[1]
وفي قمّة مجموعة الثماني سنة 2010، تمّ إصدار بيان حول مكافحة الارهاب جاء فيه: "لن يُهزم الارهاب بالقوة وحدها. فمن الضروري معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، وبشكل خاص، أن تعزز الحكومات حكم القانون، حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ،القيم الديمقراطية، الحكم الرشيد، والتسامح لتقديم بديل قابل للتطبيق لأولئك الذين يمكن أن يكونوا عرضة للتجنيد الارهابي والتطرف المؤدي إلى العنف. ونحن (مجموعة الثماني) ملتزمون مساعدة الدول على معالجة احتياجات التنمية الأساسية وتلبية التطلعات المشروعة لشعوبها".[2]

إذاً، هناك إدراك على نطاق واسع لأهميّة نشر الديموقراطيّة لمكافحة التطرف والإرهاب على المدى البعيد. واتّجاه الدّول الى الديموقراطيّة زاد بنسبة كبيرة منذ سبعينيات القرن الماضي. فقد زاد عدد الدول الديموقراطيّة في العالم من /35/ سنة 1970 الى/120/ سنة 2013 أي حوالي 60% من دول العالم، في ما يدعوه Huntington الموجة الثالثة من الديموقراطيّة، وهو يعتبر أن الموجة الطويلة الأولى بدأت سنة 1820 واستمرت حتى نهاية القرن التاسع عشر، والموجة الثانية القصيرة حصلت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وقد تُوّجت الموجة الثالثة بسقوط الشيوعيّة والانتقال الديموقراطي في شرق أوروبا. ويقول Larry Diamond أنّ الربيع العربي سنة 2011 هو بداية لموجة رابعة بحسب بعض المراقبين.[3]
من هنا، نسأل السؤال التالي، ما هي العوامل التي أدّت أو ساعدت وتساعد على ظهور "موجات ديموقراطيّة"، وكيف يمكن للعالم العربي أن يستغلّها في مواجهة "الدولة الاسلاميّة" ؟
لا شكّ أنّ عوامل عديدة باتت تسرّع مسار الديموقراطيّة، أهمّها ثورة الاتصالات وعولمة الفرد، التي سرّعت انتقال الأفكار وشكّلت وسيلة ضغط فعالة للمطالبة بالمشاركة السياسية والحريّة. كما ساهمت هذه الثورة في ظهور طبقة من الشباب المثقف والمنفتح، المتأثر بالثقافة الغربية، ولعبت دوراً في توسيع الطبقة الوسطى عبر إيجاد وسائل جديدة للدخل السريع. وبالإضافة الى ما تقدّم، شكّلت ثورة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي أرضيّة وآلية للمحاسبة دون التعرّض للملاحقة من قبل الأجهزة الأمنية في ظلّ الحكومات الاستبداديّة.
وقد فوّت العالم العربي فرصة التحول الديموقراطي مع فشل الربيع العربي في تحقيق مبتغاه بالكامل في معظم الدول العربية، لسبب كونه أشبه بثورة اجتماعيّة- أخلاقيّة أكثر مما هو ثورة ثقافية شاملة. وبالرغم من عدم إمكانيّة العودة بعقارب الساعة الى الوراء، يجب العودة الى مرحلة ما قبل النزول الى الشارع والتأسيس لديموقراطيات عربيّة على أرض صلبة، أي مرتكزة على قبول الآخر، فصل الدولة عن الدين مع الاحترام الكامل للحرية الدينية، حكم القانون والمؤسسات الدستوريّة، تداول السلطة، التعددية الحزبية، المحاسبة الديموقراطية، والقضاء المستقل الذي يشكّل أساس الملك.
ولا بدّ أن تلعب الدول الكبرى دورها في تسهيل نشر الديموقراطيّة كمقدّمة للقضاء على التطرّف الذي بات يهددها.

ثالثاً: ضرورة تفادي الدمقرطة بالقوّة
منذ حرب فييتنام والولايات المتّحدة في حرب مستمرّة لنشر الدّيموقراطيّة بحسب ادّعائها، لكنّ التّجربة أثبتت أنّ نشر الدّيموقراطيّة وعولمتها لا يتمّان بالوسائل العسكريّة وبالقوّة، كذلك مكافحة السّلفية الجهاديّة عبر الوطنيّة التي استفادت من العولمة للنمو والانتشار للوصول الى كلّ فرد

[1] الامم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم 2178، المرجع السابق
[2] القمة ال36 لمجموعة الدول الثماني، بيان القادة حول مكافحة الارهاب، كندا، 2010
[3] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy**, op.cit., PP 399-400

يُبدي استعداداً لتقبّلها.
كما أنّ محاولة فرض الدّيموقراطيّة بالقوّة بشكل عام، يستفيد منها الحكّام لتقوية موقعهم في السّلطة أو لاستمالة الشعب أكثر فأكثر. ففي العراق على سبيل المثال، خلال فترة عقوبات الأمم المتحدة، أصبح الدين ملاذاً للبرجوازيّة السنيّة الدّاعمة للرئيس صدّام حسين، الذي استغلّ الأمر لتخفيض معدّل البطالة الى النّصف عن طريق منع المرأة من العمل.[1]
وقد تشكّل الحالة التركيّة المثل الأكبر على عدم إمكانيّة نشر الديموقراطيّة والحداثة بالقوّة. فقد قام أتاتورك بنشر الحداثة على الطّريقة الغربيّة في تركيا –"بالقوّة" – كمقدّمة للديموقراطيّة. لكن عدم "دمقرطة الفرد" أدّت الى العودة للبحث عن الهويّة من جديد بعد عقود، فوجد المجتمع التّركي نفسه يعود الى الهويّة الدّينيّة كنقطة انطلاف اجتماعيّة ينتج عنها سلطة متأثّرة بالأفكار الدّينيّة، تتمتّع بشرعيّة عالية نظراً للتطابق بين القوانين المجتمعيّة ونتاج السّلطة.
وظهرت نزعة السلطات التركيّة الى إعادة أسلمة الدولة، مدعومة من المجتمع التركي الذي أعطى الحكومة شرعيّة وصلت الى حدّ نزول المواطنين العُزَّل الى الشارع بوجه الدبابات أثناء محاولة الانقلاب سنة 2016. وكان الحزب الحاكم قد استغلّ اتّجاه المجتمع التركي لأغراض انتخابيّة بشكل لا يتناسب مع الانتخابات في دولة ديموقراطيّة فعليّة. وأدت انتخابات تشرين الثاني 2015 الى موجة اعتراض أوروبيّة-اميركيّة، بعد الضّغوطات التي تعرّضت لها الأحزاب الكرديّة. وفي تشرين الأول، استفاد اردوغان من 29 ساعة على شاشة تلفزيون TRT بالاضافة الى 30 ساعة لحزبه، مقابل أقلّ من 7 ساعات للأحزاب الثلاثة المنافسة مجتمعة،[2] وقد أدانت منظّمة الأمن والتّعاون في اوروبا OSCE هذا الأمر. واستنكر مراقبو هذه المنظّمة جوّ العنف في الانتخابات، في تقرير مشترك مع المجلس الأوروبي والبرلمان الاوروبي.
وقد لخّص النّائب السّويسري في المجلس الأوروبي Andreas Gross الوضع في تركيا بالقول: "الخوف عدوّ الدّيموقراطيّة". وهذا الأمر قد ينطبق على جميع الدّول التي عرفت العولمة بدون دمقرطة من أسفل الى أعلى. وإذا فشلت التّجربة الدّيموقراطيّة في تركيا، قد تنعطف نحو هويّة سياسيّة إسلاميّة أكيدة، أو تخضع لنوع من النّظام العسكري الصّارم، غير الدّيموقراطي.[3] علماً أن تركيا التي قامت بنوع من التّوليف السّياسي بين الاسلام والدّيموقراطيّة يمكن أن تلعب دوراً مهمّاً في مكافحة التّطرّف نظراً لتأثيرها على بعض الشّعوب في الدّول التي كانت تشكّل جزءاً من السّلطنة العثمانيّة.

ومن جهة أخرى، ساهم الاستعمار تاريخياً وبعض السياسات الغربية في تنمية شعور بالعداء للغرب في عدد من المجتمعات. والأفكار التي يبثّها الجهاد عبر الوطني عن العداء للغرب، تؤثّر على الشّباب المتحفّز سياسيّاً في الدّول النّامية، ممّا يجعل عولمة الدّيموقراطيّة خارج نطاقها التّاريخي.
ويعتبر Brzezinski من جهة أخرى، أنّه بالرّغم من استياء معظم الدّول من السّياسة الخارجيّة الأميركيّة الأحاديّة، هناك وعي لدى العديد أنّ انحداراً سريعاً وانسحاباً انعزاليّاً للولايات المتّحدة يؤدّي الى نكسة للانتشار العالمي الثابت للنمو الاقتصادي والدّيموقراطيّة.[4] فالتّقاليد الدّيموقراطيّة الغربيّة – التي استطاعت الولايات المتّحدة "التّبشير بها" بواسطة جاذبيّتها الاعلاميّة – تميّز الولايات المتّحدة خصوصاً بالمقارنة مع الدّولة الاستبداديّة في الصّين، والدّولة ذات الطّابع الاستبدادي التي بدأت تأخذ شكلاً في روسيا.

---

[1] Loretta Napoleoni, op.cit., P 137
[2] Marie Jégo, op.cit.
[3] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power,** op.cit., P137
[4] Ibid., P 63

من جهة أخرى، إنّ اعتماد نموذج الدّيموقراطيّة الأميركيّة حول العالم أمر صعب خصوصاً في الدّول التي بُنيت بالأساس على عقائد دينيّة، عرقيّة أو لغويّة. فللولايات المتحدة أفضليّة كبيرة على عدة دول نامية معاصرة: فمن الأيام الأولى للجمهوريّة، كان لديها هويّة وطنيّة قويّة، أقل تجذراً في العرق أو الدين، ممّا هي متجذّرة في مجموعة من القيم السياسية التي تتمحور حول الولاء للمؤسسات الديمقراطية الخاصة بها. فالأميركيّون، بطريقة ما، يعبدون دستورهم.[1]

النموذج الأميركي والغربي إذاً يتألف من مجموعة من المبادئ التي لا يمكن فرضها كما تُفرض المبادئ الدّينيّة والعرقيّة على الأجيال، بل على الأجيال أن تتشبّعها كي تقوم بعمليّة الدّمقرطة من القاعدة الشعبيّة وصولاً الى السلطة السياسية.

وقد اعتادت الدول الغربيّة على التعامل مع شعوب المنطقة على أساس أنها شعوب متمسّكة بهويّاتها القديمة، كما اعتادت التعامل مع الحكومات بغضّ النظر عن مطالب الناس وأهوائها. لكنّ العولمة ساهمت بحصول تغييرات جذريّة في هذه المجتمعات، التي لم تعد حكوماتها تمثّلها الى حدّ كبير، من هنا، ضرورة عولمة الديوقراطيّة، وعدم السعي الى التمسّك بالقوّة بحكومات لا تخدم مبادئ الشعوب العربيّة في عالم اليوم.

كما يجب الانتباه الى عدم استيراد "دساتير جاهزة" ذات طابع ديموقراطي من الدول الغربية ومحاولة تطبيقها في الدول العربية فنقع بالخطأ الذي قامت به دول إفريقيّة، أدّت الى وضعها في موقع الدول شبه الفاشلة. فالديموقراطيّة لا بدّ أن تنبع من ثقافة الشعب وأن تحترم عاداته وتقاليده بالارتكاز على ضمير الجماعة.

فمحاولة فرض الديموقراطية بالقوّة على العراق وليبيا وربما محاولة فرضها على سوريا مستقبلاً، أو دول عربية أخرى لا زالت مجتمعاتها تتأرجح بين الهويّة الدينيّة التقليديّة من جهة، ونزعة الشباب المثقف نحو الحريّات على الطريقة الغربية من جهة أخرى، قد تؤدّي الى انهيار العقد الاجتماعي وبالتالي انهيار الدول بالكامل.

إذاَ، الأفكار الديموقراطيّة باتت معولَمة، ومنتشرة بفضل التطوّر التكنولوجي وانفتاح العالم، بالاضافة الى النمو الاقتصادي في بعض المجتمعات، ممّا شكّل جماعات ضغط جديدة، تسعى الى المزيد من المشاركة السياسية والوصول الى الموارد بشكل عادل. ولا يخلو هذا المسار من مواجهة مع السلطات في العالم العربي التي بُنيَت على أساس إقطاعي، ممّا يؤّدي الى العنف في حال عدم قبول السلطة بإعطاء المزيد من الحقوق والمشاركة. من هنا، بات هناك ارتباط وثيق بين شرعيّة السطة من جهة، والعولمة التي تسهّل نشر الأفكار اليموقراطيّة.

فالثورات الثقافية تعطي دفعاً للعولمة، التي تسوّق للديموقراطيّة الغربية كنموذج عالمي. وتصبح الديموقراطية حاجة مع حصول تطور سياسي عام، أو تطوّر اقتصادي ونمو يشكّل طبقة وسطى وجماعات ضغط لتحقيق مصالحها، أو تطوّر اجتماعي حيث تعي الجماعات دورها وتطالب بالمشاركة. وفي جميع الأحوال يبدأ مسار الدمقرطة من القاعدة الشعبية وصولاً الى السلطة، حتى يتمتّع بالاستمراريّة ويشكّل ضمانة لمكافحة التطرف المؤدي الى الارهاب على المدى البعيد.

رابعاً: الصراع من أجل الديموقراطيّة حول العالم

في 6 أيار 2016، قال البابا فرنسيس أمام عدد من القادة الاوروبيين أثناء استلامه جائزة Charlemagne: "*ماذا حدث لكِ، أوروبا الإنسانيّة، نصيرة حقوق الإنسان، الديومقراطية*

[1] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy,** op.cit., P 183

والحرية"[1]
بعد أن كان قد دعا خلال عدّة خطابات سابقة للعودة الى المبادئ الديموقراطيّة التي تصبّ في مصلحة الإنسان بالدرجة الأولى.
وفي هذه الدعوة محاولة لحثّ الدول الأوروبية والغربية على دعم المسار الديموقراطي وتغليب حقوق الإنسان على مصالح الدول في ظلّ الصراعات من أجل الديموقراطيّة.

يلخّص الماركسيّون والاقتصاديّون المعاصرون على حدّ سواء الصراع من أجل الديموقراطيّة، بقتال بين الأغنياء والفقراء، حيث ينظّم الفقراء أنفسهم ويهددون الأغنياء بهدف إعادة توزيع الثروة والمدخول على أنفسهم. وتظهر الديموقراطيّة عندما يكون التهديد جسيماً بما فيه الكفاية بحيث يقوم الأغنياء بتنازلات. أمّا الطبقة الوسطى، فيمكن أن تقوم بتحالفات بالاتجاهَين، وفي معظم الأحيان، يتمّ "شراؤها" من قبل الأغنياء من أجل دعم ديموقراطيّة محدودة جداً.[2] تبدو هذه النظريّة منطقيّة كما يبدو أنّه تمّ تطبيقها في كثير من الدّول بأوقات وبطرق مختلفة، حيث أخذ الصراع طابعاً عنيفاً بالضرورة عندما كانت الطبقة الفقيرة ماركسيّة المبادئ، أو عندما تمّ قمع هذه الطبقة من قبل السلطة. وفي مطلق الأحوال، إنّ الديموقراطية مرتبطة بشكل مباشر بمدى إصرار المطالب الشعبية على المشاركة من جهة، واستعداد السلطة الحاكمة على تقديم تنازلات والتخلّي عن امتيازات تمتّعت بها لأجيال مضت من جهة أخرى.
هذا إذا انطلقنا من افتراض أن الإنسان كائن اقتصادي. ولكن، على الصعيد الاجتماعي والسياسي،عندما يبدو الأفق مسدوداً والمسار الديموقراطي شبه مقطوع، قد تتخلّى جماعات الضغط والمكوّنات الأساسيّة عن مطالبها الديموقراطيّة باتّجاه التّطرّف وهدم الدولة فوق رؤوس الجميع، كما فعلت العديد من الجماعات الارهابية.
وقد قالت وزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي فيديريكا موغيريني، أنّه من غير الممكن التغلب على داعش دون معالجة الأسباب العميقة التي أدت الى قيامها في العراق وسوريا ودون أن يصبح العراق دولة ديموقراطية تشمل كل المكونات، وأن تبدأ سوريا انتقالاً ديموقراطياً. وأنّ العمل العسكري ضروري ولكنه ليس الرد الوحيد.[3]
ولكن، على الأرض، لا يبدو أنّ مسار الديموقراطيّة في الدول العربيّة، والدول النامية بشكل عام يسير بالاتجاه الصحيح. ففي الدول العربية لا تتجاوب السلطات السياسية مع المطالب لمشاركة جميع المكونات الأساسية في السلطة، في حين تستفيد المنظّمات المسلّحة من الفراغ السّياسيّ للحصول على مكاسب سياسيّة واقتصاديّة. والأمر مشابه في إفريقيا، ففي "مالي"، يتواجه الانفصاليّون الطّوارق مع المجموعات الاسلاميّة فيما بينهم ويحاربون الحكومة في الوقت عينه. وفي افريقيا الوسطى، تتواجه المجموعات المسلّحة المسيحيّة والاسلاميّة ويتحيّز عناصر الجيش الوطني كلّ حسب طائفته. فبسبب الازمات في أفريقيا، لا تحصل الشّعوب الإفريقيّة على حقّها من الموارد في بلادها، بل تحصل عليها الشّركات الكبرى التي باتت فاعلاً مهمّاً على السّاحة الدّوليّة تؤثّر في تقدّم مسار الديموقراطية أو تراجعه.

خامساً: هل هناك نموذج عالمي بديل عن الديموقراطية الغربية؟

قد يكون النموذج الصيني هو الأقوى على صعيد تحدّي نموذج الديموقراطيّة الليبراليّة كشرط للاستقرار. لكنّ المشكلة الأساس التي تواجه الصين اليوم، هي الانحلال السياسي وخسارة أحاديّة الحكم التي كانت مصدر نجاحها. وفي سعيها لتحقيق نموّ كبير، حصلت مشاكل بيئية كبيرة،

---

[1] Cécile Ducourtieux et Cécile Chambraud, "Le pape plaide pour un "nouvel humanisme européen"", **in Le Monde,** 6 Mai 2016

[2] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy,** op.cit., P 423

[3] مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية- لندن، 26 أيار 2015
http://www.asharqalarabi.org.uk

وفشل نظام سلامة الغذاء، كما أنه ليس من الأكيد أن النظام التعليمي الصيني يستطيع تلبية المهارات المطلوبة، والسؤال الأعمق عن إمكانية الابتكار الحقيقي في غياب الحرية الفرديّة. هذا فضلاً عن عدم إمكانية تأمين فرص العمل دون الاعتماد على الشركات الأميركيّة، والفساد المستشري.

لقد أعطينا المثل الصيني، للمقارنة مع شعوب العالم العربي اليوم، فالصين بلغت مرحلة أكثر تقدّماً لناحية خلق طبقة وسطى، خصوصاً في المناطق الجنوبيّة، في ظل دكتاتوريّة يساريّة وتضييق على المهارة الفرديّة والابتكار الحرّ. إنّ سلوك الطبقة الوسطى الصينيّة في السنوات القادمة، سيكون امتحاناً مهماً لعالميّة الديموقراطية الليبرالية[1]. فإذا استطاعت هذه الطبقة في الاستمرار بالنمو والاستمرار بالاقتناع بدكتاتوريّة الحزب الواحد، فهي ستستمرّ بتحدّي النموذج الديموقراطي الغربي، ولكنّ الظاهر حتّى الآن، أنه حتى في الصين ذات الثقافة الفريدة، والانضباط الكبير لدى السكان، أصبحت المناطق الجنوبيّة شبه ليبراليّة، فيما تستمرّ المناطق الشمالية بتطبيق الشيوعيّة الصارمة، وينتشر فيها الفقر المدقع، ويبدو أنّه في أكبر الدول الديكتاتوريّة التي تطبّق نظام الحزب الواحد، بدأ يُطبّق نوع من "الليبراليّة المقنّعة"، من أجل استيعاب الطبقة الوسطى. وفي الدّول العربيّة، الأقل إمكانيّة من الصين، لا بدّ من استيعاب الطبقة الوسطى الجديدة، والعمل على بناء ديموقراطيّات تشارك في مؤسساتها الطبقات المستجدّة، تجنّباً للوقوع في المزيد من التطرّف والهدر للطاقات البشرية والشبابيّة.

سادساً: مساهمة الادارة الدولية في نشر الديموقراطية في العالم العربي

لا بدّ أن تتضمن الادارة الدولية للتحدي الأمني بمواجهة "الدولة الاسلامية" خطوات لدعم الديموقراطية في الدول العربية، من أجل استمرارية مكافحة التطرف المؤدي الى الارهاب. ويبدأ هذا الجهد بنشر ثقافة تقبّل الآخر ومنطق التعددية السياسية، ووجود موالاة ومعارضة مع تداول للسلطة. فهذه النقاط التي تبدو من المسلّمات في الدول الغربية لا زالت بعيدة المنال في عالمنا العربي، حيث غالباً ما يسيطر مكوّن واحد على السلطة ويعتبر أي معارض خائناً ومتآمراً. كما يمكن للإدارة الدولية ان تساهم في النقاط التالية:

- مراقبة الانتخابات لتراعي المعايير العالمية. ففي الدول العربية، يبدو التعايش المستمر بين السلطة الاستبدادية والانتخابات وكأنه لغز. لكن التفسير هو أن الانتخابات هي بمثابة آلية تمكّن النخب الحاكمة من التحكّم بزمام الأمور، أكثر مما هي عملية يمارس المواطنون العاديون من خلالها تأثيراً سياسياً.[2]

  الانتخابات الآن في كل مكان، ولكن الديموقراطية ليست في أي مكان. الانتخابات في كل مكان. لكن الديمقراطية لا تزال تنتظر.
- دعم تأسيس أحزاب سياسية وفقاً لقوانين تنظّم عملها وآلية مشاركتها في السلطة.
- دعم السلطات القضائية وتقديم الخبرات لضمان استقلاليّتها وعدم تمييزها بين جماعة وأخرى أو طائفة وأخرى.
- مساعدة الحكومات على تفعيل بيروقراطيّة رسميّة لا تسمح بنمو أجهزة قائمة على المحسوبيّة والزبائنيّة بالتوازي مع السلطات الرسميّة.
- دعم حرية الإعلام وتعدديّته.

---

[1] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy,** op.cit., PP 544-545

[2] Carolina de Miguel, "Amaney Jamal and Mark Tessler, Elections in the Arab World: Why Do Citizens Turn Out?", **in Sage Journals**, Vol 48, Issue 11, 21 Apr 2015

- تنمية المؤسسات وعملها الاقتصادي- الاجتماعي، ومساهمتها في تطبيق سياسات اجتماعيّة لطالما حُرم منها العالم العربي، مما ساهم في توسيع الجماعات المتطرفة لقاعدتها الشعبية عن طريق المطالبة بهذه السياسيات أو تقديمها خدمات للمواطنين.
- محاربة الفساد الذي منع قيام الديموقراطية من جهة، وساهم بتحريض الجماعات المتطرفة ضدّ الدولة.
- التنمية الاقتصادية- الاجتماعيّة، التي بدونها، يؤدي الحراك السياسي الى الفوضى. فحكم الشعب يفرض ضرورة رفع مستوى هذا الشعب، من هنا الارتباط الجوهري بين الديموقراطية والتنمية.
- النمو الاقتصادي، وهو أمر لا يمكن تحقيقه دون وجود مؤسسات رسميّة شفافة غير فاسدة. فالمساعدات الماليّة والتبرعات بلميارات الدولارات والمشاريع والاستثمارات لا يمكن أن تثمر دون مؤسسات بيروقراطية ترعاها، وإلّا أصبحت هذه المساعدات والأموال عاملاً مساعداً على زيادة الهدر والفساد.
- التّنمية السّياسيّة عن طريق نشر التوعية حول واجب المواطنين القيام بالمحاسبة الديموقراطية في ظلّ حكم القانون. وهذا الأمر لن يكون سهلاً في دول لم تتعوّد شعوبها على التعامل بإيجابيّة في موضوع المحاسبة بسبب انسداد الأفق لعقود طويلة.

أ- <u>مساهمة الإدارة الدولية على الصعيد الثقافي</u>

إعتاد الإسلام السياسي في بعض الدول العربيّة على التعايش مع الدولة المدنيّة، كما هي الحال في تونس ولبنان على سبيل المثال. وهذا أمر يمكن البناء عليه لتعميم الديموقراطيّة في ظلّ دولة علمانيّة تحترم خصوصيّة الأديان والمقدّسات وتفصل بينها وبين الدولة. علماً أن الديموقراطية تدخل في صلب الإسلام، فهو يركّز على محاسبة الحاكم من قبل الشعب، وعلى انتخاب شخصيات دينية رفيعة المستوى من قبل شخصيات مدنيّة، فضلاً عن مبدأ الشورى، وغيره من المبادئ. ومن المهم في هذا الإطار، العودة إلى قراءة التاريخ وعِبره ليكون منهج العدل في الإسلام وأخلاقياته هو الميزان في الحكم على تجارب تفوق حالة المسلمين وحكوماتهم.[1]
ويبرز دور الإدارة الدوليّة في هذا المجال لناحية التأثير على النظام التعليمي ونشر الأفكار التي تركّز على أهميّة إيجاد مساحات مدنيّة مشتركة بين المكوّنات الأساسية للمجتمعات العربية داخل الدولة الواحدة. ومن أهم هذه الأفكار:

- احترام القوانين المدنيّة وإعطائها الأولويّة على القوانين القبلية والطائفية.
- تنمية حس الانتماء الى الأمة المرتبطة بالدولة وبناء الهوية الوطنية.
- ضرورة دعم الاسلام السياسي المتعايش مع الدولة المدنيّة، لتعبئة الفراغ السياسي- الاجتماعي والمساهمة في القضاء على التطرف.

<u>ب- العقبات أمام الديموقراطية في العالم العربي</u>

لقد سبق أن ناقشنا بإسهاب المشاكل المتعلّقة بتركيبة الدول العربية والعلاقات التي تحكم السلطة بالشعب، بالإضافة الى الفساد، عمل المؤسسات، والأزمات الاجتماعيّة- السياسية. ولا شكّ أن جميع هذه المشاكل تقف عقبات أمام الوصول الى ديموقراطيات عربيّة فعليّة تشكّل الحلّ شبه النهائي لظهور المنظمات الارهابيّة في العالم العربي، وفي طليعتها "الدولة الاسلاميّة".
الثقافة العربية لم تعرف الديموقراطيّة تاريخيّاً باستثناء المبادئ الديموقراطيّة في الدين الاسلامي التي سبق أن ذكرناها. لكنّ الدول العربيّة الدينيّة لم تطبّقها بشكل فعليّ في السياسة، وكذلك الأمر بالنسبة للدول العربيّة التي ادّعت العلمانيّة، وبطبيعة الحال، لا وجود للديموقراطيّة الفعليّة في الدول التي تعتمد نظام الحزب الواحد.

[1] مهنا الحبيل، "الدولة المدنية المسلمة... تصحيح المفاهيم"، الجزيرة، www.aljazeera.net

والثقافة الديموقراطيّة تنطلق من الحريّة الفردية، شبه الغائبة عن ثقافة العالم العربي، حيث تحكم العائليّة، الأبويّة، العشائريّة والقبليّة وغيرها من مظاهر العلاقات الاجتماعيّة، بالإضافة الى وجود الدين كضابط إيقاع لمحولات دخول "الحريّات الغربيّة الهوى" الى المجتمعات. حتى دفع هذا الأمر البعض للقول: الديمقراطية كما نفهمها، غير قابلة للتحقيق في بلدان الشرق الأوسط حيث تسيطر الأسرة، القبيلة، الطائفة والصداقات الشخصية على أجهزة الدولة.[1]
كما أنّ ثقافة قبول الآخر، وتعدديّة الآراء لم تكتمل بعد في يوميّاتنا وأدبيّاتنا، ممّا ينعكس سلباً على شكل الدول العربيّة، أنظمتها السياسية، والعلاقات التي تحكم اللعبة السياسية داخل كلّ منها. هذا الانحدار الثقافي يؤدّي الى صراعات مسلّحة عند الاصطدام باستحقاقات تاريخيّة مفصليّة، تتطلّب تنازلات سياسية، حوارات ونقاشات مفتوحة، أو ببساطة انتخابات أو استفتاءات.
وفي هذا الإطار، من الضروري القول أنه لا ضيم في أن تكون ثقافة الشعب محافظة، فأعرق الشعوب ديموقراطيّة تتمتّع بثقافة محافظة في مكان ما وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركيّة، ولكنّ المشكلة تكمن في أن تصبح هذه الثقافة بمثابة إيديولوجيا لا تقبل غيرها، فتقمع الحرية الفردية، الرأي الآخر، ومحاولات الشباب العربي المثقف للخروج من منطق أحاديّة الحقيقة.
يضاف الى ذلك أنّ معظم الدول العربيّة لم تعرف الديموقراطيّة حتى الآن، إذ انتقلت من الاستعمار الى الثورات اليساريّة، فالحزب الواحد، ففشل الربيع العربي.
وبالرغم من الظاهر العلماني لبعض الأحزاب الحاكمة في الدول العربيّة، ففي العمق تبقى الهويّة الدينيّة أقوى من الهويّة الوطنيّة في كثير من الأحيان. وقد قام الدين بتعبئة الفراغ الإيديولوجي الناتج عن سقوط الاتحاد السوفياتي. هذا الأمر ساهم بتحوير "الأجندة" السياسية من المسائل الاجتماعيّة- الاقتصادية الى قضايا تتعلّق بتطبيق الشرائع الدينيّة. وكما انحرف الدفع باتجاه الديموقراطيّة في أوروبا في القرن التاسع عشر نحو القوميّة، كذلك يواجه التحرك الشعبي في الشرق الأوسط خطر الخطف من قبل الدين.[2]

ومن أخطر الأمور أنّ قيام الحكومات العربيّة بقمع الجماعات المتطرّفة جعل عدداً كبيراً من المواطنين يقتنعون الى حدّ كبير، أنّ الحلّ لمنع المتطرفين من الوصول الى السلطة هو بتعليق المسار الديموقراطيّ. لكنّ التجربة أثبتت أن الدّولة القادرة لا تمنع التطرف بقدر ما تشكّل الديموقراطيّة ضمانة للتخفيف من هذه الظاهرة على الشكل التالي:

[1] Andrew Green, "Why Western democracy can never work in the Middle East", **in The Telegraph**, 16 Aug 2014
[2] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy,** op.cit., P 435

الديموقراطيّة أو الدّولة القادرة؟

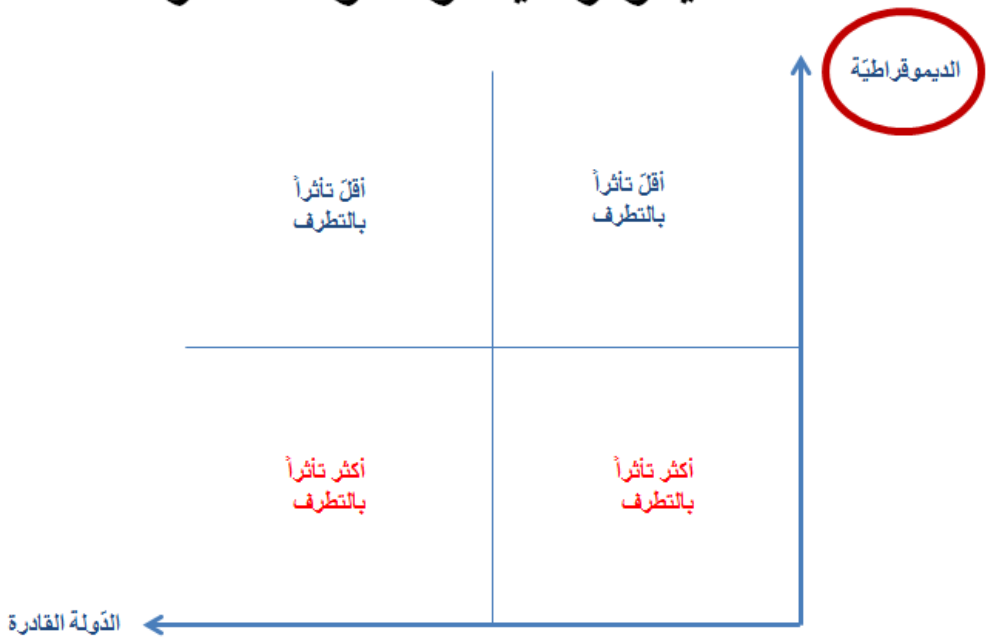

فمهما كانت الدولة قادرة على الصعيد الأمني – العسكري سيؤدّي غياب الديموقراطيّة في النهاية الى قيام مجموعات بالمطالبة بالمشاركة السياسية، وسيؤدي قمعها وسدّ الأفق أمامها الى دفع قسم منها باتّجاه التطرّف.

يقول Francis Fukuyama أنّ منتظماً سياسيّاً قائماً على توازن بين الدولة، القانون، والمحاسبة، هو في الوقت عينه ضرورة عملية وأخلاقيّة لجميع المجتمعات. لا يجب أن تستجيب الحكومات فقط للنخب او لاحتياجات أولئك الذين يديرونها. يجب أن يكون هناك آليات سلميّة لحلّ النزاعات التي لا مفرّ منها، التي تظهر في المجتمعات التعدديّة. ويضيف: "لا بديل عن الدّولة الحديثة، غير المحصورة بشخص، كضامن للنظام والأمن. هناك نقص حول العالم، ليس بالدول، بل بالدول الحديثة القادرة، غير المحصورة بشخص، المنظّمة جيّداً، والسيّدة".[1]
وبحسب برهان الدين غليون، فإنّ "المجتمعات العربية تعيش عموماً مرحلة تفكيك النظم الشمولية والتسلطية ولم تدخل بعد بشكل جدي في إشكالية الانتقال الديمقراطي."[2]
من جهة أخرى، إنّ تأخير الديموقراطيّة في العالم العربي بحجّة تسريع عمليّة التنمية أُثبت بعد عشرات السنين أنّ التنمية لم تحصل، والسياسات الاجتماعيّة التي تطالب بها الشعوب لم توضع على "أجندات الحكومات". وبالتالي، وبالرغم من فشل الربيع العربي في الوصول الى أهدافه الأخلاقيّة- الاجتماعيّة، لا بدّ من أن تكون الديموقراطيّة المدخل الإلزامي الى الحلول الجذريّة في العالم العربي، الى برامج تنمية فعالة، وسياسات اجتماعيّة واقتصاديّة ترفع من مستوى المعيشة. مع العلم أنّ نقطة الانطلاق لا بدّ أن تكون ثورة ثقافيّة باتّجاه الحريّة الفرديّة، تقبّل الآخر والقبول بمنطق التعددية، الاحتكام الى الدساتير والقوانين، والمحاسبة.
ومن الأهميّة بمكان الإشارة الى أن القفز فوق الثورة الثقافيّة المطلوبة واستيراد دساتير وقوانين جاهزة له سلبيّات كبيرة تبدأ بعدم تطبيق القوانين وتصل الى إمكانيّة انهيار الدولة.
ربّما يعتقد المستعجلون للقضاء على "الدولة الاسلاميّة" أنّ الحديث عن الدمقرطة في العالم العربي في غير مكانه وأوانه، لكنّ القضاء على هذا التنظيم لا يجب أن يكون الهدف النهائي، بل

---

[1] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy,** op.cit., PP 37-38

[2] برهان الدين غليون، "معوقات الديموقراطية في العالم العربي"، الجزيرة، 3 ت1 2004

يجب أن تهدف استراتيجيّة الإدارة الدّولية في هذا التحدي الأمني الى مكافحة التطرف لمنع قيام منظمات مشابهة في المستقبل. فالتحديات تطوّرت من تحدّيات عسكريّة الى تحديات إنسانيّة، ومفهوم الأمن تطوّر باتّجاه الأمن الإنساني، فأصبحت المعالجة بحاجة الى إدارة دوليّة بدل سياسة تقتصر على الدّول، وهذا التطوّر لا بدّ من أن يستكمل بمعالجة التطرّف من الجذور، والعمل على الدمقرطة ضمن استراتيجية كاملة، وثورة ثقافيّة حقيقيّة وخصوصاً في العالم العربي.

بند ثالث: مواجهة "الدولة الاسلامية" عبر السياسات التنموية

بعد ما يقارب العقد والنصف على هجمات 11 أيلول، لا يزال هناك خلل رئيس في"الحرب على الإرهاب" الجارية التي تقودها الولايات المتحدة: لقد كان رد فعل واشنطن العسكري مفرطاً، يرتكز على مكافحة الإرهاب والأمن، في حين يبقى استثمار أدوات القوة الناعمة Soft power الأخرى مثل الدبلوماسية العامّة Public diplomacy غير كافٍ.[1]

وبرغم ضرورة العمل الأمني/العسكري في مكافحة الارهاب، والنجاحات التي حقّقها، خصوصاً في التّصدّي للقاعدة، والتصدّي "المؤقت" للطالبان في أفغانستان، فقد مالت الكفّة للـ Hard Power على حساب الـSoft Power، خصوصاً قبل استلام إدارة الرئيس أوباما زمام السلطة.

وفي مطلع سنة 2015، أعلن وزير الخارجية الأميركي جون كيري الحاجة إلى نقلة نوعية في الحملة على الإرهاب، قائلاً أنه في حين يمكن للقوة العسكرية أن تُضعِف جماعات إرهابية كداعش، لا يمكنها هزيمة أو تدمير ايديولوجيّتها. لذلك، تظهر الحاجة إلى جهد شامل أوسع بكثير. وأكد أوباما على هذه الفكرة، وعلى الحاجة الملحّة الى دفع كبير للقوّة الناعمة Soft power لربح القلوب والعقول في جميع أنحاء العالم، وأن يشمل الأمر "رواية بديلة" (عن تلك التي يرويها الارهابيون) للجيل المستاء، خاصة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.[2]

وفي صلب "المعركة" ضد التطرف والارهاب، تبرز الحاجة الى الدعم الدولي للإسلام الحقيقي بمواجهة المتطرّفين الذين يدّعون الاسلام، ونجاح هذا الدعم يتّكل بشكل أساسي على الـ Soft power والتنسيق مع وبين الفاعلين الجدد، واستخدام الأدوات غير العسكريّة بشكل جيّد، كالدبلوماسيّة المباشرة، الدّعم الدّولي، تبادل الخبرات، وخصوصاً التنمية الاقتصادية والسياسية، بالإضافة الى "القوة الذكية" Smart Power. ويمثل مفهوم الـ Smart Power مزيجاً من الـHard Power المرتكزة على استخدام الإكراه ودفع الأموال Coercion and Payment، و الـSoft Power المرتكزة على استخدام الجاذبية Attraction.[3]

من هنا، تمّ إشراك فاعلين جدد في مؤتمر واشنطن لمكافحة التطرف المؤدي الى الارهاب، كالقطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، ممثلين عن المجتمعات الدينية، وغيرهم.

وبحسب وزير الدفاع الأميركي السابق Robert Gates، يجب أن تأخذ القوة الناعمة حصة أكبر بكثير من هذا المزيج العام.[4] وبحسب نائب الرئيس Joe Biden، يجب إيجاد حلول أبعد من الحلول العسكرية والتوجه من أسفل الى أعلى، الى المجتمعات حيث يمكن أن يتم تجنيد متطرفين بسبب تهميشهم.

ويشكل غضب الشباب من التهميش والظلم أحد أهم الأسباب التي تستغلها "الدولة الاسلاميّة" لنشر أفكارها واستقطاب الارهابيين حول العالم، مما دفع الرئيس أوباما الى القول: "نعلم من خلال التجربة أنّ أفضل طريقة لحماية الناس، خصوصاً الشباب، من الوقوع في براثن التطرف العنيف هو دعم عائلاتهم، أصدقائهم، معلّميهم وقادتهم الرّوحيّين. الجماعات كالقاعدة وداعش

---

[1] Andrew Hammond, "Why the flawed 'War on Terror' needs a reboot", CNN, 17 Feb 2015

[2] Andrew Hammond, op.cit.

[3] Joseph Nye Jr, "Get Smart: Combining Hard and Soft Power", **in Foreign Affairs**, Jul/Aug 2009

[4] Andrew Hammond, op.cit.

تستغلّ الغضب المستشري حين يشعر الناس أنّ الظلم والفساد يقضي على فرصهم في تحسين معيشتهم. على العالم أن يقدّم لشباب اليوم شيئاً أفضل". كما أضاف أنه يوجد سبب رئيسي للتطرف هو الحكومات الاستبداديّة التي تتنكّر لحقوق الانسان، والتي يُنظر إليها على أنها مصدر للتطرّف في الشرق الأوسط.[1] ونلاحظ أنّ الرئيس الأميركي تجنّب اتّهام الاسلام المتطرّف بشكل مباشر كما يفعل الجمهوريّون من أجل عدم إثارة نعرات طائفيّة والإيحاء بأن للمشكلة جذور دينيّة.

أولاً: مؤتمر واشنطن Washington Summit خطوة باتجاه الإدارة الدولية لمواجهة "الدولة الاسلامية"

جرت فعاليات هذا المؤتمر بين 17 و 19 شباط 2015 وشكّل خطوة أساسيّة للإدارة الدوليّة للتحدي الأمني بمواجهة التطرّف بشكل عام، و"الدولة الاسلاميّة" بطبيعة الحال كونها التجسيد الأهم لهذا الخطر. وجمع المؤتمر فاعلين وجِهات من أكثر من 60 دولة، لوضع الخطط العامّة لمكافحة التطرّف المؤدي الى الارهاب. ومن بين المشاركين نخبة من مسؤولي إنفاذ القانون ومكافحة الارهاب بالاضافة الى وزراء خارجيّة وداخلية من أوروبا، الشرق الأوسط، وآسيا فضلاً عن ممثلين عن منظمات غير حكومية والقطاع الخاص، رجال دين...

وتمّ التركيز على الجهود داخل الولايات المتحدة لمكافحة الإيديولوجيا المتطرفة والبرامج التي تمّ تطويرها في دول أخرى. وقال مسؤولون أميركيون انهم يريدون أن يقوم القادة المحليون وقادة المجتمعات بمشاركة تقنياتهم الفعالة المستعملة لمكافحة الأفكار المتطرفة، مع تركيز خاص على قدرة المجتمعات الدينية على مكافحة التطرف من داخل صفوفهم.[2] والأهم، هو تركيز المؤتمر على التنمية لمواجهة "الدولة الاسلامية"، الأمر الذي يجب أن يُستكمل بعد القضاء عليها، لمنع ظهور تنظيمات مشابهة.

أ- السياسات الوقائية من التطرف في إطار الإدارة الدولية

تشمل هذه المواجهة الجوانب الوقائية من مكافحة الإرهاب فضلاً عن التدخلات لتقويض جاذبية الحركات المتطرفة والايديولوجيات التي تسعى إلى تشجيع العنف. وتعالج الأسباب الجذرية للتطرف من خلال إشراك المجتمع، عبر بناء التوعية، مواجهة الطروحات المتطرفة، والتشديد على تدخل المجتمع: من أجل عرقلة عملية التطرف قبل مشاركة الفرد في النشاط الإجرامي[3].

وخلال التحضير للمؤتمر، تجنّبت الادارة الأميركيّة التصوير بأنه موجّه ضدّ التطرّف الاسلامي بشكل خاص – بالرغم من معارضة الجمهوريين – كما حرصت على عدم إعطاء الحرب على داعش صفة حرب دينيّة. كما اعتبرت واشنطن أن المؤتمر غير موجّه ضدّ خطر "الدولة الاسلاميّة" فقط بل ضدّ التطرّف بشكل عام. ويعود السبب الى عدم "ترفيع" الارهابيين الذين قاموا باعتداءات في الدول الغربيّة بنظر المتطرّفين الآخرين، فضلاً عن عدم تحريك مشاعر مناهضة للولايات المتحدة والغرب ومتعاطفة مع الحركات المتطرّفة.

بالمقابل، يقول منظّمو المؤتمر أن الأولوية هي لتحديد وتدارك الإسلام المتطرف في الولايات المتحدة، أوروبا والشرق الأوسط[4] بالرغم من رفض الرئيس أوباما لهذه التسمية. وهو يركز على الجهود لمكافحة الايديولوجيا المتطرفة داخل الولايات المتحدة بالاضافة الى البرامج التي يتم تطويرها في الخارج، مع اهتمام خاص بدور الجماعات الدينية والاجتماعية على مكافحة التطرف داخل صفوفها.

---

[1] Kevin Liptak, "Obama: We are not at war with Islam", CNN, 18 Feb 2015

[2] Kevin Liptak, op.cit.

[3] The White House, Office of the Press Secretary, Fact Sheet: The White House Summit on Countering Violent Extremism, Washington, 18 Feb 2015

[4] Kevin Liptak, "Obama: We are not at war with Islam", op.cit.

ب- مقاربة الإدارة الأميركية: خارطة طريق للإدارة الدّوليّة

حاولت الإدارة الأميركية وضع خارطة طريق للإدارة الدولية في مواجهة "الدولة الاسلاميّة"، فأوضح الرئيس الأميركي أن العمل العسكري وحده لا يكفي بل يجب مواجهة القائمين بالدعاية والتطويع، والمسهّلين: "لسنا في حرب على الاسلام بل في حرب على الذين حوّروا الاسلام".[1] كما رفضت الإدارة الأميركية إطلاق تسمية "الإسلام المتطرف" على الارهابيّين وذلك لفك الارتباط كليّاً بينهم وبين الإسلام على الرغم من الانتقادات الحادة من قبل الجمهوريّين – كما سبق وذكرنا – وبعض خبراء مكافحة الارهاب. وأهميّة هذه الخطوة هي في كونها تسدّ الطريق على اعتبار منفّذي الأعمال الارهابية في أوروبا مقاتلين دينيّين محبوبين من قبل المتطرّفين والأفراد القابلين للتطرف حول العالم. خصوصاً وأن هذه الحرب تهدف في مكان ما للفوز "بالقلوب والعقول" ويجب أن يكون التركيز على "تقوية المجتمعات المحلية"[2] ، فالوسيلة الأفضل لمنع الشباب من التطرف هي بمساعدة عائلاتهم، أصدقائهم، معلّميهم وقادتهم الدينيّين. فنجاح قادة المجتمع الأميركي مرتبط بتقوية مجتمعاتهم وإبعادها عن الايديولوجيات المتطرفة. ويمكن مساعدة الشباب المسلم وأصحاب المبادرة على العمل مع القطاع الخاص لتطوير أدوات وسائل التواصل الاجتماعي لمكافحة التطرف عبر الانترنت.[3] ومن الخطوات العمليّة التي تمّ الإعلان عنها:

- تشجيع المتطرفين السابقين على التحدث علناً ليقولوا الحقيقية عن الجماعات الارهابيّة، وفضح الايديولوجيات الخاصة بهذه الجماعات.
- تعاون أميركي - إماراتي لخلق شبكات تواصل إلكترونيّة للعمل مع قادة دينيين وقادة المجتمع المدني والمجتمعات المحليّة لمكافحة البروباغندا الإرهابية.
- دور الاعلام في إظهار الجانب الحقيقي للمسلمين. ففي الدول الغربية، العديد من الناس لا يعرفون أشخاصاً مسلمين على الصعيد الشخصي، وكلّ ما يعرفونه عن المسلمين هو عن طريق وسائل الاعلام. فعلى سبيل المثال، كثر الحديث عن أحداث Charlie Hebdo ولكن لم يتمّ التركيز على قصّة الشرطي الفرنسي المسلم، الذي فقد حياته ذلك اليوم في محاولته لمنع الاعتداء.

كما تمّ التركيز على كون أحد أسباب التطرف هو الحكومات القمعية التي ترفض حقوق الانسان. فقال الرئيس الأميركي في هذا الإطار: "داعش والقاعدة تستغلّان الغضب الناتج عن شعور الناس بأن الغبن والفساد يمنعهم من التقدم في الحياة. فالمتطرفون يزعمون أن العنف هو الوسيلة للتغيير. والجهود لمكافحة التطرف لن تنجح الّا اذا استطاع المواطنون معالجة الظلم الحاصل بحقّهم بوسائل ديموقراطية والتعبير من خلال مجتمع مدني قوي. وهذه الجهود يجب أن يقابلها نمو اقتصادي، ثقافي، واستثماري ليشعر الناس بالأمل في حياة كريمة. معركتنا هي من أجل كبح نزعة الناس نحو التطرّف."[4] وفي ختام المؤتمر تمّ التأكيد على أنّ مكافحة التطرف العنيف ليست مسألة عسكريّة. "فالتطرف العنيف" لا يعني فقط الارهابيين الذين يقتلون الأبرياء. بل يعني أيضاً الإيديولوجيات، البنى التحتيّة للمتطرّفين – مروّجي البروباغندا، القائمين بالتّجنيد، الممولّين الذين يُحرّضون على التطرف، يجنّدون أو يحثّون الناس على العنف.[5] كما وُجّهت

[1] Kevin Liptak, "Obama: We are not at war with Islam", op.cit.
[2] Barack Obama, "Our fight against violent extremism", **in Los Angeles Times,** 17 Feb 2015
[3] Kevin Liptak, op.cit.
[4] Barack Obama, op.cit.
[5] The White House, Office of the Press Secretary, Remarks by the President in Closing of the Summit on Countering Violent Extremism, op.cit.

انتقادات لبعض الأفعال المناهضة للأجانب والمسلمين في اوروبا[1]، واللافت عدم التطرق لهذه الظاهرة في الولايات المتحدة. وتأكيداً على مقاربة الإدارة الأميركيّة، بحسب نائب الرئيس Joe Biden: "نحتاج الى جواب أبعد من الجواب العسكري. علينا كدول أن نجذب مجتمعاتنا ومن لديهم قابلية للتطرف بسبب تهميشهم. يجب ألّا يعود هناك شباب في العالم الإسلامي متحمّسون للانضمام الى صفوف الدولة الاسلامية. هذا الأمر لا يمكن أن يحصل إلا من خلال موجة من التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية في الشرق الاوسط، شمال أفريقيا وأوروبا. خصوصاً بعد الدروس القاسية في العراق، أفغانستان، ليبيا- وفييتنام".[2]

ج- <u>النقاط المستخلصة من مؤتمر واشنطن لمواجهة "الدولة الاسلامية"</u>

يمكننا الاستنتاج أنّ خلاصة النقاط الأساسيّة التي ناقشها المؤتمر أتت على الشّكل التالي، وهي تشكل مقدّمة لمواجهة الإدارة الدولية "للدولة الاسلامية" وما يمكن أن يأتي بعدها:

- التأكيد على أن الحرب ليست حرباً على الإسلام بل على جماعة إرهابيّة حوّرت الدين الإسلامي وفسّرته بطريقة خاطئة.
- مبدأ مكافحة الإيديولوجيا. دون أن يتطرّق المؤتمر الى إيديولوجيا "الدولة الاسلاميّة" بالعمق، لكنّه ركّز على العمل مع الفاعلين الجدد، رجال الدين والمجتمعات المحليّة لتحصين مناعة المجتمعات ضدّ التطرّف الذي يؤدّي الى تجنيد المقاتلين.
- القوّة العسكرية ضرورية ولكنّها لا تكفي، كما أن دولة واحدة لا تستطيع المواجهة.
- ضرورة إشراك جميع الفاعلين من منظّمات دوليّة وإقليمية.
- ضرورة إشراك الفاعلين الجدد من منظّمات غير حكومية، الإعلام، وسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها.
- التركيز الكبير على دور رجال الدين والتعاون معهم.
- تقوية المجتمعات المحليّة وإعطاؤها دوراً كفاعل أساسي، الأمر الذي يتطلّب سياسة عادلة في التعاطي مع المجتمعات، والإنماء المتوازن.
- العمل على إصلاح الحوكمة في دول العالم الثالث ودعم المسار الديموقراطي.
- بناء الأمّة (لمواجهة نظرية الأمّة بمفهوم "الدولة الاسلامية") والدّولة على أسس ديموقراطية: حكم القانون، المحاسبة الديموقراطية. فالديموقراطية شرط أساسي من شروط الأمن الانساني.
- التنمية الاقتصادية، السياسية والاجتماعية كوسيلة لمواجهة "الدولة الاسلاميّة" والجهاد عبر الوطني.

هذه النقاط، تشكّل نقطة انطلاق وخارطة طريق للإدارة الدولية في مواجهة "الدولة الاسلامية"، فهي تتطلب استراتيجية شاملة يشارك فيها عدد كبير من الفاعلين، ويلعبون أدواراً مختلفة ومهمّة، دولاً كانوا أم منظمات، أم مؤسسات من القطاع الخاص أم أفراد... ويكمن التحدي في إمكانية تطوير هذه النقاط، واستتباعها بمؤتمرات تركز على خطوات عملية، تنسق بين الفاعلين لتفعيل مواجهة "الدولة الاسلامية" والتنظيمات التي يمكن أن تتشكل من بعدها.

<u>ثانياً: التنمية عن طريق الإدارة الدولية</u>

قال البابا فرنسيس: *"كيف يمكننا إشراك شبابنا في عمليّة البناء هذه [بناء أوروبا] عندما نحرمهم من العمل [...] كيف نريد أن نقدّر قيمتهم كفاعلين، في حين تتزايد نسبة البطالة والبطالة المقنعة*

[1] The White House, Office of the Press Secretary, Remarks by the President at the Summit on Countering Violent Extremism, Washington, 19 Feb 2015

[2] David Horsey, "More than an act of congress will be needed to stop Islamic State", **in Los Angeles Times,** 18 Feb 2015

بالنسبة للملايين من الشباب الأوروبي؟ كيف نتجنب فقدان شبابنا الذين ينتهي بهم الأمر بالذهاب إلى مكان آخر بحثاً عن المبادئ والشعور بالانتماء لأنه هنا، على أرضهم، لا نعرف كيف نوفّر لهم الفرص والقيم؟" [1].

إنّ هذا الواقع لا ينطبق على الشباب الأوروبي فقط، بل على الشباب في جميع أنحاء العالم، وخصوصاً في الدول العربية التي لم يعرف شبابها سوى الهزائم في القرن الماضي، ممّا دفع بعضهم الى الالتحاق بمنظّمات "كالدولة الاسلاميّة"، تظهر بمظهر القوي وتَعِد بالانتصارات وإعادة الأمجاد. وقد وصلت هذه الأزمة الى مراحل متقدّمة، بحيث انّ التنمية الاقتصادية، الاجتماعيّة والسياسية باتت شرطاً أساسياً للقضاء على التطرّف والارهاب، عن طريق تقديم بديل أفضل، لمستقبل افضل.

لا شكّ أن الفقر المدقع هو أحد العوامل الأساسيّة التي قد تساعد على دفع الأفراد باتّجاه الارهاب. لكنّ المشكلة الأكبر تكمن في الظلم الاقتصادي والاجتماعي، المتمثّل بانسداد الأفق أمام مستقبل الشباب، وانعدام العدالة في الوصول الى الموارد وعدم تكافؤ الفرص. وقد أضاء الرئيس أوباما على هذه المشكلة خلال مؤتمر واشنطن، قائلاً: "إن الفقر وحده لا يدفع شخصاً ليصبح إرهابيّاً، فهناك الملايين، لا بل مليارات الأشخاص الفقراء، الذين يحترمون القانون، وهم مسالمون ومتسامحون. فإذا كنّا جادّين في مكافحة التطرف العنيف، يجب أن نكون جادّين في مواجهة المظالم الاقتصادية". وقد تعهد بقيام الولايات المتحدة بالخطوات التالية في هذا المجال:[2]

- مساعدة الشباب، بما في ذلك في المجتمعات الإسلامية، لإقامة علاقات تعاون جديدة في مجال الأعمال والعلوم والتكنولوجيا.
- الالتزام بالتنمية على نطاق واسع لخلق النمو وفرص العمل.
- الدعوة الى نشر التعليم، وللنساء ضمناً.
- معالجة المظالم السياسية التي يستغلّها الارهابيّون، خصوصاً المظالم ذات الطابع الطائفي.
- ضمان الترحيب واحترام الناس من جميع الأديان والخلفيات في المجتمعات [الغربية] المتنوعة.

كما تعتمد منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا المقاربة نفسها إذ أعلنت التالي سنة 2014: "تعترف دول منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا بضرورة معالجة مختلف العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية وغيرها، بما في ذلك النزعة الانفصالية العنيفة والتطرف، التي تولد الظروف التي تجعل المنظمات الإرهابية قادرة على التجنيد وكسب التأييد".[3]

إذاً، تشكّل التنمية بالضرورة استكمالاً لجهود الإدارة الدوليّة في مواجهة التطرف، وعاملاً مساعداً على الحرب ضدّ "الدولة الاسلاميّة" والمنظمات المشابهة حاضراً ومستقبلاً.

وللتنمية المطلوبة في الدول العربيّة عدّة أوجه ومجالات، وهي لا بدّ أن تنطلق من الشرعيّة: شرعيّة السلطة السياسية لتمثيل الشعب، ومشاركة جميع المكونات المجتمعيّة الأساسيّة في السّلطة، ممّا يشكّل منطقاً بديلاً عن منطق الأكثريات والأقليات الذي ساد ويسود العالم العربي. وبحسب Francis Fukuyama، "تمثل **الشرعية** تصوراً مشتركاً على نطاق واسع أن بعض

[1] Cécile Ducourtieux et Cécile Chambraud, op.cit.

[2] The White House, Office of the Press Secretary, Remarks by the President at the Summit on Countering Violent Extremism, op.cit.

[3] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 40

الترتيبات الاجتماعية هي عادلة"[1]. ويعرّف **التنمية الاقتصادية** بأنّها: "زيادة ملحوظة في نمو نصيب الفرد من الناتج مع مرور الوقت"[2]، و**التنمية الثقافية** بأنها: "الابتعاد عن الايديولوجيات نحو ثقافة منفتحة قائمة على تقبّل الآخر وتعددية الحقيقة".
وكنّا قد ذكرنا أنّ **التنمية السياسية** مرتبطة بنشر التوعية حول واجب المواطنين القيام بالمحاسبة الديموقراطية في ظلّ حكم القانون.
فالتنمية إذاً تبدأ من نشر ثقافة التعددية والديموقراطيّة، بالتوازي مع نمو نصيب الفرد، وترتبط بالديموقراطيّة وحكم القانون، وبالتالي يجب أن تشكّل جزءاً أساسياً من استراتيجيّة الإدارة الدوليّة في هذا الإطار.
ولا بدّ من تدخّل الإدارة الدوليّة لتحريك السياسات الاقتصادية التي لطالما انتظرتها الشعوب العربيّة، في ظلّ هرب حكوماتها نحو الحروب والصراعات الخارجيّة لتنفيس الضغط الداخلي.
وتواجه برامج التنمية الغربيّة للعالم العربي عقبات أساسيّة، من أهمها محاولة فرض برامج لا تتناسب مع طبيعة المجتمعات والاعتماد على الكوادر و"الزعماء" المحليين لاقتراح المشاريع او تنفيذها.

إنّ فرض برامج تنموية على الطريقة الغربية – في دول عربيّة وشرق أوسطيّة – قد لا يناسب بعض المجتمعات احياناً، بسبب الاختلافات الثقافية والاجتماعية، فمن الضروري التنسيق مع فاعلين داخليين لاقتراح البرامج والمساهمة في تنظيم الأولويّات. لكنّ الاعتماد على الكوادر والزعماء لاقتراح مشاريع التنمية وتنفيذها، ساهم في بناء طبقة متسلّطة تستفيد من هذه المشاريع والأموال الطائلة دون الحصول على النتائج المرجوّة، لا بل أنّ هذه الطريقة في إدارة المشاريع عمّقت المشاكل بين الطبقة الحاكمة، وباقي الطبقات أو الحركات المعارضة أو الأقليّات، وساهمت في زيادة الحقد على السلطة السياسية والمستفيدين، كما على الغرب. وبالتالي، بدل أن تساهم مشاريع التنمية في التخفيف من وطأة التطرف لمكافحة التنظيمات الارهابية "كالدّولة الاسلاميّة" وغيرها، تزيد هذه البرامج من التطرف والشعور بالظلم والغبن في حال لم يتمّ التعامل مع الفاعلين الذين لديهم نيّة حقيقية في تنمية دولهم ورفع مستوى الشعوب.

من هنا، على مشاريع التنمية المدعومة من المنظمات الدوليّة، ومختلف الفاعلين الجدد، أن تكون متناسبة مع المجتمعات المحليّة من جهة، وأنّ تراعي المبادئ الغربيّة في التعددية وتمثيل الجميع من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشترط الادارة الدولية على الدول حيث تطبّق برامج التنمية، أن يتمّ تمثيل الأقليات، النساء، المعارضة، وغيرهم، في إدارة هذه المشاريع، فيكون التطبيق متناسباً مع شبكة العلاقات الاجتماعيّة- الاقتصادية المحليّة، ومساهماً في رفع مستوى جميع المكونات بشكل يبعدهم عن التطرف، ويبني أرضيّة صلبة للحوار، التعددية، وتقبل الرأي الآخر.

مخاطر الحداثة دون تنمية

على عكس الاعتقاد السائد في العديد من الدول العربيّة، إنّ الحداثة والعصريّة دون تنمية فعليّة، غير كافيَتَين لتطوير المجتمع وبناء دول ترتكز على القانون والمؤسسات. لا بلّ أنّ هذه الظاهرة قد يكون لها تداعيات سياسية سلبية خطيرة، فهي تؤدي الى منتظم من الزبائنيّة وتحالف النخب حول توزيع الغنائم[3]. وعند التحدث عن الغنائم، نقصد بها أموال القطاع العام، إذ غالباً ما تصر

[1] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy,** op.cit., P 41
[2] Ibid., P 40
[3] Ibid., P 530

النخب السياسية في هذه الدول على عدم اعتماد الخصخصة بشكل كبير على الطريقة الغربية، لتستطيع التحكم بموارد القطاع العام بشكل أكبر. لذلك، فإن دور الإدارة الدولية أساسي في إطلاق ومتابعة عملية التنمية في الدول العربية، وإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر، بالتوازي مع إصلاح القطاع العام، أو على الأقلّ إستفادة القطاع العام من خبرة وإنجازات القطاع الخاص.
كما أنه من شأن التنمية السياسية والفكريّة، في إطار الإدارة الدولية، أن تدفع بجماعات الضغط والأحزاب الى فرض "أجندة" سياسية مرتكزة على التنمية المستدامة في جميع المجالات، والاقتصادية خصوصاً، بدل المشاريع القائمة على أفكار إيديولوجية بقالب حديث، في زمن باتت فيه أحادية الحقيقة عائقاً أمام تطور الانسان- المواطن.

بمواجهة "الدولة الاسلاميّة" والتطرف، لا بدّ من عمل عسكري، ومن جهد تنمويّ في إطار الإدارة الدولية. وفيما يلي مقارنة بسيطة بين الاتّجاهَين:

مقارنة بين القوة العسكرية والتنمية في إطار الإدارة الدولية، لمواجهة "الدولة الاسلامية":

القوّة العسكريّة	التنمية في إطار الإدارة الدّوليّة
هدفها القضاء على إرهابيي "الدولة الاسلاميّة"	هدفها القضاء على الإرهاب عبر الوطني
تعالج النتائج	تعالج الأسباب
ردّة فعل	استدراك Prévention
الفاعلون هم مبدئيّاً الدول	الفاعلون الجدد : - أفراد - شركات، مصارف - منظمات غير حكوميّة - إقليميّات - منظّمات حكوميّة
مواجهة الارهاب الدولي	مواجهة الجهاد عبر الوطني
تصعّب مسار الديموقراطية	تقوّي الديموقراطية التي باتت شرطاً أساسياً من شروط الامن الانساني، وتعزّز عمليّة التنمية

إذاَ، لا بدّ أن يأتي العمل العسكري كاستكمال لاستراتيجيّة في إطار الإدارة الدوليّة، تركّز على عمل متكامل للفاعلين الجدد لمواجهة الجهاد عبر الوطني، و"الدولة الاسلاميّة"، وأيّة منظمات يمكن أن تظهر لاحقاً. ويشكّل إطلاق عمليّة التنمية ودفع المسار الديموقراطي الضمانة لنجاح واستمراريّة الإدارة الدوليّة في هذه المواجهة على المدى البعيد.

فقرة ثالثة: الفاعلون الجدد في مواجهة "الدولة الاسلامية"

لقد بات من الواضح أن الدول لن تستطيع مواجهة خطر"الدولة الاسلاميّة" بشكل منفرد، وبواسطة أجهزتها الرسميّة حصراً، كما بات من الواضح أنّ المواجهة العسكريّة، وإن كانت مهمّة، فهي لا تكفي لمعالجة الأسباب الكامنة.
فهذا التحدي الأمني عبر الوطني لا بدّ أن يواجه من قبل الفاعلين الجدد في إطار الإدارة الدوليّة. كما هناك اعتراف متزايد بأن التصدي بشكل فعال لتهديد متعدد الجوانب والأبعاد كالارهاب يتطلب أيضاً إشراك أصحاب المصلحة غير الحكوميين. وغالباً ما يشار إلى هذا الأمر على أنه شراكات بين القطاعين العام والخاص في مكافحة الإرهاب. وقد اعترفت دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بفائدة هذا الأمر ودعت بعضها البعض الى تعزيز تعاونها مع وسائل

الإعلام، أوساط الأعمال، الصناعة، والمجتمع المدني.[1]
كما أعلنت مجموعة الدول الثماني منذ سنة 2010 ضرورة التعاون الدولي من أجل مكافحة الارهاب مع الحكومات، المنظمات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص. بالإضافة الى الدور الأساسي للمجتمعات المدنيّة.[2]
وتكمن الصّعوبة في تعاون الفاعلين لمكافحة "الدّولة الاسلاميّة" بسبب تضارب المصالح التي قد تكون اقتصاديّة، اجتماعيّة، ثقافيّة، دينيّة، أو حتّى إيديولوجيّة. فالأمر معقّد وبحاجة الى عدد من المؤتمرات الشبيهة بمؤتمر واشنطن لوضع إطار واضح للمواجهة. ولا يبدو الجهد كافياً في هذا الإطار حتّى الآن، على عكس الجهود العسكريّة المتمثّلة بالضربات الجويّة لدول التحالف وروسيا، والحرب البريّة من قبل العديد من الفصائل المسلّحة في سوريا والعراق.

لقد عددّنا العديد من الفاعلين وأدوارهم حتّى الآن، وفي ما يلي **بعض الجهود المطلوبة من أهمّ الفاعلين في هذا الصراع الطويل الأمد:**

بند أول: الأحزاب السياسية في مواجهة "الدولة الاسلامية"

لعبت معظم الأحزاب العربيّة أدواراً سلبيّة في مكافحة التطرّف المؤدّي الى الإرهاب خلال العقود الماضية. وكنّا قد تحدّثنا عن ظروف وصول السواد الأعظم من هذه الأحزاب الى السلطة عن طريق انقلابات عسكريّة أو ثورات ذات طابع يساري للقضاء على الإقطاعيّات، فتحوّلت الى إقطاعيّات احتكرت السّلطة عقوداً طويلة، مانعة التعددية الحزبيّة وتعددية الحقيقة، وقاطعةً الطريق أمام المشاركة السياسية وحريّة الوصول الى الموارد – وحتّى الوظائف الحكوميّة – لغير المحازبين.
كما شكّلت النزعة الى القوميّة أحياناً أخرى حاجزاً أمام الدمقرطة وأعطت حقّ التمثيل لبعض النّخب حصراً.
فبدل العمل على تحقيق الديموقراطية في العالم العربي، اتّجهت الأحزاب العربية نحو القوميّة، تماماً كما حدث في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.
"فالنخب" العربية أعطت نفسها حقّ تمثيل "الأمة" دون السماح لهذه الأمة بالتعبير عن نفسها من خلال انتخابات حرّة وانخراط عادل في المؤسسات.

والأحزاب العمّاليّة العربيّة التي كان يفترض بها أن تدافع عن حقوق العمال، وصلت الى السلطة، وقامت بقمع العمال وتحوّلت الى أوليغارشيّة قمعيّة ممّا أدّى الى سدّ الأفق السياسي وساهم بزيادة التطرّف. وقد أدّى اتّجاه معظم الأحزاب العربيّة بعكس حركة التاريخ الى زيادة التطرّف. ففي ظلّ غياب أحزاب تلمّ شمل المواطنين أصحاب المصالح السياسية المشتركة والمطالَبة بالمشاركة بالسلطة، اتّجه العديد من الشباب العربي نحو التطرّف الديني كملاذ أخير، تتوّج بظهور تنظيم "الدولة الإسلاميّة".

إنّ دور الجماعات الضاغطة والطبقة الوسطى يبقى ناقصاً في حال عدم وجود جهد لبناء المؤسسات من أجل ضمان استمراريّة النهج الديموقراطي وبالتالي تأسيس دولة ديموقراطيّة حقيقية تضمن عدم قيام مجموعات متطرّفة شبيهة "بالدولة الاسلاميّة" بتحركات وتجييش للشباب بواسطة إيديولوجيات مميتة. من هنا، إن دور الأحزاب السياسية مكمّل لدور جماعات الضغط

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 71
[2] القمة ال36 لمجموعة الدول الثماني، بيان القادة حول مكافحة الارهاب، المرجع السابق

الأخرى، لناحية العمل على تقوية المؤسسات، بالإضافة الى نشر الاعتدال، عن طريق رفع مستوى الثقافة السياسية. فلطالما كان التثقيف السياسي أحد الواجبات الأساسية للأحزاب وعاملاً مساعداً على نشر ثقافة تقبّل الآخر.
ويمكن للأحزاب السياسية العربية الاستفادة من خبرة الأحزاب الغربية التي ساهمت في نشر وتقوية الديموقراطية في دولها، كمعظم الأحزاب الأميركيّة والأوروبية التي استطاعت تاريخياً استيعاب الحراك الشعبي ومطالب الطبقات المختلفة والمساهمة في التثقيف السياسي.
وعلى الإدارة الدوليّة مساعدة الشباب العربي على خلق أحزاب سياسية تعطي دفعاً للتغيير السياسي نحو الديموقراطيّة بوسائل سلميّة حضاريّة، وتساهم في عولمة الديموقراطيّة ونشر الاعتدال، وإعطاء فرص بديلة عن تلك التي تقدّمها التنظيمات الارهابيةّ.

بند ثاني: المنظمات غير الحكوميّة فاعل أساسي في المواجهة

تقوم المنظمات غير الحكوميّة اليوم بجهود أساسيّة لمواجهة "الدولة الاسلاميّة" ونتائج الحروب في المنطقة بشكل عام. فهي تقدّم للدول، المنظمات الدوليّة وباقي الفاعلين قاعدة بيانات مهمّة، ومعلومات يمكن الاعتماد عليها على جميع الأصعدة.
كما تقدّم دراسات لا يمكن للدول أن تقوم بها بواسطة أجهزتها الرسميّة لعدّة أسباب، قد يكون أهمّها عدم إمكانيّة التواجد على الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم. ويمكن أن تشكّل التوصيات المستخلصة من هذه الدراسات نقاطاً أساسيّة يُبنى عليها في مواجهة الإدارة الدوليّة "للدولة الاسلاميّة".
كما يقدّم العديد من المنظمات غير الحكوميّة مساعدات إنسانيّة أو تقوم بإيصالها الى السكّان الذين يعانون من النقص والحرمان بسبب الحرب مع "الدولة الاسلاميّة"، أو تقدّم خدمات طبيّة وإغاثيّة بشكل مباشر. وقد تكبّدت العديد من هذه المنظّمات خسائر بشريّة وماديّة لا يستهان بها في هذا الصراع، "كأطباء بلا حدود" والصليب الأحمر الدولي، وغيرها. وفي هذا الإطار، من واجب الدول المشاركة في العمليّات العسكريّة الحرص على تطبيق القوانين الدوليّة التي ترعى النزاعات المسلّحة وضمان حماية المنظمات الانسانيّة من الضربات العسكريّة، فقد تمّ التعرّض لعدّة منظمات إنسانيّة بضربات جويّة عن طريق الخطأ، أعاقت عملها وأودت بحياة العديد من أعضائها، على سبيل المثال، تعرض مستشفى تابع لمنظمة "أطباء بلا حدود" لقصف جوي عن طريق الخطأ في اليمن في آب 2016.[1]
وتستفيد الإدارة الدولية من الخبرات التي تقدّمها هذه المنظّمات في المجالات كافّة لمواجهة التطرف والإرهاب، من الخبراء الأمنيين، الى الدراسات الاقتصادية والماليّة لمكافحة تمويل التنظيمات الارهابيّة وتبييض الأموال، الى رجال الدين وتأثيرهم الفكري في ردع التطرف والمتطرفين. ويبرز هذا الجهد خصوصاً للتضييق على تمويل الحركات الجهاديّة وقيامها بالتهريب وبيع النفط، الآثار، الأعضاء البشريّة، والإتجار بالبشر وخصوصاً النساء، وغيرها.

أولاً: منظمات حقوق الانسان بمواجهة "الدولة الاسلامية"

منذ قيام "الدولة الإسلاميّة"، تقوم منظّمات حقوق الإنسان بتوثيق يوميّ للأحداث، ممّا يساهم في تحليلها لاستخلاص طرق المواجهة الفعّالة. ويدخل هذا الجهد في سياق تقديم المنظمات الإنسانيّة للمعلومات ولقاعدة بيانات موثوقة للإدارة الدوليّة، يمكن أن تساعدها على وضع استراتيجيّة شاملة وتوزيع المهمّات على الفاعلين في مؤتمرات خاصّة حول هذا الموضوع.
كما تسعى منظمات حقوق الإنسان الى تصويب مسار المؤسسات الدولية الرسميّة والدول وتوجيه انتقادات بنّاءة لسدّ الثغرات. فالمؤسسات الدّوليّة، وفي طليعتها الأمم المتحدة، تعاني من

[1] Shuaib Almosawa and Rod Nordland, "Bombing of Doctors Without Borders Hospital in Yemen Kills at Least 15", **in The New York Times**, 15 Aug 2016

البيروقراطيّة والتعقيدات الإداريّة، وبطء تنفيذ الخطط على الأرض. ومعظم القرارات التي صدرت لم تنفّذ بالشكل المطلوب، ممّا أثّر على حياة مئات الآلاف من البشر في الحرب مع "الدولة الاسلاميّة"، وخصوصاً في سوريا والعراق. وفي هذا الإطار، تلعب المنظمات غيرالحكومية دوراً رائداً في انتقاد المنظمات الدولية والدول، ومقارنة القرارات بالأفعال على الأرض بسبب قاعدة البيانات الواسعة التي تملكها، والمدعومة بالأرقام، وكل ذلك بهدف تصويب القرارات باتجاه عملي لمكافحة "الدولة الاسلاميّة"، إطلاق عمليّات التنمية الضروريّة، وإرسال المساعدات، لما لذلك من أهميّة كبيرة في التخفيف من التطرف والوصول الى حلول سياسية تضمن الاستقرار وتقوّض المنظمات الارهابيّة، إن كان بمنعها من الحصول على الشّرعيّة التي تبغيها أو بمحاصرتها اقتصادياً، إجتماعياً، وعسكرياً.

وفي هذا الإطار، قامت 21 منظمة انسانية ومنظمات تعنى بحقوق الانسان بجهد كبير سنة 2015، عندما أصدرت بياناً مشتركاً حمّلت فيه الدول القويّة مسؤوليّة عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن ممّا أدى الى أسوأ كارثة إنسانية في سوريا سنة 2015. وكان مجلس الأمن قد تبنّى ثلاث قرارات سنة 2014 من أجل تامين المساعدات الإنسانية للمدنيين. وقامت هذه المنظمات بمقارنةٍ بالأرقام للمطالب المطروحة في مجلس الأمن مع الواقع على الأرض، مؤكدة أن الناس ما زالوا غير محميّين، الوصول الى المساعدات لم يتحسن، الحاجات الانسانيّة زادت حيث أنّ 5.6 ملايين طفل بحاجة الى مساعدة، أي بزيادة بنسبة 31% عن سنة 2013، وتمويل المساعدات الإنسانية انخفض بالنسبة الى الحاجات: سنة 2013، تمّ تأمين 71% من التمويل اللازم لمساعدة المدنيين في سوريا واللاجئين في دول مجاورة بمقابل 57% سنة 2014. ودعت منظمات حقوق الانسان الدّول القويّة الى التوقف عن تأجيج الصراع، زيادة المساعدات الانسانية، ودفع أطراف النزاع الى حلّ سياسي[1]. ومن أهم هذه المنظمات:

American Friends Service Committee, Agency for Technical Cooperation and Development, Norwegian Church Aid, Norwegian Refugee Council, Pax Christi, Handicap International, Médecins du Monde, Oxfam, International Rescue Committee, Un Ponte per, Save the Children, World Vision, Global Centre for the Responsibility to Protect

ثانياً: دور منظّمات المجتمع المدني

إعترفت الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأهميّة التعامل مع منظّمات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب والتزمت بتعزيز تعاونها مع هذه المنظمات.

إنّ منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك المنظمات النسائية، جمعيات ضحايا الإرهاب والمنظمات المجتمعية، على وجه الخصوص، يمكن أن تلعب دوراً رئيساً في العمل مع الأجهزة الأمنية لمنع الإرهاب ومواجهة "التعصّب العنيف والتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب" Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism (*VERLT*)

ويمكن أن تشارك هذه المنظّمات بحسب OSCE من النواحي التالية:[2]

- رفع مستوى الوعي لدى الجمهور حول طبيعة التهديد الإرهابي والقوانين المرعيّة الإجراء والتدابير الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب، وإطلاعهم على ما يمكن أن تقوم به المجتمعات

[1] تقرير صادر عن 21 منظمة غير حكوميّة بعنوان:
"Failing Syria: Assessing the Impact of UN Security Council Resolutions in Protecting and Assisting Civilians in Syria", 12 Mar 2015

[2] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 153

وأعضاؤها للحماية من الإرهاب.

- البحث عن الظروف المؤدّية للإرهاب من أجل دعم تطوير فهم أفضل "للتعصّب العنيف والتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب".
- القيام بأنشطة محددة لمعالجة الظروف التي تؤدي إلى الإرهاب، مثل مبادرات لتعزيز حقوق الإنسان وحكم القانون، تعزيز المساءلة الديمقراطية ومكافحة التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك لتعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج ومواجهة العوامل الاجتماعية- الاقتصادية السلبية.
- المساهمة في منع وحل التوترات داخل وبين المجتمعات المحلية من خلال خلق مساحات آمنة لمناقشة القضايا والاهتمامات، وتوجيه تعابير المعارضة والشكاوى من خلال العملية الديمقراطية، وتسهيل تبادل الخبرات والآراء بين أفراد من الجمهور.
- الدعوة الى التضامن مع ضحايا الإرهاب، توفير الدعم لهم وتسليط الضوء على أصواتهم من أجل مواجهة حملات تجريدهم من صفة الإنسانية من قِبل الارهابيّين. (فقد قامت "الدولة الاسلاميّة" بإطلاق حملات وأفكار تروّج بأنّ أعداءهم ليسوا بشراً ولا يستحقّون حقوق الانسان).
- التحدّث بشكل فعّال ضد الايديولوجيات العنيفة والمتطرفة لنزع الشرعية عنها.
- التعامل مع الأفراد الذين انزلقوا الى "التعصّب العنيف والتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب" لإبعادهم عن طريق التطرف العنيف.

ومن أهم منظّمات المجتمع المدني النموذجيّة الناشطة في هذا المجال، **"جمعية الثقافة الديمقراطية"**

The Society for Democratic Culture (ZDK Gesellschaft Demokratische Kultur) وهي منظّمة مجتمع مدني ومنظّمة غير حكوميّة في المانيا، تشجّع القيم الديموقراطيّة وحقوق الانسان، لمواجهة العنف والتّطرّف. تمّ إنشاؤها سنة 2003 كامتداد ل**"مركز الثقافة الديموقراطية"** في برلين. تعمل بشكل أكاديمي وعملي، تقوم بأبحاث وتحليلات وتقدّم مشورة علميّة وخدمات التدريب للبلديّات، السلطات العامّة الأخرى والشّركات حول مواضيع التطرف والعنف. كما تعمل كمرصد مراقبة مستقلّ حول التطرّف والجريمة، مقدّمةً تقارير، دراسات حالات، ومنشورات أخرى للمساهمة في تحفيز المناقشة العامة في ألمانيا حول هذه القضايا.
وقد وضعت نموذجاً لمكافحة الارهاب والتطرف عن طريق تطوير القيم الديموقراطيّة، بالاعتماد على الخطوات التالية:

- تقييم الوضع المحلي والحاجات، حول تأثّر المجتمع بالتطرف والعنف.
- تسهيل قيام شبكة تعاون بين أصحاب المصالح المحليّين.
- تقديم المشورة لصياغة وتنفيذ الخيارات والاستراتيجيات المجتمعية المناسبة لمواجهة التطرف.

كما قامت "جمعية الثقافة الديمقراطية" بحملة بعنوان **EXIT** لدفع المواطنين الى ترك الحركات النيونازيّة[1] وقد حقّقت نجاحات كبيرة عن طريق التوجّه للشباب بطرق مبتكرة.
ومن المنظّمات التي يمكن البناء على نجاحها أو التمثّل بعملها في إطار التعاون مع المنظّمات غير الحكوميّة في مكافحة "الدولة الاسلاميّة" وأفكارها أيضاً، **"مركز المعلومات عن الثقافات الفرعيّة المدمِرة" The Centre for Information on Destructive Subcultures**

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., PP 155-156

(CIDES)، في السّويد. ويعمل هذا المركز على مكافحة قيام ثقافات مدمِرة، تقليص التّجنيد لديها، وتسهيل الانشقاق عنها. ويرتكز عمل هذه المنظّمة على فكرة أنّ مشاكل الجماعات الهدّامة لا يمكن مواجهتها من قبل أجهزة الأمن بمفردها.[1]

يشكّل عمل هذه المنظّمات وغيرها نموذجاً لعمل الإدارة الدوليّة في مواجهة "الدولة الاسلاميّة"، فهي تتوجّه الى المجتمعات وتبحث عن أسباب التطرّف من الجذور، وتقوم بخطوات لمواجهة هذه الأسباب على المدى القريب كما على المدى البعيد تحسّباً لقيام منظمات إرهابية في المستقبل باستغلال الأوضاع الاجتماعيّة، الاقتصاديّة والثقافيّة للشباب الذين يشكّلون مجنّدين محتملين للتطرف والإرهاب.

ومن الضروري لدى قيام تعاون بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الانتباه الى نقاط مهمّة:

أولاً: أن تعمل المؤسسات الرسميّة مع هذه المنظّمات على أنها مساوية وشريك كامل في العمل الانمائي، الاجتماعي، الأمني... فكما ذكرنا في الفصل الأول، إنّ ادوات الادارة الدوليّة متساوية في عملها بغضّ النّظر عن مصدرها او منشئها أو مسؤولياتها.

ثانياً: التعاون مع منظّمات مختلفة لناحية الاختصاص والانتشار الجغرافي أو التأثير الاجتماعي.

من الضروري أن يكون هناك تعاون بين الدول والمنظمات غير الحكوميّة، وخصوصاً منظمات حقوق الانسان. فاليوم، تشهد أوروبا مثلاً صراعاً بين هذه المنظمات وبعض الدول، في ما يتعلق باللاجئين، وإمكانية إبقائهم في الدول الأوروبية، ولذلك آثار سلبيّة على هذه الدول ومواطنيها من جهة، واللاجئين من جهة أخرى. من هنا، تبرز الحاجة الى تنظيم التعاون لتحديد الأفراد الذين يستحقون صفة لاجئ، تقديم المساعدة لهم، والتأكد من عدم وجود إرهابيين بينهم. ويبدو أن خطة متكاملة كهذه صعبة للغاية بسبب التناقضات بين مصالح الدول والمنظمات وتشعب المشكلة.

بند ثالث: الجماعات الضاغطة والطّبقة الوسطى صمّام الأمان بمواجهة "الدولة الاسلامية"

للجماعات الضاغطة والطبقة الوسطى دور مهم في استعادة الثورة من "الدولة الاسلاميّة"، في حال استطاعت هذه القوى الناشئة في العالم العربي أن تستعيد زمام المبادرة، بعد أن فقدتها لصالح الجماعات المتطرّفة بعد أحداث الربيع العربي. ونقصد بجماعات الضغط هذه جماعات الضّغط الناتجة عن تكوين الطّبقة الوسطى. فالديموقراطية تبنى حول مأسسة المشاركة الجماعية في عمليّة سياسية توافقية، من هنا دور الطّبقة الوسطى والجماعات الضاغطة في استعادة الثورة من التطرّف، كما حصل في تونس. على سبيل المثال:

- الجماعات الضاغطة الاقتصادية: الطبقة الوسطى الناتجة عن النمو الاقتصادي.
- الجماعات الضاغطة السياسية: المكونات الاجتماعية وهي بشكل عام طائفية في الدول العربية.
- من وجهة نظر سياسية، إنّ الدلالة الهامة على وضع الطبقة الوسطى تكون من خلال المهنة، مستوى التعليم، وملكيّة أصول (منزل أو شقة) من شأنها أن تكون مهددة من قبل الحكومة.[2]

والطّبقة الوسطى هي ذات طابع ثقافي أكثر ممّا هو مادّي. وهي بعد أن تتشكّل يصبح لها دور

---

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 158

[2] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy**, op.cit., P 441

وتطالب بالتّمثيل السياسي وبالوصول الى الموارد، ودورها في الديموقراطيّة قديم يعود إلى أيام ارسطو. وهي ليست كافية ولا ضرورية للديموقراطية بل مساعدة. كما تعتبر مرتبطة بزيادة عدد السكّان ومؤشر التنمية في مختلف دول المنطقة.
منذ أيام أرسطو، اعتقد المفكرون أنّ الديموقراطية المستقرة يجب أن ترتكز على طبقة وسطى واسعة; فالمجتمعات الغنية أو الفقيرة جداً هي عرضة للهيمنة الأوليغاشية أو الثورة الشعبية، وظهور مجتمعات الطبقة الوسطى يزيد من شرعية الديموقراطية الليبرالية.[1]
وفي ظلّ عدم وجود فرص عمل مناسبة، وانتشار البطالة والبطالة المقنّعة – بالإضافة الى "بطء نمو إنتاجية العمل، وانخفاض الطلب على المهارات، وبطء وعدم انتظام نمو الاستثمار المحلي، وانخفاض الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، والاعتماد الكبير على القوى المحركة لسوق النفط الدولية، فضلاً عن هجرة اليد العاملة"[2] – الفساد والزبائنيّة فضلاً عن المشاكل التي كنّا قد ذكرناها في العالم العربي، على الطبقة الوسطى أن تضطلع بمسؤلياتها لناحية:

- المطالبة بالمشاركة السياسية بطرق سلمية وحضاريّة لاستعادة المبادرة من الجماعات المتطرفة.
- التحالف مع باقي الجماعات الضاغطة، الفاعلين الجدد على الصعيدَين المحلّي والدولي.
- عدم الاعتماد على قادة فرديين بل على مشاريع تجمعها المصالح من أجل تأمين الاستمرارية.
- التنظيم الداخلي من أجل خوض السياسية.

وغالباً ما تكون الطبقة الوسطى المنتقد البنّاء للسلطة السياسية، وفاعلاً أساسياً في السعي الى الديموقراطيّة. ولكن، ليس بالضرورة أن تعمل الطبقة الوسطى لصالح الدمقرطة، فهي إن كانت طبقة صغيرة الحجم – خصوصاً إذا رأت الأفق مسدوداً – قد تعمد الى التحالف مع السلطة القمعيّة التي قد تؤمّن مصالحها، وهذا من أخطر الأمور التي قد تحدث، إذ من شأن ذلك زيادة التطرف لدى الطبقات الفقيرة التي تشعر بالخيانة من باقي الطبقات، كما هي الحال في بعض الدول العربية، حيث استفادت "الدولة الاسلاميّة" من هذه النقطة تحديداً.

إذاً، إن وجود طبقة وسطى واسعة ليس شرطاً كافياً ولا ضرورياً لتحقيق الديموقراطية الليبرالية. ولكنها مفيدة للغاية في الحفاظ عليها.[3] من هنا، على الادارة الدوليّة التعاون والتنسيق مع الطبقة الوسطى في الدول العربية التي تتأثر بتطرّف "الدولة الاسلاميّة"، من أفراد ومجموعات وشركات، وغيرها، وتشجيعها على المساهمة في بناء المؤسسات، والديموقراطيّة القائمة على المحاسبة، من أجل ضمان استمرارية الحفاظ على مصالحها على المدى البعيد، وفي جميع الظروف.

إن مستقبل الدّيموقراطيّة في الدّول المتطوّرة مرتبط بمشكلة اختفاء الطّبقة الوسطى. كما أنّ مستقبل الدّمقرطة في دول العالم الثّالث مرتبط أيضاً بإنشاء طبقة وسطى وتشجيعها. وفي هذا الإطار، قامت محاولات عديدة للردّ على التحدّيات التي فرضتها العولمة والثّورة التّكنولوجيّة.

في الولايات المتّحدة وبريطانيا، قامت الحكومات بالحدّ الأدنى من التّعديلات لمساعدة المجتمعات حيث تراجع النّشاط الصّناعي Deindustrialization ، فساندت السّياسة العامّة رفع القيود

---

[1] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy**, op.cit., P 439
[2] Riadh Ben Jelili, The Arab Region's Unemployment Problem Revisited, The Arab Planning Institute API/WPS 1015, Kuwait
[3] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy**, op.cit., P 445

والخصخصة في الدّاخل، ودعمت التّجارة الحرّة والاستثمارات المفتوحة في الخارج.
أمّا ايطاليا وفرنسا، فقامتا بوضع قيود على الشّركات التي حاولت تسريح العمّال. وقد أوقفتا خسارة الوظائف على المدى القريب، وخسرتا القدرة على منافسة الدّول الاخرى على المدى البعيد. أمّا الدّول الأكثر نجاحاً في الخروج من أزمة 2008-2009 فكانت ألمانيا والدّول الاسكاندنافيّة التي وجدت حلّاً وسيطاً بين ال"Laissez-faire" (الولايات المتّحدة وبريطانيا) والأنظمة الأكثر صرامة[1] (فرنسا وايطاليا).
من هنا، قد تشكّل الدّيموقراطيّة الاجتماعيّة Social Democracy على الطّريقة الاسكندينافيّة نموذجاً للمحافظة على الطّبقة الوسطى في الدّول المتطوّرة، ممّا يشكّل صمّام الأمام للحفاظ على الدّيموقراطيّة ومكافحة التّطرّف. ولكن، هل يمكن تشكيل طبقة وسطى في الدّول النّامية باتّباع هذا النّموذج؟ أم أنّ الفساد المستشري يحتّم الاتجاه نحو النّيوليبراليّة والمزيد من الخصخصة، لتصغير حجم الادارة العامّة التي يصعب ضبطها وترشيدها؟ علماً أنّ النّيوليبراليّة وجدت اصلاً لتكون حلّاً وسطاً بين اللّيبراليّة الكلاسيكيّة والتّخطيط الاشتراكي.[2]
ربّما تكون الإجابة على هذه الأسئلة سابقةً لأوانها، فعلى أرض الواقع لا زالت الدول العربيّة تعاني من أزمات جوهريّة لا حاجة الى تكرار الحديث عنها، وعجلة الديموقراطيّة لم تبدء بالدوران بالشكل المطلوب. لكنّ العامل الثابت قد يكون ضرورة تشجيع الإدارة الدوليّة لقيام جماعات ضغط وطبقة وسطى في الدول العربيّة، عن طريق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والسياسية، كخطوة باتّجاه الثورة الثقافية، ثم الديموقراطيّة الليبراليّة التي لا بدّ أن تظهر عاجلاً أم آجلاً، في حال نجاح جهود القضاء على التطرف الذي تشكّل "الدولة الاسلاميّة" أحد أهم مظاهره.

أولاً: أهمية المجتمعات المحليّة في المواجهة

قال رجل الدين الإسلامي السابق في الجيش الأميركي James Yee: "إن كان هنالك من أحد يمكنه تحسين الأمن فهو نحن، ولكن، يجب أن يُنظر إلينا على أننا شركاء موضع ثقة، لا مشتبه بهم محتملين".[3]
وبعد تفجيرات بوسطن سنة 2013، قال الرئيس أوباما في 23 أيار 2013: "إنّ أفضل طريقة لمنع التطرف العنيف هي بالعمل مع المجتمع الأميركي المسلم – الذي ينبذ الإرهاب بثبات – لملاحظة علامات التطرف، والمشاركة مع أجهزة إنفاذ القانون عند انجراف أحد الأفراد نحو التطرف."[4] وكان قد أعلن سابقاً أنّ قادة المجتمعات المحلية في المدن الكبرى في الولايات المتحدة سيتمكّنون من تسليط الضوء على نجاحاتهم الخاصة من خلال تقوية مجتمعاتهم وإبعاد الإيديولوجيات المتطرفة.[5]

إنّ المقاربة الأمنيّة التقليديّة تستفيد من المجتمعات المحليّة لأهداف أمنيّة بحتة، كجمع المعلومات عن طريق المخبرين، التّحليل الأمني لأهداف الجماعات وخطرهم على أمن الدّولة، تحليل درجة ولاء مجتمع ما أو مجموعة ما للدولة- الأمّة بشكلها الحالي، الارتباطات الخارجيّة للمجتمعات والجماعات ومدى تهديدها للأمن القومي، إمكانيّة تقديم دعم أو إيواء مطلوبين للعدالة أو

---

[1] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy**, op.cit., P 450
[2] Philip Mirowski and Dieter Plehwe, **The Road From Mont Pèlerin: The Making of the Neoliberal Thought Collective,** Harvard University Press, 2009, PP 14-15
[3] Robert Spencer, op.cit., P 46
[4] "Obama Drone Speech Delivered At National Defense University", **in Huffingtonpost,** 24 May 2013
[5] Kevin Liptak, op.cit.

إرهابيّين... ولهذه المقاربة سلبيّات خطيرة، إذ تصوّر وكأن بعض المجتمعات متّهمة بالارهاب بشكل دائم، الأمر الذي يساهم بزيادة التطرف على المدى البعيد.
لكنّ المقاربة الأمنية اليوم باتت تختلف عن السابق، فمساهمة المجتمعات في مكافحة الفكر المتطرّف كمقدّمة لمكافحة الارهاب عبر الوطني، و"الدّولة الاسلاميّة" بشكل خاص لا بدّ أن تغيّر نظرة رجال أمن القرن الحادي والعشرين للمجتمعات حيث يمارسون نشاطهم الأمني، علماً أنّ هذا الأمر لا يعني ضرورة التخلّي كليّاً عن التقنيّات المستعملة ضمن الأطر القانونيّة التي تحفظ حقوق الانسان.
لا تهدف التقنيّات والأنشطة الأمنيّة التقليديّة الحصول على تعاون وثقة المجتمعات، كما قد لا تعتبر أحياناً أنّ هذه المجتمعات هي المتضرّر الأوّل من الإرهاب والجريمة. لذلك بات من الضّروري أن تكون سياسات وأنشطة مكافحة الارهاب موجّهة نحو المجتمعات بشكل إيجابي، باعتبار أنّ هؤلاء المواطنين هم شركاء في مكافحة الارهاب والمتضرر الأول منه.

وتعتبر "منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا" أنّ نهج مكافحة الإرهاب الموجه نحو المجتمع يتميّز بالأمور التالية:[1]

- شراكات مبنيّة على الثقة بين المجتمعات والسلطات العامة.
- دعم المجتمع المحلي ومشاركته في صياغة، تنفيذ، وتقييم مختلف الاستراتيجيات والسياسات والتدابير.
- تأطير ومتابعة مكافحة الإرهاب بشكل مرتبط مع مخاوف المجتمع المتعلّقة بسلامته، بدلاً من أمن الدولة.

كما يجب الانتباه الى عدم التّعاون مع مجموعة من المواطنين في مكافحة الارهاب واستبعاد جماعات مناهضة لها، ممّا قد يزيد الأحقاد ويدفع ببعض هذه الجماعات فعلاً نحو التّطرف الذي قد يؤدي الى الارهاب.

ثانياً: مقاربة المملكة المتحدة النموذجية لتقوية المجتمعات المحلية
وضع مركز العلاقات الاجتماعية في جامعة Coventry (سابقاً معهد تماسك المجتمع) في المملكة المتحدة دليلاً عمليّاً للسلطات المحلية، الشرطة والوكالات الشريكة حول فهم ورصد التوتّر والصّراعات في المجتمعات المحلية، سنة 2008 وتمّ تحديثه سنة 2010.
من خلال عملية رصد التوترات المجتمعية، يمكن للشرطة، بالاشتراك مع الجمهور، تحديد مصادر القلق والمظالم، نزع فتيل التهديدات الناشئة لتماسك المجتمع والحد من احتمال انجرار الأفراد الى التطرف العنيف والتطرف المؤدّي إلى الإرهاب.
يوصي الدليل، كخطوة أولى، بإنشاء فريق لرصد التوتر، يتضمّن ممثلين عن الشرطة وسلطات عامة أخرى، فضلاً عن ممثلين عن المجتمع المحلي، السكّان وجمعيات السكّان، الجماعات الدينية والمنظّمات التطوّعيّة.[2]
ويقوم فريق الرصد بتبادل المعلومات مع المجتمع المحلّي، لرصد التوتّرات المحتملة وتأثيراتها السلبيّة، ويضع خططاً سنويّة في هذا الإطار.
بالإضافة الى هذه المبادرة، نلاحظ أن المملكة المتّحدة تشجّع الأفراد الذين كانوا قد التحقوا بمنظّمات متطرّفة ثمّ انفصلوا عنها عندما أدركوا خطأهم، على مشاركة تجربتهم عبر

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 69
[2] Ibid., P 120

وسائل الاعلام والنّدوات والمحاضرات. **وتبدو سياسة المملكة المتّحدة في مكافحة التّطرّف بشكل عام، و"الدّولة الاسلاميّة" بشكل خاص، الأنجح، فهي دولة أوروبيّة فاعلة لم تتعرّض لاعتداءات كبيرة على أراضيها من قبل عناصر هذا التّنظيم** بالرّغم من مشاركتها في حروب عديدة في الشّرق الأوسط والمنطقة أبرزها العراق وأفغانستان. ويبدو نجاح سياسة المملكة المتّحدة وارتياحها من خلال انتخاب "صادق خان" كأول رئيس بلديّة مسلم لمدينة لندن في أيّار 2016، بحصوله على 56.8% [1] من الأصوات. ففي حين تبرز الأحزاب اليمينيّة الراديكاليّة أو حتى المتطرّفة في أوروبا، المناهضة للعرب والمسلمين، لم تتأثر بريطانيا بهذا الاتّجاه بل حملت هذه الانتخابات رسالة تسامح وموضوعيّة، وثقافة سياسيّة.

وفي بريطانيا أيضاً، عدّة حملات للتشديد على التضامن والأخوّة بين مختلف الطوائف، منها حملة خلال سنة 2016 بعنوان "سبحان الله" نظّمتها مؤسسة "الإغاثة الإسلامية"، لجمع المساعدات من أجل ضحايا النزاع في سوريا. كما قال رئيس أساقفة Canterbury أنّ رجال دين في الأحياء الفقيرة في لندن، يعملون جنباً الى جنب مع المسلمين، للكلام عن الصداقة والاهتمام المتبادل في الأوقات الصعبة، وأضاف: "هذا هو التّرياق الفعّال الذي يظهر أن الدّيانة خلّاقة، وليست مدمّرة".[2]

وتشكّل السياسة البريطانية في هذا الإطار نموذجاً يحتذى به لتعاون الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في مكافحة التطرف المؤدي الى الإرهاب، والعمل على تنمية العلاقات الإيجابيّة بين مختلف مكوّنات المجتمع، في سبيل تحصين الشباب ضدّ تأثير "الدولة الاسلاميّة" بنسبة عالية، بالرغم من سفر العديد من البريطانيين للالتحاق بالتنظيم في سوريا والعراق.

تعتمد إمكانات تعامل الشرطة مع الأقليات العرقية بطريقة بناءة من أجل منع الإرهاب ، إلى حد كبير، على السياق الأوسع لعلاقات الشرطة مع الأقليات العرقية واندماج الرجال والنساء من الأقليات العرقية في المجتمع.[3] فعندما يشعر الشباب في مجتمع ما بالظّلم، والحقد تجاه الدّولة والمؤسّسات، فإن هذا الأمر قد يؤدّي الى تداعيات خطيرة. وتقوم "الدولة الاسلاميّة" ببثّ أفكار تتوجّه الى أصحاب هذه المشاعر وتحريضها على القيام بأعمال ضدّ الدّول التي تأوييهم وباقي المواطنين، عن طريق فكّ الارتباط بين الشّباب الذي يشعر بالظلم والدّولة، خصوصاً إذا كان من أفراد أقليّة عرقيّة أو دينيّة أو يعاني من وضع اقتصادي- اجتماعي سيّء.

من هنا، للتعاون مع المجتمعات المحليّة أهميّة كبرى في الحدّ من تأثير "الدولة الاسلاميّة" على الأفراد القابلين للتطرف، على أن يكون التعاون قائماً على الاحترام المتبادل والمساواة بين المكوّنات الأساسيّة للدولة.

بند رابع: أهمية القطاع الخاص في المواجهة المباشرة وغير المباشرة

لطالما لعبت بعض شركات القطاع الخاص أدواراً سلبيّة خلال الحروب والنزاعات المسلّحة بسبب تحقيقها أرباحاً طائلة. على سبيل المثال شركات الأسلحة، شركات الأمن و"الجيوش الخاصة"، التأمين، الإعمار... وبعض هذه الشركات يتمتّع بنفوذ كبير في الدول الكبرى ويؤثّر

[1] S.A., "Elections au Royaume-Uni: le travailliste Sadiq Khan élu maire de Londres", **in Le Monde,** 7 Mai 2016

[2] World Economic Forum Annual Meeting, Violent Extremism: From Global Threat to Local Solution, op.cit.

[3] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 148

على السياسات الخارجيّة. ولإعطاء مَثَلٍ صغير عن أرباح هذه الشركات خلال الحروب، مع بروز "الدولة الاسلاميّة" ارتفع سعر طلقة الكلاشينكوف ثلاثة أضعاف الى 3000 دينار عراقي أي حوالي دولارَين كما ارتفعت أسعار المسدسات ثلاثة أضعاف[1]...
واليوم، بدأ الحديث جديّاً عن خطط إعادة إعمار سوريا، والتي ستبلغ تكلفتها عشرات مليارات الدولارات، فضلاً عن ما ستجنيه شركات الأمن والتأمين وغيرها.

أولاً: مساهمة القطاع الخاص في بناء الدّولة

لقد عانت الدّول التي سبقت فيها الدّيموقراطيّة بناء الدّولة الحديثة، من مشاكل أكبر في تحقيق حوكمة عالية الجودة، من الدول التي ورثت الحداثة من زمن الحكم المطلق. فبناء الدولة بعد ظهور الديمقراطية ممكن، لكنّه غالباً ما يتطلّب تحرك فاعلين اجتماعيين جدد وقيادة سياسية قويّة. لقد كانت هذه حال الولايات المتحدة حيث تم التغلب على المحسوبية من قبل تحالف تضمّن مصالح تجاريّة، فعلى سبيل المثال، قام المزارعون في غرب (الولايات المتحدة) بالتصدي لمصالح سكك الحديد التي كان يسيطر عليها الفساد.[2]
فالقطاع الخاص يمكن ان يكون الداعم الأول لبناء المؤسسات والديموقراطية في حال كان نشاطه من ضمن جهود أوسع لمكافحة الفساد والزبائنيّة. ويمكن أن يقدّم خبرات هامّة تبني عليها المؤسسات الرسميّة. واليوم، إنّ أيّة سياسة لبناء الدّول في الشرق الأوسط، لابدّ أن تمرّ بالقطاع الخاص، الذي بات يؤثّر على سياسات هذه الدّول، بشكل شرعي تماماً. فتطوّر القطاع الخاص يؤثّر على بناء دول ليبرالية ديموقراطية والعكس صحيح.
وتعتبر الشركات جزءاً هامّاً من البنية التحتية للبلاد وأساسيّة لقدرتها على الصمود، توليد الدخل، توفير فرص العمل، وتوفير السلع والخدمات للسكان. كما أنّ تعاون الأجهزة الأمنيّة مع الشركات في مكافحة الإرهاب بات بأهميّة التعاون مع الأفراد ومنظمات المجتمع المدني.[3]
فيمكن أن تؤمّن هذه الشركات مصدراً مهمّاً للمعلومات، بالإضافة الى تقديم دراسات وخبرات لا تستطيع الأجهزة الرسميّة تأمينها بمفرها مع اتّساع مسرح المواجهة، وطبيعة التّحدّيات عبر الوطنيّة، وأهمّها التحدّي الأخطر الذي تمثّله "الدولة الاسلاميّة". وغالباً ما يتمّ التعاون مع الشّركات الضخمة في هذا الإطار على مستوى الحكومات وأجهزة الأمن والمخابرات المركزيّة، في حين يمكن أن يتمّ التعاون مع المؤسسات الخاصة المتوسّطة والصغيرة الحجم على صعيد الأجهزة المحليّة في المناطق، والسّلطات المحليّة غير المركزيّة بإشراف سلطات الوصاية.

ثانياً: دور القطاع الخاص في المواجهة الماليّة لـ"دولة الاسلامية"

لا يمكن للدولة الإسلامية أن تحكم على المدى البعيد دون حوكمة، ممّا يتطلب بناء بعض مظاهر البنية التحتية وضمان تدفق مستمر للخدمات. لذا فإن تعطيل إمكانيّة وصول "الدولة الاسلاميّة" للأموال سيكون وسيلة فعالة لإضعافها، وخاصة استهداف تهريب النفط وشبكات الاتجار غير المشروع في المنطقة. لأنه حتى بوجود الأصول المالية الحالية والممولين الإقليميّين، لن تكون "الخلافة" مستدامة اقتصادياً.[4] ويقول David Cohen[5]: "من خلال تطبيق عقوبات محليّة

[1] باتريك كوكبيرن، المرجع السابق، ص 23
[2] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy**, op.cit., P 30
[3] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 159
[4] Mona Alami, op.cit.
[5] وكيل وزارة الخزانة الأمريكية لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية

ودولية قوية، والتعاون الوثيق مع الشركاء الأجانب والقطاع الخاص، وإدخال تحسينات على الشفافية المالية الدولية، جعلنا من الصعب أكثر من أي وقت مضى على الجماعات الإرهابية أن تجمع، تنقل، تخزّن وتستخدم الأموال، تماماً كما تعتمد داعش جزئياً على نماذج جديدة لتمويل نفسها، نحن أيضاً في طور تكييف أدواتنا وتقنيّاتنا لمكافحة الأنشطة المالية لهذا التنظيم."[1]
وفي 12 ك1 2015، عقدت مجموعة العمل المالي Financial Action Task (FATF) Force اجتماعاً للخبراء العملانيّين من وحدات الاستخبارات المالية، أجهزة إنفاذ القانون، الأمن والاستخبارات الذين شرحوا كيف ساهمت الاستخبارات المالية من القطاع الخاص بتعقب الإرهابيين وراء الهجمات الأخيرة، وبالتالي، منع هجمات أخرى. وفي اليوم التالي، ناقش أعضاء من مجموعة العمل، الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدروس المستقاة. وكان أهم استنتاج هو الحاجة الى تبادل المعلومات على نحو أفضل، في الوقت المناسب بين الوكالات التابعة للسلطة القضائية نفسها، بين السلطات القضائية، ومع القطاع الخاص.
وفي 17 ك1 2015 سلّط مجلس الأمن الضوء على أهمية العلاقات القوية مع القطاع الخاص في مكافحة تمويل الإرهاب، ودعا الدول الأعضاء إلى المشاركة مع المؤسسات المالية وتبادل المعلومات حول مخاطر تمويل الإرهاب لتوفير سياق أكبر لعملهم في تحديد نشاط تمويل الإرهاب المحتمل المرتبط بداعش، تنظيم القاعدة، والأفراد، الجماعات، المؤسسات والكيانات المرتبطة بهم، وتعزيز علاقات أقوى بين الحكومات والقطاع الخاص في مكافحة تمويل الإرهاب.
كما شجّع الدول الأعضاء على مشاركة – وفقاً للقوانين والممارسات المحلية – المعلومات مع القطاع الخاص في قواعد البيانات الوطنية المتعلقة بالهويات ووثائق السفر المرتبطة بالاحتيال، والوثائق المزورة، المسروقة، والمفقودة، المتعلقة بصلاحيّاتهم القضائية، وإذا وُجد أن طرفاً مدرجاً على القائمة يستخدم هوية مزيفة، بما في ذلك لتأمين رصيد أو وثائق سفر مزورة، يجب تزويد المجلس بمعلومات في هذا الصدد.

إذاً، يكتسب التعاون مع القطاع الخاص أهميّة أكبر يوماً بعد يوم في مواجهة "الدولة الاسلاميّة" ومع أن البعض قد يعتبر أن في الأمر تعدّ على سيادة الدول، إلّا أنه لا بدّ من الاعتراف بتطوّر مفهوم السيادة ومفهوم الأمن، وصولاً الى أهميّة الإدارة الدولية للتحديات الأمنية، خاصّة إذا كانت تحدّيات عبر وطنيّة.
إنّ الإدارة الدوليّة للتحدي الأمني بمواجهة "الدولة الاسلاميّة" تعني توزيعاً ضمنياً للمهامّ والمسؤوليّات على الفاعلين الجدد وأدوات هذه الإدارة الدوليّة. وقد يكون التعاون الأهم المطلوب في مجال مكافحة تمويل التنظيم الارهابي، بين فاعلين كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المصارف، الحكومات، الشركات الماليّة، وغيرها. فتبادل المعلومات المالية بين المصارف، الوكالات، الشركات المالية والدول يشكل العمود الفقري لمكافحة تمويل الارهاب عبر الوطني، بشكل مباشر أو غير مباشر، فضلاً عن مكافحة تبييض الأموال. فكما ذكرنا سابقاً، لا بد أن يستخدم تنظيم الدولة الاسلامية – عن طريق وسطاء أو مناصرين – النظام المصرفي في مكان ما، خصوصاً وأن عملياته الارهابية تنتشرفي مناطق واسعة، كما يقوم ببيع النفط وتهريب الآثار، الأعضاء البشرية، وغيرها بالاشتراك مع عصابات دولية.
كما تقدّم المؤسسات الدولية مساعدات ضرورية لتمكن الدول التي تواجه خطر "الدولة الاسلامية" المباشر من الاستمرار بالقتال، وتمنع انهيار اقتصادها ومؤسساتها.
ففي سنة 2016 وافق البنك الدولي على قرض للعراق بقيمة 1.485 مليار دولار ليتمكن من

[1] US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, "Attacking ISIL's Financial Foundation", op.cit.

تحمّل تكاليف الحرب على "الدولة الاسلامية" ممّا يزيد انخراط البنك الدولي في العراق الى 3.4 مليار دولار. وفي نفس السنة وافق صندوق النقد الدولي على قرض تحت الطلب لمدّة ثلاث سنوات للعراق بقيمة 5.34 مليار دولار، لمساعدة بغداد على مواجهة أزمة انخفاض اسعار النفط وضمان القدرة على تحمل الديون[1]، وكنّا قد فصّلنا هذه المعلومات عندما ناقشنا مواجهة الإدارة الدولية لتمويل الارهاب عبر الوطني وبشكل خاص "الدولة الاسلامية".
وتقوم العشرات من المنظمات غير الحكومية، بالتنسيق والتعاون مع الأمم المتحدة ومختلف الدول التي تعاني من أزمة اللاجئين الناتجة عن جرائم "الدولة الاسلامية"، بتقديم المساعدات من أموال، ومساعدات عينية ولوجستية للاجئين والدول التي تأويهم على حدّ سواء.

وتكمن العقبات في تضارب المصالح بين الفاعلين وصعوبة مشاركة بعضهم في جهد دوليّ موحّد. من هنا، نسأل على سبيل المثال، ما الذي يمكن أن يساهم في جلب شركات تصنيع الأسلحة الى مؤتمر هدفه وضع استراتيجية لمواجهة "الدولة الاسلاميّة"؟
إنّ الإجابة على سؤال كهذا تبدو صعبة في المرحلة الراهنة، لكن الأمر لا يعني توقّف الإدارة الدوليّة عن القيام بمحاولة جمع أكبر قدر ممكن من الفاعلين الجدد في مؤتمرات شبيهة بمؤتمر واشنطن لتنسيق الجهود انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية والمصالح المشتركة.

[1] Iraq Gets $5.34 Billion IMF Loan to Support Economic Stability, www.imf.org

خاتمة

شكّل ظهور "الدولة الاسلاميّة" السريع صدمة كبيرة لدول المنطقة والعالم. وفي الوقت عينه، جاء ليريح أطراف "الحرب الباردة الجديدة"، الحرب الباردة الإقليميّة، بالإضافة الى أطراف النزاعات الداخليّة في العراق وسوريا. فعلى الصعيد الدولي، شكّل وجود هذا التنظيم دعماً لاستنزاف الولايات المتحدة لأعدائها، وجبهةً لمحاصرة روسيا بدويلات طائفية، كما شكّل مدخلاً لعودة روسيا الى الشرق بشكل عسكري مباشر وبطلب من الحكومة السورية. كما شكّل ظهور "الدولة الاسلاميّة" ونشاطها التجاري فرصة لفاعلين غير شرعيين عالميّين للاستفادة من تجارة النفط – خصوصاً بعد قطع النفط الروسي – والأعضاء البشرية والآثار وغيرها. وعلى الصعيد الإقليمي، شكّل وجود التنظيم ورقةً لصالح مُعَسكَرَي الحرب الباردة الإقليميّة على حدّ سواء. فإيران وجّهت عشرات الآلاف من المسلّحين الى سوريا والعراق وحصلت على موافقة غربيّة ضمنيّة لدورها المتزايد في المنطقة. بالمقابل، شكّل استنزاف التنظيم للميليشيات المدعومة من إيران ورقةً لصالح دول الخليج بالرغم من مكافحتها المستمرّة للإرهاب. كما استفاد الأتراك من وجود "الدولة الاسلاميّة" للتدخّل ضدّ الأكراد بحجّة حماية الحدود والمصالح التركيّة، فيما استفاد الأكراد من قتالهم ضدّ الارهابيين لتحقيق الحلم التاريخيّ المتمثل بالدولة الكرديّة. هذا بالإضافة الى استفادة إسرائيل من "الدولة الاسلاميّة"، وهي الوحيدة التي لم يقم التنظيم بتهديدها حتّى الآن، فقد تأمّنت مصالحها من خلال اقتتال دول المنطقة فيما بينها وانصرفت الى مزيد من الاستيطان والاغتصاب للأراضي الفلسطينيّة.
هذا على صعيد الدول، أمّا على صعيد الفاعلين غير التقليديين، فاللائحة قد تكون أطول. فالعديد من الشركات حققت، وتحقق أرباحاً طائلة بسبب الحروب الباردة والحامية في المنطقة، من شركات الأسلحة، شركات التأمين، شركات الأمن أو ما بات يُعرف بالجيوش الخاصّة، دون أن ننسى شركات إعادة الإعمار التي أمامها طريق طويل معبّد بالعقود الكبيرة والأموال الطائلة. بالمقابل، لا حاجة لتعداد الآثار السلبية "للدولة الاسلاميّة" على المنطقة والعالم، وأخطارها المباشرة وغير المباشرة. وقد استفادت في ظهورها وتطوّرها من المسار الطويل لإعادة توزيع القوّة ومراكز السّلطة بعد سقوط الاتّحاد السوفياتي، بالإضافة الى العولمة التي ساهمت في ظهور فاعلين جدد ذات تأثير عبر وطني. كما استفادت من التناقضات الناتجة عن "الحرب الباردة الجديدة"، والحرب الباردة الإقليميّة في الشرق الأوسط.

بعد الحرب الباردة، ظهرت تحدّيات جديدة على الساحة الدّوليّة، فرضت تطوّراً لمفهومَي الأمن والسيادة، وتحوّلاً في العلاقات الدولية. ومن أهم هذه التحدّيات:

- النظام العالمي غير واضح المعالم.
- توزّع مراكز القوّة على دول مختلفة وفاعلين جدد.
- الانتقال من صراع الإيديولوجيّات الى صراع الهويّات بعد سقوط الشيوعيّة من الداخل، وعودة بعض الشعوب الى هويّات سابقة، كالهويّات الدينيّة في الدّول العربيّة.
- صعود الأحزاب اليمينيّة الراديكاليّة والمتطرّفة، في جوّ من الاسلاموفوبيا في الدول الغربيّة خصوصاً بعد أحداث 11 أيلول وحتّى اليوم مع أزمة اللاجئين والاعتداءات الارهابيّة.
- صعوبة الوصول الى قرارات عالميّة توافقيّة في إطار المؤسسات الدوليّة وخصوصاً الأمم المتحدة.
- العولمة والثورة التكنولوجيّة التي زادت الهوّة بين الدول المتطوّرة والنامية، كما الهوّة داخل الدّولة الواحدة.
- الزيادة السكّانيّة والصراع على الموارد، البطالة والهجرة التي أظهرت هشاشة التحالفات

الدوليّة والاقليميّة وصراعات ثقافيّة.
- أزمات النظام المالي العالمي الذي لم يعد أحد بمنأى عنها بسبب الترابط الدولي والعولمة.
- الانحباس الحراري والتحديات البيئية.
- الأخطار النووية القديمة- الجديدة.
- الإرهاب الذي تطوّر من الارهاب الدولي الى الارهاب عبر الوطني.

لهذه الأسباب، وغيرها، تطوّر مفهوم الأمن من الأمن القومي ذات الطابع العسكري الى الأمن الإنساني. كما أثّر هذا التطوّر على العلاقات الدولية بشكل عام. فخلال الحرب الباردة، كانت الدّولة اللاعب الأساسي على الصعيد الدولي، وكانت الأخطار والتحديات تأتي من خارج الحدود، وبالتالي، كان الأمن يُفهم في إطار الأمن الوطني أو الأمن القومي ويعتمد على أدوات رسميّة كالأجهزة الأمنية والعسكريّة.

ومع تفرّع وتشعّب التحديات وانتقال مراكز القوّة باتجاه الفاعلين الجدد – مع استمرار دور الدولة – تطوّر مفهوم الأمن باتجاه الأمن الانساني ليشمل المضامين الجديدة للأمن، كالأمن الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الغذائي، المائي، البيئي... وبالتالي، تغيّرت أدوات الأمن التقليديّة باتّجاه الإدارة الدوليّة للأمن الإنساني، وهذا ما حاولنا ربطه بمواجهة الارهاب عبر الوطني خصوصاً تحدّي "الدولة الاسلاميّة".

كما فرضت التحدّيات الجديدة تطوّر مفهوم السّيادة. فقد ركّز المفكّرون تاريخيّاً في تعريفهم للسيادة على كونها دائمة لا تتجزّأ. ومع اعتقادنا بأن السيادة لا تزال دائمة، وأن سيادة الدولة لا يمكن أن تتجزأ، فقد حصل نوع من إعادة توزيع للمسؤوليّات، مع دخول فاعلين جدد على خطّ اتّخاذ القرارات وتنفيذها.

يتميّز مفهوم الإدارة الدوليّة بالغموض، وهو مفهوم حديث في العلاقات الدوليّة، يعتمد على تقنيّات مبنيّة على الخبرة في مواجهة التحدّيات، ويشمل نشاطات الحكومات بالإضافة الى قنوات أخرى. وترتبط الإدارة الدوليّة بمجموعةً من القيم الدوليّة كالديموقراطيّة، حقوق الإنسان والحريّات – بحسب المفاهيم الغربيّة – وتفرض تعاوناً أفقيّاً وعموديّاً بين مختلف الفاعلين.

ومع أن الإدارة الدوليّة تقلّص دور السيادة التقليديّة في مكان ما، فإنّ الدولة والفاعلين غير الحكوميين يتشاركون المسؤوليّة في مواجهة التحدّيات وهذا ما يجب أن يتمّ التركيز عليه لدى مقاربة خطر "الدولة الاسلاميّة".

فما من هرميّة واضحة في ظلّ الإدارة الدوليّة، بل تُعطى الأهميّة نفسها للفاعلين الذين فرضوا أنفسها "كمسؤولين". ومن أهمّ هؤلاء على سبيل المثال: الشركات عبر الوطنية، المنظّمات الدّولية غير الحكوميّة، شركات الأمن والجيوش الخاصة، شركات الأسلحة والتأمين والإعمار، البنك الدّولي، صندوق النقد الدّولي، مجموعة الدّول العشرين... ومع ذلك لا زالت الدولة اللاعب الأساسي على الساحة الدولية. من هنا، يمكن اعتبار الإدارة الدولية أيضاً وسيلة للتغيير والتطوير ومواجهة التحديات في عالم اليوم.

وتكتسب المؤتمرات الدوليّة أهميّة كبيرة في إطار الإدارة الدوليّة. فهي الوسيلة الأفضل للتعاون بين الفاعلين، تبادل الخبرات ووضع الخطط المستقبليّة، لذلك، تبرز الحاجة الى مزيد من المؤتمرات الدولية في إطار الإدارة الدوليّة لوضع خطط لمواجهة "الدولة الاسلاميّة" وعدم الاكتفاء بالمواجهة العسكريّة التي لا بدّ أن تُواكَب بمواجهة ثقافية، سياسية، اقتصادية واجتماعيّة.

وقد اختلفت تعاريف الارهاب باختلاف وجهات النظر، زوايا المقاربة، والمصالح أحياناً، بحيث بات بعض المفكّرين يتحدّثون عن عدم وجود تعريفٍ للإرهاب. لكنّ الواضح أنّ الارهاب بالمفهوم الحديث يتضمّن عناصر عديدة، أهمّها: وجود عمل إجرامي، نيّة بنشر الخوف، وعنصر عبر وطني. وقد تضمّنت المواجهة التقليديّة للإرهاب قرارات دوليّة، قوانين محليّة، وعمل أمني- عسكري محلّي وعالمي، خصوصاً بعد قيام تنظيم القاعدة باعتداءات 11 أيلول 2001.

لكنّ "الدولة الاسلاميّة" استفادت من العولمة والثورة التكنولوجيّة لتحول الارهاب من الارهاب الدولي الى الارهاب عبر الوطني. فقد بات بإمكان الإرهاب الوصول الى كلّ فردٍ على حدى، والحصول على دعمه وتعاطفه، وحتّى تقليبه للقيام بأعمل إجراميّة.

ولم يأتِ ظهور "الدولة الاسلامية" شبيهاً بظهور التنظيمات الارهابية السابقة، بل أتى نتيجة أزمات وتفاعلات عديدة، إذ تشكّل "الدولة الاسلامية" منطقة عازلة حول أقاليم النفوذ الروسي وحلقة أساسية من حلقات "الحرب الباردة الجديدة" بين الولايات المتحدة وروسيا.
وكان سقوط الاتحاد السوفياتي قد أحدث فراغاً إيديولوجياً في العالم العربي، ساهم بزيادة الصراع المذهبي، خصوصاً مع بحث الشباب العربي عن هويّة تخلّصهم من حكم الفساد المستشري في دولهم. وقد ساهم غياب التنمية في جنوح العديد من الشباب نحو التطرف، فضلاً عن فشل الربيع العربي الذي تبيّن أنّه يشكّل ثورات مستوردة، مع انتقال الحراك الشعبي بين الدول العربية وفقاً لنظرية الدومينو.
من جهة أخرى، أخفقت الحرب على الارهاب على المدى البعيد حول العالم، وخصوصاً في العراق، حيث قامت الولايات المتحدة بالقضاء على حكم صدام حسين ودعمت حكومة ساهمت بتأجيج الصراع المذهبي، مع انعدام المشاركة السياسية بنظر عدد كبير من العراقيين.
والمُلاحَظ أن اعتماد إدارة بوش على الـHard Power أتى بنتائج كارثية على المدى البعيد، كما كان لاعتماد إدارة أوباما على الـSoft Power آثار سلبية كبيرة، تمثلت بشعور العديد من حلفاء الولايات المتحدة بنوع من الخيانة على أثر التقارب مع إيران وإطلاق يدها في المنطقة، بالإضافة الى تراجع العلاقة مع مصر وبعض دول الخليج بسبب دعم الولايات المتحدة للإخوان المسلمين في مصر. ونرى نزعة حالية لدى إدارة ترامب لاعتماد الـSmart Power كمزيج بين الـHard Power والـSoft Power، وإظهار القوة دون الحاجة الى استعمالها بشكل شامل.

لقد قام تنظيم داعش الارهابي، وهو الأقوى والأغنى في التاريخ، بإعلان تأسيس دولة الخلافة، وهي تتمتع بكثير من الحداثة والواقعية، على عكس ما يعتقد البعض، مع مرونة ملحوظة وقدرة عالية على التكيّف مع الظروف. وهي ترتكز على السلفية الجهادية عبر الوطنية التي ساهمت بتطويرها، مع تحوير وتفسير الدين الإسلامي بطريقة خاطئة ومُستنكَرة.
وعلى الصعيد العسكري، طوّرت "الدولة الاسلامية" اساليب التنظيمات الارهابية السابقة في العراق، من حركة التوحيد والجهاد ثمّ تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وقامت بتكييفها لتستطيع الصمود بشكل كبير بوجه الجيوش والمنظمات المسلحة التي تواجهها.
كما قامت "الدولة الاسلامية" بتنويع مصادر تمويلها عبر شبكة معقّدة من المصادر والوسائل للحصول على الأموال وتبييضها. وباتت مرتبطة بوسطاء وعصابات دولية، خصوصاً في مجال تهريب النفط، الأعضاء البشرية، الإتجار بالبشر، تهريب الآثار، وغيرها.
وقد صدرت عدة قرارات واستراتيجيات لمكافحة هذا التمويل، أبرزها استراتيجية وزارة الخزانة الأميركية، وقرارات الأمم المتحدة خصوصاً القرارَين 2170 و2253.
وفي إطار المواجهة العسكرية، كان الجهد الأبرز من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. وفي الحرب البريّة، اعتَمَدَ هذا التحالف على دعم الميليشيات المرتبطة بإيران في العراق، ومقاتلي المعارضة في سوريا. لكنّ الاعتماد الأكبر يبقى على دعم الأكراد في شمال العراق وسوريا، مما يساهم في تعقيد الأزمة بسبب الاتجاه الى إعلان الدولة الكردية، مما يضرّ بمصالح تركيا، إيران، العراق وسوريا على حدّ سواء، خصوصاً مع ظهور ملامح تقسيم بعض الدول العربية الى دويلات على أساس مذهبي وعرقي.
لذا، قد يكون هناك قرار دولي ضمني، بإعطاء الحرب فرصة في منطقة الشرق الأوسط، لإعادة ترسيم الحدود وفق الهويات الثقافية، كما حصل في أوروبا خلال قرون مضت. وقد تُشكّل

"الدولة الإسلامية" في هذا الإطار وسيلة لاستمرار الحرب والعمل على إعادة التموضع عن طريق نقل السكان وإعادة ترسيم الحدود.
ومن جهة أخرى، قد يؤدي الاعتماد على الميليشيات المسلحة لقتال "الدولة الاسلامية" على الأرض، الى نتائج عكسية مع انتهاء الحرب على التنظيم، بسبب الصراعات الطائفية والمذهبية.
كما أن اعتماد التحالف الدولي في العراق، وروسيا في سوريا على الضربات الجوية المكثّفة والقصف العنيف دون الأخذ بعين الاعتبار للأعداد الهائلة من الضحايا المدنيين الذين اتخذهم التنظيم دروعاً بشرية، قد يؤدي الى زيادة الاحتقان والحقد في المستقبل.
ويظهر الرسم التالي علاقة الدعم أو الصراع بين مختلف الفاعلين المشاركين بالأعمال العسكرية ضدّ "الدولة الاسلامية":

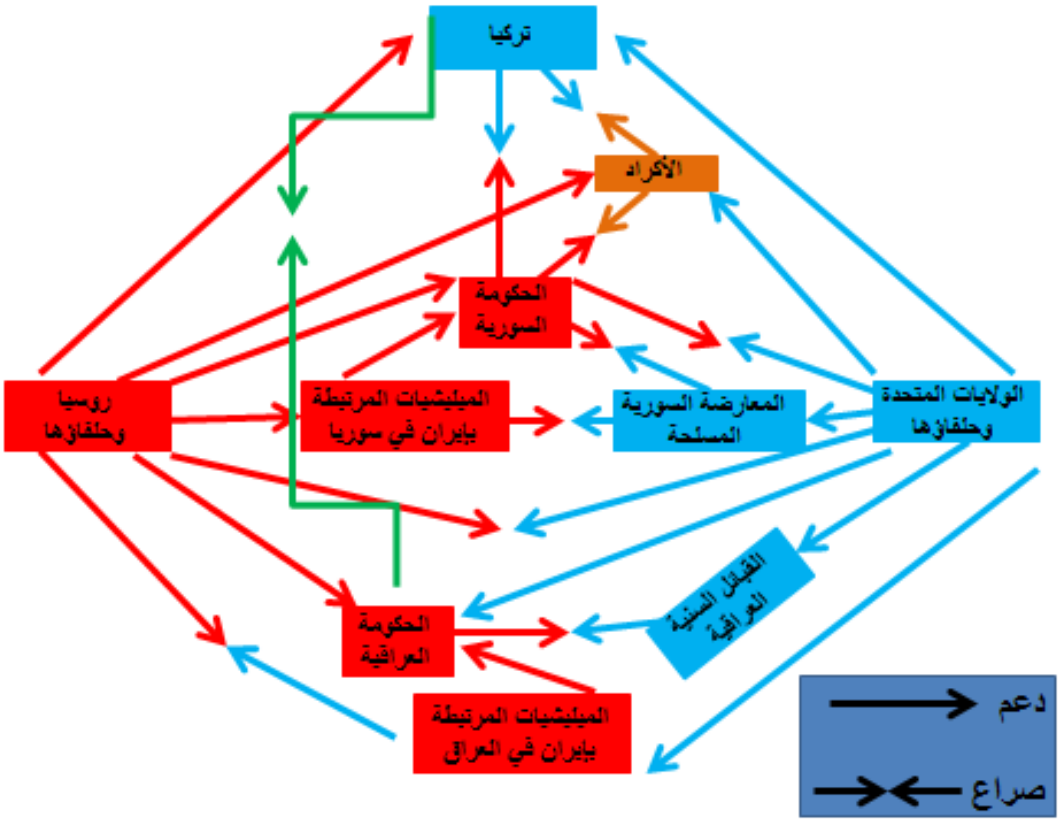

وبالتالي، تبرز الصراعات بين مختلف الدول والفاعلين المشاركين في الأعمال العسكرية ضد "الدولة الاسلامية" بسبب تضارب المصالح بين الدول من جهة، والصراعات المذهبية والعرقية من جهة أخرى.
لذا عندما تفتّش الإدارة الدوليّة عن حلفاء مباشرين من شعوب المنطقة، عليها تجنّب الوقوع في فخّ دعم طوائف ضدّ طوائف أخرى، أو عرقيّات، أو عقائد دينيّة ضدّ أخرى. فعليها أن تنطلق من فكرة أنّ لكلّ شعب وطائفة وعرق وعقيدة في الدول العربيّة خصوصيّتها وتاريخها وثقافتها وحضارتها. فلا يمكن أن تدعم الإخوان المسلمين في مصر على أنهم الفريق السياسي المجسّد للديموقراطية بوجه الجيش المصري، ولا أن تدعم انقلاباً في تركيا ضدّ الحزب الحائز على أعلى نسبة تأييد شعبي منذ عقود، ولا أن تدعم الأكراد بشكل يستفزّ تركيا، سوريا، إيران والعراق، ولا أن تدعم مسلّحين مدعومين من إيران ضدّ آخرين في العراق، ولا مسلّحين مدعومين من دول خليجيّة ضد آخرين في سوريا، ولا أن تطلب من مسيحيي العراق أن يهاجروا ببساطة الى أوروبا لأن عودتهم الى أرضهم أصعب من نقلهم الى الدول الغربيّة.
هذه الأخطاء وسواها قوّضت وقيّدت فعاليّة الدول، المنظمات الحكومية، والمنظمات الدوليّة في مواجهة "الدولة الاسلاميّة"، لا بل شكّلت عاملاً مساعداً لهذا التنظيم. فعلى الإدارة الدوليّة الانطلاق من مبادئ الديموقراطيّة والمشاركة السياسية للجميع والتنمية المتوازنة لتكون الأداة

الفعالة في الصراع ضدّ التطرّف والحذر من أن تتحول الحرب الباردة الاقليميّة الى حرب طائفيّة شاملة.

وعلى صعيد الحرب الثقافية والاجتماعية ضدّ فكر "الدولة الاسلامية"، أطلقت عدّة دول غربية وعربية حملات وبرامج توعية، خصوصاً عبر شبكة الانترنت، لاستقطاب الشباب نحو المربع السلمي، وإبعادهم عن الفكر المتطرف والسلفية الجهادية عبر الوطنية التي تعتمد عليها "الدولة الاسلامية" بشكل أساسي.

ويكمن التحدي الكبير الذي تواجهه الإدارة الدولية، في محاولة الخروج من الحلقة المفرغة التالية التي تحكم الصراع مع "الدولة الاسلامية":

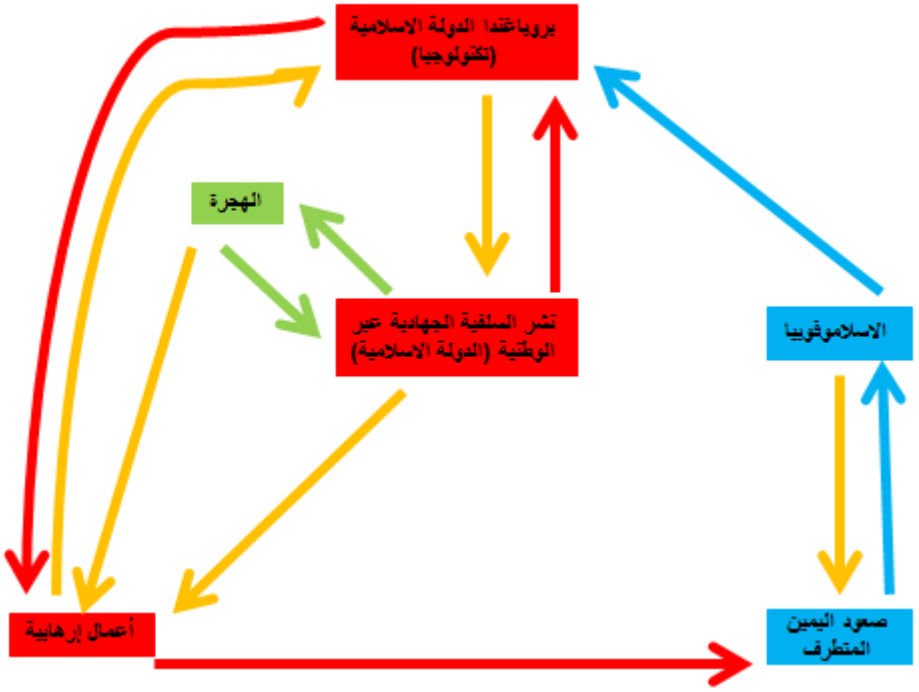

فالتأثير المتبادل بين السلفية الجهادية عبر الوطنية وبروباغندا "الدولة الاسلامية" يؤدي الى أعمال إرهابية عبر وطنية، هذه الأعمال تساهم من جهة في دعم بروباغندا التنظيم، ومن جهة أخرى في صعود اليمين المتطرف في الدول الغربية وبالتالي المزيد من الاسلاموفوبيا. وبدورها، تساهم الاسلاموفوبيا بدعم بروباغندا "الدولة الاسلامية" بطريقة غير مباشرة. بالإضافة الى ما تقدّم، يظهر التأثير المتبادل بين ظهور "الدولة الاسلامية" والهجرة، التي يستخدمها التنظيم بذكاء للقيام بأعمال إرهابية، مما يساهم بصعود اليمين المتطرف... وهكذا دواليك.

الاقتراحات والتوصيات

لقد حاولنا وضع **إطار عامّ للإدارة الدوليّة بمواجهة تحدّي "الدولة الإسلاميّة"**، كتجسيد معاصر للإدارة الدولية والفاعلين فيها، ويمكن أن نوزّعه على الشّكل التالي:

أولاً: الإطار السياسي- الاجتماعي

بعد تطوّر مفهوم الأمن باتّجاه المضامين الجديدة، وتطور التحديات، ومع بلوغ الإرهاب مرحلة عبر الوطنيّة، لم تعد مواجهة الارهاب – وخصوصاً "الدولة الاسلاميّة" – مسألة عسكريّة/ بوليسيّة بل أخذت طابعاً سياسيّاً اجتماعيّاً. فمقاربة الإدارة الدوليّة تعتمد على معالجة الأزمة من الجذور، عبر العمل على نشر الديموقراطيّة، المشاركة السياسية والتنمية السياسية، ومحاولة تأمين الوصول العادل الى الموارد. وتلعب الدولة دوراً أساسياً في هذا المجال، عن طريق التحول الديموقراطي نحو المزيد من الحرية الفردية والمشاركة السياسية، والإدارة الرشيدة التي

تضمن وصول المواطنين الى الموارد بشكل عادل. كما بات انفتاح الدولة على عمل المؤسسات والمنظمات الدولية المعنيّة بالتنمية السياسية أساسياً في هذا الإطار.

ثانياً: الإطار الاقتصادي
التركيز على التنمية الاقتصادية وخصوصاً في الدول النامية التي يتّهمها بعض الرأي العام الغربي بالارهاب. وتشجيع الخطوات الآيلة الى تشكيل طبقة وسطى في هذه الدّول وتأمين مشاركتها في السلطة، وحريّة عملها في المجال الاقتصادي والاستثمار.
من هنا، على الدولة العمل على وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية بالتنسيق مع الفاعلين الدوليين في هذا المجال، وخصوصاً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتعاون مع القطاع الخاص للاستفادة من الخبرات، بالإضافة الى منع احتكار طبقة من النخب السياسية للنشاط الاقتصادي والموارد الرسمية.
ولا شكّ أن مؤتمر واشنطن كان من أهمّ الخطوات في مواجهة الإدارة الدّوليّة "للدولة الاسلاميّة". فقد ضمّ عدداً كبيراً من الفاعلين الجدد الذين يمثلون مختلف القطاعات القادرة على المشاركة في مواجهة التطرّف العنيف وركّز على:
- مكافحة الإيديولوجيا المتطرّفة.
- تشجيع المتطرفين السابقين على التحدث عن تجربتهم السيّئة.
- العمل على خلق شبكات تواصل إلكترونيّة ودور الإعلام، رجال الدين والمجتمعات المحليّة.
- التركيز على التنمية في إطار الإدارة الدوليّة، فالتنمية تقضي على الإرهاب، بينما تقضي القوّة العسكريّة على بعض الارهابيين.

ثالثاً: الإطار الثقافي:
العمل على نشر ثقافة تقبّل الآخر والتسامح، ومحاربة فكرة الشرعية التي تحاول "الدولة الاسلاميّة" الحصول عليها في بعض الدول العربية والعالم. فضلاً عن المساهمة في بناء الهويّة الوطنيّة البعيدة عن الطائفيّة والمذهبيّة في العالم العربي. وتشمل مساهمة الإدارة الدوليّة في هذا الإطار المجال الإعلامي، ومساهمة مواقع التواصل الاجتماعي التي باتت وسيلة لا يستهان بها للتأثير في الأفكار والثقافات. فالديموقراطيّة ثقافة قبل كلّ شيء، والثورة الثقافيّة نقطة انطلاق لأي مشروع باتّجاه بناء دول تحترم التعددية الفكرية والدينيّة. وبالنسبة للدول والحكومات، بات الانفتاح الثقافي أمراً لا مفرّ منه مع بلوغ مرحلة عولمة الفرد، ويكمن التحدي في إيجاد توازن بين المحافظة على الهوية الوطنية من جهة، وتقبل آثار العولمة من جهة أخرى.
وفي هذا الإطار، يشكل لبنان نموذجاً يحتذى به في مجال التعايش بين الطوائف الدينية، وإجماع سكّانه حول مكافحة الارهاب ودعم جيشه الوطني.

وتدخل الحرب الالكترونيّة في صلب المواجهة على جبهَتَين: الحرب الالكترونية الفكرية، والحرب الاكترونية ذات الطابع العسكري.
فقد استفادت "الدولة الاسلاميّة" مما يسمّيه Brzezinski "المشاعات الدولية غير المألوفة" واستخدام وسائل الاعلام والتواصل بشكل ذكي ومحترف. وكان اللافت هو استخدام التنظيم بشكل غير مباشر لوسائل الإعلام العالمية المعروفة، والتي، عن طريق بثّ الأخبار والأحداث، تنشر الرعب وتساهم في تغطية نشاطات "الدولة الاسلاميّة" وبثّ وجهة نظرها.
وقد بدأت عدّة دول برامج للتوعية العامّة ضدّ التطرّف بالتعاون مع الجمعيّات، المنظمات غير الحكوميّة، رجال الدين، والقطاع الخاص، بعد أن فرض هذا الأخير إلزاميّة التعاون معه في هذا

المجال. بالإضافة الى ذلك أعلنت الولايات المتحدة عن استهدافها "للدولة الاسلاميّة" بواسطة سلاح الكترونيّ سرّي على شبكة الانترنت.

إذاً، يدخل جهد **الفاعلين الجدد** في صلب مواجهة الإدارة الدوليّة "للدولة الاسلاميّة" بالرغم من تضارب المصالح بين البعض منهم أحياناً. **ومن أهمّ هؤلاء الفاعلين:**

- المنظمات غير الحكومية:

تقوم بجهود كبيرة في هذا الصراع، لجهة القيام بدراسات وتقديمها لباقي الفاعلين، كالمنظمات الدولية والدول، لمساعدتها على اتّخاذ القرارات المناسبة ووضع السياسات. كما تقدّم خبرات وقاعدة بيانات في مجال مكافحة تمويل التنظيم الارهابي. وتساعد الانتقادات – التي تقوم بها هذه المنظمات – لسياسات الدّول والمنظمات الدولية في مجال مكافحة الارهاب على تصحيح المسار والاستفادة من الأخطاء، وخصوصاً بمقارنتها مع الأخطاء التي حصلت في مواجهة جماعات ارهابيّة سابقة كالقاعدة على سبيل المثال.

وعلى الصعيد الثقافي، تلعب المنظمات غير الحكوميّة دوراً مهماً في التخفيف من حدّة التطرّف، ونشر ثقافة الديموقراطيّة وتقبّل الآخر عن طريق حملات التوعية. كما تساهم عملانيّاً من خلال إيصال المساعدات الإنسانيّة الى السكّان الذين يعانون بسبب الحرب الدائرة في سوريا، العراق، ليبيا، وغيرها، مما يساهم في تخفيف وطأة الأزمة الإنسانيّة وإعادة الأمل ولو بشكل ضئيل، هذا فضلاً عن المساهمة في إعادة استيعاب المتطرّفين السابقين الذين لم يقوموا بارتكاب جرائم، والعمل على إيصال رسائلهم وانخراطهم في المجتمع.

- الجماعات الضاغطة والطبقة الوسطى:

أمام هذه الجماعات مسؤوليّة كبيرة في المستقبل، تتمثّل باستعادة الثورة من التطرّف، وأخذ المبادرة في قيادة ثورة ثقافيّة في العالم العربي، لم تظهر بوادرها حتى الآن.

- المجتمعات المحليّة:

هي المتضرر الأول من التطرف والإرهاب، لذلك عليها التنسيق مع باقي الفاعلين لإيصال صوتها ومساهمتها في نشر الاعتدال. وقد بدأت عدّة دول أوروبية مبادرات باتّجاه هذه المجتمعات منذ بضع سنوات.

- الإعلام وشركات التواصل الاجتماعي:

ساهمت عن غير قصد في نشر بروباغندا "الدولة الاسلاميّة"، وقد حاولت العمل على إغلاق حسابات المتطرفين بعض الأحيان، والتنسيق مع أجهزة أمنية لملاحقتهم. لكن المعضلة تبقى بواجب المؤسسات الاعلامية تغطية الأحداث من جهة، وكونها تغطّي بذلك نشاطات التنظيم الارهابي، من هنا ضرورة التركيز على إخفاق "الدولة الاسلاميّة" في تأمين ما وعدت به "سكانَ الخلافة" و"الأمة الاسلاميّة" التي تدّعي تمثيلها.

- القطاع الخاص:

تلعب بعض شركات القطاع الخاص عادةً دوراً سلبياً في النزاعات المسلّحة والحروب، وخصوصاً شركات الأسلحة، التأمين، الأمن وغيرها. وغالباً ما تتمتع هذه الشركات بنفوذ كبير في الدول العظمى مما يؤثر سلباً على وقف النزاعات المسلحة التي تغذي الارهاب خصوصاً في سوريا، العراق، وليبيا. من جهة أخرى، تتعاون شركات مع الدول والفاعلين الجدد لتقديم الخبرات والمعلومات في مواجهة "الدولة الاسلاميّة"، كبعض مراكز الدراسات والأبحاث العالميّة وشركات الأمن الكبرى. فيما تلعب المصارف والشركات المالية دوراً جوهرياً بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات لمكافحة تمويل "الدولة الاسلاميّة" وتبييض الأموال، خصوصاً بما يتعلّق بتجارة النفط غير الشرعية.

إذاً ليس هناك استراتيجية لإدارة دولية كاملة ومتكاملة في ملف مواجهة "الدولة الاسلامية" حتى الآن، ولكن هناك خطوات قام بها العديد من الفاعلين الجدد، بالتنسيق مع الدول والمنظمات

الدولية في إطار الإدارة الدولية.
ويشكّل تحدّي "الدولة الاسلاميّة" سابقة في الارهاب. وبالتالي تتطلّب مواجهتها استراتيجيّة كاملة وشاملة، عنوانها الإدارة الدوليّة، يشارك في وضعها وتطبيقها فاعلون قديمون وجدد، من دول ومنظمات دولية وإقليمية الى الجهات العديدة التي ذكرناها في هذه الرسالة. ولا بدّ من أن تأخذ هذه الاستراتيجية أو المقاربة بعين الاعتبار المضامين الجديدة للأمن وألّا تقتصر على العمل العسكري والعقوبات الاقتصاديّة.

وتشكّل المؤتمرات، ضمن الأطر المؤسساتية، الوسيلة الأفضل للتنسيق بين الفاعلين ووضع أسس التعاون وتوزيع الأدوار للقيام بخطوات عمليّة، من هنا، ضرورة استكمال الجهد الذي بدأ في مؤتمر واشنطن والذي كان بمثابة Brain storming حول مواجهة هذا التحدي.
ومن الاقتراحات والتوصيات التي نعتقد أنها ضرورية لمواجهة الإدارة الدولية "للدولة الاسلاميّة":

<u>أولاً: سياسياً</u>
أن تعي الدول المشاركة في "الحرب الباردة الجديدة" والحرب الباردة الاقليميّة اللتين أنتجتا حروباً بالوكالة في المنطقة، خطورة الاستمرار بهذا الاستنزاف الذي بات يرتدّ سلباً على شعوبها وشعوب المنطقة.
وتعتبر الديموقراطيّة الضمانة الوحيدة لمكافحة الارهاب عبر الوطني على المدى البعيد، لذلك على الإدارة الدولية العمل على دعم النقاط التالية:
- المشاركة السياسية للمكوّنات الأساسية للمجتمعات العربية، وحريّة وصولها بشكل عادل الى الموارد.
- المساعدة على تكوين طبقة وسطى وتأمين مشاركتها في السلطة وعدم قمعها.
- حريّة الإعلام والمعارضة.
- حكم القانون بدل الحكم بالقانون.
- مكافحة الفساد واستقلاليّة القضاء.
- ضمان انتخابات حرّة وفق المعاييرالدوليّة.
- عدم العمل على الدمقرطة بالقوّة واستيراد دساتير لا تناسب المجتمعات.
- التوليف بين الإسلام السياسي والدولة المدنيّة مع احترام خصوصيّة الأديان.
- دعم التعددية الحزبية واستفادة الأحزاب العربيّة من خبرة الأحزاب الغربيّة.

مع الوعي بأن الديموقراطية في العالم العربي تواجه عقبات أساسيّة:
- ضعف ثقافة تقبّل الآخر وحل النزاعات سلميّاً.
- المجتمع الأبوي/العائلي وتقليص هامش الحرية الفردية.
- تغليب الهويّة الدينية على الهويّة الوطنيةّ في كثير من الأماكن.
- الاعتقاد السائد لدى البعض بأن الديموقراطية تؤخّر عمليّة التنمية، وأن الدولة القادرة أفضل من الدولة الديموقراطية في مكافحة الارهاب.

هذا بالإضافة الى التعديلات على آلية عمل الأمم المتحدة والتي نعتقد أنها باتت ملحّة، بسبب تعطيل حقّ النقض للقرارات الهامّة – وبعضها ذات طابع إنساني – وضرورة مشاركة دول جديدة في اتخاذ القرارات، ودفع الفاعلين الجدد الى المشاركة في الأمن الانساني بإيجابية. كما نعتقد بضرورة تفعيل مراقبة تطبيق اتفاقيات Genève التي ترعى قوانين الحرب والنزاعات المسلّحة، إذ إنّ الحروب في سوريا والعراق أثبتت عدم احترام أطراف النزاع، من دول ومسلّحين لأبسط هذه القواعد الدوليّة.

ثانياً: ثقافياً

- الحوار العربي- الغربي في موضوع خصوصيّة الأديان والدولة العلمانيّة، وكيفيّة ضمان هذه الخصوصية في الدول الغربيّة دون المسّ بثقافة الغرب العلماني وتأليب المجتمع ضدّ المواطنين الغربيين من أصول عربية أو المهاجرين العرب.
- ضمان عدم تحوّل ثقافة حقوق الانسان بالمفهوم الغربي، وثقافة الفردية والديموقراطية الغربية الى نوع من الإيديولوجيا التي لا تقبل النماذج الأخرى.
- تعرّف الغرب على ثقافات منطقة الشرق الأوسط والتمييز بين العقائد والمفاهيم، والامتناع عن دعم طوائف ومذاهب ضدّ أخرى بحسب المصالح والأهواء.
- الاستفادة من الثورات الثقافية الغربية لدعم قيام ثورات ثقافية عربيّة.
- بناء الثقة بين المواطن العربي والغربي، وبين المواطن العربي ودولته.

ثالثاً: اجتماعياً

تقوية المجتمعات المحليّة واحترام عاداتها وخصوصياتها من أجل استمالة الشباب الى المربع السلمي. وبناء الثقة عن طريق التعاون بين الأجهزة الأمنية وفاعلين آخرين، كالمعلّمين ورجال الدين... هذا بالإضافة الى جهد الإدارة الدولية على الصعيد الاجتماعي من أجل مواجهة تجنيد الارهابيين عن طريق:

- مواجهة الإيديولوجات المشوهة.
- مقاربة صراع الحضارات بشكل إيجابي عن طريق تشجيع الحوار، وخصوصاً بواسطة برامج توعية على شبكة الانترنت.
- معالجة المظالم الاقتصاديّة و السياسية.
- التّمييز بين الارهابيّين والمتعاطفين الذين لم يقوموا بأعمال إجراميّة.

رابعاً: إقتصادياً

دعم برامج التنمية ورفع مستوى الدخل، خصوصاً في الدول التي تُعتبر منابعاً للتجنيد لصالح "الدولة الاسلاميّة". كما على الإدارة الدولية أن تشكّل منصّة لقيام شراكات في مجال ريادة الأعمال والابتكار Entrepreneurship لتأمين فرص عمل للشباب. ويلعب القطاع الخاص الدور الأكبر في هذا الإطار لتوليد الدخل والمساهمة في القضاء على البطالة والبطالة المقنّعة.

خامساً: ماليّاً

مساهمة الفاعلين الجدد في التصدي لتمويل "الدولة الاسلاميّة" كما سبق وذكرنا بالتفصيل.

سادساً" إعلامياً:

- الابتعاد عن التسويق لمعلومات غير دقيقة كونها ترتدّ سلباً على المدى البعيد.
- إيصال أصوات المراجع الدينية الاسلاميّة لنشر المبادئ الحقيقية للدين الاسلامي.
- الإضاءة على إخفاقات "الدولة الاسلاميّة".
- الاعتماد على وسائل الثورة التكنولوجية ومواقع التواصل الاجتماعي لمواكبة جميع الخطوات السابق ذكرها على جميع الصعد.

سابعاً: عسكرياً

لا شكّ أن العمل العسكري يبقى ضرورياً، خصوصاً وأن الدولة تبقى الفاعل الأساسي في إطار الإدارة الدولية. وعلى الدول والجيوش النظامية أن تشكل رأس الحربة في الحرب على "الدولة الاسلامية"، وهو أمر مستبعد حالياً بسبب نزعة الدول الكبرى الى الاعتماد على الميليشيات والتنظيمات المسلحة وعدم التورط مباشرةً في الصراع، وسعي الدول العربية الى الاعتماد أيضاً

على هذه التنظيمات لتجنّب الخسائر المباشرة من جهة، والخسائر الأخطر المتمثلة بإمكانية انقسام الجيوش العربية على أساس مذهبي من الداخل من جهة أخرى. كما يشكل الاعتماد على التنظيمات المسلحة نوعاً من رفع المسؤولية عن كاهل الحكومات، في ظلّ حرب يتمّ فيها تجاوز القوانين والمبادئ الخاصة بالنزاعات المسلحة، وفي طليعتها حماية الأبرياء والمدنيين غير المشاركين في القتال. من هنا، نقترح ضرورة إدخال تعديلات على "القانون الدولي الإنساني" الذي يرعى النزاعات المسلحة، ليشمل عمل المجموعات المسلحة المدعومة من الدول بشكل أوضح، كمقدمة لإدخال هذا النوع من العمليات العسكرية ضمن استراتيجية في إطار الإدارة الدوليّة، بهدف تجنّب أخطاء الماضي، المتمثّلة خصوصاً بالنقاط التالية:

- سقوط عدد كبير من المدنيين الأبرياء، مما يشكّل مأساة بحد ذاتها، ويؤلّب الرأي العام المحلي لصالح الارهابيين.
- دعم مجموعات للقتال ضدّ أخرى، كالطوائف الدينية والمذهبيّة مما يؤدي الى مشاكل أخطر بعد انتهاء الأعمال العسكريّة.
- عدم وجود استراتيجيّة لفترة ما بعد الحرب والانتقال السلمي للسلطة.

من هنا، نعتقد أن التحالف الدولي ارتكب بعض هذه الأخطاء في حربه على "الدولة الاسلاميّة"، وكذلك فعلت دول أخرى كروسيا، تركيا، إيران، ودول مجلس التعاون الخليجي. وكلّ ذلك في ظلّ تعطيل مجلس الأمن من خلال "الفيتوهات" ، وغياب جامعة الدول العربيّة، وعدم إشراك الشعوب العربيّة بشكل فعّال. على سبيل المثال، الـVeto الروسي والصيني خلال الاجتماع رقم 7180 لمجلس الأمن بتاريخ 22 أيار 2014، والـVeto الروسي خلال اجتماع مجلس الأمن رقم 7785 بتاريخ 8 ت1 2016، والذي يشكل الفيتو الخامس خلال خمس سنوات، مما يعرقل التوصل الى حلول سياسية.

وكما سبق وذكرنا، تشكل مقاربة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مقدمة هامة لمواجهة الإدارة الدولية للـ"دولة الاسلامية". وقد ركّزت هذه المقاربة على تجنّب جنوح الأفراد نحو الإرهاب عن طريق توفير الفرص والدعم لهم من جهة، وحرمان المشتبه بهم من الموارد والوسائل. بالإضافة الى إيلاء أهمية كبيرة لمعالجة الأسباب التي تؤدي الى الارهاب، كالعوامل الاجتماعية - الاقتصادية ، الفساد، وارتفاع معدلات البطالة. هذه المعالجة ترتكز على تعزيز الديمقراطية وحكم القانون، الحوار بين الدولة والمجتمع، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.[1]

ونعود للمقارنة بين القوة العسكرية والتنمية في إطار الإدارة الدولية، لمواجهة "الدولة الاسلامية"، والتي وردت في سياق الرسالة:

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), " Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", op.cit., P 42

القوّة العسكريّة	التنمية في إطار الإدارة الدّوليّة
هدفها القضاء على إرهابيي "الدولة الاسلاميّة"	هدفها القضاء على الإرهاب عبر الوطني
تعالج النتائج	تعالج الأسباب
ردّة فعل	استدراك Prévention
الفاعلون هم مبدئيّاً الدول	الفاعلون الجدد : - أفراد - شركات، مصارف - منظمات غير حكوميّة - إقليميّات - منظّمات حكوميّة
مواجهة الارهاب الدولي	مواجهة الجهاد عبر الوطني
تصعّب مسار الديموقراطية	تقوّي الديموقراطية التي باتت شرطاً أساسياً من شروط الامن الانساني، وتعزّز عمليّة التنمية

هذه المقارنة، بالإضافة الى الاستنتاجات والتوصيات السابقة تساعدنا على استخلاص المعادلة التالية لمواجهة الإدارة الدولية للـ"الدولة الاسلامية" والخروج من الحلقات المفرغة:

GG (M + D + C) = 1 / T

GG: الإدارة الدولية
M: المواجهة العسكرية
D: التنمية السياسية والاقتصادية
C: المواجهة الثقافية- الفكرية
T: الارهاب عبر الوطني (الدولة الاسلامية)

فالجهود العسكرية، التنموية، والثقافية لن تنجح إلا إذا كانت في إطار الإدارة الدولية، بالتنسيق بين الدول والمختلف الفاعلين كما سبق وذكرنا بالتفصيل. فالجهود المشتركة في هذا الإطار هي الضمانة لوقف انتشار الارهاب عبر الوطني، ومعه تنظيم الدولة الاسلامية.

وعلى الرغم من حماستنا لسقوط "الدولة الاسلاميّة" والقضاء على الارهابيين بعد أن قاموا بأبشع الجرائم بحقّ اللبنانيين، العراقيين، السوريين، باقي العرب، والعديد من دول العالم، نتساءل عن مرحلة ما بعد "الدولة الاسلاميّة"؟ وماذا لو سقطت عسكرياً دون استراتيجيّة للمرحلة اللاحقة في إطار الإدارة الدوليّة؟ هذه الفرضية تبدو واقعية، في ظل تركيز الفاعلين الأبرز، ونقصد بهم الدول الكبرى، على الجهود العسكرية من قصف جوي، دعم مقاتلين محليين وإقليميين، وإرسال خبراء من القوات الخاصة للتدريب وإدارة العمليات العسكرية، بشكل أكبر من التركيز على الإدارة الدولية لهذا التحدي الأمني.

إنّ "الدولة الاسلامية" ستسقط عسكرياً عاجلاً أم آجلاً، خلال الأشهر أو السنوات القادمة، خصوصاً وأن الحملات العسكرية عليها لا تأخذ الضحايا المدنيين والدروع البشرية بعين الاعتبار بشكل كبير، تماماً كما حصل خلال تحرير أوروبا من النازية. ولكن، لا شكّ أن نزاعات خبيثة قد تتشكّل في حال غياب أو تقصير الإدارة الدوليّة في هذا التحدّي الأمني، بسبب الفراغ الذي سيحصل، وتعدد الفاعلين وتضارب مصالحهم. فهذا التنظيم الارهابي أسّس لنمط سلفي جهادي عبر وطني ستستفيد منه التنظيمات اللاحقة. وربما نتناول هذا الموضوع في دراسات

لاحقة. فبعد الإجابة على سؤال: "كيف سيتم القضاء على "الدولة الاسلامية"؟ " لا بدّ من طرح السؤال الأخطر: **ماذا بعد "الدولة الاسلامية"؟** فالقضاء على هذا التنظيم دون إدارة دولية لتطويق الارهاب عبر الوطني، قد يؤدي الى ظهور تنظيمات مشابهة، قد تكون لامركزية بشكل أكبر، مما يعقد عمل الأجهزة الأمنية التقليدية، خصوصاً إذا اعتمدت على مهاجمة الأهداف بشكل عشوائي من قبل عناصر قابلة للتأثر بالأفكار الارهابية العابرة للحدود.

ويبدو هذا "السيناريو" الأقرب للواقع، خصوصاً مع التحول السياسي الحاصل في سوريا والعراق من جهة، وإعادة إنتاج السياسات المصرية والخليجية لنفسها من جهة أخرى، في ظلّ "حرب باردة جديدة" باتت تؤثر على شعوب الشرق الأوسط والعالم العربي.

الملاحق

ملحق رقم 1: الإدارة الدولية للأمن البيئي

أولاً: دور القطاع الخاص في الإدارة الدّولية للأمن البيئي

شكّل موضوع الأمن البيئي صحوة ضمير، على الأقل في الدّول المتطورة، وقد اتخذت عدة تدابير وجرت حملات توعية غيرت العديد من العادات والممارسات السيئة التي ورثها الإنسان عبر الأجيال.
بعد الحرب الباردة زاد اهتمام الدّول الصناعية بالبيئة وامتد هذا الاهتمام إلى دول الشرق التي كانت ممارساتها في هذا المجال كارثية. وبرغم التطور المذكور لايمكن إلّا أن نتخوف من المسقبل البيئي.
يعرّف مشروع الألفية التّابع للأمم المتّحدة الأمن البيئي بـ: "الجدوى البيئية لدعم الحياة، مع ثلاث عناصر فرعية:

- منع أو إصلاح الضّرر العسكري للبيئة.
- منع أو الاستجابة للصراعات لأسباب بيئية
- حماية البيئة نظراً لقيمتها المعنوية الكامنة

و من أهم المشاكل البيئيّة زيادة استغلال الموارد. فتقارير الأمم المتّحدة تؤكد أن الاستعمال السنوي للموارد الطبيعية يزيد ب20 % عن قدرة الطبيعة على إعادة خلق هذه الموارد. ويقدّر الصندوق العالمي للطبيعة (Fonds Mondial pour la Nature) أنه بحلول عام 2050 سيستهلك الأفراد ما بين 180 و220 % من القدرة البيولوجية للكوكب[1].

ويأتي التهديد البيئيّ الثاني من التغيرات المناخية. فاحتراق النفط والغاز والفحم يصدر ثاني اوكسيد الكربون وغازات أخرى تؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري التي تزيد من حرارة الأرض. ويتوقّع العلماء نتائج كارثيّة للبشريّة وكوكب الأرض في حال زيادة معدّل درجة الحرارة العالميّ أكثر من درجتين خلال القرن القادم.[2] التهديد البيئي الإضافي هو الثقب في طبقة الأوزون من جراء انبعاثات غازات تحتوي على الكلور. فضلاً عن ذلك هناك تناقص في الأراضي الصالحة للزراعة والمساحات الخضراء وخاصة الغابات بنسبة 2.4 % منذ عام 1990 حسب أرقام منظمة الأمم المتّحدة للغذاء و الزراعة (الفاو) تحت ضغط توسع المدن، الصناعة المنجميّة وتجارة الأخشاب، عدا عن صعوبة الحصول على المياه وانقراض بعض أجناس الحيوانات البرية والمائية.

لقد حدد العلماء 9 أنواع من الحدود المتعلقة ببيئة الكوكب والأساسية لحياة الإنسان ويقدرون ان البشرية قطعت 3 منها حتى الآن، وهي :

1) التغيير المناخي
2) شحنات النيتروجين Nitrogen Loadings
3) فقدان التنوع البيولوجي

فيما اقتربت ال 6 الأخرى من "الخط الأحمر":

4) طبقة أوزون الستراتوسفير
5) تشتت المواد الكيميائية Chemicals dispersion
6) تحمّض المحيطات Ocean acidification
7) إستهلاك المياه الصالحة للشرب
8) تغيّر نظام الأرض Land system change
9) تحميل الهباء الجوي Atmospheric aerosol loadings

وقد ارتفعت حرارة الغلاف الجوي خلال القرن العشرين بنحو 0.6 درجة مئوية (مع احتمال 0.2 درجة زيادةً أو نقصاناً)، كما ارتفعت حرارة الكيلومترات الثمانية السفلى من الغلاف الجوي بنحو 0.4 درجة مئوية خلال العقود الأربعة التى انقضت منذ أواخر عقد الخمسينيات حتى عام 2000[3]، لتكون حرارة الارض قد ارتفعت درجة واحدة خلال ال50 سنة الأخيرة ووفقاً للسيناريوهات المختلفة وعددها 35 يتوقع استمرار ارتفاع حرارة الغلاف الجوي بما يتراوح بين 1.4 و5.8 درجة مئوية خلال فترة 1990- 2100 .
كذلك تشير السيناريوهات الـ35 إلى توقع ارتفاع مستوى المياه فى البحار والمحيطات بما يتراوح بين 9 و88 سنتيمتر خلال الفترة المذكورة .
وكشفت بيانات الأقمار الاصطناعية عن انخفاض قوي للمطر الثلجي منذ أواخر الستينيات، كما تشير القياسات

---

[1] Rapport du Fonds Mondial pour la Nature (WWF), 2002
[2] Zbigniew Brzezinski, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power**, op.cit., P 118
[3] حسين عبدالله، **مجلة الشروق**، القاهرة، 1 ك1 2009

السطحية إلى أن الفترة التى يستغرقها ذوبان الجليد الذى يغطي البحيرات والأنهار فى النصف الشمالي من الكرة الأرضية قد قصرت بنحو أسبوعين خلال القرن العشرين [1].

وقد تسبّب انفجار أكثر من 17 بركاناً، منذ سنة 2000، بانبعاث غازات كانت مجهولة التأثير حتى يومنا هذا ممّا أظهر الحاجة إلى إنفاق آلاف مليارات الدّولارات لمكافحة الانحباس الحراري[2]. وقد شهدنا وشعرنا بالفعل بآثار تغيير المناخ من خلال الظواهر الجويّة كالجفاف والعواصف التي أصبحت أكثر تواتراً وشدّة وتغيّر انماط هطول الأمطار. وتُقدّر شركات التّامين تضاعف أحداث الخسائر الاقتصاديّة المرتبطة بالطّقس مرّتين منذ سنة 1980.[3]

وفي الاتّفاق التّاريخي في قمّة باريس في ت2 - ك1 2015، سيقوم كلّ بلد بتنفيذ خطّة عمل مناخيّة خاصّة به، سيتمّ مراجعتها سنة 2018 ثمّ كلّ خمس سنوات من أجل رفع مستويات الطّموح. كما تعهّدت الدّول الأغنى بتقديم تدفقات كبيرة من الأموال والدعم الفني لمساعدة الدّول الفقيرة على التعامل مع الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتكيف مع تغير المناخ. [4]

في ظل هذه التّحديات برز دور الإدارة الدّولية من خلال مؤتمرات عديدة متعلقة بالأمن البيئي بشكل مباشر. فبعد أن عجزت الدّول عن مقاربة هذا الملف بالشكل المطلوب، بسبب مصالحها الصناعية والتجارية، كان لا بد أن يدقّ فاعلون آخرون "ناقوس الخطر"، في محاولةٍ لأخذ المبادرة من خلال عدة خطوات، أهمها المؤتمرات من أجل التنسيق بين الدّول والجمعيات والمنظّمات الدّولية، حكوميّة كانت أم غير حكوميّة، بالإضافة إلى الشركات عبر الوطنية التي تولي اهتماماً كبيراً لهذا الملف كونه يمسّ مصالحها بشكل مباشر.

ثانياً: مؤتمرات بيئية

عقدت عدّة مؤتمرات و اجتماعات منذ الثمانينات كان أبرزها برنامج الأمم المتّحدة للبيئة، معاهدة بال (1989)، قمّة الأرض في ريو دو جانيرو (1992) مروراً ببروتوكول كيوتو (1997) وقمّة الأرض في جوهانسبورغ (2002)، بالإضافة الى قمّة باريس (2015).

وللإضاءة على الإدارة الدّولية للأمن البيئي تجدر الاشارة إلى ان الاهتمام بهذا الموضوع بدأ جدّياً، في إطاره الحديث، بما تم إنجازه بإشراف الفريق الحكومي الدّولي لتغير المناخ، الذي تأسس فى إطار الأمم المتّحدة عام 1988 Intergovernmental Panel on Climate Changing(IPCC) وعهد إليه بمهمة تقييم المعلومات المتعلقة بالتغير المناخي من الزوايا العلمية، الفنية، الاقتصادية والاجتماعية .

وقد تم وضع الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي Framework Convention of Climate Change (FCCC) التي اعتمدتها الأمم المتّحدة في 9 أيار1992 وعرضت لتوقيع ممثلي الدّول أثناء مؤتمر الأمم المتّحدة للبيئة والتنمية UNCED الذي انعقد في "ريو دي جانيرو" في البرازيل بتاريخ 4 حزيران 1992، وعرف بقمّة الأرض (Earth Summit). [5]

وقد أقر المؤتمر ما يعرف ب"أجندة" القرن الواحد والعشرين "Agenda 21 التى تستهدف تحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم وتتكون من ثلاث أنشطة محورية، تتسم بالتكامل والمساندة المتبادلة، بمعنى ان كلّاً منها يغذي الآخر ويتغذى منه. وهذه الأنشطة هي: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وهنا يظهر الترابط بين الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن البيئي، وغيرها من مضامين الأمن الإنساني.

وتهدف الاتفاقية الإطارية الى تحجيم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مع العمل على استقرار تركّز تلك الغازات فى الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون وقوع الآثار الضارة بالنظام المناخي.

وتنفيذاً للاتفاقية الإطارية عقدت عدة مؤتمرات تحت إسم مؤتمر الأعضاء Conference of the Parties (COP) كان أولها فى برلين 1995، بالإضافة إلى مؤتمر كيوتو- اليابان في ك1 1997 بحضور ممثلين عن 160 دولة حيث انتهى المؤتمر باعتماد بروتوكول كيوتو Kyoto Protocol الذي وضع أهدافاً محددة لكمية انبعاث الكربون في الدّول المتقدمة ودعى لاتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيقها خلال فترة 2008 – 2012. ولم توضع أهداف لما بعد تلك الفترة وهو ما دعا لعقد مؤتمر كوبنهاجن سنة 2009. ويصدر الفريق الحكومي الدّولي IPCCتقارير متابعة تستهدف تحسين مستوى الدّراسات العلمية والتدقيق فى حساب القياسات التى يتم على أساسها متابعة تطورات التغير المناخي. وقد صدر التقرير الثالث فى ك2 2001 بعنوان Climate Change 2001 وقد استغرق إعداده 3 سنوات وشارك فى كتابته 123 من كبار الخبراء وتمت الموافقة عليه بإجماع 150 مندوب يمثلون 100 دولة .

وقد صدر تقرير ال IPCC في 13 نيسان 2014 في برلين، حيث أنجز1250عالم مهمّتهم القاضية بتحديد

---

[1] حسين عبدالله، المرجع السابق

[2] "Volcanic activity affects climate change", **in The Guardian**, Feb-Mar 2014, P 2

[3] Davos 2016, "What are the 10 biggest global challenges?", op.cit.

[4] Ibid.

[5] حسين عبدالله، المرجع السابق

أسباب، تداعيات، ووسائل تخفيض التغيرات المناخية[1] ، وتُوّجت الجهود بقمّة باريس سنة 2015.
ويشكّل هذا التقرير نموذجاً للإدارة الدّولية للأمن البيئي من حيث النقاط التالية :
في البداية، إعتبار البيئة تحدّ أمني بامتياز. الفاعلون الجدد يضعون خارطة الطريق وال"أقوياء" يقودون السفينة، على حد قول العالم Sokona Youba [2] خصوصاً أنّ70% من الانبعاثات تأتي من 10 دول كبرى. كما يجبر الفاعلون الجدد الدّول على التفاعل بالإضافة الى التفاعل فيما بينهم لادارة التحدي الأمني البيئي.
إذاً، في الإدارة الدّولية للأمن البيئي، العمل الدّولي لم يعد حكراً على الدّول، إذ ازداد تدخل المنظّمات غير الحكوميّة وحتى الشركات عبر الوطنية في الإدارة المذكورة.
لقد كان للقطاع الخاص دورمتزايد في الإدارة الدّولية للأمن البيئي منذ مطلع التسعينيات، بسبب ارتباط هذا الملف بالإنتاج الصناعي وأرباح الشركات عبر الوطنية التي أصبحت فاعلاً مهماً على السّاحة الدّولية.
على مدى قرون عديدة وفّرت الأرض المواد الأولية والموارد للمنتظم الاقتصادي، بأسعار منخفضة. وكان باستطاعة المنتظم البيئي استيعاب نفايات الإنتاج الصناعي، لكن هاتين العمليتين لا تتمّان اليوم بالسهولة نفسها. فقد ارتفعت أسعار المواد الأولية ومعالجة النفايات بالإضافة إلى ان تضاعف وزيادة خطورة الكوارث الطبيعية زادت أسعار التأمين العالمية مما ساهم بخفض أرباح الفاعلين الصناعيين[3] الذين يلعبون دوراً مهماً في الإدارة الدّولية للأمن البيئي. وبذلك قد تكون الأزمة البيئية شرارة لأزمة رأسمالية عالمية.
لذا وضعت شركات تأمين وإعادة تأمين وسائل جديدة لتفريق المخاطر وعزلها. فكان ابتكار سمّي "سند الكارثة" "Obligation catastrophe" أو Cat. Bonds"، وهي عبارة عن دين يتداول به في السّوق وهو مرتبط بالكوارث الطبيعية، وهي كوارث ممكنة غير أكيدة ولكن حدوثها يؤدي إلى أضرار بالأرواح والممتلكات.
أدّت مساهمة شركات التأمين في إدارة الأمن البيئي بهذا الشكل إلى تقسيم الأعباء المادية، وقد بدأت سنة 1994 بعد إعصارAndrews في فلوريدا وزلزال Northridge في كاليفورنيا ودفعت بالقطاع الخاص إلى إيجاد مصادر جديدة للتمويل. وقد بلغت قيمة هذه السندات 14 مليار دولار سنة 2007 وحدها[4].
وتطورت هذه "الإدارة" بسبب مرور آلية التنفيذ بشركات Standard and Poor's، Fitch و Moody's التي تقيّم الكوارث البيئية والطبيعية قبل حدوثها مما أدى إلى ظهور [5] Live Cat. bond trading أي إلى ظهور بورصة للتداول بالسندات سمّيت CATEX في نيو جيرسي سنة 1995 وأصبح باستطاعة شخص يحمل سندات لزلازل في كاليفورنيا ان يبادلها بسندات لأعاصير في الكاريبب أو في المحيط الهندي.
من هنا، نرى ان عجز الدّول عن إدارة الملفات البيئية والتصدي للكوارث التي تهدد البيئة حول العالم أدى إلى تدخل الفاعلين الجدد العابرين للقارات والحدود والمتضررين أو المستفيدين من الأحداث البيئية، فأصبح الأمن البيئي مرتبطاً بهؤلاء الفاعلين الذين حوّلوا خسائرهم إلى أرباح في معظم الأحيان.

[1] Leo Hickman, "IPCC Report: The scientists have done their bit. Now it's up to us", **in The Guardian,** 18-24 Apr 2014, P 12
[2] Damian Carrington, "Go green to save the planet", **in The Guardian,** 18-24 April 2014, P 1
[3] Razmig Keucheyan, "Quand la finance se branche sur la nature", **in Le Monde Diplomatique**, Mars 2014, P 1
[4] Ibid. P22
[5] Michael Lewis, "In nature's casino", **in The New York Times**, 6 Aug 2007

ملحق رقم 2: إعلان صادر عن تنظيم "الدولة الاسلاميّة" بعنوان: "مدّ الأيادي لبيعة البغدادي" في 22 تمّوز 2013

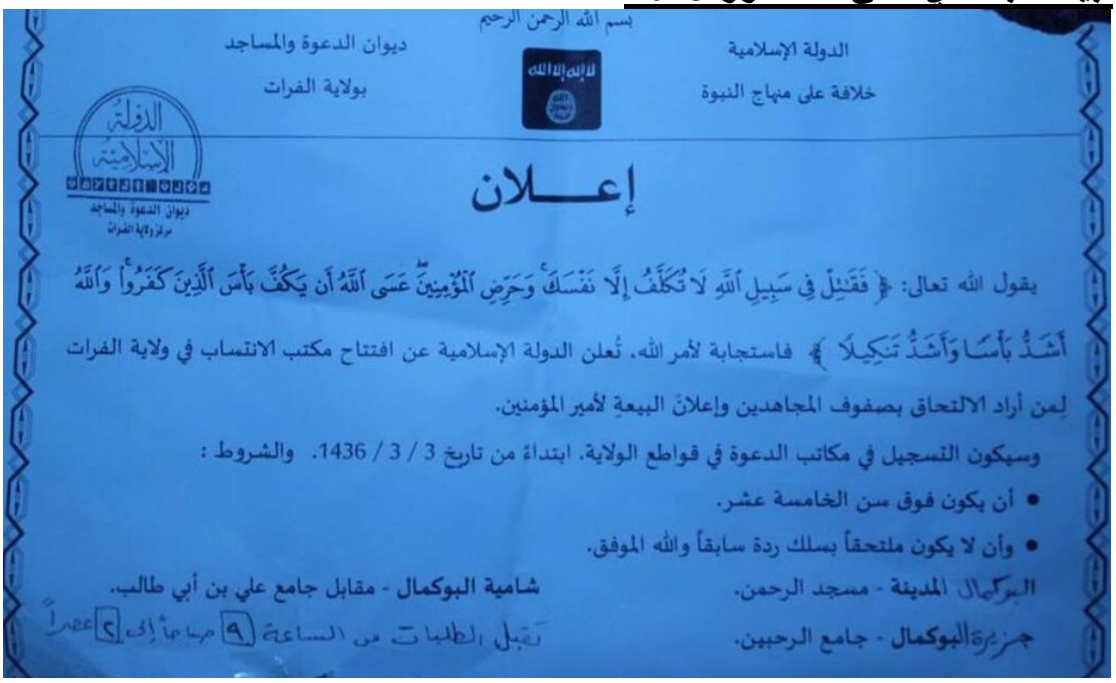

بسم الله الرحمن الرحيم

الدولة الإسلامية
خلافة على منهاج النبوة

ديوان الدعوة والمساجد
بولاية الفرات

إعـــلان

يقول الله تعالى: ﴿ فَقَٰتِلْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴾ فاستجابة لأمر الله، تُعلن الدولة الإسلامية عن افتتاح مكتب الانتساب في ولاية الفرات لِمن أراد الالتحاق بصفوف المجاهدين وإعلانَ البيعةِ لأمير المؤمنين.

وسيكون التسجيل في مكاتب الدعوة في قواطع الولاية. ابتداءً من تاريخ 3 / 3 / 1436. والشروط :

- أن يكون فوق سن الخامسة عشر.
- وأن لا يكون ملتحقاً بسلك ردة سابقاً والله الموفق.

البوكمال المدينة - مسجد الرحمن.
شامية البوكمال - مقابل جامع علي بن أبي طالب.
جزيرة البوكمال - جامع الرحبين.

تقبل الطلبات من الساعة ٩ صباحاً إلى ٤ عصراً

Andrew March and Mara Revkin, op.cit.
https://ia800906.us.archive.org/24/items/AlBaghdadi_201308/al-Baghdadi.pdf

ملحق رقم 3: مخالفة سير صادرة عن "الدولة الاسلاميّة"

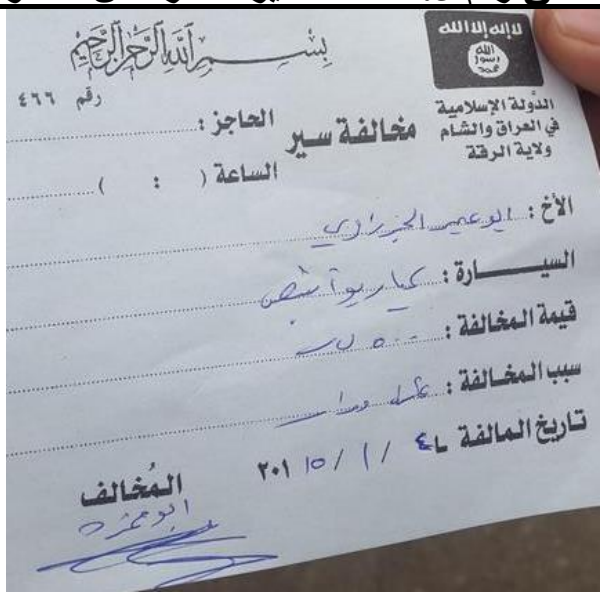

بسم الله الرحمن الرحيم

لا إله إلا الله محمد رسول الله

الدولة الإسلامية في العراق والشام ولاية الرقة

رقم ٤٦٦

مخالفة سير

الحاجز :

الساعة (:)

الأخ : ابو عمر الجزائري

السيارة : كاريوا أبيض

قيمة المخالفة : ٥٠٠ دينار

سبب المخالفة : عدم وجود

تاريخ المخالفة ١٤ / ١١ / ٢٠١٥

المُخالف
ابو عمر

<u>ملحق رقم 4: مؤسّسات انشأها التنظيم الإرهابي.</u> <u>المعلومات الواردة في هذا الملحق</u>

<u>مصدرها: مواقع للتنظيم على شبكة الإنترنت</u>

ولأنها دولة إسلامية عادلة فلا يوجد تفريق بين جندي من جنود الدولة الإسلامية أو مسلم ففي المحاكم الشرعية الكل يحاسب ولا عصمة لأحد وكما قال الرسول صلى الله عليه وسلم لو أن فاطمة سرقت لقطعت يدها الكل يخضع لشرع الله فهذا ديوان المظالم فتح لاستقبال شكاوى المسلمين على أي جندي من جنود الدولة الإسلامية اخطأ بحقه

المحكمة الإسلامية وفيها يحكم بشرع الله وفيها عدة اقسام من ضمنها اصلاح ذات البين.
وفي قسم البلدية يتم الاهتمام ومتابعة نظافة المدينة و ترتيبها والاعتناء بالأشجار وزراعتها .
و مكتب الخدمات الإسلامية يعني بتقديم الخدمات العامة التي يحتاجها المسلمون من كهرباء و ماء ..الخ

قال تعالى : (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) يعنى هذا المكتب بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
كما لاننسى المدرسة الإسلامية لتعليم الناس اصول الدين والعقيدة المغيبة لعقود و العلوم الأخرى.

ملحق رقم 5: أشخاص وأحداث أثرت على تأسيس وتطوير السلفية الجهادية عبر الوطنية

دور عبدالله عزام بتأسيس السلفية الجهادية عبر الوطنية

هو فلسطينيّ الأصل. كان قائد الاخوان المسلمين في بيشاور وقد تبنّى تعاليم سيّد قطب[1]. يعتبر من المؤسسين لتنظيم القاعدة وذات تأثير كبير على بن لادن. أنشأ مجلّة دوريّة بعنوان "الجهاد" لنشر أفكاره، واستغلّ وجوده في بيشاور لنشر وجهة نظره الى جميع أنحاء العالم الاسلامي، فأصبح الأكثر تأثيراً في "حركة السلفية الجهادية عبر الوطنية".[2] ومن أفكاره، أنّ الجهاد الأفغاني واجب ديني ملزم لجميع المسلمين. فعندما تتعرض أرض إسلاميّة الهجوم، يصبح الجهاد واجباً لكلّ فرد على هذه الأرض، ولاحقاً على أراضٍ أخرى إذا لم يكن باستطاعة المسلمين ردع العدوان بمفردهم. كما قال أنّ الجهاد الأفغاني مجرّد مرحلة واحدة لجهد أوسع لإعادة السيادة الاسلاميّة الى فلسطين، بخارى (أوزبكستان)، لبنان، التشاد، إريتريا، الصومال، الفيليبين، بورما، جنوب اليمن، طشقند (أوزبكستان)، والأندلس.[3] وعل غرار سيد قطب، اعتقد أنّه يجب أن يكون هناك طلائع خاصة من المسلمين نحو الجهاد، كما كان من الأوائل الذين ربطوا الجهاد باحتلال الأرض، وروّج للجهادين الدفاعي والهجومي، مشدداً أنّ الجهاد الدفاعي ليس اختيارياً، بل واجباً مطلقاً لدحر "الكفار" من "أرض الاسلام".[4]

ومن تفسيرات عزّام للجهاد، أنّه لا وجود للجهاد الأكبر (جهاد النفس) والجهاد الأصغر، والجهاد الأكبر هو خرافة، ولا وجود إلّا للجهاد المسلّح.[5]

استطاعت هذه الأفكار عبر الوطنيّة الوصول حتى الى عناصر داخل الجيوش الغربيّة منذ مطلع الألفيّة. فسنة 2003 قام الرقيب في الجيش الأميركي حسن أكبر بقتل ضابطين في الكويت، وسنة 2009، قام الرائد في الجيش الأميركي نضال مالك حسن بقتل 13 شخصاً في ثكنة عسكريّة (Fort Hood). ومساهمة عبدالله عزّام هي من جهة بتركيزه على الجهاد المسلّح العنيف كالنوع الوحيد من الجهاد، وبمساهمته بتأسيس القاعدة من جهة أخرى ونشره للافكار وصولاً الى أفراد في الغرب والعالم العربي.

دور أبو محمد المقدسي (مُنَظِّر القاعدة) وتأثيره على ايديولوجية "الدولة الاسلاميّة"

اسمه الكامل عصام محمد طاهر البرقاوي. يعتبر كتابه "ملّة ابراهيم" مرجعاً للتطرف حول العالم، وسبباً من أسباب ايديولوجيا "الدولة الاسلاميّة"، بالرغم من معارضة المؤلف لهذه الأخيرة منذ سنة 2004[6] وانتقاداته اللاذعة لأعمال العنف التي قام بها الزرقاوي، خصوصاً لناحية استهدافه للشيعة.[7] يعتبر المقدسي الديموقراطيّة ديناً مختلفاً عن دين الله، وأنّ التشريع بدعة، وأعضاء البرلمانات كفاراً.[8]

دور سيّد قطب

من أهم شخصيّات الاخوان المسلمين. كتب كتاب "معالم في الطريق" سنة 1964، ودعا فيه الى الجهاد، ليس فقط للدفاع عن الاسلام، بل كطريقة لنشر الشريعة في العالم. وقد تضمّن مشروعه المسلمين وغير المسلمين. ودعا الى وجود خليفة، كشرط أساسي لتحقيق قيادة بشريّة، وللوجود وللإسلام.

أُعدم سيد قطب سنة 1966 بعد الحكم عليه بعلاقته بمحاولة قتل الرئيس عبد الناصر، وقد ألهمت كتاباته العديد من قادة الارهاب ومنهم البغدادي الذي أعلن نفسه خليفة ودعا الى تطبيق الشريعة بالقوّة.

دور أبو عمر البغدادي

هو إرهابيّ لعب دوراً كبيراً في الربط بين مرحلة الزرقاوي ومرحلة أبو بكر البغدادي، وكان قد أعلن إنشاء "الدولة الاسلاميّة في العراق" في 15 ت1 2006. وقد فاجأ الجميع بإعلان نفسه "أمير المؤمنين"، وغيّر اسمه ليصبح "أبو عمر الحسيني القُرَشي البغدادي". وقد قام بمحاولة إعادة إحياء الخلافة إذ أعلن نفسه خليفةً على الدولة الاسلامية في العراق. وبإضافة اسم "القُرَشي" على اسمه، فقد ادّعى أنّه من سلالة النبي محمد (صلعم)[9]. وقد

---

[1] Andrew Hosken, op.cit., P 259

[2] Quintan Wiktorowicz, "The New Global Threat: Transnational Salafis and Jihad", **in Middle East Policy**, Vol 8, Issue 4, 2001, P 23

[3] Ibid., P 23

[4] Andrew Hosken, op.cit., P 259

[5] Kerry Picket, "WH counter-terrorism adviser Brennan storms out of TWT offices", **in The Washington Times**, 23 Aug 2010

[6] Thomas Joscelyn," Jailed jihadist ideologue says the ISIS is a "deviant organization"", **in The Long War Journal,** 28 May 2014

[7] Andrew Hosken, op.cit., P 23

[8] Ibid., P 14

[9] Ibid., P 87

حذا أبو بكر البغدادي حذوه بعد أن "خَلفَ" أبو عمر إذ غيّر اسمه ليصبح "أبو بكر الحسيني القُرَشي البغدادي"، أو "الخليفة ابراهيم".
كان أبو عمر يتوجّه الى المسلمين حول العالم، منطلقاً من مفهوم الأمّة عبر الوطنيّة الذي استخدمته "الدولة الاسلاميّة" من بعده، كما دعا العسكريين العراقيين السابقين الى الالتحاق "بدولته" خصوصاً من رتبة ملازم الى رائد[1] وقد قام أيضاً بالتأسيس لقيام "الدولة الاسلاميّة" في ما بعد. ففي تقرير سريّ صادر في آب 2006(نُشر في ت2 2006) عن العقيد في استخبارات مشاة البحريّة الأميركيّة Peter Devlin، إنّ قوّة أبو عمر البغدادي والدولة الاسلامية في العراق أصبحت مسيطرة للغاية في غرب العراق، ففي الأنبار، تفككت جميع مؤسسات الدولة من مستوى القرية الى مستوى المحافظة، أو أصبحت فاسدة ومُختَرَقة من قبل الدولة الاسلامية في العراق، التي أصبحت تزداد غنىً بسبب تجارة النفط بشكل غير شرعي.[2] وقد شكّل هذا التنظيم، وطريقة عمل أبو عمر البغدادي، نوعاً من نقطة الانطلاق "للدولة الاسلاميّة" مع أبو بكر البغدادي لاحقاً.

دور القاعدة

مع بروز الجهاد ضدّ الولايات المتحدة في العراق، قام شيوخ الصحوة بدعم هذه الحركة، كما قام بعض الشيوخ السعوديين بالأمر نفسه، قائلين بدعم "الجهاد العالمي". كما قامت القاعدة بحملات بروباغندا ضدّ الوجود الأميركي في العراق والخليج بشكل عام. وقد اعتمدت القاعدة على فكرة الجهاد العالمي لتبرير قتل المدنيين، على أساس أنّ القرآن الكريم يسمح باستخدام تقنيات ممنوعة عادةً في حال كان العدوّ يستخدم هذه التقنيات (بحسب تفسيرهم طبعاً). كما ادّعت القاعدة أنّ المواطنين الأميركيين متورّطين في أعمال وسياسة الحكومة الأميركيّة بسبب وجود حكومة منتخبة. ومن أجل وضع تصرّفاتهم في إطار الجهاد العالمي ضدّ الولايات المتحدة، قاموا بتسمية وحداتهم أسماء مرتبطة بالقدس والعراق.[3] ونلاحظ أن الجهاد مع القاعدة أخذ طابعاً عالميّاً أكثر من الطابع عبر الوطني، لناحية أنّه لم يستطع الوصول الى الفرد بشكل تلقائي، بل كان الارهابيّون يتصرّفون بناء على علاقة وتدريب سابقَين لدى القيادة المركزيّة للتنظيم. أمّا مع "الدولة الاسلاميّة" فأصبح الأفراد يتأثرون بالأفكار أحياناً من تلقاء نفسهم، ويقومون باعتداءات من ابتكارهم، ليتبنّاها التنظيم فيما بعد. من هنا، فإن مكافحة الجهاد عبر الوطني أكثر صعوبةً وتعقيداً من مكافحة الجهاد العالمي، ويتطلّب مشاركة فعّالة من الادارة الدّوليّة بشكل احترازيّ، يصل الى الفرد وينشر الأفكار البعيدة عن التطرّف.

تأثير الحرب الأميركيّة على العراق

بعد فشل الولايات المتحدة بضبط الأوضاع في العراق على أثر الإطاحة بصدام حسين، شكّل الأمر نقطة خلافٍ جديدة بين الصحوة الاسلاميّة والرياض. وأصبح العصيان المسلّح ضدّ الولايات المتحدة في العراق "جهاداً ضدّ احتلال الكفّار"، وقام شيوخ الصحوة بإعلان الدعم للجهاد، لكنّهم لم يدعموا الجهاد ضدّ العراقيين المتعاونين مع الجهود الأميركيّة. وقام شيوخ سعوديّون بدعم "أجندة" الجهاد ووصف كلّ من لا يدعم الجهاد العالمي بالكافر.[4]
وقد شكّلت هذه المرحلة ظهور نوع من الأفكار السلفيّة الجهاديّة العالميّة غير المرتبطة بالقاعدة، لا بل المناهضة للقاعدة، بسبب استيعاب المملكة لشيوخ الوهابيين والاخوان المسلمين على حدّ سواء. وقد كان لهذه الأفكار بداية تأثير على قيام فكر سلفي جهادي عبر وطني غير مرتبط بالقاعدة ومشاريعها.

---

[1] Andrew Hosken, op.cit., P 88
[2] Dafna Linzer and Thomas Ricks, "Anbar Picture Grows Clearer, and Bleaker", **in The Washington Post,** 28 Nov 2006
[3] David Commins, op.cit., PP 197-198
[4] Toby Jones, "The Clerics, the Sahwa and the Saudi State", **in Strategic Insights**, Volume 4, Issue 3, March 2005

قائمة المراجع باللغات الأجنبية

أولاً: المصادر

Déclaration des Droits de l'Homme et du Citoyen, Article 3, 1789

Déclaration du Droit des Gens, Article 2, 23 Avril 1795

United Nations, Security Council, Resolution 1373 adopted by the UN Security Council at its 4345th meeting, 28 Sep 2001

United Nations, Resolution 2178, adopted by the Security Council at its 7272nd meeting, 24 September 2014

United Nations, Security Council, Resolution 2253, unanimously adopted at its 7587th meeting, Security Council Expands Sanctions Framework to Include Islamic State in Iraq and Levant, 17 Dec 2015

ثانياً: المراجع

ADP 3-0 Unified Land Operations, Headquarters, Department of the Army, Oct 2011

ADRP 3-0 Unified Land Operations, Headquarters, Department of the Army, May 2012

Barr James, **A Line in The Sand: Britain, France and the Struggle That Shaped the Middle East,** Simon & Schuster, London, 2012

Baylis John, Owens Patricia and Smith Steve, **The Globalization of World Politics, An Introduction to International Relations**, Oxford University Press, USA, 2013

Bettati Mario**, Le Droit d'Ingérence**, Odile Jacob, Paris, 1996

Bratton Michael and Van de Walle Nicolas, **"Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective"**, Cambridge University Press, New York, 1997

Brunner Rainer and Ende Werner, **The Twelve Shia in Modern Times: Religious Culture and Political History,** Leiden, 2001

Brzezinski Zbigniew, **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power,** Basic Books, New York, 2013

Brzezinski Zbigniew, **The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives**, Basic Books, USA, 1997

Claire Cutler, Virginia Haufler, Tony Porter, **Private Authority and International Affairs**, Suny Press, USA, 1999

Clarck Gregory, **A Farewell to Alms: A Brief Economic History of the World**, Princeton University Press, 2007

Commins David, **The Wahhabi Mission and Saudi Arabia,** I.B. Tauris, 2013

Cook Michael, **Commanding Right and Forbidding Wrong in Islamic Thought,** Cambridge University Press, UK, 2001

Curtis Michael, **Religion and Politics in the Middle East,** Boulder, USA, 1981

DeLong-Bas Natana, **Wahhabi Islam: From Revival and Reform to Global Jihad,** Oxford University Press, 2004

Finkelstein Lawrence, **What is Global Governance?**, Lynne Rienner Publishers, USA, 1995

Frederick Jim, **Black Hearts: One Platoon's Descent Into Madness in Iraq's Triangle of Death,** Harmony Books, USA

Friedman Jonathan, **Globalization, the State, and Violence**, AltaMira Press, 2004

Fuchs Doris, Globalization and global governance: Discourses on political order at the turn of the century, in Doris Fuchs and Friedrich Kratochwil, **Transformative Change and Global Order: Reflections on Theory and Practice**, Münter: LIT Verlag, 2002

Fukuyama Francis, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy,** Profile Books, UK, 2014

Guevara Ernesto, **La Guerre de Guérilla**, Traduit par Laurence Villaume, Flammarion, France, 2010

Habib John, **Ibn Sa'ud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and their Role in the Creation of the Sa'udi kingdom,** Leiden: Brill, Netherlands, 1978

Held David and McGrew Anthony, **The Global Transformations Reader**, Policy Press, London, 2002

Hosken Andrew, **Empire of Fear,** One world, England, 2016

Hourani Albert, **A History of the Arab Peoples,** Harvard University Press, 2003

Huntington Samuel, **The Clash of Civilizations and The Remaking of World Order,** Free Press, UK, 2002

Huntington Samuel, **Political Order in Changing Societies,** Yale University Press, 2006

Khaddouri Majid, **War and Peace in the Law of Islam,** Lawbook Exchange, NJ, 2010

Knowles Elizabeth, **The Oxford Dictionary of Phrase and Fable**, Oxford University Press, UK, 2006

Lewis Linden, **Caribbean Sovereignty: Development and Democracy in an Age of Globalization**, Routledge

Maalouf Amin, **Le Dérèglement du Monde**, Grasset et Fasquelle, France, 2009

Maalouf Amin, **Un Fauteuil sur la Seine,** Grasset, Paris, 2016

Maalouf Amin, **Samarcande**, Lattès, France, 1988

Maddison Angus**, Contours of the World Economy I-2030AD**, Oxford University Press

Mahbubani Kishore, **The Great Convergence,** PublicAffairs, New York, 2013

Mearsheimer John, **The Tragedy of Great Power Politics**, W.W. Norton & Company, New York, 2001

Mirowski Philip and Plehwe Dieter, **The Road from Mont Pèlerin: The Making of the Neoliberal Thought Collective,** Harvard University Press, 2009

Napoleoni Loretta, **L'état Islamique : Multinationale de la Violence,** Traduit par Pierre-Emmanuel Dauzat, Calmann-lévy, Paris, 2015

Paleri Prabhakaran , **National Security: Imperatives And Challenges**, Tata McGraw-Hill, New Delhi, 2008

Rashid Ahmed, **Taliban: Militant Islam, Oil and Fundamentalism in Central Asia, New Haven**, Yale University Press, USA, 2000

Roht-Arriaza Naomi, **The Pinochet Effect: Transnational Justice in the Age of Human Rights**, University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 2005

Romm Joseph, **Defining National Security: The Nonmilitary Aspects**, Council on Foreign Relations Press, New York, 1993

Rousseau Jean-Jacques, **Discours sur l'Origine et les Fondements de l'Inégalité Parmi les Hommes**, 1755, **Ecrits politiques**, Mise à jour de Gérard Mairet, Le Livre de Poche, France, 1992

Rousseau Jean-Jacques, **Ecrits Politiques**, Mise à jour de Gérard Mairet, Le Livre de Poche, France, 1992

Rousseau Jean-Jacques, **Lettres Ecrites de la Montagne**, 1755, **Ecrits Politiques**, Mise à jour de Gérard Mairet, Le Livre de Poche, France, 1992

Rosenau James, **Along the Domestic-Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World**, Cambridge University Press, 1997

Rosenau James, Toward an Ontology for Global Governance, in Martin Hewson and Thomas Sinclair, **Approaches to Global Governance Theory**, Suny Press, Albany, 1999

Samman Mouna Liliane, **La Population de la Syrie: Etude Géo-Démographique**, IRD Editions, Paris

Scahill Jeremy, **Blackwater The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army**, USA, Nation Books

Sekulow Jay, **Rise of ISIS: A Threat We Can't Ignore**, Howard Books, New York, 2014

Spencer Robert, **Arab Winter Comes to America**, Regnery Publishing, USA, 2014

Stalker Peter, **Workers Without Frontiers: The Impact of Globalization on International Migration,** Lynne Rienner Publishers, USA, 2000

Tilly Charles and Tarrow Sidney, **Politique(s) du Conflit de la Grève à la Révolution**, Traduit par Rachel Bouyssou, Presses de Sciences, Paris, 2008

Ul Haq Mahbub, **New Imperatives of Human Security**, RGICS, New Delhi, 1994

Vogel Frank, **Islamic Law and Legal Systems: Studies of Saudi Arabia,** Leiden: Brill, Netherlands, 2000

ثالثاً: المقالات

Abdul-Zahra Qassim and Salama Vivian, "Iraqi officials say Saddam deputy Izzat al-Douri killed near Tikrit", **in The Daily Star,** 17 Apr 2015

Ackerman Spencer, "Islamic State uses image of Alan Kurdi to threaten Syrian refugees for fleeing", **in The Guardian,** 9 Sep 2015

Acosta Jim and Diamond Jeremy, "Obama ISIS fight request sent to Congress", CNN, 12 Feb 2015

Alexander Ruth, "Does a child die of hunger every 10 seconds? ", BBC News**,** 18 Jun 2013

Allam Hannah, "Records show how Iraki extremists withstood US Anti-Terror efforts", in Loretta Napoleoni, **L'Etat Islamique : Multinationale de la Violence,** Traduit par Pierre-Emmanuel Dauzat, Calmann-Lévy, Paris, 2015

Almosawa Shuaib and Nordland Rod, "Bombing of Doctors Without Borders Hospital in Yemen Kills at Least 15", **in The New York Times**, 15 Aug 2016

Al-Qadhi Mohammed and Finn Peter, "Dozens of Islamists militants tunnel out of Yemeni prison", **in The Washington Post,** 22 June 2011

Alvarez Lizette, Pérez-Pena Richard, and Hauser Christine, "Orlando Gunman Was 'Cool and Calm' After Massacre, Police Say", **in The New York Times,** 13 Jun 2016

Agamben Giorgio,"Comment l'obsession sécuritaire fait muter la démocratie", **in Le Monde Diplomatique**, Janvier 2014

Arango Tim and Schmitt Eric, "U.S. Actions in Iraq Fueled Rise of a Rebel",**in The New York Times**, 10 August 2014

Ashraf Afzal, "Viewpoint: Confrontation key to tackling violent extremism", BBC News, 25 Dec 2014

Baker Aryn, "Syrian Rebels Appear to Have a New Type of US Made Anti-Tank Weapon", **in Time,** 10 Apr 2014

Baldor Lolita, "Defense, foreign ministers to plan next steps against IS", Associated Press, 20 Jul 2016

Basil Yousuf and Brumfield Ben, "Iraq's army weakened from within by 50,000 'ghost' soldiers", CNN, 1 Dec 2014

Bastié Eugénie, "Nice: une serveuse giflée pour avoir servi de l'alcool pendant le Ramadan", **in Le Figaro,** 8 Juin 2016

Belkaïd Akram, "Difficile rééquilibrage stratégique dans une région qui s'embrase: Washington débordé par l'affrontement entre Riyad et Téhéran", **in Le Monde Diplomatique,** Mai 2015

Belkaïd Akram, "Internationalisation des guerres du Proche-Orient: Casse-tête américain à Mossoul'', **in Le Monde Diplomatique**, Nov 2016

Ben Abdallah El-Alaoui Hicham, "Surdité des gouvernements arabes", **in Le Monde Diplomatique**, Février 2015

Bergen Peter, "How to defeat ISIS: 10 ideas", CNN**,** 28 Sep 2015

Bird Steve, "So Wicked That Even Al Qaeda Disowned Them: Letter Found At Bin Laden's Hideout Warned of Islamic State's Extreme Brutality", **in Daily Mail,** 10 Aug 2014

Blair David, "The Middle East might just be a problem that can't be solved – least of all by Arab dictators", **in The Telegraph**, 16 Feb 2016

Boghani Priyanka, "Who's Who in the Fight Against ISIS?", **in Frontline,** 11 Oct 2016

Bonelli Laurent, "Les chemins de la radicalization", **in Le Monde Diplomatique,** Février 2015, P 14

Booth William ,"Refugees face tear gas, water cannons as they cut new paths through Europe", **in The Washington Post**, 16 Sep 2015

Borri Francesca, “Behind the black flag: Current, former ISIL fighters speak”, US News, 25 June 2014

Bréville Benoît, “Islamophobie ou Prolophobie, **in Le Monde Diplomatique,** Février 2015

Burke Jason, “The Isis leader's vision of the state is a profoundly contemporary one”, **in The Guardian**, 24 Aug 2014

Camus Jean-Yves,"Extrêmes droites mutantes en Europe", **in Le Monde Diplomatique,** Mars 2014

Cannold Julie, "Muslim group files lawsuit against feds", CNN**,** 13 Apr 2012

Caramel Laurence, «Le plus noir des scénarios climatiques se profile», **In Le Monde**, 13 mars 2009

Carrington Damian, “Go green to save the planet”, **in The Guardian,** 18-24 April 2014

Charbonneau Louis, "Support for UN vote against defaming religion wanes", Reuters, 23 Nov 2010

Chiaramonte Perry, "Stolen Uranium Compounds Not Only Dirty Bomb Ingredients Within ISIS' Grasp, Say Experts", Fox News, 15 July 2014

Chulov Martin, Hawramy Fazel , Siddiqui Sabrina, "US forces rescue Iraqi hostages facing "imminent execution" by ISIS", **in The Guardian,** 22 Oct 2015

Cincotta Richard, "Demographic Security Comes of Age", **in Environmental Change and Security Project Report**, Woodrow Wilson International Center For Scholars, Issue 10, 2004

Cloud David and Bennet Brian, "U.S., allies rush heavy weapons to Kurds to fight militants in Iraq", **in Los Angeles Times**, 11 Aug 2014

Cobain Ian, Ross Alice , Evans Rob and Mahmood Mona , "Help for Syria: the "aid campaign" secretly run by the UK government, **in The Guardian**, 3 May 2016

Coe Jonathan, “Le Cercle Fermé”, Gallimard, Paris, 2006, **in Le Monde Diplomatique,** Février 2015

Coghlan Tom and Haynes Deborah, "Fear of Dirty Bomb as ISIS Rebels Seize Radioactive Uranium in Iraq", **in Australian,** 11 July 2014

Conesa Pierre, “Comment tarir les sources du recrutement salafiste armé”, **in Le Monde Diplomatique,** Fév 2015

Crawford Jamie, “Unusual' Russian flights concern NATO”, CNN, 30 Oct 2014

Dale Catherine, “The Dynamics and Challenges of Ethnic Cleansing: The Georgia-Abkhazia Case**”, in Refugee Survey Quarterly**, Oxford Press, August 1997

Daloglu Tulin, "Davotoglu invokes Ottomanism as New Mideast Order", **in Al-Monitor,** 10 Mar 2013

Daragahi Borzou, "Biggest bank robbery that "never happened" - $400 m Isis heist", **in Financial Times,** 17 Jul 2014

Daraghi Borzou, "ISIS declares its own currency", **in Financial Times,** 13 Nov 2014

Dearden Lizzie, "Burqa bans: After Angela Merkel calls for prohibition on full veils, what is the situation in other European countries, **in The Independent,** 6 Dec 2016

De Miguel Carolina, “Amaney Jamal and Mark Tessler, Elections in the Arab World: Why Do Citizens Turn Out?”, **in Sage Journals**, Vol 48, Issue 11, 21 Apr 2015

Dingwerth Klaus and Pattberg Philipp, "Global Governance as a perspective on world politics", **in Global Governance,** Vol 12, No 2, Apr 2006

Ducourtieux Cécile et Chambraud Cécile, "Le pape plaide pour un "nouvel humanisme européen"", **in Le Monde,** 6 Mai 2016

Evans Dominic, "Islamic State turns to selling fish, cars to offset oil losses: report", Reuters, 28 Apr 2016

Fahim Kareem and Al-Salhy Suadad, “Exhausted and Bereft, Iraqi Soldiers Quit Fight”, **in The New York Times,** 10 June 2014

Fantz Ashley, "War on ISIS: Who's doing what?", CNN, Pentagon, 27 Nov 2015

Faucon Benoît, "Saudi Arabia Cuts European Oil Prices as Middle East Tensions Grow", **in Wall Street Journal,** 5 Jan 2016

Faucon Benoît and Albayrak Ayla, "Islamic State Funds Push Into Syria and Iraq With Labyrinthine Oil-Smuggling Operation", **in The Wall Street Journal,** 16 Sep 2014

Flynn Michael, Livingston James and Smith Michael, "Retired Generals: Be Afraid of ISIS", CNN**,** 12 May 2015

Fradkin Hillel and Libby Lewis, "Turkey and the Dream of Ottoman Revival", **in The Wall Street Journal,** 16 May 2013

Fukuyama Francis, "The March of Equality", **in Journal of Democracy,** Vol 11, No 1, 2000

Fullilove Michael, Naass Richard, Niblett Robin, Yang Jiemian, Yurgens Igor,"Challenges for Global Governance in 2013", **in The Council on Foreign Relations**

George Susannah, Butler Desmond and Alleruzzo Maya, "Iraq routed IS from Ramadi at a high cost: A city destroyed", Associated Press, 5 May 2016

Geropoulos Kostis, "Greece, Serbia, Hungary, FYROM to sign memorandum on the construction of the pipeline, which should connect the Turkish Stream pipeline with Austria", **in New Europe**, 20 Aug 2015

Golubkova Katya and Tsvetkova Maria, "Russia, Jordan agree on military coordination on Syria", Reuters, 23 Oct 2015

Green Andrew, "Why Western democracy can never work in the Middle East", **in The Telegraph**, 16 Aug 2014

Gresh Alain, « Une coalition sans précédent, des maillons faibles: «Guerre contre le terrorisme», acte III », **in Le Monde Diplomatique,** Oct 2014

Grey David and Sadoff Claudia, "Sink or Swim? Water security for growth and development", **in Water Policy**, Vol 9, Issue 6, 1 Sep 2007

Gvosdev Nikolas, "How NATO's Military Buildup Will Test Russia", **in The National Interest,** 4 Feb 2016

Haddad Margot, "French government fighting online war against jihadist youth recruiting", CNN, 23 Feb 2015

Hameed Saif , "Russia boosts ties with Iraq in challenge to U.S. influence", Reuters, Baghdad, 11 Feb 2016

Hammond Andrew, "Why the flawed 'War on Terror' needs a reboot", CNN, 17 Feb 2015

Hanna Jason, "Iranian commander mocks Saudi offer to intervene in Syria", CNN**,** 6 Feb 2016

Harling Peter, "Etat islamique, un monstre providentiel", **in Le Monde Diplomatique,** Sep 2014

Hasler Susan, "Getting the response to terrorism completely wrong", CNN**,** 28 Mar 2016

Hauslohner Abigail, "In Baghdad, middle-class Sunnis say they prefer militants to Maliki", **in The Washington Post,** 12 July 2014

Horsey David, "More than an act of congress will be needed to stop Islamic State", **in Los Angeles Times,** 18 Feb 2015

Hafiz Yasmine, "Reported ISIS Member Says They Will Destroy The Kaaba in Mecca, "Kill Those Who Worship Stones" ", **in Huffington Post,** 1 July 2014

Hassan Hassan, "The secret world of Isis training camps – ruled by sacred texts and the sword", **in The Guardian**, 25 Jan 2015

Hendawi Hamza and Abdul-Zahra Qassim**, "**Despite US-led campaign, Islamic State rakes in oil earnings**",** Associated Press, 23 Oct 2015

Hickman Leo, "IPCC Report: The scientists have done their bit. Now it's up to us", **in The Guardian,** 18-24 Apr 2014

Hinnant Lori, Karam Zeina, and George Susannah, "IS faces budget crunch, cutting perks and trimming salaries", Associated Press, 1 Feb 2016

Hopkins Steve, "Full horror of the Yazidis who didn't escape Mount Sinjar: UN confirms 5,000 men were executed and 7,000 women are now kept as sex slaves", **in Mail Online,** 14 Oct 2014

Hubbard Ben, "Inside Saudi Arabia's Re-education Prison for Jihadists", **in The New York Times,** 9 Apr 2016

Hubbard Ben, "ISIS Threatens Al Qaeda as Flagship Movement of Extremists", **in The New York Times**, 30 June 2014

Hutchinson Bill, "ISIS Seizes Chemical Weapons Depot Near Baghdad, May Have Access to Deadly Sarin Gas Rockets", **in New York Daily News,** 9 July 2014

Ibrahim Raymond, "New Islamic Caliphate Declares Jihad on… Muslims", **in Human Events,** 18 July 2014

Jaffe Alexandra, "Poll: Most disapprove of Obama handling of ISIS", CNN**,** 17 Feb 2015

Jaffe Greg and Morris Loveday, "Defense Secretary Carter: Iraqis lack 'will to fight' to defeat Islamic State", **in The Washington Post,** 24 May 2015

Jégo Marie, "En Turquie, le triomphe d'Erdogan", **in Le Monde,** 2 Nov 2015

Jones Clarke, **"**Beware teen braggers: Why Australia's tough new terror laws could misfire", CNN, 30 Oct 2014

Jones Toby, "The Clerics, the Sahwa and the Saudi State", **in Strategic Insights**, Volume 4, Issue 3, March 2005

Joscelyn Thomas, "Arab coalition enters AQAP stronghold in port city of Mukalla, Yemen", **in FDD's Long War Journal,** 25 Apr 2016

Joscelyn Thomas, "Jailed jihadist ideologue says the ISIS is a "deviant organization"", **in The Long War Journal,** 28 May 2014

Lederer Edith, "UN adopts resolution to disrupt Islamic State funds", Associated Press, 17 Dec 2015

Karimi Faith and Botelho Greg, “ISIS putting price tags on Iraqi children, selling them as slaves, U.N. says”, CNN, 6 Feb 2015

Karns Margret and Mingst Karen**, International Organizations - The Politics and Processes of Global Governance**, Lynne Rienner Publishers, New York, 2010

Keatinge Tom, "Finances of jihad: How extremist groups raise money", BBC News, 12 Dec 2014

Keucheyan Razmig, “Quand la finance se branche sur la nature”, **in Le Monde Diplomatique**, Mars 2014

Khalaf Roula et Jones Sam, “Selling Terror: How ISIS Details its Brutality”, **in Financial Times**, 17 June 2014

Khalilzad Zalmay, "To fight the Islamic State, Kurdish and Iraqi forces need expedited aid", **in The Washington Post**, 5 Aug 2014

Khedery Ali, “How ISIS came to be”, **in The Guardian,** 22 Aug 2014

Klare Michael, "La guerre du pétrole se joue en mer", **in Le Monde Diplomatique,** Fév 2015, P 10

Knickmeyer Ellen, “Blood on our hands”, **in Foreign Policy,** 25 Oct 2010

Kottasova Ivana, “From guns to warships: Inside Europe's arms trade with Russia”, CNN, 31 July 2014

Kottasova Ivana, "Ruble collapse makes bribery more expensive for Russians", CNN Money, 27 Feb 2015

Kristianasen Wendy, "Qu’est-ce que le salafisme? ", **in Le Monde Diplomatique,** Fév 2008

Krueger Anne, "The Political Economy of the Rent-Seeking Society", **in American Economic Review 64,** No. 3, 1974

Kumar Anugrah, “Over 100 NGOs, Leaders to Obama: ISIS Atrocities Against Christians, Other Minorities, Are Genocide”, **in The Christian Post,** 18 Feb 2016

Kuzmany Stefan " Germany's Election Hangover: The Right Wing Takes Flight", **in Spiegel Online International,** 14 Mar 2016

Labaki Georges, "L'impact De La Chute Du Prix Du Pétrole Sur Les Pays Du Moyen-Orient: Crise Durable Ou Conjoncturelle?", **in Défense Nationale Libanaise,** Juillet 2016

Lamothe Dan, "In show of force, the Army's Operation Dragoon Ride rolls through Europe", **in The Washington Post,** 24 March 2015

Larkhany Farid,"How important are non-state actors", **in Pakistani Horizon,** Pakistani Institute of International Affairs, 2006, Vol 59, No 3

Laub Zachary, "The Group of Eight (G8) Industrialized Nations", Council on Foreign Relations, http://www.cfr.org/, 3 Mar 2014

Lehane Bill, "EU calls for South Stream suspension" **in Upstream Online** (NHST Media Group*),* 28 May 2014

Lendon Brad and Cohen Zachary, "U.S. Air Force to send F-15 jets to Finland"**,** CNN, 15 Feb 2016

Lewis Michael, "In nature's casino", **in The New York Times**, 6 Aug 2007

Leymarie Philippe, "La grande chasse aux milliards", i**n Le Monde Diplomatique**, Avril 2016

Leymarie Philippe, "Mission impossible? La France en guerre contre le terrorisme d'opportunité"**, in Le Monde Diplomatique,** 29 Juillet 2016

Linzer Dafna and Ricks Thomas, "Anbar Picture Grows Clearer, and Bleaker", **in The Washington Post,** 28 Nov 2006

Liptak Kevin, "Obama: We are not at war with Islam", CNN, 18 Feb 2015

Lubold Gordon, Adam Entous and Dion Nissenbaum, "U.S. Special Forces to Aid Turkish Troops in Syria", **in The Wall Street Journal**, 16 Sep 2016

Luttwak Edward, "Give war a chance", **in Foreign Affairs,** Vol 78**,** No. 4, 1999

Lutz Ellen and Sikkinj Kathryn, "The justice cascade: The evolution and impact of foreign human rights trials in Latin America", **in Chicago Journal for International Law,** 2001

Lyman Rick, "An American Military Convoy in Europe Aims to Reassure Allies", **in The New York Times,** 29 March 2015

Mahbubani Kishore, **The Great Convergence: Asia, the West, and the Logic of One World,** Publicaffairs, New York, 2013

Maier Charles, Peace and security for the 1990s.Unpublished paper for the MacArthur Fellowship Program, Social Science Research Council, 12 June 1990. in Romm 1993

March Andrew and Revkin Mara, "Caliphate of Law", **in Foreign Affairs**, 15 Apr 2015

Martin Michelle, Bakr Amena and McDowall Angus, "German minister accuses Qatar of funding Islamic State fighters", Reuters**,** 20 Aug 2014

Matarese Mélanie, “Les soldats du califat, des anciens d’Aqmi”, **in Le Figaro**, 23 Sep 2014

McCarthy Andrew, "The Huma Unmentionables", **in National Review,** 24 Jul 2013

McCoy Terrence, "ISIS Just Stole $425 million, Iraqi Governor Says, and Became the "World's Richest Terrorist Group" ", **in The Washington Post,** 10 June 2014

McCoy Terrence, "Islamic State Now Controls Resources and Territory Unmatched in the History of Extremist Organizations", **in The Washington Post,** 4 Aug 2014

McElroy Damien, "Rome will be conquered next, says leader of "Islamic State"", **in The Telegraph**, 1 Jul 2014

McLaughlin Erin, "How ISIS recruits children, then kills them", CNN, 22 Feb 2016

Milmo Cahal, “Iraq crisis exclusive: Isis jihadists using World Cup and Premier League hashtags to promote extremist propaganda on Twitter”, **in The Independent**, 11 July 2015

Moynihan Colin, "A New York City Settlement on Surveillance of Muslims", **In The New Yorker**, 7 Jan 2016

Mullen Jethro, “Tony Blair says he's sorry for Iraq War “mistakes,” but not for ousting Saddam”, CNN, 25 Oct 2015

Neate Rupert, "Scandal of EU’s empty homes", **in The Guardian**, Feb-Mar 2014

Nehme Michel,"Power sharing of Global governance wears down the state", **in National Defense,** April 2014

Nye Joseph Jr, “Get Smart: Combining Hard and Soft Power”, **in Foreign Affairs**, Jul/Aug 2009

Riley Charles, "Gingrich's $2.50 gas promise", CNN Money, 24 Feb 2012

Rod Nordland, “Russian Jets and Experts Sent to Iraq to Aid Army”, **in The New York Times,** 29 June 2014

O'Donnel Lynne, "The Taliban now hold more ground in Afghanistan than at any point since 2001", **in Military Times,** 16 Jun 2016

Obama Barack, “Our fight against violent extremism”, **in Los Angeles Times,** 17 Feb 2015

Ochsenwald William, “Saudi Arabia and The Islamic Revival”, **in International Journal of Middle East Studies”,** Vol.13, No.3, 1981

Osman Tarek, “Why border lines drawn with a ruler in WW1 still rock the Middle East”, BBC News, 14 Dec 2013

Perez Evan, "How ISIS is luring so many Americans to join its ranks", CNN**,** 23 Apr 2015

Petroff Alanna, "Russian shrinkage: Economy contracts in November", CNN Money, London, 29 Dec 2014

Picket Kerry, "WH counter-terrorism adviser Brennan storms out of TWT offices", **in The Washington Times**, 23 Aug 2010

Pitarakis Lefteris and Mroue Bassem, “US, allies chafing at Turkish inaction on Syria”, Associated Press, Oct 8 2014

Pleitgen Frederik, Almasy Steve and Eshchenko Alla, "Boris Nemtsov, outspoken Putin critic, shot dead in Moscow", CNN, 28 Feb 2015

Polgreen Lydia, "Nigeria Counts 100 Deaths Over Danish Caricatures", **in The New York Times**, 24 Feb 2006

Prokhanov Aleksandr, "Tragedy of centralism", **in Literaturnaya Rossiya**, Jan 1990

Ramachandran Jaya , "G20 Finance Ministers Committed to Sustainable Development", **in Inter Press Service News**

Rasmussen Sune Engel, "UN reports stark rise in number of Afghan civilian casualties in 2015", **in The Guardian**, 14 Feb 2016

Rawls John, “The idea of an overlapping consensus”, **in Oxford Journal of Legal Studies**, Vol 7, No 1

Rekacewicz Philippe, "Affaissement des Etats, diffusion du djihadisme", **in Le Monde Diplomatique,** 1 Oct 2013

Robert Anne-Cécile, “Assauts contre les Lumières”, **in Le Monde Diplomatique,** Février 2015

Rodova Nadia, "Russia, Bulgaria sign final investment decision on South Stream gas pipeline", **in Platts,** 15 Nov 2012

Roggio Bill, "Analysis: ISIS, allies reviving "Baghdad belts" battle plan", **in The Long War Journal,** 14 Jun 2014

Rosenau James, “Governance in the 21st century”, **in Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations,** Vol 1, No 1, Lynne Rienner Publishers, 1995

Said Rodi, "Kurdish-Arab coalition fighting Islamic State in Syria creates political wing", AFP**,** 10 Dec 2015

Salamé Ghassan, “Islam and Politics in Saudi Arabia”, **in Arab Studies Quarterly**, Vol 9, No.3, 1987

Sanchez Ray, “United Nations investigates claim of ISIS organ theft”, CNN, 19 Feb 2015

Sanger David, "U.S. Cyberattacks Target ISIS in a New Line of Combat", **in The New York Times,** 24 Apr 2016

Smale Alison and Shear Michael, "Russia Is Ousted From Group of 8 by U.S. and Allies", **in The New York Times,** 24 Mar 2014

Smith-Spark Laura and Chance Matthew, "Merkel, Hollande, Putin continue work on new Ukraine peace plan", CNN, 6 Feb 2015

Smith-Spark Laura, "Why is Russia sending bombers close to U.S. airspace? ", CNN**,** 27 July 2015

Solomon Erika, Kwong Robin and Bernard Steven, "Inside Isis Inc: The journey of a barrel of oil", **in Financial Times,** 29 Feb 2016

Soullier Lucie, "Filière djihadiste de Strasbourg: en Syrie, "tout s’est effondré comme un château de cartes"", **in Le Monde**, 2 juin 2016

Spencer Richard, "Iraqi army "abandoned tanks, artillery and Humvees" to ISIL in fall of Ramadi", **in The Telegraph,** 19 May 2015

Spillett Richard, "The schoolgirl jihadi brides: Three girls from one British school fly off to join ISIS as police face questions over how they were able to board Turkey flight", **in Mail Online,** 20 Feb 2015

Starnes Todd, "CAIR Says Poster Warning Against Helping FBI is Misinterpreted", FoxNews, 13 Jan 2011

Starr Barbara, "Official: U.S. Military moved search and rescue assets to Northern Iraq", CNN, February 4, 2015

Starr Barbara, "Pentagon: We're gaining on ISIS", CNN, 6 January 2015

Stepan Alfred and Robertson Graeme, "An "Arab" More Than a "Muslim" Electoral Gap", **in Journal of Democracy 14,** No.3, 2003

Stout David, "Iraq Confirms ISIS Massacre of Sunni Tribe", **in Time,** 4 Nov 2014

Strange Hannah, "Islamic State leader Abu Bakr al-Baghdadi addresses Muslims in Mosul", **in The telegraph,** 5 Jul 2014

Sutter John and Berlinger Joshua, "Final draft of climate deal formally accepted in Paris", CNN, 12 December 2015

Théron Julien, “Funeste rivalité entre Al-Qaida et l’Organisation de l’Etat Islamique”, **in Le Monde Diplomatique,** Février 2015

Tomlinson Simon, "The caliphate's food queues: Hundreds queue for hours as they wait for food in ISIS capital", **in Daily Mail,** 7 Apr 2015

Thompson Nick and Shubert Atika, "The anatomy of ISIS: How the "Islamic State" is run, from oil to beheadings", CNN**,** 14 Jan 2015

Travis Alan, "European couter-terror plan involves blanket collection of passengers' data", **in The Guardian,** 28 Jan 2015

Traynor Ian, “Pressure to resolve migration crisis could tear EU apart”, **in The Guardian,** 20 Jan 2016

Treisman Daniel, “For Vladimir Putin, what's at stake in Metrojet investigation”, CNN, 6 Nov 2015

Tuysuz Gul**,** Razek Raja**,** and Walsh Nick**,** "Al Qaeda-linked group strengthens hold in northern Syria", CNN, 6 Nov 2013

Van Kerckhoven Sven and Hazenberg Haye, "Global Governance: Challenges and achievements", **in Global Policy**, 2011

Vasilyeva Nataliya, "Russian crackdown on Muslims fuels exodus to Islamic State", Associated Press, 25 Nov 2015

Vercueil Julien, “Avis de gros temps sur l’économie russe”, **in Le Monde Diplomatique,** Février 2015

Vercueil Julien, “Un Etat producteur mais peu protecteur”, **in Le Monde Diplomatique,** Février 2015

Vergopoulos Kostas,"L’affreux doute des libéraux", **in Le Monde Diplomatique,** Mars 2014

Walker Shaun, Rushe Dominic, Stein Chris, Stephen Chris, Brodzinsky Sibylla, Miles Hugh, Dehghan Saeed, Elliott Larry, "Recession, retrenchment, revolution? Impact of low crude prices on oil powers", **in The Guardian,** 30 Dec 2015

Walsh Nick, "Afghan soldiers desert as Taliban threaten key Helmand capital", CNN**,** 11 Apr 2016

Walson Wyatt, "Pacific Pathways: Army prepares new track for deploying forces in Pacific", **in Stars and Stripes,** 1 May 2014

Ward Clarissa, "Inside Syria: The farm airstrip that's part of the U.S. fight against ISIS", CNN, 3 Feb 2016

Weiss Thomas, "Governance, good Governance and Global Governance, conceptual and actual challenges", **in 3rd World Quarterly**, 2000, vol 21, No 5

Wiktorowicz Quintan, "The New Global Threat: Transnational Salafis and Jihad", **in Middle East Policy**, Vol 8, Issue 4, 2001

Willaime Jean-Paul, “La république et la formation des imams”, **in Réforme,** 13 Jan 2015

Wines Michael, “Russia and NATO, Split over Kosovo, Agree to renew relations”, **in The New York Times,** 17 Feb 2000

Yardley Jim and Becker Jo, "How Putin Forged a Pipeline Deal That Derailed", **in The New York Times**, 30 Dec 2014

Zambelis Chris, "To Topple the Throne: Islamic State Sets Its Sights on Saudi Arabia", **in Terrorism Monitor,** Vol 13, Issue 5, 6 Mar 2015

The Editorial Board, "What the Paris Climate Meeting Must Do", **in The New York Times**, 28 November 2015

S.A., “Après 18 ans de négociations, la Russie entre à l’OMC”, **in Le Monde**, 22 Août 2012

S.A., "Ce que l’on sait du meurtre d’un couple de policiers dans les Yvelines", **in Le Monde**, 14 Juin 2016

S.A., "Deux ans de prison ferme pour consultations répétées de sites djihadistes dans une bibliothèque", **in Le Monde,** 15 Sep 2016

S.A., "Elections au Royaume-Uni: le travailliste Sadiq Khan élu maire de Londres", **in Le Monde,** 7 Mai 2016

S.A., “Le point sur l’intervention militaire russe en Syrie”, **in Le Monde**, 7 Oct 2015

S.A., "Nouvelle manifestation à Ajaccio après le saccage d'un lieu de culte musulman", **in Le Huffington Post,** 26 Dec 2015

S.A., "Syrie: l'EI paie ses recruteurs jusqu'à 10 000 dollars", **in Le Point,** 16 Oct 2015

S.A., "Syrie: plus d'une centaine de morts malgré la trêve, selon l'OSDH", **in Le Monde,** 5 Mars 2016

"Austria passes controversial reforms to 1912 Islam law", BBC News, 25 Feb 2015

"Czechs welcome an American army convoy despite their president's support for Russia", **in The Economist,** 1 Apr 2015

"Daesh-Produced Fuel Sold at Bulgarian Gas Stations", Sputnik, 1 Mar 2016

"France to reveal plan regarding its Muslim community", **in World Bulletin,** 24 Feb 2015

"Gazprom Agrees To Boost Pipeline Capacity", **in Deutsche Presse-Agentur**, 15 May 2009

"ISIS currency mint found in Turkey, 6 arrested", Russia today, 7 Oct 2015

“Islamic State and the crisis in Iraq and Syria in maps’’, BBC News, 3 Apr 2017

“Islamic State 'seizes key Syria oil field' “, Al Jazeera, 3 Jul 2014

“Islamic state switches to new platform after twitter block”, BBC News, 21 Aug 2014

“Migrant crisis: EU plans penalties for refusing asylum seekers”, BBC News, 4 May 2016

"Nigeria's Boko Haram pledges allegiance to Islamic State", BBC News, 7 Mars 2015

"Obama Drone Speech Delivered At National Defense University", **in Huffington Post,** 24 May 2013

"Obama security agenda urges ‘strategic patience’, drawing criticism amid ISIS threat", FoxNews, Feb 7, 2015

"Officials: G-20 to supplant G-8 as international economic council", CNN, 25 Sep 2009

“Pope Francis warns on 'piecemeal World War III”, BBC News, 13 Sep 2014

“Russia accuses US-lead coalition of “war crimes” in Iraq“, AFP, 22 oct 2016

"Russia, Iran, Iraq & Syria setting up "joint information center" to coordinate anti-ISIS operations", RT English, 26 Sep 2015

"Saudi plans spending cuts, revenue push to shrink 2016 budget deficit", CNBC**,** 28 Dec 2015

"Security council unanimously calls on UN members to fight ISIS", **In The Guardian**, 21 Nov 2015

"The Islamic veil across Europe", BBC News, 1 Jul 2014

"The latest offensive threatens to deliver an even more destabilizing outcome for Iraq", **in The Guardian,** 8 March 2015

"Turkey has shelved Turkish Stream gas pipeline project, says President Erdoğan", **in Hurriyet Daily News**, 10 Dec 2015

"UN envoy calls for transitional government in Syria**",** BBC News, 30 June 2012

"US says IS head of oil operations killed in US raid in Syria", **in The Economic Times,** 17 May 2015

“US to Iraq: If Russia helps you fight ISIS, we can’t”, CBS News, 21 Oct 2015

“Volcanic activity affects climate change”, **in The Guardian**, Feb-Mar 2014

"Washington's Schizophrenic Approach Toward the Muslim Brotherhood", IPT News, 28 Sep 2010

"Why Europe no longer fears the Russian gasman", **in The Economist,** 12 Jan 2015

Institute for the study of war, **in Le Monde**, 7 Oct 2015

Associated Press News, 9 May 2014

S.A., AFP, 22 Mars 2015

S.A., AFP, 29 Dec 2015

رابعاً: الأبحاث

Alami Mona, "The Islamic State and the Cost of Governing", Report to The Carnegie Endowment for International Peace, 4 Sep 2014

Bilger Alex, "ISIS Annual Reports Reveal a Metrics-Driven Military Command", Institute for the Study of War (ISW)**,** 22 May 2014

Ben Jelili Riadh, “The Arab Region's Unemployment Problem Revisited”, The Arab Planning Institute API/WPS 1015, Kuwait

Conesa Pierre, “Quelle politique de contre-radicalisation en France? ”, Rapport fait pour la Fondation d’Aide aux Victimes du Terrorisme (FAVT), Déc 2014

Racimora William, “Salafist/wahhabite financial support to educational, social and religious institutions”, European Parliament, Directorate-General for External Policies of the Union, Policy Department, June 2013

Samuel Thomas Koruth, "Contesting the Space and Challenging the Terrorist Narrative", Asian Conflicts Report, The Geopolitics of Extremism: ISIS in Asia, The Geneva Center for Security Policy (GCSP), Aug 2015

Academic Ranking of World Universities 2015, Shanghai Jiao Tong University

A study of American public attitudes on America’s role in the world, College park: Center for International and Security Studies at the University of Maryland, July 1996

Can Saudi Arabia Reform Itself? , International Crisis Group, Middle East Report N^{o} 28, 14 Jul 2004

Endless Torment, The 1991 Uprising in Iraq And Its Aftermath, Human Rights Watch, USA, 1992

Human Development Report for C 1999: The Crisis of Governance, Human Development Centre, Oxford University Press, Karachi, 2000

Human Development Report, United Nations Development Program, 1994

Human Security Report, Liu Institute for Global Issues, University of British Columbia, 2005

International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, , April 2015

Number of fixed-wing aircraft deployed to the region HIS Jane's, Nov 2015

Pétrole et sécurité internationale: de nouveaux enjeux, CNRS, Grenoble, Sep 1998

Poll conducted by Deutsche Welle in 2011

Rapport du Fonds Mondial pour la Nature (WWF), 2002

Sécurité Sanitaire Mondiale: Alerte et Action en cas d'Epidémie, OMS, Rapport du Secrétariat, 2 Avril 2001

The American Brand PEW Research Center, 14 Jul 2014

United Nations, Secretary General's Report: "Uniting Against Terrorism: Recommendations for a Global Counter-Terrorism Strategy", 2 May 2006

World Bank, World Development Indicators, 26 April 2011

World Health Organization, World Health Statistics 2015, Geneva

خامساً: المحاضرات والمداخلات في المؤتمرات

Mancini Pasquale Stanislao, Lecture at the University of Turin, 22 Jan 1851

Obama Barack, Speech at West Point (Military Academy), New York, 28 May 2014

Rosenau James, Globalization and Governance: Sustainability between fragmentation and integration, Conference: “Governance and Sustainability”, Berlin, Sep.30-Oct.1st 2002

Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, Rapport du CNUCD, 1999

Davos 2016, "What are the 10 biggest global challenges?"

G-8 Leaders Statement on Countering Terrorism, Canada, June 2010

National Defense College, Seminar on "A Maritime Strategy for India", New Delhi, 1996

Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), "Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach", Vienna, 2014

Report issued by 21 NGOs entitled: "Failing Syria: Assessing the Impact of UN Security Council Resolutions in Protecting and Assisting Civilians in Syria", 12 Mar 2015, http://reliefweb.int/

The Conference Board Global Economic Outlook 2014

The White House, Office of the Press Secretary, Fact Sheet: The White House Summit on Countering Violent Extremism, Washington, 18 Feb 2015

The White House, Office of the Press Secretary, Remarks by the President at the Summit on Countering Violent Extremism, Washington, 19 Feb 2015

The White House, Office of the Press Secretary, Remarks by the President in Closing of the Summit on Countering Violent Extremism, Washington, 18 Feb 2015

US Department of The Treasury, Remarks of Under Secretary for Terrorism and Financial Intelligence David S. Cohen at The Carnegie Endowment For International Peace, “Attacking ISIL’s Financial Foundation”, 23 Oct 2014, https://www.treasury.gov/

Washington Summit, Preventing violent extremism, promoting human rights go hand-in-hand, Ban tells Washington Summit, United Nations News Center, 19 Feb 2015

World Economic Forum Annual Meeting, Violent Extremism: From Global Threat to Local Solution, Davos, Switzerland, 23 Jan 2016

سادساً: الأحاديث والمقابلات

Annan Kofi, UN Secretary General, Interview with PBS News Hour, 18 Oct 1999

Clinton Bill, 2nd inaugural address, 20 Jan 1997

Giscard Didier, Entretien dans l’émission “Avec ou sans rendez-vous” sur “France Culture”, 19 Juin 2007

Winter Renate, expert with the U.N. Committee on the Rights of the Child, to CNN, 6 Feb 2015

US Department of State, "Joint Statement of the United States and the Russian Federation, as Co-Chairs of the ISSG, on Cessation of Hostilities in Syria", Office of the Spokesperson, Media Note, Washington DC, 22 Feb 2016

سابعاً: مواقع الانترنت

El Kasm Saeb, "The Arab Spring: Towards Legitimate Governance", The World Post, http://www.huffingtonpost.com

Hirshmann Gisela, "Global Governance and human rights-A fruitful relationship", www.globalpolicyjournal.com

Tastekin Fehim, "Turkey's Syria Borders an Open Door for Smugglers", www.al-monitor.com, in Loretta Napoleoni, **L'état Islamique : Multinationale de la Violence,** Traduit par Pierre-Emmanuel Dauzat, Calmann-lévy, Paris, 2015

Zang Leizhen, "Global Governance: How Fine, How Fast, and How Far? A Perspective of China", www.globalpolicyjournal.com

Zelin Aaron, "The Islamic State of Iraq and Syria has a Consumer Protection Office". www.theatlantic.com/international/archive/2014/06/ the-islamic-state-of- Iraq-and-syria-has-a-consumer-protection-office/372769/

"Etat islamique: allegiance, soutien, hésitation des groups africains", Radio France Internationale, 14 Juillet 2014, www.rfi.fr

Iraq Gets $5.34 Billion IMF Loan to Support Economic Stability, www.imf.org

Macmillan Dictionary, Macmillan Publishers, 2010, http://www.macmillandictionary.com

Russian Legal Information Agency (RAPSI), 23 Décembre 2014, www.rapsinews.com

The American Society of International Law, www.asil.org

Thomas Blomberg, https://en.wikipedia.org/wiki/File:Baku_pipelines.svg

US Department of Defense, www.defense.gov, 21 March 2015

http://arabic.euronews.com/tag/copenhagen-climate-conference
http://unhcr.org/
http://wef21.org/
http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_50313.htm
https://ar.wikipedia.org/
https://belate.wordpress.com/2013/03/03/what-is-modernity/
https://en.wikipedia.org/wiki/File:Nabucco_Gas_Pipeline-en.svg
https://en.wikipedia.org/wiki/File:South_Stream_map.png
https://en.wikipedia.org/wiki/File:Turkish_Stream.png
https://en.wikiquote.org/wiki/T._E._Lawrence
https://ia800906.us.archive.org/24/items/AlBaghdadi_201308/al-Baghdadi.pdf

https://q.publicintelligence.net/wp-content/uploads/2016/12/USArmy-EthnicGroupsISIS.png

https://www.quandl.com/collections/economics/gdp-as-share-of-world-gdp-at-ppp-by-country

www.g8usa.gov
www.G20.org
www.hidropolitikakademi.org
www.ibtimes.com
www.ief.org
www.ikhwanweb.com
www.imf.org
www.merriam-webster.com
www.opec.org
www.securityconference.de
www.un.org
www.un.org/arabic/esa/desa/aboutus/dsd.html
www.un.org/womenwatch/ods/A-RES-60-1-E.pdf
www.weforum.org
www.weforum.org/events/world-economic-forum-annual-meeting-
www.worldbank.org
www.world-petroleum.org

قائمة المراجع باللغة العربية

أولاً: المصادر

ميثاق الأمم المتّحدة

قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة في 18 ك1 1992

قرار مجلس الأمن 1373، سنة 2001

الأمم المتّحدة، الجمعيّة العامّة، "الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب"، 20 أيلول 2006

الامم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم 2178، 24 أيلول 2014

إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، روما، 16 ت2 2009

ثانياً: المراجع

بن سليمان العمري صالح، **علماء آل سليم وتلامذتهم وعلماء القصيم**، دار الثلوثية، 2010، الجزء الأول

حداد ريمون، **العلاقات الدّولية**، دار الحقيقة، بيروت، 2006

الحسيني محمد تاج الدين، **المجتمع الدولي وحق التّدخل**، رمسيس، الرباط

الخضر عبد العزيز ، **السعودية سيرة دولة ومجتمع**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر

رباط ادمون، **الوسيط في القانون الدستوري العام – مقدمة**، دار العلم للملايين، بيروت، 2004

رباط ادمون، **الوسيط في القانون الدستوري العام-الجزء الثاني**، دار العلم للملايين، بيروت، 2004

سيل مرسيل، **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد**، ترجمة حسن نافعة، دار سعد الصباح، الكويت، 1992

الصوفي محمد، **تحولات النظام الدّولي في عصر العولمة**، دار السّلام، 2001

كوكبيرن باتريك، **داعش عودة الجهاديين**، ترجمة ميشلين حبيب، دار الساقي، 2014

المصري شفيق، **النظام العالمي الجديد**، دار العلم للملايين، 1992

الناصر عبد الواحد، **العلاقات الدّولية الراهنة**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003

ثالثاً: المقالات

أبو جودة الياس، "الارهاب والجهود الدّولية والإقليمية لمكافحته"، **الدّفاع الوطني اللّبناني**، ك2 2015

الخوري راجح ، "الأسد أعلن قيام "دولة الساحل !"، **النّهار**، 29 تمّوز 2015

خيمينيس بلانكا ، ديموث سيغفريد ، ميشرا نيل ، "التعاون في مجال المياه لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"، **مجلّة وقائع الأمم المتّحدة**، ت1 2013

داوود أوغلو أحمد ، "الحوكمة العالميّة... النّظام الاقتصادي والثّقافي"، **الوسط** ، العدد 3592، 8 تموز 2012

سرور نبيل، "الصراع على النفط والغاو وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية"، **الدفاع الوطني اللبناني**، نيسان 2016

عبدالله حسين ، **مجلة الشروق**، القاهرة، 1 ك1 2009

عطاالله سمير ، "الشرق المضني وروسيا المتعبة"، **النهار**، 18 شباط

غليون برهان الدين ، "معوقات الديموقراطية في العالم العربي"، الجزيرة، 3 ت1 2004

مرسي مصطفى ، "الهجرة وتداعيات العولمة"، **مجلة شؤون عربية**، الأهرام، العدد 116، 2003

نمر محمد ، "داعية اسلامي يتحدّث الى النهار عن الاسلام وحرية التعبير"، **النهار**، 18 شباط 2015

يموت عبد الهادي ، "الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية مقلقة هل سلمت منها الدول العربية؟"، **الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 64، نيسان 2008

دون مؤلف، "الرئيس التركي ينتقد مصر بسبب القرضاوي"، **الحياة**، 8 ك1 2014

دون مؤلف، "السعودية تعلن تأسيس تحالف يضم 34 دولة "لمحاربة الارهاب"، BBC عربي، 15 ك1 2015

دون مؤلف، "روسيا تسحب 5 مليارات دولار من احتياطها في نيسان لسد العجز"، **المستقبل**، العدد 5176

دون مؤلف، **الحياة**، 28 شباط 2016

رابعاً: الأبحاث

كاظم أحمد عدنان ، العلاقة بين الحكومة والمعارضة في الدول العربية، جامعة النهرين، العراق، 2008

"التعاون الدّولي بمثابة حجر الزاوية في مكافحة الإرهاب"، وزارة الخارجية الايطالية، 2009

تقرير صادر عن ما يعرف بوكالة الأنباء الإسلاميّة (حق) التي تغطّي أخبار "الدّولة الإسلاميّة" بعنوان: "تقرير مصور عن عمل جهاز الشرطة في مدينة الرقة بالدولة الإسلامية"، 18 ك2 2014

خامساً: المحاضرات والمداخلات في المؤتمرات

غورباتشيف ميكاييل، خطاب أمام الجمعية العامة للامم المتّحدة ، 7 ك1 1988

بيان الأمين العام للامم المتّحدة إلى الاجتماع الاستثنائي للجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات الإقليمية الخميس 6 آذار 2003

بيان صحافي لمنظّمة OXFAM خلال منتدى Davos 2016

القمة ال36 لمجموعة الدول الثماني، بيان القادة حول مكافحة الارهاب، كندا، 2010

سادساً: التقارير

تقرير التنمية البشرية لعام 1994، برنامج الأمم المتّحدة الانمائي، نيويورك، 1994

تقرير مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية، 2000

تقرير الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، 2001

تقرير السكان والتنمية، منظمة الأمم المتّحدة، نيويورك، 2001

تقرير منظمة الصحة العالمية، جنيف، 2003

تقرير صادر عن ادارة السكان في منظمة الأمم المتّحدة، نيويورك، 2003

سابعاً: الأحاديث والمقابلات

كلينتون بيل، خطاب وطني حول اتفاق السلام في البوسنة-الهرسك، 27 ت2 1995

كلينتون بيل، خطاب في 18 ت1 2000

Christopher Garver ، عقيد في الجيش الأميركي، متحدّث باسم التّحالف الدّولي، مؤتمر صحافي في واشنطن، 5 آذار 2016

Steve Warren ، عقيد في الجيش الأميركي، متحدّث باسم التّحالف الدّولي ، وكالة رويترز، 5 ك2 2016

أحمد مسعود، مركز دبي المالي العالمي، مقابلة مع Associated Press، 21 ت1 2015

ثامناً: مواقع الانترنت

الحبيل مهنا ، "الدولة المدنية المسلمة... تصحيح المفاهيم"، الجزيرة، www.aljazeera.net

خربوش صفي الدين ، "تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات"، www.aljazeera.net

مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية- لندن، 26 أيار 2015
http://www.asharqalarabi.org.uk